

مذكرات

قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧

د. محمد الجوادى

الطريق إلى النكسة

مذكرات:

عبد الحميد الداغيدى

عبد المحسن مرتجى

أنور القاضى

صلاح الحديدى

محمد فوزى



الطريق إلى النكسة
الناشر: دار الخيال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى



مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

المذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

الطبعة: الأولى ٢٠٠٠

رقم الإيداع: ٢٣٨٧ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولي: 0 - 11 - 5979 - 977

دار الخيال: ٠١٢٣٢٩٠٦١٨

حقوق الطبع محفوظة

دار الخيال

يحظر نقل أو اقتباس أى جزء

من هذا المطبوع

إلا بعد الرجوع إلى الدار

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمعى فهيم

كمبيوتر: دار جهاد

٣٥٦٤٧٨٣

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧

الطريق إلى النكسة

د. محمد الجوادى

مطبوعات دار الخيال

إهداء

إلى خالى العزيز

الأستاذ محمد مختار هلالى

تحية لذكرى جهاده ضابطاً شاباً فى حربى اليمن و١٩٦٧

محمد الجوادى

المحتويات

٥ الأهداء
٧ المحتويات
٢٧ الطريق الى النكسة
٣٧ الباب الأول: مذكرات اللواء عبدالحميد الدغيدى

● التعريف بصاحب المذكرات وبالمذكرات، أهمية مذكراته وخطورتها: رجل برىء اتهم ظلما ونال البراءة ثم أعيدت محاكمته ونال البراءة، الإشارة إلى شجاعة القضاء العسكرى فى مواجهة تآمر أجهزة الدولة والبروباجندا، النص الذى بين أيدينا يستغنى عن كل الرموز وعن كل وسائل التلميح والتضمين والإشارة، أقصى قدرة على التحديد، المقارنة بين هذه المذكرات ومذكرات مرتضى ● من الظلم أن نقول إنه كتب هذه المذكرات للانتقام من الذين ظلموه فالمذكرات حافلة بالموضوعية وبالمنطقية ● إعجاب المؤلف بالمذكرات ● إعلاء صاحب المذكرات من قدر الرؤية على الرواية ● الدغيدى مشغول فى هذه المذكرات بجزئيات محددة، وقد انصرف بكل جوارحه إلى هزيمة ١٩٦٧ فلم يقارن بتوسع بينها وبين ١٩٧٣ ● صاحب المذكرات يعترف بأنه لا يفهم فى السياسة ويؤمن أن الوطنية تقاس بقدر التضحية ● الدغيدى يعتقد أنه أكثر العارفين بأسباب الهزيمة ● حديث المذكرات عن المصير المتباين الذى لقيه قادة القوات المسلحة فى ١٩٦٧: الذين تأمروا كوفئوا والذين حاربوا عوقبوا، نظرية اصطفاء الرئيس عبدالناصر لذوى الزلات ● حديث صاحب المذكرات عن الحالة النفسية التى مر بها بعد الهزيمة، الروح التى قوبل بها حتى من والديه ● حديث المذكرات عن انعدام المسئولية بالقوات الجوية عن هزيمة ١٩٦٧، القوات الجوية بذلت من الجهد ما لم يبذله غيرها، وحاربت حين لم يحارب الآخرون، السبب فى الحملة عليها أن قادتها عارضوا القيادة السياسية والعسكرية قبل المعركة معارضة موضوعية ● حدود قدرة القوات الجوية على التأثير فى المعارك الحربية، حديث عن دور المظلات الجوية فى الحروب، الفكرة التى توصل إليها الدغيدى ونفذها فى الحرب باستخدام مقاتلات التدريب، شرحه لفكرته ● نقد الدغيدى للفكرة القائلة أننا لو هاجمنا فى بداية حرب ١٩٦٧ لانتصرنا: من أغرب الغرائب أن الطيران اتخذ فى البداية مواقع هجومية، أما الجيش فاتخذ مواقع دفاعية وهذا تناقض لم يحدث

أبدا • كان بالإمكان إجهاض ضربة العدو الجوية ولكن لم يكن بالإمكان الانتصار في الحرب • قصة أمر القتال الذي أصدره الدغيدى واستغلته إسرائيل كدليل على أن مصر هي التي بدأت المعركة • حديث المذكرات عن بطولات الطيران والدفاع الجوي في معركة ١٩٦٧ • قصة الإشارة التي بثها عبدالمنعم رياض من محطة عجلون، قصة الاتفاق المسبق على الإشارة مع رياض قبل المعركة بستة شهر، إدانته لفوزى بسبب إغلاقه مركز قيادة العمليات، يروى الحوار بينه وبين عبدالمنعم رياض في المحكمة، هل كان يمكن لمجرى التاريخ أن يتغير • شعوره صباح يوم ٥ يونيو، استنتاجه لإقدام إسرائيل على هجوم جوى، رأيه أنه كان بالإمكان صد الضربة الجوية الإسرائيلية • كيف أنه لم يخطر بالهجوم البرى مع أنه قائد جبهة الطيران، ما رواه له الفريق مرتجى عن الهجوم الجوى، غيابه متعمدا عن استقبال المشير، استشهاده بحكم المحكمة العسكرية • العدو الإسرائيلي تكبد خسائر جسيمة نتيجة نشاط المدافع المضادة والرشاشات، وخسائره فى الطيارين كانت موجهة، القوات الجوية قامت بمائة وستين طلعة جوية • الدور الذى لعبه الدغيدى نفسه صباح يوم ٥ يونيو، شاهد الإثبات ضده هو الضابط الذى تخلف عن الخروج بالمظلة الجوية صباح يوم الحرب • رده على الرواية التى يكررها حسين الشافعى بأن قوات الدفاع الجوى لم تتصد للهجوم على مطار أبو صوير • اعتقاده بأن العدو قد نجح فى إفساح المجال للضربة الجوية من داخل القوات المسلحة نفسها • حديثه عن عدم خروج المظلة الجوية التى كان المقدم فاروق الغزاوى مسئولاً عنها، مدى الخسارة من جراء ذلك • الغزاوى مسئول عن ضياع أرواح اثنين من زملائه الطيارين • حديث صاحب المذكرات بالظن والتخمين فيما يتعلق بالخطط العسكرية التى كان من المفروض أن تقوم بها القوات المسلحة • نفيه أن يكون قد حدث أمر بالهجوم أو بتنفيذ الخطة الهجومية (فهد)، إسرائيل قررت الخروج للضربة الجوية بناء على ما استنتجته من احتمال تحضير المصريين لضربة جوية • رأيه أن القوات المسلحة المصرية لم تكن مؤهلة لخوض معركة أيا كانت، اندهاشه من كذب السوفييت وبلاغهم الكاذب عن حشود على الحدود السورية، رأيه أن الاتحاد السوفيتى خطط لهزيمتنا بداية ونهاية، الاتحاد السوفيتى لم يورد تعهداته من الأسلحة • اتهامه للسوفييت بالتواطؤ فى التآمر على مصر وقواتها المسلحة، أسانيد واضحة وقوية ومنطقية • اتهاماته

للمخابرات الحربية المصرية بالتقصير الشديد، حديثه عن خسائر الطائرات، مدى مسئولية المخابرات الحربية • ذكرياته عن اكتشافه سوء حالة القوات المسلحة قبل حرب ١٩٦٧، تعريضه بخطأ القيادة المصرية في حرب اليمن • وقائع اللقاء الذي تحدث فيه بصراحة آلت الرئيس عبدالناصر وجعلته يفكر في أن يكون الدغيدى كبش الفداء • تكراره الحديث مع عبدالناصر وتحذيره من الموقف السيئ للقوات المسلحة • الألم النفسى يعترى الدغيدى ويتذكر الملامح الأولى لتدبير المؤامرة ضده بمشاركة زميله إسماعيل لبيب • قصة تعيين قائد مناو معه ومع هذا لم يستجوب ولم يحاكم، الدغيدى يفند رواية أنه نسف مركز عملياته، الشائعات التى استهدفت قواتنا الجوية لم تقف عند حد • إحساس الدغيدى وهو يستمع إلى خطاب تنحى عبدالناصر بأن حبل المشنقة مجهز ليلتف حول عنقه • تنفيذ رواية انشغال القوات الجوية ليلة المعركة فى حفلة ترفيهية فى أنشاص، المقصود سهرة ثانية فى بيرتمادا نشرت فى كتاب «تخطمت الطائرات عند الفجر»، الدغيدى يتهم أجهزة مصرية بإصدار هذا الكتاب، رده على الكتاب فى مجلة الحوادث • تنفيذ لما احتواه الكتاب فيما يتعلق به هو وبالقوات الجوية • هو القائد الوحيد الذى لم يذهب إلى مطار بيرتمادا لاستقبال المشير ، تقديمه أربع نسخ متتالية من الكتاب المشبوه للمحكمة لكنها سرقت • أرسل رده لهيكل ولم ينشره، ظن فى البداية أن الكتاب من صنع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لكنه تبين له أنه من صنع أجهزة مسئولة فى مصر • قصة الدعوى القضائية التى رفعها على الدولة وكسبها بسبب إهانة القوات الجوية • اقتناعه بفكرة أن القوات المسلحة لم تكن مسئولة عن هزيمة ١٩٦٧ وإنما كانت ضحية من ضحايا هذه الحرب • الدغيدى لا يبدى تحليلات استراتيجية كثيرة، لكنه يعبر عن مشاعره الإنسانية تجاه التناقضات التى يراها أمامه فى الأحداث أو القرارات ومن ذلك انتقاده لسياسة عبدالناصر مع الحلف الإسلامى ثم استقباله بالأحضان للملك حسين • رأيه فى أن الفريق محمد صدقى محمود قد تحمل المسئولية (قسرا) كما ذكرت المحكمة بعدما عارض عبدالناصر فى فكرة عدم القيام بالضربة الأولى وتقبل ضربة العدو وذلك لأهداف سياسية • محاولته تلخيص مأساتنا فى ١٩٦٧ بأننا لم نتنبه إلى النذر المنبهة إلى الخطر على الرغم من أن الله أكرمنا بها، الكرامات التى أنذر الله بها مصر ولكن القيادة لم تتنبه • هطول الأمطار سيولا ما بين ١٥ مايو ٦٧ وحتى ١٨

مايو، وتعطل ٣٠٪ من عربات الجيش ودباباته • الكرامة الثانية تنبؤ الرئيس جمال عبدالناصر بموعد الهجوم سواء استنتجه أم لم يستنتجه • الإشارة التي أرسلها قائد مخابرات العريش فى الحادية عشرة والنصف مساء ٤ يونيو بأنه من المؤكد أن العدو سيقوم بالهجوم فجر ٥ يونيو على القوات البرية فى سيناء • الهجوم البرى المبكر الذى قامت به إسرائيل كان كفيلا بجعل الضربة الجوية الإسرائيلية تنقلب وبالا على إسرائيل نفسها • إشارة عبدالمنعم رياض فوق العلم وفوق العرفان • أمر الدغيدى بطلوع المظلات الجوية فوق بحيرة البردويل كل نصف ساعة • سلسلة من الكرامات وهبها الله لنا علنا نفيق وكانت كرامة واحدة منها كافية لأن تقلب الأوزان من هزيمة ساحقة إلى نصر مبین • المؤلف يتحفظ على تصور صاحب المذكرات لإمكان النصر • الدغيدى يروى قصة محاكمته، وقائع الجلسة الأولى فى ٣١ أكتوبر ١٩٦٧ • نصوص حكم المحكمة فى القضية كما نشر فى ٢١ فبراير ١٩٦٨ • الفريق فوزى يأمر فى ٢٧ فبراير ١٩٦٨ بإعادة المحاكمة • الدغيدى يؤثر انتقاد الفريق فوزى باعتباره الضابط الأمر بالتشكيل • صاحب المذكرات يشرح حكم المحكمة، المحكمة الأولى محور التهمة الموجهة إلى الدغيدى من عدم توفير الإنذار المبكر إلى اعتراض الطائرات المعادية • الحكم بالبراءة لانتفاء التهمة فى المحكمتين العسكريتين الأولى والثانية • انتقاده نوايا الفريق محمد فوزى فى تشكيل هيئتى المحكمتين، الدغيدى يقارن بين موقفه هو وموقف محمد فوزى فى الحرب • افتقاد رابطة السببية • تعليق الدغيدى على سعة صدر المحكمتين، رأيه فى أنه كان من الواجب على المحكمة أن تتنحى • المؤلف يلاحظ أن الدغيدى لا يلقى بمسئولية الهزيمة على أحد من القوات الجوية • حديث صاحب المذكرات بامتعاض شديد عن إسماعيل لبيب، مذنب فى حق الآخرين وفى حق نفسه، إسماعيل لبيب مركز قوة غاشمة • الزج باسم الدغيدى فى قائمة المتهمين على الرغم من أن لجنة تقصى الحقائق لم تدنه • وصف ادعاءات إسماعيل لبيب بالجهل • الدغيدى يحدد بطريقة قاطعة المسئولين الحقيقيين من وجهة نظره عن هزيمة ١٩٦٧ • بالإضافة إلى الرئيس والمشير يضيف الدغيدى ثلاثة (فرسان) هم: محمد فوزى، وصالح محسن، ومحمد صادق • الدغيدى يمنح لنفسه الفرصة فى ممارسة مهمة الاتهام لهؤلاء القادة الثلاثة بأن يوجه لهم نفس التهم التى وجهت إلى الفريق أول محمد صدقى محمود • جنابة

فوزى وصلاح محسن بإغلاق مركز القيادة العام وغياب كل القادة عن مراكز العمليات • نبرات الدغيدى ترتفع وهو يصف جريمة الفريق أول محمد فوزى والفريق صلاح محسن • عدم إنشاء الدفاعات مسئولية رئيس الأركان وقائد الجيش، تناقض التهمة الرابعة من الاتهامات التى قدم بها الفريق محمد صدقى محمود للمحاكمة مع بعضها • الدغيدى ينقل من أحكام المحكمة نصوصاً تدل دلالة قطعية على براءة القوات الجوية، مسئولية المخابرات الحربية عن خسارة الطائرات لأنها حددت المدى بـ ٣٠٠ كم للميراج على الارتفاع المنخفض، بينما ضربت الطائرات على بعد أضعاف مضاعفة لما حددته المخابرات الحربية • رأى الدغيدى فى مسئولية المتهمين عن اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف اعتراض الاختراقات الجوية المعادية • الدغيدى يوتر النقل عن حكم المحكمة • الدغيدى يدين الفريق صادق ويتهمه بإدانان بالغة الخطورة، ويتهمه بسوء النية والكذب العمد والتهرب من المسئولية • رأى المؤلف أن الدغيدى يبدو وكأنه من أحاد الناس الذين يلصقون كل المؤامرات تلقائياً بالمخابرات • تلخيص الدغيدى لمسئولية القادة الثلاثة عن الهزيمة • حرص صاحب المذكرات على الاستشهاد بفقرات كثيرة من مذكرات اللواء على منير مراد، تلخيصه رأى القاضى فى الرئيس عبدالناصر والفريق فوزى وصلاح محسن.

الباب الثانى: الفريق مرتجى يروى الحقائق :

١٣٧ مذكرات الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى

• التعريف بصاحب المذكرات، تاريخه العسكرى والسياسى، إعلان ترشيحه (من قبل الصحافة الإنجليزية) رئيساً للجمهورية عقب النكسة، قيمة هذه المذكرات وقيمة صاحبها فى الحياة العامة والرياضية والعسكرية • خلاف عبدالناصر وعبدالحكيم عامر على تعيين رئيس الأركان: محمد فوزى أم عبدالمحسن مرتجى؟ • إنشاء قيادة القوات البرية استرضاء لمرتجى وتصحيحاً للوضع • الإشارة إلى آراء صلاح الحديدى فى نشأة القوات البرية • مكانة مرتجى بين القادة العسكرين اللاحقين، المشيران أحمد إسماعيل ومحمد عبدالغنى الجسمى كانا معه فى قيادة الجبهة فى ١٩٦٧ • القادة الذين انتقدهم مرتجى فى مذكراته • ذكاء مرتجى فى تقدير الرجال، انتقاداته لعبدالناصر تفوق انتقاداته لعبدالحكيم عامر • الشخص

الاعتبارى الذى يحظى بهجوم مرتجى على طول الخط • العقلية العسكرية فى كتاب مرتجى، نجد رجلا يجيد التعبير، نرى أسلوبا مشرقا، لا نحس بالافتراء على الحقيقة، أسلوب قريب من أساليب اليوميات • منهج كتابة المذكرات يدل على عبقرية صاحبها العسكرية والفكرية، منهجه فى تبويب مذكراته • تمكن الشعور الدينى و الإيمانى منه، روح المذكرات هى أهم ما فيها، حرصه على تبرة القوات المسلحة مما نسب إليها ظلماً وزوراً • مذكراته كانت دائماً مطلوبة، وجهة النظر الإسرائيلية شائعة والعربية غائبة، عبدالناصر طلب منه تقريراً واشترط هو أن يبدأ الكتابة فى منزله لأنه كان معتقلاً فى القلعة • صورة من تقريره عند هيكلي، استجابته لدعوة الحماصي إلى كتابة المذكرات • كتابه الآخر: «الجيش المصرى المقترى عليه» لماذا لم ير النور؟ • حرب ١٩٦٧ هى المغامرة التى لم يعمل حسابها، أنهت وجود الثورة، حماقة الحرب فى ميدانين فى وقت واحد • لقد ظن المسئولون أن العملية لن تخرج عن مظاهرة عسكرية • يجاهر بأن الحرب وسيلة ليس إلا • الآثار السلبية لحرب اليمن على الأداء المصرى فى ١٩٦٧، انتصار القوات المسلحة فى كل المعارك التى خاضتها فى اليمن • حديثه عن أوضاع القوات البرية المصرية فى اليمن • الحرب النفسية التى شنت على القوات المسلحة المصرية هى الأمر الطبيعى لعجز القيادة السياسية ورغبتها فى تحميل غيرها المسئولية عما حدث • معاناة القوات المسلحة من الحرب النفسية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ • موقف الزعيم السادات من القوات المسلحة وإيمانه بفضلها، وأنها لم تعط الفرصة للقتال وتحملت أخطاء الآخرين • إنصاف السادات للقوات المسلحة، هذه القوات بعينها وبقاداتها هى التى عبرت قناة السويس فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ • يروى قصة إنشاء قيادة القوات البرية «لعامل شخصى» • معاناته من رئيس الأركان الذى أخذ «يقصص» سلطات القيادة • الموقف المتميز (دون داع) لقيادتى القوات الجوية والبرية • القادة العسكريون مارسوا قيادة طويلة منذ ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٧ مما أفقدهم قوة الابتكار، وسرعة قبول التطور، والإحجام عن التزود بالعلم العسكرى الحديث • بعض القادة تمتعوا بشائعات تقلل من الاحترام، أهملوا التدريب، البارزون خلقوا أنفسهم بأنفسهم • بعض الانتقادات المحددة التى يوجهها مرتجى إلى زملائه: انتقاداته للفريق محمد فوزى ولتولى رئاسة الأركان، أفكار فوزى فى ٨ يونيو ١٩٦٧ نظرية ومنقطعة الصلة بالواقع،

تصرفات فوزى عقب الهزيمة مريبة • خمس قصص عن تعيينه هو وليس فوزى قائدا عاما خلفا للمشير عامر • انتقاداته لبقاء القيادة العليا فى القاهرة بعيدا عن قواتها، القيادة العليا ترقص على أنغام موسيقى العدو • انتقاداته لقائد الجيش الميدانى فى أكثر من موضع، انتقاده وتقديراته للموقف فى جبهة القتال قبل الحرب، عدم كفايته • انتقاداته لشمس بدران • تحليله لدور المعدات العسكرية وسياسات التسليح، الصيانة والدعم الفنى • انتقاداته لسياسات الإعلام المصرى قبل الحرب • تدهور سياسة التدريب، منح إجازات طويلة، انتقاده لسياسات الأمن، انتقاداته لسياسات التعليم، غياب المناورات منذ ١٩٥٤ • المقارنة بين القوات المسلحة المصرية والإسرائيلية • مناقشته ما أثير حول مبدأ تأجيل الضربة الأولى، خطأ وجهة النظر المصرية، هذا القرار كان هدية ثمينة لإسرائيل • العيوب التى كانت فى القوات المصرية، انتقاده لسياسات التعبئة • الحديث عن التنظيم القيادى للقوات المسلحة المصرية • انتقاده المتكرر للمخابرات العسكرية، العدو يعرف عنا أكثر مما ينبغى ونحن نعرف عنه أقل مما ينبغى، المخابرات شعرت أنها وقعت فى خطأ كبير، قصور رؤية المخابرات ومزايدتها على حساب القوات المسلحة، سوء تقدير المخابرات لنوايا العدو، خطأ المخابرات فى الاستنتاجات • ذروة اتهامه للمخابرات بالفشل أنها فى تقريرها فى ٤ يونيو لم تشر إلى أى احتمال لضربة مفاجئة • مقارنته للمخابرات الحربية فى ١٩٧٣ • حديثه عن دوره فى الحرب، كان مغلول اليدين، حوار مع المشير عن دورهما فى حالة وقوع الحرب • الخطة الدفاعية (قاهر)، خطة دفاعية أخرى فى ١٤ مايو ١٩٦٧، الخطة لم تؤت ثمارها • حتى لو طبقت الخطة ما أمكن تفادى الكارثة • المسئولون المصريون كانوا قد باتوا مندفعين للحرب • المناقشات العسكرية فيما قبل وقوع الحرب فى ٥ يونيو، القيادة المصرية لا تتوقع أكثر من الهجوم المحدود، إرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ • انتقاداته للمشير عامر، زيارة المشير للتشكيلات العسكرية فى ٢٠ مايو ١٩٦٧ • رأيه أن مؤتمر الرئيس عبدالناصر فى ٢٢ مايو ١٩٦٧ كان الشرارة التى فجرت الأزمة، عبدالناصر اختار بمحض إرادته أن يضع سكرتير عام الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع • انزعاج عبدالناصر على مصير قطاع غزة وشمم الشيخ وبداية تدخله فى الخطط العسكرية • المؤتمر العسكرى الذى عقده الرئيس فى ٢٥ مايو ١٩٦٧ • حاول لفت نظر الرئيس عبدالناصر فى ٢٥

مايو ولكن يبدو أن إشارته لم تكن كافية • الخطورة التي نشأت من تدخل رئيس الجمهورية فى الخطط العسكرية • تعاطفه مع الفريق صدقى محمود قائد الطيران وما أصابه من أذى رغم تنبيهه للرئيس، انتقاداته الإجراءات التي استهدفت تقوية منطقتى رفح وشرم الشيخ، سياسات القيادة وتوجيهاتها تنبئ عن افتقاد المعرفة العسكرية، القيادة العليا تعمل فى ظل رؤية غير واضحة وغرض غير محدد • عيوب التصرفات التى تبدو حاسمة بينما هى مدمرة • الخطة تتعرض للتمزق وفقدان الفاعلية، حيرة مركز القيادة المتقدم، المضايق تحتاج قوات مقاتلة كافية وذات كفاءة عالية، القيادة لم تعد قادرة على السيطرة على التشكيلات • انتقادات واضحة للفكر العسكرى لعبدالحكيم عامر، يفكر فى الخطط العسكرية بناء على ما يترأى له من تصور افتراضى عن نوايا العدو • مناقشة بين مرتضى وعبدالحكيم • القوات المسلحة فى مركز لا تحسد عليه، اضطراب كل شىء حتى وسائل الإعاشة نفسها • صاحب المذكرات لم يحضر مؤتمر القيادة العسكرية السياسية العليا مساء ٢ يونيو • حوار مع عبدالحكيم عامر حول ما صرح به عبدالناصر فى المؤتمر • تفصيلات تقييد حركة أجهزة الدفاع الجوى صباح يوم الحرب • حرص صاحب المذكرات على إنصاف القوات الجوية • وجه الحقيقة فيما يتعلق بإمكانات القوات الجوية والدفاع الجوى • يبدى العجب بالخطة الخداعية التى وضعتها إسرائيل • أرقام محددة عن مدى استعدادات الجيش الإسرائيلى، التفوق - حتى العدى - كان لصالح الجيش الإسرائيلى، تفوق القوات الجوية الإسرائيلية • إسرائيل تمتلك سلاحا صغيرا ولكنه خطير الشأن: قنبلة الممرات • تفصيلات الخطة الإسرائيلية • ثناؤه على خطة إسرائيل فى الهجوم، رأى المؤلف أن روح النصر فى ١٩٧٣ مكتتنا من الثقة بالنفس ومكنت صاحب المذكرات من الحديث عن العدو على هذا النحو • ثناؤه على نجاحات المخابرات الإسرائيلية، جسارة إسرائيل بتخصيص كل طائراتها للضربة الجوية وترك سماء إسرائيل نفسها مكشوفة • نفذت إسرائيل فى ١٩٦٧ نفس خطتها فى ١٩٥٦ • حديثه عن الإشارة التى أرسلها عبدالمنعم رياض من الأردن، لا يمكن الأخذ بصحة رأى القائل إن الإشارة لو وصلت صوابا لغيرت مجرى الحرب • صور من بطولات القوات الجوية المصرية فى حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، استبسال بعض المواقع فى ٨ يونيو • الهجوم الإسرائيلى على رفح • موقف القوات المصرية فى نهاية أول أيام

القتال، رأيه أن الموقف لا يدعو إلى القلق البالغ • ما دار في مقابلة جولدبرج مع أحد أعضاء الوفد المصرى فى الأمم المتحدة مساء ٥ يونيو ١٩٦٧، حديثه عن الفرص الضائعة • حوار مع المشير عامر صباح ثانى أيام الحرب، خطته البديلة • كيف علم بأن القوات المسلحة كانت تنسحب بالفعل، مدير الشرطة العسكرية يصل فجر يوم ٧ يونيو ويستفسر عن سبب تواجدهم حتى الآن فى مركز القيادة المتقدم، جميع القوات قد ارتدت، قائد الجيش الميدانى يجيب على مرتجى وأحمد إسماعيل بإجابات غير مقنعة • انطباعات مركز القيادة المتقدمة عن قرار الانسحاب • حوار اللاحق مع عبدالحكيم عامر عن الدوافع التى جعلته يعدل عن فكرة الصمود إلى فكرة الانسحاب • الانسحاب كلفنا ٩٠٪ من قواتنا ومعداتنا • يلخص الموقف العسكرى على الجبهة فى نهاية أيام الحرب، أقسى عباراته فى هذا الكتاب، مدى الضياع الذى أصاب ثورتنا • روايات ثلاث للإجابة على مدى معرفة الرئيس بقرار الانسحاب، خلاصة الرأى: الرئيس علم بقرار الانسحاب فى حينه • مدى قرار الانسحاب على مستوى القادة الكبار • ينظر إلى قضية عدم تبليغه بأمر الانسحاب نظرة أعمق من مجرد الحديث عن المفارقة، القيادة تطلب عودته إلى القاهرة، نهاية علاقته بالجبهة، السبب الحقيقى لاستدعائه • مشاعره وهو يرى الهزيمة قد تبلورت • المشير لا يزال متعلقا بالأمل • أدهشنى الإصرار على تواجدى فى القاهرة، روايات الصحف الإنجليزية عن أنه تولى رئاسة الجمهورية تحت ضغط من الضباط، رأى المؤلف فى رواية مرتجى • لو كانت الفكرة تراود عبدالحكيم فى قلب نظام الحكم لما وقف أمامه حائل • انتقاده انشغال المشير بكثير من الأمور مما وسم أداءه بالانشغال وقراراته بالسطحية • حديثه بالاعتزاز عن المشير أحمد إسماعيل وعن قيادة السادات وإدارته لحرب ٦ أكتوبر • ثناؤه على سياسات السادات فى الإعداد والتحضير للحرب المجيدة • موقفه هو الشخصى من المسئولية عن الهزيمة.

٢٤٩ الباب الثالث: مذكرات الفريق أنور القاضى

• التعريف بصاحب المذكرات، أقرانه، ترقيته، استقالته، وفاته • أهمية المذكرات، دور الأستاذ محمد وجدى قنديل فى نشرها • حديث الفريق القاضى عن قرار إلغاء الضربة الجوية التى كانت مقررة فى فجر ٢٧ مايو ١٩٦٧ • الفريق

القاضي يروي أن عبدالحكيم عامر كان معارضاً لأن يخوض الجيش المعركة بالأسلوب الذي خضناها به، قصة حوار بين عبدالحكيم عامر وشمس بدران ● القيادة العليا لم تكن تتوقع الحرب مع إسرائيل ● تنظيم القيادة وفصلها إلى قيادة عليا وقيادة عامة ● الفريق القاضي يقدم استقالته ● المشير عامر يرفض الاستقالة ويعدده بطريقة تضمن ألا يتكرر التناقض بين القيادتين ● معلومات القاضي عن الحشود، بلغاريا بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي أشارا إلى حدوث الحشود، سفر الفريق فوزي بنفسه إلى دمشق ● إعلان الطوارئ بينما رئيس الأركان يتثبت من وجود الحشود ● تحرك القوات المصرية في شوارع القاهرة بأوامر من القيادة العليا دون علم القيادة العامة ● الفريق القاضي يلخص الموقف العسكري في منتصف مايو ١٩٦٧، ثلثا القوات المصرية القادرة على الحرب موجودة في اليمن، كل المؤشرات تؤكد أن الحرب أبعد ما تكون عن تفكير القيادة السياسية المصرية ● الفريق القاضي يفاجأ بقرار رفع درجة الاستعداد، لكنه للأسف يطمئن نفسه بما فهمه من المشير من أن الأمر لا يتعدى مظاهرة للرد على التهديدات ● طبيعة التهديدات الإسرائيلية، التهديدات كانت تتكرر كل عام عند الاحتفال بقيام دولة إسرائيل، حسن تصرف قيادة القوات المسلحة المصرية في البداية ● الاستراتيجية العسكرية العامة كانت دفاعية بحتة، ملاحظة المؤلف أننا كنا قد أهملنا تأهيل سيناء للدفاع عن نفسها ● تحديد قاطع لمدى قدرة القوات المسلحة في ذلك الوقت، القرار السياسي برفع درجة الاستعداد يعنى: التدخل ● هيئة العمليات لم تكن راضية عن الخطة، مقترحات ومطالب الفريق القاضي ● تقرير هيئة العمليات بالتحذير من القيام بمواجهة عسكرية مع إسرائيل بل ومن أية عمليات تعرضية حتى ولو كانت صغيرة ● تخفيض موازنات القوات المسلحة، مؤتمرا فبراير وأبريل ١٩٦٧ بشأن تخفيض الموازنة ● تفصيلات مهمة فيما يتعلق بالوضع العسكري العام ● الفريق فوزي يقول للفريق القاضي: مافيش حرب مع إسرائيل لأن حالتنا الاقتصادية لا تسمح بذلك ● تعليق المؤلف على تقارير الفريق القاضي للقيادة، مقارنة بين موقفى رئيسى العمليات فى ٦٧ و١٩٧٣، أى بين القاضي والجمسى ● الفخ المنصوب فى اليمن، لقاء الفريق القاضي بالرئيس عبدالناصر فى ١٩٧٣، عبدالناصر يقول أنا بأعتبر إن إحنا وجهنا ضربة مضادة لضربة الانفصال فى سوريا ولا يمكن أن نترك اليمن ● القاضي

يقول: ولكن التفاهم مع السعودية بشأن اليمن تأخر كثيرا • مشاعر القادة العسكريين على مدى الأيام العشرين التي سبقت الحرب، سوء خطة التحركات، تفصيلات العمليات والتحركات • أخطر قرار لعبدالناصر كان بمثابة قرار إعلان للحرب، رأى الفريق القاضى فى قرار إغلاق خليج العقبة وفى قرار سحب قوات الطوارئ، كان يمكن التأجيل، المؤلف يعلق على رأى الفريق القاضى • الخلاف بين الرئيس عبدالناصر والمشير عامر، الخلاف يأخذ صورة واضحة فى مؤتمر ٢ يونيو، القادة يوافقون عبدالناصر رغم معارضة عبدالحكيم عامر • المسئولية عن الانسحاب • قراران للانسحاب لا قرار واحد، تفاصيل تنفيذ خطة الانسحاب، تصرفات الفريق صلاح محسن • قرار فى ثالث أيام الحرب بإلغاء قرار الانسحاب الأول، دوافع الرئيس والمشير • الفريق القاضى يرى أن اليوم الرابع كان بمثابة بداية الانهيار الشامل • القاضى يسجل تفصيلات مهمة عن حوارات القادة فى ذلك اليوم • استقالات القادة الثمانية يوم ١٠ يونيو، حرص كل قائد على ذكر أسبابه الخاصة فى خطاب الاستقالة، فوزى لا يستقيل، وسامى شرف يتعجل الحصول على الاستقالات • محاولة من الفريق القاضى للإصلاح بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، زكريا محيى الدين يسأل • عبدالحكيم يقول: ما فىش فائدة • القاضى يعلق: وانقطعت شعرة معاوية

الباب الرابع: شاهد على حرب ١٩٦٧

٢٨٥ للفريق صلاح الدين الحديدى

• الكتاب حلقة متوسطة بين كتب التاريخ وكتب المذكرات الشخصية، منهج صاحب الكتاب فى كتابة شهادته، الشعور بالذنب • المصاعب التى صادفت صلاح الحديدى حتى حصل على التصريح بنشر الكتاب، مثوله أمام النيابة العسكرية عام ١٩٧٢ • صاحب الكتاب يقر بأنه لم يكن مستطيعا أن يذكر كل الحقائق، أسبابه فى هذا • استبعاده ما عرفه بحكم رئاسته للمحكمة العسكرية العليا التى حاكمت قادة الطيران • تبويب الكتاب وتنظيمه، تأثره بالانطباعات الشخصية وبالتجربة الذاتية كذلك، إشارات مهمة إلى كثير من الوقائع • المؤلف يتحدث عن أسلوبه فى عرض هذا الكتاب • صاحب المذكرات يؤكد أنه كان من المستحيل أن تحقق قواتنا المسلحة النصر بما كانت عليه فى حرب ١٩٦٧، وصفه

لطبيعة وحقيقة قدرات القوات المسلحة المصرية التي لم تخض حربا حقيقية لا في ١٩٥٦ ولا في اليمن • جوهر المشكلة أن القوات المسلحة ظلت على الدوام في رد الفعل • لسنوات لم تنعم الدولة برفاهية السلام وهدوئه كما لم تشتعل الحرب إيدانا باستقرار كامل • كانت القوات المسلحة في هذا الجيل حبيسة لأوضاع سياسية • خلاصة القول أن الوضع الاستراتيجي في الفترة التحضيرية للحرب لم يكن له لون مميز • حديثه بمرارة وأسف عن شلة المشير، الصفات التي أهلت البعض للانضمام إلى الشلة الجديدة، المزايا التي حققتها هذه الفئة • أخطر النتائج التي ترتبت على هذا السلوك غير المسئول: نظرية خاطئة تفرق بين الثقة والكفاءة • تأكيده على بروز معنى تعارض الأمن مع الانضباط العسكري • حديثه عن سلطات شمس بدران الواسعة واللامحدودة، مواطن القوة ومواطن الضعف في شخصية شمس بدران • تحليله لوصول شمس بدران إلى هذه المكانة • الثقافة العسكرية للمشير عبدالحكيم عامر وقفت عند حدود كلية أركان الحرب في الأربعينيات • القائد العام لم يدرّب نفسه ولم يعن بذلك • رأيه في أن اختيار عبدالحكيم عامر كقائد للقوات المسلحة في أول عهد الثورة كان مناسباً للثورة من كل الوجوه • حديثه عن شعور عبدالحكيم عامر بالخديعة والتواطؤ السوفيتي ضدنا • انتقاده اختيار الفريق محمد فوزي رئيساً للأركان: لم يكن من المؤهلين تأهيلاً عالياً حديثاً، وكان بعيداً تماماً عن القوات المسلحة لمدة ١٧ عاماً متصلة • انتقاده إنشاء قيادة القوات البرية، معارك قيادة القوات البرية مع رئاسة الأركان • رأى المؤلف في أن الكتاب يقدم صورة غير مسبوقة عن الصراعات الفتاكة داخل القيادة المصرية، الصراع داخل رئاسة الأركان العامة: كل فرع ميال إلى الاستقلال عن باقي الفروع • حديث الكتاب عن الإيجابيات المتعددة في التكوين العسكري للجيش المصري قبل ١٩٦٧، الإيجابيات التي تمت فيما بين حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، الإعداد الهندسي، القطاع المدني لم يبخل على القوات المسلحة من أجل تجهيز المواقع الحربية • صلاح الحديدي ينسب إلى عبدالناصر قوله للفريق مرتجي إنه وفر له جيشاً يفوق جيش مونتجمري قبل معركة العلمين، «ونحن نواقون لنرى ماذا ستفعل به!» • عبدالحكيم عامر لم يكن راضياً عن تعيين محمد فوزي رئيساً للأركان، الصراع بين الفريقين الأولين: محمد فوزي وعبدالمحسن كامل مرتجي • الحديدي يروي صورة من صور تعالي المشير عامر

على الفريق أول محمد فوزى • الحديدى يتتقد قادة القوات الجوية ويتهمهم بإهمال الدفاع الجوى وتقديم مبررات واهية لهذا الإهمال • صورة من صور الخلافات المتكررة بين القوات البرية والقوات الجوية • الانتقادات التى يوجهها الحديدى إلى أسلوب توزيع المسئوليات القيادية فى الحرب • حركة التنقلات غير المبررة التى سبقت اندلاع الحرب • كثير من الضباط اندفعوا إلى طلب الانضمام إلى القوات المقاتلة فى سيناء حتى لا يفوتهم قطار الشرف • كل هذه الأوضاع فى رأى الحديدى لم تسبب انهيارا تاما فى القوات المسلحة، وإنما كانت هناك إيجابيات كثيرة بفضل إخلاص الأغلبية • فضل القوات المسلحة المصرية فى تحقيق الارتقاء بالقوات المسلحة السورية فى أثناء الوحدة • حديث الكتاب عن أثر حرب اليمن على الإعداد لحرب ١٩٦٧، الامتيازات التى كان العسكريون يحصلون عليها بسبب انضمامهم لحرب اليمن • معارك اليمن أصابت أفراد القوات المسلحة المصرية وقياداتها على مختلف المستويات بالغرور • انتقاد الكتاب لأسلوب الترقيات الاستثنائية للضباط والقادة فى اليمن، بعض الإنجازات لم تكن إلا زيفا وتمثيلا • حرب اليمن لم تكن حربا بالمعنى الاصطلاحي لكلمة الحرب وإنما كانت مجرد عمليات بوليسية وتأديبية لرجال القبائل • ظروف حرب اليمن كانت قاتلة لجيش حديث يعد نفسه لقتال جيش إسرائيلى عصرى فى تسليحه وتفكيره • مع أن القوات المسلحة لم تهزم فى أى معركة خاضتها فى اليمن إلا أن هذا ليس له مردود، مصر قادت حرب اليمن بارتجال • ثلاثة أسباب جوهرية وراء مأساة ١٩٦٧ فى نظر الحديدى: تخفيض الميزانيات، حركة تنقلات صيف ١٩٦٦، التدريب • انتقاده سكوت الخبراء السوفيت على الخطأ العظيم حين تراجع مستوى التدريب قبل المعركة • حديث بالفخر عن سياسات ناجحة للتدريب فى القوات المسلحة المصرية فى فترات سابقة، إشادته بالجنرال السوفيتى الذى رأس هيئة الخبراء السوفيت للمرة الأولى • إشادته بما تم فى تكوين النطاق الدفاعى الأول، تحفظ المؤلف على وجهة نظر الفريق الحديدى • حديث المذكرات عن الإرهاصات المبكرة لحرب ١٩٦٧، رفع درجة الاستعداد إلى أعلى درجة يوم ١٤ مايو، أحد كبار المسئولين فى جهاز الحصول على المعلومات ينفى للحديدى وجود هذه الحشود • مصر الرسمية كانت تؤكد دائما وعيها لأنها قد تستدرج لحرب لكنها لن تنزلق • نقده وتحليله

لتعديل الخطط القائمة، فكرة عبدالناصر في ضرورة الدفاع عن مدينة رفح ونقل دفاعاتنا الأمامية من العريش حتى رفح، رأى الحديدي في هذا القرار، الدفاع عن رفح كان ضروريا ولكن المشكلة في تحقيق كل هذه الأهداف مجتمعة • انتقاده قرار سحب قوة الطوارئ الدولية، حديث عن معاناة القوات المسلحة المصرية في تنفيذ هذا القرار المتسرع • نموذج نقل لواء المشاة إلى ميناء الطور • انتقاده التغييرات المستمرة والمفاجئة في الخطط المصرية • اجتماع عبدالناصر بالقادة يوم ٢ يونيو ١٩٦٧ انعقد وانفض دون أي استعدادات لتنفيذ ما ورد فيه بل إن قادة مسئولين لم يحضروه • تفاصيل يوم ٥ يونيو: الهجوم البري حدث قبل الهجوم الجوي، الفرصة التي ضاعت على القوات الجوية، يتساءل: هل علمت القيادة المصرية بهذا الهجوم على الموقع المتقدم أم لم تعلم؟ • الاشتباكات البرية في سيناء، التشوش الذي كان يصل القيادة عن هذه الاشتباكات • حديث الحديدي عن حرب ١٩٥٦: تعرضت القوات المسلحة لهزيمة فيها ولكن الهزيمة اختفت بسبب براعة الإعلام المصري •• أجهزة الدعاية حولت الانسحاب من سيناء إلى مخطط استراتيجي معد من قبل، وصورت قتال بورسعيد المحدود الذي استمر لعدة ساعات على أنه عمل خارق • وهكذا ضاعت الحقيقة • الجوانب الإيجابية في حرب ١٩٥٦: القتال في أبو عجيلة، رجال المقاومة العسكريون والمدنيون جعلوا بورسعيد تحت الاحتلال الإنجليزي جحيما لم يطقه المحتلون • ولكن مثل هذه المعارك لم تكن كافية لتجعل قواتنا قوات مقاتلة ذات خبرة وذات تاريخ عسكري مجيد!!

الباب الخامس: شاهد على حرب اليمن

٣٤١ للفريق صلاح الدين الحديدي

• التعريف بالكتاب • تصريح الحديدي برأيه في بأن القوات المسلحة ليست إلا وسيلة فقط وليست مسئولة عن القرارات الكبرى • الكتاب يحفل بالرؤى المهمة عن حرب اليمن ولكنها تردد دون قصد واضح أو تركيز متعمد على آثارها المباشرة وغير المباشرة • قرار لجوء الطيارين السعوديين وزملائهم الأردنيين إلى مصر وتأثيره على الروح العامة، مد القومية العربية كان قد بلغ ذروته • تأثير عبدالناصر امتد إلى الملوك السابقين أنفسهم، الملك السعودي السابق يتحرك من

أجل تأييد عبدالناصر • تصميم صلاح الحديدي على أن القوات العسكرية المصرية لم تخسر معركة واحدة في حرب اليمن • القوات المصرية قامت بتنفيذ ما كلفت به على أحسن وجه ممكن • نجاح التخطيط الإداري لمعارك حرب اليمن في الإعداد والتموين والإجراءات الإدارية المساعدة • ومع هذا فقد كان هناك - في رأى الحديدي - فشل مصرى فى كل شىء • التورط المالى كان يسير بالموازاة للتورط العسكرى، لم يحاول المصريون الاستفادة من الأسلحة السوفيتية التى وجدوها مكدسة فى مخازن الجيش اليمنى • حرب اليمن أزالته رهبة القتال بين الأفراد وكانت تجربة مطلوبة للقوات المسلحة المصرية • نظام عبدالناصر كان فى حاجة إلى حرب اليمن فى هذا الوقت بالذات • الأسباب الثلاثة التى يوردها صلاح الحديدي • المشير عبدالحكيم عامر كان هو الآخر فى حاجة إلى حرب اليمن • العلاقات بين البلدين كانت أضعف بكثير من أن تستدعى أو تحتل هذا التدخل • ضعف المعلومات الأساسية عن اليمن فى الأجهزة المصرية عند بدء حملة اليمن • مستوى اهتمام القيادة المصرية - وبخاصة عبدالحكيم عامر - بالعمليات فى اليمن • ثناؤه الجرم على طلعت حسن على، أسباب اختياره، وجهة نظر طلعت حسن على نفسه، تعليق على رؤية طلعت حسن على • ثناؤه على أسلوب القيادة العسكرية لطلعت حسن على، تجميع القوات، الاهتمام بالقوات اليمنية، الاعتماد على الموارد المحلية، الحسم الشديد، إعدام أحد الوزراء، الحكم بإعدام أحد كبار الضباط اليمنيين، توطيد العلاقات مع الشعب نفسه، مديد العون، النهوض بمستواه الفكرى، فكرة التغلغل داخل القبائل، الأمور تسير إلى الأحسن • إخلاص السلال، رأى الحديدي فى الفريق فريد سلامة • مصر ظلت متمتعة طوال الوقت بميزة أساسية لكنها لم تحسن استخدامها وهى انفرادها بالجو • بعض التفاصيل عن دور القوات الجوية المصرية فى حرب اليمن • الصعوبة الحقيقية هى قتال القبائل المعادية (المفسدة) • لم تتدرب القوات المصرية إلا على الحرب النظامية، أسلوب حرب العصابات سبب صداماً مزمناً لقواتنا فى اليمن • الحديدي يقتبس من حمروش بعض فقرات تصور جانباً من الصراع فى اليمن، عملاء المخابرات المركزية الأمريكية • تبريره للإنفاق المالى المباشر: كان من الطبيعى أن تلجأ مصر إلى سلاح المال • تنبه الحديدي إلى مدى الفراغ السياسى الذى أحدثته مصر فى اليمن وأثر هذا الفراغ على بناء الدولة الجديدة • روايته عن

تطور الاختلافات بين السلال والبيضاني، وضوح رؤيته تجاه طبيعة هذه الاختلافات • التفاعلات داخل القيادة اليمنية بعد إبعاد البيضاني من اليمن بمساعدة مصر • ثناؤه على روح السلال الرياضية • رأى الحديدي في حرب اليمن من حيث كونها حرباً • الحرب شيء مخيف لا ينبغي أن نتركه للعسكريين وحدهم • مدى إدراك عبدالناصر لحقائق الأمور في اليمن، الإدراك لم يأت إلا متأخراً، حوار بين رالف بانث و عبدالناصر • تكلفة حرب اليمن • انتقاد أسلوب عبدالحكيم عامر في الإنفاق العسكري، بنود الاتفاق • نهاية حرب اليمن، مؤتمر الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧، المعاناة في الانسحاب من اليمن رغم وضوح القرار: رحيل حزين في أسوأ الظروف • بداية القصة • وصف الحديدي لسفر أول طائرة ركاب عسكرية إلى اليمن • بداية التدخل العسكري: سرية صاعقة واحدة • العوامل التي دفعت القيادة السياسية إلى العمل على سرعة التدخل الإيجابي • بداية التورط العسكري: هو نفسه كان يستنكر وجود سرية عسكرية بمفردها.

الباب السادس: حرب الثلاث سنوات للفريق أول محمد فوزي ٣٨٣

• التعريف بالفريق فوزي وسوء حظه، أدواره في الحياة العامة والسياسية • الإشارة إلى مذكرات أخرى للفريق فوزي هي «استراتيجية المصالحة»، شهرة المذكرات الأخرى • عنوان الكتاب ومدى دلالة على محتواه، المقصود بالثلاث سنوات • اعتراضات المؤلف على المقصود بالثلاث سنوات • تجربة الفريق فوزي مع المذكرات، حجم مساهماته المحدودة في الأحداث العسكرية، أمضى حياته في الكلية الحربية لكنه غير مقدر لقيمة الأستاذية كأرقى فنون الممارسة، صاحب المذكرات يتحدث عن منهجه في كتابتها • أهمية نشر الحقائق العسكرية من وجهة نظر الفريق فوزي، اعترافه بالقصور العسكري في مصر بين حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧، تطرفه في الدعوة إلى نشر الحقائق العسكرية، المؤلف يتساءل: هل أخذ فوزي نفسه بهذا المبدأ وهو في السلطة • موقف متطرف للفريق فوزي من حرب ٦٧: يرى أنها لم تكن هزيمة ولا نكسة ولكن مجرد معركة خاسرة (!!) • حديث صاحب المذكرات عن انتهاء حرب الاستنزاف بانتصار سياسى فى ٨/٨/١٩٧٠، اندهاش المؤلف لهذا الانتصار الذى يتحدث عنه قائد عام ورئيس

أركان، هل رأى القارئ انتصاراً أعجب من هذا؟ • حجم التفاصيل العسكرية وغير العسكرية التي يوردها صاحب المذكرات فيه، حديثه عن تأهيل الطيارين الجدد • تعقيب المؤلف على إسناد صاحب المذكرات ضمير الإنجاز إلى نفسه وضمير الاضطرار إلى القيادة السياسية • رؤيته لصعوبة تدريب أفراد الدفاع الجوي: اضطرت القيادة، وأنجز هو • المؤلف يلفت النظر إلى رؤية مناقضة يقدمها اللواء عبدالحميد الدغيدى فى مذكراته، خسائرتنا فى ١٩٦٧ كانت فى الطائرات لا فى الطيارين • حديث المذكرات عن فكرة تجنيد المؤهلات العليا، تحفظ المؤلف على وجهة نظر الفريق فوزى وعلى أسلوبه • العلاقة بين الضباط والجنود فى الجيشين المصرى والإسرائيلى • الفارق بين «اتبعونى»، «تقدم» • حديث المذكرات عن ٥ يونيو ١٩٦٧، الحديث يتمتع بالهدوء الظاهر والباطن دون انفعال أو تأسف أو أسى، كأنما يحكى عن معارك جرت بين نابليون والإنجليز • حديث المذكرات عن الإنذارات المبكرة، مكتب شمس بدران وزير الحربية جهة غير معنية فى رأى الفريق فوزى (!)، إنذار العريش ودور المقدم إبراهيم سلامة • صاحب المذكرات يصل إلى القول بأن المعلومات وصلت المشير عبدالحكيم عامر السابعة صباحاً ولم يحرك ساكناً، تعقيبات للمؤلف على موقف رئيس الأركان الذى هو صاحب المذكرات نفسه • صاحب المذكرات يعطى دروساً للمقدم إبراهيم سلامة بعد فوات الأوان، تفاصيل استقبال الإنذار الذى أرسله عبدالمنعم رياض من محطة عجلون بالأردن، الإنذار وصل محطتى استقبال دون جدوى، تبليغات أخرى لعبدالمنعم رياض لم يفد منها أحد • قصة تقييد نيران الدفاع الجوى صباح يوم الحرب • صاحب المذكرات يتساءل: لماذا لم تنفذ عناصر الدفاع الجوى الأمر المستديم الذى يقضى بفتح النيران عند أى اعتداء مباشر؟ عودة المشير، انتقاد المؤلف لاستشهاد صاحب المذكرات بروايات أشخاص من خارج القوات المسلحة العاملة وإغفال شهادات الضباط العاملين • حديث المذكرات عن الهجوم الإسرائيلى، حرصه على لمس إدارات كثيرة فى القوات المسلحة • انتقاده للمخابرات الحربية المصرية فى تقديرها المدى التكتيكي لطيران إسرائيل واقتنصاره على قناة السويس فقط: هكذا تم تدمير قواتنا حتى فى الأقصر ورأس بناس • إيجابيات الخطة الإسرائيلىة فى الهجوم، اتفاق روايته مع روايات القادة الآخرين، إشارته إلى مشاركة من الأسطول السادس الأمريكى، الإسرائيليون

تدربوا على الخطة عشر سنوات، مراحل الهجوم الإسرائيلي • حرص صاحب المذكرات على تقديم كل مبررات الإدانة للقوات الجوية والدفاع الجوي، أسئلة كثيرة يطرحها • المؤلف ينتقد الإجابات التي يقدمها صاحب المذكرات، وينتقد بخل صاحب المذكرات بذكر اسم قائد عظيم حسن التصرف، سلاح القنابل المدمرة لممرات الطيران، الجدول الزمني للهجوم الجوي الإسرائيلي • حديث المذكرات عن الخطة الإسرائيلية (كولب)، هل ينقل عن المصادر الإسرائيلية، المساعدة الملاحية التي قدمتها السفينة (ليبرتي)، لولا هذه المساعدة ما أمكن للإسرائيليين أن تكون تصويباتهم دقيقة • استنتاجات غريبة للمذكرات فيما يتعلق بالسفينة (ليبرتي) ودورها وتدمير الإسرائيليين لها • إشارة مقتضبة إلى بطولات للقوات الجوية في هذا اليوم الأسود، تعليقات للمؤلف • حديث المذكرات عن الآلية التي تم بها اتخاذ قرار الانسحاب النهائي من سيناء في حرب ١٩٦٧ • عريف الشرطة العسكرية الواقف على مخرج المعبر رقم ٦ بالإسماعيلية هو المصدر الرئيسي للمعلومات عن عمليات انسحاب القوات المسلحة من سيناء • التعليمات التي أصدرها الفريق صلاح محسن، قام شمس بدران بدور الحارس على غرفة المشير طوال الليل • محاولته إبعاد المسؤولية عن عاتق القيادة السياسية والإلقاء بها على عاتق القوات الجوية والاتحاد السوفيتي • حديث صاحب المذكرات عن دوره في هذه الأحداث وهو رئيس أركان القوات المسلحة ولكنه يريد أن يقول إن دوره كان محدودا جدا ولم يبدأ إلا متأخرا جدا • الفريق فوزي يظهر أساه فحسب • مشاهداته ومشاعره وهو يعود من الجبهة إلى القاهرة • تفصيلات الهزيمة والإلقاء بها على عاتق المشير عامر • تفصيلات مهمة عن حجم الخسائر التي أصابت القوات المصرية في حرب يونيو ١٩٦٧ • الأخطر: هزيمة القيادة نفسها في روحها القتالية • محنة عبدالناصر بعد الحرب وحديثه إلى الفريق فوزي مساء ١١ يونيو ١٩٦٧ • لقاءه بشمس بدران، وعودته إلى موقعه كان من حقه، حصوله على الاستقالات من أقرانه من قادة القوات المسلحة • الموقف في نهاية يوم ٨ يونيو ١٩٦٧ • رواية صاحب المذكرات عن خروج أحمد إسماعيل من منصب رئيس الأركان، تحفظ المؤلف على سلوك فوزي تجاه الأحداث • حديث فوزي عن نيته السيطرة على هذه النقاط فيما بعد ١٥ يوما ولكن إسرائيل سبقته بعملية الزعفرانة • حديث المذكرات عن دور أحمد

إسماعيل فى إعادة بناء الجيش المصرى • دور عبدالمنعم رياض وأحمد إسماعيل فى دعم نشاط البعثة العسكرية السوفيتية بقيادة لاشنكوف وزخاروف • حديث المذكرات عن الصراع بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر عقب حرب ١٩٦٧، اضطرار فوزى إلى أخذ صف عبدالناصر، حرصه على الموضوعية فى حديثه عن عبدالناصر، موقف صاحب المذكرات هو والفريق عبدالمنعم رياض من المشير عامر ليلة القبض عليه • موقف صاحب المذكرات من المشير فى مستشفى المعادى • ما يرويه الفريق فوزى من وقائع محاصرة بيت المشير عامر فى الجزيرة، رأى المؤلف: «كأنه كان يحاصر شمس بدران ولم يكن يحاصر المشير» • الفريق فوزى يوحى فى المذكرات بعجزه عن فهم سر العلاقة بين الرئيس جمال عبدالناصر والمشير عامر • يبدو وكأنه ينتقد بطانة المشير لا المشير نفسه • محنة عبدالناصر فى قواته المسلحة، عبارات الرئيس لصاحب المذكرات وهما يعدان لإعادة تشكيل القوات المسلحة، طبيعة عاطفة الرئيس عبدالناصر تجاه المشير وتجاه شمس بدران • صاحب المذكرات يصرح بالسبب الجوهرى والمباشر فى انتهاء ثقة الرئيس عبدالناصر بشمس بدران، ما رواه عبدالناصر لفوزى عن شمس بدران • التفاصيل الدقيقة التى سبقت حرب يونيو ١٩٦٧، تفكير عبدالناصر عند عودة أول لواء مصرى من اليمن فى ١٩٦٥ فى توجيه ذلك اللواء إلى شرم الشيخ لتكون مفاجأة كبرى للعالم • تكرار (الأمل) مرة أخرى عندما سافر المشير عامر إلى باكستان فى ١٩٦٦ • تفاصيل قيامه بالتبليغ بإنهاء عمل قوات الطوارئ الدولية، لا هو ولا القيادة الأعلى منه كانا محددين تماما فى فهم معنى ومدلول سحب القوات • صاحب المذكرات يتساءل عن نية القيادة السياسية والعسكرية تجاه غلق الخليج ويوجب • اعتراف الفريق فوزى بمعاناة القوات المسلحة المصرية فى تجهيز القوات المصرية البديلة للقوات الدولية • آراء فوزى فى حجم الأخطاء العسكرية التى اتخذت فى ذلك الوقت، الآثار السلبية للقرار المتسرع، القصور فى إعداد الدولة للحرب، عدم توازن الفتح التعبوى، تبين عدم صحة المعلومات • المواجهة العسكرية تمتد ٤٩٠ كيلومترا • صاحب المذكرات يبلور نظرتة للأوضاع الاستراتيجية التى سبقت حرب ١٩٦٧ ويتساءل عن تغليب الهدف الوطنى على الهدف القومى • حديثه المفصل عن قرار غلق خليج العقبة • حديثه عن أنه هو والقادة العسكريين جميعا كانوا يفضلون التريث والتحفظ لكن المشير فاجأهم

بالقرار السياسى • روايته عن الخلافات بين الرئيس والمشير فى منتصف مايو ١٩٦٧، انحيازه إلى رأى عبدالناصر ورواية عبدالناصر • تعليق المؤلف على دفاع صاحب المذكرات غير المنطقى عن الرئيس • حديث المذكرات عن مدى الإحراج والتخبط والحيرة التى أصبحت تسيطر على القادة • الصعوبات التى واجهت القوات المصرية التى أوجدت على عجل فى شرم الشيخ • الصراع مع إسرائيل شهد تحولاً جذرياً بهذه الخطوة الانتقالية غير المبررة • اندفاعنا غير المدروس حول القضية من قضية تهديد سوريا وحشد قوات على حدودها إلى قضية أخرى هى قفل خليج العقبة فى وجه الملاحة البحرية مع أنه ممر مائى دولى لا يجوز غلقه فى وجه الملاحة البحرية (!!!) • اقتراح بريطانيا، رفض الرئيس الأمريكى جونسون لاقتراح بريطانيا • بعض ملاحظات المؤلف على الروح التى كتب بها صاحب المذكرات مذكراته، إهماله الحديث عن شخصية خلفه فى الوزارة الفريق صادق، وعن استشهاد رئيس الأركان الذى عمل معه (وخلفه فى المنصب) عبدالمنعم رياض رغم إشادته به عند ترشيحه لهذا المنصب.

الطريق إلى النكسة

للأستاذ أنيس منصور فضل كبير في تشجيعي على الإسراع بإصدار هذا الكتاب وإخوانه من هذه المجموعة من الكتب، فقد جاءت كلماته عن كتابي «الأمن القومي لمصر»، و«من أجل السلام» لتثبت لي أن كل ما بذلته لم يكن هباءً مثوراً، ولا جهداً ضائعاً، وأن هذا الجهد استحق كما كنت آمل تقدير قارئ عظيم من وزن الأستاذ أنيس منصور، بما اجتمع في قلمه من فلسفة وأدب وفن ونقد وسياسة، ولست بقادر على أن أوفيه حقه من الشكر والتقدير، ولكن ظني أنه سوف يسعد حين يجد لتشجيعه نتيجة، ولتقديره ثماراً، ولثنائه مردوداً.

هذا هو الكتاب الثامن الذي نتناول فيه مذكرات الشخصيات العامة في مصر المعاصرة وعهد الثورة، وقد شاء الله أن تظهر تباعاً هذه المجموعة من الكتب التي بدأت كتابتها منذ نهاية السبعينيات، ثم بدأت نشر بعض فصولها منذ ١٩٨٦، ثم بدأت نشرها في كتب من ١٩٩٥، وكان كتاب «مذكرات وزراء الثورة» أولها ظهوراً، وتلاه «مذكرات المرأة المصرية»، ثم «مذكرات الضباط الأحرار»، ثم «مذكرات الهواة والمحترفين»، ثم «مذكرات رجال القانون والقضاء»، ثم «مذكرات قادة المخابرات والمباحث»، ثم «مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية».

ولا يقل الكتاب الذي بين أيدينا اليوم في أهميته عن الكتب الأخرى، بل إنه ربما يفوقها أهمية عند كثير من القراء، ومع هذا فقد كانت مجموعة المذكرات التي

يضمها هذا الكتاب فى حاجة إلى ترو وإعادة قراءة على مدى شهور وسنوات، ذلك أن موضوعها يحمل فى طياته كثيرا من المخاطر، فالبعد عن الصواب فيه أسهل ما يمكن، وأخطر مما يمكن، ولأنى أكاد أكون موقنا تمام اليقين بهذه الحقيقة البسيطة، فقد كان انفعالى تجاهها نوعا من أنواع الخوف الحقيقى الذى لا يجدى فيه إلا الإيمان والصدق واليقين، وإنى لأدعو الله سبحانه وتعالى أن يمن على بأقدار من هذه الخصال الكفيلة بالنجاح فى التصدى لمثل هذه المهمة، وإنى لأرجوه - جل جلاله - أن أكون قد وفقت فى الأخذ بيدى القارئ إلى تعميق الفهم فى كثير من المناطق التى تستدعى البحث والتنقيب والتأمل والموازنة بين كثير من الرؤى والاعتقادات، فضلا عن الأهواء والمقاصد.



«الطريق إلى النكسة» هو أصدق وأدق وأبلغ وصف يمكن إطلاقه على مضمون مجموعة المذكرات المهمة التى تتضمنها أبواب هذا الكتاب، وكما أن هزيمة ١٩٦٧ كانت نادرة فى تاريخ الإنسانية كلها، فسوف يرينا هذا الكتاب أنها نادرة أيضاً فى كمية المعلومات الدقيقة والتفصيلية المتاحة عنها، ومع هذا فإن بعض قومنا الذين لا يقرأون لا يزالون يتقبلون القول بحاجتها إلى كتابات جديدة، وأظن أن القارئ سوف يندهش لهذا الرأى عند انتهائه من قراءة هذا الكتاب بما يحويه من أقوال خمسة من القادة الكبار الذين أحاطوا بالنكسة من جميع أطرافها الزمنية والعسكرية.

فهذا هو الدغيدى قائد القوات الجوية فى الجبهة، وهو الذى حوكم ظلماً عن مسئولته عن الهزيمة، مع أنه هو نفسه حذر القائد الأعلى من مغبة الحرب قبل اندلاعها بأسبوعين، وتواجد بين قواته صباح يوم الحرب دون أن يذهب كباقي القادة للقاء المشير القائد العام.. وهذا هو الفريق أول مرتجى قائد الجبهة يروى كل التفاصيل التى عرفها بعد الحرب من الوثائق الرسمية وتقارير المخابرات والعمليات، مع أنه لم يعرف كل هذا حين كان مسئولاً، وهذا هو الفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات التى لم تكتف بالتحذير من معركة كبيرة لم تكن مستعدين لها، لكنها حذرت حتى من أية تحرشات محدودة. ونرى بعد هذا الفريق صلاح الحديدى وقد كان قبل النكسة بشهور معدودة بمثابة قائد المنطقة الشرقية التى

جرت فيها المعركة، فإذا هو ينقل مديراً لأكاديمية ناصر العسكرية العليا حيث يستضيف مونتجمري في نفس اليوم الذي بدت فيه نذر الحرب في منتصف مايو، ثم يختار بعد وقوع الهزيمة ليكون بمثابة قاضي الهزيمة حيث يرأس المحكمة التي تولت محاكمة قادة الطيران.. وبعد كل هؤلاء فإننا نقرأ الرجل الذي كان رئيساً للأركان في حرب ١٩٦٧ ثم ترقى في نهاية الحرب ليكون قائداً عاماً للقوات المسلحة كلها، وسنراه يروي ذكرياته عن الحرب غير وجل وهو يعترف بتقليص دوره فيها. ومع هذا فإنه يرى أن وصف ما جرى في ٥ يونيو ١٩٦٧ بالنكسة مبالغ فيه، وإنما هي في نظره مجرد «معركة خاسرة» فحسب.

ولربما يسأل سائل وعنده حق في سؤاله: هل حظيت حرب أخرى بأن يكتب عنها كل قادتها مذكراتهم على هذا النحو؟!
ومع هذا فسيظل الناس في بلادنا يسألون!



ولست أنكر أن كتابة هذا الكتاب كانت أقسى الأمور على نفسي، وقد كنت أتألم كثيراً جداً في معظم فقراته، وكنت أمر بفترات حالكة من الاكتئاب الشديد، ومع هذا فقد كنت أقنع نفسي أنه لا بد من إتمامه مهما كان الألم النفسي المصاحب لي في كل أجزائه، ولست أنكر أنني لم أجرب فيما كتبت في حياتي كلها ألماً نفسياً وبكاء مرأ مثل هذا البكاء، وهذه الآلام التي اعتصرتني وأنا أكتب هذا الكتاب، ثم وأنا أعيد قراءة ما كتبت فيه.

وأرجو أن يجد القارئ في فقرات هذا الكتاب وبين سطوره ما يضيء له الطريق الكفيل بوصوله إلى القدرة على استشفاف كثير من الحقائق في تلك الفترة من تاريخنا العسكري المعاصر، وهو التاريخ الذي قدر لنا وله أن يؤثر في تاريخنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد أثر فينا بأكثر مما يمكن للتاريخ العسكري أن يؤثر في تاريخ أمة في العصر الحديث الذي تراجعت فيه قدرة الجيوش على التأثير في حياة الشعوب من التأثير الكلي والشامل إلى تأثير جزئي مهما كانت قوته، ولكننا لا نملك إلا أن نقول «قدر الله وما شاء فعل»، وقد عاشت مصر ثلاثين عاماً كانت الحروب المستمرة بمثابة أقوى المؤثرات في كل جزئيات الحياة فيها حتى أصبحت هذه

الحروب بمثابة المعالم البارزة في كل ديناميات الحركة الاجتماعية والتحول الاجتماعي والاقتصادي، بل والنمو السياسي.

من واجبنا إذن أن نقرأ بأناة ونتمعن ما كتبه قادة الحروب التي خضناها حرباً بعد حرب، وأن نفيد بأقصى ما نستطيع من الروح التي تتبدى من هذه الكتابات، ولا بد لنا أن نقرأ هذه المذكرات ونحن نجمع بين روحين: روح التجرد للحقيقة، وروح الخشوع أمام فداحة جو المعركة التي تعيشها فصول هذه المذكرات.. ذلك أن موضوع هذه المذكرات لم يكن بنفس السهولة التي قد توحي بها المذكرات، ولو قدر لهذه المذكرات أن تصور بعض الحقيقة لكانت في حاجة إلى أجواء أخرى من دمدمة لا تنقطع، وهممة لا تنقشع، وبحيث كانت أصوات القادة لجنودهم تكاد تتلاشى وسط هذا الهدير الصاخب من طلقات المدافع، وحركات القوات، وأزيز الطائرات، ورياح الحروب التي لا تبقى ولا تذر.

ويكفي التدليل على هذا المعنى ذلك الخلاف الذي يقرأ القارئ تفصيلاته في الباب الأول من هذا الكتاب، حين يصرح نائب رئيس الجمهورية السابق حسين الشافعي (وهو عسكري سابق) بأنه لم يشاهد أي تصد من الدفاع الجوي للهجوم الإسرائيلي على مطار أبو صوير صباح يوم الخامس من يونيو، بينما يفند القائد المسئول اللواء الدغيدى دعواه هذه ويؤكد أنه أمر بإطلاق النيران وأنها أطلقت بالفعل.. وقد قدم الدغيدى كما سنرى للمحاكمة مرتين أمام محاكم عسكرية وحصل على البراءة في المرتين، ومع هذا فلا تزال القوات الجوية مظلومة عند معظم الناس بسبب حرص النظام الحاكم يومها على إلقاء التبعة في الهزيمة على عاتقها، وتقديم قادتها للمحاكمة، مع أن القوات الجوية حرمت من المبادرة بقرار سياسي، ومع هذا فقد حاربت ونجحت في تكبيد العدو خسائر تفضي إعلامنا عنها فيما بعد المعركة من أجل إجادة تصوير البداية من الصفر على نحو ما تمكن ذلك الخلق «السييء» منا ومن حياتنا الفكرية حيث ننسب للراجلين والسابقين كل العيوب، ونصور القائمين بالأمر وهم في غاية الاضطرار إلى أن يبدأوا من الصفر!



وسوف نجد في هذه المذكرات كثيراً من الحقائق التي أريد لوطننا أن يتغاضى عنها في الفترات السابقة، وأظن أن الوقت قد حان لنعرف كثيراً منها لتتعلم لمستقبلنا،

وبخاصة أننا بحكم هذه المعارك التي خضناها في تاريخنا المعاصر قد اكتسبنا من اكتمال الشخصية الوطنية والقومية ما هو كفيل أن ينأى بنا عن جلد الذات، وفي ذات الوقت ما ينأى بنا عن تضخيم الذات، وأصبحنا نؤمن أن البطولة لا تتعارض مع الخبرة، وأن الشجاعة لا تتعارض مع الحنكة، وأن الحرص على المبادرة لا يعنى إعلانها، وأن امتلاك سلاح المفاجأة لا يعنى المخاطرة، وأن الدراسة المستفيضة للمخاطر لا تعنى النكوص عن الانطلاق إلى التنفيذ، وأن معرفة العدو لا تعنى تقليلاً من قدر النفس، وأن الاعتراف بالخطأ لا يعنى تقليلاً من شأن النجاح، وأن تقدير النجاح فى حجمه الطبيعى لا يعنى تشييطاً للهمم. ولهذا كله فنحن فى حاجة إلى أن نتعلم من كل الأخطاء، وإلى أن نعرف كذلك خطأنا حين نسبنا إلى أنفسنا أخطاء لم نقترفها، وحين تجاوزنا عن أخطاء أخرى اقترفناها بالفعل. وسوف نجد أنفسنا وعقولنا تعقد مقارنات كفيلة بأن تأخذ بنا إلى وجوه الصواب فيما يتعلق بكل جوانب حرب ١٩٦٧ على مستوى العمليات والتخطيط والمعارك والتدريب والتسليح والإعلام والتنسيق والقيادة وحتى الانسحاب نفسه وما بعده.

وفى كل اللحظات التى عاشها أصحاب هذه المذكرات، واستذكروها فيما كتبوه أو روه، كان هؤلاء القادة وغيرهم يرون كيف تنشأ النتائج متوافقة مع الإرادات حتى ولو لم تكن متوافقة مع الأمنى.. وهكذا أصبحت نفوسهم مهيأة لأن تدرك فى يقين أن الأفعال قد تقود إلى النتائج، ولكن الأمنى وحدها لا تكفل تحقيق الأمنيات، وأن الجهد الشاق والمنظم ضرورة لا بد منها للوصول إلى النتائج المرجوة.. وهكذا نشأت فى تفكير هؤلاء القادة تلك القدرة التى قد يعجز بعض الفلاسفة عن تصورها من اجتماع الإيمان بالقدر خيره وشره مع الإيمان بالإرادة وقدرتها على الحركة فى إطار الاختيار الذى أنعم به الله علينا.

وهذه فى الحقيقة هى الروح الغالبة والمسيطرة على معظم صفحات وقرارات هذه المذكرات التى بين أيدينا اليوم، ومع هذا فإن هذه المذكرات تعتمد فى بعض الأحيان إلى الابتعاد عن الروح الجديرة بأن تلتزمها، والسبب فى هذا أبسط مما يتصوره المجادلون، فهى مذكرات بشر يخضعون فى كل ما يفعلون لطباع البشر ويفقدون بشريتهم إذا ما تخلوا عن هذه الطبيعة.



وعلى الرغم من أن حرب ١٩٦٧ تبقى بمثابة المحور الكبير في حديث كل هذه المذكرات، إلا أن الحروب الأخرى تجدد لنفسها مكاناً بجوارها، وتأتي حرب اليمن بالذات لتكون بمثابة الامتداد الطبيعي لحرب ١٩٦٧ في تراجع الزمن، ذلك أن حرب ١٩٦٧ نفسها تأثرت إلى أقصى ما يمكن بما حدث في حرب اليمن، سواء في استنزاف الطاقة، أو في الوصول إلى خبرات خاطئة، أو في صياغة نظم غير كفيلة بتحقيق أداء معقول. ولا ننسى أيضاً أن اثنين من أصحاب هذه المذكرات وهما الفريق أول مرتجي والفريق أنور القاضي كانا قائدى القوات المصرية في اليمن.

ومجمل القول أن الخبرة في حرب اليمن كانت تنتقص ولا تضيف إلى الخبرة المطلوبة في ١٩٦٧، ولو أن حرب اليمن كانت قد انتهت بدون حدوث ١٩٦٧ لما كانت قد تطورت في استقبالها في وجدان الشعب على النحو الذي حدث. صحيح أننا نفهم من واقع المذكرات التي بين أيدينا أنها كانت ستستمر مدة أطول، لكنها لم تكن لتفجر الانتباه إلى أنها قد قضت على القوات المسلحة المصرية (كما تقول المذكرات التي في هذا الكتاب) في مقتل من حيث أثبتت غروراً زائفاً بالنفس، وقدرة زائفة على الانتصار في معارك حربية محدودة، ومن ناحية أخرى كان الضبط والربط والانتظام قد أصيب في مقتل.

هكذا تجدد حرب اليمن مكاناً في كل المذكرات التي تتحدث عن حرب ١٩٦٧ وما بعد حرب ١٩٦٧، ومع هذا فإن الفريق صلاح الحديدي يخصص لها كتاباً كاملاً نتناوله في هذا الكتاب في باب كامل هو الباب الخامس.



ولربما يشعر القارئ العربي الذي لم يتح له أن يطلع على هذه المذكرات حين نشرت منذ سنوات بمدى ما تحتويه وتضمه من تفاصيل كثيرة ومذهلة بالفعل، وبخاصة في الصورة المقدمة له عن هذه الحروب. وأستطيع أن أقول بكل ثقة إن المذكرات الست التي يتناولها هذا الكتاب لم تلق الذبوع ولا الانتشار الكافي، كما أنها لم تلق الاهتمام اللائق، وفضلاً عن هذا فإنها الآن وبالفعل نادرة الوجود في مكتباتنا ومراكز بحوثنا، على حين لا تخلو هذه المكتبات من المراجع الإسرائيلية والصهيونية والغربية.

وقد بذلت في قراءة وتحليل واستعراض هذه المذكرات بالذات جهوداً كثيرة حتى أستطيع أن أفسر المعانى التي تحملها ألفاظ هذه المذكرات الست، على الرغم من وضوح هذه الألفاظ وشيوع استخدامها حتى على مستوى الحياة اليومية المعاصرة. ولا أظن القارئ بحاجة إلى أن يدرك مدى المعاناة في فهم نصوص كتبت ونشرت على حين أن الذين كتبوها كانوا لا يزالون في شك من أن مصر قد انتصرت على دعاوى الانغلاق والتعتيم بعدما انتصرت في حرب ٦ أكتوبر المجيدة.

وقد بذل أصحاب هذه المذكرات جهداً واضحاً في التغلب على الخطوط الدقيقة الفاصلة بين دعاوى الأمن ونزعات المعرفة، وإنى لمقدر أشد التقدير كل الأجواء التي كانت تحمى من قدرتهم على التحدث بحرية وصراحة عما رأوه ولمسوه وعاشوه وشاركوا فيه وعانوا منه ودفَعوا ثمنه.



ومن المهم في هذه المقدمة أن أذكر شيئاً مهماً عن علاقة القادة الخمسة أصحاب هذه المذكرات ببعضهم، فقد كان الفريق أول محمد فوزى رئيساً للأركان، على حين كان الفريق أول مرتجى في نفس الوقت قائداً للقوات البرية بعدما أثار عبدالناصر أن يعين فوزى رئيساً للأركان على غير إرادة عبدالحكيم عامر الذى كان يرشح مرتجى.. ومن العجيب أن نفس الموقف قد تكرر بعد الحرب والهزيمة، فأثار عبدالناصر أن يعين فوزى قائداً عاماً بدلاً عن مرتجى، على نحو ما ترويه مذكرات كثيرة، منها الجزء الثالث من مذكرات صلاح نصر والخاص بعام ١٩٦٧ والمعنون بـ«العام الحزين»، هذا بالإضافة بالطبع إلى روايات خمس أوردتها مرتجى نفسه في مذكراته، وستعرض لها بالتفصيل في الباب الثانى الذى يتناول مذكرات الفريق أول مرتجى.

ومن الطريف أن كلا الرجلين قد وصل إلى رتبة الفريق أول، وانتهت حياته العسكرية وهو في هذه الرتبة. ومن الطريف أكثر أن المشير أحمد إسماعيل (وهو ثانى مشير فى الجيش المصرى الحديث بعد المشير عامر) كان رئيساً للأركان مع كل من الرجلين، فكان رئيساً للأركان فى الجبهة فى ١٩٦٧ مع مرتجى، ثم رئيساً لأركان القوات المسلحة كلها مع محمد فوزى عقب استشهاد عبدالمنعم رياض.

أما الفريق أنور القاضى (ثالث أصحاب المذكرات) فقد كان فى سلسلة القيادة

العامه قبل حرب ١٩٦٧ تالياً مباشرة للفريق أول محمد فوزى، حيث كان رئيساً للعمليات، وفيما قبل ذلك كان الفريق مرتجى قد قاد القوات المصرية فى اليمن خلفاً للفريق القاضى (ثالث أصحاب المذكرات)، ومن الطريف أنهما تركا الخدمة فى يوم واحد عقب هزيمة ١٩٦٧ .

ومن الطريف أيضاً أن الفريق أول محمد فوزى كان هو الضابط الأمر بتشكيل المحكمتين العسكريتين الأولى والثانية لمحكمة اللواء الدغيدى (أول أصحاب هذه المذكرات)، وأن المحكمة العسكرية الأولى التى سُكّلت لمحكمة اللواء الدغيدى بأمر من الفريق أول محمد فوزى، كانت برئاسة رابع أصحاب هذه المذكرات، وهو الفريق صلاح الحديدى.. فبالعجائب القدر!!

ومن العجيب أيضاً أن الفريق صلاح الحديدى نفسه كان قائد ما يسمى بالمنطقة العسكرية الشرقية حتى نقل قبل الحرب بشهور رئيساً لأكاديمية ناصر العسكرية العليا، وأن اللواء الدغيدى كان قائد القوات الجوية والدفاع الجوى فى المنطقة الشرقية، أى فى جبهة القتال.

وقد ولد الدغيدى عام أربعة عشر (١٩١٤)، على حين ولد الفريق أول فوزى عام خمسة عشر (١٩١٥)، وولد الفريق أول مرتجى عام ستة عشر (١٩١٦)، وولد الفريق أنور القاضى عام ثمانية عشر (١٩١٨)، أما الفريق الحديدى فلا أعرف تاريخ ميلاده.



وعلى الرغم من أننى تعودت فى مجموعة كتبى هذه أن أرتب أبوابها حسب المكانة البروتوكولية التى احتلها أصحابها، إلا أننى رأيت أن هذا الترتيب لا يصلح لهذا الكتاب الذى يتحدث عن الحرب والهزيمة، ومن حق القارئ أن يقرأ أولاً وجهة نظر الذين خاضوا الحرب أو قادوها، أو من المفترض أنهم قادوها أو كانوا فى موقع قيادتها، ثم وجهة نظر الذين حاكموهم، ثم وجهة نظر الذين أمروا بمحاكمتهم، وهكذا يأتى الترتيب مختلفاً عن البروتوكول، فنبدأ باللواء الدغيدى قائد القوات الجوية فى سيناء وجبهة القتال، ثم بالفريق أول مرتجى قائد الجبهة، ثم بالفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات، ثم بالفريق صلاح الحديدى رئيس المحكمة العسكرية

التي تولت محاكمة قادة الطيران، وننتهى بمذكرات الفريق أول محمد فوزى، وهو الضابط الأمر بالتشكيل، الذى أصبح بعد الحرب قائداً عاماً للقوات المسلحة، على حين كان بمثابة رئيس هيئة الأركان أثناء الحرب وقبلها.



وهذا الكتاب شأن كتبنا السابقة (مذكرات وزراء الثورة - مذكرات المرأة المصرية - مذكرات الضباط الأحرار - مذكرات الهواة والمحترفين - مذكرات رجال القانون والقضاء - مذكرات قادة المخابرات والمباحث - مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية) لا يفعل أكثر من أن يضىء النصوص أمام القراء، وأن يتولاها بالتحليل والترتيب والتبويب والمدارسة والمراجعة والنقد، وأن يضع نصوص كل هذه المذكرات فى الإطار الكفيل بأن تفيده هذه النصوص من كل ما قدمته من إفادات هائلة لتاريخنا كله.

ولست فى حل - بعد كل هذا الوقت الذى اقتطعته من القارئ - من أن أفيض فى الحديث عن منهجى فى كتابة هذا الكتاب، أو الكتب السابقة، فمقدماتها وأبوابها وفصولها وقرائنها حافلة بهذا الحديث عن هذا المنهج.. إنما أنا حريص على أن أعتذر للقارئ عن كل ما قد يأخذه على، ولا بد أن كل قارئ سيأخذ على الكثير، فأنا بشر، ولست من خيار الناس، ولا أظننى - حتى - أصل إلى أن أكون من أواسطهم، إنما أنا عجول رغم كل ما أحاول أن ألتزم به من دقة، وما أجبر نفسى عليه من كتابة النص عشر مرات أو أكثر فى كثير من الأحيان، ورغم كل ما أبذل من مراجعة تجارب مطبعية قد تفوق العشرة أيضاً.

وأظن أننى أيضاً لا أخلو من تحيز وانحياز بحكم عواطفى المتدفقة رغم كل ما بذلت من جهد طيلة حياتى القصيرة فى أن أكون موضوعياً، وأظننى أيضاً فى حاجة إلى أقدار لا متناهية من التواضع أمام النصوص، وأمام كتابها العظماء، وأمام قرائى الكرام، لكنى مع هذا أجد نفسى مندفعاً فى كثير من الأحيان فى اتجاه آخر هو غير هذا التواضع الذى أرجو أن يمن الله به على يوماً بعد يوم، وأظننى أيضاً فى حاجة

إلى كثير من الإحساس بمشاعر الناس التي يبدو أنى لا أقيم لها ما تستحق من وزن حين أعمد إلى النصوص بما أجدنى مندفعاً إليه بحكم مهنتى وممارستى كطبيب من تشريح وتقييم.

وأظننى بعد هذا كله أيضاً عاجزاً عن الإحاطة بكثير من العيوب والمآخذ فى شخصيتى وقلمى وكتاباتى، ولكنى مع هذا أدعو الله سبحانه وتعالى أن يهينى لى من أمرى رشداً، وأن يهدينى سواء السبيل، وأن يغفر لى، وأن ينعم علىّ بالتوفيق، وأن يجعلنى قادراً على شكره أن مكنتنى أن أقدم هذا العمل اليوم، وأن أقدم سوابقه فى الأيام الماضية.

وكلى دعاء إلى الله أن يوفقنى إلى تقديم الأجزاء التالية فى الأيام القادمة، وقد طال العهد بتجاربها المطبعية على مكتبى أو بالأحرى على مكاتبى فى البيت والمكتب والعيادة، والوقت لا يسعنى، والجهد يتضاءل، والعمر قصير، ولكن أملى فى الله كبير.

د. محمد الجوادى

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

1

مذكرات اللواء
عبد الحميد الدغيدى

دار الخيال

(١)

كان اللواء عبدالحميد الدغيدى واحداً من الذين اشتركوا مبكراً جداً فى التنظيمات السرية الوطنية، وكان مع وجيه أباطة وعبداللطيف البغدادي فى تنظيمهم الأول، وهو زميل دفعة عبداللطيف البغدادي، وإن كان أكبر منه فى السن بثلاث سنوات (ولد الدغيدى فى ٢١ أبريل ١٩١٤).

وقد تولى الدغيدى قيادة قاعدة أنشاص الجوية فى أوائل الأربعينيات، ثم تولى قيادة مدرسة ميكانيكا الطيران فى منتصف الأربعينيات، وفى أواخر الأربعينيات تولى قيادة المقر الجوى العام، ثم تولى قيادة قاعدة المأظرة الجوية فى أوائل الخمسينيات.

وبعد الثورة كان الدغيدى من الذين آثروا البقاء فى خدمة القوات المسلحة، وقد تقدم به ترتيبه فى القوات الجوية بعد خروج عدد كبير من السابقين عليه، وأتيحت له فرصة للابتعاث خارج مصر، لا إلى أوروبا كما يتخيل القارئ ولكن إلى الهند، حيث حصل على درجة الماجستير فى العلوم العسكرية، وفى أثناء دراسته فى الهند وقعت حرب ١٩٥٦.

بعد حصوله على الماجستير بامتياز عاد الدغيدى إلى بلاده فى ١٩٥٧ ليرتقى فى سلك الخدمة العسكرية حيث تولى قيادة قاعدة أبوصوير الجوية ثم رئاسة أركان قاعدة الإسماعيلية، ثم عاد ليتولى قيادة أبوصوير الجوية، ثم تولى قيادة الكلية الجوية فى بليس، ودرس فى أكاديمية ناصر العسكرية العليا، وبقي فى المواقع المتقدمة من

القوات الجوية حتى أصبح فيما قبل حرب ١٩٦٧ القائد الجوى المسئول عن جبهة قناة السويس وسيناء، أو بمثابة قائد القوات الجوية والدفاع الجوى فى الجبهة إذا ما ترجمنا الألفاظ البيروقراطية المستخدمة فى ذلك الوقت إلى معناها العسكرى، وقد كان من حظ الدغيدى السبىء (أو الحسن) أن أبدى فى مواجهة الرئيس نفسه معارضة للتوجهات التعبوية المتعجلة [إن جاز هذا التعبير] ، وكان من نتيجة هذا أن اعترى عبدالناصر الضيق النفسى منه، وظهر هذا واضحاً من محاولة تقليص سلطاته، وتعيين قائد مناوب معه فى نفس الموقع قبل الحرب، فلما وقعت الواقعة وحدثت النكسة كان رد الفعل عند القيادة السياسية أن أحيل الدغيدى إلى التقاعد فى ٢٠ يونيو ١٩٦٧ ثم قدم الدغيدى نفسه (الذى حذر) إلى المحاكمة، ولما برأته المحكمة قدم مرة ثانية بنفس التهمة وبرئ منها مرة ثانية على نحو ما سنرى فى هذا الباب.

وقد عاش الدغيدى حياة هادئة حتى عام ١٩٩٣ حيث توفى فى ١٦ سبتمبر، أى أنه عاش أكثر من تسعة وسبعين عاماً.

(٢)

نشرت هذه المذكرات على سبع حلقات فى جريدة «الأيام» السكندرية التى رأس الدكتور عاطف غيث مجلس إدارتها ورأس تحريرها الأستاذ محمد شاكر، وقد بدأ نشر هذه الأحاديث فى الذكرى الحادية والعشرين لحرب يونيو ١٩٦٧، ونشرت الحلقة الثانية فى ١٢ يونيو ١٩٨٨، والثالثة فى ١٩ يونيو ١٩٨٨، والرابعة فى ٢٦ يونيو ١٩٨٨، والخامسة فى ٣ يوليو ١٩٨٨، والسادسة فى ١٠ يوليو ١٩٨٨، والسابعة فى ١٧ يوليو ١٩٨٨، وقد تولى تحرير هذه المذكرات الأستاذ أحمد الجابرى.

وبعد خمس سنوات نشرت مجلة «أكتوبر» فى العدد ٨٧٠ (٢٧ يونيو ١٩٩٣) خطاباً مطولاً من صاحب المذكرات بعث به إلى الأستاذ صلاح منتصر رئيس مجلس إدارة «دار المعارف» ورئيس تحرير مجلة «أكتوبر»، وقد بلور الدغيدى فى هذا الخطاب بعض النقاط التى كانت فى حاجة إلى توضيح فى مذكراته التى سبق نشرها، وسوف نستعين ببعض فقراته فى هذا الباب.

(٣)

هذه مذكرات فى غاية الأهمية والخطورة والحىوية، لأنها ببساطة شديدة مذكرات رجل برىء اتهم ظلماً ونال البراءة، ثم أعيدت محاكمته مرة ثانية ونال البراءة. ومن الغريب أن التهمة التى حوكم عليها فى المرتين كانت واحدة، ولكن يبدو أنها كانت غائمة التلفيق إلى الحد الذى جعل الذين اتهموه يعدلون من وصف التهمة نفسها، ومع هذا فإن القضاء العسكرى نفسه هو الذى برأ الرجل فى المحاکمتين، مع أن «البروياجندا» كانت تدق طبول الاتهام له، إلى حد أن العنوان الرئيسى فى الصفحة الأولى من صحيفة الأهرام كان مخصصاً لهذه المحاکمات عند إحالتها للقضاء العسكرى، وعند بدء المحاکمة، وعند ظهور الحكم، وعند الأمر بإعادة المحاکمة.. وهكذا.

وكان مجرد التفكير فى الحكم ببراءته يحتاج أقداراً كبيرة من الجسارة والقدرة على الانتصار على رأى العام لا مواجهته فحسب. ومع هذا فقد برىء هذا الرجل مرتين، وهو لا يزال - حين كتب هذه المذكرات - مستعداً لأن يتنازل عن البراءتين ويحاكم من جديد عن أى تهمة يرتئها غيره أو يسلطها عليه، ولهذا كله - وهو بعض من قليل كما سنرى - تستحق هذه المذكرات أن توصف بأنها فى غاية الأهمية والخطورة والحىوية، فضلاً عن الشجاعة والجرأة والجسارة.

فإذا أضفت إلى هذا أن هذه المذكرات مخصصة بأكملها للحديث عن هزيمة ١٩٦٧ من وجهة نظر قائد الطيران والدفاع الجوى فى جبهة الحرب، أدركت كم أنك أمام نص فريد فى معطياته وفى محتوياته، وفى دلالاته، وإيحاءاته، وإيماءاته، وإشارات.

ومع هذا فإن النص الذى بين أيدينا يستغنى عن كل الرموز وعن كل وسائل التلميح والتضمين والإشارة ليجاهر بما يراه يستحق المجاهرة، علناً وقطعاً ودون أى تحرز أو تحفظ أو تحوط، وهو يفعل هذا ببساطة شديدة وفى شجاعة بالغة ربما لا تتأنى إلا لهؤلاء الذين واجهوا الموت مرة بعد أخرى، وأصبحوا لا يخشونه فى أية صورة من صور.

وينفرد صاحب هذه المذكرات اللواء عبد الحميد الدغيدى بين كل من كتبوا مذكراتهم من العسكريين وقادة الحرب أو النصر على حد سواء بأقصى قدرة على التحديد، وكفيك - على سبيل المثال - أن تعرف أنه يحدد المسؤولين عن هزيمة يونيو ١٩٦٧ بخمسة هم: الرئيس عبدالناصر والمشير عامر وثلاثة آخرين من القادة الكبار هم رئيس الأركان (الفريق فوزى) وقائد الجيش الميدانى (الفريق صلاح محسن) وقائد المخابرات الحربية (الفريق محمد أحمد صادق).

ومع أن الفريق مرتجى فى مذكراته التى تناولناها فى الباب الثانى من هذا الكتاب يكاد يقترب من هذا الرأى، بل يكاد يقره، إلا أنه لم يتمتع بهذه القدرة الشجاعة الفذة على الاتهام المحدد المتكرر التى تمتع بها اللواء الدغيدى فى هذه المذكرات ولا بعُشر معشارها.. أما الدغيدى فإنه يكرر التصريح بما اقتنع به، وهو يفعل هذا كلما سنحت له انفرصة، بل هو يذهب إلى مدى أبعد من هذا كله بأن يوصف لهؤلاء تهماً وجنایات (بأسلوب الادعاء والقضاء) تبلغ العشر على نحو ما سنرى ونحن نستعرض هذه المذكرات.



وليس من شك فى أن اللواء الدغيدى قد عانى من هؤلاء جميعاً، لكن من الظلم له ولأنفسنا ولتاريخنا أن نقول إنه كتب مذكراته هذه للانتقام من هؤلاء الذين ظلموه، فالمذكرات رغم كل شىء حافلة بالموضوعية الشديدة المنبثة والمتخللة فى كل سطورها، وحافلة بالمنطقية الشديدة التى تظلل أحكامها وتقود مقدماتها ونتائجها إلى الصواب البين، حتى فيما يتعلق بأبعد الموضوعات عن الخضوع لمنطق الصواب والحق ولأسلوب المنطق والتحليل.

ولست متحيزاً لهذه المذكرات، ولكنى فى الواقع معجب أشد الإعجاب بها، وبصاحبها الذى استطاع رغم كل هذه المعاناة النفسية والبدنية أن ينتصر على الرغبة فى راحة البال، وصمم مع هذا على أن يدلى للجماهير التى ظلمته بالشهادة التى ينبغى لهذه الجماهير وينبغى عليها أن تقرأها حتى لو مضت السنون تلو بعضها.

وإني لأعترف أن إعجابي بهذه المذكرات كان يزداد مع كل فقرة أقرأها فيها، ففيها صدق نفسي بديع، وفيها كذلك منطق عقلي متميز، وفيها صفاء فكر، وحب للوطن، وألم نبيل، وأمل لا ينقطع في ألا يتكرر ما حدث.. وهو ما نرجوه وندعو الله من أجله.

(٥)

يحرص صاحب هذه المذكرات على الاعتماد في كل ما يورده من روايات وكأنه يعلى من قدر الرؤية على الرواية، فهو حريص في كل ما يروييه أن تتسق رواياته مع العقل، وهو لهذا يناقش الاحتمالات والروايات الأخرى بالعقل وبالمنطق ليؤكد على صواب ما يروييه، حتى لو لم يكن ما يروييه محتاجاً إلى مثل هذا، لكن ماذا بوسع رجل سلط عليه سيف الاتهام ظلماً أن يفعل، وماذا بوسعه إلا أن يلجأ إلى أسلوب مثل هذا؟

وفي أحوال قليلة يبدو صاحب المذكرات وكأنه سيتجاوز عن ذكر بعض الأسماء التي يتهمها، ولكننا لا نكاد نمضي مع نصوصه بضع فقرات حتى نجد بصرح بما ظنناه منذ قليل يتنازل عن التصريح به.

□

وعلى الرغم من أن القارئ يكاد يتوقع من مذكرات الدغيدى أن تتناول بشيء من التفصيل رؤيته تجاه الخلفيات السياسية للقرارات التي اتخذها الرئيس جمال عبدالناصر أو المشير عبدالحكيم عامر فيما قبل ١٩٦٧ وفيما يتعلق بأدائهما القيادي السياسي، إلا أن الدغيدى منصرف بكل جوارحه إلى جزئية دور القوات الجوية في المعركة، وإلى جزئية نفى مسؤوليتها عن الهزيمة، ويبدو الدغيدى في هذا الشأن إذا ما قورن بالفريق مرتجى وكأنه أضيق أفقاً أو كأنه بالفعل قائد القوات الجوية فحسب وليس قائداً للجبهة كلها على نحو ما كان مرتجى، وفي الحقيقة فإن الدغيدى معذور ويكاد الألم يعتصره حتى وفاته لا حتى وقت كتابته وإملائه لهذه المذكرات، وقد انصرف الدغيدى بكل جوارحه إلى ١٩٦٧ فلم يجد الوقت الكافي لكي يتحدث

بالفخر والفخار المناسبين لإنجاز القوات الجوية المصرية فى حرب ١٩٧٣ على نحو ما فعل الفريق مرتجى فى حديثه المنصف والفخور والمعتز بحرب ١٩٧٣ وبكل إيجابياتها، وفى الحقيقة فإن الفريق مرتجى كان أكثر إنصافاً لنفسه ولنا بما كتبه من تقييم موضوعى وجميل لحرب أكتوبر ١٩٧٣ معبراً عن إحساسه بالزهو والمجد والانتصار الذى تحقق ومقارناً بين ظروف الحربين مقارنة دقيقة، ولسنا نستطيع إلا أن نقول إن الدغيدى قد فاته أن يفعل نفس الشيء، حتى وإن كان له عذره الذى لا شك ولا مرأ فىه.

(٦)

ونحن نرى الدغيدى نفسه وهو يعترف بأنه غير مؤهل للسياسة ولا لفهمها ولا للعمل بها وهو يقول:

« أنا غير مؤهل لها فأنا رجل عسكري صميم دماً ولحمًا، والسياسة فى تقديرى محيط لا قاع له ولا شواطئ، فالعمل الواحد اليوم يكون ناجحاً مشمراً ونفس العمل فى الغد يكون ساقطاً مدمراً، ومن هنا بعدت عنها لأننى لا أصلح، ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه، وسلكت طريقى كعسكري إيماناً منى بأن الوطنية تقاس بقدر التضحية، إن علت علت الوطنية، وإن كبت كبت، وإن انعدمت فما لها من أثر، والتضحية بالروح هى فى تقديرى أعلى مراتب الوطنية.»

□

ويعتقد اللواء الدغيدى أنه أكثر العارفين بأسباب الهزيمة وبما حدث يومها ويقول:

«ولندخل فى موضوع الهزيمة العسكرية الذى أنا أهل له (أى للحدث عنه) بحكم المهنة والمنصب والظروف، وأخالنى أكثر العارفين لعضويتى اللصيقة بما دار حيث كنت قائداً للمعركة الجوية (القوات الجوية والدفاع الجوى) عن منطقة القناة وشبه جزيرة سيناء ففى تلك الحقبة من الزمان الأسود، مما يؤهلنى لمعرفة واقع ما حدث إلى جانب أننى قدمت للمحاكمة أمام محكمتين عسكريتين مرتين حكمت المحكمة الأولى ببراءتى لانتفاء التهمة من أساسها وليس لعدم كفاية الأدلة أو لأى

سبب آخر، وألغى الحكم والمحكمة وقدمت للمحاكمة أمام محكمة ثانية وكان حكمها هو البراءة للمرة الثانية لانتفاء التهمة بأكملها، وقد برزت أمور ووقائع أثناء المحاكمة زادتني معرفة فوق المعرفة، وربطت بين وقائع كانت مفككة فتبلورت الصورة واتضحت الحقيقة».

«ومما يؤهلني أيضاً أنني ساعة الضربة الجوية من بدايتها إلى ما بعدها بوقت حسمت المعركة فيه وتأكدت النهاية أثناءه، كنت القائد الأوحده الذي يتواجد على رأس طاقم عمليات كامل بمركز عملياتي، وباقي القواد الكبار غياب عن مراكز عملياتهم، وهي الأمكنة الوحيدة التي تمكنهم من القيادة والسيطرة على قواتهم ومن إدارة المعركة، ومن أي مكان غيرها ومن الأمكنة التي كانوا يتواجدون فعلاً بها يتعذر عليهم القيادة والسيطرة وتستحيل عليهم إدارة المعركة، وكان هذا الأمر على وجه القطع أقوى الأسباب في الانهيار السريع الشاذ وانتهاء المعركة منذ بدايتها حيث ضرب غياب القادة عن مراكز عملياتهم جميع الأرقام القياسية السابقة مرات ومرات منذ بدء الخليفة إلى يومنا هذا، وأكد سيظل هذا الرقم قياسياً إلى أن تقوم الساعة»

(٧)

ويعقد صاحب هذه المذكرات مقارنة من أهم ما يمكن عن المصير المتباين الذي لقيه قادة القوات المسلحة عام ١٩٦٧، فالمستولون الحقيقيون عن الهزيمة كرمهم الرئيس عبدالناصر واستبقاهم، على حين أن الباقيين جميعاً أطيح بهم وراء الغيب، أو خلف قضبان السجون وهو يقول في هذا المعنى:

«... ومن أغرب الأمور وأعجبها ومما تبرز منه الشكوك والريبة، وتفوح رائحتها الكريهة، أن هؤلاء الفرسان الثلاثة (أي فوزى وصالح محسن وصادق) هم الذين استبقاهم الرئيس جمال عبدالناصر على رأس القوات المسلحة يتحكمون في أمورهم ويقبضون بيد من حديد على ناصيتها، أما باقي القواد الكبار جميعاً فيما أحيلوا إلى التقاعد أو حوكموا عن تهم من صنع المسئولين عن الهزيمة بكل أبعادها.. فقواد

القوات البرية والبحرية والجوية ورؤساء أركانهم وجمع كبير من كبار القادة كلهم أطيح بهم وراء الغيوب أو خلف قضبان السجون».

ويردف الدغيدى حديثه هذا باستطراد يتبنى فيه نظرية اصطفاء الرئيس عبدالناصر لذوى الزلات واعتماده عليهم لأنه يسهل قيادهم، ولا ننسى أن الدغيدى ظل يؤمن إيماناً تاماً بأنه لم يتعرض لكل ما تعرض له إلا بسبب موقفه يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ حين حاول تنبيه الرئيس عبدالناصر إلى خطورة ما كنا مقبلين عليه من حرب بلا استعداد، وهو لهذا يطبق القاعدة بالعكس أيضاً، فيرى أن ذوى الأخطاء يتأهلون بأخطائهم للمواقع المتقدمة، ويستبقون فى الخدمة، على حين يطاح بأمثاله من الذين يرشدون إلى الصواب، ويحثون عليه، وينبهون إلى الخطأ، وإلى الابتعاد عنه، ومن عباراته الكثيرة فى هذا المعنى قوله:

«ما من شك أن الكفاءة لم تكن السبب وحسن القيادة لم يكن مربط الفرس.. وإنما أخطاؤهم الجسيمة وتصرفات بعضهم المريبة ومسئوليتهم الجسيمة عن العار والهزيمة، هى التى أهلتهم لتلك المناصب العالية، ومكنتهم من السيطرة الكاملة على القوات المسلحة، وتحت شعار «لا صوت يعلو على صوت المعركة» فى بيئة شعبية مضطربة، وثورة عارمة على من تسببوا فى الهزيمة المنكرة وصوت جهورى موحد من شعب مصر الذى نكب وفجع بالتآمر ممن تسبب ومن خطط».

«اختار جمال عبد الناصر وهو المسئول الأكبر - وقد أسند تلك المسئولية بنفسه لنفسه فى خطاب التنحية - الثلاثة ليكونوا آلة فى يده يحركها كما تشاء إرادته لإخلاء مسئوليته، ومن ثم مسئوليتهم عن الهزيمة بتزوير التاريخ وتزوير الحق وتعمية الشعب عما حدث.. فى يده أطراف المشانق.. وعلى رقاب الثلاثة تلتف خيانتها [أى عقدها]، يشد حبل المشنقة إن حاد أحدهم عن هدفه، ويشد الأطراف الثلاثة إن شنوا عن إرادته، فزوروا ما حدث وقلبوا الأوضاع رأساً على عقب فأصبحوا كالعرائس والدمى، تحركهم خيوط البغى والهوى».



ولكن الدغيدى يحرص على أن يفرق بين أخطاء محمد فوزى وصالح محسن من ناحية، وأخطاء محمد صادق من ناحية أخرى، فهو يرى أن صادق جاهل جداً، على حين أن الآخرين كانوا يتصرفان تصرفات مريبة:

«... وهنا أسجل للتاريخ حقيقة من داخلي أن «صادق» أعماله ليست مربية، إنما الجهل كان واخذ حدوده.. فمن وثائق حيثيات حكم المحكمة قالت: «إن تحديده مدى الطائرات الميراج بـ ٣٠٠ كم كان سبب تدمير الطائرات المصرية فى كل منطقة القناة والمنطقة المركزية والجنوبية لأنه ألزم به القوات الجوية».

(٨)

ويصور الدغيدى فى فقرات متفرقة من مذكراته الحالة النفسية التى تعرض لها بعد أن وجهت إليه الاتهامات وأعلن عن تقديمه للمحاكمة التى كلفت بمحاكمة قادة القوات الجوية باعتبارهم مسئولين عن هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ومع أنه يحاول أن يقفز على تلك الأيام وتلك الآلام، فإنه لا يغفل الإشارة إلى بعض ملامحها وأحداثها وكيف أثرت فيه لولا إيمانه بالله وبراءته من كل هذه التهم:

«... ولك أن تتصور إيمانى هذا فى الوقت الذى كنت فيه فى أسوأ حالة.. يقذف منزلى بالطوب وتكسر نوافذه من الشعب. أخرج من بيتى أسمع هتافات كلها سباب شاذ.. الجيران كانوا يقولون ياخاينين بدلا من صباح الخير.. وأقول: كنت أشفق على الضارين بالطوب وعلى الشعب الذى يهتف ضدى لأنهم معذورون، فقد قيل لهم هؤلاء سبب النكسة.. فأنا عذرتهم لأنى مغبون من الذين ظلمونى».



وفى موضع آخر يفصل الدغيدى القول فى الروح القاسية التى قوبل بها فى تلك الأيام حتى من أقرب أقربائه بل ومن والديه ويقول:

«فقد أحلت إلى التقاعد فى ١٩/٦/٦٧، ولم أستطع البقاء فى منزلى للهتافات التى كانت تهتف ضدى والألفاظ البذيئة والحجارة التى يرمى بها بيتى، فتوجهت إلى الإسكندرية وابتعدت عن الأنظار، وذهبت فتوجهت إلى القرية.. وكان الكل ينظر إلى باحتقار من كثرة ما سمعوا من شائعات قاتلة واسعة الانتشار على مدى الجمهورية، شائعات موحدة فى المعنى واللفظ، كان أقساها على نفسى هو أننى نسفت مركز عمليانى من أول طلقة وهربت.. حتى أننى زرت صديقاً لى هو الأخ وجيه

أبازة وكان محافظاً للبحيرة في هذا الحين، وأول ما قابلني ابنه «عزيز» وكان عمره خمس سنوات، واجهني وهو طفل من كثرة ما سمع ولأنه يعرفني من العلاقة الوطيدة بيني وبين أبيه وعائلته، ولوى وجهه من ناحيتي وقال: أنت جبان يا عمو.. لأنك هربت.. ولم يكن يدري لصغر سنه معنى هذا الكلام ولكنه حفظه من كثرة ماسمع. قد ألمني أكثر من ذلك أن ابن أخي الشقيق وكان في نفس السن تقريباً، وكنت عندهم أبداً بطلاً من الأبطال، ومثلاً أعلى لما يرجوه أي شاب أو طفل، وبادرنى بنفس القول: يا عمو أنت هربت وعريتنا! حتى أبي وأمي - رحمهما الله - كانا ينظران إليّ بعطف الأبوة والأمومة ولكن في النظرات وفي الحركات أنهما يكتنان لي الاحتقار، وهذا ليس بغريب، فالوطن أغلى على الآباء والأمهات من الأبناء!..

كل من حولي من أقارب وأصدقاء ومعارف وغير معارف كانت نظراتهم إليّ تقتلني، وكلماتهم تذبحنني، وإشاراتهم تزلزلني، ونكاتهم تبكينني!..

أما الساعة الثانية فكانت تقول إنني قبضت من الإسرائيليين مبلغ ٤ ملايين جنيه من العملة الصعبة وأودعتها في بنوك سويسرا!..



وقبيل وفاته كتب الدغيدى فى خطابه الذى نشر فى مجلة أكتوبر بعنوان «هذه شهادتى وأنا على أبواب القبر» ما نصه:

«فقد رجمت مراراً فى الشوارع وأهنت إلى أدنى وأبداً حد أينما تواجدت فى أى مكان بألفاظ فاحشة وإيماءات مخزية قبيحة، ورجم بيتى بالطوب والحجارة، وطورد أبنائى وكانوا أطفالاً وطرردوا من المدارس، كما أهين أقاربي وكل من يحمل لقب دغيدى أبلغ إهانة، ونبه المخلصون والمحبون على الأبناء والإخوة والأقارب ألا يذكروا لقب دغيدى خوفاً من الاعتداء عليهم، وما زالت الهزيمة حتى الآن تطاردنى بحسن أو سوء نية، إذ يشار إليّ باللواء دغيدى بتاع النكسة، وإن أنس لا أنس تسمية الشعب لمنشية الطيران بمنشية العوالم، وأمر رئيس أركان الهزيمة بعد أن ترقى أن يغير اسم نادى الطيران إلى اسم آخر ليس فيه كلمة طيران، وأن بيوتاً جوية قد تحطمت وخربت، وزوجات طيران انفصلن وتطلقن، أما عن الغدر والتخطيط الوضع لقلب الحقائق والإفك فأضرب مما اتخذ معى عنه مثلاً:

- ١ - التهمة التى اتهمت بها حقق فيها يوم ٢٦ مايو قبل الهزيمة بتسعة أيام وثبت من الوثائق ودفاتر سير الحوادث أنها مختلقة.
- ٢ - حققت فى نفس التهمة وهى عدم إخراجى للمظلات الجوية لجتان لتقصى الحقائق، وثبت أيضاً عدم صحتها وأنها ملفقة ولم أدن لا فيها ولا فى غيرها من تهم أخرى.
- ٣ - كان يناوبنى فى القيادة قائد آخر أحترمه لحسن خلقه لم يستجوب أو يقدم إلى المحاكمة كما قدمت، مع أنه كان يناوبنى العمل يوماً بعد يوم وحوكمت على أيامه وأيامى.
- ٤ - ورغم ذلك وكل تلك التحقيقات قدمت إلى المحاكمة على نفس التهمة المزورة وحكمت المحكمة بالبراءة وانتفاء التهمة بأكملها.
- ٥ - ورغم ذلك قدمت للمحاكمة أمام محكمة أخرى وحكمت بالبراءة وانتفاء التهمة من أساسها».

.....

.....

«ولأن الله قيوم يقول للشئ كُن فيكون، شاء أن يضع فوق رأس هذه الأمة التى خُذعت أحد أبناء القوات الجوية التى ظلمت فى ١٩٦٧، وضعه وهو من جيل ١٩٦٧ رئيساً لجمهورية مصر عوضاً لأبناء القوات الجوية عما لقيت من ظلم أهل الإفك، فالتأمت جراحها إلى حد ما، وقلت آلامها إلى حين يسجل التاريخ حقيقة ما حدث وما فعلته تلك الفئة الباسلة»

(٩)

لعله من المناسب أن نبدأ إذن بتناول حديث صاحب هذه المذكرات عن مدى مسئولية القوات الجوية عن هزيمة ١٩٦٧، ويفاجئنا اللواء الدغيدى بحقائق تناقض ما هو شائع على أنه الحقيقة، وهو يورد أدلة كثيرة ووقائع خطيرة تكاد تنبئنا أن القوات الجوية بذلت من الجهد والبطولة ما لم يبذله غيرها من الاسلحة الأخرى، بل إنها

حاربت بالفعل على حين لم يحارب الآخرون ولكنها ظلمت ظلماً شديداً وحملت المسؤولية عن الهزيمة ظلماً وعدواناً لسبب واحد هو أن قادتها قد عارضوا القيادة السياسية والعسكرية فيما قبل المعركة بالمنطق والعقل ، ومن ثم كان تفكير القيادة السياسية أن يُضحى بهؤلاء الذين نبهوا وحذروا (اعترضوا) ، ولا بد أن نهى نفوسنا لكي نقرأ هذه الحقائق قبل أن نقرأها ، فقد علا ضجيج اتهام القوات الجوية حتى كاد يصم الأذان كلها.

ونحن على سبيل المثال سنرى مدى تحامل الفريق محمد فوزى على القوات الجوية فى الباب السادس من هذا الكتاب ولكننا فى المقابل نرى الفريق مرتجى فى الباب الثانى وهو يقول إن القوات الجوية قد ظلمت ظلم الحسن والحسين.

وسنرى الدغيدى يعمد إلى كل وسائل الإقناع ليرينا كيف أن القوات الجوية أدت دورها وأكثر فى حرب ١٩٦٧ ، وأن ما حاق بها لم يكن نتيجة لأخطاء منها أو لقصور فى الأداء أو إهمال، وإنما كان هذا كله بسبب السياسة التى آثرت القيادة السياسية والعسكرية أن تتهجها، ويحاول الدغيدى بكل ما يستطيع من قدرة على الإقناع والإثبات أن يصور حقيقة الدور المطلوب من القوات الجوية فى المعركة، وهو لهذا يصور حدود قدرة القوات الجوية على التأثير فى أى معركة كى ينتشل الحقيقة من بين الادعاءات المتراكمة وهو لهذا يستخدم تعبيراً جميلاً يقول فيه: «إن الأوطان لا تقام فى الهواء ولا فى الماء وإنما على الأرض»، كما يستخدم مثلاً أكثر دلالة وهو حرب فيتنام، ويبدى رأيه فى أن المسؤولية الأولى فى الحروب والمعارك تقع على عاتق القوات البرية لا القوات الجوية ويشرح وجهة نظره فيقول:

«القوات الرئيسية هى القوات البرية، وهى التى تتقدم وتتقهقر، الأوطان لا تقام على الماء أو تقام فى الهواء وإنما تقام على الأرض.. فالطيران والبحرية سلاحان معاونان.. الطيران يضرب ويرجع.. تستطيع القوات البرية أن تثبت فى أماكن محصنة كالممرات بسيناء مثل ممر الجدى ومتلا والجفجافة ورمانة بدون غطاء جوى مدة شهرين أو ثلاثة، والدليل على ذلك فيتنام لم يكن لديها ولا طيارة، وأمريكا عندها سلاح جوى رهيب، كان فى اليوم ألف طلعة على فيتنام.. هل عملت أمريكا شىء.. ولا شىء.. وانتصرت فيتنام. وقد شهد بذلك الفريق مرتجى واللواء على عبدالحخير والكثيرون غيرهم أمام المحاكمة العسكرية».

وفى موضع متأخر من مذكراته ينتهز اللواء الدغيدى الفرصة للحديث عن دور المظلات الجوية ودور القوات الجوية فى الحروب، وهو يقدم معلومات مهمة تبدو غريبة علينا أو جديدة على الأقل بعد كل الطبول التى دقت للتنديد بدور القوات الجوية فى حرب ١٩٦٧، وهو يقول ما نصه:

«.... قضيت عمري فى القوات الجوية أعترف بالمظلات الجوية، ولكنى لا أومن بها، أعترف بها لأنها عن يقين أسرع وسيلة لاعتراض طائرات العدو والتعامل معها، ولا أومن بها لأنها باهظة التكاليف فى الرجال والمال، تؤثر على لياقة الطيارين الكنوز وعلى الفنانين الكثير، وهم الجنود المجهولون من وراء كل نصر مبین. كما أن المظلات الجوية إلى جانب ذلك الأثر الخطير على صلاحية الطائرات ومع أنها أسرع وسائل الاعتراض، قدراتها فى إسقاط طائرات العدو ضعيفة تتناسب (بالطبع) مع حجمها الذى لا بد أن يكون صغيراً».

من هذا المنطلق أو لهذا السبب فإن الدغيدى كقائد متمرس اهتدى بنفسه إلى أسلوب آخر استخدمه كبديل لأسلوب المظلات الجوية وهو ينسب إلى نفسه استحداث درجة استعداد مبكرة، وهو الأسلوب الذى أخذ به فيما قبل حرب يونيو ١٩٦٧ باستخدام مقاتلات التدريب قبل المظلات الجوية، وهو يفيض فى شرح هذا المعنى فيقول:

«من هنا المأزق والاعتراف وعدم الإيمان، ومن يدى التى فى النار، هدانى الله من الفطرة قبل الخبرة إلى درجة استعداد مبتكرة ولا تكاليف لها أبداً ولا تأثير لها على لياقة الطيارين إطلاقاً أو صلاحية الطائرات - برى لا أبغى إعلاء لشأنى - بل كل ما إليه أربو أن أعلى من شأن وطنى بأنه أول من وثق درجة استعداد مصرية جديدة توفر المليارات من يومها إلى الآن، ولا تزال توفر على العالم ولا تؤثر على الطيارين والفنانين بل تزيدهم معرفة وقدرة».

.....

«المهم أن فى أمر القتال (يشير الدغيدى إلى أمر القتال ٦٧ / ١ الذى ستناوله

بالتفصيل فى الفقرة التالية) وتحت البند «سابعاً» سجلت ووثقت درجة الاستعداد الجديدة كدرجة استعداد أولى قبل المظلات وهى «مقاتلات التدريب المتواجدة فى الجو» وتليها المظلات الجوية ثم درجات الاستعداد الثالث على الأرض». «وكان لاستعمالى مقاتلات التدريب أثر فى توقف اختراق العدو لمجالنا الجوى، لأن مقاتلات التدريب أكثر عدداً من المظلة بكثير وأطول بقاء فى الجو لتعدد القواعد الجوية وتنفيذ برامج التدريب، فوجد العدو أنه بعد أن كان يخترق مجالنا جويماً عشرات المرات ولا اعتراض، وجد نفسه كلما اقتربت طائراته من مجالنا الجوى توجهت إليه مقاتلات التدريب لاعتراضه والتعامل معه، وأيقن أنه لو اخترق ستكون النتيجة عليه، فقبع فى عقر داره على شاشات راداراته يشاهد أعداد مقاتلات التدريب المصرية وكثافتها فى منطقة سيناء والقنال التى كنت قائد القوات الجوية والدفاع الجوى لها فى مظلات جوية قوية تتربص له فتوقف اختراق العدو لمجالنا الجوى بفضل مقاتلات التدريب التى لم يشعر بها الكثير».



وعند هذا الحد من إثبات نجاح فكرته يعود صاحب المذكرات ليتذكر بمرارة كيف أننا أفسحنا المجال أمام العدو للقيام بضربته الجوية المركزة، وهو يتشكك على الدوام (كما سنرى بالتفصيل) فى الوقائع التى أفسحت للعدو هذا المجال:

«... يوم ٥ يونيو ٦٧ يوم أن قام بضربته الجوية المركزة التى أفسحنا والعياذ بالله لها الطريق ومهدنا لنجاحها السبيل على وجه منقطع النظر نتيجة مباشرة لوقائع تشد إلى الريبة فوق الخطأ وتدعو للشك والوسوسة كإشارة عجولون وتغيير شفرتها مثلاً أو إغلاق مركز قيادة العمليات العام الذى ستصب فيه الإشارة أو.. أو.. أو المظلة الجوية الغائبة عن سماء البردويل، كل ذلك إفساح طريق وتمهيد لنجاح الضربة الإسرائيلية دقيق وأكيد».

(١١)

ويحرص الدغيدى فى هذه المذكرات على أن يتناول بالنقد إحدى الأفكار الشائعة عن حرب يونيو ١٩٦٧، وهى أن هزيمتنا كانت بسبب أننا لم نهاجم فى البداية. وهو

يرى (ويدلل على صواب رؤيته) خطأ هذه الرؤية، بل هو يفاجئنا بالقول أننا لو هاجمنا لفقدنا ٩٥٪ من قواتنا البرية قتلى على خط الدفاع الأول، وهذه هي مبرراته: «... يقول الناس لو هاجمنا في البداية أولاً لكننا انتصرنا.. وأقول لا، فلو هاجمنا كان ٩٥٪ من قواتنا البرية قتلى على خط الدفاع الأول لأنه لا توجد عندنا معلومات.. لا نعرف أقواس نيران العدو ولا تحصيناته فنكون معصوبي العينين «عميان»، فمعلوماتنا عن العدو لا تعرف عنه المخابرات المصرية شيئاً.. المخابرات في واد آخر».

ثم يضرب الأمثلة :

«ففي الطيران مثلاً كنا نعمل بالمسطرة والقلم، بينما العدو يعمل بالكمبيوتر... الذي ربما كان ينجح فيه الطيران هو ضرب مطارات العدو لأنه عنده خطة هجومية وتدريب عليها وهي (فهد واحد)، أما القوات البرية فلم يكن عندها خطة هجوم حتى بداية الحشد وإلى أيام عديدة بعدها».

ويصل الدغيدى إلى أن يصور في براعة بديعة وفي سطرين اثنين انقلاب الأوضاع الاستراتيجية المصرية بطريقة غير مسبقة :

«ومن أغرب الغرائب أن الطيران اتخذ في البداية مواقع هجومية، أما الجيش فاتخذ مواقع دفاعية.. وهذا تناقض لم يحدث أبداً من قبل».



ومع هذا النقد كله فإن الدغيدى لم يكن يستبعد الانتصار مطلقاً، وإنما هو يرى أن الانتصار كان ممكناً في حالة واحدة، لكن هذه الحالة لم تحدث للأسف :

«كان يمكن لنا أن نتصر في حالة واحدة لو ثبتنا واحتوينا الهجوم، وضاغطنا على العدو وبدأنا بالهجوم المضاد، لأننا كنا في الطيران أقوى منه، فطياراتنا أحدث ومستوانا أعلى، وإسرائيل ليس عندها عمق، يعنى أى كسرة تقطم وسطها.. لكن الذى حدث أن غياب القادة أدى إلى انهيار الجبهة مرة واحدة أمام العدو.. فلا يوجد من يعطى الأوامر للقوات.. فالحرب عبارة عن قائد يعطى أمراً».



ويكاد اللواء الدغيدى نفسه يأخذ نفس الرأى الذى وصلت إليه من أنه وإن كان

من الممكن أن يتم إجهاض ضربة إسرائيل، إلا أن نتيجة المعركة كلها لم تكن لتنتهى إلا بالهزيمة، وهو يقول:

«وأنا كرجل مؤهل أوافقه بأمانة وبصدق وأنا على أعتاب القبر أن قراره بتغيير مجرى التاريخ كان صحيحاً ١٠٠٪. بخصوص الضربة الجوية الإسرائيلية فقد كان فشلها أكيداً، أما بالنسبة للمعركة ككل فإننى على العكس متأكد وعلى يقين أن الهزيمة العامة واقعة لا محالة».

(١٢)

ويعطينا صاحب هذه المذكرات تفاصيل مهمة عن أمر القتال الذى أصدره هو شخصياً، والذى استغلته إسرائيل عند عثورها عليه وقدمته للأمم المتحدة كوثيقة دالة على أن مصر هى التى بدأت المعركة، على حين يستغله الدغيدى نفسه فى هذه المذكرات كدليل على براءته وشجاعته وكفاءته وهو يقول :

«ولأن الله لا يضيع أجر العاملين ولأنه يقول للشىء كن فيكون، استولت إسرائيل على أمر القتال رقم ٦٧/١ بتاريخ ٦٧/٣/١٩ بقدر ما أتذكر من قاعدة العريش الجوية صباح يوم ٦/٦/٦٧ ثانى أيام القتال.. وأمر القتال المذكور صادر بأمرى ومحرم بامضائى، وكان عبارة عن ضربة جوية مركزة على القواعد الجوية وعناصر الدفاع الجوى الإسرائيلية و المفاعل الذرى فى ديمونة.. وقدمته إسرائيل فى نفس اليوم (٦ يونيو) إلى هيئة الأمم المتحدة المنعقدة على أنه دليل على أن مصر هى البادئة بالهجوم. وحدثت بلبلة فعلاً: من الذى بدأ القتال بسبب أمر القتال الصادر بأمرى والموقع بتوقيعى والذى تناقلته عشرات الكتب ولله الحمد ولمصر كل الفخر أن أحداً لم يتقده فى أى بند».

ويقول الدغيدى أيضاً :

«(فهد واحد) هى أمر القتال رقم ٦٧/١ الصادر من اللواء عبدالحميد عبدالسلام الدغيدى المفروض فيه أن القوات الجوية ستضرب ١٣ مطاراً إسرائيلياً والمفاعل الذرى فى «ديمونة» بإسرائيل.. أمر القتال هذا أخذته إسرائيل يوم ٦ يونيو من مطار العريش ضمن الوثائق السرية هناك بعد أن انسحب قائدها وقائد المخابرات «التابع

لصادق» ولم يحرقا شيئاً، حتى أخذت إسرائيل الوثائق ومنها أمر القتال الذي أصدرته باسمى وقدمت إسرائيل (فهد واحد) إلى هيئة الأمم المتحدة وقالت إن المصريين هم الذين بدأوا القتال أولاً، وأخرجت لهم أمر القتال هذا، ولو تذكروا أنه حدث خلاف حول من الذي هاجم أولاً.. فرنسا قالت إنها ستدين من بدأ القتال».

ويردف الدغيدى معبراً عن سعادته بأن أمر القتال هذا قد أنقذ صورته أمام التاريخ فيقول:

«وما زال أمر القتال موجوداً في هيئة الأمم المتحدة. وربنا الذى أراد لإبراز درجة استعداد مبتكرة جديدة من خبرتى.. وهى أن المقاتلات فى التدريب تعمل كمظلات جوية الأمر الذى يوفر مليارات الجنيهات على العالم.. ولا يرهق الطيارين ولا يؤثر على صلاحية الطائرات».

(١٣)

ويتحدث اللواء الدغيدى فى موضع متأخر من مذكراته باعتزاز عن بطولات الطيران والدفاع الجوى فى ١٩٦٧، وهو يرى أن كل من اشتبك من الطيران مع العدو فى هذه المعركة كان بطلاً بكل معانى البطولة، وأن الدفاع الجوى حقق إنجازاً لا يستهان به فى هذه المعركة، رغم الهزيمة الفادحة. ومن العجيب أن القيادة السياسية لم تبرز أدوار هذه البطولات ولا الإنجازات فى ظل سعيها إلى تصوير القوات المسلحة مخطئة تمام الخطأ وعلى طول الخط:

«بعد ٢١ عاماً بدأ الكتاب يتحدثون عن بطولات الطيران فى عام ٦٧، وقدروها بأنها بطولات فذة وذكروا الأبطال بالاسم. وأنا فى تقديرى - وليس محاباة للطيران الذى أنا أحد أبنائه المخلصين - إحقاقاً للحق أن كل من طار فى حرب ٦٧ قد اشتبك مع العدو وكان بطلاً بكل معانى البطولة.. أما عن الفرقة الثامنة مدفعية مضادة للطائرات التى كانت تحت قيادتى، فإنى أقرر من دراساتى وخبرتى أنها كانت المثل الأعلى فى البطولة والإقدام.. لقد أسقطت من طائرات العدو ما قدره «يحيى فؤاد» بمائة طائرة، وهو أمر يدعو إلى الفخر والاعتزاز، وانسحبت من مواقعها فى سيناء تبعاً

لخطة الانسحاب الموضوعة على أتم ما يكون الانسحاب.. وكل من استشهد من أفرادها كان يستشهد ويده ضاغطة على الزناد».



«وقد سعدت وأنا أقرأ مقال الأخ محمد عبد المنعم (نائب رئيس تحرير الأهرام) عن بطولة الفرقة الثامنة المدفعية المضادة للطيران، والتي كانت تعمل تحت قيادتي.. وأقول إنه مهما بلغت البلاغة من تبيان واللمعة العربية من بيان، كل ذلك لا يفى بحق تلك الفرقة الشجاعة البطلة التي قاتلت واشتبكت مع الموجة الأولى من الطائرات رغم تقييد المدفعية، واستمرت مشتبكة حتى بعد أن قبلت مصر وقف إطلاق النار حينما امتنع العدو عن اختراق المجال الجوي بعد أن كبده هذه الفرقة البطلة خسائر فادحة في الطيارين والطائرات، وكان على رأس تلك الفرقة المرحوم اللواء سعيد عبدالوهاب، الذي اعتبره عن حق وأمانة أنه كان أبرز قائد أدى عمله على أعظم وجه وقاد فرقته وسيطر عليها وأدار معركتها على أروع شكل».

وفي خطابه الذي نشرته مجلة أكتوبر بعنوان «هذه شهادتي وأنا على أبواب القبر» يكرر الدغيدى الافتخار ببطولة الفرقة الثامنة ويقول:

«للحق والأمانة والتاريخ أقرر أن الفرقة الثامنة المضادة للطائرات التي كانت تحت قيادتي في عمليات حرب ٦٧ كانت كلها بالإجماع قادة وضباط وجنودا، كانوا بلاريب كلهم أبطالاً بكل الأبعاد.. الذي نجا منهم، والذي استشهد ويده ضاغطة على الزناد يطلق النار على العدو حتى فارق الحياة. وإننى أحيى هذه الفرقة من الأعماق، وأحيى أبطال القوات الجوية إخوانهم فى البطولة والتضحية والفداء والروعة فى المستوى العالى وقمة الأداء».

(١٤)

وتتناول هذه المذكرات بقدر واف من التفصيل كثيراً من وقائع حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، وفى هذه المذكرات يروى الدغيدى من وجهة نظره، ومن واقع معرفته قصة الإشارة الشفوية التي بعث بها عبدالمنعم رياض من الأردن، وهى الإشارة التي لم

تصل إلى قواتنا في الوقت المناسب رغم الاتفاق عليها قبل المعركة بستة شهور، وحتى من قبل أن يصبح عبدالمنعم رياض قائداً لجبهة الأردن، فقد اقترحها رياض نفسه بناء على معلوماته حين كان يتولى القيادة العربية الموحدة :

«... والشىء الخطير المريب أن القوات الجوية كانت متفقة مع عبدالمنعم رياض بناء على اقتراحه منذ حوالي ٦ شهور قبل المعركة، بأن يرسل لنا إشارة من عجلون بالجبهة الأردنية عندما يرى أى طيران إسرائيلي يفهم من تحركاته بأنه سيقوم بضربة جوية على قواتنا الجوية كما قام بها وكانت الشفرة المتفق عليها هى كلمة (عنب. عنب. عنب)، وقد كتبها هيكل فى كتابه وكتبها غيره فى مقالات عديدة منهم جمال حماد».

«أولاً هذه الإشارة أنكروها.. وتغيرت من (عنب. عنب. عنب) إلى الشفرة العادية يوم ٥ يونيو.. هذه الإشارة التى قالت بأن الطيران الإسرائيلى قام ليضربكم راحت تصب (أى تصل إلى موضع إرسالها) فوجدت مركز العمليات العام (المستول عنه الفريق فوزى) مغلقاً بالضربة والمفتاح.. والمفروض أنها تصل على التوازي إلى قيادة الطيران ورئيس الأركان الذى هو فوزى.. فلم تصل على التوازي لأنها تغيرت.. ووجدت مركز القيادة العام مغلقاً فتهت الإشارة و لم تصل إلى الطيران إلا بعد أن قام العدو بضربته».

«وهذا أمر غريب للغاية.. تغيير الإشارة وإغلاق مركز العمليات العام... وأنا لم أعرف أن عبدالمنعم رياض أرسل الإشارة إلا أثناء المحاكمة.. فلما جاء عبد المنعم رياض إلى المحكمة سألته: وقلت: ألم نتفق على أنك تبعث لنا بإشارة بناء على اقتراحك.. فقال نعم: قلت: لماذا لم ترسلها لى؟ فقال: بعثتها. فقلت: يانهار أسود! فقال: لا تسألنى أين راحت. قلت: أسألك لو وصلت الإشارة لى مع أوجه النقص المتعددة فى عناصر الدفاع الجوى عندنا ماذا كان سيحدث بصفتك رجلاً مسئولاً كرئيس أركان وخبير فى الدفاع الجوى. فقال: كان تغير مجرى التاريخ. وأظن أنه ليس هناك أبلغ من هذا».

«إذن تغيير الإشارة إلى الشفرة العادية، هذا أمر غريب ومريب للغاية، يوضع تحته مائة سطر أحمر.. وغلق مركز العمليات فى القيادة العامة يوضع تحته مائتا سطر أحمر!».

وفى موضع آخر من مذكراته يزيد اللواء الدغيدى هذه النقطة إيضاحاً فيقول:

«كنت فى وجود الفريق فوزى رئيس الأركان وصدقى قائد القوات الجوية وإسماعيل لبيب مسئول شئون الدفاع ومعنى ضابط كان اسمه (محمود ياقوت) رئيس فرع الدفاع الجوى بالمنطقة الشرقية، ودخل علينا عبدالمنعم رياض وكان فى ذلك الوقت مغضوباً عليه ويتولى القيادة الموحدة، وقلت لهم: لا بد من إنذارى لأخرج طائراتى.. وإن الضربة ضدنا ستكون من الطيران المنخفض لأن العدو لو هاجم من ارتفاع عال أو متوسط فسيكشفهم الرادار.. كل هذا نتيجة خبرتى، وكما يقول المثل اللى يده فى النار غير الذى يده فى الماء... إذ أنه لا بد لكل الدول أن تعمل خطة دفاع وخطة هجوم من أيام السلم وقبل الحرب وتجهز مسرح العمليات لتنفيذ الخطتين. فاقترح عبد المنعم رياض وقال: عندنا محطة رادار إنجليزية قوية على جبل عجلون فى الأردن تكشف كذا مطار وتكشف الطيران المنخفض لأنها عالية، فأول ما نرى تحركات يفهم منها القيام بضربة جوية نبعث لكم إشارة واتفقنا على أن تكون:(عنب. عنب. عنب). وتغيرت (عنب) ولم تصلنى ووجدت مركز قيادة العمليات مقفولاً بالضبة والمفتاح رغم أن الأوامر المستديمة فى كل عقائد العالم العسكرى أنه إذا رفعت درجات الاستعداد الكامل تشغل مراكز العمليات بالأطقم الكاملة».



ويستطرد اللواء الدغيدى عند هذه النقطة ليدين الفريق فوزى بسبب إغلاقه مركز قيادة العمليات، متخذاً من قرار فوزى نفسه بإدانة قادة القوات الجوية ورئيس أركانه دليلاً ضد فوزى نفسه ويقول:

«ومن الجنايات المقامة على الفريق صدقى وجمال عفيفى أنهما لم يشغلا مركز العمليات بالأطقم كاملة، مع أنى كنت شاغله بالأطقم كاملة... ولكن أنت يا فوزى: مركز القيادة العام التابع لك كنت قافله خالص.. فأى ريبة بعد ذلك».



ويروى الدغيدى فى خطابه إلى مجلة أكتوبر بالفاظ مختلفة قصة إشارة عجلون فيقول:

«ولما سألت المرحوم الفريق عبدالمنعم رياض أثناء المحاكمة الأولى عن عدم إرسال إشارة عجلون تلك أجاب بأنها أرسلت بالفعل وأجبتته بأنها لم تصلني فأجاب أن ذلك ليس من اختصاصه ، وكان - رحمة الله عليه - يتولى في هذا الوقت منصب رئيس أركان القوات المسلحة المصرية، فسألته عن رأيه كمستول وكخبير في الدفاع الجوي - وهو كذلك كان بالفعل - عما كانت ستكون النتيجة إذا وصلت تلك الإشارة المعجزة إلى القوات الجوية والدفاع الجوي في حينها رغم أوجه النقص المتعددة في عناصر الدفاع الجوي التي يعرفها تمام المعرفة ويحفظها عن ظهر قلب، أجاب وهو المستول أنه «كان تغير مجرى التاريخ، وأنا كرجل مؤهل أوافقه بأمانة وبصدق وأنا على أعتاب القبر أن قراره بتغيير مجرى التاريخ كان صحيحاً ١٠٠٪ بخصوص الضربة الجوية الإسرائيلية فقد كان فشلها أكيداً».

(١٥)

ويحرص صاحب هذه المذكرات على أن يوحى لنا من خلال مذكراته أنه كان قادراً على أن يستشرف الأحداث صباح ٥ يونيو، وأنه استتج من مقدمات واضحة إقدام الإسرائيليين على الهجوم البري، وأنه احتاط قدر ما استطاع لهذا الهجوم، وأنه كان في هذه الحالة أشبه ما يكون بالملاك الذي وقع على الأرض ولكنه استطاع أن يقف من الوقوع المفاجئ، وهو يورد تفصيلات جيدة تجعلنا نزداد المأ على الإهمال الذي كان حرياً بإلحاق الهزيمة بنا على نحو ما حاقت بالفعل :

«كنت غير مطمئن في هذا اليوم (يتحدث عن ٥ يونيو) رغم عدم وصول إنذار الرئيس لى (يقصد تنبؤ عبدالناصر بأن الهجوم سيحدث صباح الاثنين)، وكنت أشبه بالملاك الذي يقع على الأرض ويقف لأن المفاجأة شديدة... لم أر على شاشات الرادار أى تحركات جوية لإسرائيل، الأمر الذي لا يحدث إلا في أيام السبت، وكان هذا اليوم هو يوم الاثنين».

«وعندما حللت الموقف فى عقلى خرجت باستنتاج أنهم يخططون للقيام بضربة جوية، فأمرت بإخراج مظلات كل نصف ساعة فوق بحيرة البردويل فخرجت جميعاً إلا المظلة التى تتواجد فى الساعة ٣٠، ٨ - ٩، وقد حدث الاعتداء فى الساعة التاسعة إلا رباعاً، أى فى الوقت المخصص لتلك المظلة وقبل أن يخترق العدو المجال الجوى للدلتا بمدة كانت تكفى لو رأته المظلة المذكورة لإخراج درجات الاستعداد الأولى والثانية وعددها لا يقل عن ١٥٠ طائرة مقاتلة، وكان لابد من الرؤية مع أن المظلة ليست إنذاراً بل اعتراض للأسباب الآتية:

١ - أن العدوان من الشرق والشمس وراءه فى هذا الوقت، فيكون له ظل أمامه بعدد طائراته.

٢ - أنه آت من البحر فيعكس الماء صورة له كالمرآة تماثل عدد طائراته فيكون ظاهراً لمن يرى ثلاثة أضعاف.

٣ - كما أن العدو عندما وصل إلى مكان المظلة الغائبة «بحيرة البردويل» انشطر إلى ٦ أقسام لضرب الطائرات ودخل الدلتا.. ومن ثم فإذا كانت المظلة لم تره وهو مقبل متجمعاً قبل أن يتفرق إلى ٦ أقسام، وهذا مستحيل كانت سترى تلك الأقسام وتخطر مركز قيادة عملياتها بذلك، وكان هناك (فسحة) من الوقت لأن تقطع مقاتلات الاستعداد الأولى والثانية وتشتبك مع الطائرات المغيرة وهى فى وضع يجعلها أنسب للمهاجمة ويتكبد العدو أكبر خسارة، لأن الطائرات المعادية كانت تطير على ارتفاع ثابت وخط سير ثابت ومحملة بأقصى حمولة من الذخائر والمفرقات، مما يحد من مرونتها أقصى حد فتكون (نتيجة) كل هجمة من أى طائرة عندنا هى إسقاط طائرة للعدو فتنجو بالتالى المطارات من حمولة المتفجرات التى سقطت عليها بعدد الطائرات التى أسقطت... ولا يجد العدو أمامه إلا حلاً واحداً وهو أن يعين عدداً من طائراته لا يقل عن عدد الطائرات المهاجمة من عندنا للاشتباك مع طائراتنا ويكون أول إجراء لهذه الطائرات هو إلقاء حمولتها من المتفجرات والمدمرات التى تحملها لتمكن من القتال، وبذلك تنجو مطاراتنا مما كانت تحمله هذه الطائرات من وسائل التدمير».

ومن المهم أن ننقل للقراء رأى الدغيدى القائل بأنه كان فى إمكان قواتنا المسلحة صد الضربة الجوية الإسرائيلية الأولى، وقد كتب الدغيدى هذا الرأى حيث يقول ما نصه:

«وقد كتب كثيرون أنه لم يكن فى إمكاننا صد الضربة ولم تذكر الأسباب، ولذا رأيت أن أبين أسباب التمكن من نجاح الصد وربما الردع بأسلوب مختصر حتى يفهمه الإنسان العادى من البشر».

«فإن العدو الجوى تفادياً لعدم اكتشافه يخطط للضربة أن تكون فى وقت واحد على جميع الأغراض التى سيقوم بالإغارة عليها، لذلك لا بد أن تطير تشكيلاته الجوية المغيرة على سرعة ثابتة وارتفاع ثابت وخطوط اقتراب ثابتة، وهى محملة بأقصى حمولة من المتفجرات على اختلاف نوعيتها، مما يحد من مرونتها إلى أبعد حد فتكون على هذا الوضع أسهل غرض للإصابة ووجبة دسمة للتدمير، لأنه سيهاجم بأنساق متعاقبة من مقاتلاتنا فتسقط منه ما تسقط فتسلم قواعدنا من حمولة ما أسقط وليس أمام العدو الجوى المغير إلا أن يعين جزءاً من تشكيلاته ليشتبك مع مقاتلاتنا التى تهاجمه يتمثل معها تقريباً فى العدد، وأول إجراء تقوم به هذه الطائرات المعادية أن تلقى بحمولتها من المتفجرات فتسلم قواعدنا الجوية من آثار تلك الحمولة الأخرى وهكذا وهكذا، وحيث إن فن عمليات هذا الموضوع معقد ودقيق وطويل، أكتفى بهذا الإجراء الذى صدق على صحته العدو الإسرائيلى من أفراد أسراه وما نشر وكتب أنه أصدر الأوامر المشددة لقادة التشكيلات التى ستقوم وقامت بالضربة أنها إن اكتشفت تتخلص من حمولتها بسرعة وتعود إلى قواعدها فوراً».

«ولو أن إشارة عجلون المعجزة وصلت إلينا فى حينها لحدث أحد أمرين: أن تتمكن من الصد مع تكبيد العدو خسائر جوية فادحة، أو إذا أحس العدو بنا يعود على أعقابه وكفى المؤمنين شر الدمار الذى حدث»



ويستشهد الدغيدى على صحة وجهة نظره هذه بما توافر فيما بعد عن خطة العدو الإسرائيلى:

« لذلك أكد العدو على الطيارين من أقوال الأسرى أنه إذا اكتشفت طائرات العدو المغيرة تلقى حملتها وتعود فوراً بغير إتمام الضربة».

(١٧)

ويعترف الدغيدى فى الحلقات المتأخرة من هذه المذكرات بأنه على الرغم من كونه قائد القوات الجوية فى الجبهة فإنه لم يعرف بأمر الهجوم الإسرائيلى البرى صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ .. وأنه ظل لايعرف بأمر هذا الهجوم إلا فى المحكمة .. وهذا من أعجب العجب فى تاريخ الانسانية لا فى تاريخ الحروب العسكرية ، ولكنه ليس غريباً فى ظل دكتاتورية خانقة وتعتيم إعلامى لم يسبق له مثيل فى ظنى فى التاريخ ، وما بالنابقاء المعارك وهم لا يدرون من أمر المعارك شيئاً لأن أحداً لا يود أن يحيطهم بشىء .

«والأمر الثابت بالوثائق أن المدعى العام العسكرى استدعانى ووجه إلى سؤالاً بعد الهزيمة بشهرين تقريباً: ماذا فعلت عندما احتل العدو «أم بسيس» داخل الحدود المصرية الساعة السابعة والربع صباح يوم ٥ يونيو؟ فتعجبت وأخبرته بأن هذه هى المرة الأولى التى أسمع فيها بناب الهجوم البرى قبل الهجوم على الطيران، ولماذا لم يخبرنى قائد الجيش الميدانى بهذا الهجوم البرى ويطلب الطيران الجوى المخصص؟».



ثم يردف الدغيدى راوياً قصة ما رواه الفريق مرتجى عن معلوماته القاصرة عن الهجوم البرى الذى حدث صباح ٥ يونيو، بينما القادة جميعاً فى «بيرتمادا» فى انتظار المشير:

«ولما سألت مرتجى وكان فى مطار «بيرتمادا» وقلت له: ألم تأخذوا خبراً بالهجوم البرى الإسرائيلى المبكر؟ قال: أبداً، إنما قال: «وأنا واقف فى مطار بيرتمادا منتظرين المشير وجدت عربة بوليس حربى آتية بسرعة ونزل منها ضابط وأخذ صلاح محسن

قائد الجيش الميداني على جنب فسمعت إطلاق نيران فقلت لهم إيه الحكاية فقالوا
دي طلقتين غلط طلعا ومفيش حاجة».



ويحرص الدغيدى على أن يشير إلى سبب غيابه متعمداً عن لقاء المشير
عبدالحكيم عامر مع مجموعة القادة الذين انتظروه في المطار الذي في سيناء صباح
يوم ٥ يونيو، ويبدو لنا الدغيدى وكأنه مبالغ حين يروى أنهم هددوه بالمحاكمة لو لم
يقابل المشير، ولا أظن أن الفوضى الضاربة بأطنابها يومها كانت تقود إلى مثل هذا
التهديد، فقد كانت مقابلة المشير فيما يبدو شرفاً يحرص القادة على أن ينفردوا به
دون غيرهم، ومع هذا فلا بد أن نقرأ ما يرويه الدغيدى:

«طلبوا منى مقابلة المشير قبلها بيوم وقالوا لي إن لم تقابل المشير معنا فسنحاكمك،
وقلت لصدقي محمود: أنت قائد القوات الجوية والدفاع الجوي بغيابك تكون صفر
تحت الصفر.. وأنا قائد المعركة لو قامت حاجة ماذا سيحدث؟ قال صدقي: روح
وقابله، قلت: «مش رايح يعنى مش رايح»، ولم أذهب لمقابلة المشير أو حسين
الشافعى».

ومع هذا فإن الدغيدى يصمم على أقواله هذه بل ويردف فيقول:

«ونحن نسجل للتاريخ فأنا أسميها «زفة المشير».. وهذا أمر مريب جداً.. هل
توجد معركة في التاريخ كل القادة على جميع المستويات غياب».

(١٨)

ويتمسك صاحب هذه المذكرات بما روى في أثناء محاكمته وما سجله كل من
الفريق صلاح الحديدى وعلى منير مراد في كتابيهما من أن هجوماً برياً سبق الهجوم
الجوى بساعتين على الأقل، وهو لا يذهب إلى التنبيه على الخطأ بعدم الانتباه إلى هذا
الهجوم ومواجهته والتبليغ عنه فحسب، ولكنه يوظف هذه الواقعة توظيفاً عسكرياً
واستراتيجياً ذا قيمة، فهو يفسر على أساسها اندفاع إسرائيل إلى الضربة الجوية في
غير المواعيد المعتادة للضربات الجوية، ويتصور اللواء الدغيدى - ولتصوره وجه من

الصواب - أن إسرائيل لما وجدت الطيران لا يهاجم قواتها المتقدمة استنتجت أن قواتنا لا بد أن تكون مشغولة بالتحضير لضربة جوية، لهذا سارعت إسرائيل بضربتها حتى تتفادى الضربة المقبلة لا محالة، وهكذا أفاد مثل هذا الظن إسرائيل فى توجيه هذه الضربة الجوية الناجحة، فكأن الظن كان هو الآخر يخدم إسرائيل:

«... حصل الهجوم الإسرائيلي كما توقع هو، لكن اختلف فى أن الحرب تبدأ بالضربة الجوية.. وإنما بدأت بهجوم برى على القوات البرية بساعات قبل الهجوم الجوى، وقد نشر ذلك صلاح الحديدي رئيس المحكمة العسكرية الأولى، ونشره أيضاً على منير مراد عضو المحكمة اليمين. ففى حوالى الساعة السابعة صباحاً كانت إسرائيل محتلة «أم بسيس» بعد أن تعمقت قواتها ١٢ كيلو داخل الحدود. الطيران لم يكن عنده خبر بهذا الهجوم إطلاقاً».



وفى خطابه إلى مجلة أكتوبر الذى نشر تحت عنوان «هذه شهادتى وأنا على أبواب القبر» يتناول الدغيدى هذه الجزئية بعبارات أكثر وضوحاً ويقول:

«إن لقائد جيش الميدان مجهوداً جويماً ضخماً، ١١٢ طائرة هو الأمر الناهى لها، تطلع جميعها من قواعدها بناء على أمره دون سواه، وهو الذى يعين مهامها لمدة عشرين دقيقة من بداية الهجوم المعادى للإغارة على أغراض يحددها هو لها ومهام يعينها هو لتقوم بها لا يقاف تقدم العدو وتدمير مدرعاته ومدفيعته وتجمعاته، ولكن للأسى والأسف والاستهتار بالمستولية لم يطلب ولم يستعمل قائد جيش الميدان هذا المجهود الجوى الضخم، مما ترتب عليه أن قدر العدو الموقف وحلل لماذا غاب المجهود الجوى الضخم؟ وهو عنصر من أهم العناصر فى سير المعركة من بدايتها التى تعتبر أهم مراحلها، ولو استعمل هذا المجهود وهذا العدد الضخم من الطائرات ومن ورائه عدد أضخم يحرسه ويسانده، لاضطر العدو أن يعين عدداً من طائراته لا يقل عن عدد طائراتنا للاشتباك معها وإلا تدمرت قواته المهاجمة، ومن ثم يتعذر عليه القيام بالضربة الجوية التى قام بها بدون هذا العدد بلا سفسطة أو جدل».

«فكر العدو، ولم يجد إلا سبباً واحداً لا ثانى له، وهو أننا نعد العدة ونعيد ترتيب قواتنا الجوية للقيام بضربة جوية مركزة عليه، فقرر القيام بضربته بكل إمكانياته قبل أن يضرب، ولهذا كان ميعاد الضربة التى قام بها فى ميعاد لا يتواءم مع ميعاد

الضربة الجوية على مختلف القواعد العسكرية التي تبدأ دائماً مع أول ضوء وليس لأي سبب آخر مثل ما شنع بعض الحاقدين السفهاء بأنه اختار هذا الوقت بالذات لأنه فيه يكون الطيارون يتواجدون بالميس لتناول وجبة الإفطار، وأنا أقرر وأقول كلا وألف كلا والله على ما أقول شهيد، إنه لم يكن أحد بالميس. فالطيارون الذين في حالة الاستعداد الأولى مربوطون في طائراتهم جاهزون للإقلاع فوراً وزملائهم على قرب منهم جاهزون للإقلاع بعدهم مباشرة، ويبقى الباقي جاهزون للإقلاع بعد درجة الاستعداد الثانية»

(١٩)

وفي خضم الأحداث التي تحفل بالحديث عنها هذه المذكرات نجد اللواء الدغيدى حريصاً على أن يبرز حقيقة مهمة تغافلنا عنها بعد الهزيمة نكالية في قواتنا المسلحة، وهي أن القوات الجوية والدفاع الجوي استطاعت تكبيد إسرائيل خسائر ذات قيمة في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، ويورد الدغيدى رقمين لخسائر إسرائيل من الطائرات ويردف رأيه بأن هذين الرقمين دون الحقيقة، وأنه يرى الخسائر الإسرائيلية أكثر من هذا:

«هيكل - وهو أعدى أعداء الطيران في هذا الوقت - قدر خسائر إسرائيل بـ ٧٣ طائرة، بينما قدرها يحيى فؤاد قائد المدفعية المضادة بـ ١٠٠ طائرة، وأقدرها أنا بأكثر من ذلك لأن إسرائيل خسرت طائرات بطيارين.. ونحن خسرت طائرات فقط، لذلك سلاح الطيران المصرى «شم نفسه» فوراً وقام بالضربة بعد ذلك لأنه لم يخسر طيارين».

«ولما تسلم مدكور أبو العز القوات الجوية.. تعلم عدداً من الطيارين أكثر لأنه كان يوجد ١٠٠ طيار متخرج قبلها بثلاثة أيام وجاهزين على القتال.. خسرتنا ١٤ طياراً يبقى عنده ٨٦ طياراً أكثر وبزيادة عمن كانوا في حرب ٦٧.. هؤلاء المائة طيار لم يشتركوا في المعركة. ثم إن الطائرات يمكن تعويضها لكن الطيار من النادر تعويضه، ولهذا الروس استعوضوا الطائرات بطائرات جديدة فيما بعد».

«فكل ما قيل عن الطيارين هو بالتعبير البلدى «هجص» و«تشنيع».

وفى موضع مبكر من المذكرات يحرص الدغيدى على أن يلفت النظر إلى أن العدو الإسرائيلي قد تكبد خسائر ليست بالهينة نتيجة لنشاط المدافع المضادة والرشاشات، بل وبنه الدغيدى إلى أن خسائر العدو فى الطيارين كانت موجعة له:

«... ورغم المفاجأة التى فاجأنا بها العدو فإنه خسر خسارة كبيرة فى طائراته وطياريه من المدافع المضادة ومن الرشاشات لأنها تطير على ارتفاع منخفض، فكل طائرة أسقطت بها طيار قتيل، ومازلت أكرر وأنصح المسئولين فى العالم كله أن أحسن سلاح فعال ضد الطيران المنخفض هو الرشاشات وليس الصواريخ، لأن الرشاش يخرج آلاف الطلقات فى الدقيقة ويعنى ذلك أن الطيران داخل على جحيم».

«أما خسارتى فكانت ٧٥٪ من طائراتى فى الدقيقتين الأوليين، بعد ذلك خسرت من ٣ - ٤٪ على أكثر تقدير.. إنما العدو خسر كثيراً، فالرشاشات كانت بترش فيه رش».

(٢٠)

ويحرص صاحب هذه المذكرات أيضاً على أن يشير إلى أنه هو نفسه كقائد للقوات الجوية فى الجبهة استطاع أن يتماسك، وأن يتمالك نفسه، ويهاجم العدو يوم ٦ يونيو، وهو يجزم أن سير الحوادث يشهد بأن القوات الجوية قامت بمائة وستين طلعة:

«... وثانى يوم - ٦ يونيو - أنا لميت نفسى بالليل وبدأت أخطط لدرجة أنى طلعت ٨ طلعات ليضربوا فى إسرائيل.. وثابت من سير الحوادث أن القوات الجوية عملت ١٦٠ طلعة».

«رأيت على الرادار حوالى ٥٠ - ٦٠ طائرة آتية من الساحل الغربى وعرفت أنهم من الجزائر ولم يدخلوا المعركة لأن الجيش كان قد انهار بفعل غياب القادة، العريش قائدها انسحب من غير ما يرجع لى هو وقائد المخابرات التابع لمحمد أحمد صادق،

لم يحرقوا شيئاً حتى أخذت إسرائيل الوثائق السرية ومنها أمر القتال الصادر باسمي (فهد واحد) الذي سلمته إسرائيل إلى هيئة الأمم المتحدة».



ويروي الدغيدى فى خطابه لمجلة أكتوبر فى تحديد دقيق الدور الذى قام به هو نفسه صباح الخامس من يونيو فيقول:

«أصدرت أوامرى إلى المختصين فى الصباح الباكر من ٥ يونيو قبل الضربة الجوية المعادية بوقت يزيد مرات على وقت إرسال إشارة عجلون بطلوع مظلات جوية متعاقبة فوق بحيرة البردويل، وذلك لأمر فنية ارتأيتها لا داعى هنا لذكرها، وتنفذ الأمر وخرجت مظلتان جويتان بالفعل فى الوقت المحدد لهما بالضبط وهبطت آخر مظلة جوية قبل بداية الضربة الإسرائيلية بربع ساعة (١٥ دقيقة) كانت كافية بالكاد لصد الضربة بإقلاع درجات الاستعداد الأولى والثانية و٧٥٪ من الدرجة الثالثة للاشتباك مع طائرات العدو وما ينتج عنه، غير أن أمراً غريباً حدث وهو أن المظلة الجوية للساعة الثامنة والنصف لم تطلع ولو طلعت فى ميعادها المحدد لرأت تشكيلات العدو المقترية على وجه أكيد، مع أن مهمة المظلة هى الاعتراض وليس الإنذار لأن الله فوق الاعتراض والإنذار، إذ أن طائرات العدو كانت مقترية من بحيرة البردويل التى تطير من فوقها المظلة مقترية من الشرق ومن ورائها الشمس يسبقها ظلها فوق صفحة الماء فيتضاعف العدد وتعكس صورتها فى الماء فيتضاعف مرة ثانية العدد».

«ولو أن المظلة الجوية تلك كانت فى الجو لرأت وأخبرت وناورت أو حتى رغم ضعفها بالنسبة للعدو اشتبكت ومن ثم لا يوجد أمام العدو إلا أمران، إما أن يلقي حمولته من المتفجرات ويعود إلى قواعده وهى الأوامر التى صدرت إليه من قيادته، وإما أن يستمر لتنفيذ ضربته وهو أمر مستبعد لأنه بذلك يخالف الأوامر الصادرة إليه ويعرض نفسه لخسائر فادحة يفقد بسببها السيطرة الجوية إلى نهاية المعركة».

«وأمرت بالتحقيق فى عدم خروج المظلة، وفى أثناء الاتصالات لمعرفة السبب أخبرنى المسئولون أن قائد ثانى اللواء الجوى الذى ستخرج المظلات الجوية منه قد عين نفسه قائداً لتلك المظلة بالذات وهو غير متواجد الآن، فأمرت بالتحقيق وبإخراج

مظلة جوية فى الحال لتحل محل المظلة التى لم تخرج وبدأت الضربة الجوية المعادية فى التوقبل أن تخرج المظلة».

«وقد هالنى أثناء المحاكمة أن يكون هذا المتخلف شاهد الإثبات الرئيسى ضدى بأنى لم أخرج مظلة جوية واحدة من يوم ٢١ مايو المحدد لخروج المظلات حتى ٥ يونيو».

(٢١)

ويحرص الدغيدى فى هذه المذكرات - وحسناً فعل - على أن يتصدى لما أثاره نائب رئيس الجمهورية السابق حسين الشافعى حول تواطؤ القوات الجوية والدفاع الجوى عند حدوث الهجوم الجوى الإسرائيلى، ومع أن الدغيدى لا يتهم الشافعى بشىء يقصده من وراء روايته، إلا أنه يعذره لأنه يرى أن السبب فى رأيه كان عدم خبرته بالمعارك الحربية والعسكرية، ولهذا فإنه - أى الشافعى - لم يكن بقادر على أن يعرف الحقيقة فى ظل القصف والنيران، ومع هذا فلا تخلو فقرات الدغيدى من تعريض خفى ولمز واضح بحسين الشافعى وشخصيته، فضلاً عن آرائه فى هذا الموضوع، ومع أنى لست من الذين يتقنون العسكرية أو يفهمونها، فإنى كقارى أجد نفسى فى هذه الجزئية أكثر اقتناعاً بآراء الدغيدى من اقتناعى بآراء الشافعى:

«... وأضرب مثلاً عن عدم المبالاة تلك من الكل، ولا أدرى لذلك سبباً، هى أن الأخ حسين الشافعى الذى اشتهر بالتقوى وقراءة القرآن، قد أصدر قراراً قد يكون هو القرار الوحيد الذى أصدره فى حياته، ولكن أخطر قرار صدر، لأنه اتهم فيه القوات الجوية بالخيانة وغمزنى ولمزنى من غير ذكر بالاسم بأننى صاحب أو رب الخيانة. إذ قال فى مجلة أكتوبر إنه أثناء تواجدى فى قاعدة فايد الجوية يوم ٦٧/٦/٥ وعند بداية الضربة الجوية الإسرائيلية، رأى بعينيه الخيانة بكل أبعادها حيث إن الطائرات الإسرائيلية كانت تقصف المطارات قصفاً عنيفاً ولم تطلق طلقة واحدة على هذه الطائرات منا، واستمر الوضع كذلك حتى أثناء عودته ومروره على قاعدة أبو صوير الجوية. إذ رأى الخيانة تتكرر بكل أبعادها، والطائرات الإسرائيلية تواصل القذف ولا من طلقة واحدة تطلق عليها».

«وقد قال ذلك من قبل وعلى منبر الأزهر وفي خطب الجمعة وكل المنتديات، وكان عند قوله نائباً لرئيس الجمهورية في عهد عبدالناصر والسادات، أى الرجل الثانى فى الوطن، وإن كل ما يقوله لابد أن يكون قاطعاً وصحيحاً».

«وإنى لأوافق الأخ حسين الشافعى إذا كان هذا الذى قاله حدث فهى الخيانة بكل أبعادها.. ولكن يؤسفنى أن معلوماته تلك استقاها من المحيطين به وهم مراكز القوى وأصحاب مركز قيادة محاربة الأكفاء.. أما ما رآه بعينه فأغلب ظنى أنه كذب عن غير عمد، وتصديقه لتقارير جهاز محاربة الأكفاء الذى يحيط به، فإغارة الطائرات الإسرائيلية كانت عنيفة، وقد تعاملت معها المدفعية المضادة بكثافة منقطعة النظير - لا كما يقول بأنها لم تطلق طلقة واحدة - ولكن الأمر التبس عليه والتبس على غيره، لأن السماء والأرض مشتعلة بالنيران والغبار والدخان والأصوات مختلطة بين ما يرمى العدو من السماء وما يطلق عليه من الغبراء، فيصعب الحكم خصوصاً لمن ابتعد عن العسكرية عشرات السنين، ومن لم يخض المعارك فى يوم من الأيام».

ثم يردف الدغيدى :

«وقمت بالرد عليه فى مجلة أكتوبر وذكرت له أن كثافة النيران من الأرض إلى السماء كانت أعلى كثافة شهدتها التاريخ فى أى حرب مضت، وأن الذين اتهمهم بالخيانة بكل الأبعاد هم أبطال بكل المعانى والأبعاد.. فإذا كانت البطولة فى نظر المسئولين الكبار قد انقلبت إلى خيانة بكل الأبعاد، فعلى مصر السلام، حيث إن الرذيلة حلت محل البطولة، وبالعكس والعياذ بالله».

«وقلت فى ردى إننى القائد لهاتين القاعدتين وأنا المسئول فيهما وأنا الأمر الناهى لهما.. وقد أمرت بإطلاق النيران فى التو واللحظة، وأطلقت بكثافة منقطعة النظير وتابعتها بنفسى، وإذا كان أمر قد صدر إليها بعدم إطلاق النار - بغمز ولمز لى - فأنا الذى أمرت، وأنا الذى - على حد قوله - إذا كانت هناك خيانة فأنا خائن وأتحمل مسئوليتى كاملة.. ومازلت إلى يوم أن ينتهى بى الأجل متنازلاً عن البراءتين ولنبدأ فى تحقيق عام من البداية حتى نوثق التاريخ الصحيح».

«وقلت فى ردى: إن عليه أن يتوب ويستغفر الله ويندم على ما فعل، وأن يعتذر لمن اتهمهم بالخيانة وهم أبطال».

«وأعتقد أن ردى كان شديد اللهجة، لكن يؤسفنى أنه لم يرد ولم يعتذر ولم يعلق أحد فى هذا الوطن الكريم على هذا الموضوع الخطير ما بين الخيانة والأمانة. وهذه هى عدم المبالاة التى أخذها على أجهزة الإعلام والمثقفين وغيرهم فى هذا الوطن أن يمر على أخطر المواضيع مرّ الكرام، ولكنى أعود فأقول: لا نكون كالنعام ندفن رءوسنا فى الرمال لا نعى ولا نرى وكل من حولنا يعى ويرى».



ويكرر الدغيدى فى موضع آخر من مذكراته تأكيده على أنه أمر قواته بالاشتباك مع طائرات العدو ويقول:

«أعطونى خبراً فقط بأن عبد الحكيم عامر سيصل بيرتمادا واتصل بى قائد القوات الجوية (صدقى محمود) لكى أذهب لأقبله، فاعترضت على هذا وحدث شد بينى وبينه فلما بدأت الضربة الجوية وأصدرت أول قرار فى الحرب بالاشتباك مع طائرات العدو حذرنى بعض طاقم قيادتى بأن طائرة المشير فى الجو، فلم أرد أنا لا يهمنى المشير أو غير المشير.. هذه بلدى».



بل إن الدغيدى فى هذه المذكرات الحافلة بالأحداث يروى روايات عابرة عن أن بعض قواتنا تحركت داخل إسرائيل بعد حدوث الضربة الجوية، وأن الطيران السورى لم يشترك فى المعركة عند حدوث الضربة الجوية لانشغاله بالتمارين:

«هو فيه ناس فعلاً اتحركت داخل إسرائيل يوم ٥ يونيو وأظن أنها تحركت لما بلغنا أن الطيران بينضرب لأننا بلغنا عبدالمنعم رياض بأن الطيران بينضرب، وبلغنا سوريا وطلبنا منها أن تطلع طائراتها لكى تضرب مطارات إسرائيل وهى خاوية أثناء الضربة الجوية على الممرات الرئيسية فاعتذرت سوريا بحجة أن طائراتها مشغولة بالتمارين ولم تشترك فى المعركة.. حتى الجولان طارت منها».

(٢٢)

وفى حلقة من مذكراته يندفع اللواء الدغيدى إلى التصريح باعتقاده فى أن العدو قد نجح فى إفساح طريق للضربة الجوية من داخل قواتنا المسلحة نفسها، وهو بمثل

هذا التصريح بالاعتقاد يكاد يتهم بعض قادتنا بالعمالة أو على الأقل بالجهل الذي يمكن مما لا تمكن فيه العمالة، ولكنه يقدم أسانيد من خلال ستة حوادث متعاقبة يعددها على النحو التالي:

١ - أن إنذار الرئيس لم يصلنى.

٢ - أن الهجوم البرى المبكر لم أخطر به أو تخطر به القوات الجوية.

٣ - أن المجهود الجوى المخصص لقائد الجيش لم يطلب فتمكن العدو من القيام بضربة جوية ونجاحها.. ولو طلب لما تمكن من ذلك أبداً.. وكل تلك الأشياء بها ريبة وروائح كريهة.

٤ - ثم تأتى بعد ذلك إشارة عجلون التى أرسلت بنصف ساعة قبل ضرب القواعد الجوية المصرية التى كل مسارها ريبة حيث غيرت الشفرة المتفق عليها وهى (عنب. عنب. عنب) إلى الشفرة العادية.. وهذه ريبة.

٥ - أغلق مركز قيادة العمليات العام المسئول عنه الفريق فوزى وهذه أكبر ريبة.. ولو وصلت الإشارة إلى لتغير مجرى التاريخ كما قرر الفريق عبدالمنعم رياض وهو فى قمة المسئولية رغم النقص فى عناصر الدفاع الجوى المتعددة التى كنا نعانى منها، وقد سبق وشرحت سهولة صد الضربة وإمكان الردع، وكانت إشارة عجلون وعدم وصولها إلى البند الجوى الأول فى إفساح الطريق بعد بنود الإنذار والهجوم الجوى.

٦ - وباليات الأمر انتهى عند هذا الحد، بل إن المظلة الغائبة تشكل بنداً هاماً من بنود الريبة وحلقة واضحة من إفساح الطريق لطائرات العدو لتهاجم قواعدنا الجوية بمفاجأة هامة، كانت هى السبب الرئيسى فى تدمير ما تدمر من طائرات. فغياب المظلة فى الوقت القاتل من ٨,٣٠ إلى ٩ لم يمكننا من الصد أو الردع، كما أن ما أحاط صاحب هذه المظلة من ريب حول استشهاد مدحت المليجى وعبدالمنعم مرسى تثير حوله الشكوك. وقد تذكرت الآن أنه طلب منى يوم ٨ أو ٩ يونيو أمام قاعدة أبو صوير الجوية فى حضور العقيد سعد رفعت أن أعصابه تعبانه ولا قدرة له على القتال.

على هذا النحو يدين اللواء الدغيدى فى مذكراته هذا المقدم المسئول عن عدم خروج المظلة، والمرتاب فى أمره فى أمر استشهاد زميليه مدحت المليجى وعبدالمنعم مرسى.

ثم يردف الدغيدى بعد هذا كله بقوله :

«ويعترف صلاح الحديدي رئيس المحكمة العسكرية العليا الأولى وعلى منير مراد عضو اليمين في كتابيهما بالبطولات الخارقة التي قام بها الطيارون لأن بطولات الهزائم تكون كبيرة جداً».

(٢٣)

وفي موضع آخر يفيض صاحب هذه المذكرات في الحديث عن هذه المظلة التي لم تتحرك، مشيراً بأصابع الاتهام والإدانة بالتحديد إلى المسئول عنها وهو المقدم فاروق الغزاوي ويقول:

«... خرجت كل المظلات قبلها.. ولم أر تلك المظلة على شاشات الرادار، سألت عن سبب غيابها وإجراء التحقيق اللازم في ذلك، فرد على مدير العمليات بعد ٥ - ٧ دقائق وقال: «إنه اتصل باللواء الجوي الذي عينته أن تخرج منه المظلات فقبل له: إن قائد ثانی اللواء (وهو المقدم طيار فاروق الغزاوي) عند صدور الأمر بخروج المظلات كتب لنفسه أن يكون قائدا لتلك المظلة بالذات وأنه ذهب إلى منزله بالقاعدة لسبب ما وأنه في طريقه إلى الخروج بالمظلة».

«وهذا أمر غريب لأن المظلات الجوية لا يمكن معاملتها بهذا الاستهتار ولأنها مخططة قبل ميعادها... فأمرت بالتحقيق في الموضوع وخروج المظلة فوراً، وقبل أن تخرج بدأت الضربة الجوية!»:

□

ويؤكد الدغيدى على مدى الخسارة التي نشأت نتيجة عدم القيام بهذه المظلة ويقول في فقرات متعاقبة:

«هذه المظلة لو كانت موجودة كانت ستري الطائرات عند اقترابها من البحر أو بعد انشطارها إلى ٦ أقسام فوق البردويل وتخطرني بذلك، وكان عندنا فسحة من الوقت لأن نتمكن من صد الضربة الجوية والردع».

٧٢

.....
«وكان غياب هذه المظلة آخر حلقة من حلقات إفساح الطريق للقوات الجوية الإسرائيلية لنجاح ضربتها الجوية المركزة».
.....

«إن غياب تلك المظلة أمر غريب ومريب للغاية، والذي يزيد من ريسته أن قائد تلك المظلة المقاتلة الغائبة كان أبرز شهود الإثبات على أنى لم أخرج ولا مظلة جوية، الأمر الذى حوكت من أجله.. وقد ثبت للمحكمة بأنى أمرت بعدد كبير من المظلات كان هو قائدا للكثير منها. وأغلب ظنى أنه كان من ضمن مخطط المخبرات المصرية الذى ادعى إسماعيل لبيب أنه أخبره بأن لا أخرج المظلات قبل المعركة عند شكواه إلى جمال عفيفى رئيس أركان القوات الجوية، للإيقاع بى وإسناد الهزيمة إلى».

(٢٤)

ويحرص اللواء الدغيدى فى موضع آخر على أن يدين المقدم فاروق الغزاوى فى موقف آخر، حيث يحمله مسئولية ضياع أرواح اثنين من زملائه الطيارين الشهداء بسبب سوء تصرفه. وفى الحقيقة فإننى لم أفهم النص الذى أمامى إما لأن سطرأ أو جملة قد سقطت منه، وإما لأنى غير متخصص فى هذا المجال، ولكن مع هذا فإن النتيجة التى يريد الدغيدى أن يصل إليها ويرسخها واضحة فى نهاية الفقرة :

«وفى يوم ٦ يونيو - اليوم الثانى للمعركة - كان فاروق الغزاوى المسئول عن تنظيم حركة الطيران وموقعه عند أول الممر الذى ستقلع وتهبط عليه الطائرات، وكما ذكرت كان هو الممر الفرعى بسبب تدمير الممرات الرئيسية وهو إمبراطور المكان، وأوامره لا بد أن ينفذها جميع الطيارين وبدقة، هو الذى يأمر بالنزول والإقلاع ويحدد رقم الممر وأولوية النزول حتى لو كانت الطائرة تقل رئيس الدولة، فهو هنا القائد الأعلى لهذا المكان».

«وفى لحظة ما وعند عودة الطائرات التى ذهبت وضربت مطار «الخالصة» وعادت

وعند اقترابها وهى سليمة من القناة، طلب قائد ثان التشكيل المرحوم النقيب طيار مدحت المليجى أن يهبط فى مطار «أبوصوير» وليس فى مطار «فايد» الذى أقلع منه لقرب نفاذ الوقود، فأعطى له المقدم فاروق الغزاوى رقم واحد للنزول، وفى نفس الوقت كان هناك ملازم طيار يسمى عبدالمنعم مرسى - رحمه الله - كان قد أقلع من الممر الفرعى فى قاعدة أبوصوير التى يدير منها المقدم المذكور حركة الطيران واشتباك وأسقط إحدى الطائرات المعادية وطلب النزول فأعطى رقم (٢) للنزول بعد مدحت المليجى».

«وهالنى أن يترك مدحت المليجى المطار الذى طلب النزول فيه «أبوصوير» والذى أعطاه المقدم المذكور يبتعد وينزل على طريق مصر الإسماعيلية الصحراوى ويستشهد، كما أن الملازم عبدالمنعم مرسى الذى أقلع من على الممر الفرعى والكل يعرفون وهو أولاً أن الممر الرئيسى قد دمر، وأغلب الظن أنه قد طلع طلعة جوية يوم ٥ يونيو من على الممر الفرعى وهبط عليه لكنه فى هذه المرة هبط على الممر الرئيسى المدمر واستشهد.. وهذه مسئولية فاروق الغزاوى».

«وعندما وجهت إليه المحكمة بناء على أقوالى سؤالاً عن هذا الموضوع قال إنه «اتلخم».



ويحرص الدغيدى على أن ينفى عن الطيارين تقاعسهم عن القيام بواجبهم فى ذلك اليوم الأغبر، وسنراه يشير إلى أنه لم يمض ثلاث دقائق إلا وبدأ الطيارون القيام بطلعات جوية مضادة للعدو:

«عند درجات الاستعداد الأولى يكون الطيارون فى طائراتهم.. وعند الاستعدادات الثانية يكونون تحت الأجنحة.. وعند الاستعدادات الثالثة يكونون فى حجرة قريبة».

«فلما بدأت الضربة الإسرائيلية بضرب الممرات بلا إنذار يصلنى.. يعنى لا الجيش بلغنى بيتهاجم ولا الجيش طلب الجهود الجوى المخصص.. والدنيا كانت فوضى من الناحية السياسية أيضاً لأنه كان فيه مثلاً المشير طيار فى الجو ومعناها إنه تقيد النيران فى طريقه ومعها طاقم قيادته بالكامل فى طريقه إلى بيرتمادا عندى وتبعى

فى سناء.. وحسب الشافى كان هو والطاهر بى رفس وزراء العراق فى فاىء
عنى وبعى.. وكان رفس أركان القواى الكوئىة مؤجهاً إلى «كبىة» عنى
وبعى.. وكان حوالى ٢٠ تحر كا جوباً صديقاً فى الجو.. وهذا معناه: السلم تماماً.. لأن
معظم المءفعية مقىة.. لكن كانت شبه مقىة لماذا؟ لأن التعاون التام بىن المءفاع
الجوى والقواى كان بسطىع أن يقلب أى شىء فى ءقىة واحءة».

«فكان ءءمىر الممرات الرئسفة بالكمال هو بمشابة أول إنءار.. وقء أصءرء لهم
الأمر بالإقلاع ولكن الغالبفة العظمى لم ءممکن لءءمىر الممرات.. فى هءه الحالة
الطبارون لم بءمکنوا من الطلعات كءشكفلات من الممر المءصص للإقلاع.. فطبعاً
الطبارون نزلوا من طباراءهم».

«إنما بعء ٣ ءقائق أول طلعة قام بها عادل نصر - ءوفى منذ شهر فقط - كان فى
الجو بطائرة مبع ٢١ وطلع طبارون فراءى على الممر الفرعى المءصص للءاكسبج،
وهءه أول مرة ءءء فى الحرب.. لهذا لم نءسر فى الحرب سوى ١٤ طبارا
وآسرننا ٣٠٠ طائرة ءقریباً، إنما الطبارون كما هم».

«والطبارون الءفن اسءشهدوا كانوا فى عملفاء اشءباك ولسوا على الأرض، ففى
يوم ٦ بونبو ءانى يوم طلع من قاعة ءمسفن زكى، وقائء ءانى ءشكفل مءءء الملببى
الءى اسءشهد فى مؤقف مرىب [فى مؤضع آخر كرر اللواء الءببى فكرءه فى إلقاء
السبب فى اسءشهاد الملببى على فاروق الغزاوى]، والباقى أءفاء واءكر منهم
«المسبى» واءءرق الطبارون سناء كلها وءءلوا ١١٠ كبلو ءاءل إسرائفل وءربوا
مطار «الءالصبة» وعاءء الطائرات سلمة».



وفى آطابه لأءوبر بشفر الءببى إلى واقعة اعءءار هءا الضابط له فىقول:
«ببى شىء لاءء أن بءكر وهو أن شاهد الإبباء الءى اءعى وشهد أننى لم أءرء
مظلة واحءة وهو صاحب المظلة الجوىة الءى غابء من فوق البرءوبل يوم ٥، ءبء من
ءقائر سبب الحواءء أنه بنفسه قاء عשרاء من المظلاء الءى أنكرها، وقء آضر إلى
منزلى، وصلبى (ركعءفن) بعء عشرين عاماً من الهزفمة وسامءءه فىما ببصنى أما ما
ببص الوطن فللس من اءءصاصى».

ويتحدث اللواء الدغيدى بقدر واضح من الظن والتخمين فيما يتعلق بالخطط العسكرية المصرية (فهد وفجر وقاهر) التي كان من المفروض أن تقوم بها القوات المسلحة ويقول :

« كانت هناك خطة اسمها (فجر) وضعت في يوم ٢٧ مايو تقريباً ولم يكن في الجيش خطة هجومية قبل ذلك. كان معمول خطة (قاهر) دفاعية، وفي الطيران (قاهر) دفاعية أيضاً. لكن الطيران كان عامل خطة هجومية (فهد واحد) التي أخذتها إسرائيل يوم ٦ يونيو من مطار العريش.. وعلى ما أعتقد يوم ٢٨ مايو عملوا خطة هجومية جزئية.. من عند «الكونتيللا» تهجم فرقة ولواء وتقطع شمال إيلات فقط.. يعنى هذه كانت مهمتها فقط.. وليس كما قيل أن تحتل إسرائيل، وعلى ما أظن أن هذه الخطة لم تنفذ، إلا أنه لما وضعت هذه الخطة انسحبت الفرقة السادسة من مكانها وأغلب ظنى أن هذا المكان هو الذى هاجمت منه إسرائيل. وكان الفريق فوزى قد بعث بخطاب إلى هيئة الأمم المتحدة أن البوليس الدولى ينسحب من ٣٠ كيلو فى مكان ما - لا أذكره - أغلب ظنى فى المكان الذى هاجمت منه إسرائيل.. والبوليس الدولى لم يوافق وانسحب من على طول الخط. وهذا أمر غريب يبين ويفصح بأن المجهود الرئيسى لهجومنا إذا هاجمنا إسرائيل فسيكون من هذا المكان».



ويؤكد اللواء الدغيدى فى أكثر من موضع من مذكراته أنه لم يتلق أمراً بالهجوم أو بتنفيذ الخطة (فهد)، وأنه فى المرة الوحيدة التى طلب منه فيها تنفيذ الخطة (فهد) لم تمر عشر دقائق إلا وجاء أمر آخر بإلغاء الضربة:

«يوم ليلة الضرب الساعة الواحدة صباحاً وأنا جالس فى مركز قيادتى وكان معى اللواء شبانة - الذى تولى منصب قائد القوات الجوية بعد ذلك وهو الآن سفير - اتصل بى الفريق صدقى وقال: نفذ (فهد واحد) وهى ضرب إسرائيل من أول ضوء.. ولم يكن تمرركز القوات يسمح بالضرب من أول ضوء. ولم تمر عشر دقائق وجاء أمر آخر بإلغاء الضربة (فهد واحد) وكان هذا كله تناقضات».

وينفى اللواء الدغيدى أن يكون قد حدث أى أمر بالهجوم أو أن تكون بعض قواتنا المسلحة قد تحركت من أجل الهجوم، وهو يعود فى موضع تال ليؤكد على الفكرة التى نقلناها عنه فى الفقرة السابقة ويقول :

«إذن فموضوع حكاية الهجوم لم يكن موضوعاً فى الاعتبار ولم يحصل أمر بالهجوم.. لا فرق اتحركت ولا حاجة اتحركت، الذى حدث أن العدو هجم على القوات البرية قبل الطيران بثلاث ساعات وغالباً فى الساعة الخامسة والدقيقة ١٢ فى أول ضوء وتعمق فى الأراضى المصرية.. والطيران ليس عنده خبر بهذا إطلاقاً، علماً بأن لهم فى الثالث ساعة الأولى من المعركة ١١٢ طائرة يطلقوا لضرب تشكيلات العدو المتقدمة (المجهود الجوى المخصص) وهذا المجهود ليست لى (الضمير للدغيدى) سيطرة عليه أو أملك أن أغير أو أعطى أوامر، إنما يتم هذا المجهود الجوى بالأمر وبتصال مباشر من صلاح محسن قائد الجيش، فهو الذى يطلبه ولكنه لم يطلب شيئاً».



ويردف الدغيدى مؤكداً استنتاجه السابق الذى يشير فيه إلى أن إسرائيل قررت الخروج للضربة الجوية بناء على ما استنتجته من احتمال تحضير المصريين لضربة جوية مناظرة:

«وأقول بأن الضربة الجوية كانت بسبب عدم خروج المجهود الجوى المخصص لأن طبعاً العدو فى كل عقائد العالم يعرف أن أكبر مجهود جوى يكون مخصصاً فى بداية المعركة، بحيث تكون جميع القوات تقريباً مشاركة فيها. فالبداية الناجحة تحسم الموقف».

وقد ناقشنا هذه الجزئية فى موضع سابق من هذا الباب.

(٢٦)

وفى خطابه المطول الذى نشرته مجلة أكتوبر تحت عنوان «هذه شهادتى وأنا على أبواب القبر» عبر الدغيدى عن رأيه فى أن القوات المسلحة لم تكن مؤهلة لخوض

معركة ١٩٦٧، وأن الاتحاد السوفيتي كذب في البلاغ الذي دفع به مصر إلى تصعيد الموقف ودخول الحرب ويقول الدغيدى ما نصه:

إن القوات المسلحة المصرية آنذاك لم تكن مؤهلة أو قادرة على خوض معركة أياً كانت، فما بالك بمعركة ضد إسرائيل المدججة بالسلاح والعتاد، المعتزدة بأمريكا أقوى القوى والمدعمة بجنسية مزدوجة أمريكية إسرائيلية، وكان عدم قدرة القوات المصرية معروفاً للعالم كله شرقه وغربه، لأنها بالفعل كانت مشتبكة في حرب ضروس لمدة ست سنوات في اليمن البعيد منهكة مهلهلة سلاحها بال، وعتادها مستهلك، ورجالها كان الله في عونهم مرهقون، معذبون، مجهدون، ضائعون».

«والأمر الثاني: أمر مريب هو الذي جر إلى خوض المعركة ٦٧ وكان السبب المباشر لكل إجراء خطير اتخذ من سحب قوات الطوارئ الدولية إلى الاستيلاء على شرم الشيخ وإغلاق خليج العقبة ولا سبيل أمام إسرائيل إلا القيام بهجوم على مصر لإعادة الملاحاة إلى ما كانت عليه. وقد أعلنت عن ذلك مراراً، ولم لا تقوم بالهجوم وهي على علم تام ومعرفة مؤكدة أن القوات المصرية والحال التي هي عليه ستهزم لا محالة بسرعة البرق وبسهولة ويسر؟ وهو ما حدث بالفعل».

«وهذا الأمر المريب الذي أشير إليه هو أن الاتحاد السوفيتي أبلغ الرئيس جمال عبد الناصر بواسطة أنور السادات الذي كان في زيارة لموسكو، أن حشداً إسرائيلياً جراراً قوامه ما بين ١١ و ١٣ لواء يحتشد في مقابل سوريا بغرض الهجوم عليها والاستيلاء على عاصمتها، وكان هذا البلاغ مساء يوم ١٤ مايو ٦٧ قبل المعركة بعشرين يوماً، وبسببه صدرت الأوامر بسحب قوات الطوارئ واحتلال شرم الشيخ وقيام المعركة».

«وقد ثبت أن هذا البلاغ كان كاذباً من البداية إلى النهاية، وأنه لم تكن هناك حشود إسرائيلية ألبته، وقد تأكدت بنفسى من كذب البلاغ حيث قام المقدم طيار فؤاد كمال بطلعة جوية من العريش إلى صفد في جنوب سوريا مخترقاً إسرائيل من الجنوب إلى الشمال والعودة من الشمال إلى الجنوب ولم ير أى أثر لحشد».

«إذن لماذا الكذب؟ ولماذا هذا الادعاء الخطير الذي كان الباكورة التي جرت إلى هزيمة ٦٧؟ وأسمح لنفسى أن أجيب بعد بضعة أسطر حيث الربط بين ذلك

وتصرفات سوفيتية جرت من قبل وبعد ذلك تبين بوضوح أن الروس خططوا وخانوا، خططوا لهزيمة ٦٧ المرة، وخانوا مصر خيانة كبرى».

(٢٧)

ثم يتناول الدغيدى بالتحديد واقعة تأييد السوفييت [من خلال رسالة قوية اللهجة] لتصريحات عبدالناصر الحماسية ضد إسرائيل، وفي ذات الوقت يردف الدغيدى بالحديث عن تباطؤ (وربما توقف) السوفييت في تزويد مصر بالأسلحة المطلوبة للدفاع الجوى.

«فى يوم ٢٢ مايو ٦٧ - أى قبل الهزيمة المضمونة مسبقاً بثلاثة عشر يوماً على وجه التحديد - أعلن الرئيس جمال عبد الناصر استيلاء القوات المسلحة على شرم الشيخ، وما قاله أنه لا يفرط فى حبة رمل من أرض مصر، وهدد رابين بأن يقطع رجله إذا فكر فى الحرب، علشان يطلع الكلام اللى قالوه فى ٥٦ هجص فى هجص، وكنت أنا المضيف حيث كنت آنذاك قائد القوات الجوية والدفاع الجوى لمنطقة القناة وشبه جزيرة سيناء، وفى مساء اليوم أرسل الاتحاد السوفيتى أقوى رسالة تأييد لكل ما اتخذته مصر من إجراءات من اللجنة المركزية والشعب السوفيتى، وقد نشرت كأول وأهم خبر فى الصحف المصرية فى اليوم التالى بتاريخ ٢٣ / ٥ / ٦٧».

«وجوابى من واقع ما حدث أن الاتحاد السوفيتى هو الذى خطط للهزيمة بداية ببلاغه الكاذب ونهايته بتأييده البارز للإجراءات التى اتخذها جمال عبد الناصر من سحب قوات الطوارئ لإخلاء الطريق أمام المهاجم والاستيلاء على شرم الشيخ، وهو الأمر الذى له معنى واحد، وهو أن تقوم إسرائيل بالهجوم الذى قامت به بالفعل، وسأسوق دليلاً بليغاً وحدثاً واقعاً ليس من عندى ولكنى عايشته وعن ظهر قلب حفظته وهو مدون فى أعلى الوثائق فى حيثيات حكم محكمة عسكرية عليا كانت الأولى لمحاكمة أربعة من كبار قادة الطيران وكنت أحدهم، ودارت المحكمة على ما أتذكر من ٩١ أو ٩٢ ما مضمونه الآتى:

«إن الاتحاد السوفيتي لم ينفذ العقود المبرمة بينه وبين مصر لإمدادها برادارات لكشف الطيران المنخفض ورشاشات للتعامل مع الطيران المنخفض رغم تعهده بتوريد المطلوب قبل آخر يناير سنة ١٩٦٣».

«أربع سنوات ونصف سنة مضت قبل الضربة الجوية الإسرائيلية المركزة التي قامت بها إسرائيل يوم ٥ يونيو من الارتفاع المنخفض والرادار والرشاشات لم تصل رغم إلحاح القوات الجوية المستمر من أجلها والوعود الروسية الكاذبة بأنها في طريقها إلينا، وهي بالفعل موجودة بكميات كبيرة لديهم وتمدبها دولاً من شيعتهم إلا نحن».

(٢٨)

وفي أخريات مذكراته يصل اللواء الدغيدى فى بلورة اتهامه المباشر للسوفييت بالتواطؤ فى التآمر على مصر وعلى قواتها المسلحة إلى حد متقدم جداً، وتبدو أسانيدته التى يستند إليها فى هذا الاتهام واضحة وقوية ومنطقية، فهو يستند إلى عدم تزويدهم لنا بالرادارات والرشاشات على مدى أربعة أعوام سابقة على المعركة، وهو يعتقد أن تسليغهم لنا بالحشود الإسرائيلية على حدود سوريا لم يكن إلا كذباً له أغراضه ودوافعه، كما أنه يركز على ما يتجاهله غيره من رسالة سوفيتية فى ٢٢ مايو قوية اللهجة باعثة على الاندفاع إلى إثارة العدو:

«كما أن الروس لم يعترفوا فى يوم من الأيام أن الهجوم الجوى الإسرائيلى سيكون من الارتفاع المنخفض، ورغم عقود أبرمت وعهود قطعت منهم على تسليمنا رادارات لكشف الطيران المنخفض ورشاشات للتعامل مع الطيران المنخفض من قبل المعركة بأربع سنوات ويزيد، فإنهم لم ينفذوا العقود لا العهود إلى أن ضربنا من الارتفاع المنخفض!».

«وأشياء أخرى كثيرة - المجال هنا ضيق لذكرها - وشرحها يطول - ولكن يجب أن تعرف ساعة الصفر التى قررها الروس للقضاء على القوات المسلحة وأسلحتها حتى تركع مصر وتستجديهم لطلب السلاح وتزداد فقراً فوق فقرها حتى تسرى الشيوعية فى دماغها.. فأبلغت ليلة ١٥ مايو ٦٧، أى قبل المعركة بـ ٢٠ يوماً، بأن حشوداً إسرائيلية ضخمة تحتشد فى مواجهة سوريا، وقد تأكدنا من عدم وجود حشود».

«إذن فلماذا الكذب؟ وما هي دوافعه وأغراضه؟».

«ولما أمر القائد السياسى والعسكرى برفع درجات الاستعداد والحشد، وتم الحشد على أسوأ وجه، الأمر الذى يندر بهزيمة محققة - لعوامل فصلناها من قبل - بعث الروس يوم ٢٢ مايو برسالة تأييد قوية للهجة تأييدا للإجراءات التى اتخذتها القيادة السياسية فى الحشد وفى حدة الخطب وإثارة العدو وأن الروس بالقيادة العليا للحزب الشيوعى يؤيده (وهذا التأييد منشور فى جرائد يوم ٢٣ مايو)».

فما من شك أنهم كانوا أدري منا بسوء الحشد وخطورته وحالة القوات المسلحة والإرهاق والإجهاد الذى تعانىه من حرب ضروس فى اليمن لمدة ٦ سنوات فقدنا فيها ٢٤ ألف شهيد مصرى.. كما كانوا على علم بحال الاحتياط، وعلى علم بجميع الخطط، وهم الذين أشاروا فى خطة الطيران «قاهر» الدفاعية أن نسبة الخسائر لا تتجاوز ١٥٪».



بل يصل الدغيدى فى اتهامه للسوفييت إلى ما لم يصل إليه غيره، وهو أن يلفت النظر إلى احتمال أن يكون بعض الخبراء الروس الذين عملوا فى مصر كانوا يهوداً صهيونيين، وهو يستتج هذا مما نعى إلى علمه من أن بعض أسرانا فى حرب ١٩٦٧ استجوبوا أمام خبراء روس كانوا فى مصر من قبل ١٩٦٧ وأثناءها :

«ولربما هم وإسرائيل قد قاموا بمجهود جبار لإرساء الهزيمة علينا، لأنه نعى إلى علمى أن بعض الأسرى المسلمين فى حرب ١٩٧٣ استجوبهم خبراء روس كانوا يتواجدون هنا فى مصر داخل القوات المسلحة من قبل حرب ٦٧ وأثناءها، أى أنهم يهود صهيونيون اختاروا إسرائيل وطناً لهم.. ومهما بلغت آيات البيان أو مضارب البلاغة فلا يمكن أن تصل الوطنية وحب الوطن وهؤلاء الخبراء وطينون لبلدهم وحبهم لوطنهم لا يعلوه حب».

«وأغلب ظنى أنهم هم وإسرائيل لربما وجدوا فىنا نحن العسكرىين مَنْ عاونهم على تنفيذ مخططهم الهدام، مستغلين سكرة السياسيين عن الواقع، والقابضين على أمر هذه الأمة وبعدهم عن مجريات الحوادث».

ولا بكل اللواء الدغيدى ولا يمل فى هذه المذكرات من اتهام المخابرات الحربية بالتقصير فى أداء واجبها قبل الحرب وأثناءها ، وهو يستند إلى حيثيات حكم المحكمة التى تولت محاكمته، والتى أثبتت وسجلت على المخابرات الحربية التقصير فى أداء وظيفتها فيما يتعلق بجزئيتى مدى الطائرات الميراج وقنبلة الممرات، وهو يقول:

« ... وللأمانة والعدالة وللإقناع والحقيقة، أترك للمحكمة الكلمة والحكم حيث وردت فى صفحتها الثالثة والتسعين بند (د) تحت عنوان «المعلومات التى قدمتها المخابرات الحربية» الآتى:

١ - ثبت للمحكمة أن إدارة المخابرات الحربية لم تقدم إلى القوات الجوية أية معلومات عن قنبلة الممرات التى استخدمها العدو، والتى كان لها بلا جدال تأثير كبير على سير المعركة وعدم إمكان صعود الطائرات».

٢ - كما ثبت للمحكمة أن المعلومات التى أرسلتها (أى المخابرات الحربية) بخصوص مدى عمل الطائرات الميراج على الارتفاع المنخفض (٣٠٠ كم) كان لها تأثير عند وضع خطة الدفاع الجوى فاستبعد إمكان وصول هذه الطائرات إلى قواعدنا فى القناة والمنطقة المركزية مع أنها استطاعت ذلك فعلاً يوم ٦/٥».



ويعقب اللواء الدغيدى على هذا الاقتباس بأسى شديد ويقول :

«الموضوع كله أنهم كانوا يريدون لصق التهمة بالطيران، لأنه هو الذى قاتل وهم الذين هربوا.. وكم قاسى هذا الطيران».



ويلخص الدغيدى اتهاماته للمخابرات الحربية على النحو التالى:

«لا أجد أبلغ مما دونته المحكمة فى حيثيات حكمها وهو بالحرف الواحد:

١ - ثبت للمحكمة أن إدارة المخابرات الحربية لم تقدم إلى القوات الجوية أية

معلومات عن قبلة الممرات التي استخدمها العدو والتي كان لها بلا جدال تأثير كبير على سير المعركة وعدم إمكان صعود الطائرات.

٢ - كما ثبت للمحكمة أن المعلومات التي أرسلتها بخصوص عمل الطائرات الميراج على الارتفاع المنخفض (٣٠٠كم) كان لها تأثير كبير عند وضع خطة الدفاع فاستبعد إمكان الوصول إلى قواعدنا في القناة والمنطقة المركزية مع أنها استطاعت ذلك فعلاً يوم ٦/٥.

«وللعلم بأمانة وبدقة أن كل ما تدمر في سيناء في المدى الذي حددته المخابرات الحربية بالعدد كالاتى: ٦ طائرات ميج ١٧ فى العريش أشك شكاً يقرب من اليقين أنها لم تدمر حيث قرر ديان أنه لم يهاجم قاعدة العريش الجوية لتكون جاهزة وصالحة للاستعمال يوم ٦ ثانى أيام المعركة، وقد حدث ذلك بالفعل واستعملها العدو ضدنا يوم ٦ كما قرر ديان، ومما يؤكد أن قاعدة العريش تركت بلا تدمير أنهم وجدوا أمر القتال رقم ٦٧/١٩ الصادر بأمرى والموقع بتوقيعى والخاص بضربة جوية مركزة خطط لها تقوم بها عند صدور الأوامر على قواعد جوية إسرائيلية عدة ومفاعلها النووى فى ديمونة».

«استولت إسرائيل على أمر القتال المذكور وقدمته إلى هيئة الأمم المتحدة يوم ٦/٦ كدليل على أننا بدأنا بالهجوم، من هنا حدثت البلبلة بين الدول: من الذى بدأ».

«ومع ذلك فلنحسب أن الـ ٦ طائرات ميج ١٧ المستهلكة قد تدمرت، وتدمر فى قاعدة السر الجوية عدد ٥ طائرات ميج ١٥٥ هى الأخرى قديمة، وفى مطار بيرتمادا ٨ طائرات ميج PF بالية، وفى قاعدة المليز - وهى أغلب ظنى خارج مدى المخابرات - ٧ ميج ٢١، أى أن مجموع ما تدمر فى سيناء هو ٦ + ٥٥ + ٨ + ٧ = ٢٦ طائرة، منها ١٩ قد انتهى عمرها الافتراضى».

«أما مئات الطائرات الباقية قوة القوات الجوية من كل الأنواع الحديثة من قاذفات ومقاتلات قاذفة ومقاتلات إلى آخر الأنواع، وكذا الغالبية الساحقة من عناصر الدفاع الجوى من صواريخ ومدافع ورادارات، فقد تدمرت جميعها فى منطقة القنال والمنطقة المركزية التى استبعدت المخابرات الحربية إمكان وصول الطائرات الإسرائيلية إليه».

ثم يعبر اللواء الدغيدى عن أسفه الشديد للمعاملة المتميزة التى لقيها مدير المخابرات الحربية فى ذلك الوقت :

«وقد استبقى مدير المخابرات آنذاك فى الخدمة رغم خروج كل القادة الكبار وإحالتهم إلى التقاعد إلا هو، حيث رقى ووصل إلى وزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة، ومن قبله وصل إلى نفس المنصب رئيس أركان القوات المسلحة الذى سبق ذكره بمناسبة إشارة عجلون وإغلاق مركز العمليات العام، وكذا قائد جيش الميدان رقى كمساعد للثانى ومحافظ من بعد ذلك».

(٣٠)

ويروى اللواء الدغيدى ذكرياته عن اكتشافه على الطبيعة حالة القوات المصرية فى الأيام السابقة مباشرة على حرب يونيو ١٩٦٧، وقد كان قائداً مسؤولاً، وهو يروى انطباعات تفصيلية فى غاية السوء عما صادفه فى جولتين من جولات المرور التى قام بهما، الأولى فى صحبة الفريق فوزى والفريق صلاح محسن، والثانية بمفرده، كما يحدثنا أنه فكر فى محادثة الرئيس عبدالناصر... فإذا بعبدالناصر يحضر إلى مقر القيادة فى الإسماعيلية:

«... يوم ١٨ مايو على الأرجح، أنا مررت على سيناء فى وجود الفريق فوزى والفريق صلاح محسن، وكان مسرح العمليات غير مجهز وعلى الأكثر كان تجهيزه بنسبة الخمس، ثم مررت لوحدى يوم ٢١ مايو فوجدت الحالة قد ازدادت سوءاً.. مررت عليهم فى «الحسنة» فى المواقع البرية وأغلب المواقع، ولأنى أعاون الجيش فلا بد أن أعرف حالة القوات البرية، فوجدت الحالة قد ازدادت سوءاً بعد الفتح التعبوى ودخول «الجلاليب» وقوات الاحتياط غير المدربة منذ سنوات».

«والحقيقة وأنا عائد إلى مقر قيادتى بالإسماعيلية صممت فى هذا اليوم أن أتصل بالقائد الأعلى للقوات المسلحة (أى الرئيس جمال عبدالناصر) وأشرح له الحالة.. فربنا أتى به إلى مقرى أنا.. كان موجوداً معى اللواء جلال زيد رئيس أركان القوات الجوية والدفاع الجوى للمنطقة الشرقية وقال لى إن الرئيس جمال عبدالناصر اتصل

وطلب أن يختار اللواء الدغيدى قاعدة جوية يحضر فيها ويعزم حوالى ٢٠٠ ضابط
مخصوصين.. فاخترت قاعدة «أبوصوير» وقال جلال زيد إن الرئيس يطلب عدم
تجهيز وجبة غداء لأنه سيحضرها معه».



ولا يفوت الدغيدى أن يعرض فى مذكراته بخطأ القيادة المصرية فى حرب اليمن
فى أثناء حديثه عن مقدمات الهزيمة، مشيراً إلى أن عدد ضحايانا فى هذه الحرب
يفوق عدد ضحايانا فى حرب ١٩٦٧ نفسها، ويقول

«حرب ضروس فى اليمن تكبدنا فيها ما لم تكبده لنا إسرائيل : أربعة وعشرون
ألف قتيل، كما ذكره أمامى - أطال الله عمره وأبقاه حتى يدلى بشهادته - «الفريق فريد
سلامة رئيس لجنة الحصر» وما يقرب من مائة ألف يمنى ويزيد.. ناهيك عن مليارات
النقود وسبائك الذهب والتجارة فى الممنوع».

«قوات مسلحة محطمة ومنهكة، ويد مفلسة، وسلطة لسان لم تسبقها سابقة، تثير
أضعف الضعفاء فيستأسد، وتوقد نخوة الجبان فيرغى ويزيد».

«إنه جنون العظمة القاتل، ومرض السفه المدمر الفاتك.. إن دولة هكذا كان
حالتها.. يتعذر عليها أن تنتصر أبداً، والهزيمة المرة واقعة بها أكيداً وقطعاً.. وقد
كان!».

(٣١)

ثم يروى اللواء الدغيدى وقائع اللقاء الذى حضره الرئيس عبدالناصر والذى
تحدث فيه الدغيدى نفسه بصراحة آلت عبدالناصر وجعلته فيما بعد يفكر فى أن
يكون صاحب المذكرات نفسه بمثابة كبش الفداء عندما وقعت الهزيمة.. ونحن نرى
فى رواية الدغيدى شيئاً مختلفاً عن كل الروايات المتاحة، ذلك أن صاحب هذه
المذكرات يروى أن عبدالحكيم عامر لم يؤمن على كلام عبدالناصر عندما تحدث عن
أنه سأله عن استعداد القوات المسلحة! ولربما تنسف هذه الرواية الرواية الأخرى

القائلة بأن عبدالحكيم قال: برقتى ياريس، ولكننا نرى الدغيدى فى نفس الجملة وهو يذكر أن عبدالحكيم نظر إلى رجاله (الضباط) فأعلنوا الموافقة بالصوت:

«لما حضر عبدالناصر فى الصباح كان مبتهجاً أشد الابتهاج، لأنه كان فى اليوم السابق والسابق له كنا أخذنا شرم الشيخ... أول ما قعد وبجواره عبدالحكيم عامر وفى الصورة التى نشرها السادات (يشير الدغيدى إلى صورة من حلقات ذكريات الرئيس السادات نشرت فى جريدة مايو فى العدد الذى طبع عقب وفاته مباشرة) كان فيها أيضاً زكرياً محيى الدين وصدقى محمود وأنا واقف بين عبدالحكيم عامر وجمال عبدالناصر وخلفى مجموعة من الضباط».

«أول كلام بدأ به حديثه عبدالناصر قال: أنا قبل ما أتخذ أى إجراء سألت عبدالحكيم: هل القوات المسلحة مستعدة أم لا؟ ونظر إلى عبدالحكيم وقال له: كده والا إيه يا عبدالحكيم؟ ولم يرد عبدالحكيم ونظر إلى الضباط الجالسين وكان عددهم ٨٠ ضابطاً تقريباً، وكانت روحهم المعنوية فى هذا الوقت عالية جداً فأعلنوا الموافقة بالصوت».



ونأتى إلى العبارة التى يستغرب القراء (وقد لا يصدقون ومعهم العذر فى ذلك) أن أحداً فكر فى أن يقول بها فى عهد عبدالناصر وفى مواجهته على هذا النحو وهى قول الدغيدى:

«أما أنا فكنت مشحوناً من الذى رأيته عند مرورى على مسرح العمليات يومى ١٨ و ٢١، فأنحنت على عبدالناصر وبإشارة تحذير بإصبعى قلت له: ليس هكذا تؤخذ القرارات، وهى الصورة التى نشرها السادات».

وفى موضع آخر يشير الدغيدى إلى هذه الواقعة ذاتها ويقول:

«يوم ٢٢ مايو حدث شد بينى وبين عبدالناصر وغضب منى، ونشر السادات الصورة التى بعث بها إلى جريدة مايو ونشرت الصورة بعد موت السادات بأسبوع يوم ١٢ أكتوبر... فى ثانى أو ثالث يوم قابلنى الفريق مرتجى قائد الجبهة وكان يريد أن يستقيل لأنه عين قائداً للجبهة، وكان تخطيطهم عمل جيشين، ولم يفعلوا... أتوا بأفراد يلبسون «الجلاليب» ووضعوهم فى فرق الجيش الموجود... لم يكن هناك

باختصار تخطيط عسكري، ولم يكن هناك كذلك الرجل المناسب في المكان المناسب، ولا يمكن أبداً أن الأمور كانت تسير بهذا الشكل».



وفي موضع ثالث من المذكرات يشير الدغيدى إلى أن واقعة تحذيره لعبدالناصر في هذا اللقاء كانت بمثابة السبب الرئيسى وراء تقديمه ككبش فداء ويقول:

«ودليلي على أنني أنا المقصود (غير ما فات وكاف للإقناع) أنه كان يناوبنى في قيادة المنطقة في المدة التي حوكت عليها بأبنى لا أخرج المظلات عن عمد وإصرار - والتي ذكر الرئيس عبدالناصر أنها سبب البلاء - قائد يناوبنى هو الأخ الفاضل اللواء طيار فوزى الجبالى، وهو رجل كفاء وعلى خلق حميد، كان يناوبنى يوماً بعد يوم لمدة ١٥ يوماً التي حوكت فيها، أى أنه يخصه ٧ أيام وأنا سبعة أيام.. هذا الزميل الفاضل لم يستجوب أو يقدم إلى المحاكمة، بل أسندت إليه قبل خروجه إلى التقاعد مع وجودى رئاسة لجنة تقدير الخسائر التي كان من الأصول أن أقوم بها».

(٣٢)

ويستطرد الدغيدى راوياً أنه عاد إلى التحدث مع الرئيس عبدالناصر وتحذيره من الموقف السيئ للقوات المسلحة، وهو يسجل أن الرئيس عبدالناصر استاء من حديثه إلى درجة أنه لم يتناول طعام الغداء، ولست أدري مبرراً لبقاء الدغيدى في الخدمة بعد هذا الشعور الذى لمسه من أكبر قيادة للقوات المسلحة، ولو كنت مكانه لالتمست لنفسى مخرجاً من المشاركة فى مثل هذا الموكب.. ولكننا لا ندرى ما الذى جعل الدغيدى يستبقى نفسه فى الخدمة بعد هذا الذى لمسه من سوء الاستعداد على مستوى القاعدة، وسوء الفهم على مستوى القيادة.. ولا نملك إلا أن نقول إنه كان شأن كثير من قادتنا يمضى إلى قدره ومصيره معصوب العينين:

«.. وبعد انتهاء الخطبة، وفى الطريق أثناء سيرنا تحدثت مع عبدالناصر عن الموقف السيئ للقوات المسلحة.. فزعل منى جداً.. وكان رأى أن تسحب القوات ويعاد تنظيمها غرب القناة ثم يوكل لهذه القوات مهمة لأنه لا يوجد جيش يتحرك بدون

مهمة.. وكلمته أيضاً عن قطاع غزة والقوات الموجودة هناك (الفرقة السابعة واللواء ١١)، ثم ذهبنا إلى الطيران وكلمته أيضاً بخصوص الطيران وقلت له بالرغم من أن مستوى الطيران كان عال جداً لكنى حذرت إن لم يكن هناك إنذار فسوف تدمر القوات الجوية على الأرض.. فزعل وغضب وقام ولم يتناول الغداء وعاد».



ثم يقفز الدغيدى إلى الحديث عن آلامه النفسية وهو يتحدث عما يعتقد بتدبير السلطة مؤامرة عليه بطريقة مكتملة الأركان، متهماً إسماعيل لبيب على وجه التحديد لأنه كان فى المخابرات، وكانت المخابرات هى التى تتولى تدبير هذه المؤامرات، وسوف نعجب مرة ثانية للدغيدى حين نراه يروى واقعة تدل بما لا يقبل الشك على أن نوايا ما كانت مبيتة ضده، ومع هذا فإنه يمضى إلى قدره ومصيره معصوب العينين كما ذكرنا:

«... وابتداء من هذا اليوم بدأت المؤامرة علىّ بأن أكون كبش الفداء لو حدثت الهزيمة المتوقعة جداً ودائماً ما تكون أداة المؤامرة فى مثل هذه الأشياء هى المخابرات التى يتولاها إسماعيل لبيب».

«بدليل أنه بعد ثلاثة أيام وجدت الفريق جمال عفيفى يسألنى عن عدم تنفيذى أمر قتال بخصوص طلوع المظلات، وأن الذى أبلغه بذلك إسماعيل لبيب قائد المخابرات الجوية بناء على بلاغ من المقدم طيار فاروق الغزاوى.. وقال جمال عفيفى إن إسماعيل لبيب قال له: «لا تقل للدغيدى» بأنى الذى قلت لك هذا، وعندما هم إسماعيل لبيب بالخروج منعه جمال عفيفى وأعطانى إياه على سماعة التليفون فنهرته بشدة، وقلت له إن هذا الكلام كذب فى كذب وإنى أقوم بإخراج المظلات».

ويعاود صاحب المذكرات الحديث عن هذه الجزئية راوياً دليلاً جديداً يؤكد به ظنونه، وهو أن القائد المناوب له فى قيادة القوات الجوية فى الجبهة لم يستجوب ولم يحاكم:

«..... وكان من أقوى الأدلة على أن جمال عبد الناصر وتابعيه قرروا أن أكون كبش فداء الهزيمة وبيت قصيد الاندحار والفجعية، أن قائد لى مناوباً هم عينوه ليتولى قيادة المنطقة الجوية يوماً وأنا أتولاها يوماً، وهو أمر شاذ واكب تحذيرى للرئيس

والتحقيق معى على بلاغ كاذب وملفق من المخابرات (إسماعيل لبيب قدمه)، هذا القائد لم يستجوب أو يحاكم كما استجوبت مراراً وحوكمت».

(٣٣)

وعلى نفس الخط فإنه مما قد يدهش له القارئ أن يجد أن الشائعات التي استهدفت قواتنا المسلحة وقواتنا الجوية على وجه التحديد كانت من الافتراء إلى الحد الذى لم تكن تقف فيه عند أى حد من منطق أو معقولية وعلى سبيل المثال فقد وصل الأمر بالتجنى على اللواء الدغيدى - على ما يرويه هو - أن اتهم بأنه هرب من الميدان بعدما نسف مركز عملياته، ويحدثنا الدغيدى فى مذكراته أن الله هداه أن يفند هذه التهمة بسهولة لأن مركز عملياته كان قد ظل قائماً بالفعل دون أن ينسف حتى ذلك الوقت الذى وجهت له فيه لجنة تقصى الحقائق هذا السؤال:

«... أما ما هالنى أن لجنة تقصى الحقائق استدعتنى، وكان أول سؤال وجه إلىّ: لماذا نسفت سيادتكم مركز عملياتك وهربت؟ فقلت لهم إن تلك الشائعة وغيرها قد سمعتها تتردد ما بين الإسكندرية وأسوان وشرق الجمهورية وغربها ولكنى سأنسفها من الأساس، فأرجو أن تتصلوا بمركز عملياتى، فتعجبوا كيف يتصلون بمركز عمليات قد نسف، ولما أصررت على طلبى تم الاتصال فوجدوه مازال قائماً يعمل ولم يتوقف منذ إحالتى إلى التقاعد إلى وقت السؤال».

□

ويعلق الدغيدى على هذه الواقعة وغيرها من الوقائع بأنه أدرك من توحيد الشائعات فى المعنى واللفظ أن وراءها جهة محددة، وهو يتحدث عن التحقيقات التى أجريت معه فى لجنة تقصى الحقائق ثم يختم حديثه بقوله:

«وحققت معى أيضاً اللجنة فى موضوع المظلات وإنذار الرئيس.. واقتنعت بما لا يدع مجالاً للشك أن الشائعات المغرضة ورائها جهة ما تقوم بتأليفها وتخطيطها ونشرها».

ويذكر اللواء الدغيدى فى خطابه لأكتوبر أنه انتبه عند استماعه إلى خطاب

التنحى الذى ألقاه الرئيس عبد الناصر إلى أن حبل المشنقة يجهز ليلتف حول عنقه ويقول:

«وحيث إن موضوع المظلات وعدم طلوعها تردد آنذاك على كل الألسنة المحلية والعالمية، إذ قرر الرئيس جمال عبد الناصر فى أول بيان له عن أسباب الهزيمة أنه أنذر القوات الجوية بميعاد بداية الهجوم الإسرائيلى ولم تخرج مظلات جوية فتعري (انكشف) الجيش وحدث له ما حدث».

«ووجدت أن حبل المشنقة قد التف حول رقبتى أو طلقات رشاشات قد صوبت إلى صدرى حين أسندت إلى مهمة عدم إخراج المظلات التى تسببت فى الهزيمة وحدها عن عمد وسبق إصرار حيث نص اتهامى بما هو آت:

«وذلك بعدم قيامه بتنفيذ أمر القتال رقم ١٣ / ٦٧ الصادر فى يوم ٢١ / ٥ / ١٩٦٧ الخاص بضرورة عمل طلعات مظلات فى منطقته من أربع إلى خمس طلعات يومياً فى أوقات متفرقة، وهو المسئول عن تنفيذ تلك الطلعات رغم تكرار التنبيه عليه بأن المظلات فى منطقته لا تتم على الوجه الأكمل مما ترتب عليه عدم اعتراض طائرات العدو قبل وصولها إلى قواعدنا الجوية وتدميرها لمعظم الطائرات على الأرض».

(٣٤)

ويتعرض الدغيدى للروايات التى أثرت حول انشغال القوات الجوية ليلة المعركة فى حفلة ترفيهية فى أنشاص، وهو يفرق بين حفلتين اختلطت الإشارات إليها، وهى إشارات تحولت إلى شائعات مدمرة طيلة الفترة التالية لحرب يونيو ١٩٦٧، مع أنه يؤكد على أن حفلة أنشاص هذه - مع أنه لم يحضرها - لم تكن إلا حفلة روتينية:

«فى سهرة أنشاص.. أريد أولاً أن أذكركم بالحرب العالمية الثانية. ألم يذكرنا بنح الحرب أنهم كانوا يعملون حفلات ترفيه. هذه كانت حفلة من أجل تخريج دفعة تدريب على القتال وليست سهرة.. أنا مثلاً عندى ٩٣٪ من القوات الجوية فى القناة وسيناء.. لا أنا حضرت الحفلة ولا أحد من عندى حضرها.. وأنشاص كان

فيها قوات بسيطة جداً ولا يشكل هذا شيئاً خطيراً.. وكل ما قيل عن أنشاص كذب في كذب غير الحقيقة التي أسجلها للتاريخ».

«ولكن الذي أريد أن أسجله للتاريخ أيضاً أن المقصود ليس أنشاص.. إنما الذي يقصدونه ويروجون عنه هو سهرة أخرى، سهرة ثانية في «بيرتمادا» ونشرت في كتاب «تخطمت الطائرات عند الفجر» تحت اسم الجاسوس الإسرائيلي «باروخ نادن»، وهو الذي عملها بقلمه سهرة مخمورة حتى الفجر، وهذا أول كتاب يخرج باللغة العربية بعد براءتي الثانية. فما هي حقيقة هذا الكتاب؟».

عند هذا الحد يصل الدغيدى في جسارة إلى أن يتهم أجهزة الدولة بأنها المسئولة عن إصدار الكتاب الشهير عن حرب يونيو ١٩٦٧، الذي وزع ملايين النسخ، وهو ينتهز الحديث عن سهرات سلاح الطيران المزعومة ليفضح من وجهة نظره هو هذا الكتاب الذي دمر الروح المعنوية للمصريين والجيش المصري في فترة حالكة من تاريخنا المعاصر.

ويستطرد الدغيدى في الحديث عن هذا الكتاب الشهير المشبوه مقدماً وجهة نظر منطقية جداً تجعل رءوسنا تشيب لكل ما كان يجري في هذه الفترة، وليس لنا اليوم أن نعجب من حماقة التصرفات التي كان يلجأ إليها مسئولون صغار النفوس، ضعاف القدرة على الإدراك:

«كتاب «تخطمت الطائرات عند الفجر» مكتوب على غلافه بقلم الجاسوس الإسرائيلي باروخ نادن وعلى ظهر الكتاب مكتوب: «طبع بمطابع معتوق إخوان بيروت»، وهذا أمر غريب لأنه من غير المعقول أن لبنان تطبع كتاباً لجاسوس إسرائيلي لأنه كاتب هذا واسمه على الغلاف.



ومن العجيب أن نقرأ في رد اللواء الدغيدى على هذا الكتاب (المشبوه) حقائق مذهلة لا سبيل للدغيدى إلى ادعائها أو اصطناعها في الرد على مثل هذا الكتاب ذائع الصيت، ولكن العجيب أن نجد أن صحافتنا القومية نفسها لم تتكرم على هذا الرجل بسطر واحد يكذب فيه (أو يرد على) كل هذه التلفيقات التي لم تنشر على الملأ إلا بعد حصوله على البراءة الثانية، وهذا هو الدغيدى يرد على ما في الكتاب باحتقار

شديد، فيشير إلى أن مجلة «الحوادث» اللبنانية سمحت له بما لم تسمح له به «الأهرام» القاهرية:

«وأنا رديت على هذا الكتاب في مجلة «الحوادث» وقلت ومازلت أقول إننى أتحدى العالم أن يكون هناك شخص اسمه باروخ نادن وجاسوس لإسرائيل فى مصر، وأن الذى كتبه عنى ملفق جميعه».

(٣٥)

ثم يبدأ الدغيدى فى دحض ما احتواه هذا الكتاب فيما يتعلق به هو شخصياً وبالقوات الجوية ويقول:

«فماذا قال هذا الجاسوس عنى فى كتابه؟ قال إنه أول مرة قابلنى فيها كان فى فندق «هيلتون باريس» بفرنسا مع مذكور أبو العز وسمع الجاسوس كبير الخدم الذى يقوم على خدمتى ينادينى باسم «مسيو داغدى».

«ويعلق هذا الجاسوس فى كتابه بقوله: «وما كنت أظن أن مسيو داغدى هذا يقف فى قفص الاتهام سيحاكم على أشياء ارتكبتها أنا «الجاسوس» (...» وقال الجاسوس فى صفحات أخرى: إننى أخذته يوم ٢٧ أكتوبر ٥٦ وقمت معه بجولة على سيناء (قبل الاعتداء الثلاثى) لكى ينسى هذا الجاسوس الفتاة التى قتلها والتى كان يحبها وكانت عنده فى شقته بمصر الجديدة واسمها «صوفى ياسمين»، ووصفنى هذا الجاسوس بأننى من أصدق أصدقائه.. وقال بأننى أعطيت له معلومات. وقال الجاسوس: وفى ٤ يونيو ٦٧ أنى كنت عامل حفلة ساهرة ساكرة فى مطار «بيرتمادا» لغاية الفجر، وأنه أثناء الحفلة بعث لى هذا الجاسوس بجاسوسة اسمها «غادة فخرى» وقال إنها سهرت معانا بعد أن سكرنا وسهرت معاينا أنا بالذات طوال الليل لوحدنا.. و.. و.. وكتب هذا الجاسوس يقول: وقبل أن أستحم كانت المحطة الكبرى فى إسرائيل منتظرة منه إشارة فأرسل هو الإشارة وكانت عبارة عن المعلومات التى أرسلها اللواء الدغيدى وهى التى مكنتهم من احتلال سيناء».

«والغريب والمريب أن هذا الكتاب لم يشد بأحد إلا «بفوزى» وبه معلومات عسكرية بموقع القوات وأسماء القادة وخطط الدفاع بالضبط».

«إذن صدر هذا الكتاب لكى يأتى علىّ أنا إتياناً تاماً».

«وربك موجود لأنه يعطى الدليل.. فمثلاً قال الكتاب إن الجاسوس قابلنى فى باريس وأنا عمري ما سافرت باريس أو أى بلد فى فرنسا حتى الآن، هذا بخلاف أنه ذكر شخصاً معى وهو مدكور أبو العز وطبعاً هذا كذب فى كذب. ثانياً قال إننى أعطيته المعلومات فى سنة ١٩٥٦ على حين أننى كنت فى الهند ومسافر منذ ٢٧ أغسطس ٥٦ لآخذ ماجستير فى العلوم العسكرية وحضرت مصر فى أكتوبر ٥٧، أى سافرت قبل التاريخ الذى ذكره وهو ٢٧ أكتوبر ٥٦ بشهر ورجعت بعد الاعتداء الثلاثى ولم أحضر الاعتداء الثلاثى».



ويستمر الدغيدى فى رده على ما احتواه هذا الكتاب المشبوه ويقول:

«وقال الكتاب فى سنة ٦٧ إنى كنت عامل حفلة ساهرة ساكرة فى مطار «بيرتمادا» وهذا المطار كان القواد متجمعين فيه لاستقبال المشير.. رغم أنى كنت الوحيد الذى لم يقابل المشير.. وكان هذا دليلاً آخر فقد ألهمنى الحق سبحانه وتعالى أن يجعلنى أرفض لقاء المشير كما فعل بقية القادة، لأنه كيف أترك موقعى كقائد فى حالة الاستعدادات القصوى ليكون هذا الدليل دامغاً على كذب ما كتب تحت اسم هذا الجاسوس الإسرائيلى».

ويردف الدغيدى قائلاً:

«... وكان ردى فى منتهى الشدة والقسوة وتحديت العالم كما قلت أن يخرج لى شخص يقول إنه باروخ نادن الجاسوس الإسرائيلى الذى ألف هذا الكتاب أو أن تعلن إسرائيل ذلك».

«وقدمت للمحكمة نسخة من الكتاب لكنها سرقت، فقدمت نسخة ثانية وسرقت أيضاً، ثم قدمت الثالثة والرابعة، والذى شككنى أن النسخ الأربعة سرقت جميعها وأنا عندى نسخة واحدة محتفظ بها فى بيتى.. فالكتاب بيعت منه ١٢ مليون نسخة».

(٣٦)

ويصل الدغيدى بنا إلى ذروة المأساة فى أمر هذا الكتاب الذى يرى أنه صدر بأوامر مصرية لتحطيم الروح المعنوية المصرية ويقول:

وكان ردى بالأدلة والبراهين دافعاً قاطعاً للقييل و القال، وبعد أن أحرص كل لسان بعد ردى غيروا الكتاب من الخارج فقط، وصدرت نسخ أخرى لم يكتب على غلافها بقلم الجاسوس فلان أو طبع بمطابع كذا».

«ثم أرسلت ردى إلى محمد حسنين هيكل وعندى علم الوصول بالبريد وفندت كذب ما جاء بالكتاب بالدليل.. وطلبت منه النشر فلم ينشر الرد.. فأرسلت له خطاباً أنبته بشدة وقسوة على عدم نشره الرد والحقيقة».



ويصرح الدغيدى بأنه كان قد ظن فى البداية أن الكتاب من صنع المخابرات الإسرائيلية، لكنه اكتشف بالمنطق ومما أذاعته إسرائيل نفسها أن الكتاب من صنع مصر. ويشير الدغيدى إلى كسبه للقضية التى رفعها ضد الدولة وإلى اسم غريب لجهاز غريب لا أظنه يسمى على هذا النحو الصريح، ولكن هذا هو نص ما يرويه الدغيدى:

«أنا فكرت إنه - أى كتاب «تخطمت الطائرات عند الفجر» - من صنع المخابرات الإسرائيلية «الموساد»، وفعلاً إسرائيل عملت تحقيقاً فى نفس اليوم لأنه عندى نص إذاعتها بالعبرى ومترجمة بالعربية.. ويقال إن هذا الكتاب من صنع مصر وبالذات من صنع مراكز القوى وبالتحديد من مركز «جهاز محاربة الأكفاء»، وكان أقوى جهاز فى مصر كان اسمه «جهاز محاربة الأكفاء»، وطبعاً أنت تتعجب لهذا الذى أقوله لك لأول مرة.. والله على ما أقول شهيد، لأنى أتكلم من وثائق وارجعوا إلى بيان المدعى الاشتراكى فى قضية محاكمة على صبرى وفوزى وشلة ١٥ مايو، وأنا قدمت هذا الكلام للمحكمة المدنية لأنى رفعت دعوى وكسبتها وأدين فيها رئيس الجمهورية ووزير الحربى وعلى صبرى بصفته أمين عام الاتحاد الاشتراكى والمدعى العسكرى العام لأول مرة فى تاريخ القضاء».

يشير الدغيدى فى هذه الفقرة إلى الدعوى القضائية التى رفعها ضد سلطات الدولة ليثبت بها ظلم هذه السلطات البين (الرئيس ووزير الحربى والاتحاد الاشتراكى) الذى صبته هذه السلطات صباً على القوات الجوية والدفاع الجوى.

ثم يستأنف الدغيدى حديثه عن هذا الجهاز الذى اضطلع بدور كبير فى تشويه صورة القوات الجوية والدغيدى نفسه فيقول :

«جهاز محاربة الأكفاء فى بيان المدعى الاشتراكى كان له مركز قيادة فى القاهرة ولم يذكر المدعى الاشتراكى من هو رئيسه.. إنما هو ٩٩٪ سامى شرف.. أصل بطانة جمال عبدالناصر أغلبها فاشلة وبطانة عبدالحكيم عامر أغلبها أيضاً فاشلة.. هؤلاء كانوا الضباط (الخياب) قبل الثورة فى العهد الملكى الذى كان غاضباً عليهم وعلى عشرة أو ١٥ ضابطاً آخرين من أعلى القوات العسكرية.. ولما قامت الثورة اتجمعوا مع بعض بجامع غضب العهد الملكى عليهم.. ودائماً ما يأكل الطالح الصالح.. وقد حدث».



ثم يصل الدغيدى إلى الموضوع الذى يكاد يقطع فيه بمسئولية جهاز مصرى [أيما كان اسمه] عن «صنع» كتاب كهذا يستهدف تحطيم الروح المعنوية المصرية وتلطيخ سمعة قواتها الجوية:

«فأغلب ظنى إلى درجة تكاد تصل إلى حد اليقين من أسلوب الكتاب وطريقته هو أن جهاز محاربة الأكفاء هو الذى ألف هذا الكتاب، والله أعلم، لأن فيه معلومات ثابتة عن الجيش بأسماء حتى «يسبكوا» العملية لأن ٩٠٪ من أحداث الكتاب صحيحة».

(٣٧)

وفى موضع آخر يتحدث الدغيدى عن شعور ضباط الطيران فيما بعد حرب ١٩٦٧ بالغبين والظلم والتحامل من المجتمع، ضارباً بعض الأمثلة على ما كانوا يعانون من ظلم طيلة الفترة التى أعقبت حرب ١٩٦٧ حتى أن محطة الأتوبيس المسماة منشية الطيران سميت: «منشية العوالم»:

«أعود وأقول : لقد قاسى الطيران وأبناؤه قساوات لم يقاسها أحد.. فمنهم من سجن، ومنهم من شرد، ومنهم من أحيل إلى التقاعد وأغلقت أبواب الرزق عنه،

ومنهم من انفصل عن زوجته لزعة الثقة فيه من كثرة ما سمع عن جبن الطيران وخلاعه.. حتى الأبناء أصبحت علاقاتهم بأبائهم لا تتمشى إطلاقاً مع الاحترام المفروض.. والطيارون حيارى لا يجدون من يشهد معهم أو يؤيد قولهم حتى وصل بهم الحال أن يمتنعوا عن ارتداء الملابس العسكرية الخاصة بالطيران لكثرة ما أهينوا من الشعب، ووصل الحال أن هناك مكاناً ما يسمى «بمنشية الطيران» بمصر الجديدة أطلق عليه المحصلون فى الأتوبيسات وقتها اسم محطة «منشية العوالم».

ويعبر الدغيدى عن أمله فى أن ينصف الشعب المصرى العظيم رجال الطيران بعد هذا الظلم البين الذى شارك فيه الشعب :

«وانى أهيب بالشعب المصرى الذى لم يرتض أن يخرج إلى التقاعد مائة قاض من قضاة مصر العظام وسماها بمذبحة القضاة، أن يكف عن جرح شعور العسكريين.. فبماذا يسمى مذبحة ١٥٠ ألف قتيل وقد سمي مذبحة ١٠٠ قاض بمذبحة المذابح.. وأرجو أن يلتئم الشمل ويعلم شعب مصر العظيم أن القوات المسلحة هى درع الوطن الواقى للوطن، فيساندها ويعضدها ويبدل فى سبيل نهضتها كل جهد فوق المستطاع، وألا يشنع عليها فيقلل من جهدها وكفاءتها، والجندى الذى لا جهد ولا عزم له غير كفاء فى القتال.. والجندى الذى يعرف أن من ورائه من يشهر به ولا يثق به، لا يمكن أن يقاتل بشجاعة وإقدام».



وقرب نهاية هذه المذكرات يؤكد الدغيدى على ما كرر الحديث عنه، والدفاع عن وجهة نظره تجاهه، وهو ينهى إلينا رأيه الذى اعتقد فيه، وهو أن القوات الجوية والدفاع الجوى قد أهيتا إهانة بالغة فى ١٩٦٧، وأن مذكراته لا تكفى لرد الاعتبار لها، ولهذا فإنه فكر فى رفع دعوى ضد الرئيس ووزير الحربية [ونفذ بالفعل]، ويروى لنا باختصار [لسنا ندرى له سبباً] سير الدعوى إلى أن حكم فيها بإدانة رئيس الجمهورية، والوزير، بل والمدعى العام العسكرى:

«..... ولما كانت القوات الجوية والدفاع الجوى قد أهيتا إهانة بالغة فى ٦٧ بما رده المسئولون عليها من شائعات وسوء التخطيط والجهل بكل مجريات فن العمليات الجوية والدفاع الجوى.. وجدت لزاماً علىّ وأنا أحد أبناء تلك الفئة الباسلة الشجاعة أن أرفع دعوى فى المحاكم المدنية على رئيس الجمهورية ووزير الحربية

بصفتها آنذاك، وطالت القضية في المحاكم لإصرار وزارة الحربية على عدم تقديم المستندات المطلوبة وهي تقرير لجنة تقصى الحقائق وقضيتى الطيران، وقد أجلت القضية ٣٤ مرة لعدم استجابة وزارة الحربية لتقديم تلك المستندات، وكل ما أمكننى الحصول عليه هو حكم وحيثيات المحكمتين العسكريتين اللتين حوكم أمامهما قادة الطيران، وفيهما انتفت التهمة من أساسها».

«وحكمت المحكمة المدنية بعد ذلك حكماً اعتبره قمة فى الأحكام، ووثيقة من وثائق التاريخ الصحيح فى الأسباب الحقيقية وراء هزيمة عام ٦٧، لأنها أدانت رئيس الجمهورية ووزير الحربية ومن بعدهما الاتحاد الاشتراكى للمظاهرات التى قام بها، كما أدانت المدعى العام الاشتراكى لأول مرة فى التاريخ».

(٣٨)

ويبدو الدغيدى مقتنعاً تمام الاقتناع بفكرة كل من الرئيس السادات والفريق أول مرتجى فى أن القوات المسلحة لم تكن مسئولة عن هزيمة ١٩٦٧، وإنما كانت ضحية من ضحايا هذه الحرب، وهو يروى فى مذكراته أنه كتب فى هذا المعنى منذ ما قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ بثلاثة شهور فيقول:

«وهنا أذكر أننى كتبت فى مجلة «الحوادث اللبنانية» بتاريخ ٢٣ يوليو ٧٣ وقبل حرب أكتوبر بثلاثة شهور تقريباً عن القوات المسلحة المصرية فى تلك الحرب الكئيبية فى ٦٧ أنه لم يكن للقوات المسلحة يد فى الهزيمة، وأنه لو كانت مكانها وتحت ظروفها قوات مسلحة جمعت من العالم أجمع على أعلى مستوى فى التدريب والسلاح والفكر والعقيدة والروح المعنوية، لكان مآلها تحت نفس الظروف هو الهزيمة المنكرة بنفس الكم والكيف إن لم يكن أكبر.. وصدق حديثى.. وتقابل الجيشان: جيش مصر تحت قيادة رشيدة وجيش إسرائيل، وكان النصر لنا والفخر لنا وأعيدت كرامتنا وكرامة الأمة العربية، ومن يومها شهيق سلس، وزفيرنا على العدو مشتعل.. واليوم نحن فى الأحسن والغد سيكون أحسن وبعد غد إن شاء الله أحسن وأحسن».

وعلى الرغم من أن المذكرات حافلة بالتحليلات العسكرية والميدانية، إلا أنها لا تحفل بنفس القدر بالتحليلات السياسية والاستراتيجية، ونحن نرى الدغيدى كما ذكرنا فى مقدمة هذا الباب منصرفاً عن الاهتمام بالآثار السياسية أو الأسباب السياسية التى دفعت إلى اتخاذ القرارات العسكرية المختلفة، ويبدو أن له عذره إذ أنه لم يكن فى الموقع الأول من المسئولية الذى يتيح له المشاركة فى القرار الاستراتيجى على المستوى الأول الذى كان فيه الفريق أول مرتجى أو الفريق أول محمد فوزى، فقد كان بمثابة لواء فى القوات الجوية، على حين كان قائد القوات الجوية برتبة فريق أول، وكان رئيس أركان القوات الجوية هو الآخر برتبة فريق أول، ولهذا فنحن لا نجد فى هذه المذكرات أبعداً سياسية للقرارات، ولهذا تبدو القرارات العسكرية التى يتقدها الدغيدى خالية من أية حكمة أو هدف أو مضمون، ولنا أن نقارن هذا بما يقدمه أصحاب المذكرات التالية من وجهات نظر القيادة السياسية رغم انتقادهم لهذه الوجهات بشدة شديدة، ولكنهم يقدمونها، وفيما عدا حديث الدغيدى عن التواطؤ السوفيتى فى التآمر الذى أشرنا إليه وحديثه السريع عن التورط المصرى فى اليمن، فإننا لا نجد معناه كثيراً من تقديرات المواقف السياسية أو الاستراتيجية.

ومع هذا فإن الدغيدى لا يمنع نفسه بالطبع من إثبات مشاعره الإنسانية وانطباعاته الفعلية والنفسية تجاه القرارات التى كان يفاجأ بصدورها، أو التطورات التى كان يفاجأ بحدوثها، ومن هذا على سبيل المثال أنه لا يجد حرجاً فى هذه المذكرات من أن يتحدث عن تناقضات سياسة عبدالناصر فى الأيام السابقة على الحرب:

«وقد شدد عبدالناصر فى حديثه (فى يوم ٢٢ مايو فى القوات الجوية) على إسرائيل وشم بن جوريون وقال لرايين إن كنت جدع حط رجلك فى سيناء وأنا سأقطعها لك. وهاجم الحلف الإسلامى وعينه بالاسم «الملك حسين والملك فيصل وشاه إيران»، وقال إنهم عملاء لإسرائيل، وقال إنهم يريدون التنسيق معى ليأخذوا الخطط ويعطوها لإسرائيل.. وهذا الحديث نشر بالصحف يوم ٢٣ مايو ٦٧. وهالنى بعد أيام أن وجدت الملك حسين فى القاهرة وعبدالناصر يأخذه بالأحضان».

وفي الحقيقة فإننا نجد نضوجاً واضحاً في رأى الدغيدى من سياسات عبدالناصر أو استراتيجيته من هذه الحرب في خطابه المطول الذى نشره فى أكتوبر تحت عنوان «هذه شهادتى وأنا على أبواب القبر» حيث يقول ما نصه:

«إنى أقطع بأن الرئيس جمال عبدالناصر لم تبلغ به البلاهة أو الجنون إلى حد يلهب فيه الموقف ويصعده بخطبه النارية وتصريحاته المستفزة وتصرفاته البالغة الخطورة التى ليس لها إلا رد فعل واحد، هو أن تقوم إسرائيل بضربة وقائية تفادياً للتدمير الذى هددها به ومن ورائها أمريكا التى إن لم يعجبها البحر الأبيض فعليها أن تشرب من البحر الأسود، وهو على يقين أن القوات المسلحة المصرية فى حالة يرثى لها وليس لأحد أن يتحجج بمقولة: «رقتى ياريس».

«من المستحيل على جمال عبد الناصر أن يسلك هذا المسلك إلا إذا كان على يقين مؤكداً أن قوة كبرى تؤيده وستخوض المعركة جنباً إلى جنب معه، وقد وعدته بذلك وأكدته له بكل الوسائل واقتنع بالوعد، ولما وقعت الواقعة واندلعت المعركة تراجع الروس عن الوعد وتركوه ليتحمل وزر هزيمة مروعة هم خططوا لها وساقوه إليها، وإن أنس لا أنسى قولته فى أول بيان له بعد الهزيمة «إنه خدع» ولكنه لم يفصح لظروف رآها غير مناسبة فى هذا الوقت من الذى خدعه لحاجته إلى سلاح وعتاد ليس له إلا مصدر واحد وهو الروس، رغم ما ارتكبوا، فعند الحاجة قد يلجأ الإنسان إلى الشيطان ما لم يجد غيره.. هذا هو استتاجى».

هكذا يبدو الدغيدى مقتنعاً إلى حد كبير بفكرة أن الرئيس عبدالناصر نفسه - وبالتالي مصر الحبيبة - كان ضحية للسوفييت.

(٤٠)

ويحرص صاحب هذه المذكرات على أن يتحدث بإفاضة عن واقعة الحوار (التاريخى) الذى دار بين الرئيس عبد الناصر والفريق أول محمد صدقى محمود عن توقع الأول للهجوم صباح ٥ يونيو، وهى الواقعة التى اتخذت فى كثير من الأحيان للتدليل على عبقرية الرئيس عبد الناصر من ناحية، وإهمال القوات المسلحة

وبخاصة القوات الجوية (بصفة خاصة) من ناحية أخرى ، ونحن نرى صاحب المذكرات يقتبس من نصوص المحاكمة العسكرية ما يدلل به على أن قائد القوات الجوية تحمل المسؤولية [قسراً] بعدما عارض الرئيس عبد الناصر في فكرة عدم القيام بالضربة الأولى وتقبل ضربة أولى من العدو وذلك لأهداف سياسية .

« إن منشأ هذا الاتهام بدأ لجدل حول إنذار الرئيس عبدالناصر بتوقع هجوم إسرائيل بصدد يوم الاثنين ٥ يونيو بأرجحته [يقصد ترجيحه ومن الطريف أن الفعل المستخدم قد يعنى العكس] الهجوم الذى يبدأ بضربة جوية على القواعد الجوية المصرية، وما دار من نقاش حسمته المحكمة العسكرية العليا حيث نصت في صفحتها (٩٢ هـ و٩٣ هـ) تحت عنوان: «فقد المبادأة»:

«عندما أوضحت القيادة السياسية للمتهم (الفريق أول متقاعد محمد صدقي محمود) يوم ٢/٦/١٩٦٧ أن الظروف الدولية والسياسية تحتم علينا التخلي عن العمليات الهجومية وقبول الضربة الأولى من العدو، حاول أن يوضح توقعاته لأثر هذا القرار بقوله: «دى تفرق كثير»، وأن المنظر سيختلف قاصداً بذلك أن يبين أثر ذلك على القوات الجوية، ثم اضطر إلى قبول ذلك القرار «وتحمل مسؤوليته».

«وانتهى الجدل بعد قرار المحكمة بالآتى :

أ - أن الرئيس عبد الناصر أندر فعلاً وأن قائد القوات الجوية عارض أكيداً وتحمل المسؤولية قسراً، وهنا يعلق الدغيدى أنه لو كان مكان قائد القوات الجوية ما كان ليقبل مثل هذا من أى شخص كائناً من كان ولو وصل الأمر إلى الإعدام، وأن قائداً كبيراً عارفاً من الواقع أن نتيجة المعركة هي الهزيمة لا يمكن أن أقبل من كائن مهما كان أمراً أعرف سوء نتيجته على الوطن بأجمعه».

ب - قد صدق إنذار عبد الناصر ووقع الاعتداء كما حدد بالضبط يوم الاثنين ٥ يونيو ٦٧ ولكنه أخطأ أن العدو سيبدأ بضربة جوية مركزة كما حدد عبدالناصر في إنذاره، وإنما بدأ بهجوم برى قبل هجومه الجوى بساعة ونصف على الأقل إلى أربع ساعات عند أول ضوء وكان يوم ٥ يونيو الساعة الخامسة صباحاً والدقيقة الثانية عشرة تماماً، حيث احتل «أم بسيس» الساعة ١٥، ٧ من صباح ٥ يونيو داخل حدود مصر بمسافة ١٢ كيلو، أى بساعة ونصف قبل ضربة الطيران التى وقعت فى الساعة ٤٥، ٨، وكانت هذه الساعة والنصف وأقل منها بكثير كافية للصد والردع لو كان القادة

الغائبون يتواجدون في مراكز عملياتهم، فيأمرون ويهتمون ويديرون القتال وعلى مجريات المعركة هم المسيطرون. لكن للريبة والشكوك والروائح العفنة والشذوذ فالأغلبية الساحقة من كبار القادة ومن دونهم إدارة القتال في المعركة مما نتج عنه شلل تام في العقل والأعصاب في أهم مراحل المعركة وهي بدايتها، فلم تجد القوات المسلحة سبيلاً لها دون القتل وعقلها غائب وأعصابها مشلولة، إلا أن تهزول غرباً وتنجو بنفسها من موت محقق، عدو يطاردها والنيران تلاحقها ولا من يقودها ولا نائب من يسيطر عليها أو نائب نائب».

«إن قرار القوات الجوية والدفاع الجوي بخصوص صد الضربة الجوية المركزة (قاهر) وخطته معلومة ومصداق عليها من قبل المعركة بشهور».

(٤١)

ونحن نرى اللواء عبد الحميد الدغيدى في هذه المذكرات وهو يحاول أن يلخص مأساتنا في ١٩٦٧ بأننا لم ننتبه إلى النذر المنبهاة إلى الخطر على الرغم من أن الله اكرمنا بها نذيراً بعد آخر، وهو يسمى هذه النذر كرامات، وعلى الرغم من أن الدغيدى واع تمام الوعي لمعنى الكرامات الاصطلاحى والاجتماعى، ومعناها فى المعتقد الدينى والشعبى، فإنه يستخدم هذا المصطلح بقصد وسبق إصرار، بل ويكرر استخدام اللفظ. وقد يعجب القارئ من استخدام صاحب هذه المذكرات لمصطلح الكرامات فى الحديث عن نذر السوء، بينما هو مرتبط فى المعتقد الشعبى بالبشارات، ولكن يبدو أن فهم صاحب هذه المذكرات أعمق من فهمنا السريع، فهو ينظر إلى المسألة من وجهة نظر أخرى تقول بأن الله أضاء لمصر الطريق، ولكن أهلها - أو قادتها - هم الذين صمموا على ألا يهتدوا بما هداهم به الله، فكأن الكرامات جاءت من الله لمصر، ولكن قادتها رفضوا الهداية.. هكذا يهين لى فهم هذا التعبير من خلال هذا السياق. ومن المفيد على كل حال أن نتأمل رؤيته هذه ورواياته لهذه الكرامات واحدة بعد أخرى، وهى للأسف الشديد وقائع حدثت بالفعل وليست إشارات مبهمه كما تكون الكرامات فى العادة، فهذه كما نرى بصائر لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد كما يقول التعبير القرآنى البليغ:

«وما زالت الكرامات تترى للبشر أو للأمم.. وكان لمصر كرامات فى حرب ٦٧، لو أنها استغلت فلربما وأغلب ظنى أننا كنا قد انتصرنا فى تلك الحرب التى انعقدت كل أسباب هذا النصر على العدو، حيث إن جيشنا كان منهكاً وقواته غير أهل للقيادة».

ينبغى لنا هنا أن نتوقف عند هذا الأمل فى النصر الذى كان يحدو الدغيدى لنقول إنه كان يبالغ أو ربما لم يكن يدري أن حالة القوات المسلحة المصرية بصورة شاملة لم تكن تسمح بمثل هذا النصر الذى يتصور الدغيدى إمكانه:

«وأولى تلك الكرامات: أنه من يوم ١٥ مايو ٦٧ وحتى يوم ١٨ من نفس الشهر والسنة، وهو وقت شديد الحرارة، لم نر أو نسمع بهطول أمطار فى مثل هذا الموعد.. هطلت الأمطار بغزارة وتحولت إلى سيول جارفة لمدة ثلاثة أيام متواصلة.. وكان نتيجة ذلك أن تعطل ٣٠٪ من عربات الجيش ودباباته أو كل ما يسير على عجل وجنزير ما بين القاهرة والإسماعيلية لسوء حالتها ولغزارة الأمطار، كما شهد بذلك أمام المحاكم العسكرية العليا التى حوكمنا أمامها نحن قادة الطيران، شهود كثيرون ومنهم وأهمهم اللواء على عبد الخبير مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر آنذاك».

«وتلك ما من شك كرامة من عند الله وهبها لمصر، حتى تتثنى عن عزمها فى حشد قواتها ودفعها إلى سيناء حيث إنها قبل أن تدخل مسرح العمليات وقبل أن تعبر القناة وهى تسير على طرق ممهدة مسفلتة تعطل ثلثها.. فما أدراك بالباقي وسط رمال سيناء، وهضابها الغاضبة، وجبالها الشاهقة، وهى ظروف قاسية كانت بلا شك سبباً فى عطل كثير من المعدات الحربية التى لا يمكن لجيش أن يقاتل بدونها فى الحرب الحديثة».

«وتلك كرامة كبرى كان لا بد أن نضعها فى الاعتبار ونخرج بدروس مستفادة من السيول والأمطار ونعود بقواتنا حيث كانت، ونصلح من شأننا ونعد عدتنا كما يجب أن يكون.. ولكننا لم نأخذها فى الاعتبار واندفعنا فى غطرسة كاذبة حيث الحشد الخاطى، والمهمات المهلهلة، والعتاد الذى أضلعتة حرب اليمن وأرهقتة السيول والأمطار، والسلاح الذى قلت صلاحيته من كثرة استعماله فى حرب اليمن، حيث مسرح العمليات أسوأ، والصحراء أصعب، وتضاريس الحرب أعتى وأشد».

وكان لابد أن نأخذ هذه الكرامة في الاعتبار ونعود من حيث أتينا، لكننا اندفعنا ولم نأخذ بدروس مستفادة منه.. فكانت النتيجة ما كانت وكانت الهزيمة حدثاً متوقفاً».



هنا ينبغي لنا أن نتوقف لنقول للواء الدغيدى إن هذه الكرامة لم تكن لتسمح لنا بأكثر من التوقف وتجنب الهزيمة، وربما سمحت لنا بنصر سياسى محدود أو بنصر من نوع النصر الذى حدث فى حرب ١٩٥٦.. لكنها لم تكن لتسمح لنا بنصر من النوع الذى يستحق وصف النصر حسب المعنى اللغوى أو العسكرى.. ولكن يبدو أن اللواء الدغيدى نفسه كان قد اقتنع بأن ما تحقق فى ١٩٥٦ كان نوعاً من أنواع النصر، فهو يظن أن التوقف عن الحشد بعد انسحاب قوات الطوارئ يمكن أن يكون نهاية الموقف وأن يكون متوجهاً لتصرفاتنا السياسية بنصر أكيد.

(٤٢)

ثم ها نحن نرى اللواء الدغيدى وهو ينظر إلى ما ورد على لسان عبد الناصر من تنبؤ بموعد الحرب على أنه نوع من أنواع الكرامات، سواء استتجها أم لم يستتجها، لكنها كرامة حدثت بالفعل ولكن أحداً لم يستفد منها، بل إن المصيبة أن القيادة العسكرية عملت بضدها!!!:

«والكرامة الثانية:هى إنذار الرئيس جمال عبدالناصر بموعد الحرب وتحديد اليوم الذى ستبدأ إسرائيل هجومها. وحدث ما توقعه فى نفس اليوم الذى حدده، وهو أمر غريب لا يواكب المنطق ولا يتواءم مع السرية التامة التى تضرب لإخفاء ساعة الصفر، أى بدء الهجوم، والتى لا يعلمها من العدو نفسه إلا عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. فكيف لجمال عبدالناصر أن يعرف ساعة الصفر!!!».

«إنها كرامة من عند الله، سواء استتجها أو لم يستتجها.. المهم أنها حدثت ولم تؤخذ بعين الاعتبار ولم تتخذ أية إجراءات لدرء الهجوم المتوقع وصدده.. ومن بعد ذلك ردعه، بل على العكس عملت الضد، حيث إنه فى اليوم المحدد وهو ٥ يونيو

كانت هناك تحركات جوية صديقة (أى منا) فوق منطقة القناة وسيناء بلغت ٢٢ تحركاً، ومنها تحركات سياسية كرحلة حسين الشافعى وطاهر يحيى رئيس وزراء العراق إلى قاعدة فايد الجوية (التابعة لى) ورحلة رئيس أركان الكويت إلى قاعدة كبريت الجوية (التابعة لى) ورحلة المشير عبدالحكيم عامر ومعه طاقم قيادته بالكامل إلى قاعدة بيرتمادا الجوية (وهى أيضاً تابعة لى).. والإجراء الذى يتخذ مع أى تحرك من هذه التحركات هو أن تقيد المدفعية على طول طريق الطائرات وإلى مسافة كبيرة على جانبيه، فكانت لكثرة تلك التحركات الغالبية العظمى من المدافع المضادة للطائرات والصواريخ مقيدة النيران تأميناً لهذه التحركات الجوية الصديقة».



هكذا يصرح الدغيدى بما لم يصرح به أحد غيره من أن التحركات الصديقة لم تقتصر على تحرك المشير وحسين الشافعى، بل كانت ٢٢ تحركاً، أى أننا كنا نمضى فى طريق لم يتحسب أبداً على أى مستوى لاحتمال نشوب الحرب فى ذلك الصباح رغم هذا التحذير (أو الكرامة).

(٤٣)

ويستأنف الدغيدى حديثه عن الكرامات، ونحن نراه هنا أكثر تحديداً فيما يتعلق بالهجوم البرى الذى انتبه له قائد مخابرات العريش المقدم إبراهيم سلامة، وهو لا يشغل باله - كما يفعل الفريق فوزى فى مذكراته - بالحديث عن أن إبراهيم سلامة أخطأ فى تحليل التحركات، ولكنه يرى أن هذه الإشارة كانت واضحة فى تحديدها بدء الهجوم البرى، ومن ثم كان على قائد الجيش ألا يفعل ما فعل من استدعاء القادة، لأنه بهذا غاب هو وهم عن مراكز عملياتهم، ويتساءل الدغيدى فى أسى - لا نشبته كله من باب الاختصار - كيف يمكن للقادة أن يديروا العمليات وهم بعيدون عن مراكز العمليات وهو يقول فى هذه المعانى ما نصه:

«والكرامة الثالثة: هى أن قائد مخابرات العريش المقدم إبراهيم سلامة أرسل فى الساعة ١٣٣٠ - أى الحادية عشرة والنصف مساء ٤ يونيو - قبل بدء الحرب بساعات،

إشارة إلى قائد الجيش الميداني ومدير المخابرات الحربية يقول فيها إن العدو قد احتل خط الفتح (بيرين - رفح - الشيخ زويد) إلى أن قال في الإشارة إنه من المؤكد أن العدو سيقوم بالهجوم فجر ٦/٥ على القوات البرية بسيناء».

«ولم تلق هذه الإشارة أى إجراء من المسؤولين لدرجة أنه رغم تلك الإشارة التي حدثت بالفعل وكانت أبلغ بياناً من إنذار الرئيس وأصوب صواباً من تحذيره، حيث إن الرئيس حدد الميعاد فعلاً وصح التوقع، وحددت تلك الإشارة الميعاد وصح التوقع، إلا أن إنذار الرئيس أخطأ في بداية المعركة وقرر أنها ستبدأ بضرية جوية، إنما إشارة المقدم إبراهيم سلامة قائد مخابرات العريش التي أرسلها إلى قائد الجيش (الفريق صلاح محسن) ومدير المخابرات الحربية (اللواء محمد صادق) إنما حددت أن المعركة ستبدأ بهجوم برى، وقد حدث بالفعل».

«ورغم إنذار الرئيس وإشارة العريش، استدعى قائد الجيش جميع قواده تقريباً في أخطر يوم حدد أنه سيكون بدءاً للهجوم - الذي حدث فعلاً في الموعد المحدد - استدعى القادة وغاب هو وهم عن مراكز قيادة عملياتهم، وهي الأمكنة الوحيدة التي يمكن للقائد أن يقود منها قواته ويسيطر عليها ويدير المعركة ويتبع مدارها».

(٤٤)

ثم يشير صاحب هذه المذكرات إلى أن الهجوم البرى المبكر الذي قامت به إسرائيل كان في حد ذاته كرامة، لأنه كان كفيلاً بكشف نية القيام بالضربة الجوية، وهو ينبهنا إلى رؤيته أن الضربة الجوية في حد ذاتها سلاح ذو حدين، إذ أن أمرها لو انكشف [وهو ما كان متاحاً لنا بالفعل بسبب اكتشافنا الهجوم البرى] فإنها تنقلب وبالأعلى المهاجم، حيث تكون طائراته بمثابة هدف سهل بسبب ارتفاعها الثابت وخطوط سيرها الثابتة وسرعتها الثابتة وفقدانها المرونة بسبب ما تحمل من أثقال المتفجرات والذخائر، وهكذا يسهل على من يتوقعها أن يتصيداها، ولكننا - للأسف الشديد - لم نتفعل ولم نستفد بالكرامة التي جاءتنا في ذلك الصباح:

«والكرامة الرابعة: هي الهجوم البرى المبكر الذى قامت به إسرائيل، والذى لو عولج على الطريق الصحيح واتخذ معه الإجراء الذى يتخذ فى جميع الحروب، لما نجحت ضربة العدو الجوية، بل كان الفشل أكيداً وخسارة العدو الجوية ستكون فادحة بلا منازع أو مبالغة، وقد شرحت أن الضرب الجوية سلاح ذو حدين: إن اكتشفت وضاعت من يدها عنصر المفاجأة فيكون حدها الأحد (أى الأشد والأخصر) على المهاجم، ولتذكرة القراء بأنه يطير على ارتفاع ثابت وخطوط سير ثابتة وسرعة ثابتة ومحمل بأقصى حمولة من المتفجرات والذخائر بأنواعها والوقود مما يفقده المرونة.. وكل هذه العوامل عليه، أما من ناحية المدافع الذى اكتشف اقتراب العدو الجوى فيكون فى حالة ميسرة وإصابة الهجوم الجوى بخسائر فادحة مؤكدة.. ولا داعى للإطالة، إلا أتنى أقول إن العدو يعرف ذلك، ولذلك نبه كما قرر بعض أسراه الجويين أنه إذا اكتشف أمر الضربة تلقى الطائرات حمولتها فى أى مكان وليس على الأغراض المطلوبة المعينة وتعود بسرعة إلى قواعدها».

«فلو أن الهجوم البرى المبكر يوم ٥ يونيو قبل الهجوم على الطيران وجد من يتعامل معه وأن يطلب قائد الجيش الجهود الجوى المخصص لذلك، لما تمكن العدو من ضربته الجوية على أى وجه من الوجوه».

(٤٥)

ثم يورد الدغيدى وجهة نظره فيما يتعلق بالإشارة التى أرسلها عبدالمنعم رياض، وهو يرى هذه الإشارة فوق العلم والعرفان لأنها أكبر من تكنولوجيا العصر، وهو يذكرنا أن هذه الإشارة هى التى حورت من أجلها التهمة الموجهة إليه.

وهو يتحدث عن أن الاستقبال الجاد لمثل هذه الإشارة كان كفيلاً بتغيير مجرى الأحداث، وقد ذكر هو نفسه فى موضع سابق سؤاله للفريق عبدالمنعم رياض وأن إجابة رياض كما أثبتنا هو:

أنها كانت كفيلاً بتغيير مجرى التاريخ.

ويبدو اللواء الدغيدى أكثر ما يكون جدية وهو يتناول هذه الإشارة والإشارات الأخرى (الكرامات)، فهو يعول على كل قرار جزئى من القرارات التى كان من الممكن اتخاذها فى سياق هذه الإشارات، وهو لا يذهب مذهبنا نحن الكتاب والمعلقين حين نقول إن هذه الخطوة أو تلك لم تكن لتغير فى نهاية الأمر شيئاً، ولكنه شأن المهنيين الناجحين الملتزمين يؤمن بأن دقائق الأمور كفيلة بتغيير مجرى النتائج فى عظام الأمور، وحسناً فعل اللواء الدغيدى بهذه التحليلات الجيدة حتى لو اختلف معه فيها كثيرون، ومن حق القراء علينا أن نفرّد لمثل هذه التفصيلات كل مساحة ممكنة:

«والكرامة الخامسة: وهى كرامة كبرى فوق العلم والعرفان.. وأكبر من تكنولوجيا العصر والزمان.. فقبل الإنذار المبكر الذى حوكت من أجله وتحورت التهمة من بعده.. هو إشارة عجلون التى أرسلها الفريق عبدالمنعم رياض من الأردن تقرر أن العدو قد قام بالفعل لمهاجمة قواعدنا الجوية بنصف ساعة من قبل غارته على قواعدنا الجوية، وهى فسحة من الوقت تمكنا من صد الضربة أكيداً والقيام بالردع قطعاً وتأكيداً.. ولكون الإشارة تغيرت ولما صبت فى مركز القيادة العام (المسئول عنه الفريق فوزى) وجدته مغلقاً فتاهت الإشارة ولم أخطر بها ولا بإنذار الرئيس من قبل ولا بإشارة العريش مساء يوم ٤ يونيو، وتمت الضربة الجوية بسبب ذلك بدون علم الطيران.. فلا الإشارة وصلتني، ولا إنذار الرئيس وصلني، ولا إشارة عجلون ولا المجهود الجوى طلب مني.. ولا.. ولا..».

«وقد تكتم أمر هذه الإشارة لمدة طويلة، كما تكتم أمر الهجوم البرى المبكر قبل الهجوم على الطيران بمدة إلى أن انكشف أمرهما من الواقع فى ساحات المحاكم.. وكان الإجراء الذى اتخذ نحو إشارة عجلون تلك وما أحاطها من ريبة وشكوك أن حوكم عريف وعزل إلى درجة جندي، وهو أمر غريب ومريب.. تسديد خانات من أجل أن يقال إنه اتخذ ضد المخطئ بينما المسئول الأكبر عن تلك الفاجعة هو الذى غير الإشارة والذى أغلق بأمره مركز العمليات العام».



وفى النهاية يتوقف اللواء الدغيدى عند قصة المظلة الجوية التى أمر هو بإخراجها بينما لم ينفذ المقدم المسئول عنها الأمر، ولو أنها خرجت فى وقتها لاستطاعت أن

تقدم لقواتنا المسلحة إنجازاً كفيلاً بتغيير مجرى العمليات العسكرية في ذلك اليوم المشئوم وهو يقول:

«والكرامة السادسة: هي أنى أصدرت أوامرى بطلوع المظلات فوق بحيرة البردويل كل نصف ساعة.. لكن بغياب مظلة واحدة من ٨,٣٠ إلى ٩ صباحاً المستول عنها المقدم فاروق الغزاوى، كانت هي آخر المطاف وآخر إجراء لإخلاء سبيل الضربة الجوية المعادية ونجاحها فى الساعة ٨,٤٥».

«ولو كانت المظلة موجودة لما مر العدو وانشطر إلى ٦ أقسام، وقد كانت هناك فسحة من الوقت أيضاً لصد الضربة الجوية والقيام بعملية الردع وإلحاقه خسائر فادحة فى العدد الطائر والمطارات وطائراته الرابضة عليها».

«سلسلة من الكرامات وهبها الله لنا علنا نفيق.. وكانت كرامة واحدة منها قد تقلب الأوزان من هزيمة ساحقة إلى نصر مبین».

انتهى كلام الدغيدى ولكنى مازلت عند رأى فى الشك من قصة النصر المبین هذه!!

(٤٦)

ويروى الدغيدى فى مذكراته بقدر ما يمكنه من إيجاز قصة محاكمته، ونحن نرى نصوصاً فريدة تجمع بين أسى بالغ من المقدمات وسعادة بالغة من النتائج حين يتعرض الدغيدى خطوة بعد خطوة إلى تفاصيل المحاكمة العسكرية التى تعرض لها، ويبدو أنه يفضل أن ينتقل الأحداث التى أذيعت على الجماهير من نصوص الصحافة المكتوبة وقتها فى الصفحات الأولى بالعناوين الرئيسية، وحسناً فعل، فليس أدعى إلى تصوير الظلم الذى تعرض له من نقل صورته على نحو ما حدثت دون إضافات لما تعتمل مشاعره به، وعندى أنه لو كان أضاف إلى ما ينقله لخسر من تعاطف القراء معه ومع قضيته:

«وكانت جميع الصحف فى مصر قد نشرت يوم ٣١ أكتوبر ٦٧ بأنه قد بدأت

محاكمة العسكريين المسؤولين عن النكسة العسكرية أمام المحكمة العسكرية العليا وشملت قائمة الاتهام فى القضية الأولى المسؤولين عن نكسة السلاح الجوى وهم:

١ - فريق أول متقاعد محمد صدقى محمود.

٢ - فريق أول متقاعد جمال الدين عفيفى.

٣ - لواء طيار متقاعد عبد الحميد عبدالسلام الدغيدى.

٤ - لواء طيار متقاعد إسماعيل لبيب.

«وبدأت المحاكمة أمام محكمة عسكرية عليا مشكلة برئاسة الفريق صلاح الدين الحديدى وعضوية اللواء طلعت حسن على واللواء مصطفى الجمل واللواء على منير مراد والعقيد طيار إحسان على عبده. ومثل النيابة العسكرية العميد محمد هاشم حسين والعقيد سامى مكى والمقدم سمير إسماعيل البحيرى.. وقد بدأت الجلسة فى تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً وسأل رئيس المحكمة عن هيئة الدفاع بالنسبة لكل المتهمين ثم نودى على شهود النيابة فى القضية وعددهم سبعة، وعلى إثر ذلك طلبت النيابة جعل الجلسة سرية نظراً لأن المحاكمة تنطوى على أسرار عسكرية هامة فضلاً عن أهمية أقوال المتهمين والشهود».

«وطالب الدفاع عن المتهمين بتأجيل نظر الدعوى لإتاحة الفرصة لهم للاطلاع على ملف القضية وتقرير لجنة تقصى الحقائق، كما طلبوا السماح لهم بالاتصال بالمتهمين وطلب محامى المتهم الرابع اللواء طيار متقاعد إسماعيل محمد لبيب سماع شهادة الفريق أول مذكور أبو العز قائد القوات الجوية، واللواء محمد على فهمى من المدفعية».

«وبعد أن تلا الفريق صلاح الحديدى رئيس المحكمة قرار الاتهام الذى يتضمن تفاصيل الادعاءات رفعت الجلسة فى حوالى الساعة الواحدة إلا ربعا ثم عادت إلى الانعقاد فى الساعة الواحدة حيث أعلن رئيس المحكمة القرارات التالية:

«أولاً: وافقت المحكمة على السماح للدفاع بالاطلاع على إجراءات لجنة تقصى الحقائق

«ثانياً: قبول طلب الدفاع مقابلة المتهمين.

«ثالثاً: قبول طلب الدفاع إعلان شهودى الدفاع عن المتهم الرابع وهما الفريق

مدكور أبو العز ومحمد على فهمى على أن تقوم النيابة بإعلانهما بموعد الجلسة القادمة.

«رابعا: تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة الساعة العاشرة صباح ١١ نوفمبر ٦٧ مع جعل الجلسة سرية».

«وكان المتهمون الأربعة قد جرى بهم إلى مقر المحكمة فى عربى صفراء مقفلة وفى حراسة رجال الشرطة العسكرية، وعندما دخلوا الجلسة تطلعت إليهم أنظار الحاضرين الذين غصت بهم الجلسة، وبدأ مصورو الصحف والإذاعة والتليفزيون يوجهون إليهم عدساتهم إلى أن اتخذوا أماكنهم على مقاعد أعدت لهم أمام قفص الاتهام وعلى مقربة من هيئة الدفاع التى احتلت المقاعد الأمامية».

(٤٧)

ثم يروى صاحب هذه المذكرات نصوص حكم المحكمة فى القضية على نحو ما أوردته الصحافة المصرية، وهو الحكم الذى صدر فى فبراير ١٩٦٨:

«وفى ٢١ فبراير ١٩٦٨ نشرت الصحف ما يلى: أصدرت المحكمة العسكرية العليا أمس برئاسة الفريق صلاح الدين الحديدى أحكامها فى قضية المسئولين عما حدث للطيران يوم ٥ يونيو ٦٧».

«وحكمت ببراءة كل من اللواء طيار متقاعد عبدالحميد الدغيدى قائد الطيران السابق فى المنطقة الشرقية، والفريق أول متقاعد جمال الدين عفيفى رئيس أركان القوات الجوية».

«وأدانت المحكمة الفريق أول متقاعد صدقى محمود بالحكم عليه ١٥ سنة أشغال شاقة، واللواء طيار متقاعد إسماعيل لبيب بالحكم عليه ١٠ سنوات».

ثم يردف الدغيدى بذكر إجراءات تشكيل هيئة المحكمة فى المحاكمة الثانية كما وردت فى الصحافة المصرية:

«ولم يصدق الفريق محمد فوزى وزير الحربية على قرار البراءة، فهو الضابط الأمر بتشكيل المحكمة».

يتجاوز الدغيدى هنا عن رواية الأحداث الدامية التي شهدتها القاهرة من مظاهرات، مما دفع بالقيادة السياسية إلى إعادة المحاكمة. وقد تناولنا هذه الأحداث بتفصيل معقول عند عرضنا لمذكرات المستشار محمد عصام الدين حسونة فى الباب الأول من كتاب «محاكمة ثورة يوليو.. مذكرات رجال القانون والقضاء»، كما تناولنا التكييف القانونى للمحاكمة وإعادتها فيما أورده الدكتور جمال العطفى فى مذكراته التى تناولناها فى الباب الخامس من نفس الكتاب، ونعود لنستأنف مع الدغيدى ما يرويه:

«وفى يوم ٢٧ فبراير ٦٨ نشرت الصحف ما يلى: أمس أصدر الفريق أول محمد فوزى وزير الحربى قراراً بإعادة محاكمة قادة الطيران السابقين أمام المحكمة العسكرية الميدانية العليا التى يرأسها الفريق محمود ماهر الرمالى مدير المدفعية وعضوية اللواء محمد زكى عبداللطيف مدير الكلية الحربى والعقيد بحرى حماد حمودة، واللواء عبدالرازق حجازى مدير إدارة المحاكم العسكرية كمدع عسكرى عام ممثلاً للنياابة العسكرية».

«وكانت إجراءات المحاكمة قد وصلت إلى وزير الحربى أمس الأول بصفته الضابط الأمر بالتشكيل، وبعد الاطلاع عليها ودراستها لم يصدق على الحكم وأمر بإلغاء المحاكمة وإحالة القضية من جديد إلى محكمة عسكرية عليا أخرى».



هكذا نرى أن صاحب هذه المذكرات أثر أن يوجه انتقاداته للفريق أول محمد فوزى، وهو الضابط الأمر بالتشكيل، لأن الإعلام المصرى (المنضبط) نفسه تناول الموضوع من هذه الزاوية دون أن يشير إلى توجيه لرئيس أو لقيادة سياسية بإعادة المحاكمة، وإنما كان الإعلام المصرى كالعهد به فى ذلك الوقت يوزع الأدوار بطريقة محددة، تستجيب للضغوط التى تخلق باسم الجماهير دون أن تصرح بأنها تستجيب بالفعل لهذه الضغوط الموجهة والتى تنتهى فى النهاية لصالح أصحاب القرار لا لصالح الجماهير.



ويتحدث الدغيدى فى خطابه لمجلة أكتوبر عن حكم المحكمة الأولى ويقول:

«وقد حكمت المحكمة الأولى ببراءتى لانتفاء التهمة بعد تحريرها، وللظلم

والإفك قُدمت إلى محكمة عسكرية عليا ثانية على نفس التهمة التي انتفتت بأكملها، وحكمت المحكمة الثانية ببراءة تى لانتفاء التهمة من أساسها، وقالت فى حيثيات حكمها: ثبت للمحكمة عن تعمد أن المتهم الثالث لواء طيار متقاعد عبدالحميد الدغيدى لم يهمل أو يتقاعس عن تنفيذ أمر القتال رقم ٦٧/١٣ الخاص بالمظلات المؤرخ ٦٧/٥/٢١ بل سبق الأوضاع وبدأ فى إخراج المظلات من يوم ٦٧/٥/١٥ وكثفها ودعمها، وأن إنذار الرئيس بتوقع الضربة لم يبلغ إليه، كما أنه أمر بطلوع مظلتين جويتين يوم ٥ وطلعتا بالفعل حال الهجوم الجوى المعادى دون طلوع مظلات أخرى».

(٤٨)

ويحرص الدغيدى على أن يتحدث بقدر كاف من النقد عن بعض ما دار فى محاكمته من محاولة أجهزة الحكم أن تدينه بأية وسيلة وبأية طريقة، على الرغم من وضوح براءته. وسننقل للقارئ نموذجاً لهذا النقد الذى يوجهه الدغيدى لإحدى خطوات محاكمته حين قرر الادعاء فى وسط المحاكمة تعديل التهمة الموجهة له من تهمة إلى أخرى مختلفة عنها، ونحن نرى الدغيدى يصف تحوير التهمة بأنه تحوير خاطئ ويقدم أسبابه فى هذا الصدد:

«... وبالرغم من انتفاء التهمة والبراءة الأولى بعد أن حورت المحكمة الأولى التهمة الموجهة إلى اللواء طيار متقاعد عبدالحميد الدغيدى من عدم توفير الإنذار المبكر إلى عدم اعتراض الطائرات المعادية وهو تحوير خاطئ، لأنه لا يتم الاعتراض ولا يسمى اعتراضاً إلا إذا كانت طائرات العدو وطائراتنا ظاهرة على شاشات الرادار، والأمر الذى يعلمه الجميع أن طائرات العدو لم تكن ظاهرة على شاشات الرادار لأن الطيران الإسرائيلى كان يطير على ارتفاع منخفض دون الكشف الرادارى غير المتوافر عندنا والذى طلبناه من الروس منذ عام ١٩٦٢ هو والرشاشات للتعامل مع الطيران المنخفض، وكتبت عقود وتعهدت روسيا على تسليم الرادار والرشاشات فى ميعاد أقصاه يناير ١٩٦٣، لكنهم للأسف لم يسلموه حتى ضرب الطيران المصرى من الطيران الإسرائيلى المنخفض».

«وقد نصت المحكمة العسكرية الأولى في حيثيات حكمها بما معناه ذلك بالضبط».

وعند هذا الحد يستطرد الدغيدى إلى الإشارة إلى حكم المحكمة العسكرية العليا الثانية ويقول:

«وقد أصدرت المحكمة العسكرية العليا الثانية الحكم ببراءة اللواء طيار متقاعد عبد الحميد الدغيدى.. لانتفاء التهمة نفسها التي حوكم بها في المحكمة الأولى».



ويلقى الدغيدى في خطابه لمجلة أكتوبر الضوء على الفارق بين الاتهام الأول والاتهام المحور فيقول:

«ولم يكن هذا الادعاء هو ما أقيم على في بداية المحاكمة، إذ أن الأول اتفق معه في الديباجة: العمد والإصرار ولكنه اختلف في المضمون، إذ نص على «مما يوفر الإنذار المبكر» بدلاً من «عدم اعتراض طائرات العدو»، والخلاف بينهما كبير للغاية، حيث إن عدم توفير الإنذار المبكر يخص القوات المسلحة كلها ومن ثم الهزيمة بكل أبعادها، وهو ما يتوافق مع ما أعلنه الرئيس بأن سبب الهزيمة هو عدم طلوع المظلات، أما عدم اعتراض العدو فهو يخص القوات الجوية وحدها بتدمير معظم الطائرات على الأرض. وقد تبين للمحكمة العسكرية الأولى أن مهمة المظلات الجوية ليست الإنذار من تعريف المظلات الجوية ومن المراجع وشهادة الخبراء والواقع».

(٤٩)

وعلى نفس النمط من الحديث الصريح الواضح يتناول اللواء الدغيدى بجسارة واضحة نوايا موقف الفريق أول محمد فوزى كما اتضحت لصاحب المذكرات نفسه، وهو يتأمل تشكيل هيئتي المحاكمة، وهو يحلل هذا التشكيل مبيناً أن الأمر به (أى الفريق فوزى) كان يقصد منه أن تعرض القضية على من لا يستطيعون التحقق من رابطة السببية بين النتائج التي انتهت إليها الحرب وبين التهم الموجهة إلى المتهمين من

كبار القادة، وكان فوزى يظن أن المحكمة ستعجز عن إدراك حقيقة انتفاء السببية وتحكم بالتالى بالإدانة على هؤلاء القادة، ولكن حسن حظ الدغيدى جعل المحكمة تفهم وتثبت وتحكم له بالبراءة، بل وبانتفاء التهمة من أساسها، ويتحدث صاحب المذكرات فى ذات الوقت بسعادة بالغة عن حكم المحكمة فيما يتعلق به وهو البراءة لانتفاء التهمة، لأن هذه الحالة تتيح له حق طلب التعويض، ولا بد لنا أن نقرأ فقرات الدغيدى المفعمة بالمشاعر الإنسانية، وهو يبدأ بالحديث عن هيئة المحكمة الأولى حيث يقول:

«..... الضابط الأمر بالتشكيل الذى هو الفريق فوزى كان مخططاً فى تشكيل المحكمتين العسكريتين أن تفقد رابطة السببية أهميتها لعدم تخصص رئيس المحكمة وثلاثة من أعضائها فى فن العمليات الجوية والدفاع الجوى لأنه ليس من المعقول محكمة تحاكم قواد طيران على أمن العمليات الجوية والدفاع الجوى ومشكلة من خمسة: الرئيس برتبة فريق من الجيش و٣ لواءات من الجيش وعقيد من الطيران».

«لما قامت المحكمة وأصدرت أحكامها ببراءة انتفاء التهمة، أى لا وجود لجريمة، وهذه الحالة الوحيدة التى تعطيك حق طلب أى تعويض، وهذه لم تحدث قبل ذلك إلا فى سنة ١٩٢٩ على ما أظن، فالذين يبرأون إما لعدم كفاية الأدلة أو تفتيش خطأ أو غيرهما.. إنما انتفاء التهم أى أنك متهم فى جريمة قتل ولا يوجد قتيل أو أن القتل حى».

وعلى نفس النمط يتأمل صاحب هذه المذكرات تشكيل المحكمة العليا (الثانية) مقارناً بالأولى:

«المحكمة الأولى كانت من خمسة والثانية من الثلاثة، الأولى كان فيها واحد أحدثهم من الطيران.. والثانية لا أحد فيها من الطيران أبدا».



ويقارن الدغيدى فى مرارة بين موقفه من ناحية وموقف الفريق أول محمد فوزى من ناحية أخرى فيقول:

«والمتبع والمفروض من الأوامر المستديمة والواجبات والاختصاص أن تصب تلك الإشارة (يقصد: ترد) فى مركز العمليات العام الذى تنص الأوامر المستديمة للقوات

المسلحة فى كل العالم أن يشغل بالأطقم الكاملة عند رفع درجات الاستعداد، وكانت مرفوعة إلى درجات الاستعداد الكامل منذ يوم ١٥ مايو، أى بعشرين يوماً سابقة للضربة، والأمر الأشد فى كل الأمور والذي يقود إلى الجنون أن هذا المركز الأكبر للعمليات وهو أهم المراكز على وجه الإطلاق والمسيطر على العمليات ودروب القتال والمسار والعقل الأكبر والمجمع الأعظم لأعصاب المعارك وشتى فنون القتال. كان هذا المركز خاوياً على عروشه مغلقاً بالضبة والمفتاح، ولشذوذ ذلك نصت على ذلك ودونته المحكمة العسكرية الأولى فى حيثيات حكمها ما بين ص ٩١ وص ٩٤، بقولها إن مركز العمليات العام ذاك كان مغلقاً لم يفتح إلا يوم ٥/٤ على سبيل التجربة ثم أقفل وعاد شاغلوه إلى أماكنهم فى أوقات السلم، وأغلب ظنى أن ذلك كان من الأسباب الجوهرية الكبرى لإلغاء الأمر بتشكيل المحكمة لتلك المحكمة وحكمها، لأنه هو (أى الفريق فوزى) بالذات كان المسئول عن خلو هذا المركز وإغلاقه، إذ كان فى هذا الحين ويوم الضربة يتولى منصب رئيس أركان القوات المسلحة وذلك من واجباته واختصاصه، كما أن القائد العام كان فى هذا الوقت فى الجو فى طريقه إلى سيناء، وتنص الأوامر على أن يقوم رئيس الأركان مقامه فى التواجد على رأس طاقم كامل».

«ومن غرائب الأمور أن رئيس الأركان صاحب مركز العمليات المغلق قد أصبح القائد العام بعد الهزيمة، والأمر بتشكيل المحكمة وإلغائها. وكان من بين التهم التى أسندت إلى قائد القوات الجوية وكذا رئيس أركانها أنهما شغلا مركز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوى بضابط عظيم مع أن ثانى مركز عمليات يليه فى المكانة ويعلو عليه فى الأهمية وهو مركز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوى عن منطقة القناة وشبه جزيرة سيناء كان مشغولاً بالأطقم الكاملة تحت قيادتى شخصياً، وكان أول قرار صدر من أكبر رتبة فى القوات المسلحة هو قرارى، وقد كان هذا واجبى وليس ابتغاء للمأرب أياً كان».

«ولما كان رئيس الأركان للقوات المسلحة المعاصر للهزيمة كان ضمن من حضروا إنذار الرئيس جمال عبد الناصر بأن هجوم العدو سيقع يوم ٥ يونيو وهو المسئول عن تنسيق التعاون وإخطار الجهات المختلفة بذلك الأمر الهام للغاية، إذ أنه لم يخطر كل

الجهات حتى قائد الجبهة المصرية بذلك، وكذا الجبهة الأردنية والسورية، وكذلك لم يكن لى علم بهذا الإنذار وقد دونت المحكمة العسكرية الأولى عدم إخطار تلك الجهات».

«كما أن تغير الشفرة من (عنب عنب عنب) من اختصاصه وواجباته فى وقت غريب وتوقيت دقيق عجيب هى الأخرى مسئوليته متضامنة مع إغلاق مركز العمليات العام».



ويعود الدغيدى للحديث بسعادة عن مسار المحاكمات وفساد تدبير الذين اتهموه ويقول ضمن حديث طويل:

«تكون رابطة السببية لاقيمة لها.. يعنى هل هذا العمل هو الذى أدى إلى هذه النتيجة، لا تعى المحكمة ذلك، وهذا هو العمود الفقرى للجريمة».

«مهمة المحكمة تنحصر فى أن هل العمل هذا حدث أم لا.. يعنى أنا اتهمت بأنى لم أطلع مظاهرات جوية.. طلعت مظلات أم لا.. لا يعرفون عدم طلوع المظلات هو الذى أدى إلى الهزيمة أم لا».

(٥٠)

وفى حديثه عن تفصيلات المحاکمتين اللتين تعرض لهما، يعلق الدغيدى راوياً حسن حظه فى سعة صدر المحكمتين ورغبة أعضاء المحكمتين فى فهم ما حدث فيقول:

«... إنما الحق وبصراحة أقول: لأن المحاكم لم تكن فاهمة فأرادت أن تفهم. وفى المحكمتين كانوا واسعى الصدر.. ولولا المحاكمات هذه لكان التاريخ قد تم تزويره وطمست الحقيقة لأنها أبرزت أشياء كثيرة وكانت المحكمة شجاعة. طبعاً فيه أوجه نقص كثيرة... إنما عموماً كانوا واسعى الصدر شجعان لأن حيثيات الحكم أظهرت حقائق هامة وقالوا كلمتهم».

ومع هذا فإن الدغيدى يعتقد رغم إنصاف المحكمة له، أنه كان من واجب المحكمة أن تتنحى بعدما ظهر لها - على حد رأيه - أن الضابط الأمر بالتشكيل (وهو الفريق أول محمد فوزى نفسه) أكثر إحاطة بالذنب من المتهمين:

«... ولو أنا كنت مكانهم كنت أتنحى لأنه ظهر للمحكمة أن الأمر بالتشكيل مذنب أكثر.. يعنى تصور أن الذى ارتكب جنایات أكبر مما اتهم به المتهمون هو الذى أمر بالمحاكمة، ومن سلطته التصديق على الأحكام أو إلغاؤها أو إضافة تهم جديدة أو إلغاء المحكمة وقد حدث أن ألقى الفريق فوزى المحكمة الأولى لأنها أصدرت الحكم ببراءتى، فهل هذا حدث فى التاريخ؟».

ومع هذا كله يعقب الدغيدى برضا نفسى وسعادة ويقول :

«وبلا شك أن محاكمتى أبرزت أشياء كثيرة للتاريخ، فإننى كنت أتمنى محاكمتى لأنى واثق من الله ومن نفسى ببراءتى».

(٥١)

ونحن نلاحظ أن اللواء الدغيدى يتوقف بالمسئولية عند الخمسة الذين ذكرناهم من قبل دون أن يشرك معهم أحداً من قادة القوات الجوية، وعلى الرغم من أن إسماعيل لبيب تأمر عليه إلا أنه يقدمه لنا فى صورة المتآمر فحسب دون أن يعده مسئولاً عن المشاركة فى الهزيمة.

ونحن نجد صاحب المذكرات وهو يتحدث - أكثر من مرة - بامتعاض شديد عن زميله اللواء إسماعيل لبيب، وهو المتهم الرابع فى قضايا الطيران بالإضافة إلى صدقى محمود قائد القوات الجوية، وجمال عفيفى رئيس الأركان، واللواء الدغيدى نفسه، وهو يعتقد أن إسماعيل لبيب كان بمثابة شاهد ملك فى هذه القضية، وهو يتحدث عن نفوذه السابق حديثاً يجعلنا نستنكر على الدغيدى نفسه رضاه بالوجود فى الخدمة رغم وجود أمثال إسماعيل لبيب فيها بهذه السطوة والنفوذ والقدرة على إيذاء الآخرين، وهو يلخص رأيه السيئ فى إسماعيل لبيب فى إحدى فقرات مذكراته ويقول :

«... هو مدير مكتب القائد ورئيس شعبة الدفاع الجوى ورئيس فرع الأمن، وكان مما لاشك فيه أكبر مركز قوى فى القوات المسلحة عامة والقوات الجوية خاصة، والأغلبية العظمى من عشرات الضباط والطيارين الذين أحيلوا إلى التقاعد أو أودعوا السجون والمعتقلات، (أوذوا) بناء على تقاريره وأوامره وإرادته ومشيبته.. فمثلاً بلغت قوته فى هذا العهد الأغر ونفوذه وسطوته أنه هو الذى أزاح الفريق المذكور أبو العز من رئاسة أركان القوات الجوية والدفاع الجوى، مع أن الرئيس جمال عبدالناصر كان قد وعد مذكور من قبل ذلك بسنين بأنه سيكون قائدا للقوات الجوية».



ثم يتناول صاحب هذه المذكرات ما يدل به على أن إسماعيل لبيب كان مذنباً فى حقه وفى حق نفسه، حين اتهم الدغيدى فى القضية بعدم إخراج المظلات بينما كان صاحب المذكرات قد أخرجها بالفعل:

«... وقد أجابت المحكمة بوضوح وعن يقين على هذا الاتهام بما لا يدع مجالاً للقليل والقال، بل يقطع الجدل وينهى على النقاش. فهى تقول فى الصفحة السابعة بعد المائة وفى الفقرة التاسعة من حيثيات حكم المحكمة العليا (الثانية) ما يلى:

«وضع للمحكمة أن الشكوى التى تقدم بها المتهم الرابع (إسماعيل لبيب) ضد المتهم الثالث (الذى هو أنا) لرئيس الأركان، حقق فيها المتهم الثانى (جمال عفيفى) وثبت عدم صحتها».



ويزيد اللواء الدغيدى هذه النقطة إيضاحاً، وسنتقل للقارئ الفقرة التى يوضح فيها حقيقة الاتهام وما حدث بالفعل، وذلك بعد أن نذكر القارئ أن المتهمين الثانى (جمال عفيفى) والثالث (عبدالحميد الدغيدى) قد نالا البراءة فى المحكمتين، على حين نال المتهم الرابع وهو إسماعيل لبيب الإدانة وذات الحكم فى المحكمتين، ثم نمضى مع الدغيدى فى تفصيله لقصة هذا الاتهام حيث يقول:

«... هذه كانت بداية اتهامى بعدم إخراج المظلات عنوة وقبل الهزيمة المتوقعة بمدة.. جاء اتهامى من المخابرات ومن إسماعيل لبيب مركز القوى الغاشمة هو الذى

ابتدعه زوراً وألفه ولحنه إفكاً وبهتاناً. وحتى بعد أن انكشف كذبه وتغيرت حقيقته من قبل الهزيمة (سنتقل للقارئ تفصيل هذه الواقعة من مذكرات الدغيدى نفسه فى فقرة تالية)، انكشف بعدها مرتين، مرة فى لجنة تقصى الحقائق التى سبقت المحاكمة والتى بنيت اتهامات النيابة العسكرية عليها فقد أخذت النيابة العسكرية بأقواله رغم ذلك ورغم وجود شهادة الفريق أول عفيفى، وقد بينت هذا لجنة تقصى الحقائق فى المسلسل رقم ١٨ للجنة الذى يقضى باتهامه والأوراق كلها تحت يدها ناطقة بكذبه ودفاتر سير الحوادث بحوزتها مسجلة افتراءً.

(٥٢)

ويحرص الدغيدى على أن يكرر الإشارة إلى أنه وضع موضع المتهم وزج باسمه مع المتهمين على الرغم من أن لجنة تقصى الحقائق لم تدنه، ولكن النيابة العسكرية - للأسف - أخذت بأقوال إسماعيل لبيب:

«ورغم إدانة تلك اللجنة لعبدالناصر وصدقى وجمال عفيفى وإسماعيل لبيب قبل تحقيق النيابة العسكرية وعدم إدانتى فيها من قبل الهزيمة بخصوص المظلات المشار إليها، وبعدها مرتين رغم وجود عشرات السجلات ودفاتر سير الحوادث والمسلسل رقم ١٨ لجنة تقصى الحقائق بأئنى نفذت أمر القتال، بل وأخرجت أضعاف المطلوب منى من المظلات الجوية ودعمتها وكثفتها على مسئوليتى الخاصة، والمفروض أن أوامر الزيادة فى المظلات والتكثيف والتدعيم تصدر إلى من قائد القوات الجوية والدفاع الجوى والتى لم يصدرها ولكنى قمت بها على مسئوليتى الخاصة.. وقد نصت المحكمة فى حكمها على ذلك بأئنى سبقت الحوادث، وأخرجت المظلات فى يوم ١٥/٥/٦٧، أى قبل أمر القتال الذى حوكت من أجله بأسبوع، وقالت المحكمة الأولى فى النهاية: «لذلك كله مما تبين فإن ركن الإهمال يكون غير ثابت لأنه بانتفاء هذا الركن تنتفى التهمة بأكملها، وتعين براءة المتهم».

□

ويعود اللواء الدغيدى فى موضع آخر من مذكراته إلى الحديث عن الدور المشبوه

الذى لعبه المتهم الرابع إسماعيل لبيب فى النكاية به، ومع هذا فإن الدغيدى يرى أن إسماعيل لبيب مظلوم فى الجناية التى عوقب بسببها، ولا يجد الدغيدى تفسيراً لهذا إلا أن يقول: «وكان الله أراد أن يذيقه من كأس الظلم»:

«... بقى المتهم الرابع اللواء طيار إسماعيل لبيب وخير مثل ينطبق عليه هو من حضر لأخيه حفرة وقع فيها، إذ كان أداة اتهامى الكاذب ويد السلطة التى بدأت المؤامرة ضدى من قبل الهزيمة، ثم من بعدها أمام النيابة العسكرية آنذاك وكانت تهمنى هى الآتى: «وذلك بعدم قيامه بتبليغ أجهزة الدفاع الجوى المختلفة بالتحذير باحتمال قيام العدو بتوجيه ضربته الجوية المفاجئة، وأن احتمال الحرب أصبح مائة فى المائة عندما أبلغه بذلك المتهم الأول (أى الفريق أول صدقى محمود) بعد عودته من المؤتمر المنعقد بالقيادة العليا للقوات المسلحة وعدم إصداره أى تعليمات إضافية لمواجهة الضربة المفاجئة، مما ترتب عليه عدم قيام أجهزة الدفاع الجوى بواجبها على الوجه الأكمل».

.....

«وللأمانة.. ورغم أنه سبب بلائى إلا أثنى أقول إن إسماعيل لبيب مظلوم فى هذه الجناية.. وكان الله أراد أن يذيقه من كأس الظلم التى سقاها هو لكثيرين من رفقاته وزملائه».



وفى موضع متأخر من مذكراته يعيد اللواء الدغيدى التأكيد على هذا المعنى ويقول:

«ويؤسفنى أن اللواء إسماعيل لبيب قرر أمام المحكمة أنه لو كان مكان قائد القوات الجوية عند سماعه إنذار الرئيس لكان يخرج ثلث القوات الجوية كمظلات جوية من وقت صدور الإنذار حتى بدء الحرب».

وهنا يعلق الدغيدى على ادعاء إسماعيل لبيب بقوله :

«وهو قرار لا يمكن أن يكون الجهل قد وصل به إلى هذا الحد، وإنما أقول إن الدافع له لإصدار هذا القرار كان للرف حبل المشنقة حول رقبتى ورقبة قائد القوات الجوية، إرضاء للمفسدين أو يكون قد صدر إليه من المتسببين فى الهزيمة أن يقول

ذلك لتشديد العقاب علىّ، خصوصاً أن التهمة الرئيسية في موضوع المظاهرات كانت مقامة علىّ وأقيمت تبعاً لذلك على قائد القوات الجوية ورئيس الأركان الجويّ». «

(٥٣)

وعلى الرغم من أن هذه المذكرات تناولت حرب ١٩٦٧ وهزيمتها من أبعاد متعددة بصورة مفصلة وجيدة، إلا أن صاحبها اللواء الدغيدى يصمم فيما يبدو على أن يتناول كل الزوايا، وقد أوردنا في هذا الباب رؤيته هو لما حدث، وروايته للوقائع وتسلسلها، ثم أوردنا رده على الاتهامات التي وجهت للقوات المسلحة والقوات الجوية وله، كما أوردنا اعتقاده في تواطؤ السوفييت على التآمر، كما أوردنا ما يرويه عن تفاصيل محاكمته وبراءته في المحكمتين، وها هو يضيف إلى هذا بتحديد قاطع حديثاً مهماً عن المسؤولية الحقيقية والمسئولين الحقيقيين عن هزيمة ١٩٦٧، وهذه هي بعض الفقرات التي يحدد فيها اللواء الدغيدى على سبيل القطع والتحديد، المسؤولية عن هزيمة ١٩٦٧ بادئاً بالرئيس عبدالناصر نفسه مستنداً إلى نصوص القانون وإلى ما يشير إليه على أنه تقرير لجنة تقصى الحقائق:

«ووجدت أنه من الأنسب لكي تتضح الصورة بالتمام أن أحدد المسؤولية والمسئولين وهم:

أولاً: رئيس الجمهورية وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة (الرئيس جمال عبدالناصر) فهو مسئول بلا جدال أو نقاش أو سفسطة أو أعذار عن الهزيمة السياسية بحكم المنصب كرئيس سياسى للجمهورية، علاوة على أن لجنة تقصى الحقائق أدانته في الباب السابع بما معناه أن قراره السياسى كان متسرعاً وغير مدروس».

«وهو مسئول كذلك عن الهزيمة العسكرية بحكم المنصب أيضاً، حيث إنه القائد الأعلى للقوات المسلحة».

« كما أنه مسئول بحكم القانون عن الهزيمتين السياسية والعسكرية حيث تقرر المادتان رقما ١٦٣ و ١٧٤ من قانون الإجراءات المدنية: «أن المتبوع مسئول عن تابعيه حتى لو لم يكن قد اختارهم»، ومعنى هذا أنه مهما قال وقيل من أنه لم يكن فى استطاعته أن يقول للشىء كن فيكون (أستغفر الله العظيم)، وما رده من عبارات مماثلة قاصداً أن السلطة لم تكن فى يده، والكلمة لم تكن كلمته، و القرار ليس قراره، وأن كل ذلك كان فى يد المشير عبد الحكيم عامر التابع له وهو المتبوع.. كل ذلك لا يعفيه من مسئوليته السياسية والعسكرية».

على هذا النحو يدين صاحب هذه المذكرات الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إدانة واضحة لا تحتمل اللبس ولا التأويل وهو يدينه باسمه وبلا رموز واضحة أو ملتبسة .



ثم يتطرق صاحب هذه المذكرات إلى مناقشة مسئولية المشير عامر فيتناولها على سبيل الإجمال ويقول :

«ثانياً: القائد العام للقوات المسلحة (المشير عبد الحكيم عامر): هو الآخر مسئول بحكم المنصب والقانون عن الهزيمة العسكرية، ولا يعفيه من تلك المسئولية أخطاء تابعيه لأنه مسئول عنهما ولو لم يكن له حق اختيارهم كما ينص القانون».



وبعد المشير والرئيس فإن الدغيدى يلقى باللائمة (ثالثاً) على ثلاثة معاً من قادة القوات المسلحة فى ذلك الوقت : فريق أول وفريق ولواء :

ثالثاً: كبار المسئولين عن الهزيمة العسكرية بكل أبعادها ثلاثة فرسان هم بالترتيب:

١ - الفريق أول محمد فوزى رئيس أركان القوات المسلحة فى تلك الحقبة السوداء من الزمان.

٢ - الفريق صلاح محسن قائد جيش الميدان فى هذه الهزيمة النكراء.

٣ - اللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية آنذاك».

ويمنح اللواء الدغيدى نفسه الحق فى أن يمارس مهمة الاتهام لهؤلاء القادة الثلاثة الذين يطلق عليهم مسمى «الفرسان الثلاثة»، ومع ما فى المسمى من تهكم واضح، إلا أنه لا يؤدى الغرض الذى أراده الدغيدى من التسمية، وعلى كل الأحوال فإنه فيما يفعل فى الفقرات التالية يصدر عن الإحساس بالألم الشديد الذى كان يعانى به حين تعرض لهذه الاتهامات الظالمة، بينما هو فى نظر نفسه وفى نظر المحكمة برىء من التهم والاتهامات، على حين أن هؤلاء الآخرين هم - فى رأيه - المذنبون الحقيقيون، ولهذا فإنه يوصف التهم ويفصلها لهم على نحو ما أقيمت التهمة ووجهت إليه، ولن نتدخل بكثير من التعليق فى هذا النص الفريد حيث يقول اللواء الدغيدى :

«وأذكر الآن التهم والجنايات التى اتهم بها قواد الطيران وأطبقتها على الفرسان الثلاثة: فوزى وصلاح وصادق، الأمر الذى سيضع النقط فوق الحروف ويوضح الموضوع، ومن ثم يكتب التاريخ الصحيح».

ويستطرد اللواء الدغيدى مباشرة ليقول :

«أقيمت على الفريق أول صدقى محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوى التهم الآتية:

«الجناية الأولى: عدم قيامه بإنشاء الدشم الكافية والمناسبة لحماية الطائرات.. إلخ».

«وهذه الجناية وهذا الادعاء لا بد أن يقام على الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان والفريق صلاح محسن قائد جيش الميدان. إذ أنه يقع تحت بند تجهيز مسرح العمليات الذى ثبت بالإجماع أنه لم يكن مجهزاً للحماية أو الحركة أو المرونة وما تسبب عن ذلك من زيادة ضخمة فى عدد القتلى والأسرى وتدمير كل نوعيات السلاح أو الاستيلاء على كميات كبيرة منه بدون إطلاق النار وعرضها فى معارض العدو إعلاناً عن الخزى والعار».

«أما الجناية الثانية المقامة على قائد الطيران صدقي محمود فهى : عدم إصداره الأوامر الصريحة باحتلال مراكز العمليات بالأطقم الكاملة».

«وتفادياً للتكرار فإن نفس الاتهام مقام على رئيس أركان القوات الجوية والدفاع الجوى (الفريق أول جمال عفيفى) ، وهنا يبرز الظلم والغدر والإفك والبهتان، لأن الفريق أول فوزى ومعه الفريق صلاح محسن والأول هو الضابط الأمر بتشكيل المحكمة وهو الذى ألغاهما، وهو المهيمن عليها، ارتكب نفس الجناية بحجم أكبر وعلى مستوى استراتيجى أعظم، وهى أن مركز قيادة عملياته كان مغلقاً، كما أن الفريق صلاح محسن استدعى من مراكز العمليات قوادها ونوابهم ونواب نوابهم، وهو وطاقمه بالكامل كانوا غائبين عن تلك المراكز التى منها فقط وليس من أى مكان آخر تدار المعركة ورحى القتال».

ثم يردف اللواء الدغيدى بقوله :

«وإيكم أيها القراء الكرام الدليل القاطع على مسئولية الفريق أول فوزى البالغة الخطورة والتى تفوح منها الرية وتزكم الأنوف منها الروائح الكريهة. من أوثق الوثائق وأدق وأصدق المصادر من حكم المحكمة العسكرية الأولى، حيث دونت فى صفحتها الثانية والتسعين ما هو بالحرف الواحد (بند ٣): «فتحت القيادة العليا للقوات المسلحة فى مركز العمليات العام صباح يوم ٦ / ٤ رغم أن تلك المدة كانت داخلة فى توقيت تحذير السيد الرئيس بتوقع ضربة العدو».

هذا هو نص ما دونه المحكمة.. أما الشاهد القاضى على منير مراد فيقول فى صفحة ٦١ و صفحة ٦٢ ما يلى:

«اشترك القادة فى توديع المشير عامر عند إقلاع طائرته صباح يوم ٥ يونيو ثم عادوا إلى أماكنهم رغم أنه كان عليهم العودة إلى مراكز القيادات الميدانية التى أمر رئيس الأركان بفتحها فى الساعات الأولى من صباح يوم ٣ يونيو، أى بعد تلقى إنذار رئيس الجمهورية وتوقعه الضربة الجوية الإسرائيلية فى خلال ثلاثة أيام، وكانوا قد تواجدوا فيها فعلاً، ثم كانت المأساة أن رئيس الأركان نفسه (الفريق فوزى) ألغى هذا الأمر وطلب إلى القادة العودة إلى الوضع العادى».

ويردف الدغيدى بالحديث عن اندهاشه غير المحدود من التصرفات غير المسئولة للفريق أول محمد فوزى وللفريق صلاح محسن، وهو يتحدث عن جنائتهم فى سلب عدد كبير من القادة كل قدرة وفاعلة على الحركة واتخاذ القرار :

«هل حدثت من فجر التاريخ إلى يومنا هذا وقائع تدعو إلى الريبة وأحداث تقطر بالشك مثل ما حدث من إغلاق مركز القيادة العام، وغياب كل القادة عن مراكز العمليات، فكانوا بذلك أصفاراً تحت الأصفار مهما بلغت كفاءة بعضهم حيث يتعذر عليهم جميعاً القيادة والسيطرة وإدارة الحركة.. القائد الأعلى فى منزله لا حول له ولا قوة، والقائد العام وطاقم قيادته بالكامل فى الجو أصفار تحت أصفار، رئيس الأركان (الفريق فوزى) الذى كان عليه أن يحتل مركز عملياته عند غياب المشير فى الجو، صفر تحت الصفر. والقادة الكبار المتبقون بعد توديع المشير بالقاهرة فى مكانهم فى السلم أصفار تحت الصفر. وقيادة الجبهة وقيادة الجيش بالأطقم فى مطار بيرتمادا لاستقبال المشير عامر كلهم أصفار تحت الصفر.. قطعوا بغيابهم رأس الجيش ودمروا عقله وقطعوا أعصابه وأوصاله وكانوا بغيابهم المريب سبب العار والخزى العظيم. وإنى أتحدى أن يذكر أحدهم أو أحد غيرهم قائمة غياب تعادل عشر تلك القائمة فى كل الحالات من معارك فيما مضى من كل الأزمان».

وترتفع نبرات الدغيدى وهو يصف جريمة الفريقين محمد فوزى وصلاح محسن ويقول:

«إن تلك الجريمة وحدها وهذه الجناية دون غيرها التى اقترفها الفريق أول فوزى والفريق صلاح محسن هى أعتى جريمة وأكبر ريبة فى طول عمر الأمم، وسواء ارتكبتها الاثنان عن ريبة ناطقة، أو عمد وسوء نية، أو على أخف الأوزان عن أخطاء جسيمة ضربت أرقامها كل الأرقام القياسية.. فعقوبتها فى كل الأمكنة والأزمنة (هى الإعدام)، لذلك ما من شك كانت هذه هى المشنقة الكبرى تلتف حول رقاب الاثنين ويمسك بطرفها الرئيس جمال عبدالناصر إن استسلما أرخى وإن تلولبا (يقصد لم يسيرا كما يشتهى) شد فأنهى.. ومن هنا كانا دمي يحركها فتزور [أى

تتحرك فى الاتجاه المراد]، وشياطين لإبليس تطمس الحق وتعلى الباطل وتحطم وتدمر».

«بربكم أيها القراء أجيبونى: هل وصلت شريعة الغاب أو غدر الذئاب أو الثعابين والحيات أو أسوأ أسلوب فى الحياة.. هل وصل كل ما فات وغيره ممن لم يسعفى ذكره إلى عشر معشار هذا الظلم والطغيان والإفك والبهتان؟».

«أهذه هى الخيانة.. أم أنها فى مقام ومرتبة الخيانة؟ إن المحصلة واحدة، والنتيجة متطابقة.. الهزيمة التى نكست رءوسنا جميعاً إلى الحضيض، وأحنت هاماتنا كلنا إلى أعماق قاع عميق».

«أترك لكم الجواب والحكم حتى يسجل التاريخ الصحيح بعد أن ارتفعت الرءوس وشدت الهامات بما أدته القوات المسلحة المصرية عامة، والقوات الجوية والدفاع الجوى خاصة، من قتال مر، ونزال فذ، وشجاعة وصلابة عزم فى معركة ٧٣، فإن بلاء القوات المصرية كلها فى القتال كان شرفاً سجل فى التاريخ، وفخراً لها وثق فى الموائيق.. ولكنه لم يمحُ مرارة الهزيمة النجسة عام ٦٧، ولن تمحى أبداً، والأمر يسير، والحل من أقصر طريق.. وهو الطريق الوحيد، وذلك مما سبق وحددت بالوثائق وحيثيات المحاكم وواقع الأمر.. والطريق هذا هو أن يحدد الأشخاص الحقيقيون الذين تسببوا فى هزيمة مصر القاسية عام ٦٧.. ومن هنا وفى تقديري أنا، أنهم خمسة واتت لهم كل الأمور بعد العار الأعظم لا بد أن ينالوا جزاء ما ارتكبوه، لا عقاباً ولكن لتحديد المسئولية فيوثق التاريخ».

(٥٦)

ويستأنف اللواء عبد الحميد الدغيدى اتهاماته بنفس الطريقة: يقرأ الجنايات المقامة على قائد القوات الجوية جناية جنائية، ويقنعنا أن القادة الثلاثة الآخرين (الذين يعدهم هو مسئولين عن الهزيمة) محمد فوزى وصلاح محسن ومحمد أحمد صادق قد ارتكبوا هذه الجناية:

«والجناية الثالثة المقامة على قائد القوات الجوية والدفاع الجوى: «عدم إنشائه دفاعاً

ذا فاعلية للمراقبة والإنذار بالهجوم الجوي المنخفض للعدو، رغم علمه باحتمال هذا الهجوم، مما ترتب عليه عدم وصول إنذار مبكر للقواعد المختلفة، وعدم إمكان صد الضربة الجوية العادية».

«ومن الواقع.. وما وقع.. والحادث وما بالضبط حدث، لا بد من إقامة هذا الادعاء وإسناد هذه الجريمة على وجه أشد وأكبر على وإلى الفريق أول فوزى والفريق صلاح محسن، وذلك لأنهما مسئولان معاً عن منطقة الأمان ومهمتها الأولى هي الإبلاغ والإنذار عن أى اختراق للمجال الجوي لمسرح العمليات الذى اخترقته وتعمقت طائرات إسرائيل إلى أعماق غاية فى العمق بأعداد كبيرة وأنساق متعددة على فترات زمنية متتابة، ولم تبلغ القوات الجوية باختراق واحد ولم تنذرنا منطقة الأمان بأى شىء من ذلك».

«الجريمة الرابعة وهى مربوط الفرس وبيت القصيد : تزوير التهم من الفريق أول فوزى الذى طلب بنفسه إقامة هذا الادعاء على قائد الطيران بعد أن بدأت المحاكمة بشهرين، وقد صيغ الادعاء صيغة دقيقة وبلغة بليغة لإبعاد المسئولية عن عبدالناصر وزبائنه وإصاقتها بالقوات الجوية عن سوء نية وسواد طوية، ولخطورة هذا الادعاء وغرابته، ولأهميته البالغة وريبته وتناقضه فى أعلاه وأسفله، أكتبه كاملاً ولا أنقص منه حرفاً واحداً وهو بالنص:

«رابعاً: لأنه فى فترة توليه القوات الجوية والدفاع الجوى بجهة القاهرة، وبصفته قائداً للقوات الجوية والدفاع الجوى، تسبب بإهماله فى عرقلة فوز القوات المسلحة.. وذلك بإعطائه تقديرات عسكرية وتقارير غير سليمة للقيادة العليا للقوات المسلحة عن موقف واستعداد وكفاءة القوات الجوية، وعن قدرتها على تلقى الضربة الجوية المفاجئة، ثم القيام بتوجيه ضربة جوية مضادة للعدو، رغم عدم إمكان تنفيذ ذلك لعدم كفاءة وسائل الدفاع الجوى ووجود نقص بها، مما ترتب عليه أن بنى تخطيط الدولة العسكرى على تقديرات غير صحيحة، الأمر الذى أدى إلى فشل المعركة وهزيمة القوات المسلحة».

«أما التناقض ما بين الأعلى والأسفل فهو واضح وبلغ كالنهار والليل والنور والظلام:

«إن الفارق بين «عرقلة فوز القوات المسلحة» كما نصت المقدمة، وبين الأمر

الذى أدى إلى فشل المعركة وهزيمة القوات المسلحة.. فارق ساحق ماحق، ووجوده فى ادعاء واحد وخمسة أسطر بينهما فقط، هذا الفارق يدل إن دل على سوء نية مَنْ أمر بإقامة هذا الادعاء ووحى منه إلى المدعى العسكرى العام الذى مآله فى يده ومستقبله تحت إمرته وتشريده وسجنه رهن إشارته».

«إن الفريق أول فوزى القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية، هو الضابط الأمر بتشكيل المحاكم، والأمر النهى فى مقدرات شتى أنواع المحاكم.. فى يده كل أمورها، ويصدق على كل أحكامها أو لا يصدق، يلغىها أو ينفىها أو يسجن أو يشرذ، ولا صوت يعلو على صوت المعركة شعار زائف، وتزوير التاريخ والتهرب من مسئولية الهزيمة البشعة وإسنادها زوراً وبهتاناً إلى القوات الجوية الباسلة وعناصر الدفاع الجوى البطلة التى خاضت المعركة من أول طلقة أطلقها العدو إلى أن أطلقت هى الطلقة الأخيرة عندما توقف العدو عن اختراق مجالها الجوى».

(٥٧)

وينقل اللواء الدغيدى من أحكام المحكمتين نصوصاً دالة دلالة قطعية على براءة قيادات القوات الجوية والدفاع الجوى:

«وأترك الكلمة والحكم للمحكمة التى دونت فى حيثيات حكمها بالنص فى صفحة (٩٣ فقرة هـ) تحت عنوان: «تصديق القيادة العليا للقوات المسلحة على خطة الدفاع الجوى عن الجمهورية»:

«يتبين للمحكمة أن المسئولين بالقيادة العليا للقوات المسلحة كانوا على علم تام بأوجه النقص المتعددة فى عناصر الدفاع الجوى، كما أن خطة الدفاع الجوى كان قد صدق عليها نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بعد مناقشتها مناقشة طويلة فى مؤتمر حضره جميع المسئولين المختصين فى القيادة العليا».

«براءة حكمت بها المحكمة للقوات الجوية والدفاع الجوى بأنها قررت وخطت وصدق نائب القائد الأعلى على قرارها وخطتها التى بينت فيها أوجه النقص المتعددة فى عناصر دفاعها الجوى وكانت نسبة الخسائر أكثر شىء كثر حوله النقاش

من المسئولين المختصين، وقد حددت في الخطة التي صدق عليها بـ ١٥٪ مما لا يتناسب مع جملة «دي تفرق كثير، وحتيغير شكل القوات الجوية».

«فنسبة ١٥٪ كان متفقاً عليها في الأكاديميات والكليات والمعاهد، وفي القرارات وخطط المعارك، ومن الخبراء الروس والمراجع، ولكن ولأمر واحد يطرأ على الواقع يؤثر على نسبة الخسارة بنسب عالية يتفاوت كل ذلك».

«والذي حدث بالضبط - وبالأمانة التي بها التزمت - أن السبب الأكبر في تدمير طائرات القوات الجوية على الأرض، هو المدى الذي حدده مدير المخابرات الحربية آنذاك [أي اللواء محمد أحمد صادق] والذي طالب القوات الجوية بأن تلتزم به عند وضع خططها وهو ٣٠٠ كم للميراج على الارتفاع المنخفض، كان أكبر الأسباب في تدمير الطائرات على الأرض بمنطقة القناة والمنطقة المركزية والجنوبية، حيث ضربت جميعاً من الارتفاع المنخفض على بعد أضعاف مضاعفة لما حدده اللواء صادق».



ثم يقول اللواء الدغيدى :

«وللأمانة والعدالة وللإقناع والحقيقة أترك للمحكمة الكلمة والحكم حيث دونت في صفحة (٩٣ بند د) تحت عنوان: «المعلومات التي قدمتها المخابرات الحربية»:

«ثبت للمحكمة أن إدارة المخابرات الحربية لم تقدم إلى القوات الجوية أية معلومات عن قنبلة الممرات التي استخدمها العدو والتي كان لها بلا جدال تأثير كبير على سير المعركة وعدم إمكان صعود الطائرات».

«كما ثبت للمحكمة أن المعلومات التي أرسلتها بخصوص مدى عمل الطائرات الميراج على الارتفاع المنخفض (٣٠٠ كم) كان لها تأثير كبير عند وضع خطة الدفاع فاستبعد إمكان وصول هذه الطائرات إلى قواعدنا في القنال والمنطقة المركزية مع أنها استطاعت ذلك فعلاً يوم ٦/٥، ومعنى هذا قاطع أن الفارس الثالث (اللواء صادق) تسبب أولاً في عدم إمكان إقلاع الطائرات للصد والردع، ومن ثم تدمرت كقطع حديد على الأرض، وتسبب ثانياً في تدمير الغالبية الساحقة مما دمر من الطائرات على اتساع مصر كلها في منطقة القناة، وكان بها ٩٠٪ من مجموع طائرات الوطن والباقي

في المنطقة المركزية والجنوبية تدمر بسبب المدى الذي حددته المخابرات، ذلك المدى الكاذب القاتل، فتعذر الصد، واستحال الردع وكان هذا الخطأ الملولب الفعال عن جهل أو ريبة أو روائح كريهة.. فالنتيجة واحدة والكارثة مؤكدة والغالبية العظمى من طائراتنا تدمرت قبل أن تعمل، وهو أمر يدفع فيه العدو - لو وجد فينا خائن - ملايين الجنيهات، فتنفيذه سهل ويسير، ومفعوله ضخم وما على القابض [يقصد الخائن] والعياذ بالله [إن كان] والعياذ بالله أولاً وأخيراً] إلا أن يحدد كما حدد رقم ٣٠٠ بدلاً من ١٥٠٠ والفارق ١٢٠٠ كم غطت بالفعل كل القواعد الجوية، اللهم إلا سينا إلا جزءاً منها والتي تدمر فيها كلها خمس وعشرون طائرة قديمة بالتحديد لا يقل عن ذلك أو يزيد (٥ ميج ١٧ مستهلكة تقريباً في العريش، و٨ ميج ١٥ في السر أسوأ حالاً من سابقتها، و٧ ميج ٢١ في المليز)».



وعند هذا الحد يصل اللواء الدغيدى إلى القول :

«مما سبق من بيانات وقرائن ودفاتر سير حوادث وحيثيات وأحكام محاكم، يتبين بيقين وبعد تمحيص دقيق ومنطق عادل مبين أن الجريمة التي أسندت إلى المتهم الأول (صدقي) قد ارتكبتها على قدر أكبر بكثير الفريق فوزى والفريق صلاح محسن واللواء صادق.. ومن العدالة أنهم أول وأكبر المتهمين».

(٥٨)

ويفصل الدغيدى القول في الفارق بين تهمة عدم توفير الإنذار المبكر وعدم اعتراض طائراتنا لطائرات العدو ومسئولية القادة:

«بقيت جناية واحدة للفريق محمد صدقي محمود قائد الطيران، وهي كسابقتها أسندت إليه بعد شهرين من بدء المحاكمة تقريباً، في نفس اليوم الذي حورت فيه تهمة من عدم توفير الإنذار المبكر إلى عدم اعتراض طائراتنا لطائرات العدو، والفارق بين الإنذار والاعتراض كبير، لأن الاعتراض مستحيل، وتلك الجناية كانت المشهد الأخير حتى نطقت المحكمة العسكرية العليا الأولى بحكمها الذي استشهد به دائماً».

«واللواء صادق مدير المخابرات الحربية هو أساس الادعاء الذى يقول: «وذلك أنه أهمل فى اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف اعتراض الاختراقات الجوية المعادية المستمرة والعميقة لمجالنا الجوى بعدم وضعه نظاماً دقيقاً وفعالاً لسرعة الكشف والإنذار عن الاختراقات الجوية والتعامل معها، مما ترتب عليه تمكين العدو من الحصول على معلومات وافية ودقيقة عن القواعد الجوية ووسائل الدفاع الجوى ومعرفة نقاط الضعف بها، وتسبب ذلك فى نجاح الضربة الجوية المعادية».

ويعقب اللواء الدغيدى بقوله :

«ورحمة بالقراء أترك للمحكمة الرد من حيثيات الحكم فى صفحتها رقم (٩١) بند ٤ فقرة (١):

«تبين للمحكمة أن إسرائيل حصلت على معلومات وافية ودقيقة عن قواتنا المسلحة عامة، وقواتنا الجوية خاصة بما فيها القواعد والمطارات وعناصر الدفاع الجوى، وأن الأقمار الصناعية وطائرات سطح الالكترونية كانت إحدى هذه الوسائل، وبعض المعلومات مدون على الخريطة التى مع أحد طيارى العدو القتلى، وتبين المعلومات عن قواتنا الجوية حتى يوم ٦٧/٦/٤ وأن الاختراقات الجوية الإسرائيلية المعادية توقفت قبل ذلك التاريخ بفترة زمنية (شهادة اللواء متقاعد يحيى فؤاد، واللواء محمد على فهمى) ومنشور قيادة الدفاع الجوى يوم ٦٧/٥/٢١ المرفق والمتضمن نصيحة الخبير الروسى عن كيفية استخدام الصواريخ م/ ط ضد طائرات مجهزة بوسائل تداخل الكترونى».

«أمر شديد الوضوح، وحكم من المحكمة جد بليغ، يكذب أداء المخابرات ومديرها ويقطع من قبل إسناد المخابرات تلك الجناية إلى قائد القوات الجوية بأشهر من شهادات الشهود والمسئولين ودفاتر سير الحوادث وتقرير الخبراء الروس أن الاختراقات الجوية المعادية توقفت قبل ذلك التاريخ بفترة زمنية».

ثم يدين الدغيدى زميله الفريق صادق بإدانات بالغة الخطورة ويتهمه بسوء النية والكذب العمد والتهرب من المسئولية:

«ولو أضفنا إلى ذلك أن اللواء صادق نفسه، وفى أعقاب الهزيمة وقبل إرساله الاتهام السابق ليقام على قائد الطيران (صدقى)، أنه هو نفسه أرسل تقريراً إلى رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة يحدد فيه أن العدو استقى معلوماته كلها من الأقمار الصناعية وطائرات سطح الإلكترونية، لظهر جلياً سوء النية والكذب

العمد والتهرب من المسئولية ، وليس التهرب فحسب بل إسنادها زوراً عن عمد،
وإصاقها إفكاً عن سبق إصرار لنفرهم منها براء خوفاً على الرقبة من المشنقة أو على
القلب من دفعات رصاص إليه مصوية».

«ولا بد إذن أن تسند تلك الجريمة إلى اللواء صادق ويحاكم على البلاغ الكاذب
والإدلاء بتقارير كاذبة إلى آخر ما يضاف في مثل هذه المواقف».



وفي فقرة تالية يبدو الدغيدى وكأنه من آحاد الناس الذين يلصقون كل المؤامرات
بالمخابرات، وعباراته واضحة، وإن كانت مستغربة من قائد عسكري كبير مثله، ولكنه
في المقام الأول بشر يتألم ويتأذى ويسخط وينتقم ويثأر لما حاق به:

«لقد أطلت على القراء في التهمة الخامسة الموجهة إلى قائد الطيران لأنها من
وضع المخابرات الحربية برئاسة اللواء صادق وأداة السلطة الكبرى في التدبير هي
المخابرات بلاشك (ودورها) يصل إلى الاغتيال والقتل والانقلابات والغدر والأمثلة
كثيرة، والوقائع متعددة، وللجميع معروفة، وبالنسبة لى فهي مؤكدة، إذ بدأت
المخابرات الحربية (رئيس فرع الأمن إسماعيل لبيب) تنفيذ خطة بأن أكون كبش
كباش الفداء من قبل الهزيمة بعشرة أيام».

«والتهمة التي طال عنها الحديث تقام أيضاً على الفريق فوزى والفريق صلاح
محسن واللواء صادق لعدم قيام مناطق الأمان وعملاء المخابرات باختراق الطائرات
المعادية بموجات متتابعة متعددة على فترات زمنية متلاحقة».

(٥٩)

ويلخص صاحب هذه المذكرات موقفه من الأقطاب الثلاثة الذين يعدهم
مسئولين عن الهزيمة بالإضافة إلى الرئيس والمشير، ويقدم مضمون هذه الآراء في
صورة مهمة سلسلة يلقي بها على عاتق هؤلاء القادة ويقول:

«... رأيت للضرورة القصوى والعدالة المطلقة أن أحدد التهم والجنايات التي كان
لابد أن تقام وتسند إلى الفريق فوزى والفريق صلاح محسن واللواء صادق،

الفرسان الثلاثة الذين استبقاهم عبدالناصر دون سواهم، فزوروا ونكلوا وقلبوا الأوضاع رءوساً على أعقاب، مسترشداً في ذلك بقائمة اتهام قادة القوات الجوية:

«التهمة الأولى: وهى عدم تجهيز مسرح العمليات، تقام على الفريق أول محمد فوزى والفريق صلاح محسن».

«التهمة الثانية: وهى عدم شغل مركز العمليات، تقام على الفريق فوزى بشكل أضخم لأن مركز عملياته لم يكن مشغولاً بالأطقم الكاملة، بل كان مغلقاً، كما تقام على الفريق صلاح محسن الذى كان الغالبية العظمى لطاقتهم قيادته وهو على رأسهم وكذلك قواد الفرق ورؤساء أركانها ومديرى عملياتها و.. إلخ قائمة الغياب المريبة) لا يتواجدون بمراكز عملياتهم».

«التهمة الثالثة: وهى عدم إقامة قائد الطيران لنظام للمراقبة، بالنظر لابد أن تقام على الفريق أول فوزى والفريق صلاح محسن، لأن منطقة الأمان كانت صفراً ولم تبلغ لا عن اختراق الطائرات العادية بالمئات، ولا عن الهجوم البرى الذى بدأ بساعات قبل ضربة الطيران، ويشاركهما فى الاتهام اللواء محمد صادق حيث لم يبلغ أتباعه وعماله».

«التهمة الرابعة: وهى تقديم قائد الطيران تقارير غير سليمة مما أدى إلى الهزيمة، تقام هى الأخرى على الفريق فوزى والفريق صلاح محسن واللواء صادق، حيث إن الأول والثانى هما المسئولان عن الخطة الدفاعية (قاهر) التى ثبت بالقطع أن كل التقديرات فيها خاطئة ومخالفة للواقع، كما أن اللواء صادق هو أول من يصدر قراره ويقدر قوة العدو وعدد رجاله وكل أنواع أسلحته وأسلوب تدريبه وخلافه، وكانت التقديرات خاطئة، وبما أن قراره هو الأول وهو خطأ، فكل ما بنى على الخطأ يكون خطأ، فكان قرار الدفاع كله خاطئاً لا يمت بأية صلة إلى الواقع، كما أنه بتحديد مدى الطائرات الميراج بـ ٣٠٠ كم كان سبب تدمير الطائرات المصرية فى كل منطقة القناة والمنطقة المركزية والجنوبية».

«التهمة الخامسة: وهى عدم إيقاف الاختراقات الجوية، هى تهمة كاذبة ولا بد أن تقام على الفريق فوزى والفريق صلاح محسن واللواء صادق، حيث إن مناطق الأمان لم تبلغ وعماله المخبرات الحربية لم يخطر».

«التهمتان السادسة والسابعة: تقامان على رئيس أركان القوات الجوية، وهي عدم التأكد من تنفيذ أمر القتال وشغل مركز العمليات بضابط عظيم لابد أن تقاماً على الفريق فوزى والفريق صلاح محسن».

«التهمة الثامنة: المقامة على لابد أن تقام على الفريق فوزى والفريق صلاح محسن».

«التهمة التاسعة: المقامة على اللواء طيار إسماعيل ليب، لابد أن تقام على الفرسان الثلاثة فوزى وصلاح وصادق. ومعنى هذا أن ٩ تهم تقام على الفريق فوزى والفريق صلاح محسن، و٨ تهم على الفريق صادق».

(٦٠)

ويحرص اللواء الدغيدى فى كثير من المواضع من مذكراته على أن يستشهد بالعبارات الواضحة القاطعة التى سجلها اللواء على منير مراد فى كتابه، حيث تتميز هذه العبارات فى رأينا بلهجة قاطعة لا تقل عن آراء الدغيدى نفسه، على الرغم من أن اللواء على منير مراد كان قاضياً، ولم يكن متهماً، لكنه ينفعل تجاه الضلال البين والظلم الفادح ولا يجد نفسه قادراً على كبح جماح آرائه المفعمة بالوطنية والإخلاص، وهذا هو الدغيدى ينقل عن اللواء على منير مراد ويقول مقدماً لهذا الاقتباس :

«وبعد ذلك رأيت من الضرورى وللأمانة وليتفهم القراء أهمية والحكاية والرواية، أن أستشهد بما كتبه اللواء على منير مراد فى كتابه، وهو قاض مؤهل اطلع ومحص كل التفاصيل التى كشفتها محاكمة الطيران وما خفى عليه كان أعظم، فهو يقول فى الصفحة السادسة:

«... فيجىء أحدهم وكان فى قمة المسئولية ورئيساً لأركان القوات المسلحة (الفريق أول فوزى) ليقرر أمام اللجنة أن أفراد الاحتياط كانوا يذهبون إلى ميدان القتال ومعهم جلاليب بسبب استدعاء قوات كبيرة الحجم بلا داع، وغاب عن المستمعين إليه أنه المسئول الأول عن تدريب أفراد الاحتياط وإعدادهم للقتال وتعبثهم وتجهيزهم بكل ما يلزم المقاتل من سلاح ومهمات، وهو الذى يصدر الأمر باستدعاء

أفراد الاحتياط بما يتفق مع حاجة مسرح العمليات طبقاً للخطط الموضوعة مسبقاً، فإذا تحدث عن الارتجال الكامل فى التخطيط أو أن هذا التخطيط كان بلا دراسة، فلا شك أنه المسئول الأول عن كل تلك الأمور».

وهنا يعقب الدغيدى بقوله :

«وهذه جناية عاشرة لا بد أن تسند إلى الفريق أول فوزى».



ثم يردف صاحب هذه المذكرات :

«ويقول القاضى فى كتابه (صفحة ٥٧ و٥٨) ما هو بالنص:

«وأخيراً فإن قائد الجيش الميدانى (الفريق صلاح محسن) وهو المسئول الأول عن تدمير قواته واستشهاد الآلاف من أفراد جيشه، كان أول من نفذ أمر الانسحاب، وكان أول من عبر قناة السويس فى الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم الأغبى. ترك قواته لتلقى مصيرها لينجو هو. نسى أنه قائد، وأن القائد كريان السفينة، وأن عليه أن ينجو بها أو يغرق معها، لم يهتم بتأمين انسحاب قواته أو بتوفير حماية لها لتسحب انسحاباً منظماً وكانت النتيجة أن وحدات الجيش الميدانى بعد أن تعرضت لهجمات العدو الجوية الضارية حاولت الاتصال بقيادة الجيش الميدانى ولكن لا مجيب».

«... إلى أن كوفى هذا القائد بعد ذلك وعين مساعداً لوزير الدفاع والقائد العام، ثم عين محافظاً بعد ذلك».



وفى موضع آخر من هذه المذكرات يصل الدغيدى فى اتهامه لصلاح محسن وتعريضه به إلى أن يورد أيضاً الرواية التالية :

«وبالمناسبة قد أخبرنى اللواء طيار فوزى الدسوقى قائد المعاونة الجوية بالميدان، والذى يشغل حجرة مجاورة لقائد الجيش، أنه لاحظ فى المساء سكوناً فى الغرفة التى يشغلها قائد الجيش فخرج ووجد أحد أفراد الشرطة العسكرية فسأله فأجابه أن قائد الجيش انسحب ومعه طاقم قيادته من قبل ذلك بساعات! وتلك جناية عاشرة تقام على الفريق صلاح محسن».

ويكرر صاحب هذه المذكرات اعتزازه بشهادة اللواء على منير مراد عضو هيئة المحكمة العسكرية التى حاكمته وبرأته ، وهو يكرر النقل عن مذكراته فى أكثر من

موضع من هذه المذكرات، كما يتحدث عنه بإعجاب وتقدير، وهو يقتبس عبارة من عباراته التي وصف بها حالة المصريين نتيجة السياسة الخرقاء التي أدت إلى هزيمة يونيو ١٩٦٧ فيقول:

«ولكن شاهداً شداً انتباهي ومواصفاته تجعله أصدق من شهد، ومهنته ووضعته يجعلان منه أعرف بما وقع.. إنه اللواء على منير مراد عضو اليمين الثاني للمحكمة العسكرية العليا الأولى التي حاكت قادة الطيران، وهو رجل قانون قضى حياته بين جنباة ومارس حياته العلمية بين طياته وصفحاته. وقد محص الأمور تمحيصاً دقيقاً، واطلع على جوانب الأحداث اطلاعاً وثيقاً، حيث قال في أول صفحة من كتابه الذي عنوانه «من الهزيمة عام ٦٧ إلى العبور العظيم عام ٧٣» ماهو بالحرف الواحد:

«لا أظن أحداً قد كره الحياة كما كرهها غالبية المصريين في تلك الفترة حين شعروا بالهزيمة من الخارج والداخل على السواء، وفرض عليهم السكوت والإبلاس لأن الجهر في ذلك الوقت لا رجاء منه، بل فيه كل البلاء، ونتيجة لذلك ظل المسئولون عن النكسة وما أصاب الوطن هم القائمين على أمره، يعيون زمانهم والعيب فيهم، يفتدون أنفسهم بمحاكمة بعض قادة القوات الجوية والمدرعات، وهم أحق بالمحاكمة من هؤلاء القادة، ينصبون لهم موازين مغشوشة ويقيمون عليها ضمائر مدخولة، ثم يصور ذلك على أنه سبيل الرشاد».



«ويقول القاضي عن عبد الناصر (صفحة ٥٥، ٥٦):

«ولكن كأس الذل والقهر والعار لم تكن قد فرغت بالهزيمة العسكرية، فقد أعقبها ما يستعصى على الضمير البشري أن يقبله»، إلى أن قال: «ونهض أذنان عبد الناصر في القوات المسلحة، فنصبوا محاكم لكبار قادة القوات الجوية والمدرعات تصورهم أسباباً لهزيمة هو بطلها ومبدعها، يقال للشعب إن الهزيمة ليست شيئاً طالما بقي نظامه الاشتراكي قائماً، لأن هذا النظام كان هو لا غيره هدف العدو. زعم لا يطيب إلا لمن يجعلون الاشتراكية فوق الوطنية، والناصرية أهم من مصر».

«ويستطرد القاضي فيقول: «لقد كانت كل حسناته سيئات، وكل سيئاته بشعة».

«ثم تغلى الدماء في عروق القاضي من هول الهزيمة والعار والظلم الذي تيقنه في محاكمة قادة الطيران فيقول:

«إذا كان التاريخ لا يعرف إلا بطلاً يقهر ظروفه المناوئة، فما هو ذا رجل يقهر ظروفه الموازية وبدلاً من أن يرتفع بقوته إلى الذروة، هو ذا قد حطهم إلى هاوية».

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

2

الفريق مرتضى
يروى الحقائق

دار الخيال

(١)

نشر الفريق أول عبدالمحسن كامل مرتجى مذكراته بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقد نشرتها «دار الوطن العربي» تحت عنوان «الفريق مرتجى يروي الحقائق»، وهي المذكرات التي يتناولها هذا الباب.

وقد أجريت مع الفريق مرتجى أحاديث صحفية مهمة، منها مجموعة من الأحاديث نشرها محمود فوزى فى الأنباء الكويتية فى يونيو ١٩٩٢ بعنوان «الفريق اللغز يكشف أوراقه»، وحوار لهشام عبدالغفار فى مجلة الشباب (يونيو ١٩٩٢)، وذلك فى مناسبة مرور ٢٥ عاماً على هزيمة يونيو ١٩٦٧، وفى صيف ١٩٩٥ نشرت «الأهرام الرياضى» عدة حلقات من حوار طويل أجراه معه أكرم يوسف، كما أجرى معه أحمد شويير حواراً نشر فى مجلة «الشباب» هذا العام (أغسطس ١٩٩٩).

وهذه المذكرات التى نتناولها فى هذا الباب فريدة فى أدبنا العربى وتاريخنا المعاصر، وقد حظيت فى تاريخ صدورهما باهتمام عميق وواسع ومتكرر، ولا تزال تحظى باهتمام زائد فى الاستشهاد بها والنقل عنها واللجوء إليها. ومع هذا فإنها تستحق أكثر من هذا الذى لقيته بكثير جداً. فقد كان صاحبها الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى أحد النماذج اللامعة فى العسكرية المصرية طيلة عهد الثورة، وقد بلغ رتبة الفريق أول بعد تخرجه بسبعة وعشرين عاماً فقط، بعدما اجتاز كل الرتب السابقة عليها، وكان هذا الرجل يحظى بحب الرئيس عبدالناصر وباحترامه،

كما كان يحظى بحب المشير عبدالحكيم عامر واحترامه كذلك. ولست أحب أن أبدأ في تعريف القراء به بذكر تاريخه ومكانته في العسكرية المصرية، وسأفعل هذا بعد قليل، ولكنى سأكتفى بأن أذكر القراء بمعلومة بسيطة تصور مكانته، فقد كان المشير عامر قد رعى نادى الزمالك الرياضى، ولهذا كان لابد للنادى الأهلى من رئيس مواز فى قيمته لقيمة المشير عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة، وهكذا اختير مرتجى بالأمر ليكون رئيساً للنادى الأهلى [بالتعيين] حين كانت الدولة تضع أصابعها فى كل شىء حتى فى رئاسة النوادى الرياضية.

وقد بقى مرتجى فى موقعه من رئاسة النادى الأهلى لفترة طويلة حتى بعد أن وقعت الواقعة وحدثت هزيمة ١٩٦٧، فقد كان اسمه ورسمه وأداؤه لا يزال يحظى بالاحترام والتقدير عند طبقات كثيرة من الشعب المصرى العريق القادر على تمييز الرجال، وتقدير إنجازاتهم والحكم على شخصياتهم، ومن الطريف أنه دعى إلى حفل رفع العلم على العرش فى ١٩٧٩ باعتباره رئيساً للنادى الأهلى، ودعى كذلك كبير الأمناء السابق صلاح الشاهد باعتباره رئيساً لنادى الترسانة.

(٢)

كان الفريق مرتجى بمثابة النموذج البارز المتميز لقادة الجيش المصرى حتى وقوع هزيمة ١٩٦٧، وقد ولد فى مدينة الزقازيق عام ستة عشر (١٩١٦) فى الخامس من مايو، وهو واحد من مجموعة من الإخوة المتميزين، وتخرج فى الكلية الحربية عام سبعة وثلاثين (١٩٣٧)، ثم فى كلية أركان الحرب المصرية عام ثمانية وأربعين (١٩٤٨) فى نفس الدفعة التى تخرج فيها جمال عبدالناصر، ومن المهم أن نذكر أن زمالتهما كانت فى أركان الحرب، أما فى الكلية الحربية فإن مرتجى سابق على جمال عبدالناصر، بل وسابق على أنور السادات الذى كان يسبق عبدالناصر بدفعة. وفى كلية أركان الحرب لم يتزامن عبدالناصر ومرتجى فقط، بل زاملهما كل من صلاح سالم وكان الأول على الدفعة، وعبدالحكيم عامر وكان الثانى على هذه الدفعة.

كان الفريق مرتجى من الذين واصلوا الدراسات فى الجامعات المدنية أيضاً، وقد حصل على دبلوم فى الإحصاء عام اثنين وخمسين (١٩٥٢).

ثم كان الفريق مرتجى من الأفواج الأولى التى ابتعثت للدراسة فى الاتحاد السوفيتى، وقد درس فى الأكاديمية العسكرية فى روسيا (١٩٥٧)، كما كان من أوائل الذين درسوا فى أكاديمية ناصر العسكرية العليا وتخرج فيها (١٩٦٦).

عمل الفريق مرتجى شأنه شأن النابهين من الضباط مدرساً فى المدارس العسكرية، فعمل مدرساً فى مدرسة المشاة عام خمسين (١٩٥٠)، ومدرساً فى كلية أركان الحرب (١٩٥٢)، وعند قيام الثورة كان مرتجى أحد رجال الحرس الملكى، ويروى أنه أطلق النار على مجموعة عبدالمنعم عبدالرءوف عندما حاصرت قوات الثورة قصر رأس التين حين كان يضم الملك بعد قيام الثورة، ولكن الملك سرعان ما أصدر الأمر بعدم إطلاق النار، إذ كان قد قرر التسليم، وأبلغهم صالح النجومى بهذا الأمر الملكى، ويروى مرتجى فى أكثر من حديث أن جمال سالم كان يرى إعدامه لهذا السبب، ولكن جمال عبدالناصر دافع عنه وأنقذه من هذا الإعدام وقال إنه كان يؤدى واجبه، وإنه لم يكن من الضباط الأحرار حتى يحاسب على التصدى لهم.

وشأن كل الضباط المصريين لم يشارك مرتجى فى عهد الثورة فى حرب أو نشاط حربى حتى اندلعت حرب ١٩٥٦، ولم يكن دوره - شأنه شأن غيره - يتعدى الوجود على رأس مجموعة القوات فى القاهرة نفسها، وفى سبتمبر ١٩٥٩ عين مرتجى رئيساً لهيئة تدريب القوات المسلحة.

ثم وقعت حرب اليمن وكان الفريق مرتجى بمثابة ثانى قائد كبير يتدب لقيادة العمليات المصرية فى اليمن، وذلك بعد عودة الفريق أنور القاضى فى نهاية ١٩٦٣، ومن عجائب القدر أن الفريق أول مرتجى والفريق القاضى قد تركا خدمة القوات المسلحة فى نفس اليوم فى نهاية حرب ١٩٦٧، وعلى حين كان مرتجى قائداً للجبهة وللقوات البرية فى حرب ١٩٦٧ فقد كان الفريق القاضى فى نفس الحرب رئيساً لهيئة العمليات.

(٣)

وبسبب حرب اليمن ازدادت شهرة الفريق مرتجى وكثر تردد اسمه فى الصحافة مع كل حدث من أحداث العمليات العسكرية هناك، وقد بقى مرتجى فى اليمن فترة

ليست طويلة حتى خلفه قائد عسكري آخر أقل شهرة من القادة الثلاثة الآخرين الذين ارتبطت أسماؤهم بقيادة اليمن (القاضي ومرنجي وطلعت حسن على)، وهو اللواء فتحى عبدالغنى.

وعندما أعاد الرئيس عبدالناصر تنظيم المناصب العليا فى الدولة وفى القوات المسلحة فى مارس ١٩٦٤ عند صدور دستور ١٩٦٤، وهى الخطوة التى تميزت بالمرضاة الشديدة لكل الناس وبخلق وظائف وهمية ودرجات عليا رفيعة أكثر مما يحتمل الوضع، فى هذا اليوم فى ٢٤ مارس ١٩٦٤، رقى مرنجى إلى رتبة الفريق أول ضمن مجموعة أخرى من كبار قادة القوات المسلحة يومها، وعين فى اليوم التالى فى ٢٥ مارس ١٩٦٤ قائدا للقوات البرية (وسرى فى تفاصيل هذا الباب وفى الباب الرابع الخاص بكتاب الفريق صلاح الدين الحديدى عن حرب ١٩٦٧ أيضاً أن هذا كان حلاً وسطاً عندما أثار عبدالناصر أن يعين الفريق أول محمد فوزى رئيساً للأركان على غير إرادة عبدالحكيم عامر).

كان مرنجى صديقاً لعبد الحكيم عامر، وكانا كثيراً ما يتحركان معاً بحكم العمل، وكان هذا التلازم يتيح لهما الحوار والتشاور والإطلاع على الأفكار، وفى إحدى هذه المرات جاءت فكرة عبد الحكيم، فى إسناد رئاسة النادى الأهلى إليه بعد حوار عابر عن الهزائم المتكررة التى منى بها النادى فى مباريات عديدة حتى تدهورت مكانته، فضلاً عن التسبب الذى أصبح سمة ظاهرة فيه، وقد صدر قرار تعيينه رئيساً لمجلس إدارة النادى الأهلى فى ديسمبر ١٩٦٥، وأطلقت يده فى إصلاح النادى كى يعود إلى سابق عهده فى تحقيق البطولات، فقد كان النادى فى ذلك الوقت قد تعرض لسلسلة متوالية من الهزائم والنكسات، وقد اختار مرنجى مجلس إدارة للنادى من مجموعة من وجوه المجتمع البارزين يومها - وبعدها - وبدا الأمر كما لو أنه كان يشكل مجلس وزراء، وقد كان من بين أعضاء مجلس الإدارة الدكتور عزت سلامة الذى تولى الوزارة عدة مرات، ويوسف حافظ وكيل وزارة الداخلية، والدكتور إبراهيم الوكيل أستاذ الجراحة الكبير، وكمال حميدة، والمهندس حسنى رشدى، والمستشار محمد توفيق أبو علم، وقد خلف مرنجى فى رئاسة النادى الأهلى محافظ القاهرة العتيد صلاح دسوقى، وقد عاد مرنجى إلى رئاسة النادى الأهلى بعد ذلك فى أكثر من دورة بالانتخاب، وكان بمثابة رئيس النادى الدائم طيلة عهد الرئيس السادات تقريباً، وقد

تجدد انتخابه لهذا المنصب حتى ديسمبر ١٩٨٠ حين فاز عليه منافسه صالح سليم بفارق كبير، وكانت المعركة يومها تعبيراً غير مباشر عن رغبة الجيل الجديد في الصعود بعد الحراك الاجتماعى الواسع الذى شهده عصر السادات.

حصل الفريق مرتجى فى ١٩٦٤ على أعلى وسام عسكري وهو وسام نجمة الشرف، وبعد هزيمة ١٩٦٧ أشارت بعض الصحف الإنجليزية إلى أنه عين رئيساً للجمهورية بضغط من الضباط، ولهذا السبب أبعاد عن القوات المسلحة، فلما نشبت أزمة عبدالحكيم عامر اعتقله عبدالناصر فى القلعة، وذلك بسبب زيارته لعبدالحكيم عامر بعد النكسة التى فسرها هو على أنها زيارات لصديق، ثم استقبله عبدالناصر فى نهاية ١٩٦٧ وسمح له بالإقامة الجبرية فى منزله على وعد من مرتجى بعدم الحركة، وطلب منه عبدالناصر كتابة تقرير عن حرب ١٩٦٧ ففعل، ولكن التقرير لم ينشر. ويروى مرتجى أن عبدالناصر طلب منه أيضاً أن يعمل مستشاراً عسكرياً فاعتذر وقال له إنه فقد الثقة فى نفسه.

(٤)

ونعود لنذكر القراء بمشكلة مكانة مرتجى فى قيادة القوات المسلحة قبل حرب ١٩٦٧ وفى أثناء هذه الحرب، فقد تخرج مرتجى فى دفعة ١٩٣٧ من الكلية الحربية، وهكذا كان فى حكم الأقدمية المطلقة تالياً للفريق أول محمد فوزى الذى تخرج فى ١٩٣٦، ومن أعجب ما حدث أنه قبل أن تندلع حرب ١٩٦٧ وقبل أن تظهر نذرها فى الأفق، كان هناك منذ ما قبل مارس ١٩٦٤ اختلاف بين الرئيس عبدالناصر والمشير عامر على من يختار لمنصب رئيس الأركان، وعلى حين كان المشير عامر يرى مرتجى أحق بهذا المنصب بحكم أنه أتم دراسات عسكرية عليا ومتقدمة لم يتمها الفريق فوزى، فإن الرئيس عبدالناصر بحكم إيمانه بسياسة توازن القوى، رأى أن يختار لرئاسة الأركان من هو أقرب إلى أن يكن الكراهية (أو الاختلاف الظاهر على الأقل) للمشير عبدالحكيم عامر. وهكذا اختير محمد فوزى ليكون رئيساً للأركان، لكن الأمور على نحو ما نعرف فى مصر لا تنتهى عند مثل هذا الحد ولا بمثل هذا القرار، وإنما لابد أن يكون هناك قرار آخر يحل المشكلة ويرضى مرتجى، وهكذا تم إنشاء ما سمي بـ «قيادة القوات البرية» ليتولاها الفريق أول مرتجى، وليكون تابعاً لرئيس

الأركان محمد فوزى، وليكون معنى هذا من ناحية أخرى فى تقدير عبد الناصر أن لرئيس الأركان الجديد سلطة على قائدى القوات الجوية والبحرية وهما المخلدان فى هذا المنصب منذ حرب ١٩٥٦ .

هكذا أنشئت قيادة القوات البرية لسبب شخصى بحث هو إرضاء مرتجى، وسنجد صلاح الحديدى فى الباب الرابع من هذا الكتاب يذكر هذه القصة على استحياء، لكن مرتجى الشجاع الواثق بنفسه يذكرها بصراحة وبلا لف أو دوران، وربما يفوق النقد الكامن فى رواية مرتجى النقد الذى فى رواية صلاح الحديدى.. وقد بدا للناس كما لو أن رئاسة الأركان ستكون مسيطرة على الأفرع الثلاثة الرئيسية، ومع هذا فإن رئاسة الأركان لم تستطع أن تفرض هذه السيطرة لا على القوات الجوية ولا على القوات البحرية، بينما استطاعت أن تشل وجود قيادة القوات البرية نفسها بحكم حداثة وجود هذه القيادة. ومن أعجب العجب أنه بانتهاء حرب ١٩٦٧ ووقوع الهزيمة، كان من الطبيعى أن يصرف النظر عن وجود قيادة للقوات البرية، ومن حسن الحظ أن عسكرياً بارزاً هو الفريق صلاح الدين الحديدى قد تناول كل هذه القصة بتفصيل كبير عرضناه فى الباب الرابع من هذا الكتاب الذى بين أيدينا، وهو الباب الذى تناولنا فيه شهادته عن حرب يونيو ١٩٦٧ .

(٥)

قبل حرب ١٩٦٧ كانت مصر قد خاضت حرب اليمن كما عرفنا، وقد تولى الفريق مرتجى نفسه قيادة قواتنا فى اليمن، وهو كما ذكرنا أحد أربعة كانوا بمثابة المسئولين الأول عن هذه الحرب على التعاقب (والتبادل فى بعض الأحيان)، ومن الغريب أن مرتجى جمع بين الإشراف على قواتنا فى اليمن وبين منصبه الأصلى كقائد للقوات البرية، وهو ما يدلنا على مدى النفوذ الذى تمتع به، وعلى مدى الثقة التى حازها، وفى نفس الوقت على مدى الفشل الذى كان محكوماً به على أمة يكون توزيع الأدوار فيها على هذا النحو الذى يلغى التخصص ويحتقر التفرغ.

وفيما بعد ١٩٦٧ وفى ١٩٧٣ بالتحديد، أثبتت الأيام مدى عبقرية مرتجى حين كان قائد النصر فى ١٩٧٣ هو نفسه الضابط الكبير الذى اختاره مرتجى (أو اختاره

القدر لمرتجى) ليكون رئيساً لأركانها في حرب ١٩٦٧، وهو الرجل العظيم المشير أحمد إسماعيل على. بل أكثر من هذا فإن خليفة أحمد إسماعيل نفسه في منصب القائد العام كان أحد الضباط الكبار القلائل الذين اختارهم مرتجى ليكونوا معه في قيادة جبهة القتال في حرب ١٩٧٣ وهو المشير محمد عبد الغنى الجمسى.

لهذا كله فإن مرتجى كان يشعر بعزة حقيقية وبانتصار حقيقى يوم انتصر الجيش المصرى فى ١٩٧٣. فقد كان القادة المبرزون فيه من مدرسته، بل ومن اختياره إذا جاز هذا التعبير، ولو إلى حين.

بل إن التاريخ ربما أنصف مرتجى من حيث لا يتصور مرتجى نفسه أن يأتى الإنصاف، وذلك أن الوزيرين السابقين على أحمد إسماعيل وهما محمد فوزى ومحمد صادق، يحظيان بانتقاد شديد من مرتجى على دورهما فى ١٩٦٧. وقد كان الأول رئيساً للأركان (أى يسبق مرتجى)، على حين كان الثانى مديراً للمخابرات الحربية (أى يليه)، لكن صاحب هذه المذكرات حين يروى أحداث ١٩٦٧ فإنه لا يبنى عن توجيه الهجوم والانتقادات لكليهما كلما جاءت الفرصة لذلك، كما سنرى.

بل من غرائب الأقدار أن رئيسى الأركان اللذين شغلا هذا المنصب فيما بين أحمد إسماعيل ومحمد عبد الغنى الجمسى وهما الفريق أول محمد أحمد صادق والفريق سعد الشاذلى، كانا أيضاً محل انتقادات الفريق مرتجى، وهكذا يبدو مرتجى وكأنه فيما بينه وبين نفسه قد كسب الرهان على معرفته بالرجال معرفة لا تقل عن معرفة أنور السادات المحنك تماماً.

ويمكن القول على سبيل القطع إن مرتجى فيما يرويه عن سير المعارك أو المعركة فى حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ كان منتقداً لثلاثة على طول الخط هم: رئيس الأركان الفريق محمد فوزى، وقائد الجيش الميدانى الفريق صلاح محسن، وقائد المخابرات الحربية اللواء محمد أحمد صادق. وهو يحرص على الدوام على بيان أخطائهم، وحين يبينها فإنه لا يتوانى عن إثبات انتقاداته الصريحة لهم.

أما المشير عبد الحكيم عامر فإنه يحظى بكثير جداً من الانتقادات والتلميحات فى هذه المذكرات، ولكن لا يصل إلى الدرجة التى يوضع فيها هؤلاء الثلاثة المخطئون دوماً.

وأما الرئيس عبد الناصر فإنه لا يحظى بالنقد المباشر، ولكنه يوضع فى السياق الذى يجعله منتقداً على الدوام بأكثر مما ينتقد المشير عامر.

ومع هذا فإن هناك بلغة القوانين واللوائح شخصاً اعتبارياً لا ينال نقد الفريق مرتجى فحسب، ولكنه ينال تعريضه وسخريته واتهامه بقصور العقل بل وبالإهمال والخيانة، هذا الشخص الاعتبارى اسمه «مراكز القوى»، ولست أستطيع أن أحدد المقصود على وجه صريح من هو المقصود أو من هم المقصودون بهذا التعبير الذى يركز صاحب المذكرات عليه كل مدفعيته وأسلحته حتى ليكاد هذا الشخص الاعتبارى يكون قد قتل فى هذه المذكرات عشرات المرات من كثرة أحكام الإعدام التى يصدرها عليه القارئ ومن قبله صاحب هذه المذكرات.

(٦)

كتب الفريق مرتجى هذا الكتاب بعقلية عسكرية مميزة تنم عن تفوق صاحبها وفهمه وقدراته المتألقة، ونحن نراه حين يتناول أى جزئية من الجزئيات يوفىها حقها، ويجيد التناول، وتطل الموضوعية بارزة بوضوح فيما يكتب وفيما يسجل، كما أنه حريص كل الحرص على التوثيق والتأصيل والتحليل والفهم، وهو حريص على أن يناقش كل جزئية، وهو لا يقفز فى نتائجها التى يثبتها، وإنما يمضى إليها بترو وثقة، وهو قادر على أن يثبت الصواب حتى لو لم تتوافر له الأدوات والمصادر، لكنه بمنطق ملتزم وبموضوعية باردة، يتناول عدداً من القضايا التى كثر فيها اللغظ فيحللها ويطرح الزيف من إطاراتها لتبقى الصورة بعد ذلك أقرب ما تكون إلى الحقيقة.

ونحن نجد رجلاً يجيد التعبير، دون أن يتورط فى الإسهاب أو الإطناب، ويجيد التحليل دون ادعاء، ويتمتع بثقة فى النفس وفى قدرتها على قراءة الأحداث، وتحليل الوقائع، ورصد الحقائق، وتفنيذ الأكاذيب، والتوصل إلى النتائج. كما نرى أسلوباً مشرقاً وناطقاً بالحكمة وبالصدق وبالوفاء وبالولاء والانتماء، ونرى تتابعاً متسقاً مع تتابع الأيام والأحداث.

ونحن لا نحس فيما يكتبه الفريق مرتجى أى نوع من الافتراء على الحقيقة ولا على الواقع، وهو لا يوهمنا بأنه يستخرج لآلى من أماكن لا نعرفها، ولا بأنه يحتفظ لنفسه بمفاتيح صناديق ليس لأحد غيره صورة منها، إنما هو يقرأ ما حدث بالفعل على نحو

ما حدث، وهو يوضح الصورة حين تحتاج الصورة إلى توضيح، ويضيف إليها أبعاده من المعرفة والفهم حين يستحيل فهم الحقيقة بدون هذه الإضافات، ومع هذا كله فإنه يبدو نموذجاً رائعاً للسهولة الممتعة في كتابة المذكرات العسكرية.

وقد نجح الفريق مرتجى أن يلجأ في هذه المذكرات إلى أسلوب أقرب ما يكون إلى أساليب اليوميات، سواء يوميات الحياة أو يوميات الحرب، وهو يتناول أحداث كل يوم على المستوى العسكري والسياسي والإعلامي وعلى مستوى تقارير المخابرات الحربية. وهو يفعل هذا كله بسلاسة شديدة، وبانتظام رتيب، ويقدمه إلينا ملخصاً دون أن يعنى بإبراز قدرته على استعراض التفاصيل العسكرية، أو أن يستعرض على قرائه بمعلوماته الاستراتيجية، ولا هو يقدم مقدمات طويلة ولا قصيرة، وإنما هو يتناول فكرته بأسرع ما يمكن الولوج إليها وبقوة لا تتأني لغيره.

(٧)

ونحن نرى صاحب هذه المذكرات وهو يتميز في كتابتها بمنهج أكاديمي رفيع المستوى إن دل على شيء فإنما يدل على عبقريته العسكرية والفكرية، وصفاء فكره، ووضوح رؤيته للأحداث، وهو يمضي مع الأحداث على نحو ما مضت الأيام فيسجل الأحداث يوماً بعد يوم، وفي كل يوم من الأيام يتعرض لترتيب دقيق يبدأ فيه بالحديث عن الأحداث والتطورات السياسية، ثم التدايعات العسكرية على مستويات التخطيط والتعبئة والتنقلات والتعيينات وتعديل الخطط والمؤتمرات العسكرية والمؤتمرات الصحفية، وما أعلن، وما عرف، ثم هو يتناول بوضوح أيضاً ودون تهويل أو تهوين، الأمور على الجبهة الأخرى (جبهة العدو) وما قد يكون قد ثار في العالم كله كردود أفعال لتصرفاتنا أو لتصرفات العدو، كما يسجل ملخص تقارير المخابرات الحربية.

وينتهي من هذا كله بتلخيص واف لما حدث في كل يوم من أيام الحرب. وفضلاً عن هذا فإن الفريق أول مرتجى يقسم مذكراته إلى خمسة أبواب تضم سبعة عشر فصلاً تنم بوضوح شديد عن قدرته المنهجية والتنظيمية الرائعة، ولست أجد حرجاً في أن أنقل للقارئ قائمة بأسماء هذه الأبواب والفصول لأن هذه القائمة

كفيلة بوضع تصور منهجى عن الرؤية التى يقدمها مرتجى على مدى هذه المذكرات لتطور سير هذه الحرب، خاصة أنه تعمد وضع بعض الأيام مع بعضها فى فصل واحد على حين أفرد لبعض الأيام فصولاً خاصة:

الباب الأول : الأحداث من بدء تصعيد الموقف حتى يوم ٢٢ مايو ٦٧

الفصل الأول : حالة القوات المسلحة قبل حرب ٥ يونيو ٦٧

الفصل الثانى : هل خلقت مصر الظروف المناسبة للاستراتيجية العسكرية حتى تمكنها من تحقيق الأهداف السياسية؟

الفصل الثالث : عرض عام لموقف القوات المسلحة المصرية قبل عمليات ٥

يونيو ٦٧

الفصل الرابع : سير الأحداث حسب تسلسلها التاريخى حتى يوم ٢٢ مايو

الباب الثانى : الأحداث من يوم غلق خليج العقبة حتى اليوم السابق

لاندلاع الحرب

الفصل الخامس : أحداث الأيام من ٢٣ مايو حتى ٢٦ مايو

الفصل السادس : أحداث الأيام من ٢٧ - ٢٩ مايو

الفصل السابع : أحداث الأيام من ٣٠ مايو - ١ يونيو ٦٧

الفصل الثامن : الأحداث من يوم ٢ يونيو - ٤ يونيو

الباب الثالث : موقف الجانبين قبل الحرب

الفصل التاسع : الموقف المصرى

الفصل العاشر : خطة الخداع الإسرائيلية - الجانب الإسرائيلى

الباب الرابع : الحرب

الفصل الحادى عشر : يوم الهجوم الإسرائيلى وانسحاب القوات المصرية

الفصل الثانى عشر : قبول إيقاف إطلاق النار ومحاولات إعادة القوات المرتدة

إلى سيناء مرة أخرى

الفصل الثالث عشر : الانسحاب وكل ما دار حوله

الباب الخامس : الأحداث السياسية والعسكرية فى الفترة من ٨ -

١١ يونيو ٦٧

الفصل الرابع عشر : ماذا حدث فى الأيام ٨ - ١٠ يونيو

الفصل الخامس عشر : يوم ١١ يونيو

الفصل السادس عشر : هل كانت مراكز القوى فى مصر على حق فى ظنها أن الحرب مع إسرائيل غير متوقعة؟

الفصل السابع عشر : المقارنة بين الجولة الثالثة والجولة الرابعة مع إسرائيل

(٨)

بقى أن أشير فى هذه المقدمات إلى أن الشعور الإيماني والدينى العميق لا يتخلى عن الفريق مرتجى فى هذه المذكرات التى يقدمها بتواضع شديد، وانتماء لوطنه، وحب لمواطنيه، بل على غير ما قد نتوقع فإن مرتجى يحس إحساساً عميقاً بضرورة تكفيرنا عن ذنوبنا وهو ينتهى من كتابه بأن يسجل هذا الابتهاال:

«رباه ياذا الجلال والإكرام.. إليك أحتسب وبك أستعين و عليك أتوكل.. وبقدرى مؤمن ومستسلم.. فما شئت كان وما لم تشأ لم يكن».

«ضعف إيماننا وتآله من صفوتنا من تآله وامتنع عن ذكر اسم الجلالة.. وفى غمرة من العظمة البشرية الزائفة طلب من كبار المفكرين البحث فى صحة وجود رب العالمين».

«حق علينا العقاب.. وحل فى صورة هزيمة سياسية عسكرية نكراء.. حكمة من الحكم الإلهية.. وعظة سماوية.. وآية من الآيات الكريمة شاءت إرادتكم أن نكتوى بها.. لعل المخلصين من أهل هذه البلاد والمؤمنين من شعبنا يتنبهوا لها ويستفيدوا منها ويعملوا بها.. ليرفعوا من شأن مصر الحبيبة موطن الإيمان والأصالة ومنبع الحضارة».

«والى غد مشرق بعون الغفور الرحيم المرتجى».



على أن أهم ما فى هذه المذكرات هو روحها، وأهم ما فى هذه الروح أن القوات المسلحة كانت مظلومة ولم تعط الفرصة لتقاتل، ومع أن المذكرات تقر فى وضوح بأن النصر لم يكن ليصير حليفاً للقوات المسلحة لو أنها قاتلت، إلا أن صاحب المذكرات حريص على إثبات ما هو أبعد من ذلك وهو أن القوات المسلحة نفسها لم تشارك فى قرار الحرب ولا فى قرار الانسحاب، ولهذا فإنها قد ظلمت على طول الخط، قبل الحرب، وأثناءها وبعدها، وهو لهذا حريص على أن يذكر كل ما يؤيد هذا بالتفصيل، لكنه قبل ذلك حريص على الاستمسك بالشهادة التى ردها الرئيس السادات وسجلها فى خطاب أمام مجلس الشعب، ونحن نرى الفريق مرتجى وهو معتر بالشهادة وحريص عليها إلى حد مطلق، حتى إنه يضعها فى إطار خاص فى صفحة خاصة قبل بداية كتابه، وفيها يقول الرئيس السادات ما نصه:

«بسم الله.. أحمد الله..»

«إن سجل هذه القوات كان باهراً ولكن أعداءنا: الاستعمارين القديم والجديد والصهيونية العالمية ركزوا ضد هذا السجل تركيزاً مخيفاً لأنهم أرادوا أن تتشكك الأمة فى درعها وفى سيفها ولم يكن يخامرني شك فى أن هذه القوات المسلحة كانت من ضحايا نكسة ١٩٦٧ ولم تكن أبداً من أسبابها.»

«إن هذه القوات لم تعط الفرصة لتحارب دفاعاً عن الوطن وعن شرفه وعن ترابه، ولم يهزمها عدوها، ولكن قهرتها الظروف التى لم تعطها الفرصة لتقاتل. إن القوات المسلحة المصرية قامت بمعجزة على أى مقياس عسكري. إن هذا الوطن يستطيع أن يطمئن ويأمن بعد خوف، أنه قد أصبح له درع وسيف»

«محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية»

(٩)

يبدأ الفريق مذكراته بأن يشير إلى أنها كانت دائماً مطلوبة، ويشير إلى العامل المهم الذى جعله يحس بأهمية مذكراته، وهو توافر وجهة النظر الأخرى، وغياب وجهة النظر العربية. ويبدى أسفه من أن الكتاب والصحفيين العرب استندوا إلى ما نشره

الأعداء ومن ثم فقد ابتعدوا عن الحقيقة، وعلى الرغم من أن الفريق أول مرتجى يشير إلى هذا قائلاً بالنص: «تجاهلوا أو جهلوا المصادر العربية» فإننا نراه هو نفسه لا يشير إلى هذه المصادر العربية أين هي وكيف الحصول عليها، وكل ما نراه يشير إليه في نهاية حديثه عن قصته مع الرئيس عبد الناصر بخصوص هذه المذكرات، هو أن وزير الحربية نسخ من تقريره ٣ صور، وأن رئيس الجمهورية أرسل صورة منها إلى محمد حسنين هيكل، وعند هذا الحد قد يظن القارئ أن هناك مصادر عربية متاحة، ولا نملك إلا أن نتساءل: كيف كان ذلك بينما تقريره الذي كتب في ١٩٦٧ ظل حبس الأدرج منذ ١٩٦٧ حتى الآن، فضلاً عن أن النسخة التي أرسلها الرئيس للصحفي الأوحده لم تظهر إلى النور إلى اليوم، وربما يكون - شأنها شأن ما أعلن عنه هيكل من وثائق - محفوظة في مكان ما بالخارج (!!) لأنه - أي هيكل - لا يثق في مؤسسات مصر أن تؤمن على وثائق مصر التي كتبها أبناء مصر، وهذا في حد ذاته من أعجب العجب في تاريخ الإنسانية والحياة العقلية.

على كل حال فقد نشر مرتجى هذه المذكرات بعد النصر العظيم الذي حققته قواتنا المسلحة في ٦ أكتوبر ١٩٧٣، وقد نشرتها دار نشر غير مصرية هي «دار الوطن العربي»، وهذه هي الفقرات التي يشير فيها الفريق مرتجى إلى دوافعه لكتابة المذكرات على هذا النحو:

«طلب منى الكثيرون أن أدون مذكراتي عن الحروب التي أنهكت مصر في خلال ربع القرن الماضي، بما فيها حرب اليمن وحرب ٥ يونيو ١٩٦٧.. خصوصاً وقد ظهر الكثير من الكتب والمؤلفات عن هذه الحروب معظمها أجنبية وصهيونية، تأخذ بوجهة النظر الإسرائيلية وتتغاضى عن وجهة النظر العربية، سواء بدافع التحيز لإسرائيل، أو لقلّة المعلومات المتيسرة والمستقاة من الجانب العربي، علاوة على وقوف الجانب العربي موقفاً سلبياً أمام ما ينشر وما يراه، مفضلاً السكوت عن الدفاع عن وجهة النظر العربية، سواء كانت سياسية أو عسكرية، ومع الأسف فإن بعض الكتاب العرب الذين تناولوا حرب ٥ يونيو (حزيران) ٦٧ استندوا إلى المصادر الأجنبية والصهيونية وتجاهلوا أو جهلوا المصادر العربية، لذلك جاءت مؤلفاتهم بعيدة عن الحقيقة».

«وقد سبق أن طلب منى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية، أن

أكتب له تقريراً عن حالة القوات المسلحة قبل حرب يونيو ٦٧، وعن أحداث وتطورات الإعداد للحرب وسير القتال.. ولقد رفضت في بادئ الأمر الاستجابة لطلبه نظراً لأنى كنت معتقلاً فى القلعة ظناً من مراكز القوى أنى ضالع فيما سُمى فى ذلك الوقت «بمؤامرة المشير» أو مؤامرة الوصول إلى السلطة عن طريق القوة. واشترطت حينئذ أن أبدأ فى الكتابة بمنزلى، وليس تحت سيف مصلت يجعلنى غير أمين فى ذكر الحقائق.. ولقد استجاب الرئيس عبد الناصر لهذا الطلب فأطلق سراحي مشروطاً بقاءى فى المنزل تحت كلمة الشرف العسكرى لا أبرحه حتى يؤذن لى».

«وأعطيت لى جميع التسهيلات التى طلبتها لأطلع على التقارير والوثائق ويوميات الحرب، الخاصة بحرب يونيو ١٩٦٧، وانتهيت من عمل التقرير المطلوب الذى أعطيته عنواناً الكلمة الرمزية «أمانة» وأرسلته إلى وزير الحربى الذى نسخ منه ثلاث صور، أرسل رئيس الجمهورية صورة منها إلى الكاتب الكبير الأستاذ محمد حسين هيكل».



وفى وسط كتابه يتعمد الفريق مرتجى أن يشير إلى الإمكانيات المتاحة له عن الصورة العسكرىة عند الإسرائيليين وهو يتحرز ويتحفظ ويقول :

«أعتمد فى حديثى عما توافر لى من مراجع أجنبية وعربية ومصرية وما نشر على لسان القادة ورجال السياسة الإسرائيليين، وعليه فأى خلاف عن الحقيقة الرسمية الإسرائيلية لا يؤخذ على أنه قصور من جانبنا».

(١٠)

ونحن نرى مرتجى وهو متأثر بدعوة جلال الحمامصى إلى كتابة المذكرات، على نحو ما نرى فى عرضنا لكتاب المشير الجمسى، أن الجمسى تأثر هو الآخر بدعوة حلمى سلام إلى كتابة مذكراته، وأنا حفى بأن أسجل هذا حتى يتولى كل صحفى

قادر (من قراء هذا الكتاب المتواضع) دعوة واحد من الذين مارسوا صنع تاريخنا أن يكتبوا مذكراتهم ويسجلوا ما عرفوه من أجل إعادة كتابة تاريخنا مرة أخرى:

«و... رغم أنى مقتنع بأنه يجب أن نعيد كتابة تاريخ مصر مرة أخرى، ونبعد كل الزيف عنه حتى يعلم شعبنا حقائق الأمور.. وكما قال الكاتب المصرى الكبير الأستاذ جلال الحمامسى: «إن هذا الوقت هو أنسب الأوقات لدعوة كل من يعرف شيئاً عن ماضينا أن ينزل إلى ميدان الحوار ليضع كل معلوماته (الصحيحة البريئة) أمام شعبنا الحائر.. إن كل ما يراد الآن هو مساعدة شبابنا على التقدم خطوة نحو المعرفة الكاملة لما كان يجرى، ذلك لأن هذه المعرفة تساعده على التخلص من كل آثار التمزق الذى عاشه وعاناه..». إلا أنى مضطر للتمشى مع وجهة نظر الأجهزة التى رأت - لحكمة قد أكون جاهلاً بها - عدم التعرض للنواحي السياسية أو لتفاصيل الخطط الحربية التى مضت عليها هذه المدة كلها».



وفى فقرة تالية من المقدمة يشير صاحب هذه المذكرات إلى اعتقاده فى أهمية نشر مذكراته الشاملة التى تناول فيها حياته كلها فى القوات المسلحة، والتى ضمنها كتابه «الجيش المفترى عليه»، وليس سراً أن هذا الكتاب لم ير النور حتى الآن على الرغم من مكانة الفريق مرتضى فى الحياة العامة والعسكرية. وعلى الرغم من أن أحد أشقائه هو أحد الشركاء المؤسسين لمطابع إحدى دور النشر المصرية البارزة المعنية بالموضوعات والكتابات السياسية:

«أوحى لى هذا الطلب بضرورة كتابة مذكراتى عن الفترة التى قضيتها فى القوات المسلحة بسلبياتها وعيوبها ومحاسنها حتى تؤخذ منها الدروس التى تفيد والتى تعالج نواحي النقص التى وقع فيها جيلنا، كما وجدت أن من واجبى نحو الوطن ونحو القوات المسلحة أن أنقل ما اكتسبته من الخبرة على مدار سنين خبرتى إلى الآخرين، وفى الوقت نفسه أقدم شيئاً فى سبيل إثراء الاستراتيجية العسكرية العربية، التى افتقرت إلى الكثير من آراء المفكرين العسكريين العرب.. وهذا ما حدا بى أن أكتب كتابى عن «الجيش المفترى عليه» الذى لم يحن الأوان بعد - من وجهة نظر القيادات المصرية المسئولة - لنشره. ولقد تضمن هذا الكتاب الفترة التى مرت على القوات

المسلحة المصرية من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٦٧ بما فيها الجولات الثلاث مع إسرائيل وحرب اليمن، وأوضحت فيه إلى أى مدى كان هناك قصور من الزعامات السياسية لتوفير الجوالصالح لخلق قوات مسلحة قوية، وتهيئة الظروف المناسبة لها للدخول فى أى صراع مسلح. وتناولت القرارات السياسية والعسكرية بالشرح والتعليق وإظهار نواحي القوة والضعف فيها».

(١١)

ويكاد الفريق مرتضى يجزم أن حرب ١٩٦٧ كانت بمثابة المغامرة التى لم يعمل حسابها. وهو يبدأ تقسيمه للحرب بأن يشير إلى أثرها المباشر على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهو يكاد يلمح إلى أن هذه الحرب أنهت وجود الثورة تقريبا، اللهم إلا من وجود الرئيس الذى استطاع أن يزيل هذه الهزيمة، ونائبه، ثم هو يلتمس طريقه إلى وصف الحرب وصفاً دقيقاً ومختصراً فيلجأ إلى وصف تشرشل للحرب العالمية الثانية ويحور فيه بطريقة ذكية:

«والحديث عن حرب يونيو ١٩٦٧ مرير وقاس، بعد أن انتهت نهاية غير مشرفة أفقدت مصر هيبتها وانعكست آثارها على وحدة ثورة يوليو ٥٢ وتماسكها، فلم يبق من عمدتها الأصليين إلا الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والرئيس الحالى محمد أنور السادات ونائب رئيس الجمهورية حسين الشافعى، الذى نحى عن منصبه أخيراً فى أبريل ١٩٧٥ بعد التعديل الوزارى وتنصيب رئيس وزراء جديد وتعيين نائب رئيس جمهورية من القوات المسلحة «الفريق طيار حسنى مبارك قائد القوات الجوية المصرية».

«وإذا كان المستر ونستون تشرشل رئيس وزراء المملكة المتحدة فى أثناء الحرب العالمية الثانية عندما سئل عن أحسن تسمية لهذه الحرب قال: «إنها الحرب التى لا مبرر لها» فلم يكن فى الحق أهون ولا أسهل من أن تمنع هذه الحرب التى قضت بانهلاك والدمار على الممالك والدول والأفراد. فإننى أرى أن أحسن تسمية لحرب يونيو ١٩٦٧ أو حرب الأيام الستة كما يطلق عليها البعض يمكن أن تكون «المغامرة

التي لم يعمل حسابها». فإن أى إنسان أعطاه الله مسحة من العقل كان يمكن أن يقدر أن مصر المتورطة فى حرب اليمن والتي أنهك هذا المسرح معظم قواتها المسلحة العاملة والأحسن تدريباً وتنظيماً، لا يمكنها أن تخاطر بدخول حرب أخرى أو تشترك فى صراع مسلح مع عدو معروف أنه يعد نفسه لحرب جديدة مع الدول العربية ليتمكن عن طريقها من كسب أراضى جديدة تزيد من اتساع رقعة إسرائيل، تمشياً مع الغاية القومية الإسرائيلية بإنشاء إسرائيل الكبرى - من النيل إلى الفرات - وهو ما تهدف إليه العقيدة العسكرية الإسرائيلية التي تساندها الصهيونية العالمية».

ويردف صاحب هذه المذكرات بالحديث مباشرة عن حماقة السياسة المصرية التي اتجهت إلى الحرب فى ميدانين فى ذات الوقت، وصعدت فى الموقف بطريقة درامية، وفى نفس الوقت فإنها قصرت تمام التقصير فى الاستعدادات والاحتياطات، وهو لا يجد أى حرج فى أن يشير إلى أن هذه القيادة فقدت التوجيه والتخطيط والاستعداد والتقدير السليم:

«ولقد ضربت السياسة المصرية بمبدأ عدم الحرب فى ميدانين فى وقت واحد عرض الحائط، بل إنها استخدمت فى مسرح القتال الرئيسى - أى سيناء - قوات أقل قدرة ولم تصل إلى المستوى القتالى الصالح لدخول حرب أسلحة مشتركة حديثة».

«وصعدت الزعامة السياسية المصرية الموقف بطريقة جعلت احتمال قيام إسرائيل بضربة مضادة مسبقة أمراً أكثر احتمالاً، وفى الوقت نفسه لم توفر الوقت الكافى ولا الإمكانيات اللازمة على الصعيد المدنى أو العسكرى لإعداد البلاد بصفة عامة والقوات المسلحة بصفة خاصة للدخول فى حرب مع إسرائيل، بل لم تتخذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الدولى لتسهيل عمليات القوات المسلحة، أو تعطى لقادتها التوجيه الواضح والوقت الكافى الذى يسمح لها بالتخطيط وتقدير الاحتياجات وإعداد القوات عسكرياً ونفسياً ومعنوياً لخوض حرب فرضت عليها. والمعروف عسكرياً أن القائد يجب أن يفكر فى معركتين، الأولى وضع الخطة والثانية تنفيذ هذه الخطة، والنجاح فى الأولى هو نقطة الانطلاق للنجاح فى الثانية.. وهذا يحتم أن يعرف القائد العسكرى ما الذى عليه أن يفعله وكيف يفعله ومتى يفعله.. أما أن يفاجأ فى آخر لحظة ولا يعطى التوجيه السليم فهو أمر غير مضمون العاقبة وغالباً ما ينتهى إلى الفشل... وقد حدث».

كذلك وعلى نفس الخط يمضى الفريق مرتجى فى وصف نوابا المسئولين المصريين دون ذكر أسمائهم، وهو بجيد تصوير نواباهم وتصوراتهم الساذجة، وأهدافهم التى كانوا يبغونها من اندلاع حرب محدودة تضيف إلى مكسبهم، ولا ينتهى الفريق مرتجى من هذا الوصف حتى يقرر فى وضوح أن القيادة المصرية كانت مترددة، فضلاً عن أنها لم تكن واضحة الرؤية:

«لقد ظن المسئولون أن العملية كلها لن تخرج عن أن تكون مظاهرة عسكرية تكشف فيها عن أتيابنا ونبرز عضلاتنا حتى نردع من تسول له نفسه القيام بأى عمل ينطوى على العنف، ونسى المسئولون أو تناسوا أن الردع إذا لم تسانده قوة فعلية حقيقية ذات قدرة، فلن يكون له تأثير على من يراد تخويله وإيقافه عند حده.. وطمع المسئولون فى أن توصل هذه المظاهرة العسكرية إلى استرجاع ما خسرتة مصر فى حرب المائة ساعة عام ١٩٥٦، فتخلص من هيئة الرقابة الدولية وتعيد السيطرة على خليج العقبة وتتحكم فى سير الملاحة الإسرائيلية فيه، وفى الوقت نفسه - وهو أمر يهم الزعيم السياسى - إيقاف هجوم الدول العربية التى كانت ترى فى هذه الخسائر مادة دسمة للهجوم على مصر، باعتبار أنها غير قادرة على الدفاع عن حدودها تاركة هذا الواجب لقوات أجنبية، كما أنها غير قادرة على ممارسة حقها الشرعى فى السيطرة على مياهها الإقليمية فى منطقة شرم الشيخ».



ونحن نجد صاحب هذه المذكرات يجاهر بما لم يكن أحد يصدق أن قائداً عسكرياً مصرياً يمكن أن يجاهر به، فهو فى مرحلة مبكرة جداً يعلن أن الحرب وسيلة، وأن السياسة هى المحرك للحرب، ويأتى هذا التصريح من هذا القائد العظيم على الرغم من الظن العام الذى كان يسيطر على الحياة يومها أن الحرب هى الكفيلة بتوجيه السياسة وبتحقيق المكاسب والهزائم أيضاً، ولكن يبدو مرتجى بما يسجله فى هذا الكتاب من أمثال الفقرة التى سنقلها عنه - بعد قليل - وهو واع تمام الوعى لما كان كثيرون من قادتنا عاجزين حتى بعد النصر عن استيعابه، ولما كان معظم صحفينا (الرسميين) لا يزالون يجهلون حتى إذا ما فهموه بعد عشر سنوات من تصريح

مرتبجى به، تشدقوا به إلى الحد الذى جعلهم يبنون نظريات عليه، ويجعلونه سر الفلسفة التى يؤلفون بها، بل ويجعله أبرز هؤلاء عنواناً لأحد كتبه، بينما الفريق مرتبجى العظيم يسجل هذا المعنى فى وضوح شديد وبتواضع أشد فى مرحلة مبكرة جداً ويقول ما نصه:

«الحرب لا تؤلف هدفاً فى حد ذاتها، وإنما تؤلف وسيلة من وسائل تنفيذ السياسات، ومن هذا المنطلق فإن السياسة هى المحرك، والحرب مجرد أداة وليس العكس، ولذا فلا مناص من إخضاع وجهات النظر العسكرية لوجهات النظر السياسية. ولهذا فإن القيادة السياسية العسكرية العليا للدولة، وهى السلطة الوحيدة القادرة من واقع نظرتها نحو الحرب وتقديرها لطبيعتها، وتمشياً مع أهدافها السياسية وقدرتها الاقتصادية ودراستها للجانب المضاد أن توجه البناء العسكرى للدولة وتمهد أحسن الظروف تجعله قادراً على تحقيق الأهداف السياسية إذا ما طلب منه ذلك. أما إذا كانت السياسة حائرة مترددة ينقصها وضوح الرؤية، ومعرفة ما الذى تريد أن تصل إليه، وتحديد هدفها ونيتها بدقة وروية، فستكون ضحيتها الكبرى هى الأداة الوحيدة التى يتوقف عليها مصير الدولة وأعنى بذلك القوات المسلحة».

(١٣)

ويشير الفريق مرتبجى فى أكثر من فقرة من فقرات كتابه إلى الآثار السلبية لحرب اليمن على الأداء المصرى فى حرب ١٩٦٧، ومن العجيب أن الفريق مرتبجى كان أيضاً قائد جبهة اليمن كما كان قائد جبهة ١٩٦٧، وهو كما قدمنا كان بمثابة أكبر قائد ميدانى استبقته الثورة وقادتها من بين الأقران المتاحين من زملائهم والقريبين منهم فى الدفعات:

«ولصقت بالقوات عادات إذا صلحت فى حرب عصابات - كما هو الحال فى اليمن - فإنها لا تصلح فى حرب أسلحة مشتركة حديثة. ووثقت القوات - عن غير حق - بقدرتها وتفوقها ونسيت أن العدو التقليدى المنتظر أن تحاربه فى ميدانها الرئيسى يختلف من حيث النوع والتنظيم والتسليح والتدريب والقوة القتالية عن

العدو البدائي الذي نازلته في اليمن وانتصرت عليه في كل موقعة ومعركة تقابلت معه فيها.. ناهيك عن الاستنزاف في الأرواح والمعدات والمجهود والمال.. وزاد الطين بلة أن تقوم حرب ٥ يونيو ٦٧ والقوات المصرية العاملة متورطة في حرب اليمن التي تعتبر مسرحاً ثانوياً بالنسبة لمصر، وتضطر القوات المصرية أن تحارب في ميدانها الرئيسي - سيناء - بقوات احتياطية لم يسبق لها التدريب أو التهيؤ للقتال.. واستمرت حرب اليمن حتى عام ١٩٦٧».



وهو طوال صفحات وفقرات هذا الكتاب معنى إلى أبعد حد ممكن بالدفاع عن الشرف العسكري المصري، ولهذا نراه يشير إلى كتابه الذي ألفه بعنوان «الجيش المصري المفترى عليه»، كما نراه يدافع عن قواتنا في اليمن، مثبتاً انتصارها في كل المعارك التي خاضتها، كما أنه حرص على الإشارة إلى الظلم الذي عانتها القوات المسلحة حين لم تهىء لها فرص الإعداد والتدريب، وهو يعبر عن هذه المعاني في أكثر من موضع، منها قوله الواضح الذي يقول فيه:

«... كل ما يعينى من هذا السرد هو أن أضع هذه الصورة أمام أمتنا العربية وأسأل السؤال - وإجابته لا تخفى على العسكريين وغيرهم من المثقفين - هل أى قوات مسلحة تحت مثل هذه الظروف والأحداث يمكن الارتفاع بمستواها التنظيمي والتدريبي وكفاءتها القتالية، وجعلها نداءً لقوات أخرى وجدت من فترات الاستقرار ما جعل مشاريعها في بناء قواتها المسلحة تسير بدون انقطاع، وبدون تدخل وبدون انحراف عن الطريق المرسوم؟؟».

«وأذكر ونحن نتلقى العلم العسكري في روسيا القول بأن أى وحدة عسكرية منشأة حديثاً تحتاج إلى سبع سنوات للتحويل إلى وحدة متمرنة يمكن تكليفها بمهام قتالية وتؤديها على خير ما يرام.. وهذه قواتنا المسلحة لم تمكن من أى فترة استقرار طويلة الأمد، بل لم تتعد هذه الفترات أكثر من سنتين أو ثلاث تعقبها هزة قوية تؤثر على كيان القوات المسلحة، وتهدم ما تم بناؤه ليعاد البناء من جديد.. وهذا يعنى أن وصف قواتنا المسلحة بالسلبية، أو الضعف، أو فقدان الروح القتالية، هو افتراء لا يلقى إلا المنزلقون والناقمون والشامتون والأعداء ومن في حكمهم. وأنا لازلت مؤمناً وسأظل مؤمناً، بأن القوات المسلحة المصرية إذا وجدت التوجيه السليم وأتيحت لها

الفرصة المناسبة لما وقفت أمامها الصعاب ولتكررت للمستحيلات، والتاريخ ملئ بما قامت به هذه القوات. فخامتها صالحة، ورجالها أشداء مؤمنون، تصقلهم الخبرة والتوجيه الحسن والقيادة الحكيمة.. لذلك أطلق عليهم عن حق «خير أجناد الأرض».

(١٤)

ولا يبخل الفريق مرتجى في وسط هذه المذكرات بالحديث عن أوضاع القوات البرية المصرية في اليمن، وهو الذي جمع في وقت واحد بين قيادة قواتنا في اليمن بالإضافة إلى قيادة القوات البرية نفسها في مصر، وهو يتحدث بصراحة ووضوح عن تخطيط سياسات توزيع القوات وتحريكها:

«أما عن أوضاع القوات التي وصلت مسرح العمليات فالحديث عنها طويل.. وحدات تأخذ أوضاعها في الأماكن المخصصة لها، وتفهم مهامها وتلم بطبيعة الأرض وبأوضاع القوات المجاورة وموقف العدو أمامها وتنفيذ إجراءات المعركة بالكامل.. لكن لا تلبث أن تصدر لها الأوامر لترك أماكنها إلى أماكن جديدة غريبة عليها وغير مألوفة بها، والوقت لا يسعها على أن تطمئن لأوضاعها وتفهم مهامها.. وأماكنها القديمة تخصص لوحدها بنفس الحجم.. فإذا سألنا عن السبب لم نجد المبرر المقنع.. ووحدات تقطع مئات الكيلومترات دون أن تستقر على حال.. وهي في مشوارها الطويل ذهاباً وإياباً تفقد قدرتها الفنية قبل أن تطلق طلقتها الأولى».

ويصف الفريق مرتجى أوضاع هذه القوات بعبارات يقول فيها :

«... وحدات تستقطع منها قوة الصدمة والنيران لتعزز بها وحدات أخرى، ومع ذلك تستمر مهامها كما هي من غير تعديل يتناسب مع قوتها الجديدة بعد أن أخذت منها عناصر دعمها، وبالطبع يصبح حجم المهمة يفوق قدرة هذه الوحدات وفعاليتها.. ومسرح العمليات لم يجهز هندسياً إلا خمس المطلوب فقط، وحتى هذا الخمس أصبح لا يمثل حقيقة الواقع بعد أن تغيرت الحدود الدفاعية على مر الأسابيع الثلاثة منذ ١٥ مايو ٦٧ وامتدت عشرات الكيلومترات شرقاً وخلق مناطق دفاعية جديدة لم تكن في حسابان الخطة الدفاعية «قاهر» التي كان يجهز المسرح على أساسها».

ويتعرض الفريق مرتجى لأعقاب الحرب فيذكر بوضوح أن الحرب النفسية التي شنت على القوات المسلحة كانت في نظره بمثابة الأمر الطبيعي لعجز القيادة السياسية ورغبتها في تحميل غيرها المسؤولية عما حدث:

«... وفي النهاية لا يغنى الحذر من القدر، انتهت حرب يونيو ٦٧ على أسوأ ما يكون، وحلت بالبلاد نكبة لم تحل بها من قبل.. وحاول كل أن يلقي بالاتهام على الآخر، وأن يخرج من المعركة بدون خدش، وأن يثبت أن تصرفاته لم تشبها شائبة، لو لا تخاذل الآخرين وتقاعسهم وضعف إيمانهم وافتقارهم إلى المعنويات العالية، ونظراً لأن مراكز القوى السياسية كانت تمتلك كل شيء وغيرها لا يمتلك شيئاً، فوسائل الإعلام والأجهزة التي أخذت صوراً مختلفة تخضع لها وتأتمر بأمرها.. لذلك نجد أن هذه المراكز تتنكر للقوات المسلحة - ألم تعتبر أن الهزيمة عسكرية - وتبعد قادتها وتحكم السيطرة عليهم وتضعهم تحت رقابة جواسيسها ومخابراتها، وتلقى عليهم كل أخطائها وتصرفاتها وقراراتها.. وتدفع الأجهزة المختلفة لإثارة الشكوك حولهم بالشائعات والهمسات التي تنتقل بسرعة لأن فيها ما يثير ويلفت الأنظار ويأتى على هوى من شلته النكسة عن التفكير، بعد أن ثبت له خطأ اعتقاده عن يقين بقوة قواته المسلحة ومناعتها وقدرتها، لا على صد القوات الإسرائيلية فحسب، بل ونقل المعركة داخل أراضيها وفي عمقها والقضاء عليها وإعادة أرض فلسطين إلى أهلها العرب.. فلا غرو أن تجد هذه الشائعات الخبيثة مجالاً طيباً وأرضاً خصبة تنتشر فيها، فتارة نسمع برشوة كبيرة جداً من العملة الصعبة قوامها الدولارات قدمت لكبار القادة حتى يسلموا سيئاً للعدو.. وطوراً يشاع عن انحرافات جنسية وغير جنسية وموائد القمار والفجور التي يعيش في جوها القادة.. ومرة يتهامسون بأن القائد الفلاني شوهد عندما اندلع القتال يعود مسرعاً بطائرة هليكوبتر مصطحباً ابنه الضابط في القوات المسلحة، وحتى يكون لهذا الحدث من صدى يؤكد قائله بأنه رأى الاثنين وهما يتناولان الكوكاكولا.. ومرة يقال إن القائد (...) كان يقوم بزيارة ترفيحية في منطقة القناة ومعه زوجته.. وأخرى تصف ملجأ هذا القائد وكل وسائل الترفيه المزود بها وأنه كان يستقبل فيه الحسنات من اليهوديات.. وسمعنا عن ملايين

الدولارات التي حُولت تحت أسماء مستعارة أو حسابات سرية إلى بنوك سويسرا وأوروبا».

ويصل الفريق مرتجى إلى أن يقرر أن هذا كان مقصودا وضد القادة بالذات :
«... وهكذا شائعات ودعايات ونكات كلها ضد القادة والضباط لإضعاف الثقة فيهم وإظهارهم بمراكز القوى التي تقف أمام كل إصلاح وتطوير.. وأن ما نالوه بالاستغناء عنهم من القوات المسلحة هو جزاء عادل كان يجب أن ينالوه من زمن بعيد، لولا قصر يد مراكز القوى وخوفها من ثورة الجيش ضدهم».



ويستأنف صاحب المذكرات واصفا بدقة وإجمال واقع القوات المسلحة في ذلك الحين ومعاناتها الشديدة من الحرب النفسية:

«... وقصارى القول وجدت القوات المسلحة نفسها وحيدة يحيط بها جو عاصف ويلقى عليها أوساخ الغير، ونبذت من الجميع حتى من المسئولين عنها والمتولين أمرها والذين وضعوا على قمتها لقرابتهم ولولائهم ولإخلاصهم لمراكز القوى التي استفحل أمرها وخلا لها جو العمل من أى قيود أو عمل حساب لأحد.. فلا عجب أن استكانت القوات المسلحة وشعرت بالمذلة التي حولتها إلى آلة سلبية يائسة كان من الممكن لو استمر الحال على هذا المنوال أن يجرفها التيار بعيداً عن رسالتها أو يجعلها تهب للدفاع عن نفسها مهما كان في هذا النهوض من آلام أو دماء».



ثم يروى صاحب المذكرات بإشادة وتقدير واعتزاز موقف الرئيس السادات من القوات المسلحة بعد توليه الحكم وقضائه على مراكز القوى فى مايو ١٩٧١:

«لكنه تنبه المنادون بالإصلاح وعلى رأسهم زعيم يؤمن بفضل القوات المسلحة وأنها لم تعط الفرصة للقتال وأنها تحملت أخطاء الآخرين فى حرب ٥ يونيو ٦٧، وأكد هذا بوثيقة فخار للقوات المسلحة تحمل هذه المعانى وسار فى طريق إعادة الحق لنصابه بعد أن قضى على مراكز القوى فى ثورة التصحيح يوم ١٥ مايو ١٩٧١.. وهذه القوات هى بعينها وبقاتتها الذين تتلمذوا وأخذوا العلم واكتسبوا المعرفة والخبرة عن القادة السابقين، الذين نبذتهم مراكز قوى ما قبل ثورة التصحيح، هى

التي عبرت قناة السويس في ٦ أكتوبر ١٩٧٣، واستولت على خط بارليف الحصين، الذي ذاعت شهرة مناعته في الأوساط العسكرية».

ويصل مرتجى قرب نهاية كتابه إلى حد أن يقارن بين أسباب النصر في ١٩٧٣ وأسباب الهزيمة في ١٩٦٧ كامتداد طبيعي لحديثه عن مأساة القوات المسلحة في عهد الثورة:

«وطالما أننا وصلنا إلى هذه المرحلة أرى لزاماً على أن أقارن من الناحية الاستراتيجية بين الجولة الثالثة العربية - الإسرائيلية المحتلة، حرب ٥ يونيو ٦٧، والجولة الرابعة الممثلة في حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣.. حقيقة أن معلوماتي عن الحرب الأخيرة غير مستوفاة ولم أتم بدقائقها وتفصيلها، وإنما من النظرة العامة وما سمعته من الزملاء الذين كان لهم شرف الاشتراك فيها، يمكنني أن أذكر بعض الحقائق مقتصرًا على الناحية الاستراتيجية، أما الناحية التكتيكية فليس لي قدرة على الخوض فيها لقلّة معلوماتي عنها».

(١٦)

ونحن نرى صاحب هذه المذكرات يشير بكل وضوح إلى قصة إنشاء قيادة القوات البرية، مشيراً إلى أن هذا الإنشاء كان لعامل شخصي، وهو تعيينه هو نفسه قائداً لهذه القيادة، ولكنه لا يصرح في المذكرات بأنه هو كان هذا الشخص الذي تخطاه رئيس الجمهورية:

«... كان هناك بجانب رئيس أركان حرب القوات المسلحة وهيئته، ثلاث قيادات.. القيادة البرية وقد أنشئت حديثاً في عام ١٩٦٤ ولم تبدأ في مزاولة عملها إلا في منتصف عام ١٩٦٥، وأنشئت لأسباب تدخل فيها العامل الشخصي وإرضاء بعض كبار القادة عندما لم يُجب طلب نائب القائد الأعلى في تعيين رئيس أركان حرب القوات - حسبما كان يراه الأصلح - إذ أن رئيس الجمهورية صدق على تعيين رئيس الأركان من لا يمتلك الصفات ولا السجاييا ولا المؤهلات لهذا المنصب.. وكحل وسط عُين من تخطاه رئيس الجمهورية قائداً لهذه القيادة».

ولا ينبغي هنا أن نمر دون التحفظ على كلمة «تخطاه» فلم يكن مرتجى أقدم من فوزى حتى وإن لم يكن فوزى صالحاً فى نظر مرتجى وغيره من القادة (كصلاح الدين الحديدى مثلاً الذى يصرح بهذا فى مذكراته التى نتناولها فى الباب الرابع من كتابنا هذا)، ولكنها الأقدمية العسكرية، فمتى بقى فوزى فى الخدمة فإنه أحق من مرتجى، ولكن من قال إن الأمور كانت تسير على هذا النحو بينما المشير نفسه كان أقل الجميع معرفة بالعلم العسكرى، ولم يدرب نفسه على المسئوليات العسكرية الرفيعة والدقيقة لموقعه المتقدم.

وعلى أية حال فإن الفريق مرتجى الذى هو قائد القوات البرية نفسه يحلل موقف هذه القيادة تحليلاً دقيقاً وبإنصاف شديد وهو لا يزعم لهذه القيادة بطولات ولا كرامات، ولا يزعم لنفسه فيها إنجازات، بل على العكس فإنه يرى أن وجوده هو بالذات مع شعبيته وسمعته كان وبالأعلى هذه القيادة وعلى أدائها لوظيفتها:

«... هذه القيادة التى أنشئت حديثاً، توالى عليها عوامل الهدم لكى لا ترى النور أو على الأقل لا تقف على أرجلها إلا وهى مصابة بشلل يجعلها كسيحة لا تقوى على الحركة.. فهذه القيادة التى يجب أن تضم جميع القوات البرية لو تيسر لها ذلك لأصبحت مصدر خطر على النظام.. لذلك يتحتم أن تسحب منها الاختصاصات والسلطات وأن تتميع واجباتها ومهامها وتتوزع بين أكثر من سلطة، حتى لا يمكن لفرد واحد أن يحرك مثل هذه القوات فى الاتجاه الذى يريده، خصوصاً إذا كان قائدها قد اكتسب شهرة خاصة وتقديراً وشعبية فى أوساط القوات المسلحة فى أثناء قيادته فى مسرح عمليات اليمن تجعله قادراً إذا خولته أطماعه - وهو ما لم يخطر على البال - على فرض إرادته.. لذلك عمل على إبعاد قائد القوات البرية عن قيادته وعين مرة أخرى قائداً سياسياً وعسكرياً لليمن مع استمرار الجمع بين القيادتين، وتطلب هذا الوضع توزيع وقته بين اليمن وبين مصر!!!».



بل يصل الفريق مرتجى إلى أن يصرح بمدى المعاناة التى عاناها هو نفسه من سيطرة وسطوة رئيس الأركان الذى أخذ «يقصص» سلطات هذه القيادة وينقل تبعية كثير من القوات إليه مباشرة:

«... وبالإضافة إلى هذا الإجراء غير السليم وإلى عدم تفرغ القائد، أسقطت من صلب قيادات القوات البرية قوة تلو قوة، ووضعت تحت إشراف وقيادة رئيس أركان حرب القوات المسلحة.. رغم اعتراضى المستمر كما تقلصت صلاحياتها.. ولم تأت نهاية عام ١٩٦٦ وأوائل عام ١٩٦٧ إلا وأصبحت هذه القيادة لا حول لها ولا قوة، ولم تمكن من قيامها برسالتها على الوجه الأكمل.. فلا غرو أن هبط تدريب القوات البرية إلى درجة مؤسفة، وساعد على ذلك تورط القوات المصرية فى اليمن.. رغم أن حالة ضعف التدريب وبالتالي ضعف الكفاءة القتالية للقوات البرية كان يبلغ إلى الجهات المسئولة أولاً بأول، وكان يوضح لها بما لا يدع هناك أى مجال للشك، أن هذا المستوى لا يصلح إطلاقاً لخوض حرب أسلحة مشتركة حديثة من النوع المتوقع مع إسرائيل.. إلا أن الإجابة التى اعتادوا على إطلاقها لم تتعد القول «عندما نحارب إسرائيل يبقى فيها فرج» وهو الشئ الذى لا يصدر فى أوائل عام ١٩٦٧ إلا إذا كانت فكرة خوض حرب هذا العام مستبعدة كل الاستبعاد.. والشواهد تدل على ذلك: فأحسن قوات لنا تحارب فى اليمن.. الاحتياط غير مدرب بل لم يستدع.. التعبئة غير مستعدة لعمليات على مستوى كبير.. حالة الاقتصاد العام سيئة.. إلخ. من الظواهر التى تجعل احتمال وقوع حرب هذا العام تبدو مستحيلة».

(١٧)

وبنفس القدر من المنطق العلمى المرتب والتحليل العسكرى العلمى الدقيق يناقش الفريق مرتضى الموقف «المتميز دون داع» لقيادتى القوات الجوية والبحرية، وكيف كانت هاتان القيادتان مستقلتين تماماً وبإعلان صريح منهما عن رئاسة الأركان، وكيف أثر هذا على الاستراتيجية العسكرية:

«بجوار قيادات القوات البرية، كانت هناك القيادتان التقليديتان: القوات البحرية، والقوات الجوية التى تضمنت قيادة الدفاع الجوى، وهذه القيادة الأخيرة انفصلت فيما بعد واستقلت باختصاصاتها، نظراً لأهميتها فى عصر ازدياد أهمية البعد الثالث.. الفضاء والجو».

«... وهاتان القيادتان كانتا لا تعترفان بعلاقتهما وتبعيتهما القيادية لرئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة، وكانتا تعطيان لأنفسهما صبغة استقلالية تغاضى عنها

نائب القائد الأعلى - تمشياً مع مبدأ «فرق تسد» - ولم يحاول أن يتدخل بقوة نفوذه وصلاحياته ليضع الأمور في نصابها.. وهذا أثر كثيراً على عمل الأجهزة المركزية وأثر على الاستراتيجية العسكرية، وعلى مركزية التخطيط لصالح القوات المسلحة كجسد واحد.. ولما يئست رئاسة أركان الحرب من فرض سلطاتها على هاتين القوتين لم تجد أمامها إلا التدخل في عمل القيادة البرية.. لسابق خبرتها بها ولسابق تبعيتها لها، وتجاهلت إلى حد كبير التدخل الإشرافي والقيادي على الطيران والبحرية.. وكان هذا سبباً للتنازع الشديد على الاختصاصات بين قيادة القوات البرية ورئيس الأركان».

ويتقد الفريق مرتجى بوضوح تبعية قوات الدفاع الجوى للقوات الجوية فيقول:

«كما أن القوات المسلحة كان تنظيمها في ذلك الوقت يعتره القصور بسبب ضم قوات الدفاع الجوى إلى القوات الجوية، رغم أهميته الحيوية التي كانت تحتم انفصاله واستقلاله ووقوفه كقوة رابعة من قوات الهيكل العام لتنظيم القوات المسلحة.. وتجلى مظهر هذا الضعف التنظيمي في تركيز اهتمام القوات الجوية لوسائل القتال الهجومى - طائرات - على حساب الدفاع الجوى - صواريخ - مدفعية مضادة للطائرات بمختلف أنواعها.. رادارات.. إلخ».

(١٨)

ويظهر الفريق مرتجى شجاعة كبيرة في انتقاد القادة العسكريين لبقائهم في مواقعهم لمدد طويلة، وهو يفاجئنا بأن بعض هؤلاء بقوا في هذه المواقع منذ قيام الثورة، ولكن الأهم من هذا أنه يتحدث عن تباين الفكر العسكرى وتناقضه في تلك الفترة:

«وإذا نظرنا إلى القادة الكبار الذين يحتلون أكبر مناصب القوات المسلحة، لوجدنا أن البعض مارس قيادة طويلة منذ بداية ثورة يوليو ٥٢ تقريباً حتى نشوب العمليات في ٥ يونيو ٦٧.. والفترات الطويلة تفقد قوة الابتكار وتحد من سرعة قبول التطور، وتجم عن التزود بالعلم العسكرى الحديث.. بل تنمى روح المعارضة والتمسك بالقديم غير المتطور.. ولم يحصل معظم هؤلاء القادة على دراسات في فن

الحرب حسب الأساليب الشرقية التي أرسلت إليها البعثات العلمية التي لم يكونوا هم ضمن أفرادها.. لذلك خلقوا نوعاً من المعارضة القوية أمام تطوير العلم العسكري في القوات المسلحة واستخدام الأساليب الجديدة.. وهذا ما شجع على خلق مدرستين في القوات المسلحة، إحداهما تشايع الأساليب الشرقية، والثانية - وهي مصدر القوة بحكم مناصب المشايخين لها - تناصر الأساليب الغربية القديمة التي كان معمولاً بها في الماضي.. فبسبب هذا فقدان وحدة الفكر العسكري داخل القوات المسلحة».



بل إن الفريق مرتجى لا يجد حرجاً في إثبات تمتع بعض القادة المبرزين بقدر من الشائعات تقلل من الاحترام المقترض أن يلقوه في الأوساط العامة:

« وما يوجب الأسف، أن بعضاً من هؤلاء القادة كانت تشوب تصرفاته الخارجية وسمعته الشائعات التي تقلل من الاحترام، وتطمس صورة القدوة الحسنة.. ويزداد التساؤل حدة عن سبب الإبقاء على هذه الشخصيات.. هل يملكون قدرات فذة غير مرئية ولا محسوسة تغفر لهم الأخطاء التي يرتكبونها؟ أم لأن هذه النقائص والصفات غير الحميدة هي المؤهلات المطلوبة للصعود إلى أعلى المراتب».



ويشير الفريق مرتجى أيضاً إلى أن هؤلاء القادة قد أهملوا تماماً التدريب والتحديث، وبالتالي أصبح مستواهم العسكري متخلفاً عما ينبغي لخوض معركة، وهو يروى كيف أهمل هؤلاء الاشتراك في التدريب على سبيل المماثلة:

« علاوة على ذلك فإن هؤلاء القادة كانوا يماطلون في الاشتراك في المشروعات التدريبية الداخلية والخارجية التي تجرى على أعلى مستوى في القوات المسلحة بقصد صقل القيادات العليا والارتفاع بمستواها، ولإتاحة الفرصة للتدريب على الحالات التي تشبه حالة الحرب ليكتسبوا الدراية والخبرة العمليتين.. وكانت لهذه المماثلة، وهي بالطبع وليدة الافتقار إلى الثقة بالنفس، وإلى نقص الخبرة العلمية والعملية القتالية آثار كثيرة سيئة على كفاءتهم القتالية وعلى قدرتهم القتالية وسيطرتهم على الأحداث الحربية».

ولا يهمل الفريق مرتجى الحديث، عن نقطة مهمة، وهى أن القادة البارزين الذين وجدوا فى ظل هذه الظروف لم يكونوا نتيجة لهذا النظام الفاسد، وإنما هم خلقوا أنفسهم بأنفسهم بسبب طموح ذاتى أو رغبة موروثه فى تأدية الواجب على أكمل وجه.. وكأنما يتحرز الفريق مرتجى بهذا القول ضد من يرفعون عقيرتهم فى مواجهته بوجود أمثاله من قادة متميزين رغم كل هذا الهجوم الذى يصبه صاحب المذكرات صباً على النظم العسكرية المصرية فى تلك الحقبة:

«وخلاصة القول أن إحدى الدعائم الأساسية لبناء صرح القوات المسلحة لم يعط له حقه من الاهتمام والجهد والعناية والتوجيه.. وأن البارزين من القادة - وهم قلة - خلقوا أنفسهم بأنفسهم بسبب طموح ذاتى أو رغبة موروثه فى تأدية الواجب على أكمل وجه.. ويمكن القول إن ضعف القيادات كان من العوامل الرئيسية التى تسببت فى هزيمة عام ١٩٦٧.. وأخص هنا بالتحديد القيادة العليا للقوات المسلحة التى - حسب العرف العسكرى - يعزى النجاح والفشل إليها».

(١٩)

وإذا كان الأمر بالأمر يذكر كما يقولون، فإنى أرى من الضرورى أن نتأمل فى بعض الانتقادات المحددة التى يوجهها مرتجى إلى بعض زملائه، وهو - على سبيل المثال - ينتقد الفريق أول محمد فوزى صراحة فى حديثه فى نهاية الكتاب عن أسباب هزيمة ١٩٦٧ عند مقارنتها بحرب ١٩٧٣ ويقول:

«... هيئة أركان حرب القوات المسلحة وهى عصب العمل فيها وعقلها المبتكر والقابضة على إسراع السيطرة والتنفيذ، يُختار لها من لا يسمح تاريخه وخدمته فى القوات المسلحة ولا ماضيه أن يعتلى رئاستها، ويبنى هذا الاختيار على الولاء المنبعث من الشعور بالنقص وعلى قرابة لمراكز القوى تضمن الإخلاص والسير فى الركاب وتنفيذ المطالب دون الخروج عن الخط المرسوم أو حتى إبداء أى رأى أو اقتراح اللهم «أمين»».

ويتضح تعريض صاحب هذه المذكرات بزميله الفريق أول محمد فوزى فى أكثر من موضع، منها مناقشته لأفكاره العسكرية حين يروى الفريق مرتجى تفاصيل اللقاء الذى انعقد يوم ٨ يونيو ١٩٦٧ فى الجبهة، ونحن نقتطف للقارىء منه هذه الفقرة التى يروى فيها كيف كانت أفكار رئيس الأركان نظرية ومنقطة الصلة بالواقع. وكيف احتد عليه القائد:

«... تكلم رئيس الأركان عن تخيلات القيادة العليا عما يجب عمله فى الفترة القادمة.. وكان حديثه غير مبنى على حقيقة الأمر والواقع.. بل تصورات نظرية لا يمكن تنفيذها فى ظل ما حدث وتحت ظروف وتطور القتال.. مما جعل بعض الرؤساء والقادة الحاضرين للمؤتمر يعترضون على هذه التعليمات ويصفونها بأنها أحلام ومتعذرة عملياً.. وأخذت المناقشة نوعاً من الحدة والانفعال بنى على أساس عدم الثقة فى القيادة العليا وفى التعليمات التى تصدر عنها والتى تدل على أنها تلقى لمجرد إلقاء التبعة على الآخرين وتحميلهم المسئولية دون التأكد من إمكان تنفيذ المهام المطلوبة، وهو أول الواجبات التى تُراعى عند التكليف بها.. وجاء دورى فى التدخل فقلت إن القيادة التى أصدرت أوامر الانسحاب بتلك الطريقة والتى عادت ودفعت بالقوات مرة أخرى بعد انسحابها، هى التى يمكنها القيادة فى مثل هذه الظروف؟ أما نحن فنعجز عن تحمل أمانة هذه المسئولة بعد أن وصلنا إلى هذه الحالة التى لم يكن لنا يد فيها».

«على العموم لم ينفذ أى شىء من هذه التعليمات، إذ أن سرعة توالى الأحداث والتطور فى الموقف العسكرى جعل كل هذه الأوهام ترتد إلى قائليها».

ويرد صاحب المذكرات بالقول إن رئيس الأركان (أى الفريق أول محمد فوزى) عاد إلى القاهرة قبل مواعده المحدد:

«كان المفروض أن يبقى معنا رئيس الأركان ثلاثة أيام للمساعدة وللوقوف على حقيقة الموقف، لكن سقوط القنطرة جعله يسرع إلى القاهرة، ولا أريد أن أتمادى فى تصورى إلى أكثر من إثبات ما حدث، إذ قبل أن ينفذ المؤتمر وصلت المعلومات بسقوط القنطرة شرق وارتداد القوات المدافعة عنها.. وأن العدو الإسرائيلى يتحرك على الطريق الموازى للقناة صوب الإسماعيلية شرق».

وهو يلقي بظلال من الشك والريبة على طبيعة تصرفات محمد فوزى فى الأعقاب المباشرة لحرب ٥ يونيو وقبيل تعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة، وكيف كان فوزى حريصاً جداً فى استفاد الاستقالات من يد زملائه بطريقة ملتوية:

«تم اتصال تليفونى بين سامى شرف ومحمد فوزى على مسمع فى البداية من الفريق أنور القاضى، لذا انتقل فوزى لغرفة أخرى ليكون بعيداً عن مدى مسمع الفريق القاضى وعلم فوزى.. وكان هذا الحديث إخطاراً بتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة، إلا أن فوزى أخفى الخبر وطلب من القادة سرعة تقديم الاستقالات متعللاً باستعجال الوزير شمس لها، والذي كان قد تنحى هو الآخر عن منصبه متضامناً مع المشير. وفى الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ١١ يونيو أذاعت الإذاعة خبر تعيين الفريق أول محمد فوزى قائداً عاماً للقوات المسلحة، وتروى بعض القصص التى سمعتها - ولا تعليق لى عليها - والخاصة، وذلك اعتباراً من الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ١١ يونيو ٦٧ حتى لا يعطى فرصة لأى تدخل من أى جهة أخرى».



ويتناول صاحب هذه المذكرات فى شجاعة واضحة قصة ما أشيع عن تعيينه هو وليس فوزى قائداً عاماً ليكون خلفاً للمشير، وهو يروى خمس روايات كلها ترفع من قدره وتعرض ضمناً بطريق عبد الناصر فى الاختيار ويقول:

«ولتقف وقفة قصيرة عند تعيين الفريق أول محمد فوزى قائداً عاماً للقوات المسلحة وتروى بعض القصص التى سمعتها - ولا تعليق لى عليها - والخاصة باختيار خلف للمشير، وأترك للقارى أن يستنبط ما يشاء».

«القصة الأولى: ما سبق وقاله لى الرئيس عبد الناصر بأن المشير كان يرشح الفريق أول فوزى أو صلاح محسن لهذا المنصب، ولقد سبق وتناولنا هذه القصة من قبل ولا داعى للتكرار مرة أخرى».

«القصة الثانية: ما قاله المشير عبد الحكيم عامر بأنه رشحنى أمام رئيس الجمهورية لهذا المنصب وقد عزز صلاح نصر رئيس المخابرات العامة هذا القول».

«القصة الثالثة: قال لى صلاح نصر أنه حوالى ظهر يوم ١١ يونيو كان عند رئيس الجمهورية يتكلمون فى شتى المواضيع، وسأله رئيس الجمهورية عن الذى يحل محل المشير فى قيادة القوات المسلحة، فرشحنى لهذا المنصب - وكان رد رئيس الجمهورية «ولكنه قائد مهزوم» - كانت أمور قيادة القوات المسلحة فى الحرب على ما يبدو غير واضحة تماماً لدى الرئيس حينذاك، ولكن صلاح نصر أصر على رأيه، وعندئذ سأله الرئيس عن رأيه فى الفريق أول محمد فوزى، فاعترض على هذا التعيين متعللاً بأن هناك مآخذ كثيرة عليه ومسجلة عنده.. فقال الرئيس: «طيب اذهب وافق مع المشير»، وتكلمة لرواية صلاح نصر.. أنه وهو فى الطريق إلى المشير سمع بخبر تعيين محمد فوزى قائداً عاماً للقوات المسلحة، الأمر الذى كان موضع دهشته ولدى المشير عامر فيما بعد».

«القصة الرابعة: روى الرئيس عبد الناصر لأحد ضباط الحرس الجمهورى فى ذلك الوقت أنه فى يوم ١١ يونيو كان منهكاً ومتعباً والأحداث تتطور والقوات المسلحة بدون قائد وهو مبلبل الفكر فيمن يعينه، كان مستعداً أن يتقبل أى شخص كان، وتحت هذه الظروف اتصل بالقيادة العامة تليفونياً فرد عليه صدفة الفريق أول محمد فوزى، ومن هنا جاءت فكرة تعيينه قائداً عاماً.. هكذا!».

«القصة الخامسة: سأل السفير أحمد أنور رئيس الجمهورية فى نهاية عام ١٩٦٧ أو أوائل ٦٨ عن سبب عدم اختيارى قائداً عاماً للقوات المسلحة، وكان رده: «أنا قابلت مرتجى بعد الحرب فوجدته مهزوماً نتيجة الهزيمة، ففضلت - الكلام للرئيس - الفريق فوزى».. وحقبة القول أن أول مقابلة لى مع الرئيس عبد الناصر بعد ٥ يونيو ٦٧ كانت فى شهر نوفمبر ٦٧، أى بعد الحرب بستة أشهر تقريباً»

(٢١)

ونرى الفريق مرتجى قبيل حديثه عن يوم الكارثة ينتقد بقاء القيادة العليا فى القاهرة [هنا ينبغى لنا أن نفتح قوساً لنشير إلى أن تعبير القيادة العليا كان يقصد به حسبما ورد فى مذكرات الفريق أنور القاضى ثلاثة هم المشير عبد الحكيم عامر نائب القائد

الأعلى ، والوزير شمس بدران ، ورئيس الأركان محمد فوزى [بعيداً عن قواتها ويقول :

«... كل هذا والقيادة العليا تتمركز في القاهرة ولا تذهب إلى مكانها الصحيح في وسط قواتها، وإنما تبقى بعيدة عن الجبهة بمئات الكيلومترات تعتمد على ما يرد لها من معلومات وأخبار دون أن تتأكد من صحتها.. وهذه القيادة العليا أخذت على عاتقها التخطيط والتنسيق والمتابعة على مستوى الدول المشتركة - مصر والأردن وسوريا ثم العراق - رغم أنها لا تمتلك العناصر القادرة على القيام بهذه المهمة على الوجه الأكمل، لذلك نجد أنها ألقت بكل ثقلها على الجبهة المصرية، وأهملت الجبهات الأخرى.. وأخيراً عين الفريق عبدالمنعم رياض لقيادة جبهة الأردن.. ولقد اعترفت القيادة العليا بعجزها عن أن تجعل سوريا تستجيب لتعليماتها، والنتيجة الحتمية الناتجة عن هذا أن يفقد التعاون بين الجيوش المختلفة، وتدخل هذه الدول الحرب بطريقة غير منظمة، وبدون تنسيق، بينما لو كان هذا التنسيق قد سبق وانفق عليه لكان من المحتمل أن تأتي هذه الحرب على صورة أخرى.. أو على الأقل لا يمكن تجنب وقوع الهزيمة بمثل هذه الفداحة وفي هذه الفترة القصيرة».

«وأكثر ما كان يعيب قواتنا المسلحة هو اعتمادها على الاحتياط، ومعظم أفراد الاحتياط لم ينل أى حظ من التدريب من سنين طويلة، بسبب ضغط المصروفات الناتج عن الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.. والبعض لم تتح له الفرصة لارتداء الملابس العسكرية.. ووصل إلى الميدان بملابسه المدنية.. ومع ذلك كانت الوحدات الاحتياطية تدخل في التقديرات كما لو كانت كاملة العتاد والعدة، وعلى كفاءة قتالية عالية. ومن هنا جاءت تقديرات الموقف للقادة عند حساب حالة التفوق بالنسبة للطرفين مبالغاً فيها، لأنها اقتصررت على الكم - وحتى هذا حسب على أساس الوحدة دون مكوناتها - وليس الكيف.. وما هو جدير بالذكر أن القوات الاحتياطية التي دفعت إلى الميدان بمجرد تعبئتها وصل تعدادها إلى أكثر من نصف إجمالى الأفراد بالمسرح، بلغ عدد أفراد الاحتياط ١٠٣٩ ضابطاً و ٨٠٦٥٠ رتبة أخرى من جملة ١٣٠,٠٠٠ مقاتل تم حشدتهم فى سيناء فى الفترة من ١٥ مايو حتى ٥ يونيو ١٩٦٧».

ولا يكف مرتجى عن انتقاد القيادة العامة، ومن هذا انتقاده لتصرفاتها فى موقع سابق من هذه المذكرات حتى فيما قبل الحرب :

«... وفى هذا اليوم (٢٤ مايو ١٩٦٧م) أخطرت القيادة العليا بأن هناك احتمال وصول عناصر تخريبية من إسرائيل إلى قناة السويس لتدمير القطع البحرية الموجودة بها لإعاقة الملاحة فيها.. وطلبت اتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية القناة من مثل هذه العمليات.. وهكذا كنا نجد القيادة العليا ترقص على أنغام موسيقى العدو [هذا هو التعبير المفضل عند الفريق مرتجى فى وصف أسلوب عمل القيادة المصرية فيما قبل وفى أثناء حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، وسنجده يكرر هذا التعبير الموحى فى أكثر من موضع من هذه المذكرات]، فأى معلومات تدس عليها تجد لديها صدى وتجعلها تصدر تعليماتها المضادة.. وهذا ما جعلنا نفقد ميزة المبادأة من البداية».

(٢٢)

ونأتى الآن إلى انتقاداته لقائد الجيش الميدانى، وهو يكرر انتقاده لهذا القائد فى أكثر من موضع، وهو على سبيل المثال ينتقد تقديراته للموقف فى جبهة القتال قبل الحرب، ويصف هذه التقديرات بأنها غير دقيقة وبأن الخطأ فيها لا يغتفر :

«... فى هذا اليوم [يوم ٢٤ مايو ١٩٦٧] عقد قائد الجيش الميدانى الفريق صلاح محسن مؤتمراً حضره قادة فرق المشاة والمدرعة ولخص فيه موقف العدو، وقارن بين قوات الطرفين مستنداً على المعلومات المزود بها من إدارة المخابرات الحربية، واستنبط أن التفوق فى جانب القوات المصرية بنسبة ١,٣ فى المشاة و١,٣ فى المدرعات، مع تفوق كبير فى قطع المدفعية والهاونات، وقد أخطأ فى هذا خطأ لا يغتفر لاستناده على معلومات أقل ما توصف به أنها غير دقيقة، علاوة على أنه لم يضع فى تقديراته نوعية القوات والمهام المكلفة بها، والمسافات الواسعة التى تنتشر عليها، وعدم القدرة على المناورة بها بسبب طبيعة الأرض من ناحية، وبسبب النقص الكبير فى الحملة من الناحية الأخرى وهى الأهم، هذا علاوة على التضارب فى الواجبات، وعدم وضوح الهدف النهائى الذى يسعى لتحقيقه، مما يجعل هذا الاستنتاج يستند على الكم فقط، دون مراعاة العوامل الأخرى التى تجعل لهذا الكم فاعلية».

ويعاود الفريق مرتجى الحديث المنتقد لتصرفات وكفاءة قائد الجيش الميدانى فى موضع آخر من كتابه:

«برزت أمام قائد الجيش الميدانى ظاهرتان أراد أن يستفسر عنهما من القيادة العليا.. الأولى تتعلق بالحد الخلفى للجيش بعد أن تقدم الحد الأمامى للقوات كثيراً نحو الشرق، مما أثر على قدرته على السيطرة على حده الخلفى، لذلك طلب أن يتولى غيره مسئولية الدفاع عنه.. والثانية تركزت فى تأمين خط المضايق بعد أن تخصصت القوة التى أنيط بها تأمين المضايق إلى قوات الستارة المضادة للدبابات وأصبحت المضايق بدون قوات تدافع عنها.. والإجابة عن هذه الاستفسارات لم تصل إلا فى اليوم التالى».



وهو يدل على عدم كفاءة قائد الجيش الميدانى (أى الفريق صلاح محسن) فى مجال التخطيط، حتى إنه لم يكتشف خطأه إلا بعد ١٦ يوماً من وضعه الخطة:

«ومما يدعو للأسف أنه بعد مضى حوالى ستة عشر يوماً منذ إعلان حالة الطوارئ فى القوات المسلحة وبعد أكثر من ستة أشهر على وضع الخطة الدفاعية «قاهر»، يكتشف قائد الجيش الميدانى - واضح هذه الخطة - أن أوضاع نقط الإنذار على الحدود لا تمكنها من مراقبة كل المواجهة، وأن الضرورة تحتم تعديل هذه الأوضاع حتى تتمكن من التبليغ عن نشاط العدو على الجانب الآخر من الحدود، وعن أى تحركات تجاه حدودنا وداخل أراضينا، مع تكثيف قوات الاستطلاع فى المنطقة شرق وشمال الكونتلا وإعادة النظر فى ربط هذه الوحدات ببعضها البعض وبقيادتها وتنسيق عملية الاستطلاع كلها فى خطة واحدة محكمة».



ومع أن شمس بدران لم يكن من القادة العسكريين المناظرين لمرتجى فى السن أو الرتبة، إلا أنه كان قد تولى بالفعل مسئوليات يترأس خلالها الفريق مرتجى نفسه، ومع هذا فإن مرتجى لا يكلف نفسه عناء نقد شمس بدران، ولا توليه منصب وزير الحربية ولا ما سبق ذلك من سيطرة شمس على القوات المسلحة، إنما هو يكتفى بتوجيه النقد إليه فى واقعة نقله التطمينات السوفيتية إلى القيادة المصرية، وهو يلقي باللوم على شمس بدران وحدائه وعدم فهمه وتقديره للعقلية السوفيتية فيقول :

«ولعل أبرز الأخطاء القاتلة التي وقعت فيها القيادة العليا، تمثل في دفعها بكل القوات المتيسرة في الجمهورية إلى سيناء، دون الاحتفاظ باحتياطيات كافية خارج مسرح القتال يمكن استخدامها في مجابهة المواقف الطارئة أو لاستغلال نجاح لاح في منطقة ما.. وتركت منطقة غرب القناة إلى القاهرة عارية تماماً من القوات المقاتلة ذات الفاعلية، وتعللت القيادة بأنها ظنت أنها ستكون قادرة على إنشاء قوات كافية جديدة تسليح بالأسلحة المتفق على توريدها مؤخراً من الاتحاد السوفيتي والتي سافر بخصوصها وزير الحربية وجاء محملاً بالوعود الخلابة التي صدقها بحسن نية المتفائل، أو - وهو الأصح من وجهة نظري، أنه لحدائته لم يفهم جيداً العقلية السوفيتية ولم يستوعب نقاش المسئولين فيها، وظن أن أى كلمة مجاملة تصدر منهم تعنى استعدادهم للمساعدة إلى آخر الحدود، وهو ما يتمشى مع رغباته ومطالبه، ولم يمعن الفكر في استنتاج ما هي الحقيقة وما هي التمنيات. وعلى ذلك بنت القيادة العليا تشكيل الوحدات المقاتلة الجديدة على سراب خادع».

(٢٣)

ويعطى الفريق مرتجي أهمية كبيرة لتحليل وتقييم دور المعدات العسكرية، منتقداً بوضوح شديد سياسات التسليح التي كانت القوات المسلحة تأخذ بها في ذلك الوقت ومقارناً أيضاً بين تسليح الجيشين المصري والإسرائيلي:

«والمقصود بالمعدات كل ما تشتمل عليها من وسائل القتال: أسلحة وذخائر وعربات ودبابات.. إلخ، وهذه كانت إلى حد ما متوافرة إلا أن التوازن فيها لم يكن سليماً.. ففي الوقت الذي تكون فيه المرتبات [تعبير عسكري يقصد به الموارد المحددة] كاملة في صنف من الأصناف، نجد هناك نقصاً كبيراً في صنف آخر.. والمفروض أن تسليح الوحدات بالأسلحة وضع على أساس علمي متوازن للوحدة يوفر لها قوة النيران والسيطرة والحركة.. واختلال التوازن معناه انتقال تفوق هام جداً من عناصر إدارة المعركة وسير القتال والسيطرة على القوات وخفة الحركة وقوة النيران، إلى جانب من تقف وحداته متكاملة التوازن.. لذلك خاضت وحدتنا معارك ٥ يونيو ٦٧ والتفوق في هذه الناحية في جانب العدو».

«أما من حيث نوعية هذه المعدات المسلحة بها القوات المصرية، التي اشترت من الاتحاد السوفيتي، فلم تكن متفوقة على مثيلاتها التي لدى جيش الدفاع الإسرائيلي، خصوصاً من ناحية المدى والسرعة والقدرة على المناورة. ويمكن القول دون تردد: إن روسيا لم تمدنا بأحدث ما عندها، وإنما سمحت لنا باستيراد أسلحة بقدر محدد، وبقيود تجعلنا نفكر أكثر من مرة إذا راودتنا أنفسنا على إشعال حرب في المنطقة.. ورغم أن المعلومات التي تجمعت عند القيادة السياسية العسكرية العليا كانت توضح هذا القصور في النوع.. إلا أنها تجاهلت هذه الاستراتيجية المقصودة لعدم وجود مصدر لتوريد سلاح آخر، فكثير من المعدات كانت تنقصها قطع الغيار والأجزاء التكميلية نتيجة لخطة سوفيتية مرسومة، كذلك لم تكن الذخائر الموجودة بالمستودعات تفي بمطالب العمليات.. ويؤخذ على روسيا أنها أخفت عنا الأسلحة المتطورة أو التي أدخلت عليها تحسينات واكتفت بإرسال الأسلحة التي تعتبر متأخرة نسبياً».

(٢٤)

ويتحدث الفريق مرتجي عما نسميه ونعرفه اليوم بالصيانة، وهو يطلق على هذا المعنى مسمى العناية الفنية، وهو يفاجئنا بأن كثيراً من الطائرات والغواصات كانت تحتاج إلى إصلاحات كثيرة حين بدأ القتال:

«كما أن العناية الفنية بهذه المعدات لم تأخذ الاهتمام اللازم من جانب الأجهزة المسئولة، لذلك تعددت الأخطاء ونتجت عنها خسائر مادية وبشرية.. ورغم توضيح هذه الأمور عن طريق التقارير، إلا أنها أهملت أو عمل على عدم وصولها إلى القيادات المسئولة عن فروع القوات المسلحة حتى لا تسبب الاستياء.. وكل هذا عمل تحت الاعتقاد بأن الحرب مع إسرائيل لم يحن وقتها بعد. وعندما بدأ القتال كان كثير من الطائرات والسفن الحربية - خصوصاً الغواصات وغيرها - يحتاج إلى إصلاحات كبيرة تستغرق وقتاً طويلاً لتكون صالحة للقتال».

□

وفي مجال الدعم الفني والصيانة يقارن صاحب هذه المذكرات بين الموقف في قواتنا المسلحة وموقف العدو الإسرائيلي، وهي مقارنة تكشف عن مدى عجزنا للأسف الشديد:

«ومن الملاحظات التي ظهرت لنا أنه في الوقت الذي استخدمت فيه إسرائيل معدات حالتها جيدة رغم مضي مدة طويلة عليها، كانت مثلتها عندنا والتي مضي عليها المدة نفسها تركز في المخازن بسبب عدم الصلاحية الفنية والقتالية، ومع ذلك وتحت تأثير المعلومات الخاطئة والمبالغ فيها من بعض المسؤولين عن إمكان تعبئة قوات جديدة بهذه الأسلحة أخرجت من المخازن، لكن لم تلبث أن تعطلت في الطريق وهي متجهة نحو مواقع هذه القوات ولم يستفد منها، رغم أنها دخلت في حسابات المخططين في تحديد المهام والواجبات وعند عمل مقارنة بين قوات الجانبين لمعرفة من هو أكثر تفوقاً».

وهنا يبلور الفريق مرتجي رؤيته ويقول في صراحة :

«وعلى ذلك يمكن القول إن إسرائيل كانت متفوقة في المعدات والأسلحة وخفة الحركة وقوة النيران وفي الجو قبل إطلاق الرصاصة الأولى».

(٢٥)

ويجاهر صاحب هذه المذكرات بمدى التدهور الذي أصاب سياسات التدريب على مستوى القوات المسلحة، وقد سبق لنا الحديث عما لفت النظر إليه من إهمال القادة تدريب أنفسهم، بل هو يؤكد ما ذكره الفريق صلاح الحديدي أيضاً من أن التدريب في العام السابق على المعركة كان قد أوصل إلى أضعف درجاته:

«... وصل التدريب في السنوات القليلة قبل ٦٧ إلى مستوى منخفض تزايد انخفاضه بدرجة خطيرة في السنة التدريبية الأخيرة (٦٦/٦٧) ويمكن إجمال أسباب هذا الانخفاض في عدد من العوامل أهمها:

«الشكوى المفتعلة من الضباط من قسوة التدريب واستجابة القيادة العليا لهذه الشكوى - متأثرة بإرهاق الضباط الذين خدموا المدد طويلة في اليمن - وإصدارها التعليمات للنزول بمستوى التدريب إلى مستوى الوحدات الصغرى.. وهو أمر في حد ذاته يوحي بأن توقع القتال مع إسرائيل مستبعد.. وإلا كيف أحارب عدوا ومستوى تدريب بعض وحداتنا لم يزد على مستوى السرية».

وينتقد الفريق مرتجى سياسات التدليل التى اتبعت مع الضباط ومنحتهم الاجازات الطويلة، مما أثر تماماً على جدية التدريب والسيطرة عليه:

«منح الضباط وضباط الصف الذين كانوا يخدمون فى سيناء اجازة شهرية فاقت كل حد - سبعة أيام كل ٢٢ يوما - أثرت تأثيراً مدمراً على انتظام التدريب وعلى جديته وعلى السيطرة عليه.. هذا علاوة على أن التدريب على واجب العمليات استبعدت ساعاته من ساعات التدريب على القتال، ولقد بالغت الوحدات بدرجة كبيرة فى هذا التدريب الذى لم يخرج عن إتقان احتلال المواقع الدفاعية.. وسرى فيما بعد أن الوحدات التى استنفدت الكثير من الساعات فى هذا الواجب، تركت مواقعها الأصلية واحتلت مواقع أخرى لم يتم لها التدريب عليها.. خلاصة كل هذا أن الساعات المتبقية للتدريب لم تكن كافية لتغطية موضوعات التدريب الرئيسية.. علماً بأن القوات التى خدمت فى اليمن تعودت على عادات سيئة لا تصلح لحرب حديثة، كإهمال عامل الجو والدفاع الجوى والإخفاء والتمويه والانتشار وأهمية الحفر وإنشاء الملاجئ وإعطاء عامل الوقت والمناورة بالقوات الأهمية الكافية».

(٢٦)

كذلك ينتقد الفريق مرتجى سياسات الأمن التى كانت وراء إجراء حركات تنقلات واسعة قبيل الحرب لم تستهدف شيئاً عسكرياً ذا بال، وإنما كانت بهدف إبعاد الضباط عن الأماكن التى تعودوا الخدمة بها:

«كذلك أثرت تنقلات الضباط - عملاً لمبدأ الأمن الداخلى - على التدريب تأثيراً بالغاً.. رغم أن هذه التنقلات لم يكن لها مبررها، بل كانت تجرى فى أثناء السنة التدريبية، وهو ما يتنافى مع مبدأ تثبيت الضباط خلال السنة التدريبية. بل قد يدهش الإنسان حر التفكير وغير المقيد بمبدأ الأمن عن سبب هذه التنقلات.. وعلى سبيل المثال تغير جميع القادة تقريباً فى النصف الثانى من عام ١٩٦٦ لا لشغل مناصب أخرى وإنما لشغل مناصب على نفس المستوى ولكن فى أماكن أخرى».

ومن الجدير بالذكر أن الفريق صلاح الحديدى قد أفاض فى الحديث عن هذه النقطة، وإن كان قد أعطاها أهمية أكثر بكثير مما أعطاها الفريق مرتجى.

وعلى نفس النمط ينتقد مرتجى سياسات التعليم وليس سياسات التدريب
فحسب:

«كذلك أهمل التعليم فى المنشآت التعليمية العسكرية بدرجة كبيرة واختصرت
مدة الدورات التعليمية بدرجة أثرت على مستواها وتخرج منها الضباط أو ضباط
الصف لم يزودوا بالعلم الكافى ولا بالناحية العملية الكافية التى تفيد المتخرجين فى
عملهم وفى الإلتزام بجميع ما يلزم لتباداتهم».



ومما يفاجأ به القارئ لهذه المذكرات فى سنة ٢٠٠٠ أن القوات المسلحة لم تكن قد
أجرت أية مناورة منذ عام ١٩٥٤ وحتى ١٩٦٧، والقارئ يقارن بين هذا وبين
المناورات التى تجربها قواتنا المسلحة الآن من آن لآخر فيعجب من روح التراخى التى
كانت موجودة على هذا النحو فى ذلك الوقت:

«ومما تجدر الإشارة إليه أن القوات المسلحة المصرية لم تجر أية مناورة عامة بالجنود
من بعد عام ١٩٥٤ .. وأهمية المناورات معروفة، فهى أقرب تمثيل لجو الحرب
الحقيقية، وتعطى مناخاً أقرب ما يكون للقتال الفعلى وظروفه المختلفة وأسلوب
التخطيط للعمليات وإدارة المعارك والسيطرة على سير القتال .. إلخ».

ويصل الفريق مرتجى إلى أن يلخص الموقف العسكرى كله من هذه الزاوية فى
عبارة قصيرة محكمة يقول فيها:

«والخلاصة أن التدريب على القتال والتدريب التعبوى لم يأخذا حقهما من
الاهتمام بعد التورط فى حرب اليمن .. فلا غرو أن يضعف مستوى الكفاءة القتالية
فى الوحدات والتشكيلات والقيادات الدنيا والعليا، علاوة على ضعف التدريب
الفنى والنقص فى عدد الفنيين والمهنيين بدرجة كبيرة لأسباب قتالية. ويمكن القول إن
تدريب القوات المصرية قبل دخولها حرب يونيو ٦٧ كان دون مستوى تدريب
الجانب الآخر وبدرجة كبيرة».

وهنا يحرص الفريق مرتجى على أن يردف هذا كله بقوله :

«ولن أتعرض هنا لضعف الضبط والربط فى القوات المسلحة لأسباب عديدة
وضعف التدريب المعنوى .. فتفاصيلها جاءت فى كتابى الأصلى عن «الجيش المفترى
عليه».

كذلك ييلور الفريق مرتجى الفروق بين القوات المسلحة المصرية والإسرائيلية في عبارة أدبية بليغة مركزة يقول فيها:

«فهل بعد استعراضنا لبعض أوجه الضعف والقصور يحق لنا أن نتهم قواتنا المسلحة بأنها تخاذلت في حرب ٥ يونيو ٦٧.. فهل يطلب من مريض طال مرضه فأصابه الهزال أن يحارب مَنْ هو بصحة جيدة، صحيح البدن، سليم العقل، فإذا غلب على أمره - وهو المتوقع - ألقينا بالخطأ كله عليه ولم نحاسب أنفسنا. لماذا لم نشخص مرضه جيداً؟ ولماذا لم نوفر له العلاج السليم الذي يشفيه من علته؟ ولماذا لم نعطه الوقت الكافي حتى يسترد كامل صحته وقوته ويصبح نداً لأي نزال قادراً على أن ينهيه لصالحه».

ويواصل الفريق مرتجى بلورة هذه الفكرة مثنياً بالحديث عن تحديد المسؤولية عن كل هذه الأوضاع الخاطئة، ونحن نراه كالعهد به في هذه المذكرات يتجنب ذكر الأسماء وإن كانت واضحة:

«أظن أنه لا توجد صعوبة في الوصول إلى الحقيقة التي تحول الاتهام إلى مَنْ تركه يعاني من مرضه طيلة هذه المدة.. والقيادة السياسية العسكرية العليا هي المسئول الأول عن عدم مد يد المساعدة إلى قواتها المسلحة في الوقت المناسب وبالقدر المناسب، حتى تكون قادرة على تحقيق استراتيجيتها الشاملة وأهدافها السياسية».



ويجاهر الفريق مرتجى في شجاعة بانتقاد سياسات الإعلام المصري قبل الحرب، وهو يعتبر أن التباهي أمام الشعب بحجم الأسلحة كان من أكبر الأخطاء التي وقعنا فيها، وهو يردف بقوله: «بحسن نية»، وأنا أتخفظ على هذا الوصف، فأين حسن النية في مثل هذا التصرف الأخرق الذي يعرف العسكريون المبتدئون مدى خطورته، سواء على المستوى الشعبي أو على مستوى العدو. وسرعان ما يصل الفريق مرتجى إلى تقرير أننا فقدنا تماماً ويارادتنا مبدأ من أهم مبادئ الحرب وهو «السرية»:

«ومن أكبر الأخطاء التي وقعنا فيها عن حسن نية، أو بسبب التباهي أمام الشعب

بما نمتلكه من أعداد وفيرة من مختلف الأسلحة، أو بسبب الفكرة الكاذبة لدى القيادة العليا أن إظهار القوة معناه تفادى الحرب أو على الأقل تأجيلها للوقت المناسب لنا.. أننا أغفلنا مبدأ من أهم مبادئ الحرب وهو السرية. فجميع معداتنا كانت تعرض على رجل الشارع في الميادين، وفي الاستعراضات وبكل ما نملك من أعداد.. وكنا نسارع بعرض كل ما وصل لنا حديثاً.. ولقد استفاد العدو النشيط من هذا الخطأ الذريع من حيث التزود بالأعداد والأنواع التي تعطيه التفوق على ما نملك.. وهكذا سلمنا بعنصر هام من عناصر المفاجأة إلى إسرائيل».

(٢٨)

ويناقد الفريق مرتجي بكل وضوح وصدق كل ما أثير حول مبدأ تأجيل الضربة الأولى، ومع أنه يتخذ موقفاً واضحاً ضد ما التزمت به القيادة المصرية بالفعل، فإنه لا ينى يحلل ويدرس ليصل إلى حجم المأساة في الاستراتيجية التي آثرت قيادتنا أن تلجأ إليها، وهو يضع السؤال في كل وضوح ويوجب عليه مستشهداً بأقوال الأعداء من القادة الإسرائيليين أنفسهم:

«لماذا لم توافق الزعامة السياسية على أن تكون مصر هي البادئة بالضربة الأولى؟».

ويوجب الفريق مرتجي عن هذا السؤال بقوله :

«يضع العرف العسكري الهجوم في المرتبة الأولى، ويعتبره خير وسيلة للدفاع، ورغم أن [يقصد: حتى أن] القادة السابقين وضعوا رأيهم وخلاصة خبراتهم، التي تنص على أن الاستراتيجية العسكرية يجب ألا تجد نفسها في وضع لا تكون فيه حرة في الشروع في الحروب، وأنها يجب أن تكون قادرة على توجيه الضربة الأولى. حتى أن الجنرال وايزمان قائد السلاح الجوي الإسرائيلي السابق قال لرئيس وزراء إسرائيل قبل حرب ٦٧: «إنكم إن لم تهاجموا فوراً فإنكم تتجهون نحو الفناء.. وبالنسبة لإسرائيل ومصر من يقوم بالهجوم المفاجئ قبل الآخر هو الذي يضمن جميع فرص التفوق الجوي، وبالتالي سيضمن إحراز النصر».

«وقال موسى ديان وزير الدفاع الإسرائيلي: «إن من أخطاء ناصر أنه لم يقدر الأهمية الجوية للضربة الأولى».



ثم يتحدث الفريق مرتجى بأسى واضح عن خطأ وجهة نظر القيادة المصرية على الرغم من أنها قد نبهت إلى موطن الخطورة فيقول :

«ومع ذلك فقد اتخذت الزعامة السياسية المصرية أخطر قرار - يعتبر العامل الأساسي في نكبة حرب ٦٧ - ألا تكون مصر هي البادئة بالضربة الأولى بعد كل هذه الاستعدادات وكل هذه الحشود، ورغم توضيح القادة المسؤولين وعلى رأسهم قائد القوات الجوية - الذي استخدم كبش فداء بعد الحرب وألصقت به تهمة نكبة القوات الجوية - بأن انتظار الضربة الأولى سينزل الوبال على القوات الجوية المصرية، ويجعل موقف الطيران المصرى فى منتهى الصعوبة، ومنتهى الضعف. إلا أن مراكز القوى صممت على رأيها، وألقت بالمسئولية على عاتق القوات الجوية طالبة منها أن تتخذ الإجراءات التى تمكنها من تفادى الضربة الأولى، والرد بضربة انتقامية كبرى.. وكيف؟.. وما هى الطريقة؟ وأين الوقت؟؟ وما هى الإمكانيات التى تجعل مثل هذا الطلب قابلاً للتنفيذ؟ هذا ما أصمت مراكز القوى آذانها عن سماعه.. ظانة أن ما يمكن قوله يمكن تنفيذه، فقد اعتادت على ذلك، ونسيت فى غمرة طبيعتها الانعزالية أن اختبار الحروب أمر يختلف عن خداع الأقوال والتظاهر بتنفيذ الرغبات التى اعتاد الانتهازيون والمتملقون على إحاطة مراكز القوى به لتشبع غرورها وصلفها».

«ومع ذلك فقد طلب يوم ٢٧ مايو ٦٧ من القوات الجوية تنفيذ ضربة جوية للعدو، ثم ألغى هذا الأمر وتغير الموقف، واتخذ بإصرار عجيب قرار عدم البدء بالضربة الأولى».



ويصل الفريق مرتجى إلى القول بأن هذا القرار كان بمثابة الهدية الثمينة لإسرائيل:

«وهذا القرار يعتبر هدية ثمينة قدمتها مصر لإسرائيل وساعدتها على دحر القوات الجوية المصرية، وبالتالي هزيمة القوات البرية بطريقة لم تكن على البال ولم يقدرها أحد، وساند هذا اهتزاز القيادة العليا المصرية وعدم خبرتها والشلل الذى

أصابها بعد مفاجأتها بالهجوم الإسرائيلي الذي كان من العوامل المساعدة على إنهاء الحرب في ستة أيام».

«وإذا روينا الحقيقة قلنا إن القوات المصرية لم تحارب إلا يوم ٥ يونيو، وحتى بعد ظهر يوم ٦ يونيو ٦٧، عندما صدر القرار الخطير بانسحاب القوات المصرية من سيناء وعودتها إلى غرب القناة، ثم التراجع في القرار بعد ذلك بطريقة ارتجالية، لا تخطر على بال من يعرف مبادئ التكتيك العسكري، فأصاب القوات ما أصابها، وضاعت على الدولة ملايين الجنيهات والعديد من الأرواح البريئة التي زج بها في هذه الجزرة دون أن تنهياً لها».

وفي موضع آخر من مذكراته يؤكد الفريق أول مرتجي على انتقاده لهذا الخطأ الرهيب ويختم حديثه بقوله:

«التسليم للعدو بمبدأ المبادأة، أى باختياره الوقت والمكان المناسبين لضربه دون أن تتخذ مراكز القوى الإجراءات الفعالة التي تسمح للقوات المسلحة - وعلى رأسها القوات الجوية - بتفادي الضربة الأولى وقيامها بالضربة المضادة الانتقامية وهي متمتعة بأكبر قوة لديها.. مع إغفال أهمية أن تكون البادئ بالقتال الذي أصبح لا مفر منه».

«التنازل للعدو الإسرائيلي عن مبدأ المفاجأة أهم مبادئ الحرب المعترف بها.. ومن يملكها ويحتضن مبدأ المبادأة يكسب من البداية سبعين في المائة من عناصر الفوز.. ووضع القوات المسلحة في موضع مترقب البلاء دون أن تمتلك القدرة على تفاديه هو أمر خطير، فانتظار البلاء من أصعب الأمور على النفس البشرية ويؤثر على معنوياتها ويضعف من صلابتها، والمثل العامي يقول: «وقوع البلاء ولا انتظاره».

(٢٩)

ولا يجد الفريق مرتجي حرجاً في أن يتحدث عن المستوى غير اللائق الذي كانت عليه القوات البرية، على الرغم من أنه كان قائد هذه القوات، وهو يدلنا على كثير من العيوب والمآخذ وأوجه النقص التي كانت تعاني منها هذه القوات ويقول:

«أما القوات البرية فكانت اعتباراً من أول مايو ١٩٦٧ تحتفظ بمستوى مرتبات السلم المنخفضة فقط، وذلك بعد أن سرحت دفعة احتياط من الوحدات قبل موعدها بشهرين مع تأخير استعواضها بهدف ضغط ميزانيتها وخفض هذه القوات بما يعادل ثلث قوتها.. ولقد ترتب على هذا الوضع أن فوجئت القوات المسلحة بالأزمة السياسية في ١٤ مايو وهي تعاني نقصاً في مرتباتها البشرية بالغ إجماليه ٣٧٪ من الضباط، ٣٠٪ من الرتب الأخرى».



ويتتقد الفريق مرتجى في مذكراته سياسات التعبئة المصرية، ومن العجب أن التعبئة في الأجهزة السياسية للثورة كالاتحاد الاشتراكي والاتحاد القومي وهيئة التحرير، كانت أكثر فاعلية من التعبئة في القوات المسلحة، وإن كان مرتجى لا يصرح بهذا في مذكراته:

«وبجوار هذا كان جهاز التعبئة المصرى جهازاً محدوداً لم تتح له على مر السنين السابقة فرص مناسبة للتدريب العملى على تعبئة واستكمال قوات الاحتياط، وذلك بسبب ضغط المصروفات».

«ولم يكن هناك أى تخطيط واقعى على مداومة تدريب قوات الاحتياط على القتال، ولم تأخذ القدر الكافى من التدريب العملى الذى يوصلها إلى مستوى كفاءة قتالية معقولة».

(٣٠)

ولا يفوت الفريق مرتجى أن يشير فى أكثر من موضع من مذكراته إلى جذور الخلاف بين الرئيس والمشير، وأثر هذا الخلاف على القوات المسلحة:

«وفى ظل هذا الجو المخيم على القوات المسلحة، كانت هناك على الجانب السياسى حساسية مشتعلة منذ عام ١٩٦٢ بين الزعامة السياسية والقيادة العسكرية، وهو أمر كانت تجهله أروقة القوات المسلحة، وهذه الحساسية أحدثت خللاً فى السيطرة السياسية على القوات المسلحة وأحدثت نوعاً من الانفصال، بل تسببت فى

إيجاد جو من عدم الانسجام بين القيادتين، كان له تأثير غير مباشر على تلبية طلبات القوات المسلحة».

وهو يقدم تعريفا للقيادة العليا للقوات المسلحة المصرية فى ذلك الوقت يختلف عن تعريف الفريق أنور القاضى وكأنما مثل هذا الامر قابل للاختلاف حتى على هذا المستوى:

«على رأس التنظيم القيادى تقف «القيادة العليا للقوات المسلحة» التى أعيد تشكيلها عام ١٩٦٦ ويرأسها المرحوم المشير عبدالحكيم عامر، الذى احتفظ دون باقى أعضاء مجلس قيادة ثورة ١٩٥٢ بمنصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكان هو القائد العام الفعلى لها، وتضم وزير الحربية شمس الدين بدران، الذى كان قبل تعيينه فى هذا المركز يشغل منصب مدير مكتب نائب القائد الأعلى للشئون العامة. وكذلك مساعدى نائب القائد الأعلى، وهما منصبان استحدثتا عام ١٩٦٤ عند إعادة تنظيم القيادات العليا للقوات المسلحة وشغلا بالفريق أول أحمد حليم إمام، والفريق أول هلال عبدالله هلال، ورئيس أركان هيئة حرب القوات المسلحة الفريق أول محمد فوزى، وبالإضافة إلى ذلك مدير الأركان بالقيادة العليا اللواء على عبد الخبير».

«وكانت هذه القيادة هى المسئولة عن التخطيط الاستراتيجى، وعن توجيهات العمليات الحربية والسيطرة على القوات المحاربة من خلال القيادات التى تنشأ حسب الظروف».

«وتعتبر هذه القيادة هى مركز القيادة الرئيسى ومكانها القاهرة، وحتى يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ كانت القيادة التالية للقيادة العليا فيما يختص بالعمليات الحربية على الجبهة الشرقية، هى «القيادة العسكرية الشرقية» التى يرأسها الفريق صلاح محسن، والتى سميت عندما تأزم الموقف ولاح شبح الحرب فى الأفق بقيادة «الجيش الميدانى». ولقد أنيط بهذه القيادة مهمة وضع الخطط الحربية للدفاع عن سيناء، وكذلك الخطط التعرضية فى حالة التحول من الدفاع إلى الهجوم حسب تطور سير المعركة الدفاعية التى كانت تعتبر المرحلة الافتتاحية لحرب المستقبل مع إسرائيل، باعتبار أن مصر فى هذه الفترة لم تكن على استعداد لخوض حرب تعرضية من اختيارها».

وإذا كانت هناك إدارة معينة من إدارات الجيش تحظى بالقسط الأكبر من لوم الفريق أول مرتجي، فإنها المخابرات الحربية التي كان اللواء (الفريق أول فيما بعد) محمد أحمد صادق مديراً في هذه الفترة، ويكرر الفريق مرتجي في هذه المذكرات انتقاده للمخابرات الحربية في أكثر من موضع، ويمكن التنبيه إلى أن المخابرات الحربية هي التي يقصدها الفريق مرتجي حينما يتحدث عن المخابرات، فقد تعود على هذا الاسم المختصر دون إضافة كلمة «الحربية»، وربما يقع بعض القراء في الخلط لأنهم هم الآخريين يطلقون لفظ المخابرات من باب الاختصار على المخابرات العامة. ومن المواضع التي ينتقد صاحب المذكرات المخابرات فيها قوله :

«وفيما يختص بالمخابرات والمعلومات المتيسرة عن العدو، فقد كان العدو يعرف عنا أكثر مما ينبغي، وكنا نعرف عنه أقل مما ينبغي. فقد تمكن من معرفة خصائص طائراتنا وقدراتها ونقط الضعف فيها، بعد أن وقعت في يده طائرة ميج ٢١ أهداها له طيار عراقي خائن هرب بها.. وكان يعرف، عن يقين، مواقع محطات الرادار ونطاق عمل بطاريات الدفاع الجوي والممرات التي ينفذ بها دون أن يتعرض لنييرانها أو صواريخها، بل كان يعرف الموجات التي تعمل بها الأجهزة الالكترونية، ولديه قدرة التشويش عليها».



وهو ينتقد المخابرات الحربية في تأكيدها على وجود حشود إسرائيلية ونية إسرائيلية بالهجوم على سوريا، مما دفع المشير إلى إصدار أوامر بإدارة ماكينات القوات المسلحة فيقول:

«... في الساعة الحادية عشرة والنصف صباح هذا اليوم، عقد المرحوم المشير عبدالحكيم عامر مؤتمراً في مكتبه حضره جميع قادة القوات ورئيس هيئة أركان حرب ورئيس هيئة العمليات (الفريق القاضي) ومدير المخابرات اللواء محمد أحمد صادق».

«وتكلم في هذا المؤتمر مدير المخابرات (يقصد المخابرات الحربية على عادته في الاختصار)، الذي أكد وجود حشود إسرائيلية على الجبهة السورية وعدد مصادر هذه

المعلومات التي تضمنت القيادة العربية الموحدة والجيش اللبناني، والسفارة المصرية في موسكو ورتاسة الأركان السورية، وأن نية إسرائيل هي الهجوم على سوريا في الفترة من ١٧ إلى ٢١ مايو ١٩٦٧».

«وبعد أن انتهى مدير المخابرات أصدر المرحوم المشير عامر جملة توجيهات القصد منها إدارة ما كينة القوات المسلحة - التي كانت في حالة استرخاء وينقصها الكثير الذي يسهل حركتها - بأقصى سرعة استعداداً لدخول سباق قتالي لم تهيأ له ولم تستعد له».

وفي موضع ثالث ينتقد صاحب هذه المذكرات تصرفات المخابرات الحربية فيقول :

«الغريب هنا أن المخابرات المصرية شعرت أنها وقعت في خطأ كبير لذلك بدأت تتحول من حالة اليقين والتأكد إلى حالة التشكك وعدم الاطمئنان ولم يمر بعد بضع ساعات بين الحالتين».

«ففي حوالي ظهر يوم ١٤ مايو ٦٧ تم حديث تليفزيوني بين مدير المخابرات الحربية وقائد المنطقة العسكرية الشرقية، تلخص في أن العدو الإسرائيلي حشد سبعة ألوية تجاه الجبهة السورية ويحتمل أن يزيدا إلى خمسة عشر، وأن العدو قد يبدأ عملياته الحربية فيما بين ١٥ مايو أو بين ١٧ - ٢١ مايو».

«وبحلول مساء هذا اليوم أرسلت إدارة المخابرات الحربية المصرية تحليلاً للموقف إلى القيادة العليا، نوهت فيه باحتمال أن تكون الأزمة وليدة خطة مفتعلة ونصحت بالتريث انتظاراً لمعلومات مؤكدة».

«أي أن المخابرات الحربية بدأ الشعور ينتابها بأن العملية كلها لا تخرج عن أن تكون فخاً لإيقاع مصر فيه، وهو ما حصل فعلاً».



وبعد صفحات أخرى يسخر مرتجى من المخابرات الحربية وسلوكها في موضع رابع فيقول :

«وفي هذا اليوم (١ يونيو ٦٧) خشيت المخابرات الحربية أن يفوتها قطار استنتاج

الهجوم الإسرائيلي المزعوم، خصوصاً والاستعدادات المصرية قائمة على قدم وساق لمقابلته.. فتضع ضمن احتمالات العدو المتوقعة شن عملية تعرضية ضد الاتجاه التعبوي الجنوبي بسيناء عمادها المدرعات».



وفي موضع خامس يشير صاحب هذه المذكرات إلى مدى قصور رؤية المخابرات الحربية لنوايا العدو وسوء تقديرها لنواياه ويقول:

«وهكذا نرى أن أغلب استنتاجات المخابرات تميل إلى أن إسرائيل لن تقدم على عمل تهورى بشن حرب شاملة.. وهو الشعور السائد في جميع الأوساط العسكرية على اختلاف مستوياتها.. ولذا فإن اندلاع الحرب في يوم ٥ يونيو لم يكن مفاجأة على المستوى التكتيكي فقط، وإنما كان على المستوى الفكري، ويرجع أن يكون هو السبب الرئيسي في اهتزاز القيادة العليا وإصابتها بالشلل الذي أفقدها القدرة على حسن التصرف، وإدارة الحرب بطريقة حكيمة تحفظ للقوات المسلحة ماء وجهها».



وفي موضع سادس يشير الفريق مرتجي إلى الخطأ في استنتاجات المخابرات الحربية التي كانت تبنيها في هذه الواقعة على سبيل المثال على برنامج خاص قدمته الإذاعة الإسرائيلية، وكأنما أصبحت أجهزة العدو هي التي تحرك خططنا:

«وذكر ملخص المخابرات المصرية أن الإذاعة الإسرائيلية قدمت برنامجاً خاصاً عن الطيران العربي للمحافظة على الروح المعنوية في إسرائيل، وأفصح هذا البرنامج عن أنها تحسب حساباً للتفوق الجوي العربي في مجال الطائرات قاذقة القنابل الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على خطط إسرائيل ومعنوياتها.. وهذا الاستنتاج الأخير يوحي بأن إسرائيل تخشى الحرب.. وغفلت المخابرات الحربية لقصورها الذاتي ولتركيز مجهودها الأساسي في أمن القوات المسلحة وإهمال جانب العدو عن أن إسرائيل تستعد لهذه الحرب منذ عام ١٩٥٦، وأنها كانت في انتظار المبرر الذي يظهرها أمام الرأي العام العالمي في صورة المجنى عليها، وأنها - خوفاً على بقائها وحفاظاً على كيانها - اضطرت غير باغية لخوض هذه الحرب».

ويصل الفريق مرتجي في اتهامه للمخابرات الحربية بالقصور والفشل إلى الذروة في الفقرة التي يشير فيها إلى أن ملخص المخابرات عن يوم ٤ يونيو لم يتضمن أى إشارة إلى احتمال ضربة مفاجئة، على الرغم مما كانت تتضمنه تقارير سابقة للمخابرات كانت تنخدع بنوايا العدو في الخداع والتمويه:

«... وذكر ملخص المخابرات الحربية المصرية عن هذا اليوم (٤ يونيو) أن العدو مستمر في تدعيم قواته جنوب العوجة - بير سبع - ويزداد نشاطه أمام الكونتلا، ويقوم بتركيب ميكروفونات قرب خط الحدود على الاتجاه التعبوى الأوسط مما يتوقع معه أن يقوم بتوجيه إذاعات منها لأغراض الحرب النفسية».

«وذكر الملخص أيضاً أنه لم يطرأ تغيير يذكر على حجم وأوضاع القوات الإسرائيلية أمام الجبهة المصرية، ونوه عن تحرك ٣٠٠ فدائي صهيونى من فرنسا إلى إسرائيل».

«والملاحظ أن هذا التقرير هو التقرير السابق للحرب مباشرة، ومع ذلك جاء خالياً من احتمالات ضربة مفاجئة من قبل العدو.. بل ومعظم التقارير السابقة لم تحدد موعداً معيناً يحتمل أن توجه فيه إسرائيل ضربة لها.. وإنما كان التفاؤل دائماً هو المتغلب، واستبعدت فكرة الحرب، خصوصاً - حسب وجهة نظر المخابرات - بعد الحشد الكبير من القوات المصرية.. والتعاون العربى الذى أصبح واضحاً والذى يجعل إسرائيل تفكر أكثر من مرة فيما لو راودتها نفسها على أن تكون هى البادئة بشن الحرب».



وفي نهاية كتابه يبلور الفريق مرتجي هذا كله وهو ينتقد المخابرات الحربية صراحة حين يتحدث عن أسباب هزيمة ١٩٦٧ مقارنة بأسباب النصر فى ١٩٧٣، فيقول:

«جهاز مخابرات حربية يطلب منه التركيز على الداخل أكثر من الخارج، فالمطلوب وبالدرجة الأولى هو تأمين النظام وعدم الخروج عليه.. ولذلك يوجه

مجهوده للجري وراء الضباط وغيرهم متقصياً أحوالهم ومغامراتهم ويتعد عن واجبه الرئيسي في الحصول على المعلومات الدقيقة عن العدو والتي بدونها يصبح التخطيط للعمليات قاصراً ومبنياً على أسس غير سليمة. وهذا ما يعاب على هذا الجهاز الذي خفى عليه الكثير من أسرار العدو الإسرائيلي، سواء في توقع الهجوم أو تحديد ميعاده أو في الأسلحة الجديدة أو التعديلات التي أدخلت على المعدات الموجودة لدى العدو، مما كان مصدر أخطاء كبيرة أثرت على وضع الخطط الحربية وعلى رأسها خطة الدفاع الجوي التي بنيت على مدى طيران محدود لطائرات العدو، وثبت أنها دون الحقيقة بمراحل».

(٣٣)

ويتحدث الفريق مرتجى بكل وضوح عن دوره هو شخصياً في الحرب والإعداد لها، ويروينا أن يعترف صاحب المذكرات بكل هذا القصور والتقصير في شجاعة أدبية واضحة، وعلى الرغم من أنه كان في استطاعته أن يبحث عن تبرير لهذا إلا أنه يواجه نفسه ويواجهنا بما واجه به نفسه على نحو شجاع:

«عينت قائداً للجبهة، وهو منصب لم يكن مقرراً من قبل، وكان المعروف أن الحرب ستدار بواسطة القيادة العليا، وقيادة الجيش الميداني - القيادة الشرقية العسكرية - وكنت حتى هذا الوقت أشغل منصب القائد السياسي العسكري لمسرح العمليات باليمن، وفي الوقت نفسه قائد القوات البرية التي لم يدخل ضمن مسؤولياتها التخطيط للعمليات، لذلك لم تكن مكلفة بأي خطط عمليات موضوعة، إذ كانت هذه المسؤولية تقع على كاهل هيئة عمليات القوات المسلحة كجهاز تخطيط لرئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ونائب القائد الأعلى، ومن هيئة العمليات تصدر توجيهات العمليات إلى قيادة المنطقة العسكرية الشرقية التي تدرسها مع أجهزتها ثم تضع قرارها على ضوءها ثم تعرضها على رئيس أركان حرب القوات المسلحة وأجهزته ليقرها رئيس الأركان بعد السماع (يقصد: الاستماع) إلى تقارير الرؤساء وتعرض بعد ذلك على نائب القائد الأعلى في وجود واضعي الخطة بعد مراجعة

رئيس أركان حرب القوات المسلحة، ورؤساء (جهات) التخطيط الأخرى المسئولين للتصديق عليها».



ويصرح مرتجى بأنه كان مغلول اليد بحكم نفس القرار الذى صدر بتعيينه قائداً للجهة :

«كان الرئيس جمال عبد الناصر يرى وضع جميع القوات المسلحة برية وبحرية وجوية التى تخصص للجهة الشرقية تحت قيادة قائد الجهة، إلا أن تدخل المشير - رحمه الله - أفقد قيادة الجهة سلطاتها وفعاليتها، وحولها إلى قيادة شكلية وأوقف تنفيذ ما لها من سلطات».

«وبدون الدخول فى تفاصيل تعليمات التنظيم التى صدرت من أجهزة القيادة العليا لقيادة الجهة والوصاية التى فرضت عليها، والتى جعلت قائد الجهة مغلول التصرف، أسوق ما قاله اللواء حسن البدرى - نائب رئيس هيئة البحوث - وهى الهيئة المسئولة عن وضع التاريخ العسكرى - يوم ٥ يونيو ١٩٦٨ - أى بعد الحرب بسنة وبعد انتهاء عمل لجان تقصى الحقائق - أمام رئيس الجمهورية.. كان هناك قائد فى الجهة يعلم كيف تدار الأمور ولا يتأخر عن تقديم النصيحة بالأسلوب السليم لإدارة الأمور، لكن قرار تعيينه قائداً للجهة حوى فى نفس إطاره قياداً كاملاً على أى تصرف له، إذ قضى هذا الأمر على أن لا يتصرف فى شىء قبل الرجوع إلى القيادة العليا فى حالة عدم وجود نائب القائد الأعلى فى المركز الأمامى، أما فى حالة وجود نائب القائد الأعلى فى المركز الأمامى فيكون نائب القائد الأعلى هو المسيطر على الأمور. لقد تقدم قائد الجهة بالكثير من النصائح الموضوعية لكنها لم تلق العناية الجديرة بها. لقد وصل الأمر بياسيادة الرئيس أن علم قائد الجهة ليلة ٦ - ٧ يونيو، وبعدمنتصف الليل، أن هناك أمراً بالانسحاب قد صدر للقوات وعلمه من مدير الشرطة العسكرية الذى وصل لمركز قيادته مصادفة ولم يعلم بهذا الانسحاب من أى مصدر آخر».



ونأتى هنا إلى فقرة مهمة تم تداولها بكثرة فى الأدبيات التى تناولت تاريخ

المعركة، وهي الفقرة التي يروى فيها الفريق مرتجى حديثه مع المشير عن اختصاصات كل منهما في أثناء الحرب:

«... وعندما أبديت وجهة نظري للمشير بأن اختصاصات قيادة الجبهة التي صدرت لا تمكنها من قيادة المعارك والسيطرة عليها، وعليه فوجودها يعتبر حلقة إضافية في سلسلة القيادة لا داعى لها.. إلا أن المشير كان يبرر موقفه في أنه سيتواجد في مركز القيادة المتقدم، وهو في نفس الوقت قيادة الجبهة قبل العمليات بفترة، وأنه سيقود المعارك بالاشتراك مع قيادة الجبهة، وأن قائد الجبهة في هذه الحالة سيكون بمثابة رئيس أركانها.. ولو أن تبرير المشير غير مقنع إلا أن الجو السائد في ذلك الوقت بأن الحرب لن تنشب، لذلك كانت تؤخذ الأمور ببساطة ودون تقدير خطورة اندلاع حرب مع إسرائيل».

(٣٤)

ويتحدث الفريق مرتجى في هذه المذكرات بتفصيل واف عن الخطة الدفاعية «قاهر» دون أن يتطرق إلى ما قد يؤخذ عليه أنه يمس الأمن العسكرى، وهو يقدم معلومات تاريخية مهمة عن هذه الخطة وعلاقتها بالخطط الأخرى التي سبقتها، فيقول:

«لم تكن الخطة الدفاعية التي اتخذت يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ أساساً لجميع التحركات والإجراءات التي اتخذتها مصر لمجابهة الحشود الإسرائيلية المزعومة على الحدود السورية، وليدة أحداث الساعة المرتبة على تصاعد الأزمة السياسية بين العرب وإسرائيل وقتئذ، لكنها كانت في واقع الأمر استطراداً للعمل وفق إطار خطط مسبقة، تم اعتماد آخرها في أواخر ١٩٦٦، وأطلق عليها الاسم الرمزي «قاهر».. وتتلخص فكرة الخطة «قاهر» في تركيز الجهود الرئيسى للقوات المسلحة المصرية للدفاع عن سيناء بالتمسك بالمناطق الحيوية، التي تؤدي من النقب إلى قناة السويس، وخلق الظروف المناسبة لتتحول إلى الهجوم العام ونقل المعركة إلى أرض العدو حسب تطور الموقف».

«ولن نتكلم على هذه الخطة بالتفصيل حتى لا يؤخذ علينا شيء خاص بالأمن الحربى».

«وبناء على هذه الفكرة خصصت القوات البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوى المناسبة لتنفيذ هذه المهمة».

«وبلاحظ على أصل الخطة أن هناك تسليماً من جانب القيادة العليا للعدو الإسرائيلى بأن يقوم بالضربة الأولى بقواته البرية، وعلى قواتنا البرية ملاقاتها».

«أما بالنسبة للقوات الجوية المصرية فكان عليها فى أثناء الفترة التحضيرية وقبل بدء القتال، توجيه ضربة مفاجئة لشل طيران العدو - أى التمسك بمبدأ المبادرة - وهو الأمر الذى ضنت به عليها القيادة السياسية عندما اتخذت قرارها المشهور بألا تكون مصر هى البادئة بالقتال على أية صورة من الصور».

«أما فيما يختص بالقوات البحرية المصرية، فنلاحظ أن توجيهات المشير التى أصدرها يوم ١٤ مايو ٦٧ - لم تذكر تفاصيلها - قد أخلت بموقف القوات البحرية وخرجت بها عن إطار الخطة الدفاعية «قاهر»، إذ أنها نقلت مركز ثقل عمل هذه القوات إلى البحر الأحمر وخليج العقبة بدلاً من البحر المتوسط... وتبعاً لذلك نقص حجم القوات البحرية المخصصة أصلاً للخطة «قاهر»، ومع ذلك لم تتغير المهام المسندة لهذا الجزء».



ثم يصرح الفريق مرتجى بأن هذه الخطة لم تؤت ثمارها :

«ولقد ظهر من سير القتال الفعلى أن تصور القيادة لأعمال العدو جانبه التوفيق، ولأن العدو ركز مجهوده الرئيسى على المحور الشمالى والمحور الأوسط».

«ومما هو جدير بالذكر أن الخطة وضعت بمعزل عن قيادة القوات البرية التى أنيط بقسم من ضباطها قيادة الجبهة، وكانت هذه القيادة بعيدة عن هذا التخطيط ولم تشترك فيه، ولم تتعاون أو تساهم مع المخططين ولم يؤخذ رأيها وهى فى مراحلها الأخيرة أو عند التصديق عليها، لذلك فوجئت قيادة القوات البرية بأن عليها تنفيذ خطة هى خالية الذهن عنها، وهو أمر غير سليم من ناحية العرف العسكرى،

فالمفروض أن القيادة التي ستتولى المسئولية هي التي تأخذ التوجيه وتدرسه وتتخذ جميع الإجراءات التي توصلها لوضع خطة سليمة قابلة للتنفيذ.

(٣٥)

ويستطرد الفريق مرتجى في انتقاد الخطة الموضوعية التي لم يتح لها أن تطبق، وكأنه يقول إنه حتى لو طبقت الخطة تماماً ما أمكن بها تفادى الكارثة:

«وهناك بعض الملاحظات على الخطة الدفاعية «قاهر» يمكن إجمال أبرزها فيما يلي:

«النطاق الدفاعي الأول الذي يجب أن يصمد أمام العدو ويكبده أكبر خسائر، تكون من ثلاث مناطق دفاعية تكاد تكون منفصلة عن بعضها البعض، ويصعب تبادل المعونة فيما بينها، سواء عن طريق النيران أو المناورة بالقوات، كما كانت تفتقر إلى الكثافة المناسبة في القوات والأسلحة، فقد بلغت مواجهة هذا النطاق حوالي ١٧٠ كيلومتراً، مما جعل مواجهة اللواء الذي حددت له المراجع العسكرية مواجهة تقدر بحوالي ٣ - ٤ كيلومترات. ولكي تتفادى القيادة المخططة هذا الضعف اختارت دفاعات الوحدات والتشكيلات في مناطق تستند أجنابها - على قدر الإمكان - على هيئات أرضية تؤمنها. واحتوى هذا الإجراء الخطوة الناتجة من احتمالات التطويق بالالتفاف حولها، خصوصاً أن بعض الهيئات التي ظن بسبب خطأ في الاستطلاع أنها غير صالحة لسير الدبابات والحملات ثبت عكس ذلك.. ولقد استفاد العدو الإسرائيلي من هذا الضعف في النظام الدفاعي واتبع أسلوب التطويق والالتفاف وتفادى المواقع الحصينة».

بل يفاجئنا الفريق مرتجى في هذه المذكرات بأن النطاقات الدفاعية لم يتم تجهيزها فيما عدا النطاق الدفاعي الأول الذي جهز تجهيزاً غير كامل:

«لم يجهز هندسياً، رغم أهميته في العمليات الدفاعية، إلا النطاق الدفاعي الأول وحتى هذا وبسبب التعديل في الأوضاع أصبح التجهيز غير كامل في اتجاهات عديدة خصوصاً في الاتجاه الشمالي الذي كان محور المجهود الرئيسي للهجوم الإسرائيلي..»

أما باقى الدفاعات فلم تجهز هندسياً.. ويمكن القول إن التجهيز الهندسى لمسرح عمليات سيناء لم يغط إلا أقل من خمس المطلوب».

«وأخطر ما وقعت فيه القيادة من خطأ أنها لم تعتن بتجهيز خط المضايق هندسياً وتزويده بالدشم والملاجئ والخنادق والموانع اللازمة، بل إنها لم تخصص له القوات الكافية أو ذات الكفاءة القتالية المناسبة، رغم أهمية هذا الخط باعتباره آخر خطوط حماية قناة السويس علاوة على أهميته الحيوية للسيطرة على سيناء.. وكان يجب أن تكون نظرة القيادة لهذا الخط نظرة مختلفة جداً عن نظرتها له. إذ أنه الحد بين الحياة أو الميرت لمصر وأنه الخط الذى يجب ألا تتركه القوات المصرية مهما كانت الأسباب والظروف، وأن تدافع عنه لآخر رجل ولآخر طلقة».



ويؤكد الفريق مرتجى فى هذه المذكرات على معنى مهم جداً، وهو أن المسئولين المصريين كانوا قد باتوا مندفعين إلى الحرب، ولم يكن شىء يثنىهم عنها، حتى إن أحد القادة السوريين استبعد احتمال حدوث الاشتباكات من جانب سوريا، ومع هذا فإن أحداً لم يعر رأيه أى اهتمام:

«... ومما يلفت النظر أن رئيس شعبة المخابرات بالقيادة العربية الموحدة، وهو سورى الجنسية، صرح بأن الحكومة السورية تقوم بحركة سياسية تستهدف تدعيم مركزها داخلياً، وأنه يستبعد حدوث أى اشتباكات بين سوريا وإسرائيل، ورغم خطورة هذا التصريح وأنه صادر ممن يفهم العقلية السورية والجو السورى السائد فى ذلك الوقت، إلا أن المسئولين لم يعولوا كثيراً على هذا التصريح بل لم يجد أى صدق عندهم.. لماذا؟»

(٣٦)

وتتيح لنا هذه المذكرات رؤية دقيقة لطبيعة المناقشات العسكرية التى كانت تتم فيما قبل وقوع الحرب فى ٥ يونيو، وعلى سبيل المثال فإن الفريق مرتجى يورد ملخصاً للمناقشات التى دارت بين المشير عبدالحكيم عامر وبين قادة القوات المسلحة حول

موقف شرم الشيخ وخليج العقبة، ونحن نرى المشير فيما يرويه الفريق مرتجى يفاجئ قاداته بأفكار جديدة لم يحسب لها حساب من قبل، وتكون النتيجة حلولاً توفيقية تحمل في طياتها الفشل الأكيد:

«... وفيما يختص بشرم الشيخ وخليج العقبة، كان رأى المشير عامر الذى أبلغ إلينا أنه لا خوف على شرم الشيخ، وأن التفكير لم يتجه إليها بعد، وأن أوجه الأنظار إلى أهمية إيلات والنقب الجنوبي، وأنه يجب أن تعد قوة كبيرة لعزل إيلات برأ وبحراً ومنع الإمدادات عنها.. وحدد حجم هذه القوة بما يعادل فرقة مشاة ولواء مدرعاً، وبعض الوحدات الخاصة للقيام بعملية قطع برى، ثم الاستيلاء على إيلات بالكامل على أن تقوم القوات البحرية بقفل الخليج من الجنوب أثناء سير العمليات البرية.. وكان هذا التفكير مفاجأة لنا جميعاً، فلم يكن قد وضع فى الحسبان، كما أن الخطة الدفاعية «قاهر» لم تكن تتضمن مثل هذا العمل التعرضى، علاوة على أن هذه الوحدات معين لها دور فى الخطة الدفاعية وإخراجها من الخطة للقيام بهذه المهمة الجديدة يعتبر خروجاً ضخماً ويعرض توازن النظام الدفاعى كله للخطر فيما لو قامت إسرائيل بالهجوم.. وتحايلاً لهذا الاعتراض من جانب المخططين طلب المشير أن تبقى القوات المخصصة لهذه المهمة فى محلاتها وأوضاعها الدفاعية حسب الخطة ويجرى الاستطلاع بواسطة القادة فقط لوضع الخطط التعرضية التفصيلية وعرضها على المشير فى خلال فترة معينة حددت.. وحتى لا يختل النظام الدفاعى إذا ما نفذت هذه العملية، فقد طلب تعبئة لواء مشاة من الاحتياط ليأخذ أوضاع القوات القائمة بتنفيذ العملية التعرضية سالفة الذكر».



ويؤكد الفريق مرتجى على مدى صفحات هذه المذكرات أن القيادة المصرية كانت لا تزال لا تتوقع أكثر من الهجوم المحدود:

«ومما يلفت النظر أن المشير عامر قرر القيام بهذه العملية فى حالة قيام إسرائيل بهجوم محدود على مصر.. والهجوم المحدود هو الذى كانت القيادة العليا تتوقعه، وكانت تعتقد أن إسرائيل لن تفكر فى القيام بهجوم شامل على مصر وإنما كل ما يمكن

أن تعمله رداً على الحشود والاستفزازات سيأخذ شكل العمليات الانتقامية المحدودة، التي تنال من هبة مصر وقواتها المسلحة.. وهذا التفكير استمر سائداً طيلة فترة الإعداد والحشد قبل الحرب. ويعزى له السبب في التعديلات التي أدخلت على الخطة الدفاعية «قاهر» - التي شوهدت صورتها وأضعفت قواعدها - وهذه التعديلات كانت تهدف كلها إلى منع إسرائيل من الحصول على مكسب محدود تتلقفه أبواق دعايتها فتسبب إلى موقف مصر وقدراتها العسكرية».



وعلى الرغم من هذا فإن تعليمات جديدة ظهرت من جديد على نحو ما يروى صاحب المذكرات بكل أسى ويقول :

«ومع الأسف فإنه لم تمض أيام قليلة على توجيهات المشير سالفه الذكر، حتى صدرت تعليمات جديدة بتجهيز قوة من المظلات لاحتلال شرم الشيخ على وجه السرعة وإلغاء تحرك القوة السابق تخصيصها لهذه المنطقة.. وكان في هذه التعليمات خروج جديد عن الخطة الدفاعية «قاهر»، كما أن المظلات لم تكن ملمة بالمنطقة ولم يسبق لها أن دربت على احتلالها.. علاوة على أن استخدام المظلات في مثل هذه الأعمال الدفاعية يعتبر عملاً ليس له مبرر ويمكن لقوات مشاة عادية القيام به، بالإضافة إلى أنه استخدام لقوات في غير المهام التي دربت عليها والتي من المفروض أن تسند لها، والمظلات عنصر ثمين كثير التكاليف».



ثم يسجل الفريق مرتجى اندهاشه ويقول:

«والغريب في الأمر أن المشير وافق عند رجوعه على هذا القرار، بل أضاف بأن فكرة إرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ وقفل خليج العقبة مستبعدة وليس في النية تنفيذها.. ومع الأسف الشديد فإنه بعد يومين من هذا المؤتمر وقع ما كنا نخشاه وتناست القيادة العليا قرارها الحاسم بعدم إرسال قوات وأرسلت القوات بطريقة... أحسن وصف لها أنها ارتجالية وغير حكيمة».

وليس هذا هو الانتقاد الوحيد الذى يوجهه صاحب المذكرات إلى المشير عامر فى قيادته للمعركة قبل وقوعها، بل هو يروى قصة استيلاء فكرة معينة على عقلية المشير وكيف كانت عقلية المشير العسكرية أقرب إلى الجمود لأنها لم تستجب لمناقشات القادة ومنهم مرتضى نفسه، بل إننا نرى المشير وهو يكاد يعالج الوهم بوهم آخر:

«أقنع المشير عامر يوم ٢٠ مايو ١٩٦٧ يصاحبه وزير الحربية شمس بدران لزيارة التشكيلات التى وصلت حديثاً إلى سيناء، وأثناء تنقلهما بالسيارة فى سيناء دار حديث بينى وبين المشير مضمونه أن المشير حاول أن يؤكد لى أننا سندخل الحرب هذه المرة، وقد أدهشته إجابتي عندما أشرت أنه يمثل هذه القوات وحالتها وتدريبها ونوعيتها لا يمكن أن ندخل بها حرباً، وهنا اتجه المشير فى حديثه بأنه يجب أن يفهم الجميع هذا الاتجاه حتى يستعدوا ويأخذوا الموضوع مأخذ الجد ويقوموا بإجراءات الوقاية بحماس وألا يفتر اهتمامهم».

«وأثناء الجولة سأل المشير عن القوات التى خصصت للدفاع عن قطاع غزة فرويت له أن قطاع غزة سيحارب بقواته فقط، واستعادة القطاع، فيما لو سقط فى يد العدو، ليست فى الحسبان لتعذر القيام بالهجوم لصعوبة الأرض من اتجاه الحدود المصرية، وضيقتها وعدم مناسبتها للفتح أو للقيام بمناورة معقولة بالقوات، هذا فضلاً عن أوضاع المستعمرات الإسرائيلية على امتداد القطاع الذى سيجعل جنب القوات معرضاً للخطر ومهدداً، علاوة على أن الخطة الدفاعية «قاهر» خالية من فكرة استرجاع القطاع!».

ورد المشير على كلامى بأنه يفكر فى تشكيل مجموعة خفيفة الحركة عمادها المدرعات والمشاة والمهندسين والقوات الخاصة وتتمركز فى المنطقة ما بين رفح والكيلو ١٨ على طريق العريش - رفح، وتكون مهمتها تهديد خطوط مواصلات أى قوة معادية تهاجم القطاع، كما تجذب أنظار العدو نحو الاتجاه الساحلى. وفى الوقت نفسه تستعد هذه القوة لشن عمليات تعرضية محدودة المدى ضد أى أهداف إسرائيلية قريبة من الحدود، علاوة على إمكان تدعيم هذه المجموعة بقوات أكبر

لتقوم بعمليات تعرضية على مستوى أكبر، حسب تطور الموقف.. وكان فى هذا الإجراء خروج كبير عن الخطة الدفاعية «قاهر».. ورغم ذلك شكلت هذه المجموعة وتعددت المهام التى أوكلت لها وانتهت الحرب دون أن تقوم بأى عمل إيجابى يذكر، بل كانت عبئاً على غيرها وتسببت فى تفتيت بعض القوات التى شكلت منها».

أطلق على هذه المجموعة الخفيفة «رقم ١»، وتسلم قيادتها العميد سعد الشاذلى الذى عين بعد الحرب رئيس أركان حرب القوات المسلحة ثم سفير مصر فى لندن ومنها إلى البرتغال».

(٣٨)

ويقدم الفريق مرتجى فى هذه المذكرات نظرية مهمة حول سير الأحداث قبل المعركة، وهو يرى أن المؤتمر الذى عقده الرئيس عبدالناصر فى أبو صوير [فى حضور زملائه أو نوابه الثلاثة: عبدالحكيم وزكريا والسادات] كان بمثابة الشرارة التى تفجرت بها الأزمة:

«يعتبر هذا اليوم [يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧] الشرارة التى تسببت فى تفجير الأزمة عندما أعلن رئيس الجمهورية جمال عبدالناصر قرار غلق خليج العقبة فى وجه الملاحه الإسرائيلية اعتباراً من يوم ٢٣ / ٥ / ٦٧ فى المؤتمر الذى عقده مع ضباط القوات الجوية فى مطار أبو صوير».

«ولا يسعنا أن نترك زيارة رئيس الجمهورية بدون تعليق.. تمت هذه الزيارة فى وجود المشير عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ونائب رئيس الجمهورية السيد زكريا محيى الدين والسيد محمد أنور السادات - رئيس الجمهورية الحالى - وكان السبب الظاهرى من هذه الزيارة هو مشاهدة الطائرات الروسية الصنع التى وصلت القوات الجوية حديثاً.. واجتمع رئيس الجمهورية مع الضباط الطيارين، وشرح لهم وجهة نظره بالنسبة للعمليات الجارية، وقام الضباط من جانبهم بإلقاء جملة أسئلة دارت كلها تقريباً حول موقف أمريكا، وهل وضع فى الحسبان موقف الأسطول السادس فى البحر الأحمر والمساعدات المتوقع أن تصل إسرائيل من أمريكا، كذلك ضرورة أن تكون مصر هى السابقة فى الضربة الجوية الأولى طالما أن

الموقف تأزم إلى هذا الحد، ولا ننتظر حتى تهاجم إسرائيل الطائرات المصرية وهي على الأرض دون تحصينات كافية.. وتبلورت إجابة رئيس الجمهورية في أنه لو وضع في تقديراته المساعدة المنتظرة من أمريكا لوقف جامداً وقيدت حركته، وأن تلقى الضربة الأولى أمر لا مفر منه حيث إنه قرار سياسي اتخذ حتى يبطل أى حجة لأمريكا أو غيرها قد تستخدمها ذريعة للتدخل.. وعقب في النهاية تحت إلحاح الأسئلة أنه لا يتوقع أن تنشب الحرب، إذ أنه يرى أن إسرائيل بعد هذه الحشود من جانبنا ولمسها إصرارنا على الوقوف بجانب سوريا، ستراجع عن تنفيذ مخططاتها وهو ما نصبو إليه، وبذلك نكون قد استرجعنا جميع ما خسرناه في حرب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦».

«وبين الرئيس أنه اختار يوم ٢٣ مايو لغلق الخليج حتى يوضع أوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع».



وهذه الجملة بالذات ترينا أن مرتجى يكاد يشهد أن أوثانت لم يكن هو المخطئ حين قرر سحب القوات دون عرض الموضوع على الدول المختلفة، فهذا هو مرتجى يقول إن عبد الناصر هو الذى اختار بمحض إرادته أن يوضع سكرتير عام الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع، بل وخطط لهذا، بل وصرح به لقيادة من طبقة مرتجى، بل ومن هم دونه.

(٣٩)

ويروى مرتجى كيف كان الرئيس عبد الناصر منزعجاً بشدة على مصير قطاع غزة وعلى شرم الشيخ، وكيف بدأ يتدخل في الخطط العسكرية الموضوعه بكثير من التعديل، ومن الواضح مما يرويه صاحب هذه المذكرات أن عبد الناصر كان يقدر العوامل المعنوية - الاستراتيجية تقديراً كبيراً، وأنه كان يتحوط لأمر ثانوية بينما الجوهر الرئيسى نفسه يعانى، وهو لا يدري مدى الأثر المدمر لمثل هذه التوجيهات.

ونحن نراه لا يقتنع بالتعرض والهجوم على إيلات مفضلاً ومؤثراً على هذا الانتباه إلى الاحتفاظ بقطاع غزة على سبيل المثال أو شرم الشيخ:

«صدر فى هذا اليوم «يوم ٢٥ مايو ١٩٦٧» عدد كبير من تعليمات التشكيل وأوامر الاستدعاء أخذت المظهيرية التى تتمشى مع سياسة استعراض العضلات، التى ظن أنها تردع الخصم، فصدرت أوامر إنشاء فرقتين مشاة تتكون كل منها من ثلاثة ألوية احتياط، وكذلك إنشاء ثلاثة ألوية حرس وطنى، وتشكيل محطات عسكرية جديدة مما لا داعى للدخول فى تفاصيله».

«مساء هذا اليوم حضر رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر مؤتمراً عقده المشير لقادة فروع القوات المسلحة: برية - بحرية - جوية، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة، ورئيس هيئة العمليات، وقائد الجيش الميدانى، ومدير المخابرات الحربية، وتواجد فى المؤتمر السيد زكريا محيى الدين والسيد أنور السادات، وعرض فى هذا المؤتمر فكرة الخطة التعرضية الهادفة إلى عزل منطقة إيلات والاستيلاء عليها».

«وظهر عدم الاقتناع على رئيس الجمهورية بالنسبة للهدف المرجو من هذه العملية التعرضية المحدودة ومدى الكسب الذى سنحصل عليه، وتساءل: هل مثل هذه العملية تتساوى من حيث النتائج مع سقوط غزة مثلاً فى يد العدو الإسرائيلى؟؟ ثم لفت النظر إلى أهمية قطاع غزة، وأن سقوطه يعنى الكثير بالنسبة لمصر ويؤثر على هيئتها بدرجة كبيرة، وأنه يرى أن أضعف نقطة فى النظام الدفاعى هى هذا القطاع، وأنه من السهل أن يقع فى يد الجيش الإسرائيلى، إذ أن القوات المخصصة له أضعف من أن تقف أمام أى هجوم، كما أن فكرة وضع المجموعة الخفيفة رقم (١) فى منطقة ما بين الشيخ زويد ورفح لن تؤثر على نية إسرائيل فى الهجوم على القطاع.. وعلى ذلك فإنه يرى ضرورة تقوية هذا القطاع بقوات أكثر وذات كفاءة قتالية مناسبة حتى تجبر إسرائيل على التفكير أكثر من مرة لو راودتها نفسها على مهاجمة القطاع.. ثم أشار الرئيس على الخريطة نحو «شرم الشيخ» وقال هذه أيضاً تنقصها القوات خصوصاً الأسلحة المضادة للدبابات».

ويروي الفريق مرتجى أنه حاول أن يلفت نظر الرئيس عبد الناصر فى ٢٥ مايو ١٩٦٧ إلى مدى معاناته فى أداء وظيفة القيادة نفسها، ولكن يبدو من رواية مرتجى نفسه أن إشارته لم تكن كافية ليفهم الرئيس عبد الناصر حقيقة الموقف، وهو نفسه يروى كيف تذاكر مع عبد الناصر أمر هذا اللقاء :

«... والتفت إلى موجهاً الحديث: أنت ساكت على شرم الشيخ، أليست تحت قيادتك؟ وهنا حاولت أن أظهر له أننى قائد بدون فاعلية أو مع إيقاف التنفيذ، فأجبت: أنا جزء من القيادة العليا ولا أقود إلا عن طريقها، فأسرع المشير بالتدخل قائلاً: أيوه هو جزء من القيادة ونحن كلنا سنقود المعركة، ويظهر أن الرئيس لم يدرك ما أرمى إليه أو على الأقل تظاهر بذلك فى حينه».

«وفى حديث لى مع الرئيس الراحل بعد الحرب ذكرته بهذا الموقف، وكانت إجابته أنه شعر بأن مسئوليات القيادة وفعاليتها ليست حسبما كان يرغب ويشتهى، وأن المسئولية القيادية خرجت عن نطاق قيادة الجبهة، وهى التى كان يود أن تركز فيها.. أكمل الرئيس حديثه بضرورة تأمين المرتفعات الغربية لمنطقة شرم الشيخ واحتلال الطور واتخاذ جميع الإجراءات الأخرى التى تضمن صمودها، والقضاء على أى قوات إسرائيلية معادية قد تهاجمها. وأضاف أنه إذا حاولت السفن المرور من مضيق العقبة من الممر المجاور للأراضى السعودية فلا نتعرض لها لأننا سنتخذ من هذا المرور مادة للدعاية اللازمة.. ثم نوقش تلغيم هذا الممر، ثم عدل عن الفكرة بسبب الخسائر المتوقعة».



وهو يؤكد على مدى الخطورة التى أصابت الخطط العسكرية بسبب تدخل رئيس الجمهورية فيها، ويأتى هذا تعقياً على اللقاء الذى تم فى ٢٥ مايو ١٩٦٧ بحضور الرئيس وزملائه بمن فيهم القائد الأعلى:

«... وكان لتدخل الزعيم السياسى فى الخطط العسكرية كما حصل بهذا الشكل تأثير خطير على الخطة الدفاعية بأكملها، وزاد من فقدان توازنها بسبب ما أدخل عليها

من تعديلات تنفيذها لهذه الرغبات الجديدة التي قضت بإرسال قوات في مناطق لم تكن في حساب المخطط من قبل.. كل هذا جاء على حساب الشكل العام للدفاع، وأضعفه إلى حد كبير بل صرف القادة عن التركيز على اتجاه المجهود الرئيسي المتوقع لإسرائيل، وتكثيف منطقة هذا الاتجاه بالقوات بدلاً من بعثتها وإضعافها في كل مكان».

(٤١)

ونحن نرى صاحب هذه المذكرات وهو يتعاطف أشد التعاطف مع الفريق أول محمد صدقي محمود فيما أصاب القوات الجوية بسبب توجيه رئيس الجمهورية، وهو يرجع (حسبما تسعفه الذاكرة) أن المشير عامر نفسه كان يمضي على نفس خط الرئيس عبد الناصر في تجنب القيام بالضربة الأولى من أجل تجنب التدخل الأمريكي وعدم إحراج السوفييت:

«... في هذا المؤتمر [يقصد اجتماع ٢٥ مايو ١٩٦٧] ظهرت نوايا رئيس الجمهورية بالنسبة للضربة الأولى بصفة أكيدة.. إذ قال أعتقد أن الضربة الأولى ستوجهها إسرائيل نحو قواتنا الجوية بهدف الحصول على السيطرة الجوية ويجب أن نستعد لها، فتدخل الفريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية في ذلك الوقت والذي ألقى على كاهله مذبحه القوات الجوية في حرب ٥ يونيو ٦٧، وحوكم وأدين ووضع في السجن، إلى أن أفرج عنه الرئيس محمد أنور السادات بعد أن انتخب رئيساً للجمهورية الذي كان يرى إقراراً للحق أن القوات المصرية كانت من ضحايا نكسة ١٩٦٧ ولم تكن أبداً من أسبابها ولم تعط الفرصة لتحارب، وأثبت رأيه هذا في وثيقة «كلمة حق» وزعها على القوات المسلحة فيما بعد.. قال الفريق أول صدقي: أن منظرنا سيختلف كثيراً فيما لو تركنا المبادرة للعدو، وأنا أستصوب أن نكون البادئين بالضربة لانتزاع السيطرة الجوية منهم.. فرد رئيس الجمهورية حاسماً الموضوع: إننا اتخذنا قراراً سياسياً بأن نكون البادئين بالضرب، وعليكم أنتم تفادي ضربة العدو الأولى».

«وطبعاً لم يدر بخلده كيف نتفادى الضربة الأولى، وجميع مطالب هذا الإجراء بعيدة كل البعد عن إمكانيات القوات الجوية، فلا دفاع جوى قوى ولا تحصينات وملاجئ للطائرات ولا مطارات كافية توزع عليها الطائرات بدلاً من تكديسها فى القليل المتوفر فيسهل ضربها وإصابتها ولا وسائل إنذار جيدة.. إلخ».

«وعلى قدر ما تسعفنى الذاكرة أظن أن المشير عامر عقب على كلام صدقى (يقصد الفريق أول محمد صدقى محمود) والرئيس: بأننا لو بدأنا الضربة الأولى فسيكون هذا مبرراً لتدخل أمريكى سافر نود تفاديه، كما أنه سيخرج السوفيت».



وبعد أن يروى مرتجى كل هذه التفاصيل يردف بما هو أدهى وأمر ويقول :

«والشئ العجيب المحير أنه فى هذا اليوم أصدر نائب القائد الأعلى أمراً إنذارياً إلى قائد القوات الجوية والدفاع الجوى للاستعداد لتنفيذ الضربة الجوية ذات الاسم الرمزى «أسد» اعتباراً من أول ضوء يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧، وهذا الأمر ألغى فيما بعد وقبل أن تتاح الفرصة لتنفيذه».

(٤٢)

وينتقد صاحب هذه المذكرات الإجراءات التى استهدفت بها القيادة العامة للقوات المسلحة تقوية منطقتى رفح وشرم الشيخ واصفاً ماتم بالسرعة دون ترو وبافتقاد المعرفة العسكرية :

«تميز هذا اليوم [يوم ٢٦ مايو ١٩٦٧] بالإجراءات التى اتخذت تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية، والقاضية بتقوية منطقة رفح فى الشمال وتعزيز قوات شرم الشيخ فى أقصى الجنوب».

«وللأسف فإن التنفيذ اتخذ طابع السرعة بدون تروى، فصدرت تعليمات بتحركات، وتخصيص مهام وتعديلات، أقل ما توصف به افتقارها إلى المعرفة العسكرية أو الخبرة الميدانية وتعارضها مع المبادئ الحربية على المستوى التعبوى

والتكتيكى، فكلفت بهذه المهمة فرقة شكلت حديثاً أخذت بعض ألويتها من تشكيلات أخرى انتزعت من أماكنها المخصصة فى الخطة الدفاعية.. ومنها أحد الألوية المدرعة الذى كنا نسميه تهكما « باللواء الحيران» لكثرة التحركات التى قام بها سيراً على جنازير الدبابات، والتى تزيد على ألف كيلومتر قبل أن يدخل فى قتال، أى أنه فقد الصلاحية الفنية قبل أن يطلق طلقة واحدة، كذلك اللواء المشاة الذى أنيط به الدفاع عن منطقة العريش، والذى تدرّب على احتلالها لشهور عدة وأجادها كل الإجابة، أخرج هو الآخر من دفاعاته وطلب منه أن يحتل دفاعات جديدة على وجه السرعة فى منطقة «رفع» وهى منطقة لا تصلح للدفاع، بينما كلف لواء آخر ليحل محله فكانت النتيجة الحتمية أن الاثنى لم يجيدا تغطية مواقعهما ولم يصمدا فى القتال كما يجب».



ونحن نجابه بصاحب هذه المذكرات وهو يثبت بأدلة قاطعة أن القيادة العليا كانت تعمل فى ظل رؤية غير واضحة وغرض غير محدد، ولناخذ هذه الفقرة المهمة التى يبين فيها صاحب المذكرات مدى العبث فى الخطط والقوات:

«ومن الدلالات الواضحة على أن القيادة العليا كانت تعمل، ووضوح الرؤية ينقصها ووضوح الغرض نائه عن بصيرتها، أن أحد ألوية هذه الفرقة منكوبة الحظ التى أصيب قائدها واستشهد فى بداية القتال، أعطيت له ثلاث مهام قتال مختلفة فى ثلاثة أيام متتالية، أولها كان الدفاع عن «لحفن»، ثم الدفاع عن «رفع»، ثم التجمع فى مكان لتنفيذ مهمة غير واضحة المعالم بعد.. هل هى دفاع أم هجوم؟؟ لم تفصح الأوامر عنها، علماً بأن كلتا الحالتين لها إجراءات معينة وترتيبات خاصة يجب أن يعد لها اللواء».

«وبهذه التحركات الجديدة وتكثيف الدفاعات من ناحية الكم وليس الكيف فى المحور الشمالى تحت تأثير رغبات الزعامات السياسية أصبح وجود القوة الخفيفة رقم (١) لا ضرورة له فى هذه المنطقة، لذلك صدرت لها التعليمات لتتحرك إلى منطقة «بئر المالح» فى الجنوب الشرقى مكلفة بمهمة جديدة تتضمن تدمير العدو الذى قد يحاول تطويق دفاعات الكونتلا، أو التقدم عبر أودية لصان والمعين».

وهنا يعلق صاحب المذكرات ذاكراً نوعية السليبات والعيوب التي تنشأ نتيجة مثل هذه التصرفات التي تبدو حاسمة أو منجزة، بينما هي مدمرة :

«وبتحرك هذه القوة أصبحت إحدى العمليات التعرضية في المحور الشمالي في خبر كان، وشطبت من سلسلة العمليات التعرضية المحدودة التي سبق التخطيط لها، إلا أن عملية تعرضية جديدة اخترعت من وجود فرقة رفع في هذه المنطقة وأخذت الاسم دون الفعل».

«وبإتمام كل هذه التعليمات امتد أقصى الخطوط الدفاعية الأمامية إلى الشرق في الاتجاه الشمالي عشرات الكيلومترات ليدافع عن أرض لا تصلح للدفاعات من حيث طبيعتها، ومن حيث انسجامها مع باقى الخطوط الدفاعية، وبذلك أحدثنا فى الخطة الدفاعية «قاهر» خرقاً واسعاً لا يستطيع أى حائك ماهر أن يرتقه».

بهذا الوصف البليغ المفهوم تماماً (فى نهاية القرن العشرين) يصف مرتجى جوهر ما حدث على هذا النحو المبسط.

(٤٣)

ويجيد صاحب المذكرات تصوير الحالة النفسية والمعنوية التي وصلت إليها قواتنا المسلحة على مستوى القيادة وعلى مستوى التشكيلات، وهو يلخص ما اعترى الخطة من تمزق وتهتك وفقدان للفاعلية فى قوله :

«وصلت فى هذا اليوم [يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧] البلبلة والغموض والتهيه وعدم وضوح الهدف إلى الذروة. فالخطة الدفاعية «قاهر» التي اتخذت أساساً للعمل، تهتك وتمزقت وفقدت فاعليتها وقدرتها الدفاعية، وانهارت فكرتها الأساسية.. فوحدات ترسل إلى سيناء بمهام لا تلبث وهى فى الطريق لتنفيذها أن تأخذ مهام أخرى مختلفة.. ووحدات ترسل بدون مرتبات الحرب بأمل أن تصلها هذه المرتبات فى أماكن مركزها الجديدة لكنها لا تصل.. وأخرى ينزع من صلب تنظيمها وحدات صغرى ثم تستكمل بوحدات صغرى أخرى من قوات أخرى لا تعرف عنها شيئاً، ولا تدرى عن مستواها القتالى شيئاً أكثر من أنها من وحدات الاحتياط المستدعى على وجه السرعة ولم تتح لها أى فترة للتدريب القتالى أو الإدارى أو حتى التطعيم على

جو معركة وشبكة الوقوع.. وعمليات تعرضية توضع ثم تدخل عليها التعديلات التي تبعتها عن هدفها الأصلي.. ومناطق المفروض أن تكتفى ذاتياً في الدفاع عن حدودها ثم لا تلبث أن يوجه لها الاهتمام فتزود بالقوات على حساب مناطق أخرى. وهكذا أصبح الضعف موجوداً في كل مكان.. في الأفكار.. في الاستعداد.. في كفاءة الوحدات المقاتلة.. في سلامة الدفاعات.. في هضم المهام المكلفة بها القيادات على مختلف المستويات».

«يجرى كل هذا على مستوى القيادة العليا وتفاعلاً قيادة الجيش الميداني بهذه التصرفات ويطلب منها السيطرة على أعمال القتال، كما لو كان عندها عصا سحرية تتيح لها أن تفعل ما تشاء دون التقيد بقوانين عسكرية أو مبادئ حربية».



ثم يصف الفريق أول مرتضى الحيرة التي كان فيها مركز القيادة المتقدم، ونحن نقتطف هذا الوصف من يومياته عن يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ :

«ومركز القيادة المتقدم لنائب القائد الأعلى ينظر ويرى دون أن يكون قادراً على التدخل لإنقاذ الموقف ويضطر إلى الاتصال تليفونياً، المرة تلو الأخرى، طالباً من القيادة العليا في القاهرة أن تضعه في الصورة بما يحدث حتى يشترك في تخطيطها ولكن لا مجيب.. وفي النهاية.. وبعد أن فاض بنا الكيل وجدنا أنه لا بد من أن توضح لنا القيادة العليا ما الذي تريده؟؟ وما هي نواياها وتصميمها؟؟ وهل استراتيجيتنا هجومية أم دفاعية أم تجمع بين الحالتين؟؟ وهل الهجوم إذا بدأ من جانبنا سيكون شاملاً أو محدوداً؟؟ وهل الخطط التعرضية التي وضعت ستكون محلية أم ستتطور إلى مدى أبعد؟؟ وما هي تقديراتها لأعمال العدو؟؟».

«لذلك استدعى الحال إرسال رئيس عمليات الجيش الميداني خلال ليلة ٢٧/٢٨ مايو إلى هيئة عمليات القوات المسلحة يطلب إيضاحات محددة».



وهو يرى على عكس ما هو شائع عند الرأي العام المصري، أن المضايق ليست في حد ذاتها نقطة قوة للدفاع، وإنما يلزمها لكي تكون كذلك قوات مقاتلة كافية وذات كفاءة عالية:

«وبرزت نقطة الضعف الخطيرة في أن المضايق [التي يجب أن يوقف العدو أمامها ويمنع من اختراقها مهما كانت الظروف والأحوال، إذ أنها أهم منطقة حيوية في سيناء وضياعها يعنى فقد سيناء وفقد السيطرة على قناة السويس وفقد آخر معقل يمكن الدفاع فيه شرق القناة] هذه المضايق لم يخصص للدفاع عنها إلا أربع كتائب - لكل ممر من الأربعة كتيبة - من الاحتياط ضعيفة الكفاءة القتالية وليست لها قدرة على الصمود، أو حتى على الاصطدام بالعدو».



ويصل الفريق مرتجى إلى أن يقرر أن التشكيلات أصبحت من الكثرة بحيث لم تعد القيادة قادرة على السيطرة عليها :

«يضاف إلى كل هذا أن التشكيلات والوحدات التي وصلت أثناء الإعداد للمعركة حتى الآن أصبحت من الكثرة بحيث يصعب على قيادة واحدة أن تسيطر عليها إلا إذا أعيد تجميعها في قيادات محاور أو قيادات عمليات تكون محدودة العدد».

(٤٤)

وبنفس القدر الذى يحظى فيه عبد الناصر [والقيادة السياسية] بانتقادات واضحة لتفكيره العسكرى، فإن المشير عامر هو الآخر يحظى فى مذكرات الفريق أول مرتجى بانتقادات لا نهاية لها، وقد رأينا منذ صفحات نقاشهما فى ٢٠ مايو حول الفكرة التى سيطرت على عقلية المشير حول قطاع غزة وتشكيل مجموعة خفيفة الحركة، ونحن نرى صاحب هذه المذكرات فى يومياته عن ٢٩ مايو (أى بعد تسعة أيام من الحوار الأول) يرى المشير متصلباً غير قادر على التفاهم، وقد ملأت رأسه فكرة لم يعد قادراً على التخلص منها أو مناقشة صعوباتها أو بدائلها :

« مساء هذا اليوم (٢٩ / ٥ / ٦٧) عقد المشير عامر فى مركز القيادة الرئيسى بالقاهرة مؤتمراً حضره رئيس الأركان، ورئيس هيئة العمليات، ومدير المخابرات الحربية، وقائد الجبهة، ورئيس أركان الجبهة، ومدير المدرعات.. وفى هذا المؤتمر عرض المشير

وجهة نظره وتصوره لهجوم إسرائيلى مكثف بالمدركات بقوة تعادل من ٤ - ٥ ألوية مدرعة يتقدم على طول وديان «اللسان» و«المعين» ويتجه نحو منطقة جبل «خرم» - المطلة ثم يلتف من جنوب غرب جبل «خرم» صوب الشمال ويطوق النطاق الدفاعى الثانى ويحاصر قوات النطاق الأول والثانى ويمنع انسحاب القوات غرباً أو وصول التعزيزات لها من الغرب، ويدمر القوات المصرية فى هذه المنطقة قبل أن يندفع غرباً إلى قناة السويس التى سيصبح الطريق إليها خالياً.. وخرج المشير من تصوره هذا بفكرته فى جعل المثلث الذى رأسه «بير المالح» وقاعدته منطقة «المطلة» «جبل خرم» هى منطقة قتل تدمر فيها القوات المعادية. وهذا يتطلب إيقاف تقدم العدو عند قاعدة هذا المثلث ثم توجه له ضربة مركزية بكل ما نملك من المدرعات من شمال جنوب قاعدة المثلث.. ولتنفيذ هذه الفكرة يجب أن تنشأ فى منطقة المطلة ستارة مضادة للدبابات وأن تحتل فعلاً بالقوات لإيقاف العدو، وفى الوقت نفسه تستخدم كقاعدة وثوب للدبابات المصرية».



على هذا النحو كان المشير يفكر فى الخطط العسكرية بناء على ما يتراءى له من تصور عن نوايا العدو، ثم هو بعد هذا يضع خططاً - جامدة كما سنرى - بناء على هذا التصور ولا يقبل لها تطويراً على الرغم من مناقشة القادة له:

«ناقشنا المشير فى هذا التصور وفى هذا القرار وحاولنا أن نشيه عن هذه الفكرة، واستندنا فى تأييد وجهة نظرنا إلى أنه لا يمكن التنبؤ مع الجزم بأن هناك حلاً واحداً أمام العدو.. والقول العسكرى المأثور دائماً فى هذا المجال أننا دائماً نقدر أن العدو أمامه ثلاثة طرق مفتوحة ودائماً يختار الطريق الرابع.. ثم إن وضع قوات دفاعية وتثبيتها بالأرض فى منطقة المطلة هو عبء واستنزاف للقوات سيحولها إلى قوات جامدة تجعل المناورة بها شبه متعذرة، خصوصاً إذا تطلب الأمر نقلها إلى مكان آخر إذا ما تطور الموقف.. كما أن تجميع العدد الكبير من الدبابات من المحور الشمالى ليكون جاهزاً لتنفيذ هذه الفكرة هو إضعاف لهذا المحور، خصوصاً أنه لا يوجد لدينا ما يجعلنا نجزم بأن العدو لن يوجه الهجوم الرئيسى نحو هذا المحور كما فعل فى حروبه السابقة».

ويواصل الفريق مرتجى رواية تفصيل مناقشاته ومناقشات القادة الآخرين مع المشير ويقول :

« واقترحنا تشكيل احتياط خفيف مضاد للدبابات عماده الدبابات والمدفعية المضادة للدبابات ذاتية الحركة وعناصر مهندسين مزودة بعربات رص الألغام، يمكن تحريكه في الاتجاه المناسب حسب تحركات العدو.. ويتعامل معه ويعطله ويعطينا الفرصة للقيام بالهجوم المضاد.. وأنه يجب أن نكتفى بالمجموعة الخلفية (رقم ١) التي كانت قد انتقلت إلى منطقة «بير المالح» لكي تقوم بعمليات تعطيلية مع الإنذار أثناء انسحابها إلى دفاعات النطاق الدفاعي الثاني، وهناك تستخدم لتقوية هذه الدفاعات.. وفي المناقشة التي دارت عقب ذلك.. تمسكنا بأن هذا الهجوم المزعوم للعدو هو أضعف الحلول أمامه، إذ سيسبب له تعقيدات لا حصر لها، فقواته ستقاتل بعيداً عن قواعدها وفي أرض غير مناسبة. كما أن وجود قوات لنا في منطقة الكونتلا والتمدد ونخل تهدد جنب العدو الأيسر، ولا بد له أن يعمل حسابها، وأنه قطعاً يعلم أنه لو زج بقواته في هذه المنطقة وأوضاع قواتنا حسب ما هي عليه، يكون كمن وضع نفسه بين شقى الرحى».



هنا يصل الفريق مرتجى إلى نهاية ذلك الموقف مقررأ في وضوح كيف كانت العواطف قد تغلبت على المشير عامر تماماً حتى ظن الحرب أو صورها مجرد ثأر بينه وبين موسى ديان :

«ورغم كل هذه الحجج التي سقناها لم يتزعزع المشير عن فكرته التي كانت قد تضخمت بصورة جعلته لا يرى خلافها.. حتى أنه وهو يدافع عن وجهة نظره أخذه الحماس وقال: «إنه بينه وبين موسى ديان ثأر قديم منذ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وإنه لن يترك هذه الفرصة حتى يلقنه درساً لا ينساه ويقضى على أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر».

وعقب إحدى الفقرات التي يُفصل فيها الفريق مرتجى الحوار مع المشير حول الخطط العسكرية والخطط البديئة، يصل مرتجى إلى أن يقول في وضوح شديد: «... والحقبة الأكيدة أن عناصر القوات المسلحة وجدت نفسها في مركز لا تحسد عليه، فتارة يدفع بها يميناً وطوراً يساراً ومرة أماماً وأخرى للخلف، مكلفة بمهام متضاربة، فاختلطت عليها الأمور وفقدت ثقته في قيادتها العليا وأجهزتها، وغلب عليها التشائم، ولاح لها وجه انهزيمة الكريه، خصوصاً بعد أن شعرت أنها احتلت منصب التابع الذي يرقص على أنغام موسيقى العدو، فإذا ما بدرت منه بادرة ما جربنا وراءها ولهتنا لمعرفة نواياه وما تخفيه في طياتها، ثم تصدر التعليمات للقوات المسلحة لاتخاذ الإجراءات المضادة غير مبالين بأننا نبتعد عن الخطة الموضوعية التي استغرق وضعها الشهور الطوال، وأخذت من الجهد الشيء الكثير.. ويمكن القول في هذا المجال إن العدو نجح بجدارة في خداع القيادة العليا، وضللها وحول أنظارها واهتمامها بعيداً عن الاتجاه الرئيسي الذي اختاره لعملياته الهجومية الوشيكة، وجعلها تحت ضغط الوهم الذي تسلط عليها وملاً جميع أركان تفكيرها أن تحرك قواته يمتد بها نحو الاتجاه الجنوبي، فأضعف هذا من قوة القوات المصرية التي تدافع عن باقى أجزاء الجبهة وبالذات عن الاتجاهين الأوسط والشمالى، وهى التي اختارها العدو الإسرائيلى لتوجيه ضربته الرئيسية».

ويعجب الفريق مرتجى من هذا الحظ الذى واتى الإسرائيليين بسبب غفلتنا فيقول: «ربما هو جدير بالذكر أن قائد المنطقة الجنوبية الإسرائيلى المكلف بعمليات مصر، وضع خطة خداع أطلق عليها الاسم الرمزي «ضباب الحرب» كانت تهدف إلى استدراج بعض القوات المصرية إلى الجنوب.. وأعتقد أنه عند وضعها ما دار في خلدنا أن تنجح هذا النجاح الباهر، أو أن القوات المصرية التي ستنتقل إلى الجنوب بعيداً عن مكان المعركة الرئيسي ستكون بهذا الحجم الكبير، فسهل العمل أمام القوات الإسرائيلى ولم تقابل بالمقاومة العنيفة التي كانت تتوقعها».

ويصل صاحب هذه المذكرات في إدراكه لتفصيلات الاستعدادات العسكرية إلى أن يسجل حقيقة اضطراب كل شيء حتى وسائل الإعاشة نفسها التي أصبحت معتمدة بصورة ملحة على النقل الجوي:

«اضطرب نظام الإعاشة اليومية للقوات التي وصلت سيناء بسبب تركها لمعدات وأدوات المطبخ ومرتبات تعيين القتال في أماكن تمركزها السابقة.. وكان الأمل أن يصرف بديل لها في أوضاعها الجديدة.. وهو ما لم يحصل.. مما أجبر أجهزة الإمداد والتموين على استخدام النقل الجوي للتغلب على مشاكل الإعاشة، وهو أمر باهظ التكاليف وغير مستساغ في فترات الإعداد والتجهيز».

(٤٦)

وفي موضع آخر من مذكراته يؤكد الفريق مرتجى على الخطأ الرهيب بالاندفاع إلى الحرب رغم زوال السبب المعلن من أن الحرب كانت رداً على التحرش بسوريا، وهو لا ينسب هذا إلى الصحافة ولا إلى المخابرات الحربية، لكنه يشير إلى ما تجاهلت مصادر كثيرة الإشارة إليه من ذلك الاستقبال الفاتر الذي لقيه زكريا محيي الدين حين زار سوريا، بل هو يشير إلى أن استجابة السوريين العسكرية كانت سلبية، ونحن نرى مرتجى بعد مناقشة هذا الرأي يتهم مراكز القوى بالدجل وبالتهويش والإيمان بحسن الطالع .. :

«... ولأول مرة ينتقد المشير عامر في ١ يونيو موقف سوريا بقوله: «إن موقف سوريا حالياً غير مشجع، وظهر هذا جلياً بعد الاتفاقية مع الملك حسين وزاد تأكيداً من طريقة استقبال السيد زكريا محيي الدين عندما توجه لسوريا.. كما أن استجابتهم العسكرية تعتبر سلبية».

«وقد نتساءل هنا إذا كان موقف سوريا قد بدا بهذا الشكل وأن تصعيد الموقف بدأ لمساعدة سوريا وردع إسرائيل عن غزوها، فلماذا لم نحاول تغيير الاتجاه واتباع سياسة رشيدة تنقى الجو من نذر الحرب، خصوصاً أن الموقف الاقتصادي والموقف العسكري معروف جيداً لدى الزعامة السياسية، وأن قواتنا المحدودة لا يمكن أن تحارب في

ميدانين يبعد أحدهما عن الآخر آلاف الكيلومترات.. يظهر أن مراكز القوى بنت سياستها على الدجل و«التهویش» وحسن الطالع، ضاربة بالنظريات العلمية والحسابات العملية والحقائق الواقعية عرض الحائط. فلما دخلت الاختبار العملي وجدت أن تقديراتها واستعداداتها أعجز من أن تجتازه فرسبت بجدارة وأهالت الأتربة على سمعتها وهيبتها التي كانت تتشدد بها دائماً والتي كانت تقف حجر عثرة أمام حل كثير من المشاكل المزمنة».

(٤٧)

ويتحدث الفريق مرتجى عن مؤتمر القيادة السياسية العسكرية العليا مساء يوم ٢ يونيو، ومن العجيب أنه لم يقدر له أن يحضره مع أنه قائد الجبهة (!!)، ولكنه مع ذلك يورد التفاصيل التي نوقشت فيه بقدر كبير من الدقة والاهتمام ويقول:

«... هذا المؤتمر أخذ اهتماماً كبيراً، ووجهت له الأنظار ونال قسطاً كبيراً من القيل والقال، إذ تنبأ فيه رئيس الجمهورية بيوم نشوب القتال.. لم أحضر هذا الاجتماع.. لذا فمعلوماتي هنا سماعية.. قال رئيس الجمهورية: إن إسرائيل ستوجه ضربتها ضد مصر خلال يومين أو ثلاثة، وستبدأ قتالها بضربة جوية للحصول على التفوق الجوى.. وقيل إن الفريق أول صدقي قائد الطيران كرر وجهة نظره بأن من الأصوب أن تبدأ القوات الجوية المصرية بالضربة الأولى ولا تنتظرها، لأن في الانتظار أخطاراً كثيرة ستتبع من شدة الخسائر المتوقعة في سلاحنا الجوى.. تنبؤ رئيس الجمهورية لم يبلغ إلى القيادات الميدانية.. ولم يخرج عن حيز المجتمعين في المؤتمر.. ولذا لم يكن له أى صدى في وسط القوات.. ولم تتخذ له أية استعدادات خاصة».

ونأتى الآن إلى فقرة مهمة ومحظوظة نقلت كثيراً عن هذه المذكرات:

«... وبعد الحرب سألت المشير عامر عن سبب عدم الأخذ بوجهة نظر رئيس الجمهورية بميعاد نشوب القتال.. وكان رده بأنه لا يعرف في عبد الناصر أنه كاهن أو أن الوحي ينزل عليه.. أو أن عنده من صفاء الروح والشفافية ما يجعله يتنبأ مسبقاً بالأحداث.. وأنه سبق وتنبأ في عام ١٩٥٦ وبعد تأميم قناة السويس بأن الموقف

الدولى لن يسمح للإنجليز والفرنسيين أن يشنوا هجوماً على مصر بسبب هذا التأميم.. وكان هذا التنبؤ ضد رأى المخابرات الحربية التى تجمع لديها من المعلومات عن تحركات الإنجليز والفرنسيين ما يوحى بأن الهجوم على مصر مرجح جداً بل إنه مؤكد.. وهل يقبل عقل - والكلام للمشير - أن الرئيس عبدالناصر إذا كان واثقاً من وقوع الحرب يوم ٥ يونيو أن يسمح للوفد العراقى برئاسة رئيس الوزراء العراقى طاهر يحيى ومعهم حسين الشافعى أن يقلعوا لزيارة القوات العراقية فى الجبهة ويعرض حياتهما للخطر.. وهل معقول إذا أخذت رأى الرئيس بأنه حقيقة لا بد أن تقع، أن أطلب من جميع القادة فى سيناء أن ينتظرونى فى مركز القيادة المتقدم فى سيناء يوم ٥ يونيو وأن أعرض أنا الآخر حياتى ومعى قائد الطيران والقادة الآخرون للخطر؟!«.

(٤٨)

ويروى الفريق مرتضى بدقة شديدة تفصيلات تقييد حركة أجهزة الدفاع الجوى صباح يوم الحرب بسبب وجود طائرة حسين الشافعى والوفد العراقى، وطائرة المشير، فضلاً عن نشاط نقل قوات المدفعية المضادة للطائرات :

«كان المفروض أن يقلع المشير ومن معه بطائرتين الساعة الثامنة صباحاً يوم ٥ يونيو من القاهرة ليكون فى مطار «ثمادا» حوالى الساعة التاسعة صباحاً، ويتوجه إلى مركز القيادة المتقدم مباشرة لمقابلة القادة المشتركين فى الضربة المضادة المتوقعة.. وبعد إجراء تنظيم التعاون الذى قد يستغرق حتى ظهر اليوم، يمر على باقى الوحدات فى أماكنها.. وكان المفهوم لدينا أن المشير سيقوم بعد ذلك فى مركز القيادة المتقدم لإدارة المعارك والسيطرة عليها.. وهنا سيتولى قائد الجبهة مهام رئيس الأركان ويتواجد مع المشير.. ونظراً لأن قيادة الجبهة التى هى فى نفس الوقت مركز القيادة لم يكن مستكماً لعناصر القيادة والسيطرة من الضباط - كان به ٢٥ ضابطاً من أصل ١٥٠ ضابط أركان حرب يجب أن يتواجدوا فيه - فكان من المتوقع أن يصطحب المشير معه باقى العناصر من ضباط أركان الحرب من جميع التخصصات».

«تقرر أن تقوم طائرتان أخريان لنقل رئيس الوزراء العراقي - طاهر يحيى - ومرافقيه إلى مطار فايد، ويكون معه نائب رئيس الجمهورية حين ذلك - حسين الشافعي - لزيارة القوات العراقية الرمزية التي جاءت تحت قيادة القيادة المصرية».

«ونظراً لأهمية سلامة هذه المسارات الجوية، علاوة على زيادة نشاط نقل قوات المدفعية المضادة للطائرات جواً إلى المطارات المختلفة في سيناء ومنطقة القناة لتعزيز الدفاع الجوي بها.. وبما أن كثرة هذه التحركات تجعل من الصعوبة بمكان تحديد التوقيتات الزمنية لهذه الرحلات خصوصاً أنها تتوقف على خلو طائرات النقل - التي كانت تستخدم في أكثر من مهمة - لذلك صدرت تعليمات القيادة العليا بتقييد نيران المدفعية المضادة للطائرات من الساعة الثامنة صباح يوم ٥ يونيو إلى حين صدور تعليمات أخرى.. ولعل في هذا رداً على اللغظ والالتهامات التي نشرتها الصحف عن وقوف أجهزة الدفاع الجوي جامدة عندما هاجمت الطائرات الإسرائيلية المواقع صباح يوم ٥ يونيو».

(٤٩)

ونحن نرى الفريق مرتجى حريصاً قدر المستطاع على إنصاف القوات الجوية بتخفيف الاتهامات التي ألقيت على عاتقها في ١٩٦٧، وهو يؤكد منذ بداية حديثه في هذه النقطة على مدى الظلم الشديد الذي حاق بالقوات الجوية، مستخدماً تعبيراً شائعاً هو ظلم الحسن والحسين، وهو يعدد - كما سنرى - مظاهر الظلم التي حاقت بالقوات الجوية في ظل نقص إمكانياتها وتقييد حركتها:

«وإذا تركنا القوات البرية والقوات البحرية وتناولنا القوات الجوية - التي ألقى عليها عبء التخاذل وفقدان الحرب، وأهين قادتها وزج بهم في السجون - لوجدنا أن هذه القوات ظلمت ظلم «الحسن والحسين»، فعدد الطيارين أقل من عدد الطائرات الصالحة.. والخدمة الأرضية الفنية لم تكن على المستوى المطلوب في جميع الحالات.. ووحدات إصلاح المطارات والممرات كانت تنقصها معدات الإصلاح الحديثة.. ولم تسلم وحدات وأطقم التوجيه من العجز.. كما أن الدفاع المضاد

للطائرات على المطارات لم يكن كافياً، وبعض المطارات تركت بلا أسلحة مضادة للطائرات، وإذا وجدت فتكون قاصرة على الرشاشات التي لا تصلح إلا للهجوم المنقض المنخفض.. هذا بالإضافة إلى أن وسائل الإنذار كانت متخلفة، والرادارات المسلحة بها القوات الجوية والدفاع الجوي لا تكشف عن طائرات معادية تتخذ مسارها على ارتفاع أقل من ٥٠٠ متر. يكمل هذا العجز والقصور أن الصواريخ أرض - جو التي زودتنا بها روسيا كانت من الأنواع المتخلفة التي يمكن التشويش عليها بالتدخل الإلكتروني المتفوق الذي سلحت به الطائرات الإسرائيلية، مما جعل دقتها في إصابة الهدف تضعف بدرجة كبيرة».

«وبسبب ضعف الميزانية خفضت معدلات التوقود فقلل من ساعات تدريب الطيارين وأثر هذا بصفة عامة على التدريب».

«والشواهد والمضاربات الجوية بلغ عددها ١٩ مطارا، وبسبب ضعف الميزانية رفضت السلطات انبعاثاً لإنشاء مطارات أخرى لتوزع عليها الطائرات حتى تكتسب القدرة على المناورة، وهذا العدد من المطارات لم يكن كافياً بأي حال من الأحوال.. خصوصاً إذا صدر قرار من الزعامة السياسية بمنح العدو حرية اتخاذ قرار الضربة الأولى دون إتاحة الوقت لكي نؤمن طائراتنا بالتجهيز الهندسي اللازم، وبالتوزيع على مطارات عديدة تجعل فداحة الضربة أخف وطأة».



كما نرى الفريق مرتجي حريصاً على أن يبين للقراء وجه الحقيقة فيما يتعلق بالإمكانات التي زعمت القيادة السياسية أن هذه القوات كانت تتمتع بها ولم تستغلها في الحرب :

«ونظراً لكثرة ما قيل عن عدد الطائرات المصرية وما فيه من مبالغة كبيرة، أحب أن أوضح أن عدد الطائرات المصرية الصالحة من مقاتلات ومقاتلات قاذفة بلغ حوالي ١٧٠ طائرة، وعدد الطيارين ينقص حوالي ١٠ - ١٥ طياراً، بينما امتلك اليهود (لاحظ أن الفريق مرتجي يعبر عن العدو بلفظ اليهود) من نفس الأنواع من ٣٧٥ - ٤٠٠ طائرة يعمل عليها ألف طيار تقريباً بعضهم من المتطوعين ذوي الجنسية المزدوجة ومن ذوي الخبرة القتالية المكتسبة من مسارح كوريا وفيتنام.. وهذا معناه أن القوات الجوية

الإسرائيلية تتفوق على القوات المصرية بنسبة ٨:١ فى عدد الطلعات التى يمكن أن تقوم بها طائراتهم.. فى الوقت نفسه اقتصرت الطائرات المصرية على الميغ بأنواعها من ١٥ - ٢١ والطائرات السوخوى.. أما عدد الطائرات من كل نوع فقد كانت على الشكل التالى:

«الميغ ٢١ - وهى أحدث الموجود من هذا النوع - كان المتوفر منه ٧١ طائرة، تليها الميغ ١٩ وعددها ٤١، ثم السوخوى ٣٢ طائرة، بعضها كان لا يزال تحت التركيب وبدون طيارين».

«ووصل عدد الصالح من القاذفات المصرية إلى ٤٨ طائرة من النوع تى - يو، وتى. يو. كيه اس (٢٤) طائرة، والاليوشن ٢٨ عدد (٢٤) طائرة، وهذه الطائرات - كما هو معروف - لا يمكنها أن تؤدى مهمة بمفردها بدون حراسة الطائرات المقاتلة أو المقاتلة القاذفة، أى أن الاستفادة منها تعثرها الكثير من الصعوبات».

«وفيما يتعلق بوحدات الدفاع الجوى من المدفعية المضادة للطائرات فكان المأمول أن تصل قبل نهاية شهر مايو ١٩٦٧ إلى ٢٧ كتيبة صواريخ نيران موزعة على قطاعات القناة والدلتا والقاهرة والإسكندرية وأسوان، بالإضافة إلى أفواج المدفعية المتوسطة والخفيفة والرشاشات المضادة للطائرات. وبنظرة إجمالية على هذه الوحدات - لم تكتمل بعد - التى أنيط بها الدفاع عن الأغراض الحيوية فى البلاد والقواعد الجوية والمطارات وأماكن تجمع الوحدات والدبابات، فلم تكن كافية بأى وجه من الوجوه، الأمر الذى سهل عمل القوات الجوية الإسرائيلية، وأتاح لها حرية العمل فوق المطارات، وإصابة الطائرات وهى واقفة على الأرض لا حول لها ولا قوة».

(٥٠)

ويبدى صاحب هذه المذكرات - مع الأسف الشديد - إعجابه بالخطة الخداعية التى وضعتها إسرائيل ونفذتها ونجحت فى تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلالها، وهو يفسر بعد فوات الأوان الهدف من هذه الخطة أنه كان إتاحة الفرصة للانتهاء من

التعبئة الشاملة والاستعداد الكامل لتأتى ضربتها قوية لا ترد، وهو يذكر تفصيلات مهمة ومذهلة فى هذا الصدد ويقول :

«وضعت إسرائيل خطة خداعية على المستوى السياسى والتعبوى والتكتيكى تهدف إلى إشاعة جو من الهدوء الزائف فى المسرح يخدر المصريين ويمنعهم من أن يكونوا البادئين بالعدوان، حتى يتوفر لديها الوقت الكافى للانتهاء من التعبئة الشاملة، والاستعداد الكامل لتأتى ضربتها قوية لا تصد.. وفى الوقت نفسه تشر جواً من البلبلة لدى القيادة المصرية يجذبها نحو تشتيت قواتها وتوزيعها على مواجهة واسعة أضيف عليها ضعف عام فى كل مكان.. هذا علاوة على إشعار المصريين بأن الهجوم الإسرائيلى الرئيسى سيوجه نحو الجنوب فيقوى المحور الجنوبى على حساب المحورين الشمالى والأوسط المنتخبين للضربة الرئيسة.. وتم هذا بالتعمد بإظهار نشاط زائف فى الجنوب تستغل فيه القوات الإسرائيلية البرية والجوية والبحرية.. ومع الأسف نجحت هذه الخطة نجاحاً باهراً ووصلت إلى هدفها لما توزعت القوات المصرية على مواجهة واسعة تفوق قدرة حجمها، ولم يقتصر هذا على القوات البرية فحسب بل تعداها إلى القوات البحرية أيضاً، حيث نقلت معظم قوتها الضاربة إلى البحر الأحمر وترك البحر الأبيض المتوسط مفلساً لا يمتلك إلا قوات قليلة أضعف من أن تؤدى دوراً فى عرقلة الهجوم اليهودى على المحور الشمالى».

(٥١)

ويقدم صاحب هذه المذكرات أرقاماً دقيقة ومحددة عن مدى استعدادات الجيش الإسرائيلى فى مواجهة الجيوش العربية الثلاثة والجيش المصرى بصفة خاصة، ويتضح من هذا أن التفوق حتى العدى كان لصالح الجيش الإسرائيلى، هذا فضلاً عن أن الجيش الإسرائيلى يومها شمل واحداً من عشرة من إجمالى الشعب، على حين لم يشمل الجيش المصرى إلا واحداً من ثلاثمائة وثلاثين من أفراد الشعب المصرى:

«... والخلاصة أن إسرائيل نجحت فى زيادة حجم قواتها المسلحة البرية بحلول يوم ٥ يونيو ٦٧ من ثلاثة ألوية مشاة ولواء مدرع - فى حالة السلم - إلى ٢٥ لواء مشاة

وميكانيكى ومظلات وسبعة ألوية مدرعة. وهذا يعنى أن إسرائيل قد تمكنت من تعبئة حوالى ربع مليون فرد مقاتل، أى بنسبة ١٠ بالمائة من إجمالى تعداد الشعب تقريباً».

«وحيث إنه لا يمكن ترك هذا الحدث دون مقارنته بما جرى فى مصر، فقد كان هدف التعبئة المصرية هو استدعاء ثمن مليون فرد من الاحتياط (١٢٥,٠٠٠)، لم يستجب منهم سوى ٨٢,٠٠٠ فرد، أى بنسبة ٣,٠ بالمائة (ثلاثة من عشرة فى المائة) من إجمالى تعداد الشعب المصرى تقريباً فى ذلك الوقت».

«وإذا نظرنا إلى إجمالى توزيع القوات الإسرائيلية على الجبهات الثلاث سوريا والأردن ومصر، فإننا نجد أن مصر نالت ٤٥ بالمائة من قوة الألوية المشاة والميكانيكية، و٦٧ بالمائة من ألوية المظلات، و٥٧ بالمائة من ألوية المدرعات، و٤٠ بالمائة من كتائب الدبابات المختلفة. أى أن ما خصص لمصر يفوق ما خصص للجبهتين الأردنية والسورية مجتمعتين. ولم يقف الأمر على الكم فحسب، بل تعداه إلى النوع، فخصت مصر بأصلح الوحدات التى تمشى نوعيتها مع طبيعة أرض سيناء الصحراوية المفتوحة».

«والشئ الجدير بالذكر أن القوة الإسرائيلية التى خصصت لغزو سيناء تقل فى الحجم عن القوة التى زعم أنها حشدت أمام سوريا فى بداية الأزمة».



ويبدو لنا من كتاب الفريق مرتجى أن نفس النسبة والتناسب كانت هى السائدة أيضاً فيما يتعلق بالقوات الجوية بين الطرفين، وانظر إلى هذه الأرقام المذهلة التى يقدمها الفريق مرتجى حيث يقول:

«أما فيما يتعلق بالقوات الجوية الإسرائيلية، فيحتمل أن يكون قد وصل إسرائيل خلال فترة التوتر سربان سكاى هوك وحوالى ٢٠ طائرة سوبر مستير - تنفيذاً لصفقات سابقة - وبهذا يكون عدد الطائرات المقدره يوم ٥ يونيو من المقاتلات والمقاتلات القاذفة قد وصل إلى ٣٩٢ - ٣٩٨ طائرة.. وطائرات المواصلات والنقل ٧٧ طائرة.. والهليكوبتر ٥٦ طائرة.. وكانت هذه الطائرات تعمل من ٥٨ قاعدة جوية ومطارات وممرات أرضية داخل إسرائيل - ارجع إلى عدد هذه القواعد فى مصر وقارن

بين العديدين - وكان عدد الطيارين الإسرائيليين - سواء كانوا يهوداً أو من جنسيات مزدوجة من المتطوعين - حوالى ١٠٠٠ طياراً.



ويشير الفريق مرتجى إلى معلومة مهمة جدا غاب الحديث عنها فى ظل الحديث عن العموميات الكبيرة، فهو يتحدث عن سلاح يبدو صغيراً، ولكنه خطير الشأن، ويبدو أنه كانت لهذا السلاح الفتاك الذى تملكه إسرائيل قدرة هائلة فى إرباك قواتنا الجوية بما حققه من تدمير لممرات الطائرات الجوية:

«... كذلك نجحت إسرائيل فى إخفاء امتلاكها لقنبلة جديدة لتدمير ممرات الهبوط والإقلاع، تجعل الوقت الذى يستغرق للإصلاح أكثر بكثير من الوقت المقدر له، وهذا ما جعل كثيراً من الطائرات المصرية تعجز عن الإقلاع فى الوقت المناسب وعند رجوع الطائرات التى فى الجو تنهشم عند الهبوط.. ولا عجب إذا ما وصفت مجلة «فلايت إنترناشيونال» هذه القنبلة بأنها القنبلة التى كسبت الحرب».

(٥٢)

وهو يعود بالذاكرة إلى الماضى ليتحدث عن تفاصيل الخطة الإسرائيلية فى الحرب، وعن الذين تولوا تنفيذها، وبالنسبة لإسرائيل فإن جبهة مصر تسمى بالجبهة الجنوبية، وقد كان يرأسها جافيش، وكان شارون أحد مساعديه الثلاثة على نحو ما يروى الفريق مرتجى فى هذه المذكرات:

«عهد بتنفيذ هذه الخطة إلى قائد القيادة الجنوبية ألوف (عميد) اشعياهو جافيش، الذى وضع تحت قيادته ثلاث مجموعات عمليات بالإضافة إلى مجموعة القطاع الفلسطينى ومجموعة الكونتلا وإيلات».

«كانت المجموعة الشمالية بقيادة ألوف آريل شارون، والمجموعة الوسطى بقيادة ألوف إبراهيم يوفيه، والمجموعة الجنوبية بقيادة ألوف إسرائيل تال».



ويجد الفريق مرتجى الشجاعة لكي يثنى ثناء شديداً على خطة إسرائيل في الهجوم على مصر، ولا ننسى أن الفريق مرتجى حين كتب كتابه هذا كانت مصر لا تزال تعاني من آثار الرؤية الشوفونية التي لا ترى في العدو إلا النقص، ولكن روح النصر في أكتوبر ١٩٧٣ كانت قد مكنتنا من الثقة بالنفس إلى الحد الذي يجعل قائد جبهة سيناء في ١٩٦٧ يثنى بنفسه على الخطة الإسرائيلية، وهذه ميزة من ميزات نصر أكتوبر ١٩٧٣، الذي أعاد الثقة بالنفس، على حين أن مرتجى لو نشر هذا في عهد سابق لاتهم بالخيانة العظمى:

«... تميزت الخطة الإسرائيلية الهجومية بعدة ظواهر تستحق الذكر، وتدل على تفهم من جانب العسكريين للعمل الذي يقومون به وعلى أخذ إسرائيل بسياسة التنصل من تبعية أى إجراء اتخذ ولا يسير حسب ما يرجى منه والاعتذار عنه باعتباره اشتباكا أو تدخلا غير مقصود».

«فالخطة اشتملت على سرعة التخلص من الاشتباك إذا ما ظهر أن الأمور لا تسير فى الاتجاه المنشود، أو حدثت نكسات غير متوقعة، أو فقدت ميزتى المبادأة والمفاجأة».

«واتبعت إسرائيل استراتيجية الاقتراب غير المباشر، واهتمت بأن تكون عمليات تلاقى قواتها فى عمق دفاعات القوات المصرية خلف النطاقات الدفاعية لتمنع المصريين من المناورة بالقوات من أى اتجاه، أو إرسال التقويات للمواقع المهتدة أو للتخلص من موقف غير مناسب أو للارتداد غرباً.. وهذا الأسلوب سهل على القوات الإسرائيلية الإحداق بالقوات المصرية والتعامل معها وهى معزولة عن بعضها البعض.. كما يلاحظ أن التوجيهات الصادرة للقوات الإسرائيلية كانت تقضى بعدم التورط فى قتال طويل مباشر.. وأن تهاجم القوات المصرية من الأجناب ومن الخلف.. وتستخدم طرق اقتراب لا يتوقعها المصريون، سواء بسبب وعورة وطبيعة الأرض، أو استبعاد أن يستخدمها العدو، أو للاعتقاد بأن بها من الألغام والموانع الصناعية ما يجعلها متعذرة الاستخدام، بينما هى فى الحقيقة شبه خالية منها».

وفى مقابل الانتقادات العديدة التى وجهها الفريق مرتجى إلى المخابرات الحربية المصرية فى مواضع كثيرة من كتابه، فإنه يثنى على نجاحات المخابرات الإسرائيلية، وكيف أمكنها الإلمام بمعلومات دقيقة وواضحة عن القوات المصرية، وهو يصور كيف كان طيارو العدو قادرين على معرفة كل شىء عن الأهداف التى يتوجهون لضربها:

«نجحت المخابرات الإسرائيلية فى الحصول على معلومات واضحة ودقيقة عن القوات المصرية، مكنت الطيارين الإسرائيليين من معرفة كل شىء عن الأهداف التى سيغيرون عليها، بل زودت الطيارين بكتيبات تتضمن أدق المعلومات عن كل قاعدة جوية من القواعد الخمس عشرة المصرية، محددة فيها زوايا الاقتراب والمعالم الشهيرة المميزة للمطار وللأهداف الحيوية والخط الذى تهبط عنده الطائرات للهجوم، ونقط الضعف الموجودة فى الدفاعات.. ولكى يتقن الطيارون الإسرائيليون عملهم أقامت إسرائيل نماذج لبعض هذه القواعد داخل أراضيها فى صحراء النقب ودرب الطيارون على مهاجمتها.. ومما لاشك فيه أن الأقمار الصناعية الأمريكية لعبت دوراً كبيراً فى تزويد إسرائيل بهذه المعلومات».

«ولكى تضمن إسرائيل مسارات الطائرات وعدم خروجها عن الاتجاهات المحددة، وضعت ٦ زوارق مزودة بوسائل الاتصال مع الطائرات فى عرض البحر المتوسط لتتخذ كدليل وتصحيح المسار».



بل يصل الفريق مرتجى إلى إثبات مدى الجسارة الإسرائيلية التى جعلتها تخصص كل طائراتها للضربة الجوية، فترك سماء إسرائيل نفسها مكشوفة:

«تستغل جميع الطائرات لدى إسرائيل فى تنفيذ الضربة الجوية مع قبول المخاطرة بترك سماء إسرائيل بدون غطاء جوى.. ولقد صرح العميد هود قائد الطيران الإسرائيلى بأنه زج بجميع طائراته الصالحة للقتال فى الضربتين الجويتين الأولى والثانية، ولم يحتفظ للدفاع عن إسرائيل إلا باثنتى عشرة طائرة فقط.. وهذا ما يؤكد

رأينا بأن دخول الطيران السوري فى الوقت الذى طلب فيه كان من المحتمل أن يغير شكل الحرب».

(٥٤)

ومن الغريب أن الفريق مرتجى يدلنا فى هذه المذكرات على أن إسرائيل قد نفذت فى ١٩٦٧ نفس خطتها فى ١٩٥٦، حتى فى تحديد يوم الهجوم، وهى ملحوظة تجعلنا نفزع ونجزع من إهمالنا المستمر للقراءة وللإطلاع، ولعلنا نتعظ بهذا فى مجالات التنمية التى نخوض حروبها الآن:

«وفى الحديث عن أوجه الشبه بين تحديد يوم الهجوم فى عام ١٩٦٧ وعام ١٩٥٦، نجد أن أحداث الأيام الخمسة السابقة على الهجوم فى عام ٥٦، تتشابه فى جملة تفاصيلها مع عام ٦٧ انطلاقاً من يوم ٣١ مايو ١٩٦٧، حيث شكلت وزارة حرب إسرائيلية وفرضت التعبئة الشاملة يوم أول يونيو ١٩٦٧ وازدياد النشاط السياسى الإسرائيلى».

ويشير الفريق مرتجى إلى أسلوب إسرائيل فى إعلان التعبئة الشاملة من خلال وزارة حرب شكلت فى الحال قبيل وقوع الحرب بخمسة أيام على وجه التحديد: «بدء الحرب فى مدى خمسة أيام من إعلان التعبئة، حيث بدأت صباح يوم الاثنين ٥ يونيو مثلما بدأت مساء يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بعد عقد جلسة وزارة الحرب يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٥٦».

«أن بدء الحرب يكون يوم الاثنين».

«أن إعلان التعبئة الشاملة الإسرائيلى يعنى العزم الأكيد على شن الحرب».

«ازدياد النشاط السياسى الخداعى فى الفترة السابقة للعدوان مباشرة لتخفيف حدة الأزمة ظاهرياً، بغية إخفاء التحضيرات للغزو المسلح، وكذا نية الهجوم الوشيك».

«وأظن أن الأحداث أثبتت أن مخابراتنا الحربية كانت بعيدة كل البعد عن هذا التفكير، واستمرت حتى قيام الحرب وهى فى شك من احتمال قيام إسرائيل بحرب شاملة».

ولا يبخل علينا الفريق مرتجى فى هذه المذكرات بالحديث المتعمق (والفاحص) عن الإشارة الشفوية التى أرسلها عبدالمنعم رياض صباح ٥ يونيو من الأردن، وهو لا يقف عند ما هو شائع من الحديث عن هذه الإشارة، لكنه يناقش مدى الإفادة منها، وهو لا يقبل القول القائل بأن مثل هذه الإشارة كانت ستغير مجرى الحرب ... وله أسبابه الموضوعية فى هذا:

«قبل أن نخوض خضم الحرب علينا أن نقف على سر الإشارة الشفوية التى أرسلت من عمان من الفريق عبدالمنعم رياض، قائد القوات الأردنية المعين من قبل مصر، والتى ذكر فيها للقيادة العليا المصرية أن الطائرات الإسرائيلية فى اتجاهها إلى مصر لمهاجمتها، وأن الإشارة تسلمتها مصر قبل وصول الطائرات الإسرائيلية بحوالى نصف ساعة، وهى مدة تكفى للإنذار والاستعداد، وخروج الطائرات المصرية المطاردة لمقابلة الطائرات المغيرة.. وقيل إن الإشارة سالفه الذكر أهملت وتأخر المسئول فى فك رموزها بسبب تغيير الشفرة المصرية صباح يوم ٥ يونيو دون أن يُخطر المسئولون بهذا التغيير».

«أنا لا أبرر هذا الخطأ، فهو ما يجب أن يحاسب عليه المسئول عنه».

«التقط مختطفو التهويل هذا الحدث وأكدوا أن معرفة محتويات هذه الرسالة كان سيغير مجرى الحرب.. فهل يمكن الأخذ بصحة هذا الرأى؟ ألم يكن الطيران الإسرائيلى ملقناً بضرورة العودة مباشرة إذا ما ظهرت له قوات غير متوقعة من الطائرات المصرية فوق سماء سيناء، وأنه سيعتبر أن ما حدث هو اختراق عادى للمجال الجوى المصرى.. فهل يا ترى بعد هذا الاعتذار أو التبرير كانت ستغير الزعامة المصرية قرارها بالألا تكون البادئة بالضربة الأولى.. أظن أن الشواهد السابقة لا توحى بأن الزعامة السياسية التى كانت تحسب حساباً كبيراً لكى لا تغضب الدول الكبرى، ما كانت ستتخذ هذه الخطوة.. والنتيجة أن القوات الإسرائيلية ستتحين مناسبة أخرى قد تأتى بعد يوم أو أكثر لتضرب ضربتها المقررة بعد الحصول على المفاجأة التى وضعتها كشرط أساسى لنجاحها».

ويسجل الفريق مرتجى صوراً من بطولات القوات الجوية المصرية فى حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، ويبدو الرجل شجاعاً فى هذا وهو يواجه شعباً استنام واستراح إلى فكرة إهمال هذه القوات التام، فى ظل تعليق الخطأ على كواهلها إلى درجة جعلت الشحن المعنوى للجماهير كفيلاً بإخراج هذه الجماهير فى مظاهرات تطالب بإعدام قادة هذه القوات وعدم الرحمة بهم:

«... وإقراراً بالواقع وللحقيقة لم تمنع الخسائر الفادحة فى القوات الجوية المصرية من قيام بعض الطائرات المصرية بعمليات انتحارية ومساعدة القوات البرية بأعداد قليلة، كانت مثار الإعجاب والفخر لنا لفدائية طيارينا الذين أثبتوا أن الشجاعة لا تنقصهم والبطولة كامنة فى أعماقهم، وحبهم للوطن مترسب فى قلوبهم، ولو وجدوا التوجيه المناسب وفى الوقت المناسب وتركت لهم حرية العمل من البداية لضرب بأعمالهم المثل، ولكانوا قدوة فى مجال الجو يقتدى بهم من يريد العلو والمكانة الفريدة فى عالم الطيران.. لكن كانت هذه الأعمال الفردية أضعف من أن تؤثر على سير المعارك الدائرة».

وفى موضع آخر يروى الفريق مرتجى بطولات نادرة لموقع مصرى للرادار فى إطار حديثه المنصف عن بطولات المصريين الفردية التى لم تخل منها حرب ١٩٦٧ :

«هاجم اللواء الإسرائيلى موقعاً مصرياً للرادار كانت تدافع عنه قوة صغيرة من المشاة والمدفعية المضادة للطائرات واستولى عليه بعد أن استشهد كل من فيه دفاعاً عن الموقع.. وحوالى الساعة الثامنة مساءً استتب الموقف للواء الإسرائيلى ونجح فى تأمين مفارق الطرق عند بشر لحفن، وبذلك قطع طريق الإمداد إلى العريش من الجنوب».



وحين يتحدث الفريق مرتجى عن الموقف بنهاية يوم ٨ يونيو ١٩٦٧، فإنه لا يفوته أن يشيد باستبسال بعض القوات المصرية فى بعض المواقع ويقول:

«لم تتمكن القوات المرسله إلى المحور الشمالى من صد تدفق العدو الذى استولى على القنطرة شرق وواصل تقدمه صوب الفردان».

«خسر التشكيل المدرع خسائر جسيمة وانسحب غرب القناة تاركاً المضايق الثلاثة بدون حماية».

«صدر أمر انسحاب القوات غرب القناة والدفاع عن القناة من جهة الغرب».
«نظم دفاع سريع وغير فعال بالقوات التي أمكن السيطرة الجزئية عليها وبقيادة القادة الذين أوقعتهم الصدفة تحت أنظار قيادة الجيش».
«دافعت قوة من المدفعية عن مثلث الطرق شرق القناة وشمال الإسماعيلية واستماتت في موضعها وسجلت صحيفة فخر تضاف إلى صحائف القوات المصرية المجيدة».



ويروى الفريق مرتجى في هذه المذكرات تفصيلات في غاية الأهمية عن الهجوم الإسرائيلي على رفح وكيف قاومت القوات المصرية ما أمكنها المقاومة :

«هاجم العدو حوالى الساعة العاشرة صباحاً، القوات المدافعة عن منطقة رفح، مركزاً مجهوده الرئيسى على الجانب الأيسر، مع قيامه بحركة التفاف من الجانب الأيمن.. واتبع أسلوب الهجوم ذا الشعبتين».

«حدث قتال مرير على هذا المحور شهدت به جميع المصادر بما فيها الإسرائيلية، ولولا السرعة في احتلال الدفاعات وعدم استكمال التجهيزات الهندسية وحدائث وجود القوات بالمنطقة وعدم دراستها بما فيه الكفاية، لكان لهذا الهجوم صورة أخرى».

«استمر القتال مستعراً وتفتتت القوات لكنها حاربت في أماكنها المنعزلة وقاومت بكل إمكانياتها المتوفرة، وبكل ما تمتلك من إرادة. ونظراً لغياب القوات الجوية المصرية، ولعدم تقديم أى مساعدات أخرى للقوات المدافعة كمساعدة الأسطول البحرى الموزع ما بين البحرين تمكن العدو من احتلال المنطقة حوالى الساعة السابعة إلا ثلاثاً من مساء يوم ٥.. وتقدم بجزء من قواته فى اتجاه العريش.. ولقد استشهد فى هذا القتال قائد القوات المدافعة ورئيس أركانه، مما يدل على ضراوة القتال وعلى أن الكل - بصرف النظر عن منصبه أو رتبته - بذل أقصى ما يمكن بذله».

ويقدم الفريق مرتجى فى هذه المذكرات رؤية مهمة وغير مسبقة وغير متكررة لموقف القوات المصرية فى نهاية يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، وعندى أن هذه الرؤية من أهم ما يمكن للحديث عن سير المعركة، وتمتع هذه الرؤية بما يتمتع به الفريق مرتجى من عسكرية محترفة قادرة على تقدير الموقف بصورة جيدة دون انهيار أو تهويل، وقادرة على التماسك والتصدي برد الفعل بطريقة عسكرية تؤمن بالنصر والهزيمة، والنجاح والفشل، دون أن تندفع إلى الهزيمة بنفسها:

«يمكن الخروج من أعمال قتال يوم ٥ يونيو بالنتيجة العامة التالية:

«القوات الجوية المصرية تكبدت من الخسائر الشىء الكثير، بحيث أصبحت خارج المعركة، وانتهت قدرتها على التأثير على سير القتال».

هنا يردف الفريق مرتجى بمتهى الحكمة ويقول :

«ولو أن ضياع القوات الجوية يعتبر خسارة فادحة، إلا أنها لا تدعو إلى اليأس التام طالما أن القوات ستلتزم بمبادئ الدفاع، وتبتعد على قدر الإمكان عن العمليات المتحركة التى تعرضها إلى خطر الطيران.. كما أنه إذا أمكن للسياسيين إحضار طائرات من الدول الصديقة - الطيارون المصريون لم تنزل بهم إلا إصابات بسيطة جداً فى العمليات الانتحارية التى قام بها قلة منهم - فيمكن للقوات البرية الصمود فى سيناء لفترة طويلة حتى يعاد تنظيم القوات الجوية وتتدخل فى القتال».



هكذا نرى حنكة القائد الذى يرى فارقاً كبيراً بين الخسارة الفادحة واليأس التام، وهو لهذا يدبر أمور معركة بينما كان غيره يدبرون أمور هزيمة أو انسحاب!!:

«الموقف بالنسبة للقوات البرية بصفة عامة لا يدعو إلى القلق البالغ، فمصدر الخطر تركز فى منطقة رفح والطريق الساحلى حتى العريش، وهى لا تستوعب إلا جزءاً بسيطاً من القوات البرية بمقارنته بالقوات الموجودة بسيناء، وعليه فالموقف العام لا يدعو إلى التشاؤم أو يسبب ارتباكاً للقيادة العليا لو أتاحت لها الفرصة لإدارة المعركة من ساحة القتال نفسها».

ويحرص مرتجى على ألا يتجاهل في تحليله حقائق الموقف السياسى والدبلوماسى فى أيام المعركة، ومع أنه لم يعلم بهذه الحقائق إلا بعد الحرب، فإنه يورد الواقعة فى سياقها من الأحداث وهو يقصد بإيرادها أن يستكمل تصوير الموقف السياسى على مستوى قياداتنا العليا، وحسنا فعل، فإنه يعطينا فرصة ثمينة لقراءة الأحداث فى بانوراما كاملة، ومع هذا فإن صاحب هذه المذكرات لا يتوقف عند هذا الحد، وإنما يعتصره الأسى ويدفعه الألم إلى التساؤل عن السر فى هذا السلوك، وتتغلب الآلام على صاحب المذكرات حتى ليكاد يندفع إلى الانحياز إلى الرؤية القائلة بأن أطماعاً خفية هى التى جعلت القيادة السياسية تضحى بالقوات المسلحة:

«... أبلغنى أحد أعضاء وفدنا فى هيئة الأمم بنيويورك - الذى كان ضمن الوفد أثناء حرب ٥ يونيو - بأن جولدبرج المندوب الأمريكى فى ذلك الوقت قال له مساء يوم ٥ يونيو ٦٧: «إن الطيران المصرى قد دمر تماماً، وإن موقف القوات المصرية يعتبر حرجاً، وبشائر النصر الإسرائيلى تلوح فى الأفق، كما أن تدمير القوات المصرية البرية أصبح أكثر احتمالاً بعد أن فقدت المساعدة، والمعونة الجوية، وبناء على هذا يمكنك - أى المندوب المصرى - تقدير موقف الجيش المصرى الآن فى سيناء وهو يعمل فى صحراء خالية من السواتر وبدون غطاء جوى، بينما يمتلك العدو السيادة الجوية.. لذلك أرجوك أن تنصح دولتك بقبول إيقاف إطلاق النار، ونحن - يقصد الأمريكان - نعدكم بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه والضغط على إسرائيل لتعود إلى حدودها قبل القتال».

«وقال لى الزميل: إن الموقف لم يكن مفهوماً لديهم بهذه الصورة، وإن المعلومات التى وردت من مصر كانت تعطى منظرأ آخر براقاً لموقف قواتنا المسلحة وتؤكد أن الجيش المصرى لا يزال قادراً على توجيه ضربة قاصمة للجيش الإسرائيلى».

عند هذا الحد يصل مرتجى إلى القول :

«وهنا يحق لنا أن نتساءل إذا كانت مراكز القوى فى مصر تعرف الموقف بكامل حذافيره - وكلها تقريباً من العسكريين السابقين - فلماذا لم تنتهز مثل هذا العرض

وتساوم عليه.. لقد كان موقف جيشنا حتى الآن جيداً وأسلحتنا ومعداتنا ودباباتنا وعرباتنا لم تفقد إلا النزر اليسير، واحتمال أن يطول القتال موجود.. فكيف كابت هذه المراكز ورفضت هذا العرض.. هل ياترى لهدف آخر - فى نفس يعقوب - يتيح لها حرية العمل وحرية التصرف فى جميع المجالات والأنشطة دون معارضة من أحد ودون حساب لأى شخص يكون مثلاً قد اكتسب شعبية ما واستحوذ على ثقة قوية مثل القوات المسلحة التى لا يمكن أن يقع انقلاب أو ثورة إلا إذا ساندتها؟».

«... طبعاً لا يمكن لى كبشر أن أكشف ما يجرى فى داخل النفس البشرية من أفكار وأطماع.. وإنما هى تساؤلات أردت أن أطرحها لأنى سئلت عنها أكثر من مرة ومن أكثر من شخص ممن يتنمى إلى طوائف مختلفة».



ويردف مرتجى بحديث يكاد يكون من أوائل الأحاديث التى أدركت معنى تعبير الفرص الضائعة حتى من دون أن يصل إلى اللفظ بذاته ويقول :

«... وفى يقينى أن مصر قد أخطأت بعدم استغلال هذه الفرصة المتاحة لتحقيق أغراضها سلمياً والتى هيأت لها الظروف التى ستساعد على الإبقاء على قواتنا المسلحة التى صرف عليها البلايين [هكذا كان الفريق مرتجى يستخدم تعبير البلايين قبل شيوع التعبير المقابل وهو المليارات فى كتابات المصريين] من الجنيئات وبتفادى الورطة التى دفعنا إليها وبتفادى خسائرننا فى الأرواح والمعدات والأسلحة التى لا تقدر بمال.. ولكن ما الذى نفعله إذا لم يكن الإخلاص وحب الوطن رائدنا.. وكانت الأناية الذاتية تقيّد تصرفاتنا.. وحساباتنا لم تقدر على أسس علمية وواقعية، وإنما وضعت على أسس تهويلية ومبالغ فيها اعتماداً على الظن بأن مخالفة الحظ ستستمر ولا ينقطع رباطه.. ونسينا أو تجاهلنا أن الحظ لا يظهر إلا مرة واحدة فى حدود معينة، والاعتماد عليه دون العمل على الحفاظ عليه يكون كمثل من يسير على رمال ناعمة، أو من يعتمد على سراب لا يروى الظمأ، وإنما يسبب الانهيار وفقد المعنويات والخروج من الشعور وعدم القدرة على السيطرة على النفس.. وهى العوامل التى تسبب الشلل الفكرى والبدنى وسوء التصرف».

وتتميز هذه المذكرات بإيراد تفاصيل دقيقة للحوارات التي كانت تدور على مستوى القيادات العليا فى القوات المسلحة، وعلى سبيل المثال يورد الفريق مرتجى نص الحوار الذى دار بينه وبين المشير عامر بعدما كانت قواتنا المسلحة قد تعرضت للضربة القاسية فى أول أيام القتال، وسوف نرى فى هذا الحوار الذى يورده مرتجى كيف تظهر الآثار العميقة للخبرة الطويلة فى القيادة، وكيف تنعكس هذه الآثار على القرارات التى يتخذها كل قائد من القادة، وفى مقابل حالة الارتباك - ولا نقول الانهيار - التى تصيب عبدالحكيم عامر، فإن مرتجى يبدو أكثر ثباتاً وقدرة على التفكير فى عدة محاور بما يمكنه من وضع خطط جديدة للموقف الجديد :

«حوالى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٦ يونيو اتصل المشير عامر بنا تليفونياً، وقدمت له تقريراً عن الموقف ودون الدخول فى تفاصيل هذا التقرير، فقد أنهيت هذا التقرير بالآتى:

«الموقف بصفة عامة لا يخيف، فكل ما خسرناه حتى الآن لا يتعدى أربعة ألوية مشاة وكتيبة مدرعة أى أقل من خمس عدد القوات وإنما الخوف كله قاصر على المحور الشمالى، فلو أمكن تجميع القوات المرتدة عليه... فسيكون ذلك مصدر راحة لنا».

«تدخل المشير قائلاً: «لا نخش على هذا المحور الشمالى، فقد عملت ترتيبه وسنرسل له قوات توقف أى تقدم عليه».

«بعد ذلك استأنفت حديثى قائلاً أقترح الآتى:

- تركيز الجهود الرئيسى للدفاع عن النطاق الدفاعى الثانى.
- تجميع جميع الأفراد المرتدة من النطاق الأول ويقوى بها النطاق الثانى.
- مجموعة قائد الفرقة التى لم تنجح فى هجومها المضاد تعود إلى النطاق الثانى لتكثيف الدفاع عليه.
- سحب قوات المحور الجنوبى وتمسك بالمضائق.. وإلى أن يتم ذلك يستغل

احتياطي القيادة العليا - الفرقة المدرعة - بتأمين المضايق حتى تصل قوات المحور الجنوبي فتعود مرة أخرى إلى الاحتياط.

- الألوية المدرعة المستقلة تنضم على احتياطي القيادة العليا.

- تسحب قوات الستارة وكذا المجموعة الخفيفة رقم ١ ويدعم بها النطاق الثاني والمضايق.

- تقوية [مزار] بقوات تضمن عدم الاختراق.

- ملاحظة أن الدفاع عن المضايق يكون حتى آخر رجل وآخر طلقة ولا انسحاب منه بأي حال من الأحوال.

«وكان قرار المشير: «أوافق على رأيك وبلغ قائد الجيش لينفذ هذه الاقتراحات».

«وبعد هذا الحديث التليفوني اتصلت بقائد الجيش وأخطرته بما اقترحنه على المشير وبقراره.. ولقد كان لهذا التعديل في الموقف صدى مريح لدى قائد الجيش الميداني الذي أقر أن هذا أفضل ما يمكن عمله في الوقت الحاضر وعلى ضوء الموقف الحالي».

(٦٠)

ومن أكثر فقرات هذه المذكرات مرارة تلك الفقرة التي يروى فيها التفريق مرتجى كيف علم هو وضباطه الكبار في مركز القيادة المتقدم بأن القوات المسلحة المصرية كانت تنسحب بالفعل، وذلك بناء على أوامر، بينما هو وهم خارج الصورة تماماً، وسنرى الفريق مرتجى في هذه الفقرة بالذات حريصاً على أن يروى تفاصيل دقيقة حتى يبرئ نفسه تماماً من قرار الانسحاب الذي لم يعلم به، وبالتالي فإنه لم يشارك في اتخاذه، ومن المهم للقارئ أن يقرأ أيضاً ما يرويه الفريق فوزى من ذهابه إلى الفريق مرتجى رسولاً من لدن المشير عبد الحكيم عامر من أجل محاولة المقاومة وإلغاء أمر الانسحاب، وهو ما حدث حسبما يرويه الفريق فوزى نفسه في تاريخ لاحق:

«فوجئنا حوالي الساعة الثالثة والنصف فجر يوم ٧ يونيو بوصول مدير الشرطة العسكرية إلى مركز القيادة مستفسراً عن سبب تواجدها حتى الآن في سيناء، ولما كان هذا الاستفسار غريباً في ذلك الوقت خصوصاً وهو صادر من شخص مسئول..

أخذتنا الدهشة أو الغصة وانتظرنا على مضض لكى ينهى حديثه حتى نستوعب المطلوب.. قال مدير الشرطة العسكرية: «إن جميع القيادات قد ارتدت إلى غرب القناة وأنتم القيادة الموجودة فى سيناء ولا توجد حماية لكم والعدو متقدم غرباً.. وأن التعليمات التى لديه هى توجيه القوات إلى غرب القناة إذ أن القيادة العليا قد أصدرت أمراً بالانسحاب التام من سيناء.. وقد نصبت المعابر على القناة لتسهيل هذا الارتداد. ولما وجد على وجوهنا معالم التشكك اقترح أن نذهب معه إلى جنوب البحيرات حيث يوجد قائد الجيش فى الضفة الغربية منتظراً تعليمات جديدة».

«ولما كنا فى شك من هذه المعلومات فقد طلبت من مركز القيادة المتقدم البقاء فى مكانه وتحركت مع المرحوم أحمد إسماعيل صوب القناة بعد أن ربطنا الاتصال اللاسلكى مع المركز.. وهناك حيث تتدد مدير الشرطة العسكرية وجدنا قائد الجيش الميدانى يتحدث تليفونياً مع رئيس أركان حرب القوات المسلحة ويتسلم أوامر جديدة».



ثم يردف الفريق مرتجى راوياً تفاصيل الحوار بينه هو والمشير أحمد إسماعيل من ناحية، وبين الفريق صلاح محسن قائد الجيش من ناحية أخرى، وهى فقرة مهمة جداً ترينا كيف أن تسلسل القيادة نفسه كان قد أصبح فى خبر كان:

«وبحديثنا مع قائد الجيش فهنا أن المنطبع فى أذهان المسئولين أن الحرب قد انتهت بعد قبول مصر وقف إطلاق النار.. وأن الصراع المسلح يعتبر أنه أدى دوره ويسلم العمل للسياسة التى عليها أن تنولى العمل بالكامل.. وبالاستفسار منه عن عدم الاستئذان منا فى نقل مركز قيادته كما تقضى التعليمات.. وعن عدم إخطار مركز القيادة المتقدمة بأوامر الانسحاب الجديدة.. كانت إجابته غير مقنعة بالنسبة للاستفسارين، خصوصاً أنه عزي ذلك إلى قطع الاتصال الخطى مع المركز.. الموقف لم يكن يحتمل أكثر من ذلك، فتركنا المناقشة لوقت آخر.. وعلمت من قائد الجيش أن أوامر القيادة العليا أن يعود مركز القيادة المتقدم إلى الإسماعيلية انتظاراً لتعليمات جديدة.. والحمد لله عاد المركز كله بعد الاتصال بالعميد عبد الغنى الجسمى مدير عمليات قيادة الجبهة الذى نجح فى الرجوع إلى الإسماعيلية بجميع معداته وأسلحته وعرباته وأفراده من غير خسائر، ولقد ساعد على ذلك أن المنطقة من مركز القيادة

المتقدم إلى القناة كانت تسمح بالتحرك خارج الطرق، وبذا أمكن تفادي الازدحام الناتج من تكديس العربات والمدافع وغيرها».

(٦١)

ويحرص الفريق مرتجي على أن يروى انطباعات مركز القيادة المتقدم عن قرار الانسحاب، وهو يصدر في تسجيل هذه الانطباعات عن نفس مشاعره وأحكامه العقلية فيما يتعلق بمجريات الأمور في الحرب:

«... مما لاشك فيه أن الانسحاب الشامل كان مفاجأة غير سارة لمركز القيادة المتقدم الذي لم يُخطر به سواء من الذين أصدروه أو من الذين نفذوه. والموقف في نظرنا - كما سبق وأوضحنا - لم يكن يدعو لهذا الانسحاب حتى الآن.. حقيقة كان هناك أربعة ألوية تعتبر خارج المعركة إلا أنها لم تكن تمثل إلا جزءاً بسيطاً من إجمالي القوات الموجودة في سيناء.. كما أن تقدم القوات الإسرائيلية لم يكن يسبب الوصول إلى هذا القرار.. فالنطاق الدفاعي الثاني لم يقع عليه الهجوم وكذلك الاحتياطات، وكان يمكن عن طريق المناورة بالقوات أن يعرقل تقدم العدو الإسرائيلي حتى استكمال دفاعات النطاق الثاني والمضايق وتكثيفها بحيث تصبح مانعاً حقيقياً أمام تقدم العدو.. يقال إن فقد عنصر الجو جعل العمليات الدفاعية ميئوساً منها.. وفي تقديري أن تأثير الطيران على القوات المدافعة لا يزيد على تأثير المدفعية.. ولا تظهر خطورة الطيران إلا في العمليات المتحركة التي تضطر فيها القوات إلى الخروج من خنادقها وملاجئها والظهور فوق الأرض للاشتباك مع العدو.. وفي اعتقادي وأنا محق فيه، أنه كان في الإمكان على أسوأ الاحتمالات أن ندافع عن المضايق لفترة طويلة قد تطول إلى أسابيع يمكن أثناءها أن تتدخل المحافل الدولية.. وهنا سيكون موقفنا أحسن حالاً بكثير ونحن نسيطر على المنطقة الحيوية في سيناء، وقناة السويس خارج مرمى نيران مدفعية العدو».

□

ويبدو الفريق مرتجي في قمة الصدق مع النفس حين يحرص على أن يروى

لقرائه أنه كان حريصاً على أن يستفسر من المشير عبد الحكيم عامر شخصياً عن الدوافع التي جعلته يعدل عن فكرة الصمود إلى فكرة الانسحاب، ونحن نراه يروى بأمانة شديدة رأى المشير عامر في هذه الجزئية، على الرغم من أن صاحب المذكرات كان له رأى آخر، وهو يثبت هذا الرأى كما رواه للمشير ويتهى إلى الظن بأن المشير قد وافقه على فكرته ولهذا السبب سكت دون أن يجادله:

«انتهزت فرصة زيارة المشير عبد الحكيم عامر بمنزله يوم ٢٠ يوليو ٦٧ - أى بعد الحرب - وسألته عن سبب العدول عن فكرة الدفاع والصمود فى المضايق والأخذ بفكرة الانسحاب بما فيها من خطورة على القوات.. مع أننا كنا متفقين على عدم ترك سيناء حسب حديثنا التليفونى يوم ٦ يونيو.. وكان تعليله «إنه بعد أن أصبح طيراننا بدون فاعلية وتقدمت القوات الإسرائيلية على المحور الشمالى والمحور الأوسط، اعتقدت أن قواتنا المسلحة على وشك أن تحاصر وتعزل ويقضى عليها تماماً.. لذلك وجدت أن الانسحاب هو الحل الوحيد لتفادى تدمير قواتنا وأسرها.. وإذا كنا سنفقد بعض الأسلحة والمعدات فهذا يمكن تعويضه، أما أن نفقد الأفراد فذلك أمر بالغ الخطورة، إذ أن خلق مقاتلين جدد يحتاج إلى سنين طويلة.. وفيما يتعلق بالأرض المفقودة فلا بد أن يكون لنا معهم جولة أخرى نسترد بها ما احتل من أرضنا بالكامل».

«قلت للمشير: إن الموقف لم يكن بهذه الصورة القائمة.. وكان من الممكن إعادة تعديل أوضاع قواتنا والمناورة بالقوات، خصوصاً تلك التى لم يقع عليها أى هجوم، وأن نتمسك بالدفاعات مدة طويلة وأن ننقذ الكثير من العتاد والمعدات التى وقعت فى يد العدو بسبب هذا الانسحاب السريع.. وأضفت: أنى أظن أن الصورة التى وضعت أمام سيادتكم كانت مشوهة، وأن أجهزة القيادة العليا لم تهىء لسيادتكم الجو المناسب الذى يمكنكم من اتخاذ القرارات المناسبة.. وأن المعلومات كانت تصلكم بدون تقييم، وبدون تعليق، ولم يحاول كبار ضباط أركان الحرب الموجودون فى القيادة العليا بمن فيهم رئيس هيئة الأركان، أن يقدموا المشورة السليمة.. وتركوا الحمل كله على أكتافكم لوحدهم واكتفواهم بدور تنفيذ الأوامر، وهو أسوأ عمل لأى أركان حرب.. ولا يقدم عليه إلا كل خائر وغير واثق من نفسه تنقصه الخبرة ويفتقر إلى العلم العسكرى.. وهذا ما جعلكم تتدخلون فى كثير من التفاصيل التى كان يجب أن تحجب عنكم ويكتفى بإبلاغكم بجوهر الأمور.. مما لاشك فيه أن

المستويات الصغرى التى اتصلتم بها مباشرة عادة ما تكون بلاغاتها مبالغاً فيها، إذ أنها تعطيتها وهى تحت ضغط المعركة وما فيها من توتر عصبى.. وأظن أن زحمة المعلومات التى وصلتكم من كل من هب ودب هى السبب فى اتخاذ قرار الانسحاب الذى ما كان يمكن أن يتم بصورة عملية فى هذه المدة القصيرة التى قررتموها.. سكت المشير.. وكان فى سكوته أكبر دليل على صحة قولى عما كان يحدث فى القيادة العليا».



وهو يقرر بكل وضوح أن قرار الانسحاب كلفنا ٩٠٪ من قواتنا ومعداتنا :
«وهنا تصبح هذه القولات عبارة عن قطار طويل يعتبر هدفاً دسماً وسهلاً للطيران الإسرائيلى الذى امتلك السيادة الجوية.. وفى هذه المضايق والممرات فقدنا ٩٠٪ تقريباً من معداتنا وأسلحتنا بفعل الطيران الإسرائيلى».

(٦٢)

وبما تتسم به كتابة الفريق مرتجى فى هذه المذكرات من دقة شديدة، فإنه يلخص الموقف العسكرى على الجبهة المصرية فى نهاية ثالث أيام الحرب بعبارات سريعة ولكنها تحمل كل دلالات الأسى البالغ للمصير المريع الذى انتهت إليه الحرب على هذا النحو :

«ارتدت جميع القوات على الطرق الثلاثة فى اتجاه قناة السويس.. تكدست المعدات والعربات العاطلة [يقصد المعطلة] على الطرق وسدتها فى وجه أى تحرك لجهة الشرق أو الغرب، وأصبح الموقف جد خطير، وذاقت الأفراد والقوات الأمرين من تدخل الطيران الإسرائيلى ومن تكدس الطرق.. وهذا ما يجعلنى أوقن بأن وحدات التشكيل المدرع لم تتمكن من الوصول إلى الأماكن التى حددت لها والتى عليها يمكنها أن تصمد وتحارب لتوقف تقدم العدو وتمنعه من اختراق المضايق والتقدم إلى القناة».

«فقد القادة السيطرة على تشكيلاتهم ووحداتهم واختلط الحابل بالنابل، وعمل

كل فرد من وحى نفسه بطريقة ارنجالية غير منظمة أو منسقة، فزادت من تداخل أفراد الوحدات في بعضها البعض، وضاع كيان التشكيل والوحدة وأصبحت تبعية الأفراد لقيادة ما أمراً معدوماً تماماً.

«اشتبكت قوات الستارة المضادة للدبابات مع العدو الإسرائيلي المتقدم في اتجاه نخل بعد ظهر يوم ٧ يونيو، واحتل العدو دفاعاتها، واعتبر موقفها متتهياً».

«ارتدت قوات شرم الشيخ وطلب منها احتلال منطقة سدر لمنع تقدم العدو إلى مناطق التعدين والبتروول ومنع التقاء قواته المتقدمة من الجنوب مع القوات المتقدمة من الشمال».



وهنا يصل الفريق مرتجى إلى أقصى عباراته في هذا الكتاب حيث يقول:

«ظن الجميع أن قبول مصر إيقاف إطلاق النار معناه انتهاء الجولة العسكرية وتسليم الأمر لجولة سياسية، إلا أنه عندما تأكدت القيادة السياسية العسكرية العليا من خطأ ظنها وتنبهت إلى أن العدو الإسرائيلي لازال مستمراً في عملياته الحربية.. طلبت إعادة دفع القوات التي نجحت في عبور قناة السويس إلى سيناء مرة أخرى فأوجد هذا بلبله وزاد غموض الموقف وارتفعت درجة اليأس إلي أقصى درجة.. بل تحت موجة الشك والالتباس تصور الكثير بأن الهدف هو القضاء على القوات المسلحة المصرية لغرض بعيد جداً عن الناحية الوطنية وقريب جداً من الرغبات الشخصية لمراكز القوى».



وبعد صفحات يروي صاحب هذه المذكرات مدى الضياع الذي صادف قواتنا بعد انسحابها ويقول :

«ازدحمت مدينة الإسماعيلية بالعديد من الجنود الشاردين وصعبت السيطرة عليهم وانتشرت فيما بينهم الشائعات المهبطة للعزائم والمعنويات، ولو أنه أمر متوقع في مثل هذه الظروف إلا أنه في منتهى الخطورة، لذلك أرسلت القيادة العليا أطقماً من الضباط لتجميع الشاردين وإنشاء معسكرات لهم لإعادة توزيعهم على الوحدات».

«هذا ما كان يحدث على المستوى العسكري، موازياً له كانت هناك أحداث في
متهى الخطورة تجرى على مستوى القيادة السياسية العسكرية العليا».

(٦٣)

ونحن نرى الفريق مرتجى في هذه المذكرات حفيماً أشد الاحتفاء بتحديد المسئول
عن قرار الانسحاب، وهو يقدم ثلاث روايات منها روايتا الرئيس عبد الناصر والمشير
عبد الحكيم عامر، أما الثالثة فلأحد زملائيهما - لم يذكر اسمه - ويخلص الفريق
مرتجى من هذه الروايات إلى أن الرئيس عبد الناصر كان على علم بقرار الانسحاب
في الوقت الذي اتخذ فيه، وكأنما يرد مرتجى بهذا على ما أشيع بعد وفاة المشير عبد
الحكيم عامر من أن عبد الناصر فوجئ بأن قرار الانسحاب قد اتخذ بالفعل دون
علمه :

«... علينا أن نناقش قرار الانسحاب الصادر في ٦ يونيو وما دار حوله من
شائعات وتبادل الاتهامات للتوصل من المسئولية، فالعمل الفاشل دائماً يولد بيتيماً
يتنكر له الجميع».

«سألت المشير في زيارة له بعد الحرب مباشرة عن مدى معرفة رئيس الجمهورية
بهذا القرار وهل وافق عليه، أم أن المشير هو صاحب القرار الذي انفرد به ولم يطلع
عليه القائد الأعلى ولم يأخذ موافقته، فمثل هذا القرار الاستراتيجي له نتائج سياسية
خطيرة ومن الضروري أن تشترك السياسة مع الاستراتيجية العسكرية في اتخاذه..
وكان رد المشير «أنه اتفق مع الرئيس عبد الناصر عليه، وأنه أخذ رأيه ولا يمكنه أن
يتخذ هذا القرار بدون علمه»، وكان في رده القصير مرارة وألم ينم عما يختلج في
نفسه».

«وسألت الرئيس الراحل جمال عبد الناصر نفس السؤال في مقابلة معه بمنزله
بمنشأة البكري يوم ١٦ نوفمبر ١٩٦٧، وكانت إجابته باختصار أن المشير عرض عليه
فكرة الانسحاب وأنه حاول أن يثنيه عنها إلا أن المشير أصر على رأيه، وأضاف بأن
هناك مساعدات أمريكية - إنجليزية جوية قدمت لليهود، وأن القوات المصرية لو

استمرت في موقفها سيقضى عليها.. وعلى ذلك اضطر الرئيس مرغماً على الموافقة على الانسحاب طالما أنه لا يوجد حل آخر».

«وأخبرني أحد نواب رئيس الجمهورية السابقين ومن أعضاء مجلس قيادة الثورة: «أن الرئيس عبد الناصر علم بموقف القوات المسلحة بعد ظهر يوم ٦ يونيو، وأنه بعد أن أتاح لنفسه فترة تفكير وتأمل منعزلاً عن الآخرين المتجمعين في مبنى القيادة العامة، وافق على قرار الانسحاب وصدرت الأوامر للقوات المسلحة بالانسحاب بعد ذلك».

هنا يعقب صاحب هذه المذكرات بقوله :

«ومن الروايات الثلاث السالفة يمكن استنباط أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر علم بالانسحاب في حينه».



أما عن صدى قرار الانسحاب على مستوى القادة الكبار في القوات المسلحة، فإن الفريق مرتجى حريص تماماً على أن يؤكد لنا أنه لم يكن وحده الذي علم بقرار الانسحاب متأخراً عن الجنود، ولكن هذا هو رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة نفسه (الفريق أنور القاضي) لم يعلم بالقرار هو الآخر إلا متأخراً:

«أخبرني رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة أثناء حرب يونيو ٦٧ عندما تقابلنا لأول مرة بعد الحرب يوم ٧ يوليو ٦٧ [لاحظ أن هذا اللقاء حدث بعد الحرب بشهر كامل] «بأنه لم يعلم بقرار الانسحاب فور اتخاذه وإنما علم به بعد فترة من رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، الذي أخطره بالانسحاب وبأنه أبلغ قائد الجيش الميداني به على أن ينفذ على ليلتين.. الليلة الأولى يجرى انسحاب القوات تحت ستر القوات المدرعة التي تحتل المضائق مع ترك الحرية لقائد الجيش ليقرر بنفسه طريقة الانسحاب المناسبة، وبعد فترة أبلغه رئيس الأركان مرة أخرى بأنه طلب من قائد الجيش أن ينظم الانسحاب على ثلاثة أيام».

«ولقد وجد مع قائد القوة التي تعمل على المحور الجنوبي - الكلام لرئيس هيئة العمليات - أمر كتابي صادر من قائد الجيش الميداني يقضى بأن يتم الانسحاب على ثلاث ليال.. ولكن علم رئيس هيئة العمليات فيما بعد أنه بوصول قوة المحور الجنوبي

إلى بلدة نخل صدرت لها الأوامر بسرعة الارتداد غرب القناة ولم تحدد مهلة أو فترة زمنية ليتم فيها هذا الانسحاب: «وأن الفرقة المدرعة التي كان يجب أن توجد في المضائق حتى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ٨ يونيو ٦٧ وصلت بعض قواتها إلى القاهرة قبل هذا التاريخ، وهذا معناه أنها انسحبت قبل التوقيت المحدد لها. وعلاوة على ذلك - الكلمة لازالت مع رئيس هيئة العمليات - فقد أرسل ضابط اتصال برتبة كبيرة من هيئة العمليات محملاً بأمر عمليات إلى قائد الجيش الميداني يقضى بضرورة تمسك الفرقة المدرعة بالمضائق ولا تنسحب منها إلا بعد صدور أوامر أخرى.. ولقد سلم هذا الأمر قبل أول ضوء يوم ٨ يونيو ١٩٦٧.. على حد قوله».

(٦٤)

ونحن نرى صاحب هذه المذكرات ينظر إلى قضية عدم تبليغه بأمر الانسحاب نظرة أعمق من مجرد الحديث عن المفارقة، وهو حريص على أن يسأل سؤالاً محدداً عن السر في هذا لو كان هناك سر، وعند الفريق مرتجى بالفعل تفسير ذكي لهذا الذي حدث، وهو أن القيادة العليا كانت قد وصلت إلى المرحلة التي لم تعد لتحتل فيها أية مناقشة حتى لو كان في المناقشة مصلحة قصوى، ويبدو من حديث مرتجى الحذر أن قيادة الجبهة بقيادته هو شخصياً كانت تمثل اتجاهها سلوكياً آخر يتعارض تماماً مع توجه القيادة العليا في تعاملها مع الأحداث:

«سبق أن قلنا أن قيادة الجبهة لم تعلم بأوامر الانسحاب، وأنها علمت بطريق الصدفة من مدير الشرطة العسكرية في الساعة الثالثة والنصف فجر يوم ٧ يونيو - أي بعد صدور أوامر الانسحاب بساعات عدة - بهذا الانسحاب الذي كان مفاجأة غير عادية لها».

«فلماذا لم تخطر قيادة الجبهة؟ هل لأنها أوضحت وجهة نظرها بضرورة التمسك بالنطاق الدفاعي الثاني وبالمضائق حتى آخر رجل وآخر طلقة؟ ولكن الموقف كان قد وصل بالقيادة العليا إلى الذروة القصوى التي تجعلها لا تحتل أي اعتراض أو شبه اعتراض أو مجرد اختلاف في وجهة النظر.. ولذلك فضلت ألا تخطر قيادة

الجبهة بهذه الأوامر أو حتى تستنير بوجهة نظرها أو تطلب منها تقدير موقف حتى يتسنى لها اتخاذ هذا القرار الخطير.. علماً بأن قيادة الجبهة كانت تضم ضباطاً مشهوداً لهم بالكفاءة والخبرة والدراية ووجودها فى وسط القوات وإحساسها بالموقف وطبيعته كان يهيئ لها الظروف لتلم بالموقف الحربى بكل أبعاده.. وكان يجب بل يتحتم على صانع القرار أن يطلب استشارتها ويأخذ رأيها ويعرف مقترحاتها.. لا أن يتجاهلها ويضحى بها لمجرد الشعور بأنها قد تكون مصدر معارضة غير مطلوبة، من ضمن الموجودين فى هذه القيادة بخلاف القائد (أى مرتجى نفسه) كان اللواء (المشير) أحمد إسماعيل على قائد حرب ٧٣ والعميد (الفريق أول) محمد عبد الغنى الجمسى وزير الحربية الحالى وغيرهم من خيار الضباط ومن مختلف التخصصات».

«ثم إذا سلمنا بإهمال القيادة العليا فى تبليغ قيادة الجبهة بهذه الأوامر.. فلماذا لم تخطر قيادة الجيش الميدانى قيادة الجبهة بالأوامر التى وصلت من القيادة العليا.. هل لأن قيادة الجيش كانت قد يئست من الموقف ووجدت فى الانسحاب مخرجاً ومنفذاً، وتخشى من احتمال اعتراض قيادة الجبهة على أوامر الانسحاب أو أن تتدخل ويحوى هذا التدخل احتمال توقف أو تعطل الانسحاب.. خصوصاً أن قيادة الجيش كانت تشعر بأن هناك إصراراً من قيادة الجبهة على ضرورة الدفاع عن المضائق لآخر رجل».



وعلى الرغم من هذا التحديد القاطع كله، فإن الفريق مرتجى لا يجزم برأى قاطع، وأظنه فى غير حاجة إلى مثل هذا التحديد بعد كل ما قدم من أسانيد وأدلة:

«كلها أسئلة دارت بخلقى ولم أجد لها الإجابة الشافية ولعل التاريخ أو لجان تقصى الحقائق يمكنها أن تصل إلى أسباب هذا الحدث الذى أهال التراب على سمعة القوات المسلحة ودمر معظم عتادها ومعداتنا وأسلحتها بالإضافة إلى الخسائر البشرية».

«حوالى الساعة الرابعة من بعد الظهر (أى يوم ٩ يونيو ١٩٦٧) اتصل مدير مكتب وزير الحربية وطلب ضرورة عودة قائد الجبهة لمقابلة نائب القائد الأعلى لأمر هام».

«تحركت إلى القاهرة بعد حوالي نصف ساعة ومنذ هذا الوقت والتاريخ انقطع اتصالي المباشر بالأحداث التي كانت تجري بمنطقة القناة.. وبدأ اختلاطي بأحداث أخرى ليس لي بها خبرة سابقة.. رأيت من الأفضل تسجيلها كما وقعت فقد تزيل بعض الغموض الذي علق بهذه الفترة من تاريخ مصر والقوات المسلحة وخفايا كانت غامضة عن الجميع».

.....

(٦٥)

وهذه هي الفقرة التي يروي فيها الفريق مرتجى نهاية علاقته بالجبهة حين استدعى على عجل إلى القاهرة، ومن الطريف أن الأيام كشفت للفريق مرتجى فيما بعد عن سبب استدعائه على هذا النحو، ولكن الأهم من هذا أننا نقرأ تصويراً نفسياً دقيقاً للحظات لقائه بعبد الحكيم عامر حيث انفعل بشدة لأنه لم يكن يتصور أن تكون هذه نهاية خدمته العسكرية على هذا النحو، مع أنه لم يكن واعياً في هذه اللحظة لأن خدمته العسكرية سوف تنتهي نهائياً في هذه الأيام، لكنه كان يحس بما هو أخطر وهو أن كل شيء قد انتهى وليس خدمته هو :

«... وصلت القيادة العليا حوالي الساعة السادسة مساء يوم ٩ يونيو وقابلت المشير عبدالحكيم عامر - رحمه الله - في مكتبه الذي لم يبرحه طيلة مدة القتال بعد عودته بالطائرة يوم ٥ يونيو ٦٧ عندما هاجمت الطائرات الإسرائيلية القواعد والمطارات المصرية.. عند رؤيتي للمشير انفعلت بشدة فما كنت أحلم أن يمتد بي العمر لأواجه هذا الموقف العصيب الذي انهار فيه كل شيء أمامنا ووقفنا عاجزين عن مد يد المساعدة لا عن رغبة وإنما عن ضعف، حقيقة قد لا يكون لنا نحن العسكريين دخل فيما حدث ولكن الظروف ورطتنا في ثناياه وما كنت أتخيل أن نهايتي العسكرية ستنتهي هذه النهاية المؤسفة وأن طموحي سيطاح به بهذه الطريقة غير المشرفة».

□

وهو يوازن بين المقدمات والنتائج، ونحن نراه وهو يرى الهزيمة قد تبلورت يبدو وهو يعترف في صدق أنه كان هو الآخر متورطاً في حسن الحظ:

«حقيقة لقد كان حديثي مع بعض كبار ضباط القيادة ونحن نستعد أو بالأصح نشاهد الإعداد للقتال أن الموقف غير مطمئن وأن الأمل في النجاح غير مكفول، وتنبأت بأن هذه الحرب سيكون فيها نهاية ارتدائي الزى العسكري.. إلا أنني عندما جوبهت بهذه النكبة وعشت فيها دار في ثواني شريط أحداث حياتي العسكرية منذ تخرجت من الكلية الحربية عام ١٩٣٧ والآمال العريضة التي كانت تدفعني للاطلاع والتزود بكل جديد وقراءة ما كتب عن مشاهير القادة وطموحي في أن أحصل على شرف ما حظوا به.. لكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن.. في تيار هذه الانفعالات عزائي مدة خدمتي الطويلة في القوات المسلحة والتي أربت على الثلاثين عاماً وصحيفتي البيضاء وأمانتي في تحمل المسؤولية.. وصدق عزيمتي، وإبداء المشورة حسب ما أراه صحيحاً لا حسب ما يشتهي الرئيس أو القائد.. وإذا ما صدر بعد ذلك قرار صاحب القرار المسئول كان بالنسبة لي واجب التنفيذ كما لو كان صادراً مني أو يتمشى مع وجهة نظري بصرف النظر عن أي شيء آخر».



ونحن نرى المشير نفسه لا يزال متعلقاً بالأمل، فهو الذي يحاول أن يخفف عن الفريق مرتجى آلامه في هذه اللحظات:

«حاول المشير أن يخفف عنى الصدمة، بقوله الحرب لم تنته بعد، وهذه الجولة ستعقبها جولات، وإذا كنا قد تخلينا عن جزء من الأرض فقد سبق أن احتل اليهود سيناء ثم أجبروا على الخروج منها، وهذا ما سيحدث مرة ثانية.. وأخذ الحديث مجالات أخرى دون أن أعرف سبب استدعائي والموضوع الهام الذي سألقن به.. إلا أن المشير قال بأن رئيس الجمهورية سيذيع في الساعة السابعة مساء اليوم بياناً أحب أن تستمعوا إليه، وكان قد دخل منذ دقائق قادة الطيران والبحرية ومساعد نائب القائد الأعلى علاوة على وزير الحربية، وحتى ذلك الوقت كنا خالي الذهن عن القرار الذي اتخذته رئيس الجمهورية والمشير عامر بالتنحي عن جميع مناصبهم. أعدت سؤال المشير عن المطلوب مني وبينت له أن الموقف بمنطقة القناة يحتاج لجهود الجميع، وأني أجد أنه من الأصوب إذا لم أكن مطلوباً هنا أن أعود بأسرع ما يمكن إلى الإسماعيلية.. إلا أن المشير قال: «كفاية عليك القناة ويكتفى بمن في القيادة الشرقية

ولا داعى لوجودك هناك، ويمكن تعزيز القيادة الشرقية ببعض ضباط قيادة الجبهة والباقي يحضر القاهرة لتستأنف قيادة القوات البرية عملها.. وعلى ذلك فلا داعى لذهابك إلى الإسماعيلية فبقاؤك في القاهرة مرغوب فيه في هذه الفترة».

(٦٦)

ثم يصل الفريق مرتجى إلى رواية ما فهمه فيما بعد عن الأسباب الحقيقية لاستدعائه من الجبهة بعيداً عن قواته، وهى فى الحقيقة أسباب جوهرية إذا ما كان الأمر يتعلق بالصراع على السلطة، وهو الأمر الذى كان قد بدأ يصبح محور الاهتمام الأول فى القاهرة على الرغم من وقوع الهزيمة النكراء وربما بسبب وقوعها :
«أدهشنى هذا الإصرار على تواجدى فى القاهرة، خصوصاً وأنا أرى أن الضرورة لا تستدعى الابتعاد عن جبهة القتال.. واستمرت هذه الدهشة تراودنى بعد خروجى من القوات المسلحة إلى أن عرفت السبب - وإذا عرف السبب بطل العجب - فقد نشر فى بعض الجرائد الإنجليزية وعلى ما أظن فى «الايڤنتج استاندرز» يوم ٧ يونيو و«التيمس» يوم ٩ يونيو ٦٧ بآنى توليت رئاسة الجمهورية تحت ضغط من الضباط، وأن الرئيس عبدالناصر قد اضطر للرضوخ أو شىء من هذا القبيل.. ولقد نقل لى هذا الخبر أكثر من شخص منهم السيد صلاح الشاهد الذى كان فى لندن خلال حرب يونيو ٦٧ الذى أكد لى أنه فعلاً قرأ مقالات بهذا المعنى.. ومثل هذه المعلومات تبلغ فوراً لرئيس الجمهورية الذى يرى فيها إيهاء قد يتحول إلى عمل عنيف تهتز له كراسى الحكم والسلطة.. وعلى ذلك يصبح وجودى فى القاهرة أمراً بالغ الأهمية حتى أكون تحت الرقابة والسيطرة التامة وبعيداً عن القوات التى أوصلتها الهزيمة إلى حالة نفسية قد تجد فى تغيير النظام الحاكم بديلاً قد يشفى غليلها لما وصلت إليه.. وقد يخطر لنا السؤال إذا كانت مراكز القوى قد قررت التنحى، فما الذى يهمها جاء زيد أو ذهب عمرو.. اللهم إلا إذا كانت العملية مظهرية وليست حقيقية.. أو تمثيلية أحكم إخراجها».

ويبدو أننا في حاجة هنا إلى أن نستطرد لنجيب على الفريق مرتجى بما علمنا هو نفسه في هذه المذكرات، ذلك أن العدو الإسرائيلي وقد وجد قياداتنا تتصرف بطريقة ردود الأفعال، لم يجد ما يمنعه من أن يواصل الاستهزاء بهذه القيادة حتى بعد وقوع الهزيمة النكراء على هذا الوجه، وهكذا سرب مثل هذا الخبر إلى الصحف الإنجليزية التي رحبت بالطبع بنشره، وهو خبر منطقي لا يتعارض مع ما كان ينبغي أن يحدث، وكانت النتيجة الحتمية بالطبع هي التخلص بسرعة من مرتجى نفسه، لأننا - على حد تعبير مرتجى نفسه - كنا نرقص على موسيقى أنغام العدو!!

ومع هذا فإنني لا أنفي أن يكون مصدر الخبر صحفياً مجتهداً أو مثقفاً مجتهداً في القاهرة رأى في مرتجى أقدر القادة الموجودين وأصلحهم لتولى السلطة في حالة تنحي الرئيس والمشير، فصرح بما يتوقع على أنه خبر قبل أن يحدث الخبر.

وفي كل الأحوال فإن ما يهمنا تسجيله هو أن مرتجى كان يتمتع بشعبية جيدة وبسمعة حسنة وبتقدير تام لعسكريته والتزامه وانضباطه، فضلاً عن أنه لم تحم حوله أية روائح من روائح الفساد الخلقى أو استغلال النفوذ.

(٦٧)

ونصل مع صاحب هذه المذكرات إلى موضع من أهم مواضعها وهو الموضع الذي يتحدث فيه بصراحة شديدة وبعقلانية واضحة وبإنصاف شديد عن موقف المشير عبد الحكيم عامر في الأعقاب المباشرة للهزيمة، وهو يرى أنه كان بإمكان المشير أن يقلب نظام الحكم لو أراد، لكنه لم يفعل ولا أستطيع أن أقول إن مرتجى فيما يراه هنا متحيز لعبد الحكيم عامر، ذلك أن منطقته فيما يعرض ويرتسى واضح وصائب، لكن الذي أضعف موقف عبد الحكيم عامر نفسه أمام التاريخ أنه عاد إلى التثبيت بما كان قد تخلى عنه طواعية:

«... وهنا يمكن القول عن يقين إن المشير عبد الحكيم عامر لو كانت تراوده في هذه الفترة أى أفكار خبيثة، ولو أراد أن يقلب نظام الحكم أو يعود للسلطة بالقوة، لما وقف

أمامه حائل، فجميع الضباط كانوا على أتم استعداد لتنفيذ أى رغبة له مهما كان مداها، سواء كان عن اقتناع أو عن يأس.. وفى ظنى أن المشير الذى يقدر الصداقة لم يفكر حينذاك أن يخون صديقه عبدالناصر أو يقوم بأى عمل ضده، رغم ما قيل وأشيع عن اتفاق التنحى ثم التخلي عنه، والذى شبهه البعض بما جرى بين أبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص أثناء التحكيم بين على ومعاوية».



ويتقد الفريق مرتجى بصراحة شديدة الوضع الذى كان فيه المشير عامر مشغولا بأمور كثيرة جداً مما أثر على أدائه بالانشغال وعلى قراراته بالسطحية، ووسم ممارسته بالمركزية:

«عين على رأس القوات المسلحة من يشغل أكثر من منصب ويكلف بأكثر من نشاط من الأنشطة الحيوية فى الدولة، فكان ضالماً فى أعمال سياسية ورقابية أبعده، سواء عن قصد مرسوم أو عن حسن نية، عن ممارسة القيادة العسكرية على أعلى مستوى، فى الوقت الذى كان فى أشد الاحتياج لبيتقنها، لأنه لم يتدرج فى المناصب القيادية المختلفة التى تعلو عن منصب أركان حرب كتيبة مشاة.. ولقد كان فى هذا التكليف ضرر كبير وقع عليه، وبالتالي تأثرت به القوات المسلحة.. فالقيادة ممارسة وخبرة تنبع من التفرغ الفعلى.. ونظراً لأشغاله الكثيرة لم يجد لديه الوقت الكافى للدراسة والتعمق، فاكتمت معظم قراراته السطحية وتداخلت فى بعضها، وفى الوقت الذى يجب أن يسلم فيه القيادة لمن هم أكثر خبرة من ناحية الدراية العسكرية وفن الحرب، أو على الأقل يتبع سياسة اللامركزية، نجده يركز العمل كله فى يديه متغاضياً عن الخبرات، فيهتز بشدة عند أول كارثة تصيب قواته ويفقد القدرة على الابتكار والخروج من الصعاب التى يقابلها بأحسن الحلول وأفضلها من الناحية العملية.. والأغرب من ذلك أن مراكز القوى وهى تعلم نواحي القصور هذه وتعترف بها فى مجالسها مع الخاصة وغير الخاصة، بل مع بعض الكتاب، لا تتخذ أى خطوة إيجابية لإصلاح الموقف والبلاد قاب قوسين أو أدنى من الدخول فى حرب يجب أن تعد لها القيادة الحكيمة الخبيرة».

وفى المقابل فإننا نجد الفريق مرتجى يتحدث باعتزاز عن المشير أحمد إسماعيل وهو يصل إلى ذروة الثناء عليه حين يقارن بين أوضاع القوات المسلحة فى حرب ١٩٦٧ و١٩٧٣، ولكنه فى الحقيقة يثنى أيضاً وبقوة وحب على سياسة الرئيس السادات فى قيادة هذه الحرب وإدارتها واختياراته وتوجهاته إلى أبعد حد ممكن ويقول:

«الزعيم السياسى يضع عن حق على رأس القوات المسلحة ضابطاً محترفاً - لا دخل لى بالتائج وإنما أتكلم عن المبادئ - مزود بالعلم العسكرى الحديث ويحمل أعلى شهادات فى الدراسات العسكرية، سواء فى داخل أو خارج الجمهورية، علاوة على تفرغه الكامل لعمله الأساسى لإعداد قوات مسلحة قادرة على تحقيق الأهداف السياسية».

«رئيس أركان حرب القوات المسلحة يتتخب على نفس الأسس المبنية على الكفاءة وليست القرابة أو الولاء أو الإخلاص لشخص الحاكم، أو من يدور فى فلكه من أصحاب النفوذ ومراكز القوى».

«جهاز مخابرات يتفرغ لعمله الرئيسى فى الحصول على المعلومات الدقيقة والكاملة على قدر المستطاع عن العدو ودفاعاته وعاداته ومصادر قوته ونقطه القوية، حتى توضع الخطط على أسس سليمة تتيح لها النجاح».

قمة السلطة الحاكمة تتخلص بعد ثورة التصحيح من مراكز القوى، وبذا تلقى من على أكتافها الانقسامات والمنازعات والتدخل والنفور والمعارضة المفرضة فتتسبم الأجهزة المعنية التى تدير دفة البلاد ويسود بينها الوثام والتفاهم ووحدة الفكر والعمل واستقرار الرأى للصالح العام، فتستفيد البلاد وتستفيد القوات المسلحة وتجاب إلى أكثر مطالبها التى تهىء لها جو العمل المثمر».

ويواصل الفريق مرتجى الثناء على سياسات الرئيس السادات فى الإعداد والتحضير للحرب المجيدة فيقول:

«الزعيم السياسى يلغى القيود على حرية الرأى والصحافة والإعلام، ويخرج المعتقلين من السجون والمعتقلات، ويشيع جو الحرية فتجد الأشخاص متنفساً لها يعيد لها ثقتها ويعيد لها حبها للوطن، فيتضاعف إيمانها وتكون أكثر استعداداً للبذل والفداء والتضحية فى سبيل الوطن وفى سبيل استرجاع الأرض المحتلة.. والمحارب الحقيقى هو الذى يمتلك حرية الرأى وحرية العمل ويشعر بمكانته ورفعة شأنه فىأتى العمل على قدر المكاسب التى يناضل فى سبيلها بكل ما أوتى من قوة».

«الزعيم السياسى يرى ومن خلفه قواته المسلحة أن مبدئى المبادأة والمفاجأة هما عصب الحرب وطريق النور، فيعملان على الاحتفاظ بهما من البداية فيفقد العدو أهم أسلحته وأميزها بأن يكون هو البادئ فى السباق.. وعن طريق هذين المبدئين الحربين مع الاحتفاظ بالسرية التامة واستغلال أساليب الخداع التى مهتت القوات المصرية فيها، أمكن عبور القناة بخسائر لم يتوقعها أحد مطلقاً، فقد بلغت من القلة ما لا يمكن حسابه نظرياً.. ثم جاء بعد ذلك خط بارليف الحصين ليقع تحت شدة الهجوم وعامل المفاجأة فى يد القوات المصرية لتظهر للعالم أن الجندى المصرى إذا وجد التوجيه السليم والقيادة الرشيدة والزعامة الحكيمة، لا يمكن أن يقف أمامه عائق وتشطب كلمة المستحيل من قاموسه العسكرى.. حقاً إن جند مصر هم خير أجناد الأرض».

«الزعامة السياسية تقديراً منها لتهيئة الجو الخارجى لخدمة الاستراتيجية العسكـرية، عملت على انتزاع بذور الشقاق التى زرعت فى الدول العربية الشقيقة ونجحت فى ذلك فحل الوثام محل الخصام وحل التعاون محل التنافر، وخلقـت وحدة رأى، ووحدة فكر، ومساراً موحداً لجميع الأشقاء العرب يعمل الكل حسب طاقاته وإمكانياته وقدراته ومميزاته فى تحقيق الهدف العربى العام وإعادة الأراضى المحتلة لأصحابها والحقوق المسلموة لأربابها مستغلة كل سلاح مادى ومعنوى بما فيه سلاح

الطاقة الذي عجل بنهاية الصراع العسكرى. وفى الوقت نفسه ينال (يقصد الزعيم السياسى) عطف العالم الغربى وينحاز الرأى العالمى إلى جانبه، أليس هو المنادى بالسلام ووضع حد لهذا الصراع الدموى الذى طال عمره عشرات السنين، وأن هذه المنطقة الحساسة من العالم يجب أن يسودها الهدوء تحت ستار العدالة المطلقة بالنسبة لجميع من يقطن هذه المنطقة أو من كان يقطنها مع استرداد الحقوق الضائعة».

«زعامة سياسية تعرف جيداً طريقها وتعرف متى تتدخل ومتى تترك للغير حرية العمل، فلما وجدت أن تدخلها أصبح لا مناص منه لخدمة الاستراتيجية العسكرية، لم تقف مكتوفة الأيدي، أو ركبها الغرور، أو تقاعست فأسرعت مستغلة الظروف السياسية العالمية ونصرت الاستراتيجية العسكرية وساندت قواتها المسلحة وساعدتها ولم تتخل عنها، بل أشادت بها ورفعت من شأنها وأظهرت للملأ فضل هذه القوات وتضحيتها فى سبيل الوطن المقدى، وأنها عملت طائعة مختارة تحت ظروف قد يحجم غيرها عن العمل فيها».

(٧٠)

ولا يفوت الفريق مرتجى فى هذه المذكرات أن يتناول بشيء من الجسارة موقفه هو الشخصى من المسئولية عن الهزيمة، وهو يتناول الموضوع بطريقة مباشرة وشجاعة ويقول:

«وفى نهاية الكتاب أرد على بعض المتزلفين، والمتسلقين على أكتاف الغير، والنهازين للفرص المتملقين الذين تساءلوا عن سبب عدم محاكمة قائد الجبهة؟ لقد طلبت من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بعد حرب ٥ يونيو ٦٧ - ولقد اعترف سيادته لبعض الخاصة بطلبى هذا - أن تجرى محاكمة للوقوف على الأخطاء ومحاسبة كل شخص على خطئه، ولو أنى ضد فكرة محاكمة القادة - إلا على جنايات الخيانة العظمى أو الإهمال الشديد - وهو ما حذر منه المفكر العسكرى الروسى كاوزفيتز، إذ أن القائد قد يخطئ - والمفروض أن يخطئ - لكنه يتعلم من الخطأ ولا يكرره، ومع

ذلك كنت أعنى ما أطلبه.. إذ أن الشائعات وما أكثرها كانت تتساءل - وهي محقة في هذا التساؤل إذا بُنى على حسن النية - إذا كنا قد حاكمنا قائد الطيران وعوقب، وكذلك بعض قادة القوات البرية، فما بالناس لا نحاكم قائد الجبهة.. وأسرار الحرب وما جرى فيها والظروف التي دارت تحتها التصرفات التي أحاطت بها لا تعرف إلا للقلة القليلة من صفوة القوم وكبار المسؤولين، أما على مستوى القاعدة الشعبية فتكون مجهولة لديهم طالما لا توضح الدولة المواقف ولا المسئوليات.. ولكن هناك من كان يعلم ببواطن الأمور وبكيفية سارت الحرب ومن الذي أدارها وقادها، ومن الذي أوصلها إلى هذه النهاية، وهؤلاء كانوا يتولون الرد بقدر ما تسمح به الظروف ربما يتمشى مع السياسة المرسومة لمراكز القوى.. وكان أبلغ رد وصلني هو ما قاله الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل صديق الزعيم الراحل والمطلع على أسرارهِ: «إنه لم يمكن من القيادة» وحسبي هذا وأكتفى به وأرجو أن تكون الأمور قد وضحت أكثر بعد الاطلاع على هذه المذكرات».

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

3

مذكرات الفريق
أنور القاضى

دار الخيال

(١)

ولد الفريق أنور القاضي في مدينة فارسكور عام ثمانية عشر (١٩١٨)، وكان والده مدرساً، وقد عاش أنور القاضي طفولته وشبابه في مدينة الإسكندرية وتخرج في الكلية الحربية، وعمل بعد تخرجه في الخرطوم، وفي عام ١٩٥٦ كان يعمل في العريش، وتولى قيادة القوات المصرية في اليمن ما بين ٦٢ و ٦٤، ومنح في أثناء ذلك رتبة الفريق في ١٨ مايو ١٩٦٣، وهي الرتبة التي استقال وهو لا يزال بها، وقد نال هذه الرتبة بصفة استثنائية تقديراً لقيادته في اليمن، ولست أدري هل كان بالإمكان أن ينال درجة الفريق أول مع القادة الذين حصلوا عليها في مارس ١٩٦٤، أم أن حدائته في رتبة الفريق (منذ ١٠ شهور فقط) كانت تمنع نواله هذه الدرجة في مارس ١٩٦٤ في ظل طفرة الفرقاء الأول السبعة!

على أنه من أعجب ما يمكن أن هؤلاء الفرقاء الأول بقوا في هذه الرتبة حتى ١٠ يونيو ١٩٦٧ حيث استقال ستة منهم عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ وبقي منهم محمد فوزي فقط الذي كان عبدالناصر قد اختاره رئيساً للأركان، ولكن كان مع هؤلاء الفرقاء الأول قائد سابع هو الفريق أنور القاضي، الذي كان الوحيد بين فرقاء الجيش في ذلك اليوم الذي اعتبر بمثابة كبار كبار القادة واستقال مع هؤلاء الستة.

في أبريل ١٩٦٤ اختير الفريق أنور القاضي ليكون رئيس هيئة الأركان والتدريب، وفي ١٩٦٦ اختير ليكون رئيس هيئة العمليات للقوات المسلحة، وبذلك أصبح

وضعه فيما بين القادة الذين يتولون القيادة تالياً مباشرة لفوزى رئيس الأركان، وإن كان هناك ثلاثة فرقاء أول يرأسون القوات الثلاثة البرية (مرتجى) والبحرية (سليمان عزت) والجوية (محمد صدقى محمود)، وفريقان أولان بمثابة مساعدين للمشير عامر خارج إطار المناصب الثمانية (وهما هلال عبدالله هلال وأحمد حلیم إمام)، كما كان هناك رئيس أركان القوات الجوية بدرجة فريق أول ويسبق فى الرتبة أنور القاضى (وهو الفريق أول جمال عفيفى)، وفى القيادة العربية الموحدة كان هناك الفريق أول على عامر، كما كانت هذه القيادة الموحدة تضم الفريق عبدالمنعم رياض نفسه الذى أصبح بعد خروج المشير عامر والقيادة الثمانية هؤلاء بمثابة الرجل الثانى بعد الفريق أول محمد فوزى.

عاش الفريق أنور القاضى حياة هادئة بعد خروجه من الخدمة إلى أن توفى فى السادس عشر من أغسطس سنة ١٩٩٤ عن ستة وسبعين عاماً وشيعت جنازته عسكرياً.

(٢)

هذه مذكرات فى غاية الأهمية، وقد نشرت على حلقة واحدة مركزة جداً ومطولة جداً (إذا ما قورنت بغيرها من المذكرات) فى مجلة «آخر ساعة» المصرية بمقال افتتاحى كان بمثابة مقدمة كتبه الأستاذ محمد وجدى قنديل رئيس تحرير آخر ساعة وصاحب الفضل فى نشر هذه المذكرات، وقد نشرت المذكرات على مدى صفحات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ٦١، وقد وضعت المجلة لها عنواناً «الهزيمة وكيف حدثت فى ٨٠ ساعة»، ومن الواضح أن هذه المذكرات كانت مكتوبة ومراجعة جيداً، وأنها لم تكن مجرد إجابات مباشرة على أسئلة صحفية.

وتنفرد هذه المذكرات بإلقاء الضوء على كثير من الحقائق التى لم تتناولها كثير من المذكرات الأخرى والكتابات التاريخية والوثائقية بنفس القدر من الوضوح - وربما الذكر - عن حرب وهزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧.

لعل أهم ما فى هذه المذكرات هو حديث الفريق القاضى بأسف مكبوت وتفصيل معقول عن إلغاء الضربة الجوية التى كان من المفروض توجيهها للعدو الإسرائيلى فى فجر ٢٧ مايو ١٩٦٧ وذلك من أجل إصابة القوات الإسرائيلىة بالشلل المؤقت قبل أن تتم استعداداتها، وهو يذكر أن هذه الضربة كانت ستتم فى الفجر فإذا الأوامر تصدر بإلغائها فى الساعة الثالثة صباحاً، أى قبيل تنفيذها، أى حين كان كل المشاركين فيها قد تاهبوا لها تماماً، ولعلنا جميعاً نقدر مدى الإحباط الذى تولد عند هؤلاء الجنود من جراء هذا القرار المفاجئ، ويذكر الفريق القاضى بوضوح أن قرار إلغاء الضربة تم بعد مقابلة عاجلة جرت بين الرئيس عبدالناصر والسفير السوفيتى، وإذا صح ما يرويه الفريق أنور القاضى عن هذه الضربة وإلغائها على هذا النحو المفاجئ وبناء على هذا الاجتماع، فإنه يدلنا على أكثر من حقيقة، منها أن السوفيت كانوا يعلمون بخططنا أو بنوايانا على الأقل أو يتحسبون لها [أى للخطط والنوايا] قبيل وقوعها، ومنها أن خططنا لم تكن مستترة تماماً عن أعين غيرنا، ومنها أن السوفيت تواطأوا بالفعل على مصلحتنا إذ حرمونا من خطوة كانت كفيلة بحمايتنا من كثير من الفشل والمصاعب والخسائر التى حدثت بعد ذلك، ومنها كذلك أن قادة القوات المسلحة كانوا يعانون أشد المعاناة من التردد فى القرار على أعلى المستويات، ولنقرأ ما يرويه الفريق القاضى:

«وكان المفروض أن يوجه الطيران المصرى ضربة جوية مفاجئة ضد مطارات إسرائيل ودفاعاتها الجوية وحشودها مع أول ضوء فى فجر ٢٧ مايو، وكان الهدف أن نصيب الحشود الإسرائيلىة التى أخذت تتدفق نحو الجنوب بالشلل المؤقت، ثم نقوم بالعمليات التعرضية لها. وصدرت الأوامر بالفعل بهذه العمليات الجوية ولكن فجأة - فى الساعة الثالثة صباحاً - صدرت أوامر أخرى من القيادة العليا بإلغائها - وكما عرفنا فيما بعد كان ذلك على إثر المقابلة العاجلة التى جرت بين الرئيس عبدالناصر وبين السفير السوفيتى فى بيته بمنشية البكرى وأبلغه رسالة من القيادة السوفيتى لمنع مصر من البدء بأية عمليات عسكرية ضد إسرائيل، وجرى اتصال بين الرئيس عبدالناصر والمشير عامر لإلغاء الضربة الجوية وإيقاف جميع العمليات التعرضية، وهكذا تغيرت الأوضاع خلال ساعات وكان لابد من إعادة النظر فى الخطط مرة أخرى».

(٣)

ومن أهم ما يرويه الفريق القاضى أن المشير عبدالحكيم عامر نفسه كان معترضاً تماماً على أن يخوض الجيش المصرى الحرب بالأسلوب الذى خضناها به، وفى ذلك التوقيت وبالإمكانات التى كانت موجودة ويؤكد الفريق القاضى على هذا المعنى بصورة صريحة ويقول:

«للحق وللتاريخ - فى حدود معلوماتى - كان المشير رافضاً لمبدأ الحرب على هذا النحو، لأن الجيش مشتت بين سيناء واليمن ولا يمكن دخول مواجهة عسكرية مع إسرائيل بدون استعدادات كافية، كما كان (أى المشير) غير راضٍ عن بعثة القوات المصرية فى العراق لمجرد «المظاهرة» العسكرية».



وفى هذا الصدد يلقي الفريق القاضى الضوء على هذه النقطة من خلال ما رآه وما سمعه بنفسه فى أعلى المستويات:

«وكانت هناك أقوال كثيرة تتردد بيننا عن وجود الخلاف بين الرئيس عبدالناصر والمشير عامر الذى وصل ذروته خلال الأيام الخمسة الأخيرة أثناء العمليات، وهناك واقعة محددة عندما دخلت على المشير عامر فى مكتبه بالقيادة العليا - قبل ٥ يونيو بأيام - وكان معه شمس بدران وزير الحربية - وقتها - ولاحظت أن المشير عامر كان ثائراً وسمعته يقول لشمس بلهجة حادة:

«روح قل له المسألة مش مقامرة، إذا كان عاوز يحارب لازم يدفع كذا مليون فى اليوم، وكذا مليون ميزانية حرب، مش يخفض ميزانية الجيش وبعدين يقول لى حارب».

«وفهمت بعد ذلك أن شمس بدران كان يحاول التوسط بينهما [أى بين الرئيس والمشير] وأنه كان مكلفاً بإبلاغ هذه الرسالة إلى الرئيس عبدالناصر، ولعلها تلقى بعض الضوء على حالة التمزق التى كانت موجودة فى القيادة العليا وكانت تنعكس بالتالى على جميع القيادات».

وفي موضع آخر يشير الفريق القاضى إلى أن القيادة العليا نفسها لم تكن تتوقع حدوث المواجهة مع إسرائيل، وهو يستشهد على صحة هذا الرأي بمجموعة من تصرفات القيادة العليا فى تنظيمها لأمر القوات المسلحة فى الفترة السابقة مباشرة على الحرب، وهو يشير إلى أن هذا التنظيم نفسه قد أدى إلى الارتباك والتضارب بين قرارات القيادة العليا والقيادة العامة، وهو يعطى لهذا الموضوع أهمية كبرى، وله كل الحق فى ذلك، بل ويصل الفريق القاضى فى إيمانه بأهميته إلى أن يندفع كما سنرى إلى أن يقدم استقالته:

«الشيء المؤكد أن القيادة العليا كانت تتوقع أى شيء إلا المواجهة مع إسرائيل فى هذا التوقيت، كانت تخطط وترسم لأشياء أخرى أبعد ما تكون عن الاستعداد للحرب، والدليل على ذلك هذه الأمور الغربية التى حدثت بلا معنى وبلا تفسير - قبل الحشد فى ١٥ مايو ١٩٦٧ - وكان أبرزها: قرار فصل القيادات وتشكيل القيادة العليا - من نائب القائد الأعلى ورئيس الأركان ووزير الحربية وكانوا هم: المشير عبدالحكيم عامر والفريق أول محمد فوزى وشمس بدران - بينما القيادة العامة تضم رئيس العمليات وقادة القوات البرية والجوية والبحرية وقادة الأسلحة والجيش الميدانى، وبدأت عدة قرارات متضاربة تصدر فى وقت واحد من القيادة العليا وتسبب ارتباكاً فى القيادة العامة».



وعند هذا الحد يصرح الفريق القاضى بأنه كان قد قدم استقالته بالفعل من منصبه قبل قرار الحشد ورفع درجة الاستعداد بأسبوع واحد [قدم الاستقالة فى ٧ مايو ورفع الاستعداد فى ١٥ مايو]، وسنرى مما يرويه الفريق القاضى عن استقالته وتعليق المشير عامر عليها وتطمينه للفريق القاضى، واستنامة الفريق القاضى لهذه الوعود، أن الأمور لم تكن إلا صورة أخرى من صور الازدواجية التى كانت الثورة تؤثر الأخذ بها منذ قيامها، ولنتذكر ما كان يحدث من تعارض بين قرارات مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء فىكون الحل الفريد هو عقد مؤتمر مشترك، وفى المؤتمر المشترك يظهر اختلاف أعضاء مجلس القيادة مع بعضهم، فىكون الحل أن يجتمعوا للتشاور

فيما بينهم قبل المؤتمر المشترك، وكان المؤتمر المشترك يضم أعداء.. هكذا كانت الحلول التي أودت بوطننا وحالت دون مضيه في سبيل التقدم، ولنقرأ قصة استقالة الفريق القاضى:

«وبعد فترة تأكدت أن الأمور لا يمكن أن تستمر بهذا الشكل واتخذت قرارى، وقدمت استقالتي يوم ٧ مايو ١٩٦٧ إلى الفريق محمد فوزى - بصفته رئيس الأركان - لأننى لم أكن راضياً عن القرارات المتضاربة للقيادة العليا، وقلت فى الاستقالة:

«لقد رأيت فى الإجراءات المتخذة دون استشارة القيادة العامة، أننا أصبحنا معوقين لكم فى اتخاذ القرارات، لذلك فإننى أرى أنه من الواجب أن أفسح الطريق وأقدم استقالتي من رئاسة هيئة العمليات حتى تكون حرية الحركة متوافرة للقيادة العليا».

«وعندما عرضت الاستقالة على المشير عامر رفضها لكنه اقتنع بوجهة نظرى وقال لى:

«مش ممكن أقبل استقالتك، لكن حاشوف طريقة حتى لا يتكرر هذا التناقض بين القيادتين وتحدد الاختصاصات».

«ووعدنا المشير عامر بعمل مؤتمرات مشتركة بين القيادة العليا والقيادة العامة عند بحث أى أمر من الأمور تتطلب مشورة القادة وتدخل فى نطاق مسؤولياتهم، ولكن ذلك لم يحدث أبداً لأن التداخل فى الاختصاصات ظل قائماً، وتجلى بشكل واضح بعد ذلك بأسبوع واحد عندما صدر قرار الحشد من القيادة العليا وكان مفاجأة للجميع».

(٥)

وبحكم كونه رئيساً لهيئة العمليات للقوات المسلحة، فقد كانت معلومات الفريق القاضى أكثر إحاطة بقصة الحشود، وسرى الفريق القاضى يفاجئنا بما لم يرد فى مصادر أخرى كثيرة، ومن ذلك أن بلغاريا بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتى كانت قد أشارت إلى حدوث الحشود، على حين أن سوريا نفسها لم تكن عندها معلومات

محددة عن هذه الحشود، بل يصل الفريق القاضى إلى ما لا يتوقعه أى إنسان فى سياق مثل هذه الرواية، فهو يصرح بأن السوريين أنفسهم سألوا رئيس الأركان المصرى فى نهاية زيارته عن حقيقة مسألة الحشود الإسرائيلية؟ ومن أين جاءت «القاهرة» بهذه التفاصيل التى نشرها الصحف المصرية؟ كأنما يصفعنا الفريق القاضى بهذه المعلومات التى رواها بعد واحد وعشرين عاماً من الهزيمة:

«كانت هناك معلومات فى ١٤ ما يو تقول: إن إسرائيل قد حشدت ثلاثة عشر لواء من المشاة والمدرعات على الحدود السورية.

»وعندما سألت المشير عامر عن مصدر المعلومات أخبرنى: أن الرئيس عبد الناصر تلقى أبناء الحشود الإسرائيلية من مصدرين أحدهما سوفيتى والآخر بلغارى، والغريب فى الأمر أن سوريا ذاتها لم تكن عندها معلومات محددة عن هذه الحشود، لذلك اتفق الرئيس عبدالناصر والمشير عامر على أن يطير الفريق محمد فوزى إلى دمشق فوراً حتى يتحقق من صحة هذه المعلومات.»

»وبالفعل اجتمع الفريق أول فوزى مع القادة العسكريين السوريين لكنه لم يجد عندهم معلومات مؤكدة عن الحشود الإسرائيلية، لذلك طلب طائرة خاصة وركبها وقام بجولة استطلاعية على الحدود السورية فى هضبة الجولان، لكنه لم يجد دليلاً على وجود الحشود الضخمة، وكانت تقارير الاستطلاع للطيران السورى - بدورها - تؤكد عدم صحة هذه المعلومات، وعندما اجتمع الفريق فوزى بالمستولين السوريين قبل عودته كان سؤالهم له: ما هى حقيقة مسألة الحشود الإسرائيلية؟ ومن أين جاءت القاهرة بهذه التفاصيل التى نشرها الصحف المصرية؟ وكان جوابه عليهم: إن السوفييت يؤكدون وجود هذه الحشود وقد حذروا من وقوع غزو إسرائيلى على سوريا.»



ويتحدث الفريق القاضى بأسى شديد عن أن مصر مضت فى سبيلها إلى الحرب دون أن تستفيد من نتائج أو نتيجة زيارة الفريق أول محمد فوزى لسوريا، حيث ثبت بنفسه (ومن السوريين أيضاً) من عدم وجود أية حشود، ولكن إجراءات إعلان الطوارئ لم تنتظر عودة رئيس الأركان من سوريا وإنما أعلنت وهو هناك:

«وكان المفروض بعد أن تأكد رئيس الأركان المصري - وقتها - من عدم وجود الثلاثة عشر لواء إسرائيلياً على الحدود السورية، أن يعاد النظر في قرار الحشد، لكن الذي حدث في غيابه - وقبل عودته من مهمته - أن حالة الطوارئ قد أعلنت في القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة، وأصبحت في حالة الاستعداد القصوى اعتباراً من الساعة السادسة صباح يوم ١٦ مايو ١٩٦٧».



ويرد الفريق القاضى بفقرة من أقسى الفقرات في هذا الكتاب يروى فيها ببساطة أن القيادة العامة لم تكن تعلم شيئاً عن أوامر التحرك التي بدأت تصدر مباشرة من القيادة العليا للقوات المسلحة بدون علم القيادة العامة، وأن هذه الأوامر اقتضت أن تتحرك وحدات القوات المسلحة المصرية طوال يوم ١٥ مايو مختربة شوارع القاهرة لتتجه إلى الإسماعيلية:

«وبدأت وحدات القوات المصرية تتحرك طوال يوم ١٥ مايو مختربة شوارع القاهرة في «مظاهرة عسكرية ضخمة» في اتجاه الإسماعيلية، كان الموقف غربياً في القيادة العامة، فقد كانت أوامر التحركات تصدر مباشرة من القيادة العليا ولا ندرى عنها شيئاً».



ويعترف الفريق القاضى أن القيادة المصرية كانت حريصة على تصعيد الموقف، وأن هذا وصل إلى تكليف الجيش الميدانى بالتخطيط للاستيلاء على ميناء «إيلات» الإسرائيلى:

«وكان الإصرار على تصعيد الموقف يبدو واضحاً من جانب القيادة السياسية - وأيضاً لم تكن نفهم ما وراء ذلك - وكانت الأوامر المتلاحقة والمتناقضة تتابع بتحركات الفرق والوحدات المختلفة إلى سيناء، لكن بلا خطة موضوعة وبلا هدف استراتيجى».

«واستمرت الحشود والتحركات برغم تقرير رئيس الأركان - الفريق محمد فوزى - الذى ينهى وجود أية حشود إسرائيلية فى الشمال - على حدود سوريا - وفى يوم ١٨ مايو عقدت القيادة العليا اجتماعاً عسكرياً هاماً واتخذت قراراً بتكليف الجيش الميدانى بالتخطيط للاستيلاء على ميناء إيلات الإسرائيلى».

ويجيد الفريق أنور القاضي تصوير الموقف العسكري المصرى فى منتصف مايو ١٩٦٧ بطريقة علمية ورقمية، وهو يلخص الموقف تلخيصاً جيداً يلفت فيه النظر إلى عدة حقائق تكاد تكون غامضة فى كتابات الآخرين، فهو - على سبيل المثال - يصف الخطة «قاهر» أنها كانت مستحيلة التنفيذ، وهو يشير إلى أنها الخطة الهجومية الوحيدة التى كانت متاحة فى قواتنا المسلحة، وهو يحسم الأمر فيما يتعلق بوجود قواتنا فى اليمن ويرتب على هذا الوجود أن قواتنا المسلحة لم تكن قادرة على المواجهة مع إسرائيل، أى أنه يصل بحد التأثير السلبى (لغياب قواتنا فى اليمن بعيداً عن أرض الوطن) إلى هذه الدرجة ولا يتوقف كثيراً عند الحديث عن أن وجود بعض القوات المسلحة المصرية فى اليمن قد أثر على كفاءة المواجهة (دون شك)، لكنه هنا - كما سنقرأ - يصور الأمر بطريقة أكثر خطورة وأبلغ أثراً، وفضلاً عن هذا وذاك فإن الفريق القاضى ينبه إلى عجز الموازنة، وهو يستعمل تعبير «ميزانية حرب» ويشير إلى أنها لم تكن موجودة، وسرى فيما بعد أنه يعول على هذه الجزئية، كما أنه أشار فيما نقلناه عنه فى فقرة سابقة إلى ما لمسه من انفعال المشير عبدالحكيم عامر نفسه بسببها:

«لم يكن أخذ منا يتوقع ما حدث فى يونيو ٦٧، ولم يكن أحد يدور بخلده أو يطوف فى خياله احتمال الانهيار المفاجئ على النحو الذى جرى، بحق لم يكن أحد من القادة العسكريين المصريين المسئولين فى تلك الفترة يتصور شكل الهزيمة كما رأيناها مجسماً ومائلاً أمام عيوننا فى حرب الأيام الستة».

«كان هناك قصور وأخطاء ما فى ذلك شك، وكان هناك سوء تقدير وسوء تخطيط وأوضاع عسكرية غير مناسبة».

«ولكن بداية لم يكن هناك ما يوحى بتصاعد المواجهة على هذا النحو المفاجئ بين مصر وإسرائيل».

«لم يكن هناك دليل على الحرب، لا على الاستعداد لها، ولا على احتمالات وقوعها».

- «وكانت كل المؤشرات تؤكد أن جولة أخرى مع إسرائيل أبعد ما تكون عن تفكير القيادة السياسية والعسكرية المصرية، ولو تساءلنا: لماذا؟ فإننى أعدد الأسباب:
- أولاً : لم تكن هناك قوات ضاربة كافية للمواجهة العسكرية مع إسرائيل، فقد كانت القوات الرئيسية للجيش المصرى على بعد ألفى كيلومتر فى اليمن.
- ثانياً : لم تكن هناك ميزانية حرب مخصصة للمواجهة مع العدو، بل على العكس فقد جرى تخفيض ميزانية القوات المسلحة قبل صدور أمر الحشد العسكرى بشهر واحد.
- ثالثاً : لم تكن هناك خطة استراتيجية موضوعة للعمليات الهجومية - باستثناء خطة «قاهر» المستحيلة التنفيذ - كما لم تكن هناك واجبات محددة فى القيادة العامة تتم على أساسها تحركات القوات المصرية فى سيناء».

(٧)

ويشير الفريق القاضى إلى ما حدث فى قيادة القوات المسلحة قبل الحرب بعشرين يوماً، وقد كان يومها فى موقع رئيس هيئة العمليات، وهو يعترف بأنه فوجئ بقرار المشير عامر رفع درجة الاستعداد، ويعترف الفريق القاضى بأن الأمر بالنسبة له كان خطيراً ومزعجاً، ولكنه كان مع هذا - للأسف الشديد الذى يتحمل هو نفسه القدر الأكبر منه - يطمئن نفسه بما فهمه من المشير عامر من أن الأمر لن يتعدى «مظاهرة» للرد على «التهديدات»!

«... هكذا كانت صورة الموقف عندما طلع نهار ١٤ مايو ١٩٦٧: كان كل شيء يسير بشكل طبيعى فى القيادة، لكننا فوجئنا بأن المشير عبدالحكيم عامر - نائب القائد الأعلى وقتها - قد عقد اجتماعاً عسكرياً فى مكتبه مع الفريق أول محمد فوزى - رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة فى ذلك الوقت - وصدرت الأوامر بوضع القوات المسلحة المصرية فى أقصى درجات الاستعداد، وعندما تساءلت عن السبب كانت الإجابة الغامضة: أن هناك معلومات مؤكدة تجمعت لدى القيادة السياسية بأن إسرائيل تستعد لغزو سوريا، وأن هناك حشوداً إسرائيلية مكثفة على الحدود السورية،

وأن الانفجار متوقع بين لحظة وأخرى على جبهة الجولان، وبحكم اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا فلا بد أن ترفع درجة الاستعداد في القوات المصرية لمواجهة احتمالات الموقف».

«وبالطبع كان الأمر مفاجأة لي في هذا الموقع - كرئيس لهيئة العمليات - فقد كنت أعلم مدى قدرة القوات المسلحة - وقتها - وحجم استعدادها العسكري، وبدا الموقف خطيراً ومزعجاً، ولكنني فهمت من المشير عبدالحكيم عامر أن الأمر لا يتعدى أن يكون «مظاهرة» للرد على التهديدات الإسرائيلية لسوريا».



هكذا كان الفريق القاضى نفسه مستعداً أو قابلاً لأن يخلط تمام الخلط بين التصريحات والإعلانات وبين ما يجرى على الطبيعة.

(٨)

ويلقى الفريق القاضى بالضوء على طبيعة التهديدات الإسرائيلية، وهو يذكر أنها لم تكن أول مرة تهدد فيها إسرائيل سوريا بمثل هذه التهديدات، لكنها - أى التهديدات - كانت بمثابة عادة سنوية تتم عند الاحتفال بقيام دولة إسرائيل، وفي الحقيقة فإن الفريق القاضى ينفرد بهذه الملاحظة الذكية، كذلك فإنه ينبهنا إلى جانب آخر من الموضوع تغافل عنه من يروون وقائع تلك الفترة وهو يشير إلى تصاعد الأعمال الفدائية من داخل سوريا، وهو ما يحسب لسوريا بالقطع. وإن كان [فى ذات الوقت] يفسر حرص إسرائيل على تهديد سوريا بالذات، ومع هذا فإن الفريق القاضى يضيف إلى معلوماتنا حقيقة مهمة وهى أن هذه التهديدات والتصريحات لم تكن لتأخذ هذه الأهمية لولا معلومات أخرى تجمعت عند الرئيس عبدالناصر من عدة مصادر على رأسها الاتحاد السوفيتى.

ويشير الفريق القاضى إلى أن قيادة القوات المسلحة المصرية كانت حسنة التصرف ويبدو هذا من قيام رئيس الأركان الفريق أول محمد فوزى بالطيران إلى سوريا فى

مساء نفس اليوم لكي يستكشف بنفسه حقيقة الوضع، لكن فيما يبدو فإن بداياتنا الجيدة في هذه الأزمة لم تستمر جيدة إلى النهاية:

«كانت هناك بالفعل تهديدات إسرائيلية متكررة في مثل هذا التوقيت كل سنة عند الاحتفال بقيام إسرائيل، وكان ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي قد صدرت عنه تلك التصريحات الصاخبة على إثر تصاعد عمليات الفدائيين على الحدود السورية».

«وكان الجنرال إسحق رابين - في ذلك الوقت رئيساً للأركان الإسرائيلي - وأطلق عدة تهديدات مماثلة وقال: «إن إسرائيل تعلم أن سوريا تقف وراء جميع أعمال التخريب داخل إسرائيل، وإن رد الفعل سيكون مختلفاً عن الأعمال الانتقامية التي قامت بها ضد الأردن ولبنان».

«ولكن كل هذه التهديدات لم تخرج عن أنها تصريحات إسرائيلية عادية ومتكررة، وليس فيها ما يبعث على احتمالات الغزو أو الهجوم على سوريا، ولكن الرئيس جمال عبد الناصر وجد فيها تهديدات مباشرة على ضوء المعلومات التي تجمعت عنده من عدة مصادر وأهمها الاتحاد السوفيتي».

«وفي مساء نفس اليوم - ١٤ مايو - طار الفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان إلى دمشق في طائرة عسكرية خاصة لكي يبحث الموقف على الطبيعة مع القادة السوريين، وبالدرجة الأولى لكي يستكشف حقيقة الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية بنفسه، لأن أبعاد الصورة لم تكن واضحة تماماً أمام القيادة السياسية والعسكرية في القاهرة».

(٩)

ويشير الفريق القاضي إلى تفصيلات الخطة الدفاعية التي كانت القوات المسلحة قد وضعتها من قبل، وهو يعطينا تفصيلات دقيقة لهذه الخطة، وتنبئ هذه التفصيلات بوضوح عن أننا لم نكن نتوقع أن نكون مسيطرين تماماً على سيناء في حالة أي هجوم،

ويبدو واضحاً أن وعينا بسيئاً وبأمنها لم يكن موجوداً، فإن وجد فإنه كان ناقصاً جداً، ويستطيع القارئ أن يصل إلى هذا الفهم من خلال تصور خط الدفاع الذي يشير إليه الفريق القاضى فى الفقرات التى سنتقلها عنه بعد قليل، بل إن الفريق القاضى نفسه يذكر أن مدينة رفح ومنطقة شرم الشيخ كانتا بالفعل خارج النطاق الدفاعى الأمامى لصعوبة موقعيهما!!:

«كانت الاستراتيجية العسكرية العامة «دفاعية» بحتة، بمعنى الدفاع عن سيناء فى حالة وقوع أى هجوم إسرائيلى على أرضها - وكانت هذه الاستراتيجية قائمة على أساس منع القوات الإسرائيلية من اختراق خط الدفاع الأول - على الحدود - والذى يمتد من الشمال بخط من البحر ويمر شرق العريش بحوالى ١٢ كيلومتراً وغرب رفح بمسافة ٣٨ كيلومتراً، ثم يمتد إلى موقع «أم قطف» على المحور الأوسط، ثم موقع «التمد» على المحور الجنوبي، ومعنى ذلك أن مدينة رفح كانت خارج النطاق الدفاعى الأمامى لصعوبة موقعها، وتقرر الاكتفاء ببعض وحدات استطلاع فيها، ونفس الموقف بالنسبة لمنطقة شرم الشيخ، فقد تقرر عدم الدفاع عنها».



ويشير الفريق القاضى إلى فلسفة القوات المسلحة فى وضع الاستراتيجية الدفاعية على هذا النحو الذى أشار إليه فإذا بنا نفاجاً - مرة أخرى - أننا كنا قد أهملنا تأهيل سيناء للدفاع عن نفسها، بل وأهملنا تأهيل قواتنا المتمركزة فيها للقيام بأى دفاع نشط مكتفين بنوع قاصر من أنواع الدفاع السلبي الحذر المؤقت وغير القابل للاستمرار، وهو يعبر عن هذا المعنى بصراحة، ولكن على استحياء ويقول:

«وكانت جميع الخطط الدفاعية القائمة على هذه الاستراتيجية موجهة إلى منع القوات الإسرائيلية من الوصول إلى قناة السويس وتدمير القوات التى تخترق النطاق الدفاعى الأمامى، وكان الحجم الكلى للقوات المسلحة - بما فيها القوات الضاربة الموجودة فى اليمن - يكاد يكفى لتحقيق هذه المهمة الدفاعية المحدودة».



ويصل الفريق القاضى إلى تحديد قاطع لمدى قدرة القوات المسلحة فى ذلك الوقت، ونحن نلاحظ أنه يحدد هذا التحديد ومازلنا فى البدايات التى كانت بكل

المقاييس أفضل من الأيام اللاحقة، فقد كنا في البدايات لانزال ملتزمين بخط واضح، لم نعدل الخطط ولم نمزق الاستراتيجية ولم نرهق القوات في تحركات عشوائية، وهو يعترف بكل صراحة ووضوح أن قواتنا كانت عاجزة حتى عن أن تنفذ الخطة الدفاعية، ومع هذا فإن القرار السياسي كان يستدعي إلى الذهن، أو يعنى في الواقع القدرة على توجيه الضربة الأولى للقوات الإسرائيلية:

«وكان هذا القرار السياسي برفع درجة الاستعداد يعنى «التدخل» وحشد القوات المناسبة واللازمة في جبهة سيناء على أن تكون قادرة على توجيه الضربة الأولى للقوات الإسرائيلية في حالة الحرب، ولكن ذلك الأمر كان يتنافى مع الوضع القائم للقوات المسلحة - وقتها - وعدم قدرتها على تنفيذ الاستراتيجية الدفاعية الموضوعة».



وفي ضوء هذه المفارقة فإن الفريق القاضى كرئيس للعمليات يحدثنا عما كان ينبغى عمله في مثل هذه الظروف، وهو كما نراه في كل ما يرويه محدد تماماً وواضح جداً فيما كان يتوقعه من إجراءات تنفيذية، وهو يعترف بنفس الدرجة من الوضوح والتحديد بأن هيئة العمليات في القوات المسلحة (التي كان يرأسها هو) لم تكن راضية عن الخطة، وأنها (أى هيئة العمليات) وضعت عنها تقريراً صريحاً في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ مشيرة إلى غياب ثلثي القوات العسكرية المصرية في اليمن، وضعف مستوى الإمكانيات المتاحة، فضلاً عن تهالك الأسلحة والمعدات بسبب حرب اليمن، وهو يلخص مطالبه التي كان يطالب بها في ذلك الوقت ويرى حتميتها:

«كان لابد أولاً من سحب جميع القوات المصرية الموجودة في اليمن حتى تنضم إلى الاحتياطي الاستراتيجي للقوات المسلحة».

«كان لابد ثانياً من اعتماد ميزانية حرب لإعلان حالة التعبئة وحشد القوات المسلحة بهذه الصورة».

«ولكن الأهم من ذلك كله هو أنه بعد استكمال عناصر الخطة «قاهر» في أوائل ديسمبر ١٩٦٦ والتي استغرق إعدادها شهر يونيو ١٩٦٦ - أي عام قبل يونيو ٦٧ - والتصديق على خطة القيادة العسكرية الشرقية بخصوص أوضاع القوات المصرية الموجودة تحت قيادتها، بعدها بدأت هيئة العمليات بالقوات المسلحة في وضع تقرير

عام عن هذه الخطة لما كان يحوطها وقتئذ من ظروف متداخلة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ بالتحديد، وأهمها وجود القدر الأكبر من قواتنا في اليمن - وكانت تقدر بحوالي ثلثي القوات المسلحة المصرية - وكذا ضعف القدرة القتالية للتشكيلات والوحدات، وكذا نقص الأفراد والمعدات والتجهيزات عن المستوى المطلوب، وكذا تهالك جانب من الأسلحة والمعدات نتيجة استهلاكها في حرب اليمن».

(١٠)

ثم يشير الفريق القاضى إلى أن هيئة العمليات حذرت - كتابة - من الاندفاع إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل في ذلك الوقت، وأن هذا التحذير قد تضمن تقريراً عرضه هو على رئيس الأركان (أى الفريق فوزى) الذى صدق عليه وأمر بعرضه على الفور على القيادات الأعلى. ويستطرد الفريق القاضى موضحاً أنه لم يحذر من مواجهة كبيرة فحسب، لكنه - للأسف الشديد - حذر حتى من أية عمليات تعرضية صغيرة:

«أقول وضعت هيئة العمليات تقريراً حذرت فيه من القيام بمواجهة عسكرية مع إسرائيل - ولفترة زمنية طويلة قادمة - حتى يمكن تلافى ما سبق ذكره من عيوب ونقائص».

«ولقد عرضت هيئة العمليات هذا التقرير على الفريق محمد فوزى رئيس الأركان الذى وافق عليه فوراً وأمر بعرضه على القيادة العليا - والأعلى - ولم تكتف هيئة العمليات بذلك التحذير المكتوب، بل كانت تضيف التحذير من أية عمليات تعرضية حتى ولو كانت صغيرة، وبحيث لا يتم ذلك إلا بعد عودة القوات المصرية الأساسية من اليمن».

□

وينفرد الفريق القاضى بتقديم أكثر المعلومات تفصيلاً عن تخفيض موازنة القوات المسلحة فى نفس عام الحرب، وهو يشير إلى مؤتمرين عقدا من أجل هذا الغرض، وستقرأ ما يرويه الفريق القاضى، ولكننا لا بد أن نشير إلى ما لا يزال بعض

الكتاب يتحدثون فيه من أن الحرب قد فرضت علينا حين كنا قد أصبحنا فى وضع اقتصادى متميز نتيجة نجاح خطط التنمية (الخمسية وما إلى ذلك)، ولكننا هنا نجد نصوصاً صريحة لرئيس هيئة العمليات فى القوات المسلحة تقول بأن الدولة نقلت رسالة محددة إلى القوات المسلحة تحمل بكل صراحة الإحساس بالوضع الاقتصادى السيئ للدولة، ونحن نرى الفريق القاضى بصرح كما ذكرنا بما لم يصرح به غيره فى هذا الشأن، وهو أن جميع الاعتمادات المخصصة للتدريب والإنشاءات والتسليح قد وفرت (أى ألغيت). وهكذا كان على القوات المسلحة أن تبقى فى الوضع الذى كنا نراه فى مصالح مدنية كبيرة فى السنوات السابقة، وقد اقتصر اعتماداتها المالية على ما يكفى لمرتبات الموظفين فحسب!!:

«والشئ الغريب أنه قد تم تخفيض ميزانية (يقصد موازنة) القوات المسلحة مرتين فى فبراير وأبريل من عام ١٩٦٧، وألغيت جميع الاعتمادات المخصصة للتدريب والإنشاء الدشم والمطارات السرية ولتجهيز الخط الأول والخط الثانى فى سيناء، وكادت الميزانية تقتصر على المرتبات والمصروفات العادية».

«ومازلت أذكر هذين المؤتمرين اللذين عقدا فى القيادة العامة على أعلى المستويات وحضرهما جميع قادة الأسلحة والتشكيلات، وكان القرار موضوع المناقشة، هو كيفية ضغط مصروفات القوات المسلحة بسبب الوضع الاقتصادى السيئ للدولة».

«كان المؤتمر الأول فى فبراير ١٩٦٧، جرت خلاله مناقشة الموقف الصعب للاقتصاد المصرى بسبب نزيف حرب اليمن، وكان المطلوب توفير كل ما يمكن من ميزانية القوات المسلحة، وقيل لنا صراحة: إن الاعتمادات لا تكفى سوى مرتبات الجنود والضباط فقط».

«وكان المؤتمر الثانى فى أبريل ١٩٦٧ - قبل قرار الحشد بشهر واحد - وكان بخصوص وضع ميزانية القوات المسلحة للسنة المالية الجديدة التى تبدأ فى يوليو، وحضر الفريق محمد فوزى هذا المؤتمر وأخبرنا أن المطلوب ضغط الميزانية إلى أدنى حد ممكن وتوفير جميع الاعتمادات المخصصة للتدريب والإنشاءات والتسليح - برغم أن معظم المعدات والأسلحة والمدافع قد استهلكت فى اليمن - وحينما حاول بعض القادة مناقشة الموضوع قال لهم الفريق فوزى: إن ذلك قرار نهائى من

القيادة العليا، وإن المطلوب منهم - فقط - هو دراسة كيفية جدولة ميزانية القوات المسلحة على أساس قرار التوفير».

ويعقب الفريق القاضى بعد هذا كله بقوله:

«وهكذا بعد هذين المؤتمرين كان واضحاً أننا لن ندخل أية مواجهة مع إسرائيل تحت تلك الظروف الصعبة».

(١١)

ويتحدث الفريق القاضى عن تفاصيل مهمة فيما يتعلق بالوضع العسكرى العام لقواتنا المسلحة، فيعترف بمدى وحجم التدهور الذى أصاب سياسات التدريب والتسليح وإنشاء المطارات السرية وإصلاح السفن والمدمرات والغواصات، وهو يتحدث عن هذه الجوانب بدقة بالغة، كما يتحدث عن الخططين الدفاعيين الأول والثانى بحسم أكثر مما تحدث به الفريق صلاح الحديدى فى كتابه عن حرب يونيو ١٩٦٧، ويتوج الفريق القاضى هذا كله بما ينسبه إلى الفريق أول محمد فوزى من قوله باستبعاد وقوع الحرب مع إسرائيل بسبب حالتنا الاقتصادية!!:

«الوضع العام كان متدهوراً بشكل خطير من قبل قرار تخفيض الميزانية، وكانت القوات المسلحة تعاني من سوء التدريب، ومن نقص التسليح لبعض الوحدات».

.....

«وكانت السنوات الخمس لحرب اليمن كافية للهبوط بالوضع العسكرى العام، وخلقت نوعاً من التشتت للضباط والجنود الذين كانوا موزعين فى دورة لا تنتهى بين اليمن والهاكستب والعريش».

.....

«وكانت الوحدات لا تجد الوقت الكافى للتدريب».

.....

«وزاد الموقف سوءاً بعد ذلك عندما بدأ التوفير فى اعتمادات إنشاء المطارات السرية، وتوقف إقامة الدشم والملاجئ للطائرات».

.....
«وألغيت اعتمادات إصلاح السفن الحربية والمدمرات والغواصات وصيانتها».

.....
«وكانت ملامح الكارثة تأخذ شكلها المحدد عندما أوقف الاعتماد المخصص لتجهيز مسرح العمليات في سيناء وألغيت جميع مشروعات الطرق والمواصلات والملاجئ اللازمة لخط الدفاع الثانى، وكذلك الاعتماد المرصود لخط الدفاع الأول - الأمامى - وتوقف استكمالها، وكان هذا الوضع يدعو للارتعاج».

.....
.....
«وعندما ناقشت الموضوع مع الفريق أول محمد فوزى - رئيس الأركان - قال لى: ما فيش حرب مع إسرائيل، لأن حالتنا الاقتصادية لا تسمح بذلك».

(١٢)

وكأنما يجد الفريق القاضى نفسه بعد هذا كله فى موقف الدفاع عن النفس وعن روح المسئولية الوطنية التى كانت على عاتقه فى ذلك الوقت، وهو لهذا يشير إلى أنه كتب فى ذلك الوقت تقارير للمشير عامر يحذره من الوضع السيئ، ويقفز الفريق القاضى من هذه النقطة إلى الماضى القريب مشيراً إلى أنه كان قد كتب أيضاً إلى المشير عامر أكثر من عشرين تقريراً ينبهه فيه إلى «مصيدة» اليمن على حد تعبيره، وكأنما يشير الفريق القاضى إلى تقارير اليمن كى يبعث فى نفوسنا القابلية لتصديقه فيما يرويه عن تقارير التحذير، ونحن لا نكذبه وإن كنا نشير إلى هذا الطراز من الديمقراطية فى القوات المسلحة التى تسمح بأن تصل الأمور إلى كتابة مثل هذه التقارير، وقد يكون هذا أمراً جيداً فى نظر البعض، لكنه أمر مأساوى فى اعتقادى لأنه يدل دلالة قاطعة على افتقاد روح الفريق والمصارحة بالأوضاع الحقيقية فى الاجتماعات القيادية حتى إن لغة الحديث لا تسعف بتقرير الحقائق فيضطر قائد متميز من طراز الفريق أنور القاضى بشخصه وبمنصبه الكبير الذى هو رئيس العمليات لأن يلجأ إلى أسلوب التقارير.

ولست أحب أن أحمل الأمور أكثر مما تحتمل، ولكنى لا أستطيع التغاضى الآن عن أن ألفت نظر القارئ إلى مدى الفارق الذى هو كالفارق بين السماء والأرض بين الوضع الحرج القلق الذى كان فيه رئيس هيئة العمليات قبل ١٩٦٧ (وهو الفريق القاضى نفسه) وبين الوضع المقابل الذى كان فيه رئيس هيئة العمليات قبل حرب ١٩٧٣ (وهو المشير الجمسى: اللواء فى ذلك الوقت)، فالجمسى حسبما يروى هو بنفسه كتب خطة العمليات وبدائل اختيار التوقيتات المختلفة - على سبيل المثال - لتعرض على القائد الأعلى الذى هو الرئيس السادات، ويحرص الجمسى فى مذكراته على أن يشير إلى أنه سلم بنفسه (لدواعى الأمن والسرية) هذا الذى كتبه إلى القائد العام وزير الحربية وأن القائد العام هو الذى عرضه على الرئيس السادات وأخذ موافقته، ولولا رواية الجمسى لظل الناس - وأنا منهم - على عقيدتهم فى أن الجمسى عرض هذا بنفسه على السادات، فقد أوحى السادات بذلك فى أحاديثه وفى كتابه «البحث عن الذات»، وظل هذا الاعتقاد سائداً حتى نشر الجمسى مذكراته فإذا هو يدلنا بتواضع ودقته على أن الأمور كانت تمضى بطريقة مؤسسية هادئة لم تضع وقته الثمين ولا حتى فى مقابلة رئيس الجمهورية لاستعراض الخطط، إنما كتب هو ما كتب بخط يده وسلمه بنفسه للقائد العام الذى عرضه على القائد الأعلى، وحصل منه على الموافقة دون أن يعانى رئيس هيئة العمليات من أجل توصيل رأيه أو فكره.. لكننا هنا فيما قبل ١٩٦٧ نجد رئيس هيئة العمليات وقد وصل إلى حالة متقدمة من اليأس تدفعه إلى أن يكتب تقارير بما يرى ليرفعها للمشير عامر، وإذا هو يتذكر فى أثناء روايته أن هذه لم تكن المرة الأولى التى لجأ فيها إلى هذا الأسلوب، وأنه فعل هذا فى أثناء حرب اليمن أكثر من عشرين مرة!! ولنقرأ هذا النص الموحى بكل هذا:

«وكتبت عدة تقارير إلى المشير عبدالحكيم عامر أحذر من الوضع السيئ، ولم تكن المرة الأولى، فقد كنت أرى أبعاد الفخ المنصوب للجيش المصرى منذ كنت قائداً للقوات فى اليمن من أكتوبر ١٩٦٢ إلى نوفمبر ١٩٦٣، وكتبت أكثر من عشرين تقريراً إلى نائب القائد الأعلى عن هذه المصيدة وضرورة الخروج منها بأسرع ما يمكن، وكان التقرير الموضوع فى الخطة العسكرية أن تنتهى مهمة القوات المصرية فى اليمن عند هذا الحد بعد أن أدت مهمتها وقامت بتأمين الثورة وتثبيت حكومة السلال فى صنعاء، ولكن كل التقارير كانت بلا جدوى، فقد كان المشير عامر مشغولاً بمهام

أخرى فى تلك الفترة، وكانت تمضى شهور دون أن يتمكن قادة الجيش من الاتصال به أو العثور عليه.



هكذا يعترف الفريق القاضى - بكل بساطة وبكل مرارة أيضاً - أن الشهور كانت تمضى دون أن يتمكن قادة الجيش من الاتصال بالمشير عامر أو العثور عليه.

(١٣)

ويتحدث الفريق القاضى عن لقاء له مع الرئيس عبدالناصر فى نهاية الاحتفالات بعودة بعض قواتنا من اليمن فى مايو ١٩٦٣، ونحن نرى الفريق القاضى حريصاً على أن يثبت أنه ألح على الرئيس عبدالناصر فى هذا اللقاء الذى تم فى بيت الرئيس وكرر الإلحاح من أجل عودة قواتنا فى اليمن، وأن عبدالناصر لم يعارضه فيما يتعلق بوجهة نظره العسكرية، لكنه لفت نظره إلى الجانب السياسى فى العملية وأنه صرح له بأن عملية اليمن كانت بمثابة ضربة مضادة للضربة التى تلقاها بانفصال سوريا، ومع هذا فإن الفريق القاضى فيما يروى يثبت لنا أن عبدالناصر كان واعياً للحقائق الاستراتيجية، ولهذا كان مقتنعاً بأهمية التفاهم مع السعودية:

«عندما حضرت إلى القاهرة مع القوات الرمزية القادمة من اليمن فى مايو ١٩٦٣، كنت قد حددت فى ذهنى صورة متكاملة للفتح المرسوم بمهارة للجيش المصرى، وذلك من خلال الشهور التى أمضيتها بين جبال اليمن، وعلى ضوء الموقف العسكرى والسياسى الذى لمستته عن قرب مع القبائل اليمنية».

«وبعد انتهاء الاحتفالات فوجئت بأن الرئيس جمال عبد الناصر قد حدد لى موعداً لمقابلته قبل عودتى إلى مركز قيادتى فى صنعاء».

«وذهبت إلى بيته فى منشية البكرى، وقررت بينى وبين نفسى مصارحته بكل أبعاد المؤامرة التى رأيتها تنسج خيوطها على الجيش المصرى فى اليمن».

«وفى غرفة مكتبه تكلمت كثيراً وشرحت الصورة الحقيقية بكل زواياها للرئيس عبدالناصر وقلت له:

«إحنا عملنا اللي علينا وأكثر، ولا بد أن ننسحب بأسرع ما يمكن من هذا الفخ».

«وظل الرئيس عبد الناصر يستمع طويلاً ثم قال لى:

«لكن الانسحاب بقواتنا مش ممكن، معنى كده انهيار ثورة اليمن، والعملية سياسية أكثر منها عسكرية».

«وأحسست بخطورة الإصرار على هذا الرأى وقلت له:

«كل ما أخشاه على القوات المصرية الموجودة هناك، أن يتسع نطاق العمليات شيئاً فشيئاً وتتبعثر بين جبال الجوف».

«ولم يقتنع الرئيس عبد الناصر وقال لى:

«أنا بأعتبر إن إحنا وجهنا ضربة مضادة لضربة الانفصال فى سوريا، ولا يمكن أن نترك اليمن!».

«وحاولت مرة أخرى التحذير من الفخ وقلت له:

«لا بد إذن من التفاهم مع السعودية لأن استمرار الوضع بهذا الشكل لن ينتهى أبداً، خصوصاً أن معظم قبائل الجوف وصعدة تدين بالولاء للسعودية من سنين».

«وأخيراً فهمت من سياق الحديث أن عبد الناصر مقتنع بضرورة التفاهم مع السعودية لإنهاء الحرب فى اليمن على أساس بقاء النظام الجمهورى، ووعدنى بأنه سوف يقوم بعمل هذه التسوية مع الملك سعود قبل نهاية ١٩٦٣ حتى يمكن تنفيذ خطة عودة الجيش من اليمن فى الموعد المحدد».



وعند هذا الحد يتوقف الفريق أنور القاضى ليعقب فى أسف ويقول:

«ولكن هذا التفاهم تأخر كثيراً ولم يتم إلا مع الملك فيصل وعلى ظهر سفينة حربية فى البحر الأحمر، وكانت معظم الأسلحة الجديدة قد استهلكت فى معارك الجبال الوعرة وفقدنا جزءاً من الدبابات والمصفحات فى العمليات الواسعة فى مناطق الجوف أو «المقبرة الصخرية» - كما كان يسميها رجال القبائل - كما دخل رجالنا فى نوع غريب من حرب العصابات التى تستنزف الجيوش النظامية».

ويصف الفريق القاضى مشاعر القادة العسكريين المصريين على مدى العشرين يوماً (١٥ مايو - ٥ يونيو) بالقلق والحيرة والتوتر، ويشير الفريق القاضى إلى بعض الأسباب وراء قلق القادة العسكريين، فقد تمت التحركات دون تجهيز أو إعداد أو تخطيط وبشكل متعجل، فضلاً عن نقص الطرق والكبارى، وعن أن التحركات كانت مكشوفة فى العراق، وهو يشير إلى سقوط الأمطار فى يومين متتاليين مما زاد من مشكلات تعويق الحركة (وهو ما يعتبره اللواء الدغيدى بمثابة كرامة من الله أنذر بها المصريين دون أن يستجيبوا):

«... وعلى مدى العشرين يوماً الخطرة - من ١٥ مايو إلى ٥ يونيو - كان الموقف يزداد غموضاً وتوتراً، وكان القادة العسكريون يزدادون قلقاً وحيرة».

«وكانت تحركات القوات المصرية قد تمت بشكل متعجل لكى تأخذ أوضاعها فى سيناء - تنفيذاً للخطة الدفاعية الموضوعية من قبل - ولا يمكن تصور مدى ما عانته قوات المنطقة المركزية من مشاكل الإمداد والتموين فى تحركاتها نظراً لعدم خبرتها فى القيام بمثل هذا التحرك الطويل من غرب القاهرة إلى حدود سيناء ومرة واحدة وبدون تجهيز وإعداد مسبق».

.....

«وكان فى مقدمة المشاكل عدم وجود الطرق الكافية للتحركات، وكانت كل تلك الحشود تتم على الطريقتين الصحراويتين الموصولتين إلى سيناء: طريق القاهرة - السويس، وطريق القاهرة - الإسماعيلية، ثم عبر كوبرى الفردان الضيق على قناة السويس، لذلك كانت عملية نقل القوات إلى الخطوط الأمامية للجبهة مليئة بالمشاكل وخالية من النظام».

.....

«وكانت النتيجة أن تعطلت عربات ودبابات عديدة على طول الطريقتين، وكان السبب عدم وجود الوقود اللازم أو عدم الصيانة، وقد حدثت مصادفة قاسية عندما هطلت الأمطار بكثافة فى يومين متواليين أثناء التحركات وزاد الارتباك فى طوابير الدبابات والمدافع والمركبات التى كانت تزحف بالآلاف مكشوفة فى العراق».

ويقدم الفريق أنور القاضي وصفاً تفصيلياً دقيقاً لما يمكن أن يطلق عليه «تحركات» أو «عمليات» القوات المسلحة على مدى الأيام التي انقضت منذ إعلان الحشود العسكرية وحتى اندلاع الحرب في ٥ يونيو ١٩٦٧، ويحرص الفريق القاضي في روايته على أن يظهر تدمره (وتذمر القيادة العامة وقيادة الجبهة) من الأوامر التي كانت تصدرها القيادة العليا، وعلى التنبيه على أن هذه الأوامر لم تكن لتتناسب مع الإمكانيات المتاحة للجيش الميداني أو القوات المسلحة، ومن ناحية ثانية يشير الفريق القاضي في الملخص الذي يقدمه لهذه التحركات إلى تعدد وتعارض اتجاهات التفكير وما ترتب على هذا التعارض من الأمر بتحركات متعارضة:

«وما كادت القوات المصرية تنتقل إلى خطوط الجبهة وتأخذ أوضاعها المحددة في الخطة الدفاعية، حتى بدأت التغييرات والتعديلات في المهام القتالية بشكل عشوائي، وكان القادة يجدون أنفسهم - سواء في القيادة العامة أو في قيادة الجبهة - أمام قرارات متغيرة من القيادة العليا، وعلى سبيل المثال:

□ في يوم ١٨ مايو صدرت أوامر إلى الجيش الميداني - وكان قائده الفريق صلاح محسن - بوضع خطة للهجوم على «إيلات» والاستيلاء عليها، مع العلم بأن أوضاع الجيش الميداني وإمكانياته لم تكن تسمح بتنفيذ مثل هذه الخطة».

□ في يوم ٢٠ مايو اتجه تفكير القيادة العليا إلى إيجاد قوات أخرى في المحور الشمالي للقيام بعمليات هجومية محدودة، وتدرجت الأوامر إلى درجة أنه فرض علينا تعديل الحد الأمامي للخطة الدفاعي ومد نطاقه إلى رفح - بدلاً من الكيلو ٣٨ على طريق العريش - مع العلم بصعوبة الدفاع عنها واحتياجها إلى قوات كبيرة غير متوافرة».

ويرى الفريق القاضي في مذكراته أن الرئيس عبدالناصر قد اتخذ ما يعتبره أخطر قرار له [وهو ما يصفه القاضي بأنه بمثابة قرار إعلان الحرب] دون أن يرجع فيه

إلى القيادة العسكرية، وهو يقصد قرار إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية:

«في يوم ٢٢ مايو اتخذ الرئيس عبد الناصر - بصفته القائد الأعلى - أخطر قرار بدون الرجوع إلى القيادة العسكرية وبدون ترتيب الاستعدادات اللازمة لذلك عندما أعلن إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية - خلال زيارته للطيارين في قاعدة المليز - وكان المفروض أن يتم الإعداد لهذا القرار وما يستتبع ذلك من تجهيزات وتحركات عسكرية صعبة».

«فقد كان معنى إغلاق الخليج عند إسرائيل هو الحرب، وكانت هذه الاستراتيجية معروفة لدينا من قبل وجرت مناقشتها في اجتماعات عسكرية سابقة في القيادة، وهكذا كان مؤكداً أن إسرائيل سوف تشن الحرب بعد حصار مضائق تيران وخلال فترة محدودة، مع العلم بأنه لم يكن موجوداً في شرم الشيخ أية تجهيزات دفاعية للقوات المصرية، لأن قوات الطوارئ الدولية كانت توجد فيها منذ حرب ١٩٥٦ حتى قامت بإخلائها في ٢١ مايو ١٩٦٧، لذلك اضطرت القيادة العليا إلى إرسال بعض القوات الخفيفة بالطائرات حتى تأخذ مواقعها على مدخل الخليج لتغطية قرار الرئيس عبدالناصر بإغلاق المضائق».



ويقتل القاضي بعد حديثه عن قرار إغلاق خليج العقبة إلى الحديث عن قرار سحب قوات الطوارئ من سيناء، وهو يذكر أيضاً أن هذا القرار كان مفاجئاً لجميع القادة وتم بدون بحث عسكري أو تقدير موقف:

«وأوقف أيضاً أمام قرار سحب قوات الطوارئ من سيناء، فقد كان قراراً مفاجئاً لجميع القادة، ولم يتم بحثه من الناحية العسكرية على ضوء احتياجات الموقف وإمكانيات القوات المصرية».



ويرى الفريق القاضي - بعد فوات الأوان بالطبع - أنه كان من الممكن تأجيل هذين القرارين ولو اقتضت الأمور شهوراً (!!) ولست أدري هل كان تأجيل هذه

القرارات لمدة شهرين كافياً لتفادي ما حدث أم أن مثل هذا التأجيل كان يساعد إسرائيل على أن تكون ضربتها أقوى مما حدث بالفعل:

«وكان من الممكن تأجيل هذين القرارين حتى تقوم القوات المسلحة بالاستعداد الكامل لمواجهة الموقف ولو اقتضى الأمر شهوراً مادام رأى القيادة السياسية قد استقر على دخول الحرب فعلاً، لكن الذي حدث كان مفاجأة غير متوقعة للقيادات العسكرية وكان بعيداً عن دائرة التفكير».

(١٧)

وعلى الرغم من أن القادة العسكريين من طراز وطبقة الفريق أنور القاضي قد باتوا يتوقعون الحرب، إلا أنهم لسبب لم يذكره الفريق القاضي انساقوا إلى الاقتناع بآراء المشير عامر المهدي لقلقهم وظنوا أن هذا أدعى إلى الاطمئنان، وهكذا أخذ هؤلاء القادة بمن فيهم أنور القاضي نفسه يعدلون الخطط ويضعون الخطط البديلة على أساس عمليات تعرضية هجومية تهدف أساساً إلى تخفيف الضغط على الجبهة السورية في الشمال:

«المهم كان هذان القراران - سحب قوات الطوارئ وإغلاق خليج العقبة - سبباً في تصعيد الموقف مع إسرائيل ودفع العملية بسرعة نحو هاوية الحرب، وكان شعورنا في القيادة العامة وفي هيئة العمليات أن الحرب واقعة لا محالة مع إسرائيل، ولكن المشير عامر حاول تهدئة الجو المتوتر وفهمنا أن التعاون مع القوات السورية سيكون على شكل عمليات تعرضية - هجومية - تقوم بها القوات المصرية على الجبهة في الجنوب حتى يخف الضغط على الجبهة السورية في الشمال، وبالتالي يتوزع مجهود القوات الإسرائيلية على الجبهتين، وأخذنا في تعديل الخطط ووضع الخطط البديلة على هذا الأساس».



على هذا النحو يدعم الفريق القاضي استنتاجاته بما رآه رأى العين وسمعه بأذنيه، ثم هو يؤكد على هذا المعنى بما لاحظته من ظهور الخلاف على السطح تماماً وهو يؤكد

أن المشير عامر عارض عبدالناصر فى مؤتمر (أى اجتماع) ٢ يونيو، لكن عبدالناصر تمسك برأيه وصمم على أن يحصل على موافقة القادة على قراره قبل الخروج من قاعة الاجتماع:

«وكان الخلاف قد بدأ يأخذ شكله الواضح فى المؤتمر العسكرى الخطير يوم ٢ يونيو عندما حضر الرئيس عبدالناصر إلى القيادة واتخذ قرارين على جانب كبير من الخطورة، ورفض الرئيس عبدالناصر أن يغادر قاعة الاجتماع قبل الموافقة عليهما، وكان القراران استراتيجيين وصادرين من القيادة السياسية ويمسان الخطة العسكرية مباشرة، وبرغم معارضة المشير عامر وأمام إصرار عبدالناصر فقد وافق القادة، ولو ألقينا نظرة فاحصة على سير العمليات منذ يوم ٥ يونيو فإننا نجد أن القرارات السياسية كان لها الأثر المباشر على جميع العمليات التى دارت فى سيناء».

(١٨)

ويولى الفريق القاضى أهمية قصوى لتحديد المسئولية عن قرار الانسحاب، وهو يعرض على نحو دقيق تسلسل الحوادث المصاحبة لصدور قرار الانسحاب، وهو يرى - أو يكاد يتفرد برواية - أنه كان هناك قراران للانسحاب وليس قرار واحد، وهو يفصل القول فى هذه النقطة المهمة ويقول:

«لقد كان هناك قراران بالانسحاب وليس قرار واحد، القرار الأول فى الساعة الخامسة مساء ٦ يونيو، والقرار الثانى فى الساعة الخامسة مساء ٨ يونيو».

«ولابد أولاً من العودة إلى سير العمليات منذ وجهت إسرائيل ضربتها الجوية فى الساعة التاسعة صباح ٥ يونيو - وليس صحيحاً أن القتال بدأ فى السابعة والنصف صباحاً بالهجوم على موقع «أم بسيس» واحتلاله - بعد الضربة الجوية اشتعل القتال على طول الخط الدفاعى الأول واستمر طوال الليل وصمدت القوات المصرية أمام الهجوم الإسرائيلى على المحاور الثلاثة فى سيناء وبدون غطاء جوى».

«وفى صباح ٦ يونيو كان الإسرائيليون يضغطون بكل قواهم - ويمسانده طيرانهم - على النطاق الأول ويحاولون اختراقه فى نقاط كثيرة، وكان هدفهم تطويق قوات «رفح وأم قطف».

«وفى الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً أصدر المشير عامر أمراً بتجهيز خط الدفاع الثانى حتى يكون ركيزة للصمود فى وجه الهجوم الإسرائيلى ثم الهجوم المضاد».

«لكن تغير الموقف، وفى الساعة الخامسة مساءً [أى فى يوم السادس من يونيو] أصدر المشير عامر قراراً بالانسحاب إلى غرب القناة على أن يتم ذلك فى ليلتين، وجرت بعدها مناقشات داخل القيادة حول القرار وأسبابه، مع أن الوضع العسكرى لقواتنا ليس سيئاً إلى هذا الحد، وجاءنا جواب المشير عامر: «إنه قرار سياسى» وكان يعنى أنه صادر من الرئيس عبدالناصر».

«ولم يكن أمامنا غير تنفيذ القرار - بعد ٣٠ ساعة من بدء العمليات - وحدثت مناقشات أخرى بين هيئة العمليات وبين الفريق أول فوزى حول المدة المحددة للانسحاب وقلت له: «إن ليلتين لا تكفيان أبداً لانسحاب جميع قواتنا، وتم تعديل القرار إلى ثلاث لياالى على أن تقوم الفرقة الرابعة المدرعة بحماية الانسحاب وتأمين خط الممرات الثلاث حتى تصل الفرقة السادسة من خط الدفاع الأول وتقوم بالاستناد على المضايق وبعدها تنسحب الفرقة الرابعة غرب القناة».

(١٩)

ثم يروى الفريق القاضى تفاصيل تنفيذ خطة الانسحاب، وسنعجب لتصرفات الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميدانى، وسنعجب أيضاً كيف أقره المشير عامر عليها:

«وواجهنا مشكلة خطيرة: لقد كان لابد من إبلاغ التعديل فى خطة الانسحاب إلى القيادة المتقدمة، ولم يكن هناك اتصال مباشر بين القيادة العامة وبين قيادة الجيش الميدانى، لأن الفريق صلاح محسن - بعد أن صدر له قرار الانسحاب من المشير عامر مباشرة - استأذن فى قطع الاتصال بالقاهرة حتى يتفرغ لتنفيذ القرار، ووافق المشير على ذلك!».

«وهكذا كان الاتصال مقطوعاً بين القاهرة والجبهة - فى اليوم الثانى للقتال - وفى

أخطر ساعات الحرب، ولم يكن أمامنا غير أن نبعث بضابط كبير - هو اللواء ممدوح التهامي - إلى القيادة الميدانية لكي يبلغها تعديل أوامر الانسحاب وقام بالفعل بتسليم الرسالة إلى الفريق صلاح محسن قبل منتصف الليل، وكانت الخطة فيها واضحة والواجبات محددة وكان مضمونها: ضرورة استمرار تمسك الفرقة الرابعة المدرعة بخط الممرات - أو المضايق - حتى تصدر لها أوامر جديدة بالانسحاب».

«وفي نفس الوقت كانت معالم الصورة على الجبهة قد اتضحت في نهاية يوم ٦ يونيو: كان اختراق القوات الإسرائيلية للخطة الأول وتطويقه قد تم في نقاط عديدة، ووصل الإسرائيليون إلى العريش واخترقوا دفاعاتها واتجهوا إلى الساحل الشمالي وأخذوا يتقدمون على الطريق نحو القنطرة، واخترقوا كذلك مواقع «أم قطف» و«أبوعجيلة» وتقدموا نحو الكيلو ١٥٦».

«وجاء اليوم الثالث - ٧ يونيو - لكنه كان يوماً غامضاً بالنسبة للقيادة العامة وأصبحنا لا نعرف شيئاً عما يجري لقواتنا في الجبهة».

«فقد انقطع الاتصال نهائياً مع قيادة الجيش الميدانية وكانت البلاغات تجميء إلى القيادة وهيئة العمليات من منطقة اتصال بالإسماعيلية بأوامر غير مفهومة وتحركات غير واضحة. وكان القادة يدورون حول أنفسهم في القاهرة وأخذنا نتساءل: ماذا جرى لقوات الخط الأول؟ وماذا حدث لخطة الانسحاب؟».

(٢٠)

ثم يتحدث الفريق القاضي عن القرار الذي صدر في ثالث أيام الحرب بإلغاء قرار الانسحاب (الأول)، وهو يذكر الدوافع التي دفعت الرئيس عبدالناصر والمشير عامر إلى اتخاذ قرار إلغاء الانسحاب:

«وفجأة أيضاً في الساعة الحادية عشرة والنصف مساء ٧ يونيو، صدر قرار آخر بإلغاء قرار الانسحاب الأول، وإيقاف عبور جميع القوات من شرق القناة إلى غربها، وإعادة وحدات الفرقة الرابعة المدرعة إلى مواقعها في خط الدفاع - في الممرات -

وقد صدر هذا القرار من القيادة العليا عندما وصلت بعض وحدات هذه الفرقة إلى مشارف القاهرة متجهة إلى الهاكستب، وقد انزعج الرئيس عبدالناصر والمشير عامر عندما وصلتتهما هذه المعلومات وتقرر عودة الفرقة مرة أخرى إلى سيناء وإيقاف الانسحاب.

ويعلق الفريق القاضى على هذه الوقائع فى مرارة واضحة ويقول :
« كانت هذه الأوامر المتناقضة والقرارات المتضاربة نموذجاً للارتباك الذى أصاب جهاز القيادة العليا وأدى إلى الفوضى والشلل بين قوات الجبهة».



ويرى الفريق القاضى أن اليوم الرابع من أيام الحرب كان بمثابة بداية الانهيار الشامل، وهو يذكر الأسباب التى تجعله يتخذ هذا الرأى، ويسجل الفريق القاضى للقراء ما دار بالضبط فى هذا اليوم من قرارات كانت بمثابة إنهاء للحرب على ما انتهت إليه :

« وقد تجلى ذلك تماماً فى اليوم الرابع - ٨ يونيو - وكان الموقف أكثر غموضاً وارتباكاً من اليوم السابق، وكان بداية الانهيار الشامل، فقد كان الاتصال مقطوعاً مع الجبهة، وكانت الوحدات تتحرك على غير هدى بين شرق القناة وغربها: انسحاب، أو لا انسحاب، وكانت القوات الإسرائيلية تقترب بسرعة على المحور الشمالى من الضفة الشرقية».

«لذلك قرر المشير عامر إرسال الفريق أول فوزى إلى الإسماعيلية للاتصال بالقيادة الميدانية ومعرفة الموقف على حقيقته».

«ولم تكدمجىء الساعة الرابعة والثلاث مساءً حتى كان الارتباك ظاهراً فى القيادة، ولم يستطع المشير عامر الانتظار أكثر من ذلك لإنقاذ الموقف المنهار وعقد مؤتمراً عسكرياً فى القيادة العليا وقرر إجراء اتصال مباشر مع قادة الجبهة بالتليفون، وأخذ المشير يتصل بهم واحداً بعد الآخر لاستيضاح الموقف واستطلاع آراء القادة».

ثم يروي الفريق أنور القاضي عدة تفصيلات دقيقة ومهمة للاتصالات التي تمت في ذلك الوقت ما بين القيادة من جهة والقادة الميدانيين من جهة أخرى، وهي الاتصالات التي تناولتها مذكرات كثيرة وكتابات تاريخية متعددة، وسرى القاضي حريصاً على التنبيه إلى أنه سجلها بالحرف الواحد وهو يقول:

«وقد سجلت بالحرف الواحد ما جرى في هذا المؤتمر الخطير الذي تم تليفونياً بين القيادة العليا وقيادة الجبهة:

□ اتصال تليفوني بين المشير والفريق صلاح محسن قائد الجيش الميداني :

«المشير عامر: لا بد أن يوقف تقدم العدو، واصل منع العدو من الوصول للضفة الشرقية للقناة، تسد منطقة القنطرة بقوة كاملة».

□ اتصال تليفوني مع اللواء صدقي الغول قائد الفرقة الرابعة المدرعة:

«اللواء صدقي: الموقع كان متماسك في ممر الجدى الساعة ٩٠٠، أوقفنا تقدم الدبابات الإسرائيلية ودمرنا ١٢ دبابة، طائرات العدو تضرب بحوالي ٣٦ طائرة على موجات متوالية، حرقوا مدفعية الدبابات المضادة للطائرات، الاتصال مقطوع مع مركز القيادة الخلفي، الاتصال باللواء المدرع مفقود، الاتصال مفقود مع قوات سدر الحيطان، فيه ضرب على قواتنا الآن».

□ اتصال تليفوني مع الفريق أول عبدالمحسن كامل مرتجي قائد الجبهة:

«الفريق مرتجي: رأى ضرورة نسف المعابر الآن، بعد انسحاب جميع القوات إلى غرب القناة».

□ اتصال آخر مع الفريق صلاح محسن بعد عدة اتصالات مع قائد موقع القنطرة وقائد الدفاع الجوي في الجبهة وقائد الفردان:

«الفريق صلاح محسن: ندافع عن المعابر من الغرب، وننسف جميع المعابر الموجودة على القناة، وندافع في الفردان وشمال البحيرات وجنوب البحيرات».

«المشير عامر: رأيك يكون كل دفاعنا غرب القناة».

«الفريق صلاح محسن: نعم، بالضبط».

«المشير عامر للفريق أول فوزى: إيه رأيك؟».

«الفريق أول فوزى: الدفاع غرب القناة أحسن من الناحية العسكرية».

«المشير عامر: هل ممكن نشد المدرعات اللي فى متلا».

«الفريق أول فوزى: شرق القناة ٤٠ دبابة مش جوه المر، نقدر نسحب الدبابات من متلا، الأسبقية على المحور الأوسط، والشمالى والجنوبى ليس عليه ضغط».



ثم يعلق الفريق القاضى راوياً ما حدث فيقول :

«وعلى ضوء هذا الواقع الأليم والتمزق الذى حدث لقوات الجبهة، اتصل المشير عامر بالرئيس عبدالناصر وأبلغه بحقيقة الموقف وسط الوجوم والذهول».

«ثم أصدر بصفته نائب القائد الأعلى القرار التالى - قرار الانسحاب الثانى - إلى رئيس هيئة الأركان لإبلاغه إلى قائد الجبهة:

«تصدق على قرارك، وتدافع القوات عن القناة من الغرب، ونسف جميع المعابر على القناة، وعدم نسف القناة إلا بتعليمات أخرى، تنسحب جميع القوات من الشرق إلى الغرب، تستر القوات الجوية عملية الانسحاب ليلة ٨ و ٩ يونيو».

«وهكذا انهار كل شىء فى ٨٠ ساعة، وهكذا تداعى البناء العسكرى فى أقل من أربعة أيام».



ويردف الفريق القاضى - بكل المرارة - واصفاً صدمة الهزيمة فيقول :

«وكانت الهزيمة عاتية ومثيرة للألم، وكانت الصدمة أقسى من أى طاقة احتمال، فقد كان لا ذنب للرجال الذين قاتلوا بشجاعة فيما حدث وما اتخذ من قرارات متخبطة».

«وذهب المشير عامر إلى بيته بعد أن اتفق مع الرئيس عبدالناصر على التنحى، وكذلك قدم شمس بدران استقالته، إذن ما هو موقفنا باعتبارنا القادة العسكريين؟!».

ويروى الفريق القاضى قصة تقديمه لاستقالته مع مجموعة من القادة الذين قرروا فيما بينهم مشاركة المشير فى المسئولية بعد الهزيمة وينفرد الفريق القاضى فى هذه الرواية بأن يذكر أن كل قائد من القادة الكبار كان حريصاً على أن يذكر فى استقالته رؤيته الشخصية للأحداث وللمستقبل :

«فى صباح ١٠ يونيو ذهب إلى القيادة العليا القادة الثمانية الذين قرروا مشاركة المشير عامر فى المسئولية بعد الهزيمة - كنت واحداً منهم - والتقىنا فى مكتب رئيس الأركان، واتفقنا على أن نضع استقالاتنا تحت تصرف القائد الأعلى حتى نترك له حرية الحركة، وكتب كل واحد منا استقالته على حدة، وبأسبابه الخاصة التى يراها». ويتحدث الفريق القاضى عما كتبه هو شخصياً فى استقالته فيقول :

«قلت فيها للرئيس عبدالناصر: «لقد حدث شرخ فى البناء، ونحن متضامنون معك فى المسئولية»، وكانت كل استقالة تعبر عن ضمير صاحبها، وعن أبعاد إحساسه بالمسئولية».



ويذكر الفريق القاضى أنه لاحظ ما بات معروفاً بعد ذلك من أن الفريق فوزى دوناً عن الآخرين لم يقدم استقالته، وأن شخصاً ما كان يتصل من حين لآخر ليحصل من الفريق أول فوزى على التمام بالحصول على هذه الاستقالات:

«ولاحظت أن هناك من يتصل بين الحين والآخر خلال اجتماعنا ومناقشاتنا - وعرفت فيما بعد أنه سامى شرف - وكان يسأل بالتليفون عن هذه الاستقالات، وكان واضحاً أنهم يريدون الحصول عليها قبل إذاعة التنظيمات الجديدة للجيش فى نشرة الأخبار (الساعة الثانية والنصف مساءً)، وأخذ الفريق فوزى يجمع الاستقالات منا ويحصبها مع اللواء عمر جوهر، ولاحظت أيضاً أنه الوحيد من القادة الثمانية الذى لم يكتب استقالته!». «

ويروى الفريق القاضى أنه حاول أن يقوم بعد استقالته بدور الوساطة بين الرئيس عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر، ويبدو الفريق القاضى فيما يرويه متعاطفاً مع المشير عبدالحكيم عامر، فهو ينفى أن يكون قد شاهد تجمعات غير عادية فى بيت المشير أو حوله، كما أنه ينقل عن المشير قوله إن الأمر قد قضى، ولكننا نرى واقعة مقابلة لذكريا محيى الدين ذات أهمية خاصة، فهذا هو ذكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية نفسه يبدو وكأنه لا يعرف لنفسه أو لغيره صفة فى رأب الصدع!:

«بعد استقالتي بيومين - وبعد تغييرات قيادة القوات المسلحة - شعرت أن النظام يهتز بعنف وبفعل الضغط النفسى والتمزق الذى أصاب الجميع، وكذلك بسبب الصدع الذى حدث بين عبدالناصر والمشير عامر، ووجدت أن القيادة السياسية توشك على الانهيار لو استمرت الأمور بهذا التردى».

«ومن جانبى رأيت القيام بالوساطة بين عبدالناصر وعامر لتهدئة الخواطر، وذهبت أولاً وقابلت ذكريا محيى الدين وقلت له:

«لقد خرجت من الجيش ولا أريد أى شىء لنفسى وليس لى مطلب، ولكن لا يمكن السكوت على هذا التمزق بين الرئيس والمشير، لابد من تدارك الموقف وإلا سقط النظام، وأوضحته له أننا قدمنا استقالاتنا حفاظاً على التماسك بين عبدالناصر وعامر ومنعاً لتطور الخلاف بينهما، وواجبكم جميعاً رأب هذا الصدع».

«وسألنى ذكريا محيى الدين: تقصد من؟».

«وقلت له: أقصد جميع أعضاء مجلس الثورة ولمصلحة البلد والجيش».

«وعندما ذهبت بعد ذلك إلى بيت المشير عامر فى الجزيرة - وللحق وللتاريخ - لم أجد هذه المشاهد أو التجمعات غير العادية التى جرت التحقيقات حولها فيما بعد، والتقيت مع المشير - وكان وحده - واستمع لى طويلاً ثم قال: ما فيش فايده، والموضوع فات أوانه خلاص، انتهى الأمر».

«وبالفعل كان قد انتهى كل شىء بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، وانقطعت شعرة معاوية، ولم يعد هناك سبيل لإصلاح الشرخ فى العلاقة بينهما».

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

4

شاهد على حرب ٦٧
الفريق صلاح الدين الحديدي

دار الخيال

(١)

صدر هذا الكتاب عن مكتبة مدبولي حاملاً رقم إيداع في سنة ١٩٧٤، ويقع في ٢٢٤ صفحة من القطع المتوسط (٢٤×١٧).

يمثل هذا الكتاب حلقة متوسطة ما بين كتب المذكرات الشخصية وكتب التاريخ، وقد حرص المؤلف على أن يوضح هذا المعنى في العنوان الذي اختاره لهذا الكتاب، وهو نفس العنوان الذي اختاره فيما بعد لكتاب آخر عن حرب اليمن.

ومع أن الشهادة تقتضي أن يتحدث الشاهد عما رآه مسنداً الفعل إلى الفاعل، ومسنداً الرؤية إلى نفسه، إلا أن مؤلف هذا الكتاب استثنى نفسه وكتابه من هذه القاعدة، وليس السبب غائباً عن القراء، فقد كان المؤلف نفسه واحداً من القادة المسؤولين عن الحرب، وبالتالي المسؤولين عن الحرج الذي وقعت فيه القوات المسلحة، وربما عن المسؤولية التاريخية لما حدث في هذه الحرب ونتيجة لهذه الحرب.

ولأن معظم القادة الذين يتناولهم هذا الكتاب حين نُشر كانوا لا يزالون على قيد الحياة، ولأنهم أيضاً زملاء للمؤلف وربما أصدقاء وربما إخوة، فقد ظن المؤلف - وربما يكون مصيباً وربما يكون مخطئاً - أن حل هذه المشكلة يتمثل في إهمال أو إغفال ذكر الأسماء ما استطاع.. وهكذا نجا أمام نفسه وأمام زملائه ولكنه لم ينج بالقطع أمام التاريخ، وربما أنه لم ينج أمام الأدب والنقد كذلك.

وهذه هي بعض العبارات التي يعبر بها المؤلف عن منهجه هذا في هذا الكتاب:

«إننى وأنا أقدم هذا الكتاب إلى كل قارئ له، يهمنى أن أشير إلى حرصى الكبير على تجنب ذكر معظم الأسماء التى لعبت دوراً فى أحداث يونيو ٦٧، فلم أذكر منها إلا من اقتضت الموضوعية التاريخية ذكره. إن أصحاب هذه الأسماء إخوة لى فى السلاح، بل والبعض منهم أصدقاء صباى وشبابى وعمرى، فلست فى حاجة إلى أن أقول إننى أحمل لهؤلاء الأصدقاء كل محبة ووفاء، وكل تقدير للظروف غير الطبيعية التى عاشوها، فوضعهم فى مواقف الحرج، وربما فى مواقف المسئولية التاريخية، بينما هم فى الواقع كانوا عاجزين عن التصرف بكامل حريتهم، وبما تمليه عليهم تلك المسئولية، وذلك لأسباب متباينة قد يشعر بها القارئ فى سطور هذا الكتاب».

ويقول صاحب هذه المذكرات أيضاً :

«قد يخفف من وزر جيلنا من العسكريين أن أخوة لنا وأبناء فى القوات المسلحة المصرية، وهم لاشك قد تأثروا بنا بطريق مباشر أو غير مباشر، قد هيات لهم الأقدار ظروفاً أفضل مما هيات له لنا، فكشفوا عن المعدن الحقيقى للجندية المصرية عندما يتحقق لها المناخ الصحيح السليم، فكانت ملحمة أكتوبر المجيد».

(٢)

ها نحن قد تعالينا نحن والقارئ على المؤلف وكتابه فى الفقرة الأولى من هذا الباب، فهل لنا أن نعود بأذهاننا وتصوراتنا ريع قرن إلى الوراء لنذكر بعض حقائق الأشياء وبعض جوانب الصورة التى أصبح من الصعب علينا اليوم أن نتصور أنها كانت موجودة.

هل لنا أن نفاجأ القارئ فوراً بما يرويه لنا مؤلف هذا الكتاب عن المصاعب التى صادفته حتى حصل على التصريح بنشره، وكيف أن الرقابة العسكرية رفضت التصريح بنشره، بل ولم تكتف بذلك وإنما حولت المؤلف نفسه إلى النيابة العسكرية لكى يستجوب، وظل التحقيق مفتوحاً ومعلقاً حتى تحقق النصر، فكتبت الوزارة للمؤلف بالموافقة على نشر هذا الكتاب:

«ويبدو أن الرقيب العسكرى لم يكن يملك من أمر نفسه شيئاً، إذ اتضح لى فيما

بعد أنه لم يكن مسموحاً لمس أحداث حرب يونيو ٦٧ من قريب أو بعيد، وأن هذا القرار كان قد اتخذ على أعلى المستويات فى الدولة، وكان كثير من القرارات فى ذلك الوقت، وفى كافة قطاعات الدولة تؤجل تحت شعار «يُعاد النظر بعد إزالة آثار العدوان».

«وسواء كان هذا القرار سليماً أم غير سليم، فقد عانيت منه الأمرين، إذ مثلت عام ١٩٧٢ أمام النيابة العسكرية التى استجوبتني طويلاً وعلى مدى أربع مرات، ولم يسفر الاستجواب عن شىء، أعنى عن تحديد سر معين من أسرار القوات المسلحة تجاوزت بإذاعته عن طريق النشر، حدود السرية الواجبة، ومع ذلك بقى التحقيق مفتوحاً ومعلقاً حتى بعد أن وافقت على إلغاء العقد المبرم بينى وبين دار النشر التى كنت قد اتفقت معها».

«وكم كنت سعيداً عندما استدعتنى وزارة الحربية - كما كان يطلق عليها حينئذ - فى منتصف عام ١٩٧٤ وأفهمتني أنها توافق فى هذه الظروف - ظروف ما بعد حرب أكتوبر ٧٣ - على نشر كتاب «شاهد على حرب ٦٧».

(٣)

ولأن هذا المؤلف رجل أمين، ومستول، فهو حريص منذ بداية كتابه، بل ومن قبل هذه البداية، على أن يقر بأنه لم يكن مستطيعاً أن يذكر كل الحقائق، وكأنه يتحوط لما لا يعرفه من ناحية، ولما لا يقدر عليه من ناحية أخرى، وهو يقول بكل صراحة:

«ولست أدعى بهذا التسجيل أننى فى موقف يسمح لى بذكر كل الحقائق التى أدت إلى الأيام الحزينة من يونيو (حزيران) ٦٧، إذ لم يجلب بخاطرى فى يوم من الأيام أننى سأقوم بهذا العمل حتى أعد نفسى له، فليس لدى وثيقة واحدة أستطيع أن أقدمها لقارئ، أو حتى مذكرات مكتملة أعتمد عليها، أو تساعدنى على تذكر تفاصيل بعض الأحداث التى قد تغيب عن ذاكرتى، ولكنى أستطيع القول إنه قد يمكننى أن أضع أمام القارئ، وبين يدي المؤرخ ما عشت فيه أكثر من ثلاثين عاماً خدمتها فى القوات المسلحة المصرية، وما انفعلت من أجله خلال هذه السنوات

الطوال، وأن أوضح الكثير من الظروف والملابسات التي مرت بها القوات المسلحة المصرية، وأن أشير إلى الأهداف والنوايا التي تحكمت في هذه القوات، وأثر المواقف السياسية».

وفي وسط الكتاب وفي خضم حديثه عن الاستعدادات لحرب ٥ يونيو ١٩٦٧، يؤكد الفريق صلاح الحديدى على هذا المعنى بطريقة أخرى ويقول:

«إننى فى محاولتى إلقاء بعض الأضواء على أحداث الأيام الستة التى استغرقتها الاشتباكات فى مسرح العمليات بشبه جزيرة سيناء، أرى لزاماً علىّ أن أذكر مرة أخرى أنه ليس بوسعى أن أقدم للقارئ سجلاً كاملاً ودقيقاً للمعارك التى وقعت، أو أن أخوض تفصيلاً فيما تم فى الأيام القليلة التى سبقتها، والتى نطلق عليها المرحلة التحضيرية، ولكنى سأحاول فقط أن أذكر ما عشت فيه فعلاً من أحداث، وما تيقنت من صحته، حيث إننى أرجو لهذا العمل أن يكون مرجعاً صادقاً وأميناً لبعض زوايا تاريخنا العسكرى المعاصر، على أمل أن يتمكن غيرى من استكمال باقى الزوايا».

(٤)

وكان المؤلف يريد أن يدلنا على طبيعة الأسرار أو المعلومات التى لم يشأ أن يصرح بها، فإذا به يقرر بكل وضوح أنه استبعد ما عرفه بحكم وجوده فى المناصب العسكرية المختلفة التى انتهت برياسته للمحكمة العسكرية العليا التى تولت محاكمة قادة الطيران، وهكذا فإن «ما استبعده» الفريق صلاح الحديدى كثير وكثير جداً، ويكفى ما أثير فى هذه المحكمة فقط!! ولكن صلاح الحديدى سرعان ما يستدرك على نفسه ليقول إنه لم يحرم قراءه مما توصل إليه بتأمله فى الحقائق. وكان صلاح الحديدى يريد أن يقول إنه يقدم لنا الطعام بعد أن هضمه وأخضعه للتمثيل الغذائى.. وهكذا فإنه لن يفوت علينا شيئاً ذا قيمة، وإن كان قد استبعد تفاصيل الوقائع:

«إن وجودى فى القوات المسلحة عند إعادة بنائها فيما بعد ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، وتوليتى وظائف رئيسية فيها أثناء خدمتى التى انتهت بعدالنعكسة بما يقرب من العام، ثم اختيارى رئيساً للمحكمة العسكرية العليا التى نظرت القضية التى أُطلق

عليها «قضية الطيران ومستوليته عن النكسة، كل هذا جعلنى أعيش فى كثير من الحقائق والأحداث بل أساهم فى بعض منها، ومع هذا فقد استبعدت ما عرفته بحكم وجودى فى هذه المناصب، إلا أننى لم أحرم نفسى مناقشة النتائج التى يمكن أن أناقشها مناقشة علمية من الناحية العسكرية، باعتبارى أحد أبناء مدرسة الفكر العسكرى فى وطننا فى هذا الجيل».

«ولما كان كثير من الأوضاع والحقائق التى يمكن أن أتعرض لها يعتبر من الموضوعات ذات السرية العالية، التى قد يستفيد العدو من الاطلاع عليها، والإلمام بها، فمن الطبيعى أننى لن ألمس هذه الموضوعات - رغم أهميتها - وقد ألمسها مستقبلاً أو يلمسها غيرى، عندما تفقد سريتها بحكم التقدم».



ولكن هل حقاً استبعد المؤلف كل ما عرفه.. لا أعتقد.. وسيرى القارئ صواب ما أعتقد.

(5)

نظم المؤلف كتابه ويوبه على نحو عسكرى وتاريخى، وكان فى تنظيمه وتبويبه متأثراً بالطبع وبالفعل بالانطباعات الشخصية وبالتجربة الذاتية كذلك، حتى على الرغم من محاولته ألا يكون متأثراً بهما على هذا النحو، انظر مثلاً إلى بداية حديثه عن حرب ١٩٦٧ حين يبدأ بالحديث عن حركة التنقلات الضخمة التى أجريت فى القوات المسلحة فى ١٩٦٦ وما يعتبره هو تأثيراً مباشراً لهذه الحركة على سير ونتيجة معركة ١٩٦٧، ومع أنى أوافق فى كل ما ذكر وعلى كل ما استنتج، إلا أنه يصعب علينا أن نبدأ الحديث عن مأساة ١٩٦٧ بالحديث عن حركة تنقلات فى قيادات القوات المسلحة مهما كانت واسعة المدى والمفعول.

ومع هذا ففى كتاب الفريق صلاح الحديدى إشارات مهمة إلى كثير من الوقائع التى يتبها غيره إليها وإلى غيرها، وسأحاول - والله الموفق - أن أتناول كل ما تناوله من أفكار وذكريات ووقائع وتجارب وآراء حتى لو جاء ترتيبى مخالفاً للترتيب الذى آثره

صاحب المذكرات، وحتى لو جاءت استنتاجاتي غير مطابقة لما ذكره هو أو ما توصل إليه.

وإني أعتقد أن أفضل أسلوب نلجأ إليه في عرضنا لرؤية صاحب هذه المذكرات هو أن نبدأ بتلخيص جوهر رأيه فيما حدث في ١٩٦٧، كما أن أهم ما في هذا الرأي هو ما يتعلق بالرؤية «العلمية» أو «الفنية» للحرب بصورة كلية، وستقرأ مما كتبه رأيه فيما كان ممكناً وما كان غير ممكن، وهل كان بالإمكان تحقيق نصر أو إنجاز بهذه الحرب ولم يتحقق لأسباب خارجة عن إرادتنا، أم أن النتيجة التي انتهت إليها الحرب كانت منطقية تبعاً لروح العلم وأصول الفن العسكري، ومن حسن الحظ أنه على الرغم من كل التفاصيل والحواشي التي استعرضها صاحب هذه المذكرات، فإنه كان واعياً تماماً لهذه النقطة، وقد تمكن بعبقرية فذة من أن يخرج نفسه وولاءه وانتماءه من الموضوع لينظر إلى الأمور نظرة موضوعية باردة على أساس الحقائق المتاحة وحدها ودون أن يخضع الحقائق العسكرية للأهواء الوطنية مهما كانت ضرورتها.

(٦)

ونحن نجد صاحب المذكرات حريصاً قبيل نهاية الكتاب على أن يؤكد أنه كان من المستحيل أن تحقق قواتنا المسلحة النصر بما كانت عليه في حرب ١٩٦٧، وأنه لو حدث هذا لكانت نظريات الاستراتيجية العسكرية العالمية قد انقلبت على رأسها.. هكذا بالنص، وبصريح العبارة.. وهو يوضح هذا المعنى فيقول:

«واليوم وقد أوشكت على الانتهاء من هذا العمل، بعد أن حاولت توضيح الظروف التي قاتلت فيها القوات المسلحة المصرية معركة يونيو (حزيران) ١٩٦٧، فلا بد أن أشير إلى أن هذه الظروف لم يكن من الممكن أن تؤدي إلى إحراز نصر عسكري أو تحقيق مجد وطني لمصر، وإن كان قد حدث هذا - جدلاً - فإنه كان سيؤدي بلاشك إلى حوار مثير قد يؤدي إلى قلب نظريات الاستراتيجية وإحداث ثورة فيما هو مسلم به حالياً من أسس العلاقة بين السياسة والحرب وبين القيادات العسكرية وتشكيلاتها المقاتلة».

بل يصل الحديدى فى توضيحه لهذه الفكرة الذكية إلى حد أن يقول:

«القوات المصرية لم تدخل معارك عام ١٩٦٧ فى ظروف عادية حتى يمكن الحكم عليها وعلى كفاءتها القتالية، بل هى لم تهزم لأنها لم تدخل التجربة أصلاً بينما هزمت قيادتها. ولعلى لا أكون مبالغاً إن قلت إن هذه القيادة قد هزمت نفسها بنفسها، تطوعاً لا جبراً، وللأسف أن هذا الإضرار بالنفس قد انعكس على القوات المقاتلة فدفعت هى الثمن وقدمت آلاف الشهداء وحرمت من مجد كان يمكنها أن تغتتم فرصته وتسجله فى تاريخها».



ولعلنا وقد أدركنا هذه الحقيقة المرة نتقل هنا عائدين من آخر الكتاب إلى وسطه حيث وصف الفريق الحديدى طبيعة القوات المسلحة المصرية التى لم تخض حرباً حقيقية لا فى ١٩٥٦ ولا فى اليمن، وظل وضعها مائماً حيث يقول:

«... كان وضعاً مائماً، الاستعداد فيه للقتال ضرورة حتمية، وتسليح الجيش والارتقاء بمستواه القتالى أمر بالغ الأهمية لتأمين الوطن وتمكينه من السير بمشروعاته العمرانية، وفى نفس الوقت تقف خطوط الهدنة ساكنة صامتة، يراقبها بطريقة غير مباشرة أفراد قلائل من رجال الأمم المتحدة، يعملون فيما يسمى بلجنة الهدنة، وتنفجر هذه الخطوط من حين لآخر ببعض الحوادث يكون ضحاياها فى معظم الأحيان مواطنين فلسطينيين يسعون للحصول على رزقهم بزراعة الأراضى التى يمتلكونها والتى تقع على حدود خطوط الهدنة مباشرة، وتزيد فى بعض الأحيان وتتصاعد حوادث الحدود، لتصل إلى اشتباكات مسلحة بين العسكريين فى كل من مصر وإسرائيل، كان أبرزها الإغارة الإسرائيلية على خان يونس فى أبريل (نيسان) عام ١٩٥٥، وعملية الصابحة فى سبتمبر (أيلول) من نفس العام ثم الكونتلا بعدها بأيام، وفجأة استولى العدو على العوجة التى كانت مقراً لاجتماعات لجنة الهدنة المكونة من مندوبين عن مصر وعن إسرائيل تحت إشراف رجال الرقابة الدوليين، لبحث حوادث الحدود واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على اتفاقية إيقاف القتال، كما نصت على ذلك اتفاقية الهدنة التى عقدت فى رودس».

يرى الفريق الحديدي أن جوهر المشكلة التي أصابت القوات المسلحة كان أنها ظلت على الدوام في موضع رد الفعل، فأصبحت تتصرف تبعاً لتصرفات العدو، بل إنها في بعض الأحيان كانت تتصرف وليس أمامها سوى المعلومات التي ترد لها عن طريق العملاء المزدوجين فيقول:

«كانت إسرائيل دائماً هي البادئة في القيام بهذه العمليات العسكرية المحدودة، وتمكنت بهذا الأسلوب الإيجابي من القتال أن تتمتع بالمبادأة، الأمر الذي جعل القيادة العامة للقوات المسلحة شديدة الحساسية، تتصرف طبقاً لتصرفات العدو وليس طبقاً لما تمليه عليها مطالب تأمين أراضيها، وبلغ من أمر هذه الحساسية أن منعت إجراء أى استطلاع جوى أو أرضى داخل المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، حتى لا تثيرها وتدفعها إلى القيام بعمل انتقامى، واكتفى من ناحية المعلومات بما كان يصلنا من المعلومات غير الدقيقة وغير الصحيحة في كثير من الأحيان، عن طريق البدو الرحل الذين كانوا يتمتعون بحرية التنقل، ويلعب البعض منهم دور العميل المزدوج للجانبين، وكذا على بعض مصادر المعلومات الأخرى».

«وبمرور الوقت - وهو يقدر هنا بسنوات - لم تنعم الدولة برفاهية السلام وهدوئه، كما لم تشتعل الحرب إيذاناً باستقرار كامل، وأصبح هذا الوضع بالنسبة لرجال القوات المسلحة، أياً كانت رتبهم، وضعاً عادياً وتقليدياً أدى تدريجياً إلى التكيف معه ليتمكنوا من مواجهته حتى تضع الظروف نهاية له، وجاء هذا التكيف، في صور شتى منها ابتداء نظام خاص لاجازات الأفراد، يقلل بلاشك من كفاءة الوحدات وقدراتها على القتال، وامتيازات في الرواتب الإضافية لمن يعمل في سيناء، وتحسينات في مستوى إسكان الوحدات والضباط والقادة، وصلت بمرور الوقت إلى حد الكماليات وفاقت في بعض الأحيان مستوى إسكان القوات البعيدة عن صحراء سيناء».

«وهكذا كانت تعيش القوات المسلحة في هذا الجيل، حبيسة لأوضاع سياسية وجدت نفسها مضطرة أن تجاريها، وظروف قاسية في المعيشة عملت على التغلب عليها والتكيف معها، ونجحت في كلا المضمارين، ولكنها ابتعدت عما يجب أن تكون عليه حال قوات تستعد لتلقى الصدمة الأولى في صراع حتمى مرتقب».

و حين يتحدث الحديدى بتفاصيل كثيرة عن الخطة فى ١٩٦٧ فإنه يؤكد معنى ضياع الملامح (وهو ما يطلق عليه الميوعة فى الفقرة السابقة التى نقلناها عنه وأوردناها فى كتابنا هذا وهو يفيض فى شرح هذا المعنى بعبارات عسكرية وفنية دقيقة) ويقول بكل وضوح:

«وخلاصة القول أن الوضع الاستراتيجى فى الفترة التحضيرية لم يكن له لون مميز، فلم تتحدد استراتيجية هجومية تضع كل القوات فى ظروف تخدم هذه الاستراتيجية وتحشد كل مواردها تطبيقاً لمبدأ الحشد، حتى تكون الضربة ذات قيمة، وفى نفس الوقت لم يستمر العمل فى السياسة الدفاعية التى كان مقرراً استخدامها من قبل، فلم تجهز دفاعات النطاقين الثانى والثالث تجهيزاً كاملاً بمثل النطاق الأول، ولم يتم احتلالهما، بل بقيت القوات فى مناطق حشد بالقرب من النطاق المخصص لها، تحاول إخفاء وجودها ووقاية نفسها، هذا فى الوقت الذى حاولت فيه القيادة العليا خداع العدو عن نواياها الهجومية أو الدفاعية، فأمرت وحدة من الدبابات بالتحرك المستمر فى اتجاه منطقة رفح وما جاورها على الحدود، لتوهم العدو بأن هجوماً على وشك الوقوع، ولتخدع، فى نفس الوقت عن اتجاه الضربة ضد إيلات، وأمرت قيادة الجبهة كلها بالقيام بنشاط استطلاعى كل فى مواجهته لإظهار استعداد قتالى قد يكون الهجوم غرضه، ويفيد فى الوقت نفسه المعركة الدفاعية، ولكن لسوء الحظ وقع ثلاثة ضباط أسرى فى يد العدو يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ على المحور الأوسط بعد تجاوزهم منطقة أم بسيس الأمامية بقليل، وقد كان لهذا الحادث وقع أليم فى القيادات المختلفة وأبلغ به الرئيس الراحل جمال عبدالناصر قبل ميعاد انعقاد مؤتمر صحفى كبير بساعات قليلة كان قد دُعى إليه ليعرض فيه على المستوى العالمى الموقفين السياسى والعسكرى معرباً عن الاستعدادات العسكرية الضخمة التى حققتها القوات المسلحة».

(٨)

وفى خضم كل هذا الحديث عن الأشخاص والقادة والاتجاهات بهذا القدر الكبير من التحديد الواضح القاطع، لا يفوت صلاح الحديدى أن يتحدث بوضوح

وصراحة ومرارة وأسف وأسى عن شلة المشير، وهو يشرح فى وسط الكتاب وليس فى أوله كيف نمت روح الشلة وتنامت الشلة نفسها، وكيف كان هذا فى حد ذاته خطراً كبيراً على القوات المسلحة جعلها تعيش فى جو غامض ومناخ بوليسى:

«وبمرور الزمن بعد الثورة، تناقص عدد الضباط الأحرار الباقين فى خدمة القوات المسلحة، لانتقال الكثيرين منهم للعمل فى قطاعات الدولة الأخرى، وعوض هذا النقص وجود المشير على رأس القوات المسلحة، جامعاً بين الاتجاهين السياسى والعسكرى، وتركزت كل الأمور العسكرية بين يديه، ورفعت باقى الأيدى عن القوات المسلحة، بل وعن الاتصال برجالها، أصدقاء الأمس ورفاق حركة الضباط الأحرار، وأبناء الخلية الواحدة فى تنظيماتها، وقد تم هذا بعد تجارب مريرة عاشتها الثورة، وتعرضت فيها لانتكاسات كادت تطيح بها».



ويشرح الحديدى الصفات التى أهلت البعض للانضمام إلى الشلة الجديدة:

«ولما كان المشير يعلم تماماً أن تأمين الثورة يتركز أساساً فى أمن القوات المسلحة، وأن الثورة تستطيع أن تمضى فى طريقها مادامت القوات المسلحة موحدة الرأى والاتجاه، لا خوف عليها من خوارج أو مرتدين، فقد كان من الطبيعى أن يعتمد فى هذا السبيل على من تبقى فى خدمة القوات المسلحة من الضباط الأحرار، أو من بالغ فى إظهار ولائه وخضوعه بعد الثورة مباشرة، أو لبعض المتسلقين والانتهازيين القادرين على تمثيل الدور المطلوب».



ثم يتحدث الحديدى عن المزايا التى استطاعت هذه الفئة تحقيقها لنفسها:

«هكذا ظهرت فئة جديدة فى القوات المسلحة، عملت على توسيع قاعدتها وزيادة عددها، ومع مرور الوقت نالت من النفوذ والسلطان والمزايا المادية ما جعلها مترابطة متكاتفه، ذات مصالح واحدة، وعملت هذه الشلل على تأكيد ولائها للمشير أو أقرب المقرين إليه بمختلف الوسائل».

ويصل الحديدى إلى أن يذكر أخطر النتائج التى تربت على هذا السلوك غير المسئول وهو كما نعلم فرض نظرية خاطئة تخير بين الثقة والكفاءة، وكان الثقة والكفاءة نقيضان.. ونحن نقرأ هذا التحليل الدقيق لصالح الحديدى:

«ولكن هذه الفئة لم يعمل معظمها على رفع مستوى أفرادها فى النواحي العلمية والعسكرية، حتى يكون الولاء للوطن وللجيش، بالإضافة إلى الثورة ورجالها، وكان الولاء والكفاءة نقيضان. وكان تأمين الوطن من وجهة نظر هذه الفئة ينحصر فى مراقبة باقى الضباط والتماس الوسائل البوليسية للوقوف على ميولهم أو تعليقاتهم على الأحداث، ثم نقل هذه الاستنتاجات إلى قمة الموالين، وهذا الأسلوب فى مراقبة الضباط ومتابعة أفكارهم ونقل الأخبار عنهم، كان يسير جنباً إلى جنب مع الأسلوب الرسمى الذى تقوم به إدارة المخابرات الحربية وغيرها من أجهزة الأمن الأخرى فى الدولة».

«وهكذا وجد الضباط أنفسهم يعيشون فى جو غامض وغريب، الحظوة فيه لمن انتمى إلى إحدى الشلل، وتتبع هذه الشلل الوسائل البوليسية العتيقة فى تلمس الشعور والاتجاهات، كما كانت القوات المسلحة برمتها تعتبر الحامية للثورة ورجالها إذا ما أبدت أية جهة أخرى انجهاً مخالفاً فى يوم من الأيام».



وقرب نهاية الكتاب وبعد أن يكون مؤلفه قد تناول معظم جوانب سيرة القوات المسلحة المصرية حتى نهاية حرب ١٩٦٧، نجد الفريق صلاح الحديدى يؤكد على بروز معنى تعارض «الأمن» مع الانضباط العسكرى والروح القتالية، وهو يعترف بأن أسلوب «الفحص» مع ضرورته كان بالغ السوء وبالغ الأثر على القوات المسلحة ويقول:

«وهكذا سارت الأمور وتحركت الأفكار، فتطورت الأهداف ولقى نظام الحكم فى مصر نجاحاً لم يكن متوقفاً حتى ممن كانوا على قمة المسئولية من أبناء طلائع الثورة أنفسهم، ومع ذلك فقد كان الكل يشعر أن صمام الأمان لنظام الحكم كله يقبض على زمامه رجال القوات المسلحة دون غيرهم، إذ إن الأسلحة بيدهم لن يقف أمامها كائن من كان من المواطنين الكارهين أو غير الموالين، لذا كان من الطبيعى أن يكون

رجال القوات المسلحة محل فحص مستديم ومراجعة مستمرة، حتى لا يترك النظام برمته، والآمال العريضة التي ظهرت لمستقبل الوطن، عرضة لحائق أو مغامر أو حتى محب لوطنه يدعو إلى أسلوب آخر يختلف عن الأسلوب الذي يراه المسئولون، وكما كان الفحص ضرورياً تقتضيه طبيعة الظروف، كان رد فعله بالغ السوء وبالغ الأثر على أحوال القوات المسلحة، إذا كان من نتيجته تباين تقييم الضباط واختلاف معاملتهم حسبما يظهر منهم أو يتظاهرون به من ولاء لنظام الحكم ولمن بيدهم الأمر».

(١٠)

ولعل القارئ يتوقع من الفريق صلاح الدين الحديدي أن يعرض بشيء من التفصيل رأيه في الوضع القلق الذي كان فيه شمس بدران متمتعاً بصلاحيات ضخمة جداً ورتبة عسكرية صغيرة جداً. ثم ما تم من تعديل هذا الوضع [بسبب حظ شمس بدران السيئ] ليصبح هذا الضابط الشاب قبل الحرب وزيراً للحربية (!!) ويصبح هو المسئول دستورياً عن كل النكبات والكوارث والمصائب التي حلت بوطنه العظيم، وسوف نقتطف مما كتبه الفريق الحديدي بعض فقرات تطلعنا بوضوح على مدى الجرم الذي ارتكب في حق الوطن بهذا الوضع الاستثنائي الذي حظى به شمس بدران دون أدنى مسئولية ودون خلفية علمية تساعده على الأداء المتميز أو حتى المعقول:

«... كانت سلطاته (أي سلطات شمس بدران) واسعة في الدولة، وبلا حدود في القوات المسلحة، ولم تكن ثقافته العسكرية أو خدمته الميدانية تساعده على التدخل في الشؤون الفنية للقوات المسلحة، وما يتعلق بها من تدريب القوات وإعدادها للقتال، أو وضع خطط الحرب وتحديد استراتيجيتها، فهو لم يحضر دورة دراسية واحدة بعد الثورة ليزيد من معلوماته العسكرية التي ظلت واقفة في الترقى دون المؤهلات القانونية اللازمة، حتى وصل إلى رتبة العقيد، ولذا كان اهتمامه بعيداً عن النواحي الفنية، وتخصص في الإشراف على الشؤون العامة للقوات المسلحة،

وتخصص الشئون العامة هذا، يعطى صاحبه سلطات واسعة، تمكنه من إدخال أنفه في كل شىء».



وهكذا يلتفت الفريق الحديدي إلى مواطن الضعف ومواطن القوة في شمس بدران ووضع الغريب، ومن العجيب أن مواطن القوة التي تمتع بها شمس بدران كانت وبالأعلى وطنه وعلى قواته المسلحة.

ويصل الفريق الحديدي إلى حد أن يقرر أن شمس بدران كان بمثابة المتصرف الحقيقي (الأول والأخير) في كافة شئون القوات المسلحة، وأنه لهذا السبب كان ذا مكانة رفيعة جداً حتى بين القادة وذوى الرتب الرفيعة:

«... ومن الطبيعي أن تؤدي كل هذه السلطات التي كان يمارسها العقيد شمس الدين بدران، إلى ارتفاع مكانته ونفوذه بين الضباط عامة، والقادة وذوى الرتب الرفيعة في القوات المسلحة خاصة، الأمر الذي جعلهم يتقربون إليه بكافة الطرق، ويبدون له من الولاء ما يفقدهم كرامة الرتب التي يحملونها، ويحاولون الانضمام إلى إحدى الشلل في القوات المسلحة، والتي تتجمع بين أيديهم في النهاية عظام الأمور».

«وهكذا كان شمس بدران في الواقع هو المتصرف الحقيقي في كافة شئون القوات المسلحة دون رقيب، وكانت علاقته بالمشير، مبنية - كما سبق القول - على كامل الثقة وإطلاق اليد والفكر، وقد أدى هذا الأسلوب إلى تطور كبير وخطير في خلق القادة وشخصياتهم، الأمر الذي أصبح في النهاية غير مقبول من الناحية الشكلية على الأقل، بسبب رتبته: مقدم ثم عقيد، فحاول المسئولون تقنين الوضع، وتنتهي التعليقات على وضع استمر سنوات وسنوات، فتقرر تعيينه وزيراً للحربية بعد صيف عام ١٩٦٦ وكان وقتئذ في إجازة يقضيها في أوروبا».

(١١)

ويقدم صلاح الحديدي تحليلاً مهماً لوصول شمس بدران إلى هذه المكانة، سنورده مع تحفظ شديد، أما السبب في نظره فهو استقامته إذا ما قورن بالآخرين من

المحيطين بالمشير، وسنقرأ التفاصيل التي يوردها الحديدي، أما تحفظي فهو أن المشير كان يتمتع بالفعل - من قبل شمس بدران - بمدير مكتب من أكثر الناس استقامة في خلقه بل وتزمتا، بالإضافة إلى علمه وتعليمه ورتبته وأقدميته، ولكن المشير نفسه هو الذي تخلص منه في عام ١٩٦١. وأنا أقصد بالطبع اللواء محمد حافظ إسماعيل، الذي عمل مديراً لمكتب المشير قبل صلاح نصر وشمس بدران وعلى شفيق، وبالتالي فلم تكن استقامة شمس بدران شيئاً نادراً لم يعرفه المشير فيمن حوله من قبل، بل كانت متاحة أمامه لمدة طويلة بل وممزجة بالعلم العسكري وبالكفاية كذلك:

«... وقد ساعد شمس بدران في النجاح الذي حققه في توطيد سلطاته ونفوذه أنه كان أحد أفراد مجموعة تعمل مع المشير، عُرف عن معظم أفرادها الانتهازية أو الفساد، فبدأ شمس بدران وسطها أكثر رزانة وتعقلاً، وأنظف سيرة وسمعة».

«وقد كانت القضية الشهيرة الخاصة بأحد المقربين للمشير، نتيجة طبيعية لمجموعة فاسدة وجدت نفسها مع مسئول كبير، يتمتع بأكبر سلطات في الدولة، ويولى ثقته لكل من تظاهر أنه أهل للثقة، وتغلب طبيته وإنسانيته على تصرفاته، وتصرفه مشغولياته الخاصة والكثيرة عن التعمق في الأمور، فوجدت تلك المجموعة في هذه الظروف فرصتها لتعيث فساداً، مشبعة شهواتها المادية والحسية على حساب سلطات المشير، وأموال الدولة، وسمعة القوات المسلحة، وتشعبت هذه المجموعة وانتشر نفوذها حتى ظن غالبية المواطنين أن الفساد قد شمل الجيش كله، وأن أي ضابط يرتدى الزي العسكري، يملك النفوذ غير الشرعي والسلطات التي لا يجيزها قانون، ويعلم الله، وأسجل للتاريخ، أن الضباط عدا هذه الحفنة وتلك المجموعة، كانوا أبرياء من هذه الظنون، بل كان الكثير منهم يهاجمون هذه الأوضاع».

وعند هذا الحد يقف بنا صلاح الحديدي ليعقب ويقرر ويستنتج ما يبدو أنه صواب (ولكنه ليس الصواب) فيقول:

«وقد أدى هذا الوضع الذي وصل بهذه المجموعة إلى هذا الحد من الفساد وسوء السيرة، إلى المقارنة بينها وبين شمس بدران، فظهر الأخير أكثر نقاء وأكثر عفة، وفي الحقيقة لم يكن في مسلكه الشخصي أي غبار أو على الأقل لم تظهر له رائحة كريهة، وكانت شخصيته العاقلة المتزنة، وهدوؤه الطبيعي وسعة أفقه الغريزية، من المزايا التي يتمتع بها شمس بدران، والتي مكنته من الاحتفاظ بمركزه وسلطاته حتى يوم ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٦٧».

ويتبته صلاح الحديدى فى كتابه إلى حقيقة مهمة فيما يتعلق بالثقافة العسكرية للمشير عبدالحكيم عامر، وهو لا يقف عند حدود التأكيد على وقوف هذه الثقافة عند حدود كلية أركان الحرب فى الأربعينيات فحسب، ولكنه يهاجم المشير القائد العام الذى لم يدرب نفسه ولم يعن بتدريب نفسه، ويقول:

«... وهل كانت النتيجة تختلف لو كان القائد العام شخصياً قد اهتم بتدريب نفسه، وآمن بالعلم العسكرى وأهميته فى القيادة، يواظب على حضور المشروعات الاستراتيجية والتعبوية ولو مشرفاً ومتأملاً سائلاً ومفكراً بدلاً من أن ينب عنه رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، أو رئيس عملياتها، أو غيرهما للإشراف على هذه المشروعات وإدارتها؟ هل هذا تقصير من هيئة الخبراء وهم يعلمون أنه سيتولى إدارة المعارك واتخاذ القرارات؟ هل كانوا يجهلون أن الثقافة العسكرية «للقائد العام قد وقفت عند حد التخرج من كلية أركان الحرب المصرية فى الأربعينيات؟».

«أغلب ظنى أنه لم يفهم كل هذا، ولكنهم كانوا يرون الحل فى تدريب رئاسة الأركان والأجهزة الأخرى المختصة، وإذا ما قامت هذه وتلك بواجبها فى المعارك خير قيام فلن تكون قرارات القائد العام بعيدة عن الصحة وحسن تقدير الأمور، فقرار القائد العام فى النهاية هو محصلة لآراء رؤساء الأجهزة والقيادات، ويلعب رئيس هيئة الأركان العامة شخصياً الدور الرئيسى فى تمحيص هذه الآراء عند عرضها على القائد العام، ثم يوقع فى النهاية على القرار الذى يتخذه القائد العام، تضامناً منه مع قائده مؤكداً نظرية القيادة الجماعية، مستفيداً من جميع الخبرات والكفاءات فى الأجهزة التابعة له مباشرة».

وقرب نهاية الكتاب وبعد أن يكون الفريق الحديدى قد أوضح كثيراً من جوانب الصورة، فإنه يتناول علاقة الرئيس عبدالناصر والمشير عامر وأثرها على تكوين وأداء القوات المسلحة، ومن الطريف أنه بعد كل ما يقدمه من تحليل يقرر فى وضوح

الحقيقة التي يتغاضى عنها الكثيرون وهم يظنون أن عبدالناصر انخدع في قدرات عبدالحكيم عامر العسكرية والقيادية، فإذا بالفريق صلاح الحديدي يؤكد بعد سرده لكل الحقائق أن اختيار عبدالحكيم عامر كان «مناسباً من كل الوجوه»:

«... فقد ظل تأمين الثورة عاملاً أساسياً يرتكز عليه الحكم في مصر، وليس أدل على هذا من ربط المشير عبدالحكيم عامر - وليس سواه - بعجلة القوات المسلحة منذ اليوم الأول للثورة حتى يوم استقالته في يونيو (حزيران) ١٩٦٧، وكان اختيار عبدالحكيم عامر بالذات لهذه المسؤولية يرجع في نظري إلى عدة أسباب، فهو الصديق الصدوق للرئيس جمال عبدالناصر، والثقة بينهما كاملة، كما أن الانسجام الفكري أيضاً كان تاماً، هذا بالإضافة إلى شخصية عبدالحكيم عامر نفسه، فرغم ما كان يتمتع به من مزايا في بعض النواحي، فإنه لم يكن يميل كثيراً بطبيعته إلى الانضباط العسكري ولم يكن داعياً له أو مهتماً به، وقيام الثورات العسكرية لاشك يتعارض مع حسن الانضباط، ويحتاج إلى وقت طويل وقادة محترفين حتى يمكن استرداد هذا العنصر الأساسي في نجاح الجيوش وتقدمها، ولما كانت الرغبة في تكتيل الضباط ووقوفهم صفاً واحداً من أساسيات تدعيم الثورة واستمرارها فقد جاء تعيين عبدالحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة مناسباً من كل الوجوه».



ومع هذا يحرص صاحب هذه المذكرات على أن يمس في عجلة سريعة نقطة في غاية الأهمية وهي جوهر مشاعر عبدالحكيم عامر عندما اتضحت صورة الهزيمة وهو يعطيه الحق في أن يشعر بالخدعة وأن يحس بالتواطؤ السوفيتي ضدنا، وهو يعبر عن حقيقة موقف عبد الحكيم عامر في ذلك الوقت بملاحظة صائبة وذكية حيث يقول:

«لابد أن المشير عبدالحكيم عامر قد شعر كما شعر باقي المواطنين بمرارة الخديعة، ولا بد أنه كان يعلم ما لا يعلم المواطنون عن الأسباب الحقيقية للكارثة ودوافعها، حتى إن آخر عمل قام به قبل أن يقرر اعتزاله لجميع مناصبه أن استدعى السفير السوفيتي إلى مقره بالقيادة العامة واستمرت المقابلة وقتاً غير قصير غادر المشير في إثرها مدينة نصر ولم يعد إليها أبداً!».

كذلك ينتقد الفريق صلاح الحديدي اختيار الفريق محمد فوزى ليكون رئيساً للأركان، وهو يصرح بكل وضوح ودون مجاملة أو مواربة بما يتقاضى عنه الكثيرون من أن الفريق فوزى لم يكن من المؤهلين تأهيلاً عالياً حديثاً، وبأنه كان بعيداً تماماً عن القوات المسلحة لمدة ١٧ عاماً متصلة فى الكلية الحربية، ويرتب الحديدي على هذا ما هو متوقع من عجز رئيس الأركان عن ملاحقة التقدم العلمى للقوات المسلحة وعن تراكم الصدا على معلوماته، وهو ما احتاج إلى وقت طويل لكى يتغلب عليه:

«... ومن المؤسف أن نذكر هنا أيضاً أن رئيس الأركان الذى اختاره القدر ليكون على رأس القوات المصرية فى عمليات يونيو (حزيران) ١٩٦٧، لم يكن من المؤهلين تأهيلاً عالياً حديثاً، بل كان من البعيدين بحكم عمله فى الكلية الحربية أكثر من سبعة عشر عاماً متصلة، عن التقدم العلمى الذى وصلت إليه القوات خلال هذه السنوات الطوال، ولم تكن مناهج طلبة الكلية الحربية بطبيعة الحال تتجاوز فى مستواها الثقافى السرية المشاة أو المدرعة، وهذا المستوى يعتبر تافهاً لمن يشغل وظيفة رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، وقد حاول جاهداً أن يتدارك الموقف بحضوره المشروعات والمناورات التى تقوم بها القوات فى تدريبها، ولكن هذا التدارك احتاج إلى وقت طويل بطبيعة الحال ليزيل صداً خمسة عشر عاماً قطعته عمليات يونيو (حزيران) ١٩٦٧».

وقبل هذا بصفحات كثيرة ربما تفوق الخمسين، كان الحديدي قد انتقد الصراع الدائر بين قيادات القوات البرية ورئاسة الأركان، وذلك بعد أن يكون قد أفاض فى انتقاد فكرة إنشاء قيادة للقوات البرية (وهى القيادة التى تولى رئاستها الفريق أول عبدالمحسن كامل مرتجى).

وهذه فقرة من الفقرات العديدة التى ينتقد فيها قيادة القوات البرية:

«... بدأت القيادة الجديدة في تولى اختصاصاتها على مراحل اتفق عليها، وتعمدت (الضمير يعود على قيادة القوات البرية، أى الفريق أول مرتجى) أن تدخل المعركة فى أثر المعركة مع رئاسة الأركان العامة، لتثبت وجودها، وتعلن عن بدء الحياة فيها أمام الملأ، ومع ذلك خسرت (أى قيادة القوات البرية) بعض المعارك، وكسبت بعضها الآخر، وتعثرت خطوات المولود الجديد، وتراكم الضباط فى مكاتبهم بعد تعيينهم فى وظائفهم الجديدة، غير قادرين على تصريف الأمور، ودافع بعضهم من أهل الولاء القدامى عن سلطاتهم واختصاصاتهم، رغم أنهم لم يفقدوا قوتهم وسلطتهم بعد، ولكنهم كانوا ينظرون إلى الوضع الجديد نظرة ريبة وحذر، ولا يرجون له نجاحاً وتوفيقاً، وساءت الأمور وزادت ميوعة الموقف».

(١٦)

ومازلت عند رأى فى أن هذا الكتاب يقدم صوراً غير مسبقة عن الصراعات الفتاكة داخل القيادات المصرية، وهذه فقرة أخرى من فقرات عديدة يصور بها الحديدى الصراع داخل رئاسة الأركان نفسها من ناحية، وفيما بين رئاسة الأركان وقيادة القوات البرية، وفيما حدثته القيادة الجديدة من حذو قيادتى القوات البرية والجوية، وبهذه الفقرة يكون انتقاد القواد الخمسة الكبار للقوات المسلحة اكتمل فى كتاب الفريق الحديدى: القائد العام المشير عبدالحكيم عامر، ورئيس الأركان الفريق فوزى، وقادة القوات البرية، الفريق أول مرتجى، والجوية الفريق أول محمد صدقى محمود، والبحرية الفريق أول سليمان عزت.. كل هذا دون أن يذكر أسماءهم، حتى المشير نفسه عبر عنه بالقائد العام دون أن يذكر اسمه.. وهو يقول:

«وزاد الطين بلة أن رئاسة الأركان العامة نفسها، لم تكن فى داخليتها منسجمة فى التفكير، موفقة فى السيطرة على القيادات التابعة للقيادة العامة، فقد كان كل فرع من فروعها ميالاً إلى الاستقلال عن بقية الفروع، عاملاً على عزل نفسه عنها، يعترف المزاييا لضباطه قدر المستطاع، ولا يعترف - إلا شكلاً - برئاسة الأركان العامة، وزادت المنافسة حتى أصبحت رئاسة الأركان العامة آخر من يعلم عن الأمور داخل الفروع المختلفة. وحذت القيادة الجديدة - قيادة القوات البرية - أو حاولت أن تحذو حذو

زميلتيها: القوات البحرية والقوات الجوية، في الاستقلال عن رئاسة الأركان، التي شعرت أنها بذلك تفقد الكثير، وتصبح بلا سلطات حقيقية، فتقل أهميتها، ومن الطبيعي أنها لم تستسلم بل قاومت ودافعت عن وجودها، وحتى بدء العمليات الحربية في يونيو (حزيران) ٦٧، لم تكن نتائج المبارزات قد وصلت إلى نتيجة محددة».

(١٧)

وبعد هذه الجزئيات الثلاث التي انتقد فيها صلاح الحديدي الجيش المصري في استعداده لحرب ١٩٦٧، لعلنا بحاجة إلى تأكيد ما ذهب إليه هو نفسه من أنه كانت هناك إيجابيات متعددة في التكوين العسكري للجيش المصري قبل ١٩٦٧، وهو ينصف الجيش المصري بحديثه عن هذه الإيجابيات التي تمت فيما بين حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، ولكنها (أي هذه الإيجابيات) للأسف الشديد لم تستغل في حرب حقيقية. وأبرز الإيجابيات التي يتحدث عنها صلاح الحديدي هو الإعداد الهندسي الذي تم لمواقع كثيرة في القوات المسلحة، وهو يشهد بأن القطاع المدني لم يبخل بأي جهد أو إنتاج من أجل تجهيز المواقع الحربية، ويفيض صلاح الحديدي في بيان هذه المواقع وأهميتها وكيف تم بناؤها على مدى صفحات من كتابه، ثم يعقب في النهاية ويقول: «ويلزمني في هذه المناسبة أن أنوه بأن الكميات التي كانت لازمة من الأسمنت لإتمام هذه التحصينات، كانت من الضخامة بحيث كان من المحتمل أن تؤثر على مطالب إنشاء السد العالي الذي كان يمر في هذه الفترة بأحرج الأوقات بالنسبة لاحتياجاته إلى مادة الأسمنت، ولكن حسن تنظيم العمل في الشركات المنتجة لهذه المادة الهامة، وتحمل أفرادها للمجهود المضني الذي بذلوه، وحسن التخطيط لعملية نقل آلاف الأطنان إلى سيناء على الخط المفرد للسكة الحديد الذي يصل إلى شمال سيناء عند العريش، أدى إلى تنفيذ البرنامج الموضوع للعمل في كل من سيناء وأسوان، ووصلت هذه الآلاف من الأطنان في المواعيد المتفق عليها، بالإضافة إلى استمرار الإنتاج لخدمة المطالب العادية في الدولة للإنشاء والتعمير والتنمية، وبذا كان

من الممكن أن تصل مناعة وتحصين هذه المواقع فى النهاية إلى أقوى ما وصلت إليه الخطوط الدفاعية التى سمعنا عنها فى التاريخ».

(١٨)

وبعد صفحات كثيرة وحين يأتى ذكر ما حدث قبيل المعركة فى ٥ يونيو، نجد الفريق الحديدى يروى موقفاً فى غاية الطرافة المرة (إن جاز أن يكون فى الحياة طرافة مرة) حين عبر الرئيس عبدالناصر لزميله الفريق أول مرتجى عن كبير أمله فيه وقد وفر له جيشاً يفوق جيش الجنرال مونتجمرى قبل معركة العلمين.. ينسب الحديدى إلى عبدالناصر أنه قال للفريق مرتجى: «نحن تواقون لنرى ماذا ستفعل به» فنجد أنفسنا نقول وليته ما جهز له هذا الجيش!! ولنقرأ ما يرويه الفريق الحديدى:

«زاد حجم القوات المسلحة زيادة كبيرة فى هذه الفترة القصيرة، وفتحت مخازن الأسلحة والمعدات أبوابها حتى النهاية، فخرجت منها كل الكميات التى كانت تعتبر الاحتياطى الأخير، كما خرجت أيضاً كل الأسلحة الغربية (ومعظمها إنجليزى الصنع) التى كانت قد حفظت فى المخازن بعد إعادة تنظيم وتسليح الجيش عام ١٩٥٥ على النمط السوفيتى، ولاشك أن الأرقام الإجمالية كانت مذهلة عندما توضع فى تقرير رسمى ليقرأه كبار المسئولين، مما دفع الرئيس جمال عبدالناصر أن يعبر عن حجم القوات المعدة للمعركة فى مقابلة له مع قائد الجبهة بقوله: «تحت قيادتك جيش يفوق جيش الجنرال مونتجمرى قبل معركة العلمين، ونحن تواقون لنرى ماذا ستفعل به».

(١٩)

بل إن الحديدى يصرح فى مذكراته بما لم يصرح به أحد من قبل. وهو أن المشير عبدالحكيم عامر لم يكن راضياً عن تعيين الفريق فوزى رئيساً للأركان، وأنه لهذا السبب - ولسبب آخر - كان يفكر فى الحد من نفوذ الفريق فوزى، ولهذا فإنه رحب

بالصراع بين الفريقين الأولين محمد فوزى وعبدالمحسن مرتجى، وسنقرأ الفقرة التى نقلها عن الحديدى والتى تؤكد ما ذهب إليه فى كتابى عن المشير عبدالحكيم عامر من أن اختيار عبدالناصر للفريق فوزى دونا عن الفريق مرتجى ليخلف عبدالحكيم عامر لم يكن إلا بسبب ميل عبدالحكيم نفسه إلى الفريق مرتجى، وتحفظه على الفريق فوزى. وهذه هى الفقرة التى وردت فى كتاب الفريق الحديدى فى موضوع بعيد عن الموضوع الذى استشهد به ولكنها تبتنا بمتهى الوضوح عن طبيعة الصراع ثم عن توابع الصراع، ولنقرأ هذه الفقرة التى يتحدث فيها عن إلغاء قيادة القوات البرية بلفظ الموت:

«وهكذا ولدت قيادة القوات البرية، ثم ماتت واقعياً بنشوب القتال صباح يوم ٥ يونيو (حزيران) ٦٧، ورسمياً بإلغائها بعد انتهاء القتال مباشرة، بعد أن تبللت الأفكار وتسببت فى خلافات وخصومات، وفى ظنى أن سبب التقاعس الذى بدا من القيادة العليا - وعلى رأسها المشير عبدالحكيم عامر - والذى أدى إلى عدم حسم الأمور وبتير الخلافات، قد يرجع إلى أن يكون المشير قد أحس أنه بتدخله، قد يفقد تعاطف أحد الجانبين - وهو حريص ألا يفعل ذلك - أو أن يكون التفكير قد هداه إلى الحد من نفوذ رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، وسلبه اختصاصاته وسلطاته، كرد على الموقف الذى واجهه عند تعيين الفريق أول محمد فوزى فى هذا المنصب، ولم يكن هذا التعيين محل رضاه الكامل، ولم يشأ فى ذلك الوقت تصعيد خلاف مع الرئيس جمال عبدالناصر حول هذا الموضوع، وقد ظهر فيما بعد أن الفريق فوزى لا يكن إخلاصاً أو ولاءً للمشير، ومال كلية نحو الرئيس عندما اشتد الخلاف بينه وبين نائبه، أو قد يكون هذا التقاعس فى حسم الخلافات، يرجع إلى أن المشير كان يرمى إلى استمرار هذه الواقعة كإحدى وسائل تحقيق الأمن داخل القوات المسلحة».

هكذا يجد الفريق الحديدى نفسه حائراً بين التفسيرات والاحتمالات المختلفة فيلجأ إلى أن يوردها كلها ويترك للتاريخ الحكم.

(٢٠)

وبعد صفحات كثيرة فى وسط الكتاب يبتنا الفريق الحديدى عن صورة من صور تعالى المشير عبدالحكيم عامر على الفريق محمد فوزى نفسه وتعرضه بكفايته، ويأتى

هذا ضمن حديث المؤلف عن أسلوب تحريك القوات قبيل حرب ١٩٦٧ حيث يقول:

«وقد تمت هذه التحركات كلها بطبيعة الحال في عجلة، وقاست قوات المنطقة المركزية الأمرين في تحركاتها، نظراً لعدم خبرتها السابقة في القيام بمثل هذه التحركات الطويلة، ولقلة الطرق التي تخدم هذه التحركات. إذ لم تزد هذه الطرق على طريقين صحراويين، طريق القاهرة/ السويس، وطريق القاهرة/ الإسماعيلية، فازدحم الطريقان، وتعطلت مركبات كثيرة على طول الطريقين، وزاد الطين بلة أن أمطرت السماء في يومين متتاليين أثناء التحرك، ولم تكن المركبات مجهزة بمساحات للأمطار لمواجهة مثل هذا الموقف في شهر يونيو حزيران)، الأمر الذي أدى إلى وقوع حوادث كثيرة. وعموماً كانت عملية نقل القوات إلى الجبهة عملية شاقة ومكلفة، وفشل المشرفون عليها في تنظيمها وإتمامها بالانضباط اللازم. ولقد وصف المشير عبدالحكيم عامر هذا التحرك بعد أن شاهد جزءاً منه، في حديث له مع رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة وقتئذ قائلاً: «كان التحرك بلدى جداً، زى تحرك الجيش عام ١٩٣٦».

ومع هذا الذي لمس المشير من عجز الجيش عن التحرك بطريقة أحدث من طريقة سنة ١٩٣٦، فإنه لم يمانع أن يزوج بهذا الجيش في حرب عصرية أمام عدو مسلح بكل ما في ترسانة الغرب من سلاح وخطط وقدرات.. حدث هذا مع أن الجراح منا حين يقدم على إجراء عملية صغرى كالزائدة الدودية ويجد التمريض دون المستوى فإنه يفكر في التراجع إلى حين يمكنه تدبير الأمور والاطمئنان إلى مساعديه.

(٢١)

ولا يقتصر الحديدي في انتقاداته على القائد العام وعلى وزير الحربية وعلى رئيس الأركان وعلى قيادة القوات البرية، وإنما هو يمتد بهذا الهجوم إلى انتقاد قادة القوات الجوية أنفسهم، وهو - على سبيل المثال - يتهمهم بإهمال الدفاع الجوي وتقديم مبررات واهية لهذا الإهمال فيقول:

«نظام الدفاع الجوي على سبيل المثال، والذي كان من مسئولية تلك القوات وقتئذ، لم يكن بالكفاءة التي تدعو إلى الطمأنينة الحقيقية، وإذا ما أريد تقييمه ووضع الحلول لنواقصه، قدم المسئولون فيه حجة بعد حجة على رأسها قلة الإمكانيات التي تشمل أجهزة الرادار من الأنواع الأكثر تقدماً في العالم، ووسائل الاتصال على الدرجة العالية من الكفاءة، وغير ذلك من الأعذار المعتادة والتي أصبحت بمضي الوقت مشاكل مزمنة أو على الأقل خارج قدرة القوات المسلحة على حلها لارتباطها باتفاقيات الدفع مع الجانب السوفيتي، أو بالأوضاع السياسية المختلفة التي تؤثر على تجاوب هذا الجانب لمثل هذه المطالب».

ويصل الحديدى إلى أن يفجر إحدى صور الخلافات التي كانت تتكرر ما بين القوات البرية والقوات الجوية، وهو يؤكد أن شكل التعاون بين السلاحين كان غائماً وأنه كان يخضع للمظهرية في المقام الأول والأخير حيث يقول:

«ولم يكن شكل التعاون بين القوات الجوية والتشكيلات البرية واضحاً تفصيلاً لجميع المستويات المناط بها هذا التعاون، نظراً لإحجام القوات الجوية عن تنفيذ المشروعات المخططة لهذا التعاون، أو في أحسن الظروف، تكليف أقل عدد من الطائرات للقيام بالمشروعات المشتركة مفترضين أن هذه الطائرات القليلة تمثل أعداداً كبيرة وتقوم بالمهام المطلوبة منها، وقد كان هذا التصرف يُبنى على حجة الرغبة في توفير استهلاك الطائرات والمعدات، بينما كان هذا السلوك من القوات الجوية يختلف اختلافاً كبيراً في حالة إجراء مشروع يُعلن فيه عن حضور كبار الشخصيات، وعلى رأسهم المشير عبدالحكيم عامر، فتزال كل الصعاب ويبالغ في إشراك عدد الطائرات في هذا النوع من التدريب، حتى يبدو أن القوات الجوية لا تألو جهداً في تدريبها وفي تعاونها مع التشكيلات البرية. وكانت العلاقات الشخصية في بعض الأحيان والتي تربط قادة الفرعين في المنطقة العسكرية الواحدة هي التي تحدد مدى التدريب على التعاون».

ونصل الآن إلى الانتقادات التي يوجهها صلاح الحديدي إلى أسلوب توزيع المسئوليات القيادية في الحرب بعدما انتقد معظم القيادات الكبرى فيها، ونحن نراه لا يتهيب أن يشير إلى سوء حظ بعض زملائه من القادة الذين شاء حظهم أن يوضعوا في أماكن المسئولية دون تجهيز أو استعداد للمهمة القيادية الجديدة، وهو يضرب مثلاً صارخاً لضابط كبير عاد في زيارة من ألمانيا الغربية فإذا به يعين قائداً لتشكيل في سيناء، وإذا به - وهذا هو سوء الحظ الثاني - يطلب تعيين صديق له ليعمل رئيساً لأركان تشكيله، وبذا أصبح الشخصان الأولان في التشكيل القتالي قائدين لا تربطهما بالتشكيل أية صلة، وعلى هذا النحو أيضاً كان قادة الفرق ينقلون قبل الحرب بأيام قليلة بما يترتب عليه عدم التوفيق في جانب الفرقة المنقول إليها، وعدم التوفيق أيضاً في جانب الفرقة المنقول منها:

«ومن بين أمثلة القرارات التي نقل بمقتضاها الكثير من القادة، ذلك القرار الذي عين ضابطاً كبيراً كان يعمل في عاصمة ألمانيا الغربية، وفي عمل متصل بتدبير احتياجات القوات المسلحة من أوروبا، قائداً لتشكيل في سيناء بعد أن ساقته الظروف إلى زيارة خاصة مفاجئة للقاهرة، لم يقض فيها إلا بضعة أيام، ولكنها كانت كافية لتقع عليه عيون المسئولين، فيوضع في هذا الاختبار الصعب، ومن سوء الطالع أن يطلب هذا الزائر تعيين صديق له ليعمل رئيساً لأركان تشكيله، وكان هذا يشغل وظيفة تعليمية كبيرة بالقاهرة، فأجيب إلى طلبه، فيصبح على رأس التشكيل قائد ورئيس أركان لا تربطهما به سابق معرفة، وقرار آخر مشابه تضمن نقل قائد فرقة ليتولى قيادة فرقة أخرى قبل الاشتباكات بأيام معدودة، فلا هو استطاع أن يتفهم خصائص الذين سيشاركون معه في المباراة المرتقبة، ولا استطاعت فرقته القديمة أن تتعرف على طباع قائدها الجديد».

وهذا نموذج للمواضع التي أغفل الحديدي فيها ذكر أسماء القادة، مع أن ذكرهم لا ينقص من قدرهم ولا يدينهم، فلم يكن لهم دخل في هذه القرارات التي وضعتهم في هذه المواضع. ولست أجد مبرراً لما فعله صاحب هذه المذكرات أو لما لم يفعله بإحجامه عن ذكر أسماء هؤلاء القادة.

ويلتفت الفريق صلاح الحديدي في كتابه إلى تسجيل حقيقة مهمة، وهي أن كثيراً من الضباط من مستويات مختلفة اندفعوا إلى طلب الانضمام إلى القوات المقاتلة في سيناء حتى لا يفوتهم قطار الشرف الذي كان يبدو لهم أنه يمضي بسرعة شديدة إلى هدفه المزعوم، وهو يرى بل يجزم أن أحداً في القوات المسلحة لم يكن ليتخيل أن النهاية سوف تكون على هذا النحو، وهو يقول:

«... لا ضرورة لأن أخوض أكثر من هذا فيما نال القادة الآخرين ومن مستويات مختلفة من تغيير وتبديل، حيث إن ذلك مسجل بلاشك في وثائق القيادة العامة للقوات المسلحة، ومع ذلك فلا بد لي أن أذكر أن كثيراً من الضباط قد خشوا أن يفوتهم القطار وهم قابعون في مكاتبهم بالقاهرة، فيفوت عليهم شرف المساهمة في هذا النشاط العسكري الكبير الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ استعداد القوات المسلحة أثناء الأزمات الدولية أو العربية الكثيرة التي مرت بها، فسعوا للانضمام إلى القوات المقاتلة في سيناء وأجيب مساعيهم، وأكد أجزم أنه ما دار بخلد أي فرد على أي مستوى في القوات المسلحة في ذلك الوقت أن الأمور ستتطور هذا التطور غير المنتظر، بل إن احتمال الوصول إلى مرحلة الاشتباكات كان محل شك كبير رغم كل هذه الاستعدادات، ومما يؤسف له أن البعض منهم قد دفع حياته ثمناً لهذه المساعي».

هكذا يتأكد لنا أن الروح العامة في القوات المسلحة المصرية لم تكن تتوقع أن تكون الحرب على نحو ما حدثت، ولست أحب أن ألقى باللوم على قيادة أو أكثر، ولكني أحب أن ألفت النظر إلى أن السبب الأول والأخير في هذا لم يكن في غياب المعلومات في داخل القوات المسلحة نفسها، وإنما كان لأن الوطن كله وليس القوات المسلحة وحدها كان مغيباً عن الحقيقة بفعل إعلام غائب في عصر كان من المفروض أنه عصر الإعلام!! وكل ما أستطيع أن أذكره هنا هو أن أدعو الله ألا يعيد علينا هذه الأيام السوداء التي كان المصدر الوحيد للمعلومات فيها مقالا صحفياً واحداً فحسب. وكان الشعب كله لا يعرف أن إسرائيل تمر من مضيق نيران نتيجة لحرب

!١٩٥٦

ورغم هذا كله فإن الفريق صلاح الدين الحديدي يقف ليتحفظ ولينبه إلى أن كل هذه الأوضاع لم تسبب انهياراً في قواتنا المسلحة، بل كانت هناك إيجابيات كثيرة بفضل إخلاص الأغلبية وتفانيهم في عملهم يعددها الحديدي بحب وولاء واقتدار ويقول:

«الست أعنى بهذا أن الأمور قد توقفت في القوات المسلحة نتيجة هذه الأوضاع أو أن التدريب على القتال للوحدات والتشكيلات لم يمض في الطريق المرسوم له، أو أن الفوضى عمت تنقلات الضباط وتعييناتهم في مختلف الوظائف، فقد كان كل هذا يسير بصورة مرضية بصفة عامة، وقد ساعد على هذا إخلاص العديد من الضباط لعملهم، وتفانيهم فيه، وعدم اهتمامهم بإظهار الولاء أو إخفائه، بل ساروا في تأدية واجبهم كما يجب أن يؤديه الضابط المحترف الشريف المخلص لوطنه ولجيشه، كما أظهر بعض القادة الكبار شجاعة في بعض الأحيان في الوقوف أمام حالات صارخة تتعلق بتعيينات أو تنقلات، أو حتى أفكار لا يرتضونها، وقد انعكست هذه الصورة المشرفة على التشكيلات والوحدات في وقت من الأوقات، فارتفع مستواها القتالي والانضباطي وظهر هذا جلياً في إحدى الأزمت العربية - الإسرائيلية إبان وحدة سوريا مع مصر عام ١٩٦١ عندما قامت إسرائيل بإغاراتها الشهيرة على قرية التوافيق السورية فتحركت ثلاث فرق مصرية إحداهما مدرعة إلى سيناء للتعاون مع القوات السورية، كل على جبهته، وبقيادة موحدة، وتم هذا التحرك الطويل على أحسن وجه، واتخذت التشكيلات أوضاعها، وأجريت الاستطلاعات، ووضعت الخطط الهجومية، توطئة لتنفيذها، ولم تشعر إسرائيل بكل هذا النشاط العسكري إلا بعد ثلاثة أيام، وكان من الممكن أن تؤخذ على غرة لو تم التنفيذ. ولقد كانت الروح السائدة بين القادة والضباط والجنود في هذه الفترة رائعة، والرغبة في القتال حقيقة مستندة على كفاءة القادة والثقة بهم».



بل يصل الفريق الحديدي - على سبيل المثال - إلى تسجيل فضل القوات المسلحة

المصرية فى تحقيق الارتقاء بالقوات المسلحة السورية فى أثناء فترة الوحدة بين القطرين ويقول:

«كما إنه جدير بالذكر أن نشير إلى ما تم فى القوات المسلحة السورية الشقيقة خلال فترة الوحدة، فرغم قصر هذه الفترة ورغم الأخطاء التى تكون قد وقعت، فمما لا شك فيه أن تدريب هذه القوات قد قفز بها قفزة رائعة، وأن الجدية التى سادت القيادة والقيادات، وكان فيها عدد كبير من الضباط المصريين على رأسهم رئيس الأركان، قد أفادت فى إرساء أسس وتقاليد عسكرية سليمة».

(٢٥)

أما حرب اليمن التى حظيت بعد ذلك بكتاب منفرد لنفس المؤلف (سوف نتناوله فى الباب التالى من كتابنا هذا) فتحظى فى هذا الكتاب برؤية شاملة وحكم كلى يتناول به صلاح الحديدى أهم الجوانب التى أثرت على إعداد الجيش المصرى وتكوينه من خلال هذه الحرب للحرب التالية حرب ١٩٦٧. وفى هذا الصدد يشير الحديدى إلى مجموعة من الحقائق العسكرية المهمة جداً من قبيل افتقاد الأفراد للخيال المحدد لشكل المعركة، ولوجود أسباب غير عسكرية لرغبة الأفراد فى الاشتراك فى حرب اليمن، وللإقبال الكبير على هذا الاشتراك، ثم إجابة طلبات الاشتراك نفسها، مما أثر على حجم القوات والخطط الموضوعه للدفاع عن سيناء:

«وعلى هذا الأساس سارت الحرب فى اليمن، دون أن يكون لدى الأفراد خيال محدد لشكل المعركة، وتركز فى خيالهم الشكل الذى سارت به العمليات التأديبية ضد القبائل المسلحة تسليحاً بدائياً، والتى كانت تهدف بموقفها المعادى إلى الحصول على أكبر مكسب مادمى من القيادة المصرية فى اليمن».

«وقد ازداد عدد الراغبين تطوعاً فى الرحيل إلى اليمن، حتى كونت هذه الرغبات - المستندة إلى وساطات - قوة ضاغطة على القيادات والرئاسات، فأجيب معظم الرغبات، وازداد حجم القوات المشتركة فى القتال حتى فاقت فى وقت من الأوقات حجم القوات الموجودة داخل الجمهورية، فتأثرت بذلك الخطط الموضوعه للدفاع

عن سيناء لعدم توفر القوات اللازمة، بل تأثر حجم القوات المتمركزة في مواجهة القوات الإسرائيلية».



ويحرص صاحب هذا الكتاب على أن يعترف في صراحة ووضوح بطبيعة وحجم الامتيازات التي كان يحصل عليها العسكريون بسبب انضمامهم إلى حرب اليمن فيقول:

«ولاشك أن الامتيازات الضخمة التي منحت للقوات المشتركة في حرب اليمن، كانت مغرية إلى حد بعيد لجميع الرتب، فنشطت أسواق صنعاء وتعز وعدن في بيع البضائع الأمريكية والأوروبية الصنع، وكنت هذه البضائع معفاة من الرسوم الجمركية، بل من أجر شحنها، حيث تكفلت وسائل النقل العسكرية من طائرات وسفن، بنقل هذه الأطنان من البضائع. وإلى جانب هذه الامتيازات كانت هناك مزايا أخرى مغرية، كألوية تأجير المساكن وتركيب التليفونات، وشراء السيارات «نصر» ونقل الأقارب الموظفين إلى المدن التي يرغبون فيها، وما إلى ذلك من الامتيازات التي تشعر الجندى في اليمن بتفوقه على باقي زملائه من المواطنين».

(٢٦)

وفي ذكاء شديد يتبته صلاح الحديدى إلى أحد الآثار السيئة أو القاتلة لحرب اليمن على قواتنا المسلحة، حين تسببت هذه المعارك في إصابة أفراد القوات المسلحة وقياداتها على مختلف المستويات بالغرور، وهو يقول:

«لقد كان النجاح في المعارك التي تمت في اليمن والنتائج العسكرية والسياسية الضخمة التي حققتها قواتنا وهي بعيدة عن قواعدها ما يزيد على الثلاثة آلاف كيلومتر، واحتلالها لمعظم الأراضي اليمنية وانتصارها في جميع المعارك التي خاضتها تقريباً، كانت كل هذه الظروف عوامل أدت إلى زيادة الثقة بالنفس، بالنسبة للأفراد على مختلف رتبهم والقيادات على مختلف مستوياتها».

«وزيادة الثقة بالنفس قد تصل في مرحلة من مراحلها إلى الغرور، بل هي الغرور

نفسه في حالة عدم الإدراك الصحيح لمصادر هذه الثقة الزائدة، وقد لا أكون مبالغاً إن قلت إن القيادة العليا للقوات المسلحة ورتاسة أركانها العامة، قد تصرفنا منذ إعلان حالة الطوارئ يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ بغير كامل لا يقدر ردود الفعل السياسية والعسكرية التي يمكن للعدو الإسرائيلي القيام بها، وكأن معجزة إلهية محسوبة ومضمونة، ستقف إلى جانبنا في قتالنا، أو كما لو كانت خبرة القتال التي اكتسبت في ميدان مختلف، وظروف مختلفة باليمن، وظهور القادة الذين برزوا هناك، والأسلوب الذي اتبع مع رجال القبائل، وشكل الحرب التي دارت، كما لو كان كل هذا سيؤدي حتماً وبطريقة سحرية وبضربة حظ من السماء، إلى حدوث المعجزة».



ويتقد مؤلف هذا الكتاب أسلوب الترقيات الاستثنائية للضباط والقادة في اليمن، ويذكر أن ضباطاً كثيرين بالغوا في وصف ما قاموا به، وأن بعض هذه الإنجازات لم تكن إلا زيفاً وتمثيلاً (!!) ويصل الحديدى إلى أن يقول إن المنتصر الحقيقي في حرب اليمن لم يكن هذه الدولة أو تلك، وإنما من حقق كسباً مادياً أو أدبياً منها، أى من الحرب، ومع أنه يستحيل قبول مثل هذه الفكرة على علاتها إلا أن عبارات الحديدى تعبر عن حقيقة مهمة لا ينبغي تجاوزها أو التقليل من قدرها:

«وزاد الموقف تعقيداً فتح باب الترقيات الاستثنائية للضباط والجنود على مصراعيه، لمن يقوم بعمل خارق أو يحقق نصراً في ظروف غير عادية بعد أن تعدى الأمر من قام فعلاً بهذا العمل البطولى إلى آخرين بالغوا في وصف ما قاموا به، ونقلت أجهزتهم اللاسلكية أبناء عن معارك تدور بينهم وبين العدو، ثم مواقف بطولية تتغلب في النهاية على الظروف القاسية التي وصفها خيال المخرجين للمعركة».

«وفي الوقت الذي منح فيه بعض الضباط رتبين استثنائيتين، نُقل عدد كبير من الضباط الاحتياطيين إلى الجيش العامل كمكافأة لهم على أعمال بطولية قاموا بها، بعضها حق وبعضها زيف وتمثيل، وهكذا سارت الأمور من الناحية النفسية في حملة اليمن، وتكون خيال الأفراد، قادة وضباطاً وجنوداً، عن الحرب وشكلها وأهدافها، حتى أصبح المنتصر الحقيقي في هذه الحرب وصاحب المصلحة فيها، بالإضافة إلى مشايخ القبائل والتجار، هو كل من حقق كسباً مادياً أو أدبياً فيها».

ويقرر الحديدي في وضوح أن حرب اليمن لم تكن حرباً بالمعنى الاصطلاحي لكلمة الحرب، وإنما كانت مجرد عمليات بوليسية وتأديبية لرجال القبائل، وأن الأمر انتهى بالجنود المشاركين في هذه الحرب إلى أن يصبح تصورهم عن المعارك لا يختلف عن تصور وخيال أجدادهم الذين قاتلوا في السودان في أواخر القرن الماضي (!!).

«... أما من الناحية العسكرية، فلم تكن الاشتباكات، ذات قيمة حربية من الناحية العلمية أو الفنية، بل كانت مجرد عمليات بوليسية وتأديبية لرجال القبائل المسلحين تسليحاً خفيفاً لا يحسم موقفاً أو يحقق نهاية، فانهدام وجود طائرات للعدو في الوقت الذي كانت فيه قواتنا الجوية تقوم بمطلق الحرية بتقديم معاونتها الفعالة للعمليات الأرضية، بجانب الغارات المستقلة التأديبية التي كانت تقوم بها مستندة إلى تمتعها بالسيادة الجوية المطلقة، منع قواتنا البرية من اتخاذ أية إجراءات دفاعية ضدها، أو اتخاذ إجراءات الدفاع الجوي - الإيجابي منها أو السلبي - فلم تستخدم الوحدات المضادة للطائرات، ولم يراع انتشار القوات انتشاراً يقلل الخسائر ويقلل الرؤية لطائرات العدو، ولم يلتفت إلى أعمال الإخفاء من طائرات العدو أو التمويه لتضليلها، وبإيجاز أغفل السلاح الجوي كعنصر له قيمته الفائقة، ووضعت الخطط لعمليات اليمن وتم التدريب عليها على هذا الأساس، حتى أصبح تصور الجندي عن المعركة - أية معركة - لا يختلف عن خيال أجداده عنها، ممن قاتلوا في السودان في أواخر القرن الماضي، أو آباءه ممن قاتلوا على الضفة الغربية من قناة السويس في أوائل الحرب العالمية الأولى».



ثم يصل الحديدي إلى أخطر استنتاجاته حين يقرر بثقة أن ظروف حرب اليمن كانت بمثابة ظروف قاتلة لجيش حديث يعد نفسه لقتال جيش إسرائيلي عصري في تسليحه وتفكيره فيقول:

« كانت هذه الظروف قاتلة لجيش حديث يعد نفسه أساساً لقتال الجيش الإسرائيلي العصرى فى تسليحه وفى تفكيره وأسلوب قتاله، والذى بنى استراتيجيته العسكرية على أساس الاستفادة إلى أبعد مدى من خواص قواته الجوية».

وفى موضع آخر من كتابه يتناول الحديدى أسلوب الحرب فى اليمن وإيقاعها، شارحاً بالتفصيل كيف أثرت روح القتال فى حرب اليمن على عقلية وأسلوب الجيش المصرى تأثيراً سلبياً فىقول:

«... هذا وقد كانت العمليات فى اليمن مطبوعة بالبطء الشديد، سواء من ناحيتنا أو من ناحية القبائل، فمن ناحيتنا فإن السرعة - أو خفة الحركة - كما تسمى عسكرياً، لم يكن لها ما يبررها، حيث لم يكن للعدو خطوط دفاعية منظمة بعمق واحتياط للتدخل فى المعركة فى الوقت المناسب، بل قد لا أكون مخطئاً إن قلت: إن البطء كان مفيداً فى كثير من الحالات، حيث يعطى لرجال القبائل الفرصة كى يغيروا موقفهم السياسى، ويدخلوا مع القيادة العربية فى مساومات تنتهى غالباً بالانضمام إلى الجمهوريين، فهذا المبدأ الحاسم - عامل الوقت - والمبدأ الهام من مبادئ الحرب وهى خفة الحركة، لم يكن لهما أى اعتبار فى العمليات التى جرت على الأراضى اليمنية، مع حيويتها فى أى قتال حديث».

(٢٨)

ومع أن الحديدى فى كتابه عن حرب اليمن (الذى نشره بعد هذا الكتاب) يجزم بأن القوات المسلحة المصرية لم تهزم فى أى معركة خاضتها فى اليمن، إلا أنه لا يرى فى هذا فائدة للجيش المصرى، بل على العكس من ذلك، فإنه فى الكتاب الذى بين أيدينا يصرح بكل وضوح بأن هذه الانتصارات كانت وبالأعلى على قواتنا المسلحة ويقول:

«وقد زاد من القلق والتوتر السائدين، تلك الفوضى التى كانت عليها عناصر من بعض وحدات عادت من الجبهة إلى القاهرة، ولم يكن معروفاً على وجه التحديد أسباب عودتها المبكرة ولم أخطر بذلك مسبقاً على أساس أنها ستوضع تحت القيادة عند وصولها إلى العاصمة، وقد اختارت إحدى الوحدات الفرعية من سلاح

المدرعات، إحدى دور الضيافة - قصر الطاهرة - لتعسكر في حدائقه مما أزعج المسؤولين عن القصور التابعة لرئاسة الجمهورية، وقادهم الشك إلى التفكير في احتمالات كبيرة لهذه المصادفة، ثبت أنها غير صحيحة إطلاقاً، وقد أبلغتني القيادة العامة أن الوحدات التي وصلت من الجبهة إلى القاهرة في ذلك اليوم (يوم ٦/٧) قد وصلت بنوع الخطأ، وأن علينا أن نعيدها ثانية، وفعلاً عاد معظمها مع غروب الشمس، ورتبنا عبورها قناة السويس من معبر جنوب البحيرات، ولقت نظري الحالة السيئة والإرهاك البدني والنفسي الذي كانت عليه هذه الوحدات بعد أن أمضت الأربع والعشرين ساعة الأخيرة في تحركات مستمرة معرضة للقصف الجوي، ناهيك عن الاشتباكات التي قد تكون اشتركت فيها قبل ذلك والاحتمالات المختلفة لما بعد ذلك».



على أن أهم ما يحرص عليه الحديدي وهو يطرح رؤيته لحرب اليمن، هو التأكيد على أن مصر قادتها بارتجال، وكانت دائماً في موضع رد الفعل، ولسنا في حاجة إلى شرح ما يعنيه بمثل هذه الفكرة فهي واضحة تماماً الآن أمام كل المواطنين والقراء، فضلاً عن الاستراتيجيين والعسكريين، ولكننا مع هذا نود أن ننقل عنه روايته للرأي الذي بلور به الرئيس عبدالناصر نفسه تورطنا في اليمن في قول مختصر بليغ:

«ويحضرني في هذا المجال قول مشهور قاله الرئيس الراحل جمال عبدالناصر لأحد الوفود العسكرية الأجنبية عند مقابلته لها، وكان الحديث يدور حول أهداف مصر من تدخلها في اليمن: «لم يكن في نيتنا أن نتدخل في اليمن، لقد أرسلنا سرية مشاة فقط، ولكننا أُجبرنا على تقوية هذه السرية بثلاث فرق أو أربع» (السرية المشاة كانت حوالي ١١٥ فرداً عام ١٩٦٧، والفرقة كانت حوالي ١١,٠٠٠ فرد عام ١٩٦٧)».

(٢٩)

ولعلنا نصل الآن إلى تناول ثلاثة أسباب جوهرية انفرد الفريق الحديدي بالحديث عنها فيما يتعلق بمأساة حرب ١٩٦٧. فأما السبب الأول فهو تخفيض الميزانيات في

السنة السابقة على الحرب، وهو يذكر أن هذه السنة كانت هي أول سنة تخفض فيها الدولة موازنة القوات المسلحة بطريقة جديدة، وهو يورد تفصيلات كثيرة لبنود هذا التخفيض وأثره، نكتفى بأن نورد منها للقارئ قوله:

«... جاء تعيين شمس بدران وزيراً للحربية في نفس السنة التي قررت فيها الدولة الاقتصاد في المصروفات وتخفيض الميزانية (يقصد: الموازنة) إلى أقل حد ممكن، تعويضاً للنفقات الضخمة التي بُذلت في اليمن، وإنجاحاً لخطط التنمية التي كانت قد بدأت، ولاح في الأفق احتمال اضطراب تنفيذها، وشمل التخفيض ميزانية القوات المسلحة، وتحدد تفاصيل ما يمكن توفيره، فأجل إنشاء تشكيلات جديدة، ومطارات هامة كان من المقرر إنشاؤها، وخفض من نفقات تدريب القوات الموجودة فعلاً، وفي عدد ساعات تدريب الطيارين، واستغنى عن تكملة الوحدات بالأفراد والمعدات التي كانت تنقصها، وما إلى ذلك من الأمور التي تؤثر في كفاءتها».

«كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ القوات المسلحة التي تنفذ فيها هذه التخفيضات بطريقة جديدة، ومن الغريب حقاً أن تكون هذه هي أيضاً المرة الوحيدة التي يخيبُ القدر فيها أقسى هزيمة للقوات المسلحة وأبعدها عن شرف الجندية وتقاليدها».

وهذه فقرة سريعة مركزة يحاول فيها الفريق صلاح الحديدي أن يلخص آثار تخفيض موازنة القوات المسلحة بطريقة إجمالية:

«ولم يكن تخفيض الميزانية قاصراً على عام ٦٦/٦٧، بل كان مخططاً أيضاً في ميزانية (يقصد موازنة) ٦٧/٦٨، والتي وضعت تفاصيلها قبل المعارك بأشهر طويلة، واعتبر هذا العام عام نقشف كامل في جميع النواحي في القوات المسلحة، فألغيت مرة أخرى مشروعات التوسع، وخفضت جداول مرتبات الوحدات من الأفراد والمهمات بعد تجربة التخفيض في ميزانية (يقصد موازنة) عام ٦٦/٦٧، ولم تستكمل دشم الطائرات لوقايتها من الهجوم المفاجئ، وهي جاثمة على الأرض، والتي كان مخططاً إتمام جزء كبير منها مع تحسين أنواعها».



أما السبب الثاني وراء مأساة ١٩٦٧ في نظر الفريق صلاح الحديدي فهو سبب

مهم يتفرد هو بالإفاضة في دراسته، وهو الحديث عن حركة تنقلات القوات المسلحة ١٩٦٦ التي كرست بصورة عميقة مبدأ الولاء بديلاً عن مبدأ الكفاية، وهو يناقش هذه الحركة باستفاضة كما يعرض مفهومه للكفاية بطريقة واضحة، وهذه فقرة من حديثه عن حركة تنقلات ١٩٦٦:

«... نعود ونقول إن التعمينات والتنقلات التي صدرت في صيف عام ١٩٦٦، وكان الدافع الرئيسي لها الولاء بصرف النظر عن الكفاءة، تضمنت أيضاً حالات لا تخدم صالح القوات المسلحة، كما خدمت أصحاب هذه الحالات، فقد كانت هناك بعض مناطق في سيناء وفي قطاع غزة، لها من الامتيازات المادية ما قد يعوض خشونة الحياة وجفافها في تلك المناطق، وكانت الخدمة في تلك المناطق مرموقة نظراً لهذه الامتيازات، ولاسيما بعد أن زالت قسوة الحياة فيها بإنشاء (الميسات) والاستراحات والنوادي المتعددة، وفي نفس الوقت كان العمل في هذه المناطق حساساً ويحتاج إلى كفاءة ويقظة واحتراف حقيقي للجنودية، عند تلقي الصدمة الأولى في حالة صدام مسلح مع إسرائيل على الحدود، وقد شمل مبدأ الولاء قبل الكفاءة هذه المناطق الهامة، وعين فيها الأكثر ولاءً دون النظر إلى كفاءتهم الحقيقية وأصالة روح القتال فيهم».

وعند هذا الحد يتطرق صلاح الحديدى إلى معنى الكفاءة العسكرية ويؤكد على معنى مهم، وهو أن الحكم على الكفاءة ليس صعباً لسبب وجيه، وهو أن القوات المسلحة نفسها مرهفة الحس تشعر بأقل الفوارق وأقل الموازين:

«إننى حينما أشير إلى الكفاءة، أعنى الكفاءة في قيادة الوحدات الميدانية والتشكيلات، الكفاءة المبنية على العلم العسكري الحديث والخبرة الميدانية وممارسة قيادة الوحدات، ومن حق القارئ على أن يسأل عن مقاييس هذه الكفاءة التي ذكرت أهميتها، وهنا أجيب: إنه ليس هناك ميزان مادي للحكم على هذه الكفاءة، ولكن هناك شواهد تعارفت عليها الأجيال المتعاقبة في القوات المسلحة، تؤدي في النهاية إلى الحكم السليم على مدى كفاءة القادة على مختلف المستويات، فالقوات المسلحة، مرهفة الحس، تشعر بأقل الفوارق وأقل الموازين كما في تبيين القائد الكفاء من القائد غير الجدير بقيادته، وإحساسها لا يخيب أبداً، فبعد مدة وجيزة، تظهر الصفات الحقيقية للقائد، سواء على ألسنة الجنود تحت قيادته، والذين يتأثرون مباشرة بهذه الصفات، أو على كفاءة الوحدة كمجموعة أفراد، في العمل وتنفيذ المهام، أو على

حالة المعدات والأسلحة والمركبات، أو على مستوى تدريب الأفراد أو روحهم المعنوية، وحبهم لوحداتهم وتعاونهم في كافة المجالات، وأخيراً في التفاهم حول قائدهم، لرفع مستوى الوحدة في جميع النواحي القتالية، وفي الحقيقة فحالة الوحدة الحقيقية - بصرف النظر عن الواجهة التي قد تبدو أحياناً لامعة زيفاً - تعتبر بحق مرآة صادقة لضباطها وعلى رأسهم قائدها».

(٣٠)

ونأتى إلى السبب الثالث من أسباب هزيمة ١٩٦٧ الذي انفرد صاحب هذا الكتاب بالحديث عنه بإسهاب شديد وبإجادة فنية واضحة، وهو «التدريب». وفي كتاب الحديدى أكثر من دراسة عن خطط تدريب قواتنا المسلحة طيلة الستينيات وحتى حرب ١٩٦٧، ورؤيته لهذا الموضوع تتسم بدكاء عقلى وترتيب منطقى، فضلاً عن خبرة ميدانية وولاء وطنى حقيقى، وهو يقرر كثيراً من الحقائق ويورد أيضاً كثيراً من الحقائق، وهو غير منحاز إلى رأى أو أشخاص، إلا للصواب وإلا لوطنه. ولنقرأ مثلاً هذه الفقرة التي يتحدث فيها عن الطامة الكبرى التي حدثت في عام المعركة حين تراجع مستوى التدريب بلا مبرر معقول أو مقبول، ونحن نراه يلجأ إلى انتقاد الخبراء السوفييت (أى الأصدقاء الأجانب) على سكوتهم على هذا الخطأ الفظيع الذي وقع فيه قوادنا حين أقرروا أو أصدروا أو وقعوا في مثل هذا الخطأ حيث يقول:

«وقد وصل مستوى التدريب بالجنود في معظم السنوات السابقة للنكسة حتى مستوى فرقة مشاة ومدرعة، ويعتبر هذا المستوى مثالياً لدولة في إمكانيات جمهورية مصر العربية، ولكن في عام ٦٦/٦٧ وافقت القيادة العامة للقوات المسلحة على أن يقتصر تدريب التشكيلات في المنطقة العسكرية الشرقية - وهي المنطقة المناط بها الدفاع عن سيناء - على تدريب مستوى سرية مشاة أو مدرعة بناء على طلب تقدمت به قيادة المنطقة المذكورة التي ارتكبت في هذا الطلب على نظام الأجازات المتبع في الوحدات التي تعمل في شبه جزيرة سيناء، وطبيعة عملهم المزدوج.. في التأهب لصد هجمات العدو المفاجئة مع القيام بالتدريب الكامل في نفس الوقت، وقد وافق

الخبراء على هذا الرأي أو على الأقل لم يعترضوا على هذا القرار المصرى البحت، ولم يوضحوا خطورته ولم يضعوا أمام المسئولين المصريين سؤالاً هاماً هو: كيف نسمح للقوات التى ستلقى الصدمة الأولى مع العدو أن تكون أقل فى مستواها التدريبى عن باقى القوات المتمركزة فى العمق؟».

(٣١)

وإذا عدنا مع الفريق الحديدى إلى الوراء بعض السنوات، فإننا نراه وهو يتحدث بفخر حقيقى عما كان قد تم قبل ١٩٦٧ بسنوات من نجاح سياسات التدريب فى الجيش المصرى بدءاً من إيفاد الضباط الكبار إلى الاتحاد السوفيتى ثم وصول الخبراء السوفيت أنفسهم إلى مصر للإشراف والمشاركة فى عمليات التدريب، وهو يسارع بالتنبيه إلى أن هذا لم يكن ليتعارض مع الوطنية ولا مع الأسرار العسكرية ويقول:

«ولذا كان من بُعد النظر المستند على شجاعة فى مواجهة الأمر الواقع، أن قرر المسئولون إيفاد نخبة من كبار الضباط للدراسة فى أكاديمية فرونزا العسكرية بالاتحاد السوفيتى، وفعلاً بدأت هذه الدفعة الأولى دراستها فى أوائل عام ١٩٥٧ أى بعد جلاء القوات المعتدية على مصر بأشهر قليلة بل قبل جلاء إسرائيل عن قطاع غزة، وتبعها دفعة ثانية فى أوائل عام ١٩٥٨».

«وتسجل عودة هؤلاء المبعوثين نقطة هامة فى التاريخ الحديث للقوات المسلحة المصرية بعد أن تولوا قيادة التشكيلات والوحدات المقاتلة وبعض الوظائف الرئيسية فى رئاسة الأركان العامة، وبذلوا جهوداً ضخمة فى إعادة تنظيم القوات وتسليحها وتدريبها حسب الأساليب السوفيتية التى سبق أن درسوها فى الاتحاد السوفيتى، وهنا ظهرت الحاجة إلى بعض الخبراء والمتخصصين فى التكتيكات الصغرى والاستخدام التكتيكي للأسلحة وصيانتها وضرب النار، وخلاف ذلك من الموضوعات التى لم تتضمنها مناهج دراسة المبعوثين، وقد كانوا - كما سبق القول - من كبار الضباط، وفعلاً وصل عدد من الخبراء السوفيت فى أواخر عام ١٩٥٧ وبدأوا عملهم فى الوحدات والتشكيلات، ثم ازداد هذا العدد تدريجياً سنة فى إثر سنة حسب الحاجة

إليهم وحاجة التشكيلات الجديدة التي كانت تنشأ طبقاً لسياسة التوسع الموضوعة للقوات المسلحة».

«لم يكن في هذا الإجراء مجازفة من المسؤولين، أو فيه خشية تسرب الأسرار العسكرية إلى دولة معادية بعد أن أثبتت حرب السويس الموقف الصريح الذي تقفه الدول الغربية الكبرى منا ومن قضيتنا».



وفي موضع تال لا يفوت الفريق الحديدي أن يشيد بالجنرال السوفيتي الذي رأس هيئة الخبراء السوفيت للمرة الأولى واستمر في رئاستها ٤ سنوات حيث يقول:
«وكان الجنرال السوفيتي الذي رأس هيئة الخبراء للمرة الأولى ولمدة تجاوزت أربع سنوات مثلاً للياقة واللماحة وحسن تأدية الواجب».

(٣٢)

ويشهد صلاح الحديدي بل يشيد بما تم في تكوين النطاق الدفاعي الأول، وما بذله الضباط والجنود من أجل إتمامه على أكمل وجه، وفي تجهيز مسرح العمليات بالاعتماد على الجهود البشرية البحت (يقصد بتعبيراتها المعاصرة: اليدوي) في وقت لم تكن فيه مصر تملك بعد الآلات الميكانيكية على الإطلاق فيقول:

«سار العمل في سيناء على أحسن وجه لإتمام هذه التجهيزات الضخمة، ووضعت الأولوية لإتمام النطاق الدفاعي الأول، وبذلت القيادات والوحدات، ضباطاً وجنوداً، أقصى ما يملكون من جهد لإتمام هذا العمل الجبار في أقل وقت ممكن، وقد كان من الضروري التوفيق بين الحاجة إلى استمرار تدريب القوات، وإجراء مناوراتها العادية في مواعيدها، وبين السير في تجهيز مسرح العمليات، وما يحتاجه من جهد مضمّن للأفراد والمعدات، وكذا التوفيق بين صلاحية المركبات في نقل الأدوات والمواد بين رأس السكة الحديد في العريش، إلى المناطق المختلفة. وقد تمت كل هذه الموازنات بنجاح، وبنيت المواقع موقعاً بعد موقع، وحفرة إثر حفرة بالاعتماد على الجهود البشرية لرجال الوحدات في سيناء، حيث كانت الآلات الميكانيكية من

القلة وسوء الكفاءة، حتى لم يكن من العادة الاعتماد عليها، بل لم توضع فى الحساب إلا فى أضيق الحدود، وطبق أسلوب رجل / ساعة سواء فى الحفر أو تكسية المواقع أو بناء المخازن وما إلى ذلك من الأعمال التى كان مطلوباً إنجازها، وأثبت هذا الأسلوب نجاحاً كبيراً».

وهكذا فإنه - من باب تسجيل الحقائق الغائبة - قبل أن تندلع حرب يونيو ١٩٦٧ بعام ونصف عام كانت القوات المسلحة المصرية تمتلك منطقة حصينة تمثل النطاق الدفاعى الأول، ويصف الفريق صلاح الحديدى هذا النطاق باعتزاز وتقدير فيقول:

«وفى حوالى نهاية ١٩٦٥، بدأ النطاق الدفاعى الأول فى الظهور كمناطق حصينة، وليس مجرد منطقة مجهزة للدفاع، منطقة حصينة لا تقل فى تصورى عن مناطق الدفاع التاريخية كخط ماجينو أو خط زيجفريد، فلكل جندي ولكل سلاح مكانه المحدد له، وهذا المكان من الصلابة بحيث يتحمل ظروف المعركة القاسية وتقلبات الجو سنة بعد سنة، ووضعت هذه الأسلحة بحيث تعطى كلها شبكة نيران منسقة، تقتل أو تدمر أى فرد أو معدة تحاول اقتحامها، ووزعت الألغام ومدت الأسلاك الشائكة أمام المواقع لتكتمل مناعتها، كما تمت شبكة المواصلات الخطية القادرة على الاتصالات السريعة، وجهزت مراكز القيادة ونقط الملاحظة لتمكن القادة والضباط من إدارة معاركهم إدارة سليمة».



ولست أجد نفسى قادراً على الانتقال إلى فقرة جديدة من دون أن أشير إلى أن هذا وحده لم يكن كافياً لتحقيق النصر أو لمنع الهزيمة، وأنا أسارع بهذا التحفظ لأنى أعلم أننا سنجد من الدراويش من ينقل هذه الفقرة ليوكد أن الدولة لم تبخل على القوات المسلحة بالخطط الدفاعية، ولكن القوات المسلحة هى التى أخطأت بعدم استغلاله، وللأسف الشديد فإن طائفة كبيرة من الذين يكتبون فى هذه الموضوعات يلجأون إلى مثل هذا السلوك كلما وجدوا إيجابية كانت موجودة وكأنما أصبح همهم الأول والأخير تبرئة «الدولة» أو «السياسة» أو «عبدالناصر» بالتحديد من الخطأ ليلقوا به على «القوات المسلحة» و«العسكرية» أو على «عبدالحكيم عامر» بالتحديد، وكأن كبشاً من كباش الفداء يحل مشكلة نظام كامل!

ونأتى بعد كل هذا إلى حديث هذه المذكرات عن الإرهاسات المبكرة لحرب ١٩٦٧، ومن العجيب أن الفريق صلاح الحديدي يبنها إلى ما لم يبنها إليه أحد من قبل، فهو يذكر أن رفع درجة الاستعداد إلى أعلى درجة قد تم يوم ١٤ مايو، على حين أن مونتجمري كان يلقي محاضرة في أكاديمية ناصر العسكرية العليا في ١٣ مايو، ليس هذا فحسب، بل إن صلاح الحديدي وقد كان قائداً كبيراً في هذه الفترة، يذكر بكل صراحة أن التعليمات صدرت أولاً ثم قيل في تعليل صدورها ما قيل وما نعرف عن الحشود الإسرائيلية ضد سوريا، وكأن الحديدي يبنها إلى الحقيقة المختلفة عما استقر في الأذهان من أن الحشود حشدت على الحدود السورية فاضطرت مصر إزاء هذا إلى رفع درجة الاستعداد وعباراته في هذا المعنى واضحة وصريحة وهو يقول:

«وكانت الأمور تسير سيرها الطبيعي في الدولة عامة، والقوات المسلحة خاصة في الأشهر الأولى من عام ١٩٦٧، واستمر نشاطها كما رسم لها في كافة المجالات، وكان من بين أنشطة القوات المسلحة ذلك العام، دعوة وجهت إلى الفييلد مارشال مونتجمري، القائد السابق للجيش الثامن البريطاني والذي انتصر على قوات المحور في معركة العلمين بالصحراء الغربية، وكانت المناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على وصوله إلى مصر لتولى قيادته الجديدة، أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد ألقى محاضرة قيمة يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ في أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ليس المجال مجال الخوض في تفاصيلها، ولكني أشير إليها لمجرد أن أوضح أنه لم تكن هناك أية علامة تشير إلى احتمال تدخل القوات المسلحة لمواجهة أي توتر سياسي على الصعيد العربي أو العالمي في القريب العاجل، ومع ذلك فقد صدرت الأوامر فجأة وبدون مقدمات يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ بوضعها في أعلى درجات الاستعداد، وقيل في تعليل ذلك إن المعلومات قد أكدت أن إسرائيل بصدد غزو الجمهورية العربية السورية، وأنها تجرى حشد قواتها على حدود الدولة العربية الشقيقة لهذا الغرض».

بل ويذهب الحديدي إلى ما هو أبعد من ذلك، فيذكر أن أحد كبار المسؤولين في جهاز خطير (يطلق عليه الحديدي اسم جهاز الحصول على المعلومات) نفى وجود هذه الحشود فيقول:

«وأذكر بهذه المناسبة أنني التقيت يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ مع أحد كبار المسؤولين في جهاز الحصول على المعلومات، ولعظيم دهشتي، علمت منه أن معلوماته لا تؤيد أبناء الحشود العسكرية المعادية تجاه سوريا، وأنه لا يرى ضرورة لإعلان حالة الطوارئ القصوى في القوات المسلحة، ومع ذلك، فقد بدأت الإجراءات التنفيذية المعقدة، والمرهقة في نفس الوقت، لرفع درجة الاستعداد».



وفي موضع آخر من هذا الكتاب الذي بين أيدينا يؤكد الحديدي على معنى غاب عن الكتابات اللاحقة، وهو أن مصر (على المستوى الرسمي) كانت تؤكد دوماً وعيها لأنها قد تستدرج لحرب، وأنها كانت تؤكد أنها لن تنزلق لمثل هذه الحرب:

«وربما يكون من المناسب هنا أن أذكر أيضاً أن المسؤولين في مصر، كثيراً ما ردوا في تصريحاتهم وأحاديثهم أننا لن ننزلق إلى حرب مع إسرائيل لا نحدد نحن فيها الزمان والمكان، وكانوا في هذه التصريحات صادقين دون شك مع ما ينبغي أن يكون».

وحين يبدأ صاحب هذا الكتاب في استعراض ما تم من استعدادات وتحركات من أجل المعركة، فإنه يقف موقف الناقد الأمين الذي يحرص على إبداء وجهات النظر المختلفة حتى ما يتعارض منها مع العسكرية. وفي الحقيقة فإن نقد الفريق الحديدي لكل هذه الخطوات قد تميز بإنصاف شديد، فضلاً عن دقة متناهية في الوصف والتحليل وإبداء الرأي النزيه، ولست أستطيع أن أستعرض كل ما كتبه،

ولكنى أستطيع أن أشير إليه، وأن أضرب مثلاً بأهم ما يتحدث عنه وهو تغيير الخطط، ومن هذه الخطط - على سبيل المثال - خط الدفاع الأمامى الذى تغير فجأة ليشمل شرم الشيخ، وهو يروى هذا ثم يعقب عليه بقوله:

«... ومع ذلك فقد تم أثناء المرحلة التحضيرية التى نحن بصددتها تغيير كبير فى الخطة القائمة فى ذلك الوقت، وتضمن هذا التغيير تعديلاً أساسياً فى الحد الأمامى للدفاع والذى كان مقرراً منذ عام ١٩٥٧ فى أعقاب الاعتداء الثلاثى، ولم يسبق مناقشة هذا الحد خلال هذه المدة الطويلة، حيث إن القيادة السياسية هى التى كانت قد أصدرت بها تعليماتها إلى القوات المسلحة، ورأت هذه القيادة وقتئذ كما سبق القول فى غير هذا الموضوع ألا تتضمن الخطة أى قتال فى منطقة شرم الشيخ، ولم يكن فيها طوال هذه المدة سوى نفر قليل من أفراد المخابرات الحربية، وتزورها فى فترات متباعدة دوريات من سلاح الحدود، اكتفاء بوجود وحدة صغيرة من قوة الطوارئ الدولية واعتماداً على ندرة السكان وتمشياً مع سياسة الغموض التى كانت تكتنف الملاحاة الإسرائيلية فى مضيق تيران، كما تضمنت الخطة ألا يمر الحد الأمامى للدفاع بمنطقة رفح، وركزت الدفاعات على هذا المحور عند الموقع الذى يقع غربها بمسافة ٣٨ كم».

(٣٦)

ثم يروى الفريق صلاح الحديدى قصة من أعجب ما يمكن عن مدى الطموح السياسى المصرى الذى لم يكن يقف عند حد، بينما كان من المستحيل على القوات المسلحة أن تنفذ كل ما يتطلبه هذا الطموح، وتعلق هذه القصة بما استنتجه الرئيس عبدالناصر نفسه (أو توصل إليه) فجأة من ضرورة الدفاع عن مدينة رفح ونقل دفاعاتنا الأمامية من العريش حتى رفح، ولنقرأ تفاصيل هذا الطموح السياسى القاتل حتى وإن كان نبيلاً وشريفاً وذكياً:

«... وقد كان من نقط التحول الكبرى التى تمت خلال هذه الفترة التى نتحدث عنها أن قررت القيادة السياسية، فى مؤتمر عسكري حضره الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وتحدث فيه طويلاً، ضرورة الدفاع عن رفح. مذكراً أن التزاماتنا قبل

الفلسطينيين والدول العربية تقتضى الدفاع عن هذه المنطقة، حيث إنها تقع غرب قطاع غزة مباشرة، علاوة على أن الجانب الشرقى من المدينة يدخل ضمن الأراضي الفلسطينية القديمة».

«وقد كان هذا القرار مفاجئاً للجميع، إذ أن هذه الالتزامات بدأت منذ عام ١٩٤٩ وكانت قائمة عند تحديد الحد الأمامى للدفاعات شرق العريش منذ عام ١٩٥٧، وتغيير هذا الخط يفقدنا إحدى المزايا القليلة التي يتمتع بها من يسلم المبادأة إلى خصمه ويلتزم بالدفاع في استراتيجيته العسكرية وهي ميزة اختيار الأرض الصالحة للدفاع والاستفادة من طبيعتها - ومع توفر الوقت - من دراستها وتجهيزها هندسياً، بل التدريب على خطة المعركة الدفاعية على نفس أرض المعركة، ولم يكن الوقت كافياً لدراسة المنطقة الجديدة، بل لم يسبق أن بذل مجهود لدراستها منذ عام ١٩٥٦، فلم يكن إتمام الأعمال الهندسية اللازمة بالشكل المماثل الذي تمت به في دفاعات شرق العريش مثلاً. ومن الغريب أن تختار قيادة الجبهة وقيادة المنطقة الشرقية حلاً سريعاً وارتجالياً للدفاع عن رفح، وذلك بأن يتحرك إليها اللواء المشاة وبعض الأسلحة المدعمة له، الذي كان مخصصاً للدفاع عن العريش وغاص في دفاعاتها قرابة عام، وساهم في بناء تحصيناتها وقام بالتدريب على خططها الموضوعية على نفس أرض المعركة، واضطرت تبعاً لذلك إلى تخصيص لواء آخر جديد ممن شملهم الفتح التعبوي لدفاعات العريش التي كانت تعتبر مفتاح المحور الشمالى كله ويؤثر تهديدها أو سقوطها تأثيراً حاسماً على قواتنا فى المحور الأوسط».

(٣٧)

وعلى الرغم من كل هذه التحفظات العسكرية التي يبيدها صاحب هذه المذكرات، إلا أن الفريق صلاح الحديدى يرى بإنصاف - ونحن معه فى هذا الإنصاف - أن الدفاع عن رفح كان ضرورياً، ولكن المشكلة - كما عرضها صلاح الحديدى نفسه فى الفقرة السابقة - كانت فى صعوبة تحقيق كل هذه الأهداف مجتمعة دون أن تصاب قواتنا المسلحة نتيجة لهذا بالتشتت والإرهاق، وهو يوضح هذا المعنى بطريقة حاسمة حيث يقول:

«ونحن إذا حاولنا تحليل قرار الدفاع عن رفح من الناحية السياسية فلا يسعنا إلا أن نقول إنه كان ضرورياً، حيث إن المدينة يقع معظمها في أرض فلسطينية وتضم عدداً كبيراً من الفلسطينيين يعمل غالبيتهم بالتجارة، علاوة على أنها تقع غرب قطاع غزة مباشرة والذي كان مناطاً بجيش التحرير الفلسطيني الدفاع عنه، وستشعر قيادة هذا الجيش وأفراده دون شك بعزلتهم إن وجدوا أن أقرب القوات المصرية لهم متمركزة بالقرب من العريش وعلى مسافة تزيد على الخمسين كيلومتراً، وفي نفس الوقت قد يكون القتال في هذا القطاع قاصراً عليه دون توغل إسرائيل في الأراضي المصرية، وحيث لن تجد أجهزة الدعاية المصرية مهما بلغت كفاءتها مبررات مقنعة لتخلي مصر عن القيام بواجبها نحو الأرض الفلسطينية التي وضعت أمانة في عنقها منذ عام ١٩٤٩ وأخذت على عاتقها المسؤولية الكاملة قبلها».

ولهذا فإن الفريق صلاح الحديدي يعبر عن المنحى الذي عبرنا عنه في عجالة أو الذي حاولنا أن نستبقه في التعليق به حين وصفنا توجيهات الرئيس عبدالناصر بوضع خطة للدفاع عن رفح بأنها كانت تمثل «الطموح الصائب القاتل»، وهو ينظر إلى الأمور من وجهة النظر العسكرية البحتة التي تعنى بتعود القادة والقوات على الخطط التي سينفذونها والأهداف التي يسعون إليها، ولا أعتقد أن عبدالناصر وعبدالحكيم كانا واعيين لمثل هذه الأفكار أو المبادئ، وإنما كانا يسيران في طريق المزايدة لا على بعضهما ولكن على نفسيهما كذلك، وما بالك بأمر استقرت على نحو معين منذ ١٩٤٩ فلا ينتبه عبدالناصر إلى الخطأ أو الخطورة فيها إلا في ١٩٦٧ ولنقرأ ما يرويه صاحب هذه المذكرات حيث يقول:

«كل هذا كان من الممكن تداركه من الناحية العسكرية ويؤدي إلى شعور القادة والقوات بالهدوء والاستقرار والراحة المعنوية عندما ينفذون خططاً سبق دراستها وإقرارها تخدم هدفاً عسكرياً محدداً أو معروفاً، أما أن يصدر هذا القرار متأخراً سنوات طويلة وعلى غير انتظار ودون أن تجد مواقف جديدة تدعو إليه، ثم تطالب القوات بالتنفيذ على عجلة وفي ظروف حرجة يسودها التوتر والانفعال، فلن يؤدي ذلك إلى حسن تدبير أو إجادة تنفيذ، وقد كان وجود المشير عبدالحكيم عامر على قمة السلطتين السياسية والعسكرية مانعاً لكل هذا الخلل لو وضحت للسياسيين الأهداف التي يسعون إليها في إطار الاستراتيجية السياسية وربطها بالاستراتيجية العسكرية».

كذلك يستتقد الفريق الحديدي (شأنه شأن الفريق أول فوزى فى مذكراته) قرار مصر بسحب قوة الطوارئ الدولية فى مايو ١٩٦٧ ويتحدث بشىء من التفصيل عن معاناة القوات المسلحة فى تنفيذ هذا القرار المتسرع فىقول:

«ولقد كان فى قرار طلب سحب قوة الطوارئ الدولية - وهو قرار ليس للعسكريين يد فيه - مثال آخر للضباب الذى تكاثف أمام نظر السياسيين، وقد أدى الإلحاح فى تنفيذه إلى تخطيط فى القرارات العسكرية، إذ تبعه قرار سياسى آخر بإغلاق مضيق خليج العقبة وطلب من القوات المسلحة تنفيذ هذا القرار بوسائلها التقليدية المعروفة، وكانت خطط الدفاع عن منطقة شرم الشيخ قد تراكت عليها الأتربة محفوظة فى ملفاتها فى مكاتب القيادة العامة لا تلقى العناية والمراجعة منذ عام ١٩٥٦، حيث لم تكن هناك قوات مخصصة بالتحديد، لا نوعاً ولا حجماً، لهذه الجبهة النائية المنعزلة، ولم يكن القيام بالاستطلاع مسموحاً به، بالإضافة إلى أن إسرائيل كانت تستخدم مضيق تيران فعلاً، وترتع فيه منذ عام ١٩٥٦».

«هذا وقد كان واجب القوة التى يعهد إليها بتنفيذ هذا الواجب ينحصر فى عمل عدد من المدافع الساحلية التى تتكفل بإصابة أية سفينة فى عبورها للمضيق الصغير الذى يفصل بين الشاطئ المصرى وجزر تيران، وكان عمل هذه المدافع فى حد ذاته بسيطاً حيث إن اتساع المضيق يعطى مراقبة سهلة وإصابة دقيقة حتى للدبابات «سى ١٠٠»، ولكن من الجهة الأخرى كان لابد من وقاية هذه المدافع من قذف العدو الجوى وقواته المسقطه جواً، بالإضافة إلى ضرورة الأخذ فى الاعتبار لما حدث عام ١٩٥٦ عندما تقدم رتل إسرائيلى مستخدماً الطريق البرى عبر منطقة وعرة جداً كانت تعتبر مانعاً طبيعياً أمام أية قوة لها قيمتها القتالية، وهكذا كان لابد أن ينظر إلى تأمين هذه المدافع نظرة تستوجب تخصيص قوات متكاملة للقيام بهذا الواجب يخدمها نظام إعاشة يعتمد على مختلف أنواع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية».

«ولم يكن أمام القوات المسلحة لتنفيذ هذا القرار السياسى بالسرعة الواجبة سوى أن تنشئ جسراً جويماً بين مطار الماظة ومنطقة شرم الشيخ. وتحركت على هذا الجسر قبل ضوء أول يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ وحدة متكاملة من رجال المظلات محمولين على

طائرات الهليكوبتر، وتحرك في نفس الوقت رتل كبير برى يشمل المدافع والدبابات التي تقرر استخدامها وباقي المعدات التي لم يمكن نقلها بطريق الجو. ومن الطبيعي أن يلقي هذا الرتل صعوبات كبيرة في الوصول إلى هذه المنطقة البعيدة، والتي لم تتعود وحدات القاهرة اجتيازها فتعطلت مئات المركبات على طول الطريق وقاسى الأفراد الأمرين من سوء الشؤون الإدارية، ولم يتم وصول هذه القوة إلا بعد بضعة أيام.

على هذا النحو كانت بعثرة الجهود تضرب المثل الذي لم يضرب من قبل على مدى التاريخ الإنسانى كله، ولهذا كان حجم الهزيمة بأكبر مما يتصور أى إنسان.

(٣٩)

ويلقى لنا الفريق الحديدى الضوء على ما حدث من تعليمات بنقل لواء من المشاة إلى ميناء الطور، وكيف تم هذا النقل بارتباك شديد، لأن هذا النقل نفسه لم يكن من الخطط الموضوعية من قبل ويقول:

«وكان هذا القدر من الارتباك الذى وقع فى نقل القوة التى خصصت لمنع الملاحه فى مضيق تيران لم يكن كافياً، فصدرت تعليمات أخرى بنقل لواء من المشاة إلى ميناء الطور ليكون قاعدة لقوة شرم الشيخ، وليحمى بوجوده فى هذه المنطقة أية عملية إسقاط جوى لقطعها وعزلها، بالإضافة إلى حماية الميناء البحرى، والمطار الموجود. وامتدت مسئولية هذا اللواء إلى الغردقة فدفع إليها بإحدى كتائبه، ولم يكن غريباً أن تنتشر مركبات هذا اللواء معطلة على طول الطريق بعد التخبط الذى ساد فكرة إرسال هذا اللواء، وما تبع هذا من إصدار أوامر متضاربة، وعلى أية حال لم يصبح لهذه القوة أية فعالية حقيقية إلا بعد فترة طويلة من الزمن وإلى حد لا يعادل تكلفة تحريكها».

هكذا نرى أن القيادة المصرية متمثلة فى عبدالناصر مرة وفى عبدالحكيم مرة وفيهما معاً مرة ثالثة، قد أضافت إلى القوات المسلحة فى أيام قليلة أعباء ضخمة تنوء بها، فما هى شرم الشيخ قد أضيفت، وما هو خط المواجهة قد استطال إلى الضعف، وما هى رفح قد دخلت فى إطار ما ينبغى لنا أن نحافظ عليه، وما هى الطور تحظى هى

الأخرى بلواء ينقل إليها!! وليس هذا فحسب، ولكن الخطط نفسها تتغير بين كل لحظة وأخرى.



وبعد أمثلة كثيرة يبلور الحديدي رأيه فيما شاب هذا الخطة المصرية من تغيير مستمر بل ومفاجئ فيقول:

«... وهكذا سارت الأمور المتعلقة بالخطط الموضوعية، واستخدم جزء كبير من الاحتياطي العام الذي كان مخصصاً للمنطقة الشرقية في محور آخر وضع تحت قيادة القيادة العامة مباشرة، ولم يكن لهذا المحور أى ارتباط بالمشرح الرئيسي في سيناء أو تأثير عليه. وزاد الموقف ارتباكاً وخروجاً على التخطيط الهادئ المتزن الذي تم في عدة سنوات، أن ثارت شكوك حول إمكان قيام العدو بضربته الرئيسية على المحور الجنوبي من مسرح العمليات، مطوقاً لجزء كبير من قواتنا، وهذا المحور - كما سبق القول في الباب الثاني - لم يكن معتبراً إذا أهمية خاصة للأسباب التي ذكرت في تقدير الموقف الاستراتيجي عند دراسة طرق الحل المفتوحة أمام العدو، وكان النشاط المتوقع عليه لا يزيد على هجوم ثانوي متعاوناً مع الهجوم الرئيسي على المحور الأوسط. واقتضى هذا الموقف الجديد دعم قوات المحور الجنوبي بما يقرب من فرقة مشاة ولواء مدرع. وهذا التزام جديد لم تكن الخطة الأصلية مستعدة لمواجهة إلا باستخدام الاحتياطي العام عند الضرورة، ولكن عملية الفتح التعبوي أضافت إلى القوات المسلحة عدداً من التشكيلات بصرف النظر عن كفاءتها وكفاءة تسليحها وكفاية معداتها، ولم يكن أحد يستطيع أن يجد الحل الشكلي لأى تورط جديد أو أى خروج عن التخطيط السابق عمله، ولم تقيّد القوات الجديدة بالالتزام الحد الأمامي للدفاعات المحور الجنوبي عند «التمدد» بل تجاوزتها حتى الكونتلا».

(٤٠)

ويفاجئنا صلاح الحديدي في هذا الكتاب باعتراف عسكري خطير، وهو أن مؤتمر ٢ يونيو ٦٧ الذي انعقد بحضور عبدالناصر ونوابه والقادة، قد انعقد وانفض دون أية استعدادات لتنفيذ ما ورد فيه، بل وقد غاب عنه رئيس أركان القوات الجوية وهو

ما يبدو أن صلاح الحديدى قد اكتشفه بنفسه عندما رأس المحكمة التى تولت محاكمة قادة الطيران، فيقول:

«وكان من الطبيعى أن تتخذ عدة قرارات عسكرية فى أعقاب هذا المؤتمر تنفيذاً للوضع السياسى الأخير، وكان ضمن هذه القرارات ضرورة إخلاء المطارات الأمامية فى سيناء من الطائرات حتى لا تكون لقمة سائغة لطائرات العدو عند قيامها بالضربة الأولى. وحتى هذا القرار المنطقى لم يكتب له التنفيذ، بل إن الصورة الواضحة التى وضعها الرئيس الراحل عن توقعاته لم تخرج عن جدران القاعة التى عرضت فيها، فقائد الجبهة فوجئ بهجوم العدو يوم ٥ يونيو، وقيادة العمليات فى الأردن التى كان يمثلها ضابط مصرى كبير نيابة عن رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرى لم تحط علماً بتصورات الرئيس للأحداث الواقعة، بل إن رجال القوات الجوية والدفاع الجوى لم يبلغهم أن قواتهم ستكون هدفاً للعدو بعد يومين أو ثلاثة أيام، حيث إن قائد القوات الجوية ومعاونيه الذين حضروا هذا الاجتماع التاريخى وجدوا أنه من الأنسب - لأسباب تعللوا بها - ألا يعلنوا هذه التوقعات على قواتهم المقاتلة، بل لم يخطر بها رئيس أركان القوات الجوية الذى لم يكن موجوداً فى الاجتماع».

«سيحكم التاريخ فى يوم من الأيام - على ضوء ما دار فى هذا المؤتمر - على أبناء هذا الجيل من العسكريين، وسيعتبر هذا الاجتماع مرجعاً هاماً يستند عليه عند إصدار أحكامه. ولاشك أن المؤرخ المنصف الدقيق سيصدر حكمه مراعيًا الظروف السائدة كلها، وستكون التفاصيل التى ظهرت أمام المحكمة العسكرية العليا التى تولت فيما بعد محاكمة المتهمين من رجال القوات الجوية عن نكسة الطيران ومسئوليته عن الهزيمة بمثابة الضوء الكاشف لتلك الظروف التى يقف خلفها كبار المسئولين».

يكتفى الحديدى بهذا دون أن يلخص ما دار فى المحاكمات التى تمت برئاسته.

(٤١)

ونأتى إلى الموضوع الذى ينبغى أن يتحدث فيه المؤلف عن تفاصيل سير المعارك الحربية فى حرب ١٩٦٧ بعد أن حدثت ضربة الطيران الأولى التى نعرفها جميعاً،

وعندئذ نجد المؤلف وهو يدخر مفاجأة قاسية ليفجرها، وهى أن الهجوم البرى قد حدث قبل الهجوم الجوى، وقد تعرض محمود رياض لهذه الحقيقة فى مذكراته (التي نشرت بعد مذكرات صلاح الحيدى بسنوات) على أنها حقيقة وقعت بالفعل:

«فلو كان صحيحاً أن العدو بدأ هجومه البرى فى الساعة والنصف من صباح يوم ٦/٥ - وهذا صحيح على الأرجح - فقد ارتكب العدو بذلك خطأ جسيماً، كما ارتكبت قواتنا خطأ أكبر جسامة. فقيام العدو بعمل عدائى داخل حدودنا مهما كان صغيراً ومهما كانت أهدافه محدودة قبل تدمير قواتنا الجوية وقبل استخدام العدو لقواته الجوية، كان من الممكن أن يشعل الموقف كله حيث كان التوتر قد بلغ أقصاه، وكان من الممكن أن تقوم القوات المصرية - البرية والجوية - بعملية رفع فورية تؤثر ولا شك على التخطيط الذى وضعته القيادة الإسرائيلية لتدمير قواتنا الجوية فى قواعدها، ومعنى هذا أن الهجوم على موقع أم بسيس الأمامية قبل ساعة الصفر التى حددت لضرب القوات الجوية فى قواعدها دعوة إلى القوات المصرية - الجوية والبرية - للقيام بما يشبه التحضيرات المضادة أقل ما تؤثر بها على القوات الإسرائيلية أن يرتبك الجدول الزمنى المعد لتدمير طائراتنا فى مطاراتها».

«ومن الجهة الأخرى فقد فقدنا فرصة ثمينة، فرصة الساعة والربع التى مرت بين وضوح نية إسرائيل العدوانية والتى بدأت فعلاً باشتباك مسلح فى الساعة والنصف، سقط فيه لاشك قتلى وجرحى من الجانبين، وبين التاسعة إلا ربعا، حيث انفجر الموقف كله بالهجمات الجوية التى وجهت إلى جميع قواعدها الجوية فى وقت واحد تقريباً وبهجمات متعاقبة أحكم توقيتها وتديرها ونفذت بلاشك على أحسن وجه ممكن».

«ولو كان حادث مهاجمة أم بسيس الأمامية قد وصلت معلوماته إلى القيادات فى الخلف بطريقة فورية كما يجب عند إدارة المعركة، وكانت هذه القيادات تقدر تقديراً سليماً أهمية الأخذ بالمبادأة وتسلم بأهمية الدفاع الإيجابى النشط حتى إن كنا فى وضع دفاعى بحت، لربما تغير الموقف كله أو على الأقل كان من الممكن أن يأخذ شكلاً آخر».

«لقد كان من الممكن أن تنتهز القوات الجوية الفرصة فتقوم بتنفيذ خطتها

الهجومية التي كانت قد أعدتها من قبل لضرب بعض القواعد الجوية فى جنوب إسرائيل كما سبق القول، وكانت الظروف مناسبة لذلك، والتوقيت ملائماً، فالعدو قد بدأ بإطلاق النيران، وهذا ما حذرت منه معظم الدول الكبرى، فالمناسخ السياسى العالمى يسمح لنا بتصعيد الموقف العسكرى إلى أقصى درجاته، والقانون الدولى يبيح لنا ردع العدو حفاظاً على حدودنا ودفاعاً عن أنفسنا. أما من جهة التوقيت، فعلى ضوء الأحداث التي وقعت، والقرارات التي اتخذت - وقد علمناها فيما بعد - فإن الساعة التاسعة إلا ربعاً كانت هي المحددة لبدء العدوان الكبير على مصر، بمعنى أنه فى حدود الساعة السابعة والنصف من صباح هذا اليوم، كانت قوات العدو الجوية مشغولة فى التحضير لشن هجماتها، وليس هناك ظروف يتمناها المخطط المصرى ليختار فيها توقيتاً لأعماله الهجومية أفضل من تلك الظروف، حيث تكون إجراءات خصمه الوقائية أضعف من أى وقت آخر، وقواته المخصصة للهجوم البرى متخذة أوضاع الهجوم أو متحركة إليها. وفى الحقيقة أنها كانت فرصة الجيل كله لتقوم قواتنا الجوية، وتشكيلاتنا البرية، بتنفيذ خططها الهجومية المحدودة السابق ذكرها فى أعقاب هجوم العدو على موقع أم بسيس الأمامية، ولا يقبل الاعتذار بعدم الاستعداد للقيام بهذا الهجوم، لاسيما للقوات الجوية، حيث إنها كانت فى أوضاع الهجوم منذ إعلان حالة الاستعداد للقوات المسلحة يوم ١٤ مايو ١٩٦٧، واحتلت القواعد المتقدمة من سيناء، ولم تنسحب منها حتى بعد مؤتمر ليلة ٢ يونيو (حزيران) الذى أعلن فيه الرئيس قراره الخاص بالاستعداد لتلقى الضربة الأولى ثم القيام بعدئذ بضربة مضادة، ولا أظن أن أحداً كان يقدر أن الضربة الأولى للعدو يجب أن تكون ضربة قاتلة حتى نقوم بعدها بالضربة المضادة».

«وخلاصة القول.. إن هناك سؤالاً هاماً يحتاج إلى إجابة: هل علمت القيادة المصرية وقيادة الجبهة على الأقل بهذا الهجوم على الموقع المتقدم بمجرد وقوعه أم لم تعلم؟ إن كانت قد علمت به فهل كانت تتصور أن هذا الاشتباك الذى أدى إلى دخول قوات العدو داخل حدودنا مثله مثل عملية الاستيلاء على العوجة التي قام بها العدو عام ١٩٥٥، وانتهت دون رد فعل عسكرى على الإطلاق من جانبنا؟ وحتى رد الفعل السياسى كان مجرد بيان خافت ألقاه مندوبنا فى هيئة الأمم المتحدة وقتئذ، أم كانت تتصور أن مثله مثل المشاجرات التي تقع فى شوارع القاهرة بين شخصين

يمسك أحدهما بتلابيب الآخر، ثم يكتفى المشاجران بما وجهه كل إلى خصمه من سب وإهانة، وربما تمزيق الملابس ثم تكون نهاية المشاجرة؟ لا أظن أن هذا يمكن أن يكون خيلاً مقبولاً في وقت بلغ فيه توتر الأعصاب مداه، واستعداد قوات الدولتين بلغ أقصاه، ويتنظر كل جانب ما سيقوم به الجانب الآخر، ويتنظر المجتمع العالمي أن يقع أحد الجانبين في الخطأ، خطأ إطلاق الطلقة الأولى».

«أما إن كانت قيادة الجبهة لم يصلها نبأ الاستيلاء على موقع أم بسيس بطريقة فورية كما يجب أن يكون عليه الحال في تنظيم إدارة المعركة الدفاعية، مهما كان سبب ذلك، فلا أظن أن الموضوع يحتاج منا إلى تعليق على مدى المكاسب السياسية والدعائية التي كان من الممكن إجراؤها، والتي كان من الممكن أن تقلب الموقف العسكري رأساً على عقب».

(٤٢)

ولأنه لم يتح للفريق الحديدي أن يشهد هذه الاشتباكات، فإنه يدعو إلى دراستها وتحليلها، وهو حريص على التأكيد على أنها وقعت بالفعل وهو يعتذر عن القيام بهذا الدور لأنه لم يكن قريباً بالدرجة الكافية، وهو عذر غير مقبول، فقد كان بوسع صاحب هذه المذكرات أن يرجع إلى المصادر التي أشار علينا بالرجوع إليها، ويصل إلى ما يستطيع من نتائج، وأن يسجل بأمانته التي رأيناها أن هذا هو ما استنتجه لا ما رآه، وأن هذا ما توصل إليه لا ما شارك فيه، وليس من حقي أن ألوم صاحب المذكرات ولكن من حقي أن أعتب عليه:

«أما عن الاشتباكات البرية التي بدأت مباشرة في سيناء بعد خروج الطيران من المعركة، فلن أتعرض لها في هذا العمل (هو يسمى الكتاب بالعمل)، حيث لم يكن لي شرف الاشتراك فيه بالقدر الذي يمكن من وضع الصورة التفصيلية أمام القارئ، وأراني مضطراً مرة أخرى إلى القول بأنني لم أكن في الموضع الذي أستطيع منه رؤية الأحداث كلها، ومن جميع الزوايا، وترتيب بعضها على البعض الآخر، ومع ذلك فإن مرحلة الاشتباكات هذه، تعتبر من أسهل الأعمال التي يمكن تسجيلها تاريخياً

بمعرفة الجهات الرسمية المسئولة، إذ أن وثائقها لاشك محفوظة في القيادة العامة للقوات المسلحة، وهي لابد ستتولى في يوم من الأيام إصدار التاريخ الرسمي لهذه الفترة معتمدة على سجلات الحرب التي يدون فيها كل الأحداث التي وقعت، والقرارات التي اتخذت كإجراء حتمي وروتيني. وقد يكون في تحليل هذه الأحداث والقرارات اختلاف في رأى الباحثين عن دوافعها أو في تقرير نتائجها، أما كونها قد وقعت فعلاً فلا ينبغي أن يكون هناك خلاف حوله».

(٤٣)

ولكن صاحب هذه المذكرات مع هذا حريص على أن يشكو من التشوش الذى كان يصل القيادة عن هذه الاشتباكات، ويبدو أن هذا هو السبب الذى جعله يحجم عن دراستها وتقييمها، وإن كان بالطبع قد أشار إليها وأكد على حدوثها وعلى أهمية دراستها حيث يقول:

«كانت أنباء الاشتباكات فى سيناء تصل إلينا فى القاهرة مشوشة وغير كاملة، وربما كانت أيضاً متناقضة أو غير سليمة، إذ لم يكن هناك أسلوب ثابت لنشر معلومات عن الموقف بطريقة منظمة على القيادات فى باقى الجبهات، ولذا كان نقل هذه الأخبار على الأغلب يعتمد على صلاتنا الشخصية بباقى ضباط القيادة العامة. وكنا قد بذلنا ما فى استطاعتنا لتجهيز قوات القاهرة بدورها فى الدفاع عنها أو إرسال بعض العناصر إلى الجبهة كاحتياطى لقواتها حسب القرار الذى يتخذه القائد العام، كنا نتلمس الوسيلة لنسلم بالموقف على حقيقته لارتباط هذا بالدور الذى ستقوم به قواتنا فى المعركة.. وكان الموقف يدعو للدهشة».

«والغريب أن أحداً فى القيادة العامة بما فيها رئيس هيئة الأركان، لم يكلف نفسه مشقة السؤال عما اتخذناه من قرارات، أو يتابع ما قمنا به من تحرك للقوات واستنفارها فى هذا الواجب الكبير، بل الحيوى، لو صحت المعلومات التى أبلغت إياها، وكأن هذه المعلومات وهذا التكليف الذى أمرت به، مجرد خواطر، أو خلاص من مسئولية تؤرق المسئولين فى القيادة العامة، وقد استشرى القلق والتوتر فى

التشكيلات المرءوسة كانعكاس طبيعي لما اعتري قيادتنا الكبرى من شطط وشلل فكري، حتى إنه وصلتني معلومات عن إسقاط جوى قام به العدو فى منطقة بالقرب من جيب أبى رواش غرب القاهرة وإسقاط آخر تم فى مطار القاهرة الدولى، وتلويث فى مياه إحدى القنوات فى محافظة بنى سويف، ومن الواضح أن شيئاً من هذا لم يحدث، ولم يكن لهذه المعلومات أى أساس من الحقيقة».

(٤٤)

وفى بداية كتابه يتحدث الفريق صلاح الحديدى بموضوعية شديدة عن حرب ١٩٥٦ ودور القوات المسلحة فيها، ذاكراً بكل الوضوح أن القوات المسلحة تعرضت لهزيمة فيها ولكن هذه الهزيمة اختفت وأسبابها بسبب براعة الإعلام المصرى، وهو يعترف بأن أجهزة الدعاية المصرية هى التى حولت الانسحاب من سيناء إلى مخطط استراتيجى معد من قبل، وصورت قتال بورسعيد المحدود الذى استمر لعدة ساعات على أنه عمل خارق.. وهكذا ضاعت الحقيقة... ويقول:

«أما عن الاعتداء الثلاثى الإنجليزى - الفرنسى - الإسرائيلى الذى وقع عام ١٩٥٦، فقد كان مهزلة كبرى، ارتكب فيه الحلفاء الثلاثة من الأخطاء السياسية والعسكرية ما أفقدهم النصر الذى كاد أن يقع بين أيديهم، ولعل ترددهم، وصلافة المستعمر فيهم، ثم تقاعسهم فى النهاية، قد أدى إلى قلب المبادئ وتغيير البديهيات، فهى المرة الأولى - فى حدود ما أعلم - التى يحقق فيها جانب نصرأ عسكرياً، ويفشل فى نفس الوقت فى تحقيق أهدافه السياسية، فلا يحقق هدفاً استراتيجياً له أثره على سير الأمور من الناحية السياسية، ويتبدد الجهد العسكرى كله، رغم نجاح تخطيطه وتنفيذه، بعد أن اصطدم بصخرة الموقف الدولى حيثئذ، والذى كان ينحصر فى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن قد أعطت الإشارة الخضراء لحليفاتها فاعتبروا متمردين».

«وتلقت أجهزة الدعاية المصرية هذه النتائج وكانت فرصتها الذهبية، لتحول الانسحاب من سيناء إلى مخطط استراتيجى معد من قبل، كما صور قتال بورسعيد الذى استمر لعدة ساعات قبل سقوط المدينة وكأنه عمل خارق، ثم قورنت أعمال

المقاومة التي بدأت بعد احتلال المدينة وعزلها، بالأعمال التي تمت في روسيا وأوروبا إبان الحرب العالمية الثانية. وهكذا ضاعت الحقيقة واختفت معها الأسباب الحقيقية للهزيمة التي وقعت بالقوات المسلحة المصرية، سواء بضرب القواعد الجوية وتدمير سلاح الطيران عن آخره تقريباً قبل أن يشترك في القتال، أو بالسرعة التي تم بها الانسحاب من سيناء، وما صاحب هذا من هرج ومرج وفقد السيطرة على القوات، أو بنجاح القوات الإنجليزية في احتلال مطار الجميل ببورسعيد رغم توقع محاولة الاستيلاء عليه، بل التأكد من ذلك مسبقاً.

(٤٥)

ومع كل هذا النقد فإن صلاح الحديدي يذكر الجوانب الإيجابية في حرب ١٩٥٦ (وهي في رأيه فرديات متناثرة في الأغلب)، وهو لا يفعل هذا من باب الانتصار للقوات المسلحة أو لقيادتها، ولا من باب الهجوم والانتقاد، وإنما هو يحاول بعد فوات الأوان - بالطبع - أن يقدم إحدى صور التحليل العلمي للتاريخ العسكري الذي وجد طريقه للتحقق بالفعل على أرض الواقع دون أن نعتي بتأمل ما حدث فيه، ومن المؤسف جداً أن حرب ١٩٥٦ لم تجد حتى الآن من يقدم لها وعنها دراسة تحليلية كاملة، وذلك أنها صورت كنصر حاسم فقط، وأغلقت دون الحديث عن تفصيلاتها العسكرية الأبواب والنوافذ في ظل الشمولية والإعلام الدعائي الفج الذي سخر نفسه للحديث عن النصر السياسي، وبلغت البجاجة والافتراء على النفس والتاريخ والحقيقة أن صورت حرب السويس في ١٩٥٦ على أنها نهاية عصر وبداية عصر آخر، وعلى هذا النحو فلم يكن من الممكن تصوير ولا دراسة أي شيء حدث فيها، ولا الإيجابيات نفسها، لأن مثل هذه الإيجابيات تتضاءل تماماً أمام هذا النصر الإعلامي الساحق الماحق الذي أودى بنا فيما بعد، ولنقرأ هذا التفريط الذي يرويه الحديدي عن حرب ١٩٥٦ ويقول:

«إنني مع هذا لا يمكن أن أغفل البطولة الحقيقية التي أبداها رجال مجموعة اللواء المشاة الذي قاتل في أبو عجيلة بكل شجاعة وبسالة، أو رجال المقاومة، العسكريون

منهم والمدنيون، الذين جعلوا من بورسعيد تحت الاحتلال الإنجليزي جحيماً لم يطقه المحتلون، ومقبرة لأبناء بعض اللوردات المستعمرين، كما لا بد لي من الإشادة بأعمال البطولات الفردية التي عرفت وأذيعت عن بعض الضباط، ولاسيما الصغار منهم، والجنود الذين قاموا بواجبهم في القتال على الوجه الأكمل، وضحوا في هذا السبيل بأعز ما يملكون، ضحوا بحياتهم وبوجودهم أصلاً في الحياة، ومع كل هذه التضحيات بالشهداء، بجانب التضحيات المادية الكثيرة، وعلى رأسها سلاح الطيران المصري، فلم تكن معارك سيناء أو بورسعيد كافية لتجعل قواتنا قوات مقاتلة ذات خبرة وذات تاريخ عسكري مجيد، ولم ينجح القتال المحدود الذي تم في أجزاء متفرقة من شبه جزيرة سيناء، أو الانسحاب الطويل الذي تم معظمه على الأقدام لمسافة متوسطها ٢٠٠ كم، أو الفوضى التي سادت القيادات والوحدات، لم يجد كل هذا في صقل القوات المصرية بطابع خاص وإضافة أمجاد عسكرية لتاريخها».

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

5

شاهد على حرب اليمن
الفريق صلاح الدين الحيدى

دار الخيال

(١)

صدر هذا الكتاب عن مكتبة مدبولي، ونشرت طبعته الأولى عام ١٩٨٤، أي بعد عشر سنوات من الكتاب الذي أصدره نفس المؤلف عن حرب ١٩٦٧ (وهو الكتاب الذي تناولناه في الباب السابق من هذا الكتاب)، ويقع الكتاب الذي بين أيدينا في ١٩٢ صفحة من القطع المتوسط.

يلتزم الفريق صلاح الحديدي في هذا الكتاب بنفس العنوان وب نفس المنهج الذي التزم به في كتابه السابق، ولكننا نلاحظ في سهولة أن قدرته على الكتابة قد تنامت، وأن إحاطته بالفكرة التي يعرضها تبدو متعمقة، وأن أفكاره أكثر تماسكا، فهو يكتب الكتاب لا لمحاولة الإجابة عما هو حائر في الوصول إليه من الحقائق ولكن ليقرر وليدعم وجهة نظر ارتأها وكونها وكتبها من قبل، أو صرح بها لمستمعيه والقريبين منه، وهو - على سبيل المثال السريع الكاشف لهذا الخلق - يفصل تماما ما بين السياسة والعسكرية، ويصرح في المقدمة بأن القوات المسلحة ليست إلا وسيلة فقط وليست مسئولة عن القرارات ويقول بكل وضوح:

«إن التوفيق أو عدم التوفيق في اتخاذ القرارات الكبرى لم يكن بيدنا نحن العسكريين، فالقوات المسلحة لا تعدو أن تكون وسيلة في أيدي السياسيين، يحققون بها أهدافهم، وعلى أكتاف هؤلاء السياسيين وحدهم تقع مسئولية هذه القرارات».

ويصر الفريق الحديدي في معظم صفحات هذا الكتاب على المنهج الذي التزم به من قبل في كتابه «شاهد على حرب ١٩٦٧» في عدم ذكر الأسماء، ولست أجد مبرراً واضحاً لهذا الذي يفعله في هذا الكتاب، وبخاصة وهو يرى أن مصر لم تهزم في أي معركة في هذه الحرب، وأن العسكريين لم يخطئوا في شيء، فلماذا إذن يجنبهم أو يجنب معظمهم الحرج بأن يتجنب ذكر الأسماء؟ لنا أن نستنكر عليه هذا السلوك وأن نتقده فيه، ولكن علينا في ذات الوقت أن نستثنى فنثنى عليه في المواضيع التي صرح فيها بالأسماء، وهي مواقع قليلة، ولكنه في المقابل يهمل أسماء كثيرة يحتاجها التاريخ، فهو لا يذكر اسم قائد الصاعقة في صفحة ٤٠، ولا اسم رئيس فريق الضباط الذي رافق السلال في صفحة ٦٣، ولا أسماء الطيارين السعوديين الذين لجأوا إلى مصر في صفحة ١٠٧... وهكذا.

(٢)

ويحفل هذا الكتاب بكثير من الرؤى المهمة التي تتعلق بالإطار العام لحرب اليمن، ولكن كاتبه يوردها دون قصد واضح أو تركيز متعمد على آثارها المباشرة وغير المباشرة، وعندئذ يبدو وكأنه يكتفى بأن يسرد الأحداث التي وقعت بالفعل دون أن يشير إلى مدلولاتها العميقة، ومن هذه المواضيع قصة هروب الطيارين السعوديين إلى مصر التي تدلنا على مدى التأثير الذي كان الرئيس عبدالناصر يتمتع به في البلاد العربية في أثناء معمة حرب اليمن وهي حقيقة واقعة غابت كثيراً الآن:

«فعلى حين غرة، ودون توقع أو انتظار، وبدون أي مجهود بذل من جانب مصر، وقع حادث، ربما كان فردياً في بعض التقديرات، إلا أنه كان له أثره المدوي على الصعيدين العربي والدولي. ذلك أن مطار أسوان تلقى فجأة رسالة من طائرة حربية سعودية أمريكية الصناعة تطلب فيها الإذن بالهبوط، وتعلن أن بها ضابطاً طياراً ومساعدته يطلبان اللجوء إلى مصر، وفعلاً هبطت الطائرة».

«كان لهذا الحادث أثره البعيد على مستقبل سير الأحداث في شبه الجزيرة، سيما وقد تبع هذه الطائرة طائرتان أخريان تحملان خمسة آخرين، جميعهم من القوات

الجوية السعودية، طلبوا اللجوء إلى مصر. وكم كان مذهلاً حقاً أن يصل إلى مطار القاهرة الدولي بعد يوم واحد ثلاث طائرات مقاتلة أردنية على التوالي، تحمل ثلاثة ضباط طيارين، على رأسهم قائد القوات الجوية الأردنية الرائد سهل حمزة، والجميع يطلب اللجوء إلى مصر، وقد أعلنوا أنهم قاموا بهذا العمل لعدم الاقتناع بموقف المملكة الأردنية السياسي تجاه الحرب الدائرة في اليمن».

ويردف صاحب المذكرات بالقول:

«وقد تبين لنا أن قرار اللجوء إلى مصر جاء توقيتاً عفوياً من كلا الجانبين، بمعنى أنه لم يكن هناك اتفاق بين الطيارين السعوديين وزملائهم الأردنيين، بل شعر كل جانب على حدة أن واجبه القومي يحتم عليه أن يسلك هذا المسلك، سيما بعد القرار الذي اتخذته القيادة المشتركة الأردنية/ السعودية لقصف ميناء الحديد جواً. ولما كان هذا القرار يتعارض مع أمانيتهم القومية وعروبيتهم الأصيلة، بالإضافة إلى أنه يعتبر عملاً انتحارياً لا مبرر له، وذلك لاقترب المسافة التي ستقطعها طائراتهم من مدى عمل طائراتهم المقاتلة (أى طائرات بلادهم التي هربوا منها)، فقد استقر الرأي - دون سابق اتفاق كما سبق القول - على أن يسلكوا هذا المسلك رغم ما يحمله من مخاطر وما قد يشوبه من تفسيرات».

«كان من الطبيعي أن تستغل أجهزة الدعاية المصرية هذين الحدثين على الوجه الأكمل، ومن المعلوم أن الحقيقة فوق أية مهاترة أو ادعاء، والحقيقة هنا واضحة لا تحتاج إلى برهان لإثباتها في المجال الإعلامي، ولا شك أن مد القومية العربية كان قد بلغ ذروته في هذه الآونة بين الشعوب العربية كلها، وكانت تلميحات الرئيس عبدالناصر - مجرد التلميحات نحو موضوع معين أو اتجاه ما - كافية لإلهاب مشاعر الجماهير العربية كلها وإثارة نفوسهم، وقد اهتزت مشاعر الشعوب العربية بعد انفصال سوريا، وقد رأت هذه الشعوب كيف سقطت أول لبنة من لبنات الوحدة العربية التي تبنتها مصر ويعتبرها الرئيس عبدالناصر مركزاً للدوائر الأولى من سياسته ذات الدوائر الثلاث. لقد كان الشعب العربي كله يغلى حماساً لنصرة مصر، ولم يكن لجوء هؤلاء الطيارين إليها (إلا) انعكاساً لهذا الحماس المتدفق الذي شعر به معظم المواطنين من الخليج إلى المحيط. ولم يجد هؤلاء الشبان وسيلة لإثبات وطنيتهم أشرف من مخاطرتهم للوصول إلى أرض الكنانة ليساهموا بموقفهم هذا في تحقيق وحدة الشعوب العربية بطريقة أكثر إيجابية».

(٣)

وترينا هذه المذكرات فى موضع آخر أن تأثير الرئيس عبدالناصر امتد إلى الملوك السابقين أنفسهم، وهذا هو ما يرويه صلاح الحديدى عن دور الملك سعود فى مساعدة عبدالناصر فى أثناء حرب اليمن، وهو الدور الذى وصل إلى أن يتحرك الملك السعودى السابق شخصياً من أجل تأييد سياسة عبدالناصر:

«ويبدو أن الملك الراحل كانت له بعض الأفكار الخاصة به، إذ طلب أن يقوم بزيارة اليمن، وفعلاً تحققت رغبته فى أبريل عام ١٩٦٧، وعند وصوله إلى صنعاء أعلن اعترافه بالجمهورية العربية اليمنية، كما أعلن عدم اعترافه بالملك فيصل ملكاً على السعودية».

«ولاشك أن هذين التصريحين كانا مفاجأة لمصر وللعالم العربى كله، ولا أظن أن الرئيس عبدالناصر كان على علم بهما قبل إذاعتهما، وزادت دهشتنا عندما قرر الملك سعود أن يترك ابنه خالد ومنصور فى صعدة القريبة من الحدود السعودية ليؤثرا على القبائل التى تقاتل مع البدر والأمير الحسن، وقد يضعفان أيضاً الموقف الداخلى فى السعودية».

على هذا النحو نرى بكل وضوح أن المناخ السياسى العربى كان لا يفتأ يومض بتأييد السياسة المصرية والرئيس عبدالناصر بقوة شديدة، ولكن فيما يبدو فإن الأداء العسكرى لم يكن على المستوى الكفيل بالإفادة من هذا التأييد فى خلق مواقف عسكرية كفيلة بحسم المعارك لصالح مصر.

(٤)

وعلى الرغم مما أثبتناه نقلاً عن صاحب هذه المذكرات من أن الأداء العسكرى المصرى لم يكن كفيلاً بحسم المعركة فى اليمن، إلا أن هذا الكتاب يحفل بتصميم مؤلفه الفريق الحديدى وإصراره فى مواضع كثيرة منه على أن القوات العسكرية المصرية لم تخسر معركة واحدة فى حرب اليمن، وهو قول يبدو متناقضاً مع

معلوماتنا عن هذه الحرب أو عن نتيجتها أو حتى عن استمرارها كل هذه الفترة، ولكن صاحب الكتاب يدل على صوابه بتحليلات عسكرية قد تكون قادرة على إقناعنا إلى حين دون أن تغير الصورة الذهنية المرتسمة والمستقرة في عقولنا وهو يقول: «ومن الغريب أن القوات العسكرية لم تخسر معركة واحدة... فمن ناحيتها قامت بواجبها على الوجه الأكمل، وربما بأقل النفقات العسكرية الممكنة في مثل هذه الظروف. وللجندية مبادئ وقوانين منها مبدأ الاقتصاد في القوى عند التخطيط والتنفيذ لأية معركة من المعارك، وليس المقصود هنا بالقوى مجرد القوى العسكرية، رغم أن هذا أساسى وضرورى. بمعنى ألا تكلف كتيبة مثلاً بإنجاز ما تستطيع سرية أن تنجزه، ولكن الاقتصاد هنا أشمل وأعم، اقتصاد في الجهود، وفي الوقت، وفي التكلفة سواء في الأفراد أو المعدات أو الذخائر أو الوقود أو ما إلى ذلك، اقتصاد في كل شيء لاشك أن القوات العسكرية وقيادتها قد التزمت به في التخطيط وفي التنفيذ».

«وعلى هذا، كيف نكون قد التزمنا بالاقتصاد العسكرى في كل شيء، ومع ذلك ازداد إنفاقنا العام عن كل التصورات، وأجبرنا فيما بعد على الاقتراض بشروط مجحفة، لا بد أن هناك خطأ ما وقعنا فيه أو انزلقنا إليه دون تقدير أو حساب للخطوات. خطأ أكبر شأناً وأبعد أثراً من أى خطأ عسكرى من المحتمل أن نكون قد وقعنا فيه».

وفي نهاية كتابه يؤكد صاحب هذه المذكرات للمرة الثالثة على فكرة نجاح العسكرية المصرية في كل المعارك التي خاضتها في هذه الحرب فيقول:

«فإذا ما حاولنا أن نلمس نواحي الإشراق في هذه الحملة مبتدئين بالناحية العسكرية فيمكننا أن نقول بصفة عامة أن القوات المسلحة قد قامت بتنفيذ ما كلفت به على أحسن وجه ممكن وسط الظروف التي كانت سائدة وقتئذ. فلم تدخل معركة إلا وانتصرت فيها وحقت الأهداف الموضوعه لها بصرف النظر عن الخسائر التي تكبدتها وأسباب ذلك، وانتشرت قواتنا في أرجاء البلاد مسيطرة على المناطق المتمركزة فيها وعلى ما حولها من جبال ووديان. وعموماً لم تتقاعس وحدة عن البذل عندما كان البذل مطلوباً لتحقيق الغرض وللحفاظ على شرف العسكرية فأبقت بذلك على سمعة الجندية المصرية».

وهو يثنى كذلك على التخطيط الإدارى لمعارك حرب اليمن، ويقدم الأدلة على

مدى النجاح الذى حققته مصر فى هذه الحرب من ناحية الإعداد والتموين والإجراءات الإدارية المساعدة، وهو يفعل هذا بعبارات حاسمة واضحة يقول فيها:

«أقول إن حملة اليمن قد نجح تخطيطها الإدارى إلى أبعد حدود النجاح، فلم تعان القوات فى يوم من الأيام نقصاً فى واحد من مطالبها الأساسية رغم طول المسافة وتعدد أنواع النقل، ولاشك أن السلطات المدنية فى مصر قد عاونت إلى حد بعيد فى توفر هذه الوسائل، بالإضافة طبعاً إلى أن هذه الاحتياجات الضخمة التى كانت تصل إلى مسرح العمليات كانت على حساب احتياجات المواطنين.. هذا وقد لعبت الطائرات الأتينية دوراً رئيسياً فى نقل هذه الاحتياجات لطول مداها من ناحية، ولقدرتها على استيعاب الحمولات الثقيلة من ناحية أخرى، بالإضافة طبعاً إلى عامل توفير الوقت».

«ويدخل ضمن النجاح الإدارى لهذه الحملة، ما قدمته الخدمات الطبية فى القوات المسلحة من مساعدات قيمة فى علاج المصابين والجنود، مما أنقذ الكثيرين من الجرحى وأبقى على حياتهم رغم الظروف الصعبة التى تمت فيها العمليات الجراحية الكبرى. أما عن الطب الوقائى، فقد كانت الاحتياطات التى اتخذت فى هذا المجال كافية لعدم التعرض لأية إصابة من إصابات الأمراض المستوطنة والمنتشرة بكثرة فى تلك البلاد».

(٥)

ورغم هذا الإصرار من جانب الفريق الحديدي على أن القوات المسلحة المصرية لم تخسر معركة واحدة فى حرب اليمن، فإن صاحب هذه المذكرات يعترف بالطبع بوجود فشل مصرى فى كل شىء فى هذه الحرب من الناحية الاستراتيجية، ولا يبدو الرجل متناقضاً فى أحكامه هذه فإنه يتحدث عن النجاح فى القدرة بالوفاء بالمتطلبات، ويتحدث فى ذات الوقت عن عدم القدرة على استخدام المتطلبات والنجاحات بعد إتاحتها بطريقة مثلى أو بطريقة معقولة على الأقل، ولناخذ - على سبيل المثال - حديثه عن أحد عناصر سيادة الدولة وهو تحصيل الجمارك حيث يقول:

«ولقد حاولنا أن نتبع الطرق البدائية التي كان يتبعها الأئمة لتحصيل الجمارك على السلع التي تصل إلى الموانئ البحرية، والتي كانت متبعة في مصر على وجه التقريب منذ أكثر من مائة وخمسين عاماً، لتحصيل ضرائب الأرض الزراعية، وذلك بتكليف شخص يقع عليه الاختيار ليقوم هو بالتحصيل لحسابه، في مقابل أن يدفع للخزينة العامة مبالغ ثابتة متفقاً عليها، ولكن ما لبثت هذه الطريقة أن أظهرت من المشاكل والمشاحنات ما لا يساوي المبلغ المتفق عليه، وأدت إلى نشر الكراهية والبغضاء بين القبائل الموالية لتنافسها على الالتزام بتحصيل الجمارك لصالح مشايخها أو للاختلاف على قيمة ما يدفع أو نسبة ما يحصل على السلع المختلفة».



وفي رأى صاحب هذا الكتاب أن التورط المصرى لم يقتصر على التورط العسكرى، بل إن التورط المالى كان يسير بالموازاة مع التورط العسكرى، وهو يرى أن الإنفاق العسكرى لم يكن يمثل إلا أقل من خمسين فى المائة من الإنفاق العام فيقول:

«وهكذا لم يصبح التورط فى اليمن مجرد تورط عسكرى فى حملة لا يعرف إلا الله متى تنتهى، وعلى أى شكل يكون هذا الانتهاء، بل كان التورط المالى يسير جنباً إلى جنب مع التورط العسكرى، وفى الحقيقة لا يمكن فصل هذين النوعين من التورط، ولكنى أهدف هنا إلى توضيح حجم الإنفاق الذى تكبدته مصر واستنزف مواردها لسنوات طويلة سابقة ولاحقة، فى مسرح يمثل فيه الإنفاق العسكرى البحت أقل من نصف الإنفاق العام، وذلك لتميز هذا المسرح بمطالب كثيرة وبعيدة فى نفس الوقت عن المطالب العسكرى وحدها».

وفى غمار حديثه هذا كله ينبئنا الفريق الحديدى عن مدى السلبيات الظاهرة فى العسكرىة المصرية فى اليمن حتى على المستوى الإنسانى البسيط الذى لا يحتاج خبرة فى التشكيل أو التخطيط أو التدريب، وهو يبدى - على سبيل المثال - ملاحظة على عدم إفادة مصر حتى من الأسلحة السوفيتية فى اليمن:

«لم يحاول المصريون الاستفادة من الأسلحة السوفيتية التى وجدوها مكدسة فى مخازن الجيش اليمنى على أساس أنها ستكون النواة عند بناء القوات اليمنية، وقد وجد من بينها المدفع ٧٦م ولم يكن الجانب السوفيتى قد زود به مصر حتى ذلك الوقت».

(٦)

وقبل أن نعرض انتقادات صاحب هذه المذكرات الواضحة للأداء العسكري في هذه الحرب، لا بد أن نبدأ على عاداتنا بالإيجابيات فنذكر ما توصل إليه بفكره وقلمه من وجود بعض فوائدها العسكرية مهمة لحرب اليمن، أو على الأقل وجود دواعي لها أيما كانت هذه الدواعي استراتيجية أو سياسية:

«إن حرب اليمن أتاحت الفرصة لإزالة رهبة القتال بين الأفراد الذين اشتركوا في المعارك، وهذه ميزة كبيرة لها أثرها على أي قتال آخر قد يقع في مسرح آخر كمسرح سيناء وفلسطين مع عدونا التقليدي إسرائيل، هذا بجانب التقشف والحرمان والضغط النفسى والملل الذى يشعر به الشاب المقاتل إن طال مدة القتال، وقد طالت مدة حرب اليمن أكثر مما تعودته القوات المصرية فى تاريخها الحديث. فالحروب التى اشتركت فيها هذه القوات من قبل، رغم كثرتها العددية، فإن واحدة منها لم تزد على بضعة أسابيع كان فى نهايتها إما عقد هدنة أو إيقاف قتال ثم وصول قوات الطوارئ الدولية، أما هذه الحرب فقد استمرت لسنوات وستستمر لسنوات غير معلومة، ولم يكن معروفاً حتى لدى القيادة العليا ما هو الحدث الذى إن وقع، أو الخط الذى إن وصلنا إليه، يمكن أن تنتهى عنده هذه الحرب».

«أقول إن مدة الحرب الطويلة فى اليمن وضرورة تحمل أعبائها، والصبر وضبط النفس حتى تنتهى، كان شيئاً جديداً بالنسبة للقيادة العامة فى القاهرة، وكذا بالنسبة للقوات المقاتلة فى اليمن، ولاشك أن هذه كانت تجربة جديدة لجميع المستويات القتالية التى مارست العمل لأول مرة فى مثل هذه الظروف».

(٧)

على هذا النحو يرى صلاح الحديدى من إحدى الزوايا أن حرب اليمن كانت تجربة (مطلوبة) للقوات المسلحة المصرية التى لم تحارب من قبل إلا حروباً محددة التوقيت. بل إن صلاح الحديدى يرى ما هو أخطر من هذا كله وهو أن نظام الرئيس

عبدالناصر فى مصر كان فى حاجة إلى حرب اليمن فى هذا الوقت بالذات، وهو يفصل لنا الحديث عن مدى الألم والإحباط الذى كان التدخل فى اليمن رد فعل له، ذاكراً ثلاث وقائع متتالية كان من الصعب على مصر أن تتقبلها على نحو تتابعت به:

□ «وصلت الأحوال إلى ذروتها عندما قدمت سوريا شكواها ضد مصر إلى جامعة الدول العربية، متهمة إياها بتهم عديدة ومتنوعة، وعقد مجلس الجامعة فى شتورة بلبنان فى صيف عام ١٩٦٢ للنظر فى هذه الشكوى، وكانت الجلسات ساخنة وصاخبة، تبادل فيها ممثلو الدولتين الاتهامات، بل السباب والتجريح، على مسمع من باقى الدول العربية، وبدأ الموقف أمام دول العالم من أسوأ المواقف التى تقوم بين الأشقاء الذين كانوا يهدفون بالأمس القريب إلى الوحدة الشاملة، واضطرت مصر أن تهدد، وربما لأول مرة، بتجميد موقفها من الجامعة العربية، وكانت نتيجة الجلسات التى عقدت حصيلة وافرة من الاتهامات والسباب والتشكيك، أما عن حل الأزمة والتوفيق فى النواحي الموضوعية، فكانت الحصيلة: لا شىء».

.....

□ «وزاد الطين بلة، فى أعقاب هذه الاجتماعات التى لم تنته إلى نتيجة ذات قيمة، هرب ضابط مصرى برتبة المقدم، كان يعمل ملحقاً عسكرياً فى السفارة المصرية ببيروت، ولجأ إلى سوريا، ثم وقف موقفاً عدائياً لوطنه وللحاكمين فيه، ودفعت السلطات الحاكمة الجديدة فى سوريا إلى عقد مؤتمرات صحفية فى دمشق، أذيعت بالراديو والتليفزيون، هاجم فيها الأوضاع فى مصر، وطعن فى القيادة السياسية وفى كبار القادة العسكريين المصريين، كما كشف عن بعض أسرار السياسة العربية التى تتبعها مصر، ويات واضحاً أن هذا الضابط الذى كان يتمتع بأوسع السلطات، ويقف على أخطر المعلومات، والذى لم يكن نشاطه قاصراً على لبنان وحدها، بل تجاوزه إلى باقى دول المنطقة، بات واضحاً أنه انحاز بحماس إلى الجانب المعادى لبلده، واستخدمه هذا الجانب سلاحاً للطعن والتشهير، مستغلاً كونه شاهداً من أهلها».

«كان لهذا الحدث وقع سيئ على المواطنين عامة، والسلطات المسئولة خاصة، ووُضعت وسائل الإعلام المصرية فى حرج بالغ، كادت معه أن تفقد تفوقها التقليدى على باقى إعلام العالم العربى فى مجال الدعاية على أسس موضوعية».

.....

□ «وإذا أضفنا إلى هذا حادثاً آخر مشابهاً له بصفة عامة، كان قد وقع قبل أقل من عام، عندما أُلقت السلطات السورية - أثناء قيامها بقلب نظام الحكم الوجودي، القبض على ضابط مصري هبط بمظلته مع مجموعة من الضباط والجنود في حلب، في محاولة أمرت بها السلطات في القاهرة لإحباط الانفصال، عندما قبض على هذا الضابط، وكان يتمتع بثقة كبار المسؤولين في مصر ومقرباً لهم أيضاً، أجبرته سلطات الانقلاب الجديد، أو أغوته، على إعلان سخطه على سير الأمور في وطنه مهاجماً كبار الزعماء السياسيين والقادة العسكريين، كاشفاً عن أسرار مواقف ونوايا، أساءت إلى أفراد عديدين، كما أساءت إلي أسلوب الحكم في مصر».

هكذا بتعداد هذه الأسباب الثلاثة يقدم صلاح الحديدي الدليل على أن نظام الرئيس عبدالناصر كان في حاجة إلى مشروع كبير في النطاق العربي يثبت به بقاء فاعليته ونفوذه! وهكذا جاءت ثورة اليمن ليكون تأييدها من قبل عبدالناصر بكل ما يستطيع بمثابة المشروع الكبير!

(٨)

وعلى صعيد آخر فإن صلاح الحديدي يتطرق قرب نهاية كتابه إلى حقيقة أخرى مشابهة وموازية، وهي أن المشير عبدالحكيم عامر هو الآخر (وليس عبدالناصر فقط) كان في حاجة سياسية إلى حرب اليمن وهو لا يبدأ الحديث عن هذا المعنى في مباشرة أو صراحة وإنما يتطرق إليه بسهولة وسلاسة متخذاً من رواية السادات السريعة عن حرب اليمن مدخلاً لحديثه ويقول:

«قال الرئيس أنور السادات في كتابه «البحث عن الذات»: «عندما اجتمع مجلس الرئاسة في مصر للنظر في طلب ثوار اليمن للنجدة، كنت أول المتحمسين، وأقنعت المجلس بضرورة مساعدة الثوار، وفعلاً تم هذا، كنت أنا المسئول عن الجانب السياسي في الثورة اليمنية، وكان عامر هو طبعاً المسئول عن الناحية العسكرية، لكنه كعادته أساء

التصرف، فبدلاً من أن يجعل حرب اليمن ميداناً لتدريب قواتنا على حرب العصابات وعلى تكتيكات جديدة، انقلبت الحرب إلى تجارة ومنفعة، وأصبحت مسرحاً جديداً يثبت عليه عامر أقدامه وينشر نفوذه بحيث لا يستطيع أحد أن يزحزحه عن مكانه كمركز القوة الأول في مصر».

وهنا يعقب صلاح الحديدى فى ذكاء وملاحية ودون إسفاف أو تزيد ليقول:

«فعلاً، لقد وجد المشير عبدالحكيم عامر فى حرب اليمن فرصة لتعزيز مكانته ومكانة القوات المسلحة التى تشكل سنده الأكبر، إثر خلافه مع الرئيس عبدالناصر، ذلك الخلاف الذى انتهى أواخر صيف ١٩٦٢ بعودته إلى مركزه كقائد عام، مضافاً إليه لقب جديد «نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة» كما سبق القول، لقد ظهرت بوادر الثورة اليمنية بعد فترة قصيرة من عودة الصفاء الظاهرى على الأقل بين الرجلين، ولاشك أن المشير عامر كان يقدر موقف القوات المسلحة منه إبان هذه الأزمة فاستند عليها، وربما هدد بها، وفى أقل التقديرات حسب الرئيس جمال عبدالناصر حساباً لموقفها إذا هو تمسك بتنحية قائدها العام».

«لذا كان من الطبيعى أن يعمل المشير على رد الجميل لمن ناصره ووقف معه فى محنته، وكانت حملة اليمن هى أقرب المناسبات التى يستطيع أن يظهر فيها تقديره للقوات المسلحة ورجالها واعتزازه بهم، ولذا كانت الامتيازات الكبيرة تمنح بغير حساب للمقاتلين فى هذا المسرح البعيد، فأخذوا يغترفون منها حتى ظن الكثير منهم أن الحرب تعنى المنفعة الذاتية للفرد».

(٩)

كذلك ينبهنا الفريق الحديدى إلى أنه على الرغم من هذه الحاجة إلى مثل هذه الحرب على مستوى قيادة النظام المصرى (عبدالناصر من ناحية وعبدالحكيم عامر من ناحية أخرى)، فإن العلاقات بين البلدين كانت أضعف بكثير من أن تستدعى (أو تحتمل) هذا التدخل، وهو يصرح بهذا المضمون فى بدايات كتابه المبكرة ويقول:

«لعلنا نكون فى غير حاجة إلى أن نوضح أن العلاقات فى شكلها العام بين مصر

واليمن عام ١٩٦٢ - وهو العام الذي بدأت فيه الحملة العسكرية المصرية - لم تكن تتميز بوضع خاص مستقر يدعو إلى هذا الاهتمام المفاجئ الذي أبدته مصر نحو اليمن، بل وجازفت من أجله، وتحملت في سبيله أكثر مما يطيق أبناؤها، سيما أن العلاقات التجارية بين القطرين الشقيقين لم يكن لها وجود على وجه التقريب.

«وحتى تكون نظرتنا أكثر شمولاً، فمن الضروري ألا ننظر إلى التدخل المصرى فى اليمن من وجهة النظر المصرية فقط، بل يجب أن تكون هذه النظرة متضمنة أيضاً وجهة النظر اليمنية، وموقف شعب هذا القطر من هذا التدخل، والآثار التى ترتبت عليه. لذا فقد استقيت آراء العديد من الزعماء اليمنيين فى أسباب هذا التدخل ودوافعه وتلك الآثار وانعكاساتها، ولاشك أن هؤلاء الزعماء قد لعبوا دوراً فعالاً فى سير الأمور قبل وأثناء وبعد الوجود المصرى فى اليمن».

وبوسع القارئ أن يعود إلى هذا الكتاب ليستعرض الآراء التى يبيدها مؤلفه تجاه هذه الجزئيات المهمة.

(١٠)

وفى موضع نال يتحدث الفريق الحيدى عن ضعف المعلومات الأساسية والاستراتيجية عن اليمن فى الأجهزة المصرية عند بدء حملة اليمن ويصل إلى أن يقول:

«ومع ذلك استمر تجميع المعلومات بشق الأنفس من مختلف المصادر الممكنة عن جميع قطاعات هذا القطر الشقيق، ومن المعروف أن المعلومات لا يمكن أن تكون كاملة فى يوم من الأيام، أو كافية عن أى موضوع، ولذا، فعندما أذاعت وكالات الأنباء يوم ٢٦ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٦٢ أنباء قيام ثورة اليمن بقيادة العميد عبدالله السلال، شعرنا كمن دخل اختباراً لم يستعد له الاستعداد الكافى، ومع ذلك فهو يأمل فى النجاح ولو عن طريق المصادفة، بمعاونة المجهول، أو كمن صعد إلى حلقة الملاكمة وهو لا يدري حقيقة القوة التى يتمتع بها خصمه، ومع ذلك فهو يأمل فى

خبطة عشواء تطيح به خارج الحلقة، وبدا الموقف معقداً بعد أن اختفى اسم العميد حمودة الجائض الذي كان يتوقعه الدكتور البيضانى ولم تذكره وكالات الأنباء أو الاتصالات اللاسلكية، بينما كررت اسم العميد عبدالله السلال زعيماً لثورة اليمن».

«وعلى الفور اعترفت مصر بالنظام الجديد فى اليمن، وتبعته سوريا فى هذا الاعتراف رغم ما كان بينها وبين مصر من خلافات بدأت بعد الانفصال واتسعت بعد ذلك بمرور الوقت، كما أعلنت مصر فى ٢٧ سبتمبر بياناً حذرت فيه من تدخل أية قوة أجنبية ضد الحكم الجديد فى اليمن».

(١١)

وهو يعترف أنه بعدما بدأ التدخل العسكرى المصرى فى اليمن كان هناك اهتمام بالغ باليمن على مستوى القيادة نفسها، وهو أمر ليس فى حاجة إلى شهادته بالطبع، ولكن شهادته تعطينا فكرة عن مستوى هذا الاهتمام ودرجته وحدوده بصفة خاصة حقيقة وطبيعة اهتمام المشير عبدالحكيم عامر باليمن ومعاركها، وفى الواقع فإن الحديدى يحرص فى كل جزئية على أن يحلل ويوثق سلوك المشير عامر تجاه اليمن لأن هذا السلوك تجاه اليمن بالذات كان مخالفاً لعادات عبدالحكيم عامر نفسه فى إهمال كثير من الموضوعات المهمة، ولكنه فيما يتعلق باليمن كان يهتم بنفسه بكل التفاصيل وبما لا يهتم به فى العادة:

«على أية حال لقد لاحظنا فى تلك الفترة، نحن كبار العسكريين فى ذلك الوقت، أن موضوع اليمن بكافة شئونه السياسية والعسكرية، قد جذب اهتمام القيادة السياسية، وشغل وقتها أكثر من أى موضوع آخر، بل على حساب الموضوعات الأخرى، وكان المشير عامر - وهو الذى يمثل القيادة السياسية فى صفوف القوات المسلحة - يعقد، على خلاف عادته، العديد من الاجتماعات مع كبار المسؤولين العسكريين المختصين، ويستفسر عن أخبار اليمن وتفاصيل الأحداث هناك، ويعكف - على غير عادته أيضاً - على دراسة التقارير اليومية التى ترسلها أجهزة الاتصال، ولم

يمر يومان إلا وقد أصدر تعليماته بتجهيز إحدى السفن المدنية لتقوم في أسرع وقت ممكن إلى الحديدة، حاملة معدات معينة ومطالب أخرى حددها تفصيلاً.. وكان من المثير أن يكون على رأس المطالب التي كان علينا تدبيرها لترحل على ظهر السفينة، سرية من رجال الصاعقة بأسلحة خفيفة وبزيادة في نسبة الضباط فيها، والأهم من ذلك أن يرتدى أفراد هذه السرية الملابس المدنية، ولا يحملوا معهم بطاقتهم العسكرية».

(١٢)

وفي غمار كل هذه التطورات والتداعيات فإن الفريق الحديدي لا يثنى على أحد من القادة المصريين الذين تولوا أمر معركة اليمن بمقدار ما يثنى على اللواء طلعت حسن على الذي عين في وقت من الأوقات مفوضاً عاماً على اليمن، أي كالمندوب السامي لبريطانيا في مصر أو في الهند، ويتكرر ثناؤه على هذا الرجل وعلى قيادته وحسن تصرفه والنتائج الباهرة التي حققها في أكثر من موضع، ومن هذه المواضع نقل للقارئ ما يرويه الفريق الحديدي عن الظروف التي اختير فيها طلعت حسن على ليكون مفوضاً عاماً على اليمن:

«وعين اللواء طلعت حسن على مفوضاً عاماً لمصر في اليمن في يوليو ١٩٦٦، وقد استدعاه المشير عامر قبل أيام من تولي وظيفته الجديدة وأفهمه مهمته قائلاً: إنها تفويض سياسي وعسكري يمثل فيه جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر معاً، وتخضع له كل الأجهزة الموجودة في اليمن، بما في ذلك السفارة المصرية، وجهاز المعونات المدنية والمخابرات العامة وغيرها من الأجهزة».

«واللواء طلعت دم جديد ووجه جديد، وقد إلى اليمن لأول مرة، واسع السلطات، ومحل ثقة المسئولين في مصر، وهو شخصياً لا ينقصه الحماس أو الجدية أو الرغبة في النجاح وتحقيق أهداف وطنه التي لم تتحقق بعد مرور أربع سنوات على بدء التدخل المصري في اليمن».

وقبل هذا يورد الحديدي المبررات التي دعت إلى اختيار اللواء طلعت حسن على
فيقول :

«... وكانت أنباء هذه الخلافات والتكتلات تصل إلى القاهرة أولاً بأول، كما كان
المستولون غير مرتاحين لهذه التيارات المتعارضة التي اختلفت في كل شيء، ولكنها
اتفقت في شيء واحد هو الرغبة في الإطاحة بالسلال. ولذا فكر الرئيس عبدالناصر
عندما بلغت الخلافات درجة عنيفة، أكثر خطراً على الثورة من الملكيين والسعوديين،
فكر في تعيين مفوض عام مصري، يعيش في اليمن وترجع إليه كل الأمور، ويخول
من السلطات السياسية والعسكرية والإدارية ما يكفل له حسم الأمور دون الرجوع
للقاهرة في كل صغيرة أو كبيرة، واختير الفريق أنور القاضي ليعود إلى صنعاء مرة
أخرى مفوضاً عاماً».

«ولكن الأسلوب الجديد لم يفلح في إزالة الخلافات أو حسم الأمور، وبرزت
مجموعة قوية تضم القاضي الإرياني، والنعمان، وحسن العمري، وكان من ضمنها
الزبيري الذي اغتيل بعد بضعة شهور».

«كان من الواضح أننا مقربون من مرحلة جديدة من مراحل الصراع في شبه
الجزيرة تستدعي دماً جديداً وأسلوباً جديداً ووجوهاً جديدة غير مرتبطة بالشخصيات
اليمنية التقليدية أو بغيرها، تفكر في الموضوعات العسكرية والسياسية تفكيراً حراً غير
ملتزمة بوعود سابقة أو عواطف قديمة، ترى الواقع مجرداً فتضع له الحلول المناسبة،
على أن تكون هذه الحلول حاسمة وقاطعة».

(١٣)

ثم يستطرد صاحب هذه المذكرات راوياً وجهة نظر اللواء طلعت حسن على
نفسه، وفيما يبدو فإنه ينقل هذه الرؤية عن حديث دار بينهما، سواء كان قد سجله
من قبل أو أجراه ليضمينه هذا الكتاب:

«ويقول اللواء طلعت إنه بعد وصوله بفترة قصيرة، سرعان ما اكتشف أن

المجموعة الحاكمة فى صنعاء تتآمر على الوجود المصرى باتصالات سرية مع السعوديين والأمريكيين، وأنها تمثل ردة رجعية عن أهداف الثورة، ولذا طالب بعودة السلال الذى ما أن عرفت هذه المجموعة أنه فى طريق العودة، حتى أخرج حسن العمرى بعض الدبابات اليمينية لمحاولة منع السلال من الحضور، ولكن اللواء طلعت واجهه صراحة بأنه سيحطم كل دبابة لا تعود إلى موقعها خلال ساعتين، وتراجع العمرى ووصل السلال، وحدثت مشادة بينه وبين العمرى فى المطار».

«عاد السلال إلى صنعاء مؤيداً من مصر، بعد أن قابله فى منزله بالإسكندرية كل من الراحلين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وكذا أنور السادات، ولاشك فى تأييد القيادة الجديدة فى اليمن له، فهى التى وجدت أن عودته ضرورية، وكاد السلال أن يفتك بالعمرى ورفاقه فى المطار، لولا تدخل السفير المصرى لمنع ذلك حتى لا تقع المأساة أثناء وجوده، فتقع المسئولية على مصر وعلى الأخص بعد صدور منشورات معادية لمصر وزعت فى بيروت».

«فكرة سعودية بلاشك، لا يرقى إليها التفكير اليمنى فى ذلك الحين».

«ويبدو أن المساعدات السعودية، وربما الأمريكية أيضاً فى هذه المرحلة لم تقتصر على مجرد الإمداد بالأموال لهذه الفئة الجديدة، بل تعدتها إلى تصدير الأفكار إليهم، فأعزوا لها بالتوجه إلى هيئة الأمم المتحدة للمطالبة بإخراج القوات المصرية من اليمن».

«ووجدت مصر فرصة للتخلص من العمرى ورفاقه، عندما أهدى أحد هؤلاء الرفاق رغبته فى التوجه إلى القاهرة لمناقشة الأحوال بعد عودة السلال، وتحميل مصر ما يحدث من مشاكل بسبب عودته، بل وصلت رغبته فى مناقشة المسئولين فى القاهرة فى موضوع وجود القوات المصرية أصلاً فى اليمن».



ويعلق صاحب هذه المذكرات بعد هذا على رواية طلعت حسن على فىقول:

«أقول إن اللواء طلعت وجد الفرصة سانحة لفرض الهدوء الداخلى فى البلاد، وذلك عن طريق إبعادهم عنها، فوضع تحت أمرهم طائرة مصرية هبطت بهم فى القاهرة، وطبعاً لم يجدوا أحداً بانتظارهم فى المطار - على غير العادة - فتوجهوا إلى

مكتب المشير عامر حيث قابلهم المقدم شمس بدران، مدير المكتب في ذلك الحين، وقد حدثت مشادة بينه وبينهم خلال المقابلة، انتهت بخروجهم إلى المعتقل بناء على أوامر الرئيس عبدالناصر، عدا القاضي الإرياني الذي ظل طليقاً ولكن دون السماح له بأن يغادر مصر».

«ويقول الأستاذ أحمد حمروش في كتابه «عبدالناصر والعرب» تعليقا على هذا الحدث: «لم يكن احتجاز هذه المجموعة في مصر خارجاً على تقاليد اللعبة السياسية في الوطن العربي».

«فقد سبق أن استجاب جمال عبدالناصر لطلب من أحمد بن بيللا في اعتقال اثنين من الجزائريين، وقد أنقذهما ذلك من شر أكبر».

«واعتقال هذه المجموعة في مصر لاشك أنه إنقاذ لها من غضب السلال بعد عودته مؤيداً من القاهرة ومحماً بالقوات المسلحة».

«ولاشك أن هذا التأييد كان عملاً ضرورياً بعد تغيير الظروف، إذ كان إبعاد السلال أصلاً ترضية للعربية السعودية وإثباتاً لحسن نوايا مصر، ورغبة في إنجاح مؤتمر «حرض» ولجنة السلام، وتجربة لفئة جديدة تدعى أنها أكثر وطنية وأعظم حكمة وفطنة، وأنها قادرة على توجيه الأمور التي كان وجود السلال شخصياً يعيقها عن تحقيق هذه الأهداف التي ترنو إليها مصر بكل الرغبات بل بكل التمنيات».

«فلما فشل مؤتمر حرض، وبالتالي لجنة السلام، وساءت العلاقات مع العربية السعودية مرة ثانية، نتيجة استمرارها في دعم البدر والقبائل المأجورة، وانحرفت المجموعة الحاكمة انحرفاً يسيئ إلى مصر سياسياً وعسكرياً، وكان لابد من العودة إلى الرجل الذي بذل كل ما في استطاعته لخدمة بلده بالتعاون مع مصر، بل أبدى استعداداً للتضحية بشخصه وبمنصبه، فترك البلاد وعاش شبه لاجئ بعيداً عنها».

على هذا النحو يطلعنا الحديدي على السياسة المصرية الجديدة التي أفادت [أو عادت تفيد] من الأصدقاء الحقيقيين المخلصين، وتخلصت من الآخرين الذين كانوا بدأوا يتآمرون على الوجود المصري في اليمن، ولم تكلف هذه الخطوة الذكية مصر إلا قرار المفوض المصري الذي وضع تحت تصرفهم طائرة نقلتهم إلى القاهرة لكي يندفعوا بأنفسهم إلى استفزاز القيادة المصرية لتضعهم في المعتقل!! على نحو ما فعلت من قبل مع غيرهم!!

وفى موضع آخر يتحدث صلاح الحديدي عن جهود طلعت حسن على التى لم يذكرها أحد غيره على هذا النحو، ويعود صاحب المذكرات إلى الثناء على أسلوب طلعت حسن على للمرة الثالثة فيقول:

«كانت القيادة الجديدة - كما سبق القول - دماً جديداً، يختلف أسلوبها عن كل الأساليب التى اتبعت من قبل، وقد ساعد استقرار الأمور الداخلية - بعد عودة السلال، وإبعاد المناوئين له - على إمكان الانطلاق فى إجراء تعديلات جوهرية فى كل من الاتجاهين السياسى والعسكرى».

«فى المجال العسكرى، استمر تجميع القوات المصرية فى مثلث صنعاء - الجديدة - تعز تاركة المناطق النائية التى لا قيمة لها من الناحية العسكارية».

«وبعد فترة وجيزة - مع ما تم من إصلاحات داخلية فى المجالين الإدارى والسياسى كما سيظهر فيما بعد - أمكن عودة عدد ضخم من القوات إلى مصر، وكان عددها قد بلغ عام ١٩٦٥ حوالى ٧٠,٠٠٠ مقاتل».

«أعيد الاهتمام بالقوات اليمينية، إلى الدرجة التى سمحت بالاعتماد عليها فى إعادة فتح طريق صنعاء - صعدة بعد أن قطعت قوات الملكيين، وقد اشترك فى هذه العملية خمسة آلاف جندي يمني تعاونهم الطائرات والمدفعية المصرية، وقد تمكنت هذه القوة اليمينية التى كانت تقاتل وحدها من الاستيلاء على كميات من الأسلحة والذخيرة الأمريكية».

«بدأ التفكير فى الاعتماد على الموارد المحلية من الخضروات التى تستهلكها القوات، وكلفت الوحدات بزراعتها فى المناطق التى عسكرت فيها، وبذا قلت الكميات التى تصدرها مصر لإطعام قواتها فى اليمن وارتاحت وسائل النقل التى كانت تستخدم فى هذا الغرض».

«وفى الميدان السياسى، أعنى ميدان القبائل ومشايخها ومواقفهم المذبذبة، فقد أوقف صرف المعونات لهم، تلك المعونات التى أثقلت كاهل الخزانة المصرية واستنزفتها، والغريب أن هذا الموقف لم يكن له أى رد فعل كما كان التصور، وربما

ساعد على هذا تلك المواقف الحاسمة والقوية التي وقفتها القيادة المصرية في صنعاء».

«وعلى سبيل المثال عندما اكتشف أن أحد الوزراء وهو وزير شئون القبائل، قد اتخذ لنفسه مهنة أخرى عندما يرخى الليل سدوله، إذ كان يتوجه بنفسه إلى بعض الأماكن الخالية حيث يطلق النيران على المواقع المصرية، فكان لابد من إجراء حاسم معه، وليس إجراء تقليدياً بالاكتفاء بإبعاده عن الوزارة، فشكلت له محكمة علنية، رأسها وزير الداخلية، وقضت بإعدامه وإعدام رفاقه ونفذ الحكم فعلاً».

«وموقف آخر اتخذه أحد كبار الضباط اليمنيين، إذ امتهن مهنة قاطع طريق، فاستطاع بسطوته أن يرهب الناس، يسرق الجمارك وينهب بيوت الأثرياء، ووصل به الحال أن طمع في وظيفة محافظ تعز، فماذا يفعل والوظيفة مشغولة، وصاحبها يؤدي عمله على الوجه المطلوب؟ ذبح المحافظ المسكين، وقطع لسان رجل جازف بالتحدث عن أعماله الإجرامية، وقدم هذا الضابط أيضاً إلى محكمة علنية، حكمت بإعدامه ومعه معاونيه».

«وبمثل هذه الإجراءات، والمواقف المتشددة إزاء الانحرافات الكبيرة، استتب الأمن وانتهى الإخلال بالنظام وقلت الحالات التي كان يتعرض فيها الجنود المصريون لأعمال الغدر».

(١٥)

هكذا نستطيع أن نقول مع المؤلف - حتى وإن كان قد دفعنا إلى هذا بما رواه - إن ما كان ينقص وجودنا العسكري في اليمن لم يكن زيادة إمدادات ولا زيادة نفقات أو معونات تصرف للقبائل وإنما كان ما ينقصنا في اليمن وما ينتظره اليمن: قائد حاسم ذكي من طراز هذا المفوض العام الذي حقق كل هذه الإنجازات في فترة قصيرة، ولست أحب أن أكرر ما أحب تكراره من أن الأشخاص قبل السياسات هم أصحاب القدرة على تغيير مسار الأحداث، فمثل هذا التكرار قد يصبح تزييداً، ولكني أحب أن أنقل للقارئ فقرات صاحب هذا الكتاب التي تغذي الشعور بصواب ما أذهب إليه:

«... ومن الناحية الأخرى، كانت القيادة المصرية تعمل على توطيد العلاقات مع الشعب نفسه، ومد يد العون له بمختلف الأساليب، وتحاول النهوض بمستواه الفكرى، فكانت ترسل له البعثات الثقافية التى تضم الكتب وبعض الأفلام المناسبة، وتعقد الندوات الدينية، وحصلت من أجل ذلك على معونة من هيئة الأمم المتحدة».

«وتم تطوير فكرة التغلغل داخل القبائل، لتوجيهها والإبقاء على ولائها، بأن أنشئت ما سُمى بالمكاتب السياسية وانتشرت هذه المكاتب فى أرجاء اليمن، تعيش مع أفراد القبائل الموالية حياتهم الخاصة بكل تقاليدها، يتناقش الجميع فى مختلف القضايا السياسية والفكرية، وقد يصل بهم هذا النقاش إلى فكرة صائبة تفيد المنطقة أو المجتمع المحلى، فتبادر القيادة إلى تنفيذها، دون التورط فى دفع مبالغ نقدية معلومة إلى رجال القبائل».

«وهكذا سارت الأمور إلى الأحسن، ولاشك أن تجارب السنوات الماضية كانت ماثلة».

«أما القيادة الجديدة، فانطلقت فى عملها، وساعدها على النجاح إخلاص الرئيس السلال والتفاف مساعديه حوله، وزوال العوائق التى كانت تحاول تحطيم أى عمل يقوم به حتى وإن كان فى صالح الجمهورية».



ولا أريد أن أترك الحديث عن طلعت حسن على دون أن أشير إلى رأى مهم لصلاح الحديدى فى أحد القادة المصريين الذين يتحدث عنهم فى هذه المذكرات بإعزاز واعتزاز، وهو يتحدث عن موقف ذكى للفريق فريد سلامة من حرب اليمن ومن مستقبل حروب مصر العسكرية، ويبدو أنه كان موقفاً معلناً ومعروفاً للكافة، ومن العجيب أن هذا الرجل كان فى آرائه وكأنه يستشرف ما حدث لبلده من نكبة بعد سنوات قليلة:

«لقد عرف عن الفريق محمد فريد سلامة عندما كان يشغل وظيفة رئيس هيئة العمليات أنه لم يكن ميالاً إلى التوسع فى إرسال قوات مصرية إلى مسرح اليمن، حتى قيل عنه إنه عدو للحملة وكاره لها، إذ كان دائماً يثير موضوعاً هاماً، وهو أن مسرحنا الرئيسى هو سيناء، ويجب أن تكون له الأولوية فى اهتماماتنا وقواتنا

ومجهوداتنا، أما أن نوزع قواتنا بين مسرحين بعيدين، فليس في هذا تطبيق لمبدأ الحشد... وقد تحققت مخاوف رئيس هيئة العمليات، بعد أن ترك خدمة القوات المسلحة، وبعد أن فشلت لجنة السلام التي رأس الجانب المصري فيها كما سبق القول».

(١٦)

وفي غضون حديث صاحب هذه المذكرات عن تطورات المعارك الحربية في اليمن فإن الفريق الحديدي يلفت نظرنا إلى أن مصر ظلت متمتعة طيلة الوقت بميزة أساسية ولكنها لم تحسن استخدامها وهي انفرادها بالجو، ويمثل هذا التفرد - في نظره - صورة من صور حسن الحظ والظروف المواتية لمصر، ولكنه في نظري يمثل دلالة رهية على مدى الإهمال في استخدام الموارد وإهدارها واللجوء إلى بدائل أكثر كلفة وأقل مقدرة على تحقيق ذات الهدف:

«... استمرت الأحوال في اليمن تسير على هذا المنوال، هدوء يعقبه قتال، أو قتال يعقبه هدوء، ونجحت الاستراتيجية العسكرية الجديدة إلى حد ما في تمركز القوات متجمعة على قدر الإمكان... تقوم عند اللزوم بتأديب القبائل التي تعلن العصيان أو التي تقوم بعمل عدائي، ولعبت القوات الجوية دوراً كبيراً في هذه العمليات، وفي الحقيقة أنها سادت أجواء اليمن دون منافس، بعد أن تم إنشاء المطارات التي كانت تفتقر إليها دولة اليمن منذ عام ١٩٦٢، وبعد أن زال نهائياً احتمال اشتراك القوات الجوية السعودية أو الأردنية في القتال.

لقد كنا نتخوف منذ بداية الحملة المصرية لليمن في أكتوبر عام ١٩٦٢، من أن تشترك القوات الجوية المعادية تحت أي علم من الأعلام في القتال الدائر، وكان على أي قائد على أي مستوى أن يراعى وقاية قواته من هذا الاحتمال، ولم تكن قواتنا الجوية في ذلك الوقت قادرة على التصرف بحرية في كل سماء اليمن لعدم وجود المطارات اللازمة أو الكافية أو المناسبة لمثل هذا التصرف، ولكن هذه المخاوف قد توقفت نهائياً في نوفمبر عام ١٩٦٢، حيث أراد الله لها أن تتوقف».

ويقدم الفريق الحديدي بعض تفصيلات مهمة جداً عن دور القوات الجوية المصرية في حرب اليمن:

«أما عن استخدام الطائرتين اليك في هذه المرحلة، فأمر بطبيعة الحال مرتبط بحالة المطارات الموجودة ومكانها، ولم يكن باليمن سوى مطارين بالقرب من صنعاء، أحدهما حربي والآخر مدني، حالة أحسنهما لا تدعو إلى الطمأنينة عند استخدامه، ويكفي أن أذكر في هذا الصدد أن ممرات المهبط كانت عبارة عن مدقات رملية غير مستوية تماماً، وغير مرصوفة إطلاقاً، ومحددة بعلامات معظمها قطع صغيرة من الأحجار، وكانت الرمال على الممرات - أعنى المدقات - تشكل خطراً داهماً على النفائتين عند الإقلاع أو الهبوط، أما الخدمات الأرضية فلم يكن لها وجود، حيث لم تكن هناك قوات جوية أصلاً كجزء من القوات المسلحة اليمنية. هذا وقد كانت هناك أرض نزول في صعدة وفي الشمال ولم تكن حالتها تشجع على استخدامها».

«ومع كل هذه الظروف المعاكسة، فقد قام الطيارون المصريون - برحمة من الله - بتنفيذ المهام التي أسندت إليهم على أحسن وجه مستخدمين رشاشاتهم على القرى التي تسكنها القبائل المفسدة، وكانت المفاجأة في وصول هذه الطائرات أنه يثير الرعب في قلوب الرجال والنساء، الأمر الذي شعر بأثره الرئيس السلال ونال إعجابه فطالب بالمزيد من هذه الطائرات، إذ أنه رأى فيها السلاح الحاسم الذي قد يضع نهاية سريعة للمتاعب التي كان يعيشها في تلك الفترة».

«لما كانت هذه المطارات في اليمن لا تسمح بالتوسع في استخدام الطائرات الميج النفائنة، فقد استعوض عنها بالقاذفات الثقيلة بعيدة المدى (ت ي ١٦) التي كانت تقوم من قواعدها في مصر إلى الهدف المطلوب قصفه في اليمن، ثم تعود إلى مصر بعد القصف في رحلة واحدة دون الحاجة إلى النزول في مطارات اليمن».

«ورغم التكاليف الباهظة التي كانت تتكلفتها مثل هذه الرحلات الطويلة، سواء في استهلاك عمر الطائرة نفسها أو في الوقود اللازم للرحلة أو في تعرضها للحوادث لأي سبب من الأسباب، فلم يكن لهذا النوع من الطائرات أثر يعادل تكاليف الرحلة. إذ كانت زنة القنابل التي تحملها الطائرة الواحدة كبيرة، وبالتالي تأثيرها شديد التدمير،

فى الوقت الذى كانت فى قرى القبائل المفسدة لا تتجاوز مبانيها الهزيلة بضعة بيوت متناثرة فى سفوح الجبال».

«وبكل هذا، أصبحت مصر غارقة إلى ذقنها فى اليمن، ولم يعد الموضوع قاصراً على تثبيت حكم السلال فى بلده، بل أصبح مرتبطاً بهيئة مصر كلها بما فى ذلك سمعة قواتها المسلحة وأسلوبها فى معالجة المواقف السياسية والعسكرية، وأصبح مركز مصر فى العالم العربى، بل فى العالم كله، معلقاً فى الميزان».

(١٨)

ومع هذا الانفراد بالجو للقوات المسلحة المصرية فقد كانت الصعوبة الحقيقية التى واجهتنا فى حرب اليمن هى قتال القبائل الذى يتحدث عنه الحديدى فى أكثر من موضع من كتابه مبيناً خطورته وصعوبته على القوات المسلحة المصرية بالتفصيل ويقول فى أحد هذه المواضع:

«لم يكن النجاح الذى تحرزته القبائل المعادية أو «المفسدة» كما كان يطلق عليها، نجاحاً عسكرياً بالمعنى المفهوم فى المارك الحديثة، أو حتى فى تاريخ المارك القديمة، فالعدو الذى كنا نقاتله شرذمة من الرجال، فى ملابس رثة، معظمهم حفاة مسلحون بالبنادق الألمانية (الجرمان) التى استخدمت فى الحرب العالمية الأولى. كان كل صبي فى اليمن، عندما يصل إلى مشارف الرجولة، ومهما كانت قبيلته أو ظروفه، يجد الوسيلة التى يحصل بها على مثل هذه البندقية، فتلازمه كل الأوقات، بالإضافة إلى عدد من الخناجر، يختلف حجمها ولون جرابها باختلاف الوضع الاجتماعى الذى يتمتع به، يضعها فى خصره. هذا ولم تكن تلك الشرذمة من رجال القبائل ترتدى زياً رسمياً خاصاً بها، أو تتبع فى قتالها أبسط قواعد الحرب، وفى علاقاتها أبسط قواعد الانضباط، أو تخضع إلى سلسلة القيادة التقليدية التى تضع الخطط وتصدر التعليمات، بل كان كل يفكر ويعمل لحساب نفسه، وإن اقتضت المواقف فى بعض الأحيان تجمع بضعة أشخاص فى موقع واحد ولمهمة واحدة. وكان من تقاليد هذه الشرذمة عدم الدخول فى معركة فاصلة يتقرر الموقف على ضوء نتائجها، شأنهم فى

ذلك شأن حرب العصابات، فكان أهم ما يقومون به، وأسهله في نفس الوقت، ولكنه أيضاً من أكثر الأمور إزعاجاً للقوات المصرية، التحكم في الطرق ومنع المرور عليها، وقد ساعدتهم في ذلك طبيعة الأرض وارتفاع الجبال، فكان يكفي أن يصل نفر قليل منهم إلى أعلى الجبل فيتحكم في أسفله وفي الطريق، أو في تقاطع الطرق الموجودة بجواره، وبذا يكسبون كل فرد أو مركبة تستخدم الطريق خسائر جسيمة، وكان من الضروري استخدام الطرق رغم رداءتها».

« كان نوعاً جديداً من القتال لم تعهده القوات المصرية التي تدربت على الحروب النظامية، وشتان ما بين الحرب التقليدية لجيوش منظمة تنظيمياً حديثاً، وبين عمليات الكر والفر التي تجعل من المعدات الضخمة عبئاً على أصحابها. لقد كانت المركبات التي تنقل الجنود، على سبيل المثال، هدفاً واضحاً للبنادق الجرمان، يكفي أن تصيب طلقة واحدة أحد الإطارات فتتعطل المركبة، والويل للجنود إن هم حاولوا النزول منها، أو بقوا فيها، فهم في الحالتين في مصيدة، لم تكن المعلومات التكتيكية عن العدو بالأمر اليسور، إذ لم يكن له مكان ثابت، وكان من القلة العددية مع دهاء غريزي في الاستفادة من طبيعة الأرض للاختفاء، حتى لتعجز معه وسائل الاستطلاع العادية، لتحديد مواقعه والتعامل معه».

«من الطبيعي أن يشكل هذا الأسلوب صداعاً مزمناً لقواتنا التي كانت تقاتل في اليمن، وزاد الطين بلة أن هذه القوات كانت تدفع إلى مهام بعيدة عقب وصولها مباشرة إلى المسرح وقبل أن تتعرف على طبيعة الأرض، أو حتى تلقن أسلوب العدو في القتال، وظل الموقف على هذا القدر من السوء حتى وضع له الحل المناسب فيما بعد، وجاء هذا الحل المناسب في ضرورة تأمين الطرق مسبقاً، وكان هذا التأمين عن طريق الاستيلاء على قمم الجبال المتحركة كمرحلة تمهيدية لا بد أن تسبق أية عملية، ومن الواضح أن في هذا الحل استنزافاً للقوات، وإهداراً للوقت، وضغطاً إدارياً مستمراً لإعاشة القوات التي ترك على قمم الجبال لتأمين التحركات أسفلها».

ويحرص الحديدى على أن يقتبس من أحمد حمروش ما يلقي به الضوء على تطور الأوضاع فى اليمن فى ذلك الوقت.

ويقول أحمد حمروش فى كتابه «عبدالناصر والعرب» عن هذه الفترة: «ولكن الأحداث بدأت تتجمع فى الأفق بالغة من التوتر حداً لم تصل إليه من قبل».

«يقول اللواء طلعت إنهم أعلنوا لدواعى الأمن أن الملك سعود والمشير عامر والسيد أنور السادات سيصلون إلى تعز، ولكن الطائرة انطلقت عائداً إلى القاهرة».

«وفوجئت القيادة المصرية بخبر من تعز يبلغها أن صواريخ قد انطلقت من معسكر النقطة الرابعة تجاه معسكر كتيبة مظلات مصرية، وأنها فجرت مخزناً للذخيرة، وكان ذلك فى الموعد المعلن لوصول طائرة الملك، وهرع اللواء طلعت ومعه وزير الداخلية والخارجية اليمنيان وأمر بمحاصرة معسكر النقطة الرابعة ومنع الخروج منه وقام بتفتيشه حيث قبض على ثلاثة من الأمريكين أرشدت عنهم الكلاب البوليسية».

«حاول الأمريكين الثلاثة إقناعهم بأنهم دبلوماسيون، ولكن وزير الداخلية اليمنى أبلغهم أنهم لا يحملون هذه الصفة، فقرر السلال إلغاء نشاط النقطة الرابعة نهائياً من اليمن وترحيل أعضائها خلال ثمان وأربعين ساعة.. هذا وقد فتحت ملفات هذه المنطقة فكانت مليئة بوثائق سرية، أرسلت إلى القاهرة، وتولى المهندسون المصريون إدارة مشروعات المياه التى تخفى خلف ستارها عملاء المخابرات المركزية الأمريكية، وتدخلت القاهرة لمنع محاكمة الأمريكين الثلاثة المعتقلين، ونقلوا إلى المطار لترحيلهم فوراً!».

ومن أهم ما يقدمه مؤلف هذا الكتاب تبريره للإنفاق المالى المباشر فى اليمن، أقصد ما كانت الحكومة المصرية تدفعه من ذهب ومال لزعماء القبائل. وقد كان من

الطبيعى أن تلجأ مصر إلى استخدام سلاح المال: هكذا يرى مؤلف هذا الكتاب، ولكنه يعقب فى النهاية برؤية متكاملة حول هذا الموضوع ولا بد أن نقرأ ما يلخص رؤيته لهذه القضية المهمة حيث يقول:

«... إن هذه الخلاصة، خلاصة استخدام المال لاستمالة القبائل، تمثل منعطفاً هاماً فى تاريخ حملة اليمن، إذ كان استنزاف الموارد المصرية قاصراً حتى هذه اللحظة على الناحية العسكرية، أعنى من الميزانية السنوية للقوات المسلحة، دون إضافة اعتمادات مالية خاصة لهذه الحملة، وقد كان مقدراً فى بادئ الأمر أن الموضوع لن يحتاج إلا لبعض الاعتمادات الإضافية فى نهاية السنة المالية حتى تعيد القوات المسلحة موازنة المبالغ المخصصة لها أصلاً، أما الآن فقد اختلفت الظروف، والمبالغ المطلوبة لا يمكن تقديرها بالتحديد، وهى مطلوبة نقداً، ومشايخ القبائل يمثلون بثراً لا قاع لها، والطرف المنافس يغدق ويزايد عن سعة، وأهم من هذا كله فالمبالغ المطلوبة كلها من العملة الصعبة السائلة التى كانت مصر فى أشد الحاجة إليها، حتى تستطيع أن تتم مشروعات التنمية التى بدأتها فعلاً منذ عام ١٩٦٠ تنفيذاً لمشروعات خطة السنوات الخمس».

«على أية حال، لم يكن هناك مخرج من الورطة إلا بمحاولة هذا الأسلوب، لعله يكون أقل تكلفة على المدى البعيد، إذ لم يكن هناك بديل آخر. وقدرت المصروفات الشهرية لهذا الغرض بعشرين ألف جنيه استرليني على سبيل التجربة، خلاف النفقات العادية بطبيعة الحال. أما عن تحويل هذا المبلغ إلى عملة يمنية فقد كانت عملية طريفة، إذ كانت هذه العملة عبارة عن ريبالات فضية مصرورة داخل أكياس من القماش، يسع الواحد منها ألف ريال أو خمسة آلاف، نقشت عليه صورة الملكة «ماريا تريزا» ملكة بوهيميا (١٧١٧ - ١٧٨٠)، فكان جمال هذه الإمبراطورة وشبابها مجال تعليقات طريفة من الضباط الشبان فى بيئة خلت كلية من النساء».

«إن مبلغ العشرين ألف جنيه استرليني قد تضاعف على مر الشهور، وأثبتت الممارسة أن هذا المبلغ لم يكن سوى بداية فتحت عن طريقه أبواب جديدة للإنفاق لا تسد، بل لا يمكن مواربتها».

ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها صاحب هذه المذكرات أنه تنبه بذكاء في وسط هذا الكتاب إلى مدى الفراغ السياسي الذي أحدثته مصر في اليمن لفترة من الزمن، وأثر هذا الفراغ على بناء الدولة الجديدة، بل وعلى المعركة الدائرة من أجل بنائها وذلك حيث يقول:

«وربما كانت مصر، بحسن نية أو بحكم كونها قدوة ومن المطلوب محاكاتها في كل شيء، قد لعبت دوراً في إيجاد فراغ سياسي في اليمن».

«كان العمل السياسي محظوراً تقريباً على اليمنيين، الأمر الذي أضعف فرصة وجود تفاعل مع الجماهير المتعطشة إلى التحرر بعد إزالة الإمامة».

«وكثيراً ما أعيد إلى القاهرة بعض الضباط الشبان الذين دفعتهم وطنيتهم، أو انتماءاتهم الشخصية، إلى اقتحام حديث السياسة، وانتشر تعبير جديد يقول إن فلاناً «تأنتف» أي ركب الطائرة الأتنيوف وعادت به إلى مصر، إيعاداً عن اليمن».

«كما اعتمدت مصر، واعتمدت قيادة القوات في اليمن على نشاط وتقارير ضباط المخابرات الذين انتشروا في معظم القطاعات وكانوا العنصر المؤثر في تصوير المواقف وبالتالي في تحديد موقف الزعماء اليمنيين».

«كان الجو السياسي العام في البلاد يشبه إلى حد بعيد ما كان موجوداً في مصر في ذلك الوقت. فئة تحكم ومنفصلة تماماً عن جماهيرها، والفئة التي تحكم منقسمة على نفسها وتتحرك في داخليتها تيارات متعارضة، بعضها ظاهر، وبعضها يجري في الخفاء».

.....

«وإن كان من المفيد أن أعلق اليوم على هذا التنظيم، فقد كان من اللافت للنظر أن أكثر عناصر الضباط نجاحاً في هذا العمل كانت تلك العناصر التي تنتمي إلى ريف مصر وليس حضرها، عاش البعض منهم وسط القبائل واندمجوا معهم في حياتهم اليومية، يأكلون طعامهم وبطريقتهم الخاصة، يرتدون زيهم ويتحدثون بلهجاتهم، بل مال البعض إلى التطبع بكثير من طباعهم وعملوا بتقاليدهم. وعموماً نجحت الفكرة على المدى البعيد وعلى الأخص في المناطق التي أحسن فيها اختيار هؤلاء الضباط».

كذلك يتحدث الفريق الحديدي عن تطور الاختلافات بين السلال والبيضانى فى أكثر من موضع، وهو يتمتع برؤية واضحة تجاه طبيعة هذه الاختلافات وأسبابها ومعقاتها، كما أنه يصارحنا بأرائه هذه دون اللجوء إلى الرمز أو التعميم، وأعتقد أن هذا التوجه من أهم مميزات هذا الكتاب، ولنبدأ بما يراه المؤلف نفسه بداية لهذه الخلافات:

«كان أول الخلافات التى ظهرت على السطح، ذلك الخلاف الذى قام بين رئيس الجمهورية الرئيس السلال، وبين نائبه الدكتور عبدالرحمن البيضانى، وقد لا يكون من حقى أن أخوض فى تفاصيل هذا الخلاف ودوافعه، فكل منهما أقدر منى على شرح وجهة نظره من أجل كتابة تاريخ اليمن الحديث، بل إننى لم أسأل أحدهما - عند عمل وضع هذا الكتاب - عن خفايا هذا التناحر والصدام. وإن كنت رأيت ألا أخوض فى تفاصيل هذا الخلاف، فقد يكون من حقى أن أعلق على آثاره بصفة عامة».

«كان الاختلاف طبيعياً بين شخصية الرجلين، فالرئيس السلال لم يخرج من الحدود اليمنية إلا لفترة قصيرة قضاها أثناء شبابه فى بغداد، بينما لف الدكتور البيضانى العالم واختلط بالحضارة الأوروبية، ثم استقر فى القاهرة يرتدى الملابس الغربية الحديثة، ويستنكر دون ريب التخلف الذى يعيش فيه وطنه، والتقاليد البالية التى يهتم بها مواطنوه، يستنكر الأسلوب البدائى الذى تسير عليه الإدارة اليمنية فى تصريف الأمور. هذا بينما قام الرئيس السلال بدور الناصر التنفيذى يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ معرضاً حياته، كما عرضها السالفون من زملائه أمثال عبدالله الوزير عام ١٩٤٨ وأحمد بحى الثلایا عام ١٩٥٥، بل إن الرئيس السلال نفسه قد قضى أكثر من سبع سنوات فى السجون، فى أعقاب إحدى الانتفاضات العسكرية الفاشلة».

وهو يشير فى الهامش بسرعة إلى أن الرئيس السلال كان قد اشترك فى محاولة الانقلاب التى قامت عام ١٩٤٨ وسجن فى سجن حجه، ولم يفرج عنه إلا عام ١٩٥٥ حينما عين قائداً لحرس الأمير البدر ولى العهد.

ويقدم الحديدي صورة للتفاعلات داخل القيادة اليمنية عندما تم إبعاد الدكتور البيضاني عن اليمن مبكراً بمساعدة من مصر، وهو يتحدث عن نتائج هذه الخطوة فيقول:

«لقد كان الإبعاد نصراً للرئيس السلال وللمجموعات التي وقفت ضد الدكتور البيضاني، ولم يكن في نفس الوقت هزيمة للسياسة المصرية أو تخلياً اضطرارياً منها عن رجلها الأول، فالقاهرة كان يعينها أولاً وأخيراً استقرار نظام الحكم في اليمن، ومادام وجود الدكتور البيضاني لم يؤد إلى هذا الاستقرار المنشود، بل اتخذ ذريعة لإثارة خلافات بين المسؤولين، فمن الكياسة وضع حد لهذه الخلافات. هذا وقد ظهر فيما بعد أن المرونة في مثل هذه الموضوعات، وهي لا تخرج في حقيقة الأمر عن إجابة المطالب اليمنية، كانت بداية مطالب سياسية أخرى، انتهت بطلب إبعاد السلال نفسه».



هكذا ينتهي الفريق الحديدي إلى رأي مناقض لما ظنه في البداية صواباً، ولم يكن الحديدي وحده في هذا وإنما كانت القيادة المصرية كلها تكتشف هذه الحقائق مرة بعد أخرى، تظن الأمور تمضي في الطريق الصواب فإذا بها تفاجأ بأن العكس هو الذي حدث، ورغم هذا فإنه يعترف بل ويشيد بروح السلال الرياضية:

«أما عن مؤتمر حرض نفسه الذي كان مقرراً عقده يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥، فقد رأى الرئيس عبدالناصر أن يمهد لنجاحه بإثبات عدم تمسك مصر بشخص معين يترقب على قمة الحكم في اليمن، كما يبدو أنه لاحظ عند لقائه بالملك فيصل، عدم ارتياح العربية السعودية إلى شخص الرئيس عبدالله السلال».

«على أية حال تم استدعاء الرئيس السلال إلى القاهرة في أكتوبر ١٩٦٥، وقد استجاب الرجل لإرادة الرئيس عبدالناصر بروح رياضية رغبة منه في إظهار حسن نيته. بل واستعداده للتضحية بمنصبه وبما بذله خلال السنوات الماضية في سبيل أن يعم السلام الأراضي اليمنية».

ولكن ما هو رأى الحديدى فى حرب اليمن من حيث كونها حربا، إنه لا يصل إلى هذا الرأى - وهذا يحسب له كمؤلف - إلا فى نهاية الكتاب حين يتحدث بوضوح شديد عن غياب الاستراتيجية فيقول:

«... من الواضح أنه لم تكن هناك استراتيجية شاملة لحرب اليمن، فقد جاءت هذه الحملة برمتها - كما سبق القول - نتيجة ظروف عربية، معينة، ولم يكن هناك بديل مقبول - فى نظر المسئولين فى ذلك الوقت - إلا القيام بضربة عسكرية مضادة للضربة السياسية التى وجهت إلى مصر.. وربما كان فى إدراك هذا القصور فى عدم وضع استراتيجية شاملة تسبق أى عمل عسكري كبير، بالإضافة إلى تكرار هذا القصور فى حرب ١٩٦٧ بشكل أكثر بشاعة وأسىوأ أثراً... أقول ربما كان فى إدراك هذا التقاعس ما نبه الأذهان إلى هذا العامل الحيوى عندما استقر الرأى لإزالة آثار عدوان ١٩٦٧، فبذلت الجهود المكثفة، سياسية واقتصادية وعسكرية لتهيئة الظروف المناسبة لدخول القوات المسلحة فى حرب أكتوبر ٧٣، وهذا ما أطلق عليه وقتئذ «إعداد الدولة للحرب».

«إن مجرد إدراك حتمية وضع استراتيجية شاملة للدولة، نتيجة لما عايناه فى حرب اليمن، ثم ما غرقنا فيه من مأسى وعار فى حرب عام ٦٧، أقول إن مجرد إدراك هذه الحتمية، وعدم الانسياق وراء ردود الفعل العصبية، يعتبر فى حد ذاته درساً مستفاداً أفادنا كثيراً فى تحقيق الأهداف السياسية لحرب أكتوبر ٧٣».

وكان الحديدى قد أوشك على الوصول إلى مثل هذا الرأى فى وسط حديثه عن المعركة، مما جعله يبدأ فى الانحياز لروح التعقل فى رد الفعل مستشهداً بقول السياسى الفرنسى كليمنصو ومعدلاً له حيث يقول:

«لقد قال كليمنصو: «إن الحرب شىء مخيف لا ينبغى أن نتركه للعسكريين وحدهم».

«فهل ينطبق هذا القول على حملة اليمن؟ أليس من الأجدر أن نطور اليوم هذا القول ليكون «الحرب شىء مخيف لا ينبغى أن نتركه للسياسيين وحدهم» ألم تكن

سياسة الرئيس عبدالناصر هي التي أدت إلى هذه الحملة دون دراسة أو استعداد؟ هل بدأت الحملة بقرار أصدره العسكريون، أم نفذ العسكريون قراراً سياسياً اتخذته القيادة السياسية في مصر، وعلى أعلى مستوى؟ إن العلاقة بين السياسة والحرب علاقة وثيقة من المحتم أن يتم التنسيق بينهما كاملاً وإلى أدق التفاصيل، والغريب ألا يعطى السياسيون في مصر، وكلهم كانوا عسكريين، هذه البديهية حقها من الاهتمام والدراسة، ولعمري هل كان من الممكن أن تكون الأمور أكثر سوءاً لو كان على رأس الحكم في مصر زعيم مدني وحكومة وطنية لا تمت إلى العسكرية بصلة؟ إن الفاصل في هذا ليس شكل الحكومة أو انتماء الزعيم، فالأمر بديهي، وإدراكه تحت الحد الأدنى لمسئولية واضعي سياسات الدول، إنما الفاصل في رأيي هو ما أثرناه في أول هذا الكتاب وجاء فيه:

«هل كانت القرارات الكبرى التي أصدرها الرئيس جمال عبدالناصر وليدة اتجاه سياسي معين اهتدى إليه بعد طول دراسة وتمحيص واختيار بين البدائل المختلفة المتاحة، أم جاءت هذه القرارات كردود فعل أو انفعال لظروف أحاطت بموقف بلاده، دون حساب لأثر هذه القرارات في المستقبل؟».

إلى هذا الحد يلخص صاحب هذا الكتاب رأيه في سياسة عبدالناصر في هذه الحرب. ثم يستأنف ليقول:

حقيقة أن الحرب شيء مخيف ويؤثر على الشعوب ومستقبلها لفترة طويلة في تاريخ الأمم، ويشعر بها الأفراد في حياتهم اليومية لارتباطها بمستوى معيشتهم واستقرار أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، بل والأسرية، ولذا كان من الضروري ألا تلجأ الحكومات الواعية إلى الحرب إلا إن كان (اللجوء) ضرورياً وملحاً، مراعية قدر الإمكان ألا يتورط كل جيل في حرب، بل تكون الحروب شيئاً نادراً إن صادف جيلاً لسوء حظه، فلن ينال الجيل التالي على الأقل».

(٢٤)

ولهذا يحرص الفريق الحديدي في هذا الكتاب على أن ينبهنا إلى حقيقة تتعلق بمدى إدراك عبدالناصر لحقائق الأمور في اليمن، وهو يذكر لنا أن هذا الإدراك لم

يأت إلا متأخراً وبعد أن كانت الحملة في اليمن قد مضت أشواطاً طويلة، ذلك أن عبدالناصر نفسه لم يزر اليمن إلا في أواخر أبريل ١٩٦٤ وهو يحكى تفصيلات هذه الزيارة ويقول:

«وزار الرئيس عبدالناصر اليمن لأول مرة في أواخر أبريل سنة ١٩٦٤، وكان برفقته السيد أنور السادات والسيد زكريا محيي الدين، وطبعاً المشير عامر، وفي هذه الزيارة أدرك الرئيس عبدالناصر على الطبيعة، الأوضاع الحقيقية في اليمن، ونوع الرجال الذين يتعاملون مع قيادة القوات المصرية هناك، والمستوى اللاحضاري الذي يعيش فيه هؤلاء القوم، وربما تذكر في هذه اللحظات ما سبق أن سمعه من رالف بانس حينما قال له بعد عودته إلى القاهرة قادماً من صنعاء: «إن تدخلكم في اليمن عملية إنسانية قبل أي شيء، لقد كنت في الكونغو وشاهدت هناك جريمة الاستعمار، ولكن عندما وصلت إلى اليمن آمنت بأن من سوء الحظ أنها لم تعرف ولو قدراً ضئيلاً من الاستعمار».

ويضيف الحديدي بقوله:

«ولم تقتصر هذه الزيارة على التعرف على اليمن ومشايخ قبائلها وأحوال القوات المسلحة فيها، بل شملت أيضاً الحديث عن عدن ومستقبلها، وأعلن في إحدى خطبه «إن بريطانيا لا بد أن تجلو عن عدن، إن كلا من عدن والجنوب العربي أرض عربية، وإنه من المستحيل تماماً على بريطانيا أن تفرق عرباً عن عرب، أو يمنيين عن يمنيين، إننا لا نسمح للاستعمار بأن يبقى في أي جزء من أجزاء الوطن العربي».

(٢٥)

ولعلنا نصل الآن إلى نقطة مهمة تضمنتها هذه المذكرات، وهي تكلفة الحرب، وسننقل للقارئ فقرة من فقرات حديثه المتفرق - على مدى فصول كتابه - عن تكلفة حرب اليمن حيث يقول:

«... فإذا ما أردنا اليوم أن نحصى ما كلفتنا إياه الحملة العسكرية في اليمن، فإن هذا الإحصاء لا ينبغي أن يقتصر على النفقات المالية وحدها، رغم أهميتها الفائقة، بل

يجب أيضاً أن يتضمن النتائج التي ترتبت عليها، وعلى رأس هذه النتائج هزيمة عام ٦٧ دون شك. إننى لا أنوى الدخول فى تفاصيل نتائج هذه الهزيمة، ولكننى أكتفى فقط بأن أذكر أن كل ما تهدف إليه الأمة العربية فى نضالها الحالى، وما تكلفته من شهداء وما عانته من تدمير ومن ويلات وآلام إنسانية متباينة، هو مجرد الوصول إلى حدود ما قبل يونيو ٦٧، وهى حدود كنا نعيش فيها، ونسيطر عليها، ونتمتع بخيرات أراضيها لولا ما حدث، فأدى فى النهاية إلى هذه الكارثة التاريخية. وهذا يعنى أن كل مجهوداتنا وتضحياتنا عام ٧٣ وقبلة وبعده كانت فقط لتصحيح أخطاء وقعنا فيها سنة ٦٧ وقبلها، أخطاء سياسية وعسكرية، وعلى رأسها التورط عسكرياً فى اليمن، ولم تؤثر هذه الأخطاء على مصر وحدها، أو حتى على سوريا والأردن فقط، بل شملت الآثار كل شعوب الأمة العربية.

(٢٦)

وبعد صفحات متعددة يضمنها الفريق صلاح الحديدى انتقاد سياسة المشير عبدالحكيم عامر والمحيطين به فى الإنفاق العسكرى، يعود إلى محاولة بحث أوجه التكلفة الفعلية لحرب اليمن ويقول:

«أما عن أوجه الإنفاق بصفة عامة، فإننى أخشى أن يفوتنى البعض منها، ولذا فإننى أتخفظ وأقول إنها كانت كما يلى على سبيل المثال وليس الحصر:

- (١) مرتبات ومصروفات الإدارة اليمنية ابتداء من الحكومة إلى أدنى المستويات.
- (٢) مرتبات وتكاليف القوات اليمنية التى ارتبطت بها قيادة القوات فى اليمن، ولم يكن لوجودها نتائج إيجابية فى الواقع.
- (٣) مبالغ تدفع شهرياً إلى العديد من مشايخ القبائل، كل حسب أهميته وأهمية قبيلته وموقعها لإبقائهم على ولائهم للجمهورية، ومبالغ تدفع إلى مشايخ آخرين ليتحولوا إلى موالين لنا.
- (٤) مبالغ تدفع إلى رجال القبائل وطبعاً مشايخها أيضاً ليقوموا ببعض العمليات ضد قبائل أخرى مجاورة أعلنت العصيان.
- (٥) مصروفات المشروعات العمرانية التى أقامتها مصر مدة السنوات الخمس، من

مدارس، ومستشفيات، وآبار للمياه، وشق الطرق ورصفها، وخلاف ذلك من مظاهر الحضارة التي حاولت مصر إدخالها إلى اليمن».

(٦) إنشاء مطار للطائرات النفاثة في الحديدة، وآخر في صنعاء خلاف مناطق هبوط للطائرات في جحانة، وفي بعض جهات أخرى».

(٧) قيمة ما لا يقل عن نصف الأسلحة والسيارات ومخازن التموين والملابس والمعدات وخلافها التي كانت موجودة في حوزة القوات المصرية في اليمن عندما تقرر رحيلها إلى الوطن بعد هزيمة ٦٧، ورؤى أن نقلها إلى مصر يتكلف مبالغ باهظة فقدمت كهدية إلى الحكومة اليمنية».

(٨) مرتبات إضافية لرجال القوات المسلحة المصرية لمدة تقرب من الخمس سنوات، تراوح خلالها عدد القوات من سرية قوامها مائة جندي إلى ما يزيد على سبعين ألف مقاتل».

(٩) مصروفات نقل الأفراد والأسلحة والمعدات، وباقي الاحتياجات لمسافة ثلاثة آلاف كيلومتر من السويس إلى الحديدة، بحراً، ومن مطارات القاهرة إلى مطارات اليمن جواً».

(١٠) إنشاء مبنى ضخيم لقيادة القوات المصرية في اليمن مجهز بعدة مصاعد كهربائية ومؤمن بكافة الاحتياجات وترك في صنعاء طبعاً».

(١١) مصاريف الزيارة التي قام بها الرئيس جمال عبدالناصر وكبار رجال الدولة لليمن لمدة أربعة أيام وما يكتنف مثل هذه الزيارات عادة من مظاهر القدرة والبذخ والإغداق بالإضافة إلى تكاليف الأمن الضرورية».

وبعد كل هذا يردف الفريق الحديدي بقوله:

«ليس في استطاعتي تحويل هذه المطالب المالية إلى رقم معين من ملايين الجنيهات أو بلايينها، ولأترك هذا إلى خيال القارئ وقدرته على الحساب وأطالبه أن يتصور معي لو أن هذه الأموال بقيت في خزائن مصر، أو أنفق جزء منها، ولا أقول كلها لاستحالة ذلك، على المشروعات الاستثمارية فيها أو حتى على مشروعات الخدمات التي قدر لهذا الجيل أن يعاني نقصها طول حياته».

«لعمري كم تكون مصر رائعة، وكم تكون شامخة».

نأتى الآن إلى رأى صاحب هذا الكتاب فى النهاية، ونهاية القصة فى نظر الفريق الحديدي هى نهاية الحملة:

«عقد مؤتمر الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧، وحضره مع باقى ملوك ورؤساء الدول العربية كل من الرئيس السلال والراحلين عبدالناصر وفیصل».

«مقابلات حرجة وحساسة بلاشك وسبحان مغير الأحوال».

«تم الاتفاق بين فیصل وعبدالناصر على سحب القوات المصرية من اليمن وترك الأمور لأبناء اليمن وحدهم لیرسموا مستقبلهم وعلاقتهم».

«ویبدو أنه تم التفاهم أيضاً بين الرجلين على مصير السلطة الحاكمة فى صنعاء».

«وهكذا شاءت الأقدار أن تضع نهاية لحملة اليمن، نهاية مأساوية لم يكن من المتصور أن يحيط بها مثل هذه الظروف، فبينما لم تخسر القوات المصرية معركة واحدة فى اليمن، فإنها اضطرت إلى الانسحاب، وحتى الانسحاب لم يكن طريقه سهلاً، فقد اضطرت قواتنا إلى القتال حتى تحققه».



ويتحدث صاحب هذه المذكرات بكل صدق وألم عما أشار إليه فى نهاية الفقرة السابقة من المعاناة فى الانسحاب على الرغم من وضوح قراره فىقول:

«عندما تجمعت القوات المصرية فى الحديدة، إيداناً بانسحابها من البلاد، تعرضت هذه القوات لمظاهرات صاخبة عنيفة يوم ٣ أكتوبر، وقتل نتيجة لهذه المظاهرات ما يزيد على مائة جندي مصري قبل أن يعود الهدوء ويستتب الأمن».

«ولم تكن عملية الانسحاب من المناطق البعيدة عن المدن أقل صعوبة. كان انسحاباً مبنياً على القتال لتحمل القوات نفسها أثناء انتقالها حتى الحديدة».

«وهكذا تم رحيل القوات المصرية عن اليمن».

«رحيل حزين فى أسوأ الظروف التى واجهت مصر فى تاريخها الحديث، وربما

القديم أيضاً».

«الوطن ممزق، وإسرائيل جاثمة على صدورنا، تحتل سيناء بأكملها، ولا يعوقها عن عبور قناة السويس شىء، وحتى الشعب اليمنى رغم كل ما قدمناه طيلة السنوات

الخمس التي مضت، فقد أعلن عن موقفه ولم يراع في هذا الموقف الظروف التي كنا نعيشها والآلام التي كانت تدمى قلوبنا». «ومع ذلك فقد كان في رحيلنا راحة» «انتهت المشاكل وانتهت المناورات» توقف نزيف الدم واستنزاف الموارد».

(٢٨)

أما بداية القصة في كتاب الفريق الحديدي وفي تصوره فتبدأ برواية الاتصال الأول عقب قيام الثورة، وهو يسجل دور الصحافة المصرية (مجلة روزاليوسف بالتحديد) في التمهيد لها ويقول:

«وبمجرد إعلان قيام الثورة وقتل الإمام البدر الذي كان قد تولى الحكم في أعقاب وفاة أبيه، بدأت الاستعدادات لنقل الدكتور البيضانى ورفاقه إلى صنعاء يوم ٢٩ / ٩ / ١٩٦٢ على طائرة ركاب عسكرية تحمل معها فريقاً صغيراً من الضباط المصريين ومعهم أجهزة اتصال بالقاهرة».



وانظر إلى هذا الوصف الدقيق المعبر الذي هو قطعة أدبية متقاة:

«كان المنظر مثيراً في مطار المأظة الحربى، وقد خلا ليلاً إلا من أقل عدد من الفنيين الضروريين لإدارته، وحوالى عشرة رجال بين مسافر ومودع يرتدون مختلف أنواع الملابس وبألوان صارخة متباينة، يحمل المسافر منهم رشاشه وذخيرته، وحاجياته الشخصية، ولم ينس البعض منهم خنجره وعمامته، وقد حولتهم رهبة الموقف والخوف من المستقبل المجهول إلى أشباح تتحرك بالكاد، تستمع ولا تتكلم، توافق دون تفكير على أى رأى أو أية نصيحة تقدم لهم، يتشبث كل منهم بصندوق يحوى بضع قنابل يدوية، أصر معظمهم أن يحملوها لتكون فى متناول أيديهم عند نزولهم من الطائرة فى صنعاء وكأنها طوق النجاة من تصاريف الزمن المجهولة، وكان عجيباً منهم هذا الحب لصندوق القنابل اليدوية، والإصرار على أن تكون فى حوزتهم، ذلك الإصرار المبني على توقع القتال بمجرد لمس أرجلهم لأرض وطنهم، الأمر الذى

أشفتت معه على مجموعة ضباطنا المرافقين لهم، بالإضافة إلى الطائرة نفسها وطاقم قيادتها، وكم سعدنا عندما تلقينا برقية بوصولهم إلى صنعاء وصولاً طبيعياً.

«وهكذا بدأ التدخل المصرى فى اليمن: بدأ بأربعة ضباط وجهاز لاسلكى، وكان من المتوقع ألا تطول غيبتهم أكثر من بضعة أسابيع إذا استلزم الأمر بقاءهم، إذ كان على رأس الحكم الجديد حفنة من الأصدقاء تقدر مصر وسياستها، وتتفق معها فى الأهداف، وتجد منها كل عون سياسى وغير سياسى فى حدود المصالح المشتركة».

«وسارت الأمور فى هذه المرحلة كما كان مقدراً لها من قبل، وكما تصورت القيادة السياسية فى مصر - مجرد مساندة سياسية - ولم يبق إلا أن يقوم رجال الثورة فى صنعاء بواجبهم، لتستقر الأمور فى أوضاعها الجديدة».

(٢٩)

كما يتحدث صاحب المذكرات فى موضع آخر عن بداية التدخل العسكرى وكيف أنه بدأ بإرسال سرية صاعقة واحدة فقط، وبعد أن يورد تفاصيل مهمة عن الروح التى صاحبت هذا القرار، فإنه يعمد إلى أن ينتقد من جوانب عسكارية مختلفة إرسال هذه السرية بقوله:

«على أية حال، أبحرت الباخرة «السودان» من ميناء الأدبية - القريب من ميناء السويس - تحت ظروف سرية محكمة الترتيب، حاملة كل ما رآه المشير عامر ضرورياً، وكان ذلك فى ليل يوم ٢ أكتوبر، أى بعد أقل من أسبوع من قيام العميد عبدالله السلال بانتفاضة ضد حكم الأئمة، وكم كان شكل سرية الصاعقة فريداً وقد ارتدى أفرادها القمصان المدنية البيضاء والسرراويل رمادية اللون دون علامات الرتب طبعاً، وقد احتفظوا بمستوى انضباطهم العالى، وسرعة حركتهم ولياقتهم البدنية الواضحة، والثقة الكبيرة بالنفس، بينما وقف الضباط يشرفون على نقل الاحتياجات إلى السفينة ويشاركون الجنود فى هذه العملية».

«وهكذا بدأ التدخل المصرى فى اليمن يأخذ صورة أخرى، وبدأت هذه الصورة الجديدة فور وصول الباخرة «السودان» إلى ميناء الحديدة بعد ثلاثة أيام من إبحارها، وكان هذا التدخل حتى هذه اللحظة محدوداً، لا يزيد حجمه على مائة ضابط

وجندى يحملون الأسلحة الخفيفة فقط، ولكن - في نفس الوقت - لم يكن قد انقضى على قيام الثورة إلا أسبوع واحد».

«ومن الواضح أنه كانت هناك أسباب قوية دفعت القيادة السياسية إلى أن تعمل على سرعة التدخل الإيجابي لإنجاح انتفاضة الجيش، فلو كانت الأمور قد سارت مع الثائرين في مجراها السهل، بعيدة عما يهددهم بالفشل أو الانتكاس، ما احتاجت مصر أن ترسل سرية صاعقة والطائرتين للاشتراك في القتال الدائر بين الطرفين المتنازعين».

«هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فحتى وإن كان هذا التدخل ضئيلاً في «مرحلته الحالية»، فإنه يشير إلى عزم مصر على مساعدة السلال عسكرياً، ليس فقط بالأسلحة التي أرسلت إليه ليستخدمها الرجال الذين يقاتلون في صفوفه، بل أيضاً برجال مصريين يقاتلون في سبيل قضيته وأهدافه، ولهذا أثر كبير على تشجيع الكثيرين للانضمام إلى الحركة الجديدة التي قامت ضد الإمام، سيما بعد أن غادر البدر البلاد هارباً من قصره عندما قصفته الدبابات، واتجه إلى السعودية بعد فشل الثائرين في قتله».

(٣٠)

وبعد صفحات قليلة من حديث صاحب هذه المذكرات عن بداية التدخل، يتحدث الفريق الحديدي بنفس الروح وبنفس الفكر عما يمكن له ولنا أن نعتبره بداية التورط العسكري المصري في اليمن:

«... أعود وأقول إن فترة قتال سرية الصاعقة، رغم قصرها، فقد أظهرت للملأ أن الرئيس عبدالناصر يقف وراء ثورة اليمن، وأنه مصمم على نجاحها واستمرارها، وعلى جميع الأطراف التي يهمها الأمر أن تقدر موقفها على هذا الأساس».

«وكان أول رد فعل لهذا الموقف الجديد الذي صار واضحاً لا لبس فيه، أن تكونت قيادة عسكرية مشتركة، سعودية/ أردنية، انتقلت إلى نجران في جنوب السعودية لتكون على مقربة من الأحداث، فيمكنها الاتصال بالقبائل اليمنية وتدعيمها بالمال والسلاح، وإدارة القتال عن كثب إذا سمحت الظروف، كما وضعت محطة

إذاعة تحت تصرف فلول الأئمة جنوب المملكة يحرضون من خلالها القبائل ضد النظام الجديد ويثرون لهم الوعود والعهود».

«ويبدو أن القائمين بالأمر في اليمن، وعلى رأسهم الرئيس عبدالله السلال، ونائبه الدكتور عبدالرحمن البيضاني، قد أدركوا اهتمام مصر بحسم الموقف لصالحهم في البلاد، وفهموا أبعاد اللعبة التي يلعبها الرئيس عبدالناصر ضد المعسكر السعودي، فزادت مطالبهم وتنوعت، بحجة ضرورة مواجهة الموقف الجديد، ذلك الموقف الذي نشأ في رأيهم بعد تدخل جيرانهم في الشمال، وربطوا هذا التدخل بالنشاط المصري السياسي والعسكري، في بلادهم، ترى أيكفى لواء واحد من المشاة؟».

وفي موضع آخر يحرص الحديدي على أن يستنكر وجود السرية وحدها فيقول:

«كيف كان يمكن لهذه السرية، ومعها الطائرتان «الياك» أن تحقق أى هدف معقول في الوقت الذي خلا فيه الميدان تماماً من الجيش اليمنى الذي لم يبق منه إلا أعداد قليلة من الضباط، كان معظمهم ممن اشتركوا مساء يوم ٢٦/٩/٦٢ في قصف سكن الإمام البدر، وفشل الثورة وعودة البدر تعنى التنكيل بهم قبل قتلهم والتمثيل بجثثهم، فهم في الحقيقة أصبحوا يدافعون عن وجودهم ومستقبلهم في الحياة أكثر مما يعملون على تحقيق أهداف ثورية لصالح وطنهم. وماذا تفعل هذه القلة من الضباط وقد انصرف الجنود إلى قبائلهم أو منازلهم ومعهم أسلحتهم بطبيعة الحال، ولم تكن استمالتهم إلى جانب قضية قومية بالأمر الممكن، فهم أبناء القبائل قبل أى شىء، ورغم عدم تأديتهم لأى عمل تحت راية الجيش اليمنى، فقد كانوا حريصين على صرف مرتباتهم في مواعيدها، والويل إن تأخر هذا الصرف لأى سبب من الأسباب».

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

6

حرب الثلاث سنوات
مذكرات الفريق أول
محمد فوزى

دار الخيال

(١)

كان الفريق أول محمد فوزى، من الذين يصدق عليهم القول أنهم سيئو الحظ على الرغم من أن الحظ يقترب منهم . ففيما قبل قيام الثورة كان فوزى واحدا من المرشحين لعضوية مجلس إدارة نادى الضباط ضمن ما قد يمكن لنا ولغيرنا أن نسميه (الآن) قائمة الضباط الأحرار، ولكنه كان واحدا من الذين فشلوا فى هذه الانتخابات ولم يحققوا النجاح.

وليلة الثورة كان ينتظره دور محدد لكنه تقاعس عن أداء هذا الدور (وهذا هو رأى من لا يحبونه) أو على الأقل لم يتمكن من أداء هذا الدور (وهذا هو رأى من يحبونه كأحمد كامل فى مذكراته التى عرضناها فى الباب الرابع من كتابنا «الأمم القومية لمصر.. مذكرات قادة المخابرات والمباحث») .

وطيلة عهد جمال عبدالناصر كان الفريق قد أصبح قريبا جدا من أن يكون بمثابة قائد القوات المسلحة، لكنه لم ينل هذا المنصب إلا بعد أن حاقت بالقوات المسلحة المصرية أصعب هزيمة فى تاريخها كله.

وفى أول عهد الرئيس السادات كان قدره أن يُصنف من المجموعة المعادية للسادات فى ١٥ مايو عام ١٩٧١، وهكذا كان بمثابة وزير الحربية الوحيد فى تاريخنا الذى خرج من منصبه إلى السجن الحربى مباشرة، ذلك أن شمس بدران قد بقى بعض الوقت يناور وذلك فيما بين يونيو ١٩٦٧ حين اعتزل المنصب، وأغسطس

١٩٦٧ حين قدم للمحاكمة، أما فوزى فخرج من منصب الوزير إلى السجن الحربى مباشرة.

وفيما بعد العفو عنه فى عام ١٩٧٤ لم يتح له رد اعتبار كامل لأن هذا لم يكن ممكنا، لأنه ببساطة يتناقض مع طبائع الأشياء ومجريات الحوادث ، ومع هذا فقد حظى دون الآخرين جميعا باستقبال الرئيس السادات له أكثر من مرة والاعلان عن ذلك فى الصفحات الأولى من الصحف، وفيما بعد وفاة السادات أثر الفريق فوزى (أو أغرى) أن يتخذ موقف المعارضة من نظام الرئيس السادات، وحين بدأ القادة العسكريون ينشرون مذكراتهم وأحاديثهم منذ أواخر عهد الرئيس أنور السادات، فإن فوزى نفسه أصبح فى مرمى طلقات مدفعية عدد كبير منهم، فى مقدمتهم الفريقان محمد أحمد صادق وسعد الشاذلى اللذان خلفاه فى منصبه: الأول كوزير للحربية، والثانى كرئيس للأركان خلفا للفريق صادق، فضلاً عن معظم أصحاب المذكرات التى تناولها كتابنا هذا، وبالإضافة إلى هؤلاء كان هناك كثيرون من الذين لا بد لهم أن يرتفعوا باسمهم وبأسهمهم ولو على حساب الفريق فوزى نفسه.

وقد وجد فوزى نفسه بالتالى مضطرا لأن يصنف نفسه ضمن من سموا بالناصرين، على الرغم من أنه كان بالطبع من أكثر الذين عانوا من نظام عبد الناصر طيلة الفترة الممتدة منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٦٧، صحيح أن فوزى قد بقى فى القوات المسلحة ولكنه ظل تحت قيادة عبدالحكيم عامر الذى كان أحدث منه بكثير، وعلى حين كان محمد فوزى يزداد أقدمية فى القوات المسلحة فإن سلطاته كانت تزداد تقلصاً حتى إنه قبيل هزيمة ١٩٦٧ مباشرة أصبح لا تحت قيادة عبد الحكيم عامر فحسب وإنما تحت قيادة شمس بدران أيضا ، وحتى عندما لجأت إليه الدولة ليتولى قيادة الجيش بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ فإن التوفيقات الناصرية المعهودة جعلته يعمل أيضا تحت رئاسة وزير جديد أو مؤقت للحربية هو أمين هويدى الذى كان هو الآخر أحدث منه بكثير.

وعلى حين أن نظير فوزى فى كشف الجيش وهو محمود رياض، قد تولى منصب السفير منذ مرحلة مبكرة ثم عين وزيرا للخارجية منذ عام ١٩٦٤، فإن الفريق فوزى ظل واحدا - فحسب - من الصف الثانى من القيادات العسكرية حتى حل عليه الدور بالأقدمية البحتة (أى المطلقة) ليتولى منصب القائد العام عقب حرب يونيو عام

١٩٦٧ . وهكذا لا يمكن القول بأن الفريق فوزى قد فاز بهذا المنصب بسبب فضل فى شخصيته أو فى انتماءاته، وإنما بفضل أقدميته فحسب، وكل ما يمكن أن يقال عن ترشيح هذا أو ذاك له أو تزكيتهم له عند عبدالناصر لا يخرج عن نطاق أنهم حموه من الخروج من الخدمة فحسب، فلما بقى كان الأقدم وكان بهذه الصفة القائد العام بعد ما كان رئيس الأركان بالفعل . ولو أننا أردنا فى هذا أن نصدق مذكرات صلاح نصر فى أن سامى شرف كان هو صاحب الفضل فى اختيار الفريق فوزى لشغل هذا المنصب، لنزلنا بمستوى قرارات المصير إلى مستوى ما له من قرار .

(٢)

وفى الفترة التى عمل فيها الفريق أول فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة، عمل معه ثلاثة من رؤساء الأركان (هم على التوالى عبد المنعم رياض، وأحمد اسماعيل، ومحمد أحمد صادق) ، وقد يعنى هذا نظريا أن فوزى كان من القوة بحيث تمكن من موقعه بينما تغير رؤساء الأركان العاملون معه .. ولكن التاريخ (لسوء حظ فوزى) لم يمض على نحو ماضت قرارات التعيين فقد تمتع اثنان منهم (هما عبدالمنعم رياض وأحمد إسماعيل) بالمجد المطلق الذى لم ينل فوزى جزءا منه ، أما الثالث فقد قدر له أن يخلف الفريق فوزى نفسه ، ولكنه - للغرابة - لم يلق عشر معشار سوء الحظ الذى لقيه محمد فوزى على الرغم من أنه لم يبذل ما بذله فوزى من جهد .

ثم تبدأ الثمانينيات ويجد فوزى نفسه - كما ذكرنا منذ قليل - مضطراً إلى أن يسير فى نفق من سموا بالناصريين ولم يكن أمامه خيار آخر ، وسأسارع إلى القول أن هذا الاضطرار لا يعنى أن هذا النفق شىء غير جميل ، ولكن الاضطرار هو ما قاد فوزى إلى أن يسير فيه لأنه لم يكن فى وسعه مثلاً أن يفعل مثلما فعل المستشار محمد عبد السلام أو المستشار محمد عصام الدين حسونة وكلاهما لم ينل مناصب متقدمة فى عهد غير عهد عبد الناصر ، ولكنهما لم يضطرا نفسيهما إلى ما اضطر فوزى نفسه إليه من هجوم على عهد أصبح فيه نائبا لرئيس الوزراء تحت دعوى الانتصار لعهد يعلم الجميع أنه ذاق فيه الأمرين .

وبالطبع فإن صاحب هذه المذكرات لم يقف تماماً عند حدود هذه السنوات الثلاث ولم يكن بإمكانه أن يقف ، ولكنه من ناحية أخرى لم يتح لنفسه فرصة أعظم في أن يحكى تاريخ حياته كله، وأن يحكى تاريخ الثورة كله، ربما لأنه وضع نفسه بإرادته في هذا النفق الضيق أو في هذه الأنسوبة الضيقة وهذا هو ما يؤسف له - في نظري وأقولها مرة ثانية وثالثة - من اضطرار فوزى للبقاء في هذا النفق .

وليس من شك أن الفريق فوزى كان قادراً على أن يقدم لنا من خلال روايته للتاريخ المصرى المعاصر رؤية فريدة لرجل ظل قريباً من السلطة، وإن لم يشارك فيها المشاركة الفعالة .. ذلك أنه كان على الدوام فى مواقع متقدمة من المسئولية العسكرية والسياسية بالتالى حتى وإن لم تكن هذه المواقع المتقدمة بالمواقع الأولى صاحبة القرار النهائى .

ولكن الفريق فوزى لسبب قد نعلمه وقد لانعلمه أثر أن يركز ما يرويه من حياته على ما أداه فى تلك السنوات الثلاث، ولم يجاهد نفسه فى أن يستعرض تاريخه كله أو يستشرفه ليغذى به موقفه فى هذه السنوات الثلاث أو فى الشهور التى تلتها، ويبدو أنه أخطأ فى هذا القرار بقدر ما أصاب فى هذا الاختيار. كيف كان ذلك؟ تقتضى منا الاجابة عن هذا السؤال بعض التأمل فى الآثار التى خلفتها كتابة فوزى لمذكراته .

ولعلنا جميعاً نعرف بحكم المعاصرة أن كتاب فوزى قد تم استغلاله واستثماره إلى أقصى مدى فى إثبات أن أنور السادات لم يقدم شيئاً ذا بال للنصر الذى حققه جيشنا بقيادته فى أكتوبر ١٩٧٣ وفى إثبات أن عبد الناصر كان على وشك الانتصار - لا الحرب فحسب - لولا أن عاجلته المنية! وهكذا فقد أصبح كتاب فوزى مصدراً للنقل عنه ومنه فى كل الكتابات التى أريد لها أن تحطم السادات أو أن تقلل من قدره على الأقل .. وهكذا أصاب فوزى فى قبول الاختيار الذى كان أمامه، وكان خياراً سهلاً كما أنه كان خياراً كفيلاً بشفاء نفسه من ألم شديد تجاه هذا الرئيس الذى أودعه السجن!! وإن كان قد أخرجه منه بعد ذلك!!

ولكن هل كان قرار فوزى بقبول هذا الاختيار قراراً صائباً؟ بالطبع يعرف القارئ رأى وهو أنه أخطأ فى هذا القرار، فقد كان فى وسع فوزى أن يضع نفسه فوق عبدالناصر وفوق أنور السادات ليكون فى وجدان الناس أجمعين صنواً ثالثاً

لعبدالمنعم رياض ولأحمد إسماعيل أو قريبا منهما على أقل تقدير، وبخاصة أنهما كانا تحت قيادته. ولكن يبدو أن فوزى كان كما قدمنا سبب الحظ على الدوام حتى في تصويره لنفسه.. وأذكر أنى فكرت ذات مرة فى شخصيات تاريخنا المعاصر أيها يقترب فى سوء حظه من عبد الحكيم عامر فلم أجد من ينطبق عليه هذا الوصف بأكثر من محمد فوزى نفسه، فقد كان عبد الحكيم عامر بمصيره يدفع ثمن أخطاء متوالية ومتكررة يوماً بعد يوم، ولكن فوزى لم يرتكب الأخطاء التى ارتكبها عبد الحكيم عامر، ومع هذا فهو سبب الحظ إلى درجة قريبة من عبدالحكيم عامر حيث يختار قراراً نهائياً يكون كفيلاً (أكثر من مرة) بأن يضمن له المصير (أو الطريق) السيئ، وقد حدث هذا ليلة الثورة وفى ١٥ مايو وبعد وفاة السادات، بل وعندما قبل أوضاعاً شاذة وهو قائد عام للقوات المسلحة تحت قيادة كل من عبدالناصر والسادات.. وهكذا يتكرر عليه سوء الحظ ونتائجه، مع أنه لم يستمتع بعشر ما استمتع به عبدالحكيم من مجد وسلطة ونفوذ طيلة خمسة عشر عاماً.

هل أنا متعاطف مع الفريق فوزى إلى هذا الحد، ربما.. هل أنا معجب به، وحفى أن أخرج به من نطاق الخطأ الواضح إلى سوء الحظ الملازم؟ ربما... أم أنتى - وهذا وارد أيضاً - أحمله من سوء الحظ أكثر من سوء حظه بالفعل؟ وهل يمكن أن يكون هناك من يتحمل سوء الحظ أكثر مما يحتمل؟ هذا هو السؤال الذى ربما تصعب بل استحيل الإجابة عليه من دون أن نقرأ - بتأمل شديد - مذكرات هذا الرجل.

(٣)

نتناول فى هذا الباب كتاب «حرب الثلاث سنوات»، وقد صدر سنة ١٩٨٤ عن دار المستقبل العربى، ويجدر بنا أن نشير إلى أن هناك مذكرات أخرى للفريق محمد فوزى، وهى كتاب «استراتيجية المصالحة»، وقد صدر أيضاً عن دار المستقبل العربى، ونشر سنة ١٩٨٦ أو بعدها، وهو الكتاب الأكثر شهرة بحكم أنه يضم الفصول التى لقيت اهتمام الصحافة لأنه يتحدث فيها عن موقفه فى مايو ١٩٧١، وعن تصويره لموقفه من الرئيس السادات وعن نكوص الرئيس السادات فى رأيه وتصوره عن خوض الحرب، وعن تفصيل لقاءاته بالرئيس السادات بعد عفو عنه والإفراج عنه.

أما فى هذا الباب فسوف نتناول كتاب حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ / ١٩٧٠، وهو مذكرات الفريق فوزى عن الفترة الممتدة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ أو ما يفضل هو أن يربطه بالحرب التى كان هو فيها موضع الصدارة وهى حرب الاستنزاف، وقد أثر فوزى نفسه أن يظلم نفسه بإسقاط أربعة شهور من عام ١٩٧١ من عنوان هذه المذكرات، وليس هذا هو الظلم الوحيد فقد أضاف إليها أيضا سبعة شهور من عام ١٩٦٧، وكأنه كان يريد أن ينفس عن نفسه بحذف الأقسام نفسها أو أعوام الاقسام، ولأن عام ١٩٦٧ يخص عبد الحكيم عامر ولأن عام ١٩٧١ يخص أنور السادات ولأنه يكره هذين الرجلين فهو إذن ليس فى حاجة إلى هذين العامين فى تاريخه، ولو أن الفريق فوزى جعل السطر الثانى من عنوان كتابه: ١٩٦٨ - ١٩٧٠ لحقق كل هذا الذى يبتغيه، ولكن سوء حظه جعل عنوان الكتاب نفسه يحمل فى السطر الثانى تفسيراً للثلاث سنوات بأنها ١٩٦٧ / ١٩٧٠ وكلنا يعرف أن ١٩٦٧ / ١٩٧٠ تعنى أربع سنوات لا ثلاثاً.. ومع هذا فمن السهل الرد على مثل هذا الخطأ بعذر أقبح من الذنب، وذلك حين يقول الرد أن المذكرات تقصد الفترة ما بين إعادة بناء القوات المسلحة وبين قبول وقف إطلاق النار بناء على مبادرة روجرز، أى من صيف ١٩٦٧ أو خريفه إلى صيف ١٩٧٠ أو خريفه.. ومن الواضح الجلى أن هذا العذر كما وصفناه أقبح من الذنب، لأنه بذلك يتصور حرب الاستنزاف قد انتهت بمبادرة روجرز، وهو ما لا يقبله أى وطنى على الإطلاق حتى لو كان هذا قد حدث، ولكننا سنجد الفريق فوزى نفسه يقع فى هذا المطب حين يرى - كما سنقرأ له - أن حرب الاستنزاف انتهت فى ٨ / ٨ / ١٩٧٠ بنصر سياسى!! وظنى أن الفريق فوزى بل وكافة أعداء السادات يرحبون بأن تكون حرب أكتوبر المجيدة بمثابة الامتداد الطبيعى والنتاج المنطقى لحرب الاستنزاف، ولكن هذا العنوان الفج الذى اختاره فوزى لمذكراته يضحى بكل هذه القيمة لمجرد اندفاع غير محسوب.

(٤)

يحرص الفريق فوزى على أن يحدثنا عن تجربته مع هذه المذكرات، وكيف أنه اعتمد فى كتابتها على مذكراته الشخصية، وسيوضح لنا من قراءة أولى فقراته فى

مقدمة هذا الكتاب، أنه هو نفسه يعرف حجم مساهماته (المحدود) في الأحداث العسكرية على مدى تاريخه العسكري الممتد منذ تخرجه عام ١٩٣٦ وحتى تقاعده في ١٩٧١، ونراه حريصاً على أن يضيف سنوات دراسته في المدرسة الحربية لتبدأ حياته العسكرية في ١٩٣٤، لكنه للأسف وكما أشرنا في الفقرة السابقة، يحذف من حياته العسكرية الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٧١، إذ لم تنته خدمته إلا في ١٣ مايو ١٩٧١. وسرى أن أقصى ما سجله فوزي من مشاركة عسكرية حقيقية قبل أن يتولى شئون القيادة، هو مشاركته في الحرب العالمية الثانية في الدفاع المضاد للطائرات عن القواعد البحرية والجوية (١٩٤١/١٩٤٢)، وكلنا يعرف أن الفريق فوزي أمضى معظم حياته في الكلية الحربية مسئولاً عن إعداد الضباط، ولكنه للأسف الشديد يتجاوز عن إبراز هذا المعنى على أهميته، ولو أنى مكانه لافتخرت بهذا لأن الأستاذية نفسها هي أرقى مستويات المهنة، ولكن هذا يقتضى وعياً من صاحب الرسالة، وعلى كل الأحوال فإن إهمال الفريق فوزي الحديث عن هذه الرسالة بما تستحق لا يقلل من قيمة أدائه لها، فلربما أدى المرء وظيفة على نحو جيد دون أن يدرك أهمية ما يؤديه، ولطالما تمنى الناس وظائف أدنى في قيمتها مما هم فيه بالفعل، ويبدو أن الفريق فوزي كان في هذه الجزئية من هذا النوع.. ولنقرأ هذا الذي يرويهِ الفريق فوزي نفسه عن مذكراته:

«شرعت في كتابة مذكراتي هذه مع بداية عام ١٩٧٦ معتمداً على مفكرتي اليومية التي كنت حريصاً على أن أدون فيها كافة الأحداث العسكرية التي عاصرتها طوال مدة خدمتي الطويلة التي بدأت عام ١٩٣٤ وانتهت عام ١٩٧١. وقد أتاح لي البعد عن مشاغل العمل اليومي وصخبه أن أستعرض شريط الأحداث المتلاحقة والمؤثرة على أجيالنا من القادة والضباط والجنود، في ترو وإمعان أرجو أن يكونا قد أتاحا لي الرؤية الصحيحة والحكم السليم. ولقد اشتملت هذه الأحداث العسكرية على حقائق كثيرة، منها ما نشر وأغلبها لم ينشر. كما وضحت هذه الأحداث خبرات عسكرية أخرى توفرت من معارك وصراعات بدأت بأحداث الحرب العالمية الثانية، وقت أن اشتركت في الدفاع المضاد للطائرات عن القواعد البحرية والجوية في الإسكندرية وبورسعيد وقناة السويس عامي ١٩٤١ - ١٩٤٢، ثم من العمليات العسكرية ضد الصهيونية عام ١٩٤٨ في فلسطين، ثم من الاعتداء الثلاثي البريطاني -

الفرنسي - الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦، ثم من معركة يونيو ١٩٦٧. وانتهت
الخبرة العسكرية الميدانية بحرب السنوات الثلاث (١٩٦٧ - ١٩٧٠) وكان مركزى
القيادى فى الأخيرة يسمح لى بالاشتراك فى صنع القرار الاستراتيجى للدولة».

«كان أسلوب العمل التنظيمى داخل القوات المسلحة طيلة ثلاث سنوات
متواصلة وإعادة بنائها على أسلوب علمى، هما اللذان جعلنا من الصمود والمجابهة
وتحدى العدو سلماً صاعداً لوصولها إلى درجة من الكفاءة والمقدرة القتالية لم تصلها
من قبل».

«إن لمفكرتى اليومية الفضل الأول فى جمع هذه الأحداث طوال الأربعين عاماً،
ولم يكن هناك بديل لذلك».

(٥)

وبعد فقرات قصيرة نفاجاً بالفريق فوزى وهو يدعو إلى أهمية نشر الحقائق
التاريخية العسكرية، بل إنه يتطرق فى هذه الدعوة إلى حد أن يجيز عدم نشر حقائق
السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع، على حين يحتم نشر الحقائق العسكرية، ولست
أدرى هل أخذ الفريق فوزى بهذا المبدأ حين كان فى السلطة، أم أنه اكتشف الحقيقة
بعد بلوغ الستين:

«إن المكسب الكبير المتحقق من دراسة واستيعاب الأخطاء العسكرية السابقة على
جميع المستويات من القائد العظيم إلى الجندى البسيط، هو الاستفادة من الخبرات
السابقة والحرص على عدم تكرار الأخطاء، فتسلم بذلك أرواح كثيرة».

«وإن جاز عدم نشر الحقائق التاريخية فى المجالات السياسية أو الاقتصادية أو
الاجتماعية، فإنه غير جائز فى المجال العسكرى إطلاقاً، إذ أن العلم والمعرفة والخبرة
المكتسبة من المعارك، لا يصح أن يحجبها أى عائق أو مانع حتى لو كانت حقائقها
وظروفها سيئة، وأبرز مثل تاريخى على ذلك هو ما حدث عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧.
فقد شاءت الظروف السياسية والمعنوية بعد معركة ١٩٥٦ أن تمنع القيادة العسكرية

نشر أو ذكر حقائقها، خوفاً من تقليل شأن المكاسب السياسية الباهرة التي حققتها مصر عقب هذه المعركة».



ومن حسن الحظ أن الفريق فوزى يعترف بالقصور العسكرى الذى حدث فيما بين حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧، مع أنه كان أحد المسئولين الكبار، كمدير للكلية الحربية، وكرئيس للأركان حيث هو تقريباً المسئول الأول أو الثانى فى الحالىن، ومع هذا فإنى أفضل الاعتراف بالخطأ حتى لو أنكر المخطئ دوره فى الخطأ، فهذا عندى أفضل من مكابرة أصحاب الأقلام وتحويرهم الحقائق:

«ولقد أصبحت مصر مناراً ومثلاً قومياً على صعيد الوطن العربى وفى العالم الثالث كله خاصة الدول الأفريقية، وفى نفس الوقت علقت أخطاء المعركة العسكرية على شناعة المكسب السياسى، وظلت كذلك طوال عشر سنوات. وبينما كان العدو الإسرائيلى يعمل بجدية فى تجهيز قواته المسلحة وشعبه لجولة عسكرية جديدة، كانت قواتنا المسلحة منشغلة بقضايا وأمور حالت بينها وبين استيعاب دروس معركة ١٩٥٦، فتكررت نفس الأخطاء، ومن ثم كانت هزيمة ١٩٦٧».

(٦)

ويفاجئنا الفريق فوزى بموقف فى غاية التطرف من حرب ١٩٦٧، فهو يرى أنها لم تكن هزيمة ولا كانت نكسة، وأن تعبير النكسة نفسه تعبير مبالغ فيه، وما هى إلا معركة خاسرة وقتياً فحسب، وقد يكون من حق الفريق فوزى أن يرى مثل هذا الرأى لأنه كان رئيس أركان الحرب فى هذه المعركة الخاسرة، ولكن من حقنا أن نسأله عن قيمة كل هذا الجهد الذى يتحدث عنه فى معركة الثلاث سنوات إذا كانت حرب ١٩٦٧ مجرد معركة خاسرة، لماذا إذن لم يستطع سيادته أن يزيل أثر المعركة الخاسرة فى أسبوع من أسابيع الثلاث سنوات، إنى لأقشعر وأنا أقرأ هذا الوصف السريع الذى يورده الفريق فوزى فى المقدمة ويقول :

« لقد أطلقت صفة النكسة على معركة ١٩٦٧، وهو وصف مبالغ فيه، إذ أن معركة ١٩٦٧ ما هي إلا معركة خاسرة وقتياً، لم يتسبب عن نتائجها استسلام أو نهاية للصراع العربي - الإسرائيلي، بل أعقبها مباشرة مواصلة القتال الذي استمر بين مصر وإسرائيل ثلاث سنوات متصلة، وأصبح عنواناً للمذكراتي هذه «حرب الثلاث سنوات».

هل رأى قارئ في أى لغة من لغات البشرية مثل هذا الوصف العجيب.. استمر الصراع ثلاث سنوات وأصبح عنواناً للمذكرات! وهذه هي قيمة الصراع فى نظر هذا الرجل!



ونحن - على الرغم من هذا - نريد أن نبرز للفريق فوزى ما يريد هو أن يبرزه فى تاريخه بنفس عباراته حتى لو تحفظنا عليها، فكل مكسب شخصى له هو مكسب للوطن فى النهاية، ولهذا فإننا سننقل للقارئ الفقرة التى يختتم بها صاحب المذكرات حديثه عن انتهاء حرب الاستنزاف بالانتصار على إسرائيل فى ٨/٨/١٩٧٠، وسوف ندهش لهذا الانتصار الذى يتحدث عنه فريق أول وقائد عام ورئيس أركان ومدير كلية حربية. إن الانتصار تلخصه ثلاثة سطور تحمل كل جوانب الانتصار من وجهة نظر فوزى الذى يقول:

«وانتهت حرب الثلاث سنوات يوم ٨/٨/١٩٧٠ بمكاسب سياسية لمصر، كما أن القوات المسلحة أصبحت قادرة على تنفيذ خطة تحرير سيناء بالقوة، مطبقة الخطة ٢٠٠ التى تدرت عليها، عملياً وبالجنود لتحرير سيناء فى اثني عشر يوماً».

هل رأى قارئ أعجب من هذا الانتصار؟! لا أظن أن لفظ الانتصار قد هان على أحد من الذين استعملوا اللغة كما هان على الفريق فوزى فى هذه العبارة، ولم لا؟ وهو الذى يظن ويجاهر بأن وصف النكسة كثير جداً على معركة ١٩٦٧ التى لم تكن فى نظره إلا معركة خاسرة.. وإلى هذا الحد هان الانتصار وهانت الهزيمة على فوزى.. ولهذا لم يكن من العجيب أن نصاب بالنكسة!

لعلنا نأتى الآن إلى الجوانب التى تحمل فى طياتها حديثاً عن الإيجابيات، وفى الحقيقة فإن الفريق محمد فوزى لا يبخل علينا فى هذه المذكرات بكثير ولا قليل من التفاصيل التى تعطينا فكرة كاملة عن مدى الجهد الذى بُذل فى إعداد قواتنا المسلحة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ أو لحرب الاستنزاف من قبل، ويورد الفريق فوزى التفاصيل كاملة بالأرقام والمعدلات، ولا أدرى هل تدخل هذه التفاصيل تحت المسئولية العسكرية، وهل يعتبر ذكرها على هذا النحو تجاوزاً أم لا؟ ولنأخذ مثلاً واحداً من هذه الأمثلة، وهى أمثلة كثيرة ومتعددة، وسوف نجد الفريق فوزى يذكر أعداد الأسلحة والذخائر وأعداد القوات المحاربة وتفاصيل تسليحها وتحركاتها بقدر كبير من التفصيل، وأعترف أنى رغم حبي للتفاصيل كنت أنزعج من ورود هذه التفاصيل على هذا النحو الزائد على الحد، ولست أحب أن أكرر ما فعله الفريق فوزى، لكنى سأختار مثلاً تتبين فيه طبيعة الجهد البشرى المنجز بأكثر مما يتبين فيه قدر العتاد أو الجماد، وهو حديثه عن تأهيل الطيارين الجدد للزمين للمعركة، حيث يقول:

«... كانت أصعب مهام التدريب ضمن الأعداد الهائلة التى تضمها القوات المسلحة، هى إعداد الطيارين المقاتلين المقررين فى خطة القوات الجوية بمعدل ١,٥ طيار لكل طائرة، أى إعداد أكثر من ٨٠٠ طيار مقاتل خلال ثلاث سنوات، وكان معدل زيادة الطيارين فى السنة الواحدة قبل عام ١٩٦٧ خمسين طياراً فقط، يقابله استهلاك عدد مماثل من الطيارين فى السنة الواحدة - معاش أو حوادث قاتلة أو شطب الاسم أو تحويله إلى طيار نقل ومواصلات - ومن ثم كان لابد من حلول جذرية لإمكان تدبير العدد المطلوب من الطيارين فى الزمن المحدد. فقامت بفتح باب القبول لجميع العسكريين فى القوات المسلحة المؤهلين طبياً وعلمياً ورغبة، كما فتحت أربعة معاهد ومركز تدريب لتدريب الطيارين، بالإضافة إلى كلية الطيران فى بلبس. وأصبح تخرج الطيارين فى حدود ٣٠٠ - ٤٠٠ طيار سنوياً. كما تم إرسال قوة سرب مقاتل من الطيارين والموجهين والفنيين إلى الاتحاد السوفيتى لرفع الكفاءة القتالية والتخصص كل ثلاثة شهور، وبهذه الطريقة أمكن الوصول إلى ٧٥٪ من

العدد المطلوب من الطيارين فى أوائل عام ١٩٧٠، واضطرت القيادة السياسية والعسكرية إلى الاستعانة بالاتحاد السوفيتى لاستكمال العدد المطلوب من الطيارين السوفيت الذين وصلوا فى مارس ١٩٧٠ ليشاركوا فى الدفاع الجوى عن العمق المصرى فقط».

(٨)

ونحن نريد أن نعقب على حديث الفريق فوزى فى الفقرة السابقة بكثير من التعقيبات، ولكنى سوف أكتفى بتعليق واحد فقط يختص بإسناد الأفعال إلى الضمائر فى هذه الفقرة، فنحن نرى كل هذا الإنجاز وقد احتل محل الفاعل فيه (فى الإعراب) تاء المتكلم للفريق أول محمد فوزى صاحب هذه المذكرات، حتى إذا بلغت القوات ٧٥٪ من قوتها وأصبحت بحاجة إلى ٢٥٪ تكملها فإن الضمير هنا لا يكون للفريق فوزى وإنما يكون للقيادة السياسية(!!!) التى اضطرت(!!) إلى الاستعانة، وأنا لا أريد أن أقول للفريق فوزى ولماذا لم يكثف جهوده أكثر وأكثر حتى لا تضطر القيادة إلى الاستعانة بالسوفيت، فقد بذل الرجل أقصى ما فى وسعه ولو كان فى وسعه أكثر من هذا لفعل!! ولكنى كنت أريد منه أن يدلنا على رأيه فى هذه الاستعانة وماذا كان يفعل لو كان هو القيادة السياسية(!!) ولماذا يتبرأ من هذه الاستعانة ويسندها وينسبها للقيادة السياسية بينما ظل الإنجاز السابق كله من نصيبه هو، ولماذا مثلاً لم يجعل الضمير لمصر أو لجماعة القادة!! ويبدو أن أسلوب الصحفى المقرب من عبدالناصر فى استثمار عبدالناصر بنسبة الجهد والصواب إلى نفسه وإلقاء الخطيئة على عاتق عبدالناصر العظيم كان بمثابة المثل الأعلى للفريق فوزى وهو يكتب بعض صفحات هذه المذكرات.

وبعد هذا التعقيب فإنى أحب أن أنبه إلى أن اللواء عبد الحميد الدغيدى يقدم رؤية مناقضة تماماً لكل هذا الذى يرويه الفريق فوزى فيما يتعلق بالطيارين، فهو ينه - وهو على صواب - إلى أن خسائرنا فى حرب ١٩٦٧ كانت فى الطائرات لا فى الطيارين، وأن ما فقدناه من الطيارين كان ١٤ طياراً، وكانت هناك دفعة تخرجت ولم تشارك بعد فى حرب ١٩٦٧، وكانت تضم مائة طيار، وبهذا أصبح عدد الطيارين

بعد الحرب يزيد ٨٦ طياراً على عددهم قبل الحرب. ومن الغريب أن يصل التناقض في رواية الحقائق إلى هذا المدى عند الفريق فوزى، على الرغم من تقديرنا الأكيد والعميق لمدى الحاجة المتجددة إلى الطيارين عاماً بعد عام.



ونعود إلى الفريق فوزى وهو يستأنف حديثه راوياً ما يتعلق بقوات الدفاع الجوى. وسوف نجده يكرر نفس الأسلوب الذى انتقدناه فيه لتونا، ويقول:

«أما الصعوبة الثانية فكانت فى تدريب أفراد طواقم الصواريخ «سام ٣» بالعدد المطلوب لتشغيل واستخدام العدد الكبير من كتائب صواريخ «سام ٣» التى أضيفت إلى تسليح قوات الدفاع الجوى بما يساوى أربعة أضعاف ما كان مخططاً له فى أواخر عام ١٩٦٧، وبرزت صعوبة تشغيل واستخدام هذا العدد الكبير من الصواريخ «سام ٣»، وبالرغم من إنشاء مركزين للتدريب إضافيين وتوفير مدرسين لهم من الضباط المصريين والسوفييت، وإرسال أفراد لواء كامل صواريخ - قائد وضباط وجنود - كلهم مؤهلات عليا ومهنيون بالإضافة إلى ٣٠٠ جندي مؤهلات ليكونوا مترجمين إلى الاتحاد السوفيتى لحضور دورة تعليمية كل ثلاثة شهور، وانضمام معظم المجندين من المؤهلات العليا والمعاهد المتوسطة إلى قوات الدفاع الجوى. إلا أن القيادة السياسية والعسكرية اضطرت فى أوائل ١٩٧٠ إلى طلب لواءات كاملة - أفراد ومعدات وتسليح - من الاتحاد السوفيتى حضروا فى مارس ١٩٧٠ لاستكمال حجم وقوة الدفاع الجوى - صواريخ - حسب الخطة الجديدة لقوات الدفاع الجوى».

هكذا نجد ألفاظ المذكرات نموذجاً لألفاظ النرجسية : اضطرت القيادة (!!) بينما أنجز هو (!!)

(٩)

كذلك فإن صاحب هذه المذكرات حريص على أن يذكر لنا بكل اعتزاز أنه هو الذى أخذ بفكرة تجنيد المؤهلات العليا فى صفوف القوات المسلحة وهو يحدثنا عن مدى النجاح الذى حققته هذه الفكرة، ومع اعترافه بعبقرية الفكرة فإنه يتحدث عن هؤلاء بلهجة الضابط التقليدى الصغير حين يتحدث عن مجنديه وكأنه يلتزم

العسكرية المنضبطة وكنت أظن صاحب هذه المذكرات وقد نضج سياسياً بما فيه الكفاية يتحدث عنهم بصفة المواطنة ، ولكنه لا يجد في نفسه الشجاعة على مثل هذا إنما هو يفرق بين مجند ومجند فحسب ويقول :

«المجند خريج الجامعة والمعاهد العليا هو أفضل بكثير من المجند الأمل للقوات المسلحة في عصرنا الحالى، الذى تميز باستخدام الأسلحة والمعدات المتطورة والمعقدة. وأصبحت القدرة العقلية هى المفضلة على باقى القدرات. وكانت القيادة العسكرية قبل عام ١٩٦٧ لا تهتم ولا ترغب فى انضمام حملة المؤهلات العليا لصفوف القوات المسلحة، وكان عدم قبولهم يأتى دائماً تحت عبارة «لم يصبه الدور» أو «غير لائق طبياً». وكانت اللائحة الطبية التى تطبق عليهم تحجب شرف التحاقهم بالجندية، وكان عدد المقبولين منهم لا يتعدى ٧٪ من عدد المرشحين. وكانت دعوى عدم قبول المؤهلات العليا تلصق دائماً بدعوى الأمن» .

« بادرت بعد تعيينى قائداً عاماً للقوات المسلحة فى ١١/٦/١٩٦٧ بإعلان رغبتى فى قبول المؤهلات العليا للتجنيد، وعن طريق أجهزة الإعلام أعلنت عن إسقاط القيود التى كانت تحجب التحاقهم جنوداً بالقوات المسلحة، وجرى تغيير جذرى فى شروط اللائحة الطبية، وتجاوب شباب الجامعات والمعاهد العليا بروح وطنية وارتفعت نسبة المجندين منهم إلى ٣٩٪، وكانوا هم المقاتلون الصالحون».



ويبدو لى الفريق فوزى - على حد معلوماتى المتواضعة - متعسفاً فى الطريقة التى يروى بها هذا الذى يرويه ، فهل كان بوسع الجامعيين الذين يجندون إجبارياً أن يختاروا؟ لم يكن بالطبع فى وسعهم إنما كانت القوات المسلحة تجند كل من هو صالح منهم دون أخذ رأيه فما هو معنى حديثه عن تجاوب هؤلاء! نعم إن هؤلاء التزموا وحاربوا وانتصروا وفعّلوا ما هو أكثر من التجارب، ولكن حديث فوزى فضلاً عن أنه يناقض الحقيقة فإنه لا يوفيهم حقهم ، إنه يصورهم وقد عرضت عليهم الفرصة فاختاروا ، وقد وصلت نسبة الذين اختاروا إلى ٣٩٪ .. وهذا أمر عجيب ، فالذين لم يختاروا استبعدوا بسبب عدم كفايتهم الطبية مثلاً وليس بسبب عدم رغبتهم، وهكذا يتورط الفريق فوزى دون أن يدري فى أن يسم شباب مصر بضعف الانتماء حين يتعد ٦١٪ منهم باختيارهم عن ساحة الجندية من أجل تحرير الوطن ...

ومع أنى أعتقد أن نسبة التجنيد بين هؤلاء كانت بالطبع أكثر من ٣٩٪ فإن النسبة لاتهمنا فى نقاشنا الآن ونحن نتحدث عن هذا التجاوز القاتل الذى وقع فيه كاتب هذه المذكرات ، ربما بحسن نية ، أو ربما لأنه تعود طيلة عمره أسلوب تقارير التنظيمات السياسية الشمولية التى تضىف الإرادة على الجماهير حين لا يكون الأمر بإرادتها(!!) وتنزع الإرادة عن الجماهير حين يكون الأمر بإرادتها(!!)

(١٠)

ويتبته الفريق أول محمد فوزى إلى أن ينه شعبه فى مصر وجيش هذا الشعب، إلى عيب جوهرى فى العلاقة بين الضباط والجنود، مقارنة بتلك العلاقة القائمة فى الجيش الإسرائيلى، ومن العجيب أن صاحب هذه المذكرات لا يدلنا على الجهد الذى بذله كقائد عام من أجل إصلاح هذا الوضع الذى يتقده، وكأنه يتحدث عن شىء لا يعنيه بالمرّة، مع أنه بالإضافة إلى هذا وقبل أن يكون وزيراً وقائداً عاماً كان بمثابة المسئول الأول لفترة طويلة من الزمن عن تشكيل شخصيات الضباط وتكوين شخصياتهم حيث عمل لفترة ليست بالقصيرة مديراً للكلية الحربية، إنما هو ينقل نصاً من نصوص الإسرائيليين فحسب، ولو أنه أهمل نقل النص تماماً لكان هذا أخف وطأة على القارئ الذى يطالع ما يرويه صاحب هذه المذكرات دون أن يعلق التعليق اللائق والمطلوب وهو - على سبيل المثال - يقول بصراحة:

«... أثار القادة الإسرائيليون هذا الموضوع بطريق مباشر وغير مباشر مع بعض الضباط الكبار الذين تم أسرهم خلال عمليات ١٩٦٧ وأوضحوا لهم الفارق بينهم وبيننا فى أسلوب القيادة وفى النواحي الاجتماعية بين الضباط والجنود، وأن القادة الإسرائيليين يتحدثون طويلاً إلى جنودهم عن الحرب والمعارك قبل أن تحدث، وأنهم يحترمون جنودهم على العكس منا، رغم أن الجنود المصريين - حسب قولهم - طيبون جداً وبسطاء وجاهلة، لكنهم أقوياء يسودهم الضبط والربط وهم هادفون بالمدفعية يجيدون الإصابة، لكن ضباطهم جامدون. وشهادة حق قالها القادة الإسرائيليون عن الجندى المصرى عام ١٩٦٧ جاء فيها: «... ولكن بعض الجنود وعلى الأخص فى عمر

متلا حيث أغلقنا طريق الانسحاب أمامهم، قاتلوا ببسالة حتى الموت في محاولة الاقتحام غرباً إلى القناة، وذلك تماماً على نحو ما فعلوه في الفالوجا عام ١٩٤٨ حيث كان جمال عبدالناصر يحارب كضابط صغير..».

ويردف الفريق فوزى قائلاً :

« ومن الحوارات التي دارت في معسكرات الأسرى في إسرائيل لتوضيح أنه لا مسافة بين الضابط الإسرائيلي والجنود، أن ضباطهم دائماً يستخدمون كلمة «اتبعوني» وليس كلمة «تقدم»، وهذا هو السبب في أن خسائرهم في الضباط تشكل أكثر من ٢٢٪ من مجموع الخسائر».

(١١)

و حين نتأمل ما يرويه الفريق فوزى عن معركة ٥ يونيو وما حدث في أيامها المعدودة يوماً بيوم، فإننا نعجب من الهدوء الظاهر والباطن الذي يقص به علينا صاحب المذكرات أحداث الهزيمة دون أن ينفعل أو يتأثر أو يتأسف أو يتأسى أو يحزن، هو يقص علينا أحداثاً بلا صدى في نفسه كأنها وقعت في المعارك التي جرت بين نابليون والإنجليز، ولا أظن أن هذا من الموضوعية في شيء.. وسنرى - على سبيل المثال - حديثه عن الإنذارات المبكرة وكيف أنه لم يكن واعياً لدور رئيس الأركان الذي كان يشغله، فهو مشغول فقط بأن يروى أن الإنذارات وصلت إلى مكتب الوزير شمس بدران وزير الحربية، وهو في رأيه «جهة غير معنية بالعمليات»، وسوف نرى الفريق فوزى يحرك الأمور والإنذارات والإشارات بعيداً عن رئيس هيئة أركان الحرب الذي هو نفسه دون أن يبرئه هذا، أمامنا ولا أمام التاريخ. ومع هذا فإن ما يورده فوزى رغم إعادة ترتيبه له بما يخدم صورته هو وأهدافه ومصالحه، يمثل صورة مهمة وبديعة لدور البيروقراطية في إفساد العسكرية ومن ثم تحقيق الهزيمة بأسرع ما يمكن، ولنقرأ هذه النصوص:

« كان نذير المعركة هو إرسال إنذارين تعبويين في غاية الأهمية، الأول من مكتب مخابرات العريش بقيادة المقدم إبراهيم سلامة، إلى جهة غير معنية بالعمليات «مكتب الوزير شمس بدران بكويرى القبة» في الساعة السابعة صباحاً، بينما وصل

إلى هيئة عمليات القوات المسلحة بالقيادة العامة فى الساعة ٤٠, ٩ من صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

هكذا يحرص الفريق فوزى على ذكر الساعة والدقيقة لتبرئة نفسه، ولو أنه اهتم قبلها - وقبل الحرب - بالساعة والدقيقة - وهو رئيس هيئة الأركان - لكان للحرب مجرى آخر:

«أرسل الإنذار الثانى من الفريق عبدالمنعم رياض الذى كان بالقيادة المتقدمة لنائب القائد الأعلى بعمان فى الساعة السابعة صباحاً أيضاً، ولكنه لم يستقبل بالجهة المعنية، وهى غرفة عمليات الدفاع الجوى بمنطقة الجيوشى إطلاقاً».

«وأقول إنه لو وصل هذان الإنذاران صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥، قبل بدء العمليات بساعة ونصف، لكانت على الأقل قد تغيرت الحوادث عما وقع فعلاً صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥».

على هذا النحو يجمل الفريق فوزى قصة الإنذارين ثم إذا هو يفصلها معطياً لنا المعلومات التى لم تكن لتتاح لغيره:

«تجمعت لدى الدوريات الأمامية لوحداث نطاق الأمن، مشاهدات أنوار وسماع أصوات عربات جنزير فى مناطق فتح وحدات العدو واستعداده للهجوم حوالى الساعة ٤ من صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥».

«وصلت هذه المعلومات إلى مكتب مخابرات العريش الذى كان يعمل كمركز استطلاع تعبوى للجيش فى نفس الوقت. وقد حاول هذا المكتب التوفيق والتجميع والتحليل لهذا الإنذار بوسائله الأخرى، وأرسل إشارة فى الساعة ٧ صباحاً من نفس اليوم إلى قيادته العليا بمكتب وزير الحربية شمس بدران بكويرى القبة، هكذا كان أسلوب الاتصال منذ زمن، ولم يعدل هذا الأسلوب ولا استطاع أحد أن يعدله كروية لاحتمال قيام العمليات الحربية، أو كجزء من تنظيم وإدارة العمليات الحربية».

«استقبل الضابط المناوب فى كويرى القبة هذه الإشارة، وأرسلها إلى مكتب المشير حيث كان نائماً فى القيادة العامة بمدينة نصر، استلم هذه الإشارة المقدم على شفيق صفوت مدير مكتب المشير، وعرضها عليه فى غرفة نومه عقب استلامها، أى حوالى الساعة ٧ صباحاً. ولم يعلق المشير أو المقدم على شفيق بأى تعليق على فحوى

الإشارة، إلا أنى علمت بعد ذلك متأخراً فى نفس اليوم أى ١٩٦٧/٦/٥، أن الإشارة وصلت إلى الجهة المعنية، أى هيئة عمليات القوات المسلحة فى الساعة ٤٠، ٩ أى بعد حدوث الهجوم الفعلى».

(١٢)

وهكذا يصل الفريق فوزى فى هدوء شديد إلى اتهام المشير عبد الحكيم عامر نفسه بالإهمال والتقصير، ولم لا وهو الذى تلقى الإشارة فى الساعة السابعة صباحاً ولم يحرك ساكناً، ولسنا نريد أن نقول إن الفريق فوزى يتجنى على المشير لأن المشير نفسه تحرك بالطائرة، أى عرض نفسه لخطر المعركة، لكن لا بد لنا أن نعجب لهذه الروايات التى يقدمها الفريق فوزى متمسكاً بدقة بالغة فى التوقيتات، ولكننا لا ندرى ما سنده فيها.. على سبيل المثال هو يقول إن الإشارة وصلت المشير حوالى الساعة ٧ صباحاً ولم يحرك ساكناً.. من ذا الذى يستطيع أن يقول ذلك إلا إذا كان حاضراً، فإذا كان هو فوزى نفسه فلم لم يحرك ساكناً وهو رئيس الأركان المذكور.. ولنا أن نسأل أيضاً: كيف وصلت الإشارة إلى رئيس هيئة العمليات دون أن تمر برئيس الأركان الذى هو الفريق فوزى؟! وهل كان من المعقول أن تصل إلى كل هؤلاء بينما لا تصل إلى فوزى الذى يرى نفسه ويقول علمت متأخراً بينما نحن نشك فى أركان روايته التى لا تتسق مع أى منطق.. ها هو يعود ليقول:

«كما أن القوات نفسها، قيادة الجيش، وقيادة الجبهة، لم تبلغ القيادة العامة بأى هجوم على القوات الأمامية، إلا حوالى الساعة ٣٠، ٨ أيضاً فى نفس وقت الضربة الجوية الإسرائيلية تقريبا».

وبدلاً من أن يعترف الفريق فوزى بالخطأ الجسيم فإنه يلجأ بعد فوات الأوان إلى إعطاء دروس للمقدم إبراهيم سلامة الذى أخطأ فى تحليل الإنذار، مع أن هذا المقدم - حسب رواية الفريق فوزى نفسه - لم يتوان عن أن يبلغ رؤساءه منذ الساعة صباحاً، ولكن البيروقراطية التى نعيشها جميعاً علمتنا أن الصغير دائماً ما يكون المخطئ ليكون بديلاً عن الكبير فى تحمل الخطأ ونتيجته:

«عندما وصل هذا الإنذار إلى المقدم إبراهيم سلامة في الساعة ٤ صباحاً، وبعد أن قام بالتأكد والتجميع، حلل هذا الخبر تحليلاً خاطئاً، وذيل الإشارة المرسلة منه بالآتي: «إن الوحدات الأمامية لإسرائيل على كلا المحورين الشمالي والأوسط تقوم بتغيير قواتها من احتياطي المنطقة»، وأضافت الإشارة أنه صدرت تعليمات من قيادة الفرق الأمامية بالحذر، ودفع دوريات أمامية أكثر لزيادة التأكد، واستمرار المتابعة».

«ولم تكن هذه التحركات سوى التحركات النهائية لوحدة العدو الأمامية للفتح التكتيكي على كلا المحورين استعداداً للهجوم على قواتنا في سيناء صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥».

(١٣)

ثم يروي الفريق فوزى بتفصيل مهم قصة الإنذار الثاني وكيف أنه وصل إلى محطتي استقبال ولكنه لم يفد لا هنا ولا هناك!!:

«في محطة عجلون للإنذار المبكر «بقرية عجلون بالأردن» جهاز رادار ممتاز ويرتفع ٤٠٠٠ قدم عن مستوى السهل الساحلي بإسرائيل، ومدى عمله جيد جداً، وتم ربطه لاسلكياً بشفرة بسيطة على جهازين للاستقبال، أحدهما يمثل مصدر المعلومات الاستراتيجية والتعبوية لمصر (ج. م. ع) والقوات المسلحة، وهو محطة إرسال واستقبال كبيرة في مكتب شمس بدران بكويري القبة. وجهاز الاستقبال الذي كان بغرفة العمليات الرئيسية للقوات الجوية والدفاع الجوي بمنطقة الجيوشي، وهو مركز الاستقبال الرئيسي، بينما كان مكتب الوزير هو الفرعي، أي يستمع فقط لما يذاع في المركز الرئيسي، هكذا كان تنظيم تبادل المعلومات».

«وفي الساعة السابعة بتوقيت إسرائيل، والثامنة بتوقيت مصر، بثت محطة عجلون للإنذار المبكر إلى المحطتين معلومات عن وجود موجات متتابعة من مقاتلات إسرائيل، تتجه نحو الجنوب الغربي مترجمة باللفظ الكودي: «عنب.. عنب.. عنب».

«لم تستقبل محطة الاستقبال الرئيسي - بالجيوشي - الإنذار نتيجة خطأ شخصي

من عريف الإشارة قال عنه في التحقيق: «إنه غير تردد الاستقبال للوصول إلى استماع أوضح، وفي المرة الثانية قال: إن توقيت العمل بالتردد القديم «حسب جدول العمل بالشفرة» انتهى، فغير على التردد التالي. على أى حال، لم يستقبل الإشارة، ولم يصل الإنذار المبكر إلى المركز الرئيسى للطيران والدفاع الجوى عن مصر (ج.ع.م)».

«أما المحطة الفرعية وهى محطة استماع فقط خاصة بالمخابرات فى مكتب شمس بدران فى كوبرى القبة، فقد استلمت الإشارة، وتحليلها واضح ولا يمكن أن يحدث فيه سوء فهم، إنه إنذار أكيد يبدأ هجوم طيران العدو على أراضى (ج.ع.م) مصر فى اتجاه الجنوب الغربى من إسرائيل، إلا أن الضابط المناوب فى كوبرى القبة لم يخطر الوزير لعدم وجوده فى مكتبه بكوبرى القبة، أو فى مدينة نصر، وبعد مرور حوالى ٤٠ أو ٤٥ دقيقة من استلام الضابط المناوب للإنذار، وبالصدفة خلال مكالمة تليفونية عابرة مع زميله بالمحطة الرئيسية بالجيشى، أراد أن يذكره بنفس الإشارة، وما فيها من اسم كودى يدل على طائرات العدو المغيرة، فقابله الضابط المناوب على نفس المحطة الرئيسية بالتهكم قائلاً: «عنب إيه وبصل إيه؟ دول فوق دماغنا»، أى أن الطائرات الإسرائيلية تقصف فعلاً مطاراتنا، وكانت الساعة ٤٥, ٨ بتوقيت مصر (ج.ع.م) فعلاً. عدا ذلك لم يصل من أى محطة إنذار أخرى فى مصر (ج.ع.م) أى إنذار باقتراب طائرات العدو، وذلك لسببين، أولاً: إن طيران العدو فى الاقتراب تم على مستوى منخفض جداً، ثانياً: إن محطات الإنذار والرادار كانت هى الهدف الأول التعبوى للتدمير أو التعطيل بواسطة طائرات العدو. هكذا كان الحال فى أدق مرحلة، بل فى أدق ساعة، ضياع ٣٠ دقيقة أو ٤٥ دقيقة كلفت القوات الجوية خسارة فادحة. وهكذا كان «وعى الإشارة» و«تحمل المسئولية» و«الشعور بالواجب» على صعيد تنظيم أسلوب المعلومات الاستراتيجية والتعبوية».

«كما تمت التبليغات الآتية من الفريق عبدالمنعم رياض الساعة ١٠ صباحاً من عمان يوم ١٩٦٧/٦/٥، وهى: (٢) حاملتا طائرات من ١٠ إلى ١٠٠ ميل غرب تل أبيب تشترك فى العمليات الحربية، و١٦ طائرة قادمة من الحملات فى البحر الأبيض المتوسط غرب تل أبيب هبطت فى مطار رامات دافيد، كما أسقطت طائرة للعدو فى قطاع غزة وأسرها، (٢) اثنان من قوارب الطوربيد للعدو أمام غزة».

ثم يروي الفريق فوزى قصة تقييد نيران الدفاع الجوى صباح يوم الحرب على النحو التالى :

«قامت من مطار الماظه طائرتان من طراز اليوشن ١٤ بين الساعة ١٥, ٨ والساعة ٣٠, ٨ صباحاً، الأولى تحمل المشير والفريق أول صدقى محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوى ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة وبعض ضباط مكاتبهم متجهة إلى بئر تمادا فى سيناء، والثانية تحمل رئيس وزراء العراق يرافقه حسين الشافعى متجهة إلى مطار أبوصوير للزيارة، حيث أعلن العراق استعداداه للمشاركة العسكرية لـ(ج.ع.م) مصر. طار المشير بطائرته حتى عبر قناة السويس حيث أخطره قائد الطائرة بمشاهدة نيران فى مطارات القناة، وبعد الاتصال مع أحد هذه المطارات تأكد المشير بأن الضربة الجوية الإسرائيلية بدأت، وأن جميع المطارات تضرب فى وقت واحد ولم تمض على إقلاعه سوى ٢٠ أو ٣٠ دقيقة فقط، وقد وصلت الطائرة الثانية إلى مطار أبوصوير قبل ضربه بدقيقة أو دقيقتين وكانت قيادة الدفاع الجوى قد أصدرت أمراً إلى جميع المطارات وجميع عناصر الدفاع الجوى بين القاهرة وسيناء، بالتوقف عن إطلاق النيران فى المدة من الساعة ٨ إلى الساعة ٩ صباحاً لعبور الطائرتين».

«والمعروف أن الأوامر المستديمة لتعريف إجراءات فتح النيران، تقضى بفتح النيران عند حدوث أى اعتداء مباشر، بالرغم من قيدها لأى سبب مثل السبب السابق، أى أن تفتح النيران فوراً فى حالة الاعتداء المباشر، أى أن العدو إذا حاول الهجوم على أى مطار أو أى عنصر من عناصر الدفاع الجوى، يلزم مقابله فوراً دون استئذان أو تردد».

«والسؤال الآن: لماذا لم تنفذ عناصر الدفاع الجوى هذا الأمر المستديم؟ لا أحد يعلم، إنما هو زهول المفاجأة أحدث التوقف الذهني، كما أننى أقول إن عدم الممارسة العملية للقيادة والسيطرة، والاستهانة وعدم المبالاة وعدم السيطرة من القائد المباشر تضاف إلى الزهول أيضاً».

«عاد المشير بطائرته ومعه الفريق أول صدقي محمود والفريق أنور القاضي، ونزلوا بالطائرة اليوشن ١٤ مضطربين في مطار القاهرة الدولي، حيث استقل المشير «تاكسي» ووصل إلى مقر القيادة في بدروم مبنى بمدينة نصر الساعة ٣٠, ١٠ تقريباً، ودخل مذهولاً من هول المفاجأة».

«وقد شاهد رئيس وزراء العراق، وحسين الشافعي واقعة الهجوم على مطار أبو صوير بأكثر من هجمة جوية تم فيها تدمير جميع طائرات اليوشن الـ ٢٨ المرصوة على ممر المطار صفاً واحداً، كما لاحظا عدم محاولة إطلاق طلقة واحدة من عناصر الدفاع الجوي المحيطة بالمطار أو حتى من أي رشاش أو بندقية في أيدي رجال الدفاع الأرضي. إذ أن الطائرات المغمرة كانت في مدى عمل هذا السلاح البسيط، مرة أخرى فإن السبب هو الذهول الذهني وعدم السيطرة».



ها نحن نلاحظ أن رئيس الأركان يستشهد على زملائه ويشهد عليهم أشخاصاً ليسوا عسكريين وآخرين انتهت علاقتهم بالعسكرية منذ فترة طويلة.. في نفس الوقت الذي يغفل فيه الإشارة إلى أي مصدر عسكري رسمي يتحدث عن جهد عناصر الدفاع الجوي وهل أطلقت نيراناً أم لا؟ ولست أدري هل صاحب هذه المذكرات فعل هذا عن قصد أو عن غير قصد، ولكن اللواء الدغيدى في مذكراته التي عرضناها في الباب الأول من هذا الكتاب تصدى لهذه النقطة بالذات بردود واضحة لا لبس فيها.

(١٥)

أما حديث فوزى عن الهجوم الجوي الإسرائيلي فلا يخرج أيضاً عن أسلوب مذكراته في التسجيل البارد للأحداث الساخنة، وهو حريص في وسط حديثه على أن يلمز إدارات كثيرة في القوات المسلحة دون أن يجد هذا اللمز الوضوح الذي يستحقه، وهو حريص على أن يدين القوات الجوية بدون أن يقدم مبررات قوية لهذه الإدانة، وهو يلقي بعبء الاضطراب على حدوث المفاجأة التكتيكية دون أن يعنى بأن يذكر لنا من هو المسئول عن وضعنا في هذا الموضع الحرج على هذا النحو:

«قبل بداية الهجوم الجوي بثوانى بدأ العدو بمعاونة أجهزة السفينة الأمريكية «ليبرتي» فى إعاقة خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية الموجهة، وإعاقة أجهزة الرادار للتتبع والتوجيه كذلك. وكانت هذه بالإضافة إلى قلة الخبرة والتدريب لدى أفرادنا بداية التخلخل وفقد السيطرة على قواتنا الجوية وعناصر الدفاع الجوى».

«فى الساعة ٤٥, ٨ بدأ الطيران الإسرائيلى قصف محطات الرادار، والمطارات وأجهزة الدفاع الجوى، فى سيناء (٤ مطارات) وفى منطقة القناة (٣ مطارات) كذلك مطار المنصورة».

«فى ذلك الوقت فقط - أى الساعة ٤٥, ٨ - علمت القيادة العليا والقيادة العامة والقوات المسلحة أن الهجوم الإسرائيلى المفاجئ قد بدأ، وكان المفاجأة التكتيكية أكثر تأثيراً على القوات الجوية، وعناصر الدفاع الجوى بسبب شلل المواصلات بأنواعها والإعاقة والتشويش على أجهزة الرادار كلها».

ويواصل الفريق فوزى روايته مضمناً إياها توجيه انتقاد غير مباشر وغير صريح إلى المخابرات الحربية المصرية التى قالت إن المدى التكتيكي لطيران إسرائيل مقتصر على قناة السويس فقط، وهكذا تم تدمير مطارات بعيدة جداً عن قناة السويس دون أن تتوقع المخابرات الحربية فى تقاريرها أن هذا ممكن الحدوث. ومن العجيب أن الفريق فوزى لا يتوقف ليدين الفريق محمد أحمد صادق فى هذه الجزئية التى أفاض اللواء عبدالحميد الدغيدى فى إدانته بسببها فى مذكراته، بل من العجيب أن الفريق فوزى نفسه رشح محمد أحمد صادق ليكون رئيساً لأركان القوات المسلحة كلها خلفاً لأحمد إسماعيل وبقي صادق حتى خلف محمد فوزى نفسه، وفى كتابه «استراتيجية المصالحة» يهاجم الفريق فوزى الفريق صادق كثيراً، لكنه هنا فى كتابه «حرب الثلاث سنوات» يكتفى بالتعريض السريع بالمخابرات الحربية:

«وغطت الموجة الثانية من الطيران الإسرائيلى بقية مطارات مصر (ج.ع.م) الداخلية فى المنطقة المركزية «القاهرة»، ثم المطارات الجنوبية، لدرجة أنها تمكنت من الوصول إلى أبعد مطار تتصوره مخابراتنا الحربية التى قالت لقواتنا الجوية: «بأن المدى التكتيكي لطيران إسرائيل مقتصر على قناة السويس فقط».

«وهكذا تم تدمير طائراتنا القاذفة الثقيلة فى الأقصر ورأس بناس، وهو مطار على أقصى الحدود الشرقية الجنوبية لمصر».

«كما تم تدمير طائرات القوات الجوية بنسبة ٨٥٪ خلال الساعات الأربع الأولى من بدء الهجوم من الساعة ٤٠, ٨ يوم ١٩٦٧/٦/٥».

(١٦)

ويفيض الفريق فوزى فى الحديث عن إيجابيات الخطة الإسرائيلية فى الهجوم، ويبدو فوزى متفقاً فيما يرويه مع ما يرويه القادة الآخرون، وإن كان الفريق فوزى يشير إلى قيام مظلة جوية أمريكية من الأسطول السادس بالدفاع عن إسرائيل دون أن يقدم سنده أو مصدره:

«خصصت إسرائيل كل طائراتها المقاتلة القاذفة، وهى حوالى ١٦٤ طائرة، للاشتراك فى الضربة الجوية المفاجئة، التى تمت بنجاح فى أربع ساعات تقريباً «ما بين الساعة ٤٠, ٨ صباحاً والساعة ١٢ ظهراً».

«تركت مهمة الدفاع الجوى عن قلب إسرائيل لمظلة جوية أمريكية من طائرات الأسطول السادس الأمريكى، ولوسائل الدفاع الجوى السلبية، وبعض عناصر الدفاع المضاد للطائرات، بما فى ذلك المطارات الخمسة الأساسية التى حشدت فيها أغلب الطائرات التى قامت بالضربة الجوية».

«كما أن إسرائيل خصصت طائرات التدريب من جميع الأنواع فى استكمال خطة التعاون الجوى مع قواتها البرية، التى قامت بالفتح والهجوم فى نفس توقيت الضربة الجوية تقريباً».



ويواصل الفريق فوزى تغزله فى الخطة الإسرائيلية فيكرر ما ذكره الإسرائيليون من أنهم تدريبوا على هذه الخطة طيلة عشر سنوات، وليس هذا بعجيب، لكن العجيب أننا كنا لا ندرى من أمر هذا التدريب شيئاً، أو أننا كنا ندرى ونتعاضى عن قوة خصمنا، بل ومع هذا نترك له الضربة الجوية الأولى، وقد ذكر الفريق صلاح الحديدى فى كتابه عن حرب يونيو ١٩٦٧ خصوصاً بذات المعنى وإن كانت أكثر حيوية:

«استغرق التدريب على تنفيذ هذه الخطة عشر سنوات. أى أن التدريب عليها بدأ منذ عام ١٩٥٧. وقد تم تخطيط الهجوم على أن يشمل جميع مطارات مصر (ج.ع.م) التي كانت تشغلها طائرات القوات الجوية المصرية، وكانت كلها جاثمة على الأرض عدا خمس طائرات قاذفة ثقيلة من طراز «ت.ى. ١٦» كانت فى برنامجها اليومى فى التدريب على اختراق الضاحية من بنى سويف «قاعدتها» إلى أسوان وبالعكس، أى أنها لم تنذر باحتمال وقوع هجوم على مصر (ج.ع.م)، كما أنها لم تكن فى درجة الاستعداد الكامل كما تنص الأوامر منذ يوم ١٤/٥/١٩٦٧».



ثم يدلى الفريق فوزى بمعلومات تفصيلية عن مراحل الهجوم الإسرائيلى، ويتضح لنا مما يرويه أن سماءنا كانت مكشوفة بدرجة أكثر مما يتوقع أى عدو:

«تم الهجوم الجوى الإسرائيلى على نسقين، وعلى ارتفاع منخفض جداً فى المجرى، و ارتفاع عال جداً فى طريق العودة. كان كل نسق مكوناً من ٨٠ طائرة أغلبها من طراز «ميراج ٣، ٥» كما استخدمت طائرات «الفوتور» على المطارات البعيدة مثل الأقصر ورأس بناس».

قام النسق الأول بقصف مطارات سيناء الأربعة، ومحطات الرادار للإنذار، على الحدود الشرقية لمصر (ج.ع.م) ومطارات القناة الثلاثة، ومطار المنصورة، ثم عادت إلى قواعدها للتموين بالوقود والذخيرة».

«أكمل النسق الثانى الهجوم على بقية مطارات مصر (ج.ع.م) وكانت القاذفات الثقيلة («ت.ى. ١٦» المتمركزة فى غرب القاهرة وبنى سويف من نصيب هذه المجموعة، فتم تدمير وقصف هذين المطارين أثناء طيران التشكيل الجوى المصرى من القاذفات وعددها ٥ فى التدريب، وأثناء عودتها صدرت الأوامر لها من قيادتها فى منطقة «الجيشى» بالهبوط فى مطار الأقصر المدنى، وفعلاً نفذ الأمر، وبعد هبوط التشكيل بنصف ساعة، كانت الدفعة التالية من طائرات العدو قد وصلت فأتمت تدمير هذا التشكيل وهو على الأرض».

على هذا النحو يحرص الفريق فوزى على تقديم كل مبررات الإدانة للقوات الجوية والدفاع الجوى الذى كان تابعاً لها، فهو يذكر أن ما كان بعيداً عن التدمير أصبح متاحاً للتدمير بفضل أوامر القيادة، وهو لا يكتفى بالتلميح إلى هذا ولكنه يطرح السؤال فى الفقرة التالية مباشرة ويقول:

«السؤال: لماذا لم يصدر الأمر إلى هذا التشكيل من غرفة عمليات قيادة القوات الجوية بمنطقة الجيوشى بالتوجه إلى الخرطوم، أو إلى جدة مثلاً أو إلى مطار العظم بليبيا، فالوقود كان كافياً للقيام بذلك؟ ولماذا لم يصدر إليه الأمر بتنفيذ الخطة «فهد» التى أمر المشير عامر الفريق أول صدقى بتنفيذها؟».

ويجب الفريق فوزى على تساؤله مباشرة إجابة منطقية ولكنها تدلنا بلا صعوبة على ضحالة معلومات الفريق فوزى الإدارية فى المقام الأول، ونحن نعرف من أنفسنا أننا لا نستطيع تغيير مسارنا بسياراتنا إلى جهات أخرى لمجرد الرغبة فقط، فلا بد أن نكون مستعدين بالأوراق أو المتطلبات التى نحتاجها فى طريقنا الآخر الذى قد يعدل إليه مسارنا، وإذا علم طبيب قلب الآن فى سنة ١٩٩٩ أن أحد أقربائه مشتبه فى سببه بارتفاع مفاجئ فى الضغط مثلاً فإنه لن يتوجه إليه مباشرة إذا لم يكن معه جهاز الضغط والسماعة، وإنما سيمر على عيادته حتى يحضر ما يحتاجه فى الكشف الطبى، فما بالك بالقنابل التى كان من المفروض أن تزود بها هذه الطائرات لكى تنفذ الخطة «فهد» أو غيرها من الخطط.. ومن العجيب أن نقرأ مثل هذه النصوص التى يقدمها الفريق فوزى ليستقد بها نفسه فى المقام الأول، وليصور لنا مدى ضعف معلوماته عن الإدارة وحسن التصرف:

«يقال إن الطائرات لم تكن مستعدة، أى لم تلقن للعمليات، وبالتالي لم تُملأ بالقنابل والذخيرة؟».

«وتتوالى الأسئلة: ولماذا لم تجهز بالذخيرة والقنابل وهى فى أقصى درجات الاستعداد؟ وكيف علم العدو بهبوطها فى مطار الأقصر؟ وهذا المطار لم يكن به من

قبل أى نوع من أنواع الطائرات الحربية، كما أنه لم يذكر فى الخطة الإسرائيلية «كولمب»؟».

«أسئلة كثيرة تؤكد أن عناصر استطلاع ومخابرات إسرائيل عن قواتنا كانت جاهزة ودقيقة، بل إنى لا أستبعد أن ترددات شبكاتنا اللاسلكية والسلكية كانت سهلة المنال وفى أيديهم، لكن برغم هذه الظروف السيئة فإن قائد لواء طائرات النقل «أنتينوف ١٢» المتمركز فى مطار شرق القاهرة أمر طائراته بالتوجه إلى الخرطوم فور الهجوم الجوى مباشرة وكان تصرفه سليماً».



عند هذا الحد ينبغي لنا أن نتوقف لنسأل الفريق فوزى: لماذا بخل على هذا القائد العظيم صاحب التصرف الحسن بذكر اسمه والإشادة به، وهو الذى ذكر أسماء كثيرة فى مواضع كثيرة دون أن يكون لأصحابها أمجاد؟

ويستأنف الفريق فوزى رواية تفاصيل ما حدث من إلقاء القنابل بطيئة التفجير التى يشير إليها كل من الفريق مرتجى واللواء الدغيدى فى مذكراتهما، ويبدو من سياق حديث الفريق فوزى أن قواتنا المسلحة كانت خالية الذهن تماماً عن امتلاك إسرائيل لهذا السلاح الجديد:

«لقد تم قصف المطارات المصرية على هجمتين جويتين، الأولى باستخدام القنابل والصواريخ، والثانية بالمدافع الرشاشة، كما استخدمت إسرائيل لأول مرة قنابل الباراشوت البطيئة التفجير ضد ممرات المطارات لتدميرها، حيث إن القنبلة الواحدة تحدث حفرة فى الممر قطرها من ٤ إلى ٦ أمتار، وعمق من ٥ إلى ٣ أمتار، ومعنى هذا تعطيل استخدام الممر فعلاً حتى إعادة ردم وتعبيد هذه الحفر».

ويردف الفريق فوزى بحديث عن مأساة جديدة ضاعفت من شلل قواتنا ومن خسائرنا ويقول:

«وللعلم فإن قواتنا الجوية فى ذلك الوقت لم يكن لديها وحدة مهندسين ميدانية مجهزة من قبل، لإصلاح هذه الحفر فور وقوعها، كما أن معظم مطاراتنا كانت ذات ممر واحد فقط، ومن هنا جاء الشلل مثلما جاءت المفاجأة».

ويعطى الفريق فوزى تفاصيل دقيقة عن الجدول الزمني لحركة الهجوم الجوى الإسرائيلى، وهى تفاصيل لا تختلف كثيراً عما يرويه غيره وإن بدت قاسية، وهى تأتى فى سياق مذكرات رئيس الأركان نفسه:

«كان زمن الهجمة الجوية للنسق الواحد ٤٥ دقيقة، إقلاع وطيران واقتراب من الهدف ٢٠ دقيقة، ثم هجمتان جويتان على الهدف لمدة ٥ دقائق، فعودة ٢٠ دقيقة. وقد أعيد الملء فى القواعد الرئيسية بإسرائيل وعددها خمس قواعد، ولم توزع إسرائيل أو تنشر قواتها الجوية فى مطاراتها المختلفة التى تزيد على عشرين مطاراً، رغبة فى تحقيق مبدأ «تجمع القوى والحشد» ولتركيز عناصر الدفاع المضاد للطائرات «الهوك» والميكانيكيين والفنيين، وبهذا استغرق زمن إعادة الملء من ٧ إلى ١٠ دقائق، وهو زمن قياسى. وقد انتهت الضربة الجوية الإسرائيلية بتدمير ٨٥٪ من قواتنا الجوية عموماً، و ١٠٠٪ بالنسبة للقاذفات الثقيلة والخفيفة».



ويعود الفريق فوزى إلى حديث تفصيلى عن مسارات الخطة «كولمب» التى هاجمتنا بها إسرائيل صباح ٥ يونيو ١٩٦٧، ولست أدرى هل ينقل الفريق فوزى هذه المعلومات عن المصادر الإسرائيلية، أم أنه ينقل عما سجلته أجهزة القوات المسلحة المصرية من تطور للقتال فى ذلك اليوم، وأغلب الظن أنه ينقل عن الإسرائيليين، وإن كان يضمن ما ينقله أدواراً محددة يضيفها على المعونات الأمريكية المساعدة ليخدم بهذا فلسفته فى تقديم العدوان الإسرائيلى فى صورة عدوان مدعوم من الولايات المتحدة، ولست أظن الأمر فى حاجة إلى هذا الجهد، ولكنى أعود لأعجب كيف فات هذا كله على رئيس الأركان المصرى حين كانت نذر الحرب وطبولها تدق! ومع هذا فمن المهم أن نتأمل هذا التصوير الكامل لسيناريو الهجوم الإسرائيلى:

«وضعت الخطة «كولمب» على أساس خروج الطائرات الإسرائيلية من المطارات الرئيسية الخمسة داخل إسرائيل على ارتفاع منخفض جداً من ٣٠ إلى ٥٠ متراً فوق سطح البحر، متجهة غرباً فوق مياه البحر الأبيض المتوسط، إلى نقطة ما تركزت فيها

سفينة الإرشاد والتوجيه والتشويش «ليبرتي» الأمريكية، وكانت هذه السفينة مجهزة بأجهزة إلكترونية حديثة لالتقاط الإشارات اللاسلكية على قنوات وترددات كثيرة في المنطقة ومدى عملها يصل إلى ٥٠٠ ميل، وأجهزة توجيه إلكترونية من اتجاهات بحرية وأرضية دقيقة جداً وأجهزة تداخل وتشويش لاسلكية على قنوات وترددات متعددة، وأجهزة إلكترونية لفك وحل أى شفرة كودية، وأجهزة اتصال دولية تربطها مع قيادتها فى الولايات المتحدة الأمريكية والتنسيق مع قيادة القوات الجوية الإسرائيلية، وذلك فى اتصال كودى دائم».

«حينما وصلت أفواج الطائرات الإسرائيلية فوق هذه النقطة الإرشادية فى الجزء الجنوبي الشرقى من البحر الأبيض المتوسط، وهى نقطة ثابتة أخذت «ليبرتي» بمساعدتها باتجاه ملاحى آخر إلى الهدف على أرض مصر (ج.ع.م)».

«جاءت هذه المساعدة الملاحية من السفينة «ليبرتي» كمساعدة فنية كبيرة جداً لجميع الطيارين الإسرائيليين لعدم فقد اتجاههم الملاحى نحو هدفهم، إذ إنه لا يوجد طيار فى العالم يطير بطائرته على ارتفاع ٥٠ متراً على سطح البحر، ويمكنه أن يضمن بقاءه فى اتجاهه السليم، مهما كان متقيداً بعدادات وأجهزة الطائرة الملاحية طوال المسافة بين إسرائيل وبورسعيد، وهى مسافة كبيرة نسبياً. ويجب ألا ننسى أن الطائرة المقاتلة «الميراج» بها طيار واحد يقوم بمهمتين «قائد وملاح» فى نفس الوقت، لذلك قامت نقطة الإرشاد «ليبرتي» بمهمة توجيه وتصحيح اتجاه، وتوزيع على أهداف سيناء وفى منطقة القناة. وكانت هذه المهمة هى مفتاح الضربة الجوية التى ساعدت على نجاحها».

(١٩)

هكذا أنبأنا الفريق فوزى فى هذا النص أنه لولا هذه المساعدة ما أمكن للإسرائيليين أن تكون تصويباتهم بهذه الدقة، وهو يبنى هذا الاستنتاج على أساس أنه يصعب على الطيار مهما زود بأجهزة وعدادات أن يضمن بقاءه فى اتجاهه السليم إذا ما طار على ارتفاع منخفض، ولست أدري إن كانت هذه المعلومة صحيحة أم لا، ولكنى أكاد أشتم من هذا أن الفريق فوزى حريص على التركيز على هذه النقطة، فى

حين أن سماءنا نفسها كانت مفتوحة بسبب تقييد وسائل الدفاع الجوي، وإذا كانت السفينة الأمريكية «ليبرتي» قد شاركت في كل هذا التوجيه، فمن باب أولى أنها - وغيرها من الوسائل - كشفت لإسرائيل عن تقييدنا لوسائل الدفاع الجوي في هذا الوقت بالذات، وكل ما أريد أن أستنتجه من فقرات الفريق فوزي أن إسرائيل في هذا اليوم درست كل الاحتمالات ونحوت لها، وأتينا في المقابل أهملنا كل الاحتياطات في ذات الوقت، بل تعمدنا ألا نفيد مما قد يسمى بالاحتياطات الطبيعية التي هي متاحة بغير جهد.



ويعود الفريق فوزي ليتحدث عن دور السفينة «ليبرتي» فيقول:

«أضفت السفينة «ليبرتي» بأجهزتها الإلكترونية مساعدة غير مباشرة أخرى لإسرائيل، إذ إنها لمكانها القريب من سواحل سيناء والدلتا، ومعرفتها بالترددات التي تعمل عليها أجهزتنا اللاسلكية، والقنوات الإشارية التي تعمل عليها قواتنا، والطابع المميز لقواتنا - في ذلك الوقت - في عدم الحرص على أمن المواصلات عموماً، كل هذا مكن السفينة أن تحدد، وقبل بدء العمليات، أماكن تمرکز جميع القيادات الميدانية الكبيرة أو المؤثرة، سواء في الجيش الميداني، أو المطارات وعناصر الدفاع الجوي، خاصة أجهزة الرادار، سواء الإنذار أو التوجيه».

«وقبل بدء المعركة بدقائق، وجهت هذه السفينة بأجهزتها الخاصة، موجات ذات تردد عال جداً إلى المحطات اللاسلكية والقيادية، ومحطات الرادار المصرية، فتم التشويش على أجهزتنا اللاسلكية، وكان أهمها قيادة الفرقة الرابعة المدرعة، كما تم تداخل لاسلكي بين كل محطتين تابعتين لنا كانتا على تردد واحد مثل قائد فرقة وقائد لواء من نفس الفرقة، أو قائد سرب جوي، وطائرات تشكيله وهي في الجو».

«بالإضافة إلى التشويش الراداري على أماكن واتجاه محطات الرادار حيث تظهر شاشة الرادار بيضاء ممسوحة، فإن أفراد أطقم الرادار عندنا لم يتدربوا على كيفية مقاومة أو تقليل تأثير مثل هذا العمل».



على هذا النحو يضحخ الفريق فوزي من قيمة الجهد الذي قدمته هذه السفينة

للقوات المسلحة الإسرائيلية، وليس من شك في أن هذا كله محتمل، وليس بغريب، ولم تخف الولايات المتحدة نفسها أنها في صف إسرائيل وتتعاطف معها، لكن الأمر الغريب أن الفريق فوزى في الفقرة التالية مباشرة يقفز إلى استنتاجين خطيرين سنقرؤهما ثم نعقب عليهما:

«وعلى ذلك فشلت عملية توجيه طائراتنا في الجو من المحطة الرادارية في القاعدة التي كانت توجهها إلى مناطق القتال». «وكان رد إسرائيل على المساعدات الأمريكية القيمة أن أغرقت السفينة «ليبرتي» يوم ٨/٦/١٩٦٧».

(٢٠)

فأما الاستنتاج الأول فإنه يبدو غريباً في ظل ما سبق للفريق فوزى أن اتهم به قواتنا الجوية والدفاع الجوي من عدم اتخاذ القرار المناسب، ولا ننسى - على سبيل المثال - النموذجين اللذين تعرضنا لهما بالنقد منذ قليل حين صور أنه كان بإمكان القاذفات أن تغير مسارها وأن تنفذ الخطة «فهد»، أو أن تتحرك إلى خارج الجمهورية حتى لا تدمر، لكنه هنا يلقي العبء في فشل التوجيهات الصادرة من القاعدة على قيام السفينة الأمريكية «ليبرتي» بالتشويش على الرادارات.. وعلى كل الأحوال فالاحتمالان قائمان، ولكن ما نشير إليه هو أن صاحب هذه المذكرات لا يلزم خطأ واحداً في انتقاداته، وإنما هو يستغل ما يتاح له للهجوم دون أن يوحّد استراتيجيته، وهكذا فإنه يلقي بالذنب الواحد على أكثر من متهم، وينسى أنه بهذا يعطى الفرصة لكلا المتهمين بالبراءة إذا ما تمسك برواية الفريق فوزى ضد المتهم الآخر.

أما الاستنتاج الثاني الذي طالعه القارئ في نهاية جملة صاحب هذه المذكرات فأمره غريب أشد الغرابة، ومن حق الفريق فوزى أن يتهم إسرائيل بأنها أغرقت السفينة «ليبرتي»، وأن إغراق هذه السفينة لم يكن من باب الخطأ كما أشيع في ذلك الوقت، ولكن من حق القارئ على محمد فوزى أن يقدم محمد فوزى له أسباباً واضحة لهذا الظن أو التقرير الذي يقرره.. فكيف تدمر إسرائيل هذه السفينة التي خدمتها كل هذه الخدمات؟! ولماذا؟! ومن السهل على محمد فوزى وعلى غيره أن

يجدوا أسباباً جوهرية لمثل هذا التصرف اللاأخلاقي، ولكن محمد فوزى للأسف الشديد أثر ألا يفعل! مكتفياً بهذه الإشارة السريعة.



ولا يبخل الفريق فوزى فى هذه المذكرات على قواتنا الجوية بالإشارة [المقتضبة] لبطولاتها فى هذا اليوم الأسود، لكنه كعادته يقدم هذه البطولات بطريقة روتينية، وهو حريص على أن يذكر خسائرتنا من الطيارين دون أن يذكر كيف أمكن لهؤلاء الأبطال الطيران فى ظل هذه الظروف الصعبة الوعرة التى صورها هو، كما أنه يغفل تماماً الإشارة إلى خسائر إسرائيل من الطيران على نحو ما صورها اللواء الدغيدى وغيره، مع أنه فى ذات الوقت حريص على أن يذكر أن الطائرات التى احتسبت على أنها خسائر لإسرائيل كانت خزانات وقود فحسب، وبهذا يبدو من نص مذكراته أن قواتنا لم تكبد إسرائيل أى خسارة فى الطائرات، على الرغم من أننا نجحنا بالفعل فى تكبيدها خسائر ضخمة لكنها ضاعت - بقصد وبسوء نية - فى ظل الحديث المفضل عن انسحاق قواتنا المسلحة فى هذه الحرب والذى شارك فيه الفريق فوزى، ولنقرأ نص ما يتحدث به:

«أثناء الضربة الجوية، تمكن حوالى ٣٠ طياراً مقاتلاً شجاعاً من قواتنا الجوية، من الإقلاع وسط الهجوم الجوية، والاشتباك مع المقاتلات الإسرائيلية واستشهد منهم ١٢ طياراً».

«أما قوات الدفاع الجوى، وكانت مسلحة بصواريخ سام ١، سام ٢، فقد أطلقت صواريخها دون دقة، لعدم وجود التدريب والخبرة السابقة، وأعلنت عن إسقاط طائرات إسرائيلية كثيرة، وكانت كلها بلاغات خاطئة لأنها خاصة بإسقاط الخزانات الاحتياطية للوقود التى تسقطها طائرات العدو عقب الهجوم مباشرة لاكتساب المرونة والسرعة، لكن قواتنا فى الدفاع الجوى احتسبتها طائرات تم إسقاطها بمعرفتها».



ويجمل الفريق فوزى بعد هذا كله أسباب فشل القوات الجوية والدفاع الجوى فى السيطرة فيقول:

«ولعدم وجود مواصلات تبادلية، ولعدم وجود عناصر الإصلاح السريع لخطوط المواصلات السلوكية، كذلك لعدم وجود وعى أمن المواصلات، فقدت القيادة الرئيسية للقوات الجوية والدفاع الجوي، والقيادة الميدانية، السيطرة على وحداتها وعناصرها في اتجاه المسرح الرئيسى «القاهرة - سيناء».

(٢١)

ومن أدق التفصيلات التى تتضمنها هذه المذكرات وهى من أهمها كذلك لتاريخنا المعاصر ما يرويه الفريق فوزى عن الآلية التى تم بها اتخاذ قرار الانسحاب النهائى من سيناء فى حرب ١٩٦٧ وذلك حيث يقول:

«لقد انتشر خبر الانسحاب بأى طريقة، وبأى شكل، وبسرعة انتقل الأمر من مصادر غير مسئولة أو متأكدة من نص القرار أو توقيته، فتعارضت أماكن تمرکز المنسحبين، وطرق انسحابهم، مرة إلى غرب القناة، ومرة إلى وسط الدلتا دون تحديد مكان معين، مرة إلى هاكستب، ومرة أخرى إلى دهشور، كانت كل هذه الأوامر صادرة من ضباط، وضباط صف الشرطة العسكرية التى كانت تُلقن من ضباط وأفراد مكاتب المخابرات الحربية، وأهمها مكتب مخابرات العريش الذى انضم إلى مكتب مخابرات الإسماعيلية».

ويرد الفريق فوزى فى أسى شديد قائلاً:

« ووصل الحال إلى أن أصبح عريف الشرطة العسكرية الواقف على مخرج المعبر رقم ٦ بالإسماعيلية، المصدر الرئيسى للمعلومات عن عمليات انسحاب القوات من سيناء، أى التى عبرت قناة السويس. ومنها تم انتقال الوحدات الإدارية للفرقة الرابعة المدرعة من سيناء إلى معسكر المطار شرق القاهرة مباشرة مساء يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ بقيادة نقيب اسمه ضرغام، كما وصلت شائعة إلى مركز عمليات إدارة منطقة القناة للقوات الجوية بجوار معسكر الجلاء، بإخلائه، وانسحاب طاقمه، وتدميره، وقد أوقفت مثل هذا الخبر الكاذب بنفسى يوم ٧ يونيو ١٩٦٧، وكل هذه البلبلة فى الآراء تتجه إلى معنى واحد هو إصدار المشير قراره الشفوى بالانسحاب يوم ٦ يونيو

١٩٦٧، والقاضى بإعادة أفراد الجيش الميدانى وعددهم مائة وعشرون ألف فرد إلى غرب قناة السويس سالمين .

« أما العامل المشترك الآخر، والصحيح من وجهة نظر المقاتلين، فهو عبور الجنود قناة السويس غربا، كيفما اتفق، وبأسلحتهم الشخصية فقط بغرض الدفاع عن أنفسهم، لا لمقاتلة العدو، كما أنهم قد اشتركوا جميعا أو أغلبهم فى اتجاه واحد معين، هو رغبتهم وبدون سابق ترتيب فى الاتجاه إلى قراهم ومنازلهم، سيراً على الأقدام، أو بأية وسيلة يحصلون عليها، خاصة الجنود، وفى منازلهم تستريح أجسامهم وأنفسهم، كما يشعرون أنهم أدوا واجبهم.

حدث ذلك لأكثر من مائة ألف فرد استمروا فى السير إلى قراهم حوالى أسبوع من يوم ٧ يونيو ١٩٦٧، وبعدها عادوا، وانضموا إلى وحداتهم لكن بدون أية أسلحة» .

(٢٢)

ويطلعنا صاحب هذه المذكرات على تفاصيل أخرى تمت على مستوى القيادة العامة فى أثناء الانسحاب المهين الذى انتهت به حرب الخامس من يونيو، ومن حسن الحظ أنه يتناول بالاسم مواقف بعض القادة المشهورين من طبقة صلاح محسن وأنور القاضى فيقول :

« كان الفريق صلاح محسن قد أصدر بعض التعليمات، فى محاولة لتنظيم الانسحاب مساء يوم ٦/٦، منها أن تبقى الفرقة الرابعة المدرعة فى منطقة المضائق حتى الساعة الثانية عشرة صباح يوم ٧/٦/١٩٦٧، وتم إخطار الفريق أنور القاضى بذلك عن طريق الإسماعيلية، وخلال ليلة ٦ - ٧ يونيو كان المشير يصارع انهيارا نفسيا نتيجة الموقف. فقد قضى طوال الليل فى غرفة نومه التى تقع خلف مكتبه بيدروم القيادة. ولعل صدمة تحطيم القوات الجوية كانت هى العامل الأساسى فى هذا الانهيار اليأس، حيث أصدر بعدها قراره الشفوى بالانسحاب كما ذكرت سابقا .

« كان الكل فى تلك الليلة تخيم عليهم حالة من الوجوم واليأس والانهيار، وقد قام شمس بدران بدور الحارس على غرفة المشير طوال الليل، حيث كان يدخل ويخرج ليتلقى مكالمات تليفونية انحصرت فى مكالمة مع الرئيس عبدالناصر، وأخرى مع السفارة السوفيتية، وثالثة مع وزارة الخارجية، انتهت بمناقشة ولغظ كثير برز على لسان شمس بدران فى صورة استدعائه للفريق أنور القاضى، حيث سأله عن إمكانية وصول أمر إلى قيادة الجيش الميدانى، وقيادة الفرقة الرابعة المدرعة، بضرورة التمسك بالمضايق، وعدم الانسحاب منها إلا بأوامر أخرى».

«وقد ثبت فيما بعد أن قائد الفرقة الرابعة المدرعة، كان أول من انسحب من الفرقة، وعبر قناة السويس مساء يوم ٦ يونيو ١٩٦٧، ثم عاد صباح يوم ٦/٧ وتمركز وحده ومجموعة قيادته، بدون أجهزة لاسلكى فى جنوب البحيرات، بحجة استحضر قول وقود للفرقة، ولم يعثر عليه أحد فى تلك الليلة».

(٢٣)

ويحاول الفريق فوزى أن يتأمل تداعيات الموقف بتوجيه بعض الأسئلة ومحاولة الإجابة عنها وهو يفضل أن يلجأ إلى التبرير فى إبعاد المسئولية عن عائق القيادة السياسية التى هى القيادة العليا للقوات المسلحة، وبالتالي فهو يلجأ كما سوف نرى إلى اتهام القوات الجوية والسوفيت وكأن القوات الجوية والسوفيت استحوذوا على القيادة من صاحبها هكذا يجيب صاحب هذه المذكرات دون أن يشفى غليلنا إنما هو يكتفى بالسؤال والجواب الناقص، وله العذر فى ذلك فقد كان الواقع هكذا بالفعل:

« وكان السؤال هو: لماذا تراجع المشير فى استمرار تنفيذ أمر الانسحاب الأول الصادر يوم ٦/٦، وحاول التغيير فى أمره مساء اليوم نفسه؟».

«دوافع وأسباب هذا التغيير غير واضحة، ولكنى بعد استقراء الأحداث فيما بعد، استنتجت أن هناك رأيا صادرا من القوات الجوية صاحبة الكارثة، يقول: «ولماذا لا يقاتل الجيش بدون غطاء جوى، ولو دفاعا تقليديا تمسكا بالأرض؟ كما كان هناك اتجاه آخر صدر من السفير السوفيتى، والملحق العسكرى السوفيتى فى صورة سؤال يقول:

لماذا لا نترك الجيش يقاتل ويثبت صموده وعزيمته؟ فى حين يمكن تعويض الطيران بأسرع ما يمكن».

وهنا يوازن الفريق فوزى بين رأيين متداخلين، وإن كان يرجح الرأى الأول: «ويخيل إلى أن هذا القول أقرب إلى الحقيقة، إذ أن أول دعم جاء من الاتحاد السوفيتى على وجه السرعة وصل من الجزائر وشمل ٤٠ طائرة «ميج ١٧». اعتباراً من ١٠ يونيو ١٩٦٧، وكان وزير خارجية الجزائر قد سبقهم إلى القاهرة يوم ٧ يونيو ١٩٦٧».

«إلا أن هناك رأياً آخر قد يبرر هذا التراجع، فقد دار حديث تليفونى بين المشير عامر والرئيس عبدالناصر يطلب الأول فيه الرأى عن إمكانية الصمود فى المضائق بدلاً من الانسحاب رأساً إلى غرب القناة، فلم يتلق رداً من الرئيس سوى جملة مرة - كما علمت فيما بعد - هى: «يعنى كنت أخذت رأى فى الانسحاب الأول» «وجاى دلوقتى تسألنى رأى عن المضائق؟».

«هذه النقطة تؤكد بوضوح أن المشير كان فى حالة غير عادية، فهو الذى أصدر أمر الانسحاب الأول صباح يوم ٦ يونيو ١٩٦٧، ثم عاد وكرره تأكيداً للفريق أنور القاضى فى الساعة الثامنة مساء اليوم نفسه، حيث سارع بإرسال إشارة أوامر الارتداد العام وفى ليلة واحدة إلى غرب القناة».

(٢٤)

ثم يتحدث الفريق فوزى عن دوره هو فى كل هذه الأحداث - وقد كان رئيساً لأركان القيادة العامة للقوات المسلحة - ويبدو واضحاً لنا أنه يريد أن يقول إن دوره كان محدوداً جداً، وأن هذا الدور المحدود لم يبدأ إلا متأخراً جداً وهو يقول:

«... وفى صباح يوم ٦/٧، كلفنى المشير بالتوجه إلى الإسماعيلية فى محاولة لوقف انسحاب الفرقة الرابعة المدرعة، وإبقائها فى منطقة المضائق، مضافاً إليها أى قوات أخرى يمكن أن تساعدنا، توجهت بالفعل إلى الإسماعيلية واصطحبت معى

اللواء مصطفى الجمل، والسكرتير العسكري، ووصلت إلى معسكر الجلاء، حيث مقر قيادة منطقة القناة، فوجدت الفريق أول مرتجى، والفريق صلاح محسن، واللواء أحمد إسماعيل، واللواء الدغيدى قائد الطيران، ومعظم القادة الآخرين العائدين من سيناء، أخطرتهم جميعاً بأمر المشير، بضرورة بقاء الفرقة الرابعة المدرعة وأى قوات أخرى، للتمسك بالمضايق. فقررنا جميعاً وبلا أى تردد، بل بطريقة عصبية عدم جدوى هذا الأمر، بل واستحالة التنفيذ، فطالما لا يوجد طيران للتغطية فلا مفر من ترك سيناء كلها».

«وحدث جدل بينى وبين القادة الموجودين جميعاً، وعلى رأسهم الفريق أول مرتجى الذى سارع بطلب المشير تليفونياً، وأخطره - أى الفريق مرتجى - بالموقف ليقنعه، ثم ترك لى سماعه التليفون كى يكلمنى المشير شخصياً. وبالفعل قال لى المشير كلمتين لا ثالث لهما: «خلاص يافوزى.. ارجع أنت إلى القاهرة».

ويعقب فوزى على هذا الموقف بطريقة فورية ويقول:

«بهذه البساطة، وبهذه السهولة، وبالقول القاطع من المشير انتهت سيناء إلى العدو بدون قتال من القوات البرية المصرية الضخمة؟!».

وعلى هذا النحو يظهر الفريق فوزى أساه فحسب، دون أن يتطوع مثلاً بالقول بأنه لو كان الأمر فى يده لفعل كذا وكذا، ويبدو لنا الفريق فوزى فى هذه الفقرة والألم يعتصره بيد أن العجز الذى يحس به فى هذه اللحظة كان أقوى من الألم بكثير، وهو يتساءل فى مرارة: أفبهذه السهولة يتم تسليم سيناء إلى العدو، ولكنه لا يقدم لنا البديل، وكأنه كان كما يقول أولاد البلد: «عبد المأمور»، وكأنه كان مجرد رسول بين الفريق أول مرتجى والمشير عبد الحكيم عامر، ألسنا نرى الفريق مرتجى فى السيناريو يتولى إقناع المشير فيقول المشير للفريق فوزى: خلاص يافوزى.. ارجع أنت!! ويصمم الفريق فوزى على أن يثبت لنا أسماء بعض القادة الذين حضروا هذا الحوار ونجد من بينهم مرتجى وأحمد إسماعيل وصلاح محسن والدغيدى فضلاً عن القادة العسكريين الآخرين، وهو يثبت لنا أن هؤلاء أجمعوا على أنه لا فائدة، ولكن يبدو لفوزى أنه لا بد أن يسمع المشير هذا منهم لا منه فحسب، ولهذا يمسك مرتجى بالتليفون ليحدث المشير، الذى يقتنع، ويقول لرئيس الأركان (الذى هو الفريق فوزى نفسه): خلاص يافوزى!!

ثم يتحدث الفريق محمد فوزى عن مشاهداته ومشاعره وهو يعود من القناة إلى القاهرة وهو يعترف لنا بأن الجيش المصرى فى ذلك الوقت كان قد وصل إلى أقصى درجات الانهزام وأن وضعه ووضع الجنود فيه قد أصبح شبيها تماما بما ترويه القصة الأسطورية التى ربما لا يعرفها الفريق فوزى حين كان التترى يقول للمسلم أعطنى سيفك يامسلم لأقتلك به فيعطيه المسلم السيف، ولنقرأ هذه الوقائع العسكرية التى يوردها الفريق فوزى فى مذكراته وهو حريص على أن يذكر فيها الأسماء كاملة:

«.. فى طريق عودتى إلى القاهرة بعد ظهر يوم ٧ يونيو سلكت الطريق الجنوبى المتجه إلى السويس، فشاهدت جنوب البحيرات حادثاً نطق وحده بالحقيقة المرة التى وضعت فيها قواتنا وهى «عدم الميل أو الرغبة فى القتال». شاهدت خمس دبابات جديدة «ت ٥٥» على الجانب الشرقى للقناة، متروكة بدون طقم أو سائقين، فقد تركت الأطقم دباباتها وعبرت القناة سباحة أو فى قوارب صغيرة، وكانت جميع المعابر قد دمرت فى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٧ يونيو، ما عدا معبرى شمال البحيرات، وقد أخطرت اللواء عماد ثابت مدير إدارة المدرعات الذى شاهدته بالمصادفة حينما كان متوجهاً ورئيس أركان اللواء حسنى عيد إلى غرب القناة للمساعدة فى إعادة القوات إلى الغرب بتكليف من شمس بدران. أخطرت مدير المدرعات بضرورة إعادة سائقى هذه الدبابات الجديدة ومحاولة إنقاذها بالعبور من شمال البحيرات. فذهب يبحث عن السائقين وعن وقود ولكنه فشل».

«وعندما شاهدت بعض جنود العدو يقتربون من الدبابات أمرت رئيس أركان المدرعات اللواء حسنى عيد بتكليف طاقم هاون متمركز على بعد قليل منى، بإطلاق عدة طلقات للإزعاج بجوار الدبابات. إلا أنه عاد ليخبرنى بأن ضابط الطقم رد عليه قائلاً: «بلاش يافندم لحسن طائرات العدو تشوفنا، وتضرب مواقعنا».



ثم يعقب صاحب هذه المذكرات ملخصاً الموقف كله بقوله :

« هذا هو المثل الواقعى للانضباط القتالى، وهو نفس المثل لروح القتال أيضاً » .

ثم يستأنف الفريق فوزى رواية ماشاهده ويقول :

« غادرت المنطقة فى اتجاه السويس، ووجدت نفس الحال، ونفس الروح، بل شاهدت بعينى مظاهر اليأس والاستسلام مضافاً إليها الفوضى بكل مظاهرها، ولم أجد فى أى وحدة أو جماعة ضابطاً واحداً بين مجموعة جنوده إطلاقاً».



إلى هذا الحد يصور الفريق فوزى الأمور فهو لم يجد ضابطاً واحداً بين جنوده إطلاقاً . هل نستطيع أن نجد فى أى أدبيات عسكرية فى تاريخ الإنسانية كله مثل هذا الذى يرويه صاحب هذه المذكرات، بصدق و(بحرارة أيضاً)!

(٢٦)

أما تفصيلات الهزيمة فيوجزها الفريق فوزى ملقياً بالمسئولية على المشير عامر وقادته الآخرين من حيث الأشخاص! أما من حيث القرار فإن قرار الانسحاب (الذى أصدره المشير نفسه) هو المسئول:

« كان قرار المشير عبدالحكيم عامر بانسحاب القوات المصرية كلها من سيناء، فى ليلة واحدة إلى غرب قناة السويس، هو السبب الحقيقى فى اندحار القوات المسلحة المصرية، وهى القوات التى لم تبط فرصة لقتال العدو. وقد تعمدت القوات الإسرائيلية التى وصلت إلى القناة مساء يوم ٧ يونيو أن تقبض فقط على الضباط الذين وصلوا إلى شرق القناة بعد تدمير المعابر فأسرتهم وأعادتهم بسياراتهم إلى نقط تجمع الأسرى فى العريش. بينما سمحت القوات الإسرائيلية للجنود الذين ألقوا بأسلحتهم الشخصية بالمرور، ليعبروا قناة السويس بواسطة القوارب المدنية الصغيرة، لعدم إمكانية نقلهم إلى الخلف لكثرة عددهم » .

« كما أن مجموعة من الضباط المهندسين، الذين كلفوا بتدمير المعابر وكان معهم ضباط شرطة عسكرية وضباط مخابرات من مكتب الإسماعيلية، تسرعوا فى تدمير كل المعابر قبل التوقيت المعقول. فقد كان التوقيت المعقول بالنسبة لهم هو عبور القادة

والضباط وليس المعدات أو الجنود، وكان هذا التصرف استجابة لأمر المشير إلى قيادة القوات فى العريش: «بالانسحاب إلى غرب القناة بالأسلحة الشخصية فقط فى ليلة واحدة».

« وحتى المعبر الأخير الذى تركته قائماً شمال البحيرات يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ دمر فى اليوم التالى بأوامر من قيادة الجيش بالاشتراك مع مدير مهندسى الجيش، وقائد مكتب مخبرات الإسماعيلية، وبذا تم غلق القناة وحجز بها ٣١ سفينة » .

« كان الدافع لهذه السرعة، هو الرعب والخوف من عبور العدو إلى غرب القناة مع تأكيدهم بعدم إمكانية ذلك. ولم ينتظر هؤلاء القادة عبور آلاف من الجنود وبعض العربات التى تجمعت على الشاطئ الشرقى للقناة حيث ألقى الجنود بأسلحتهم الشخصية فى القناة، ونزعوا ملابسهم العسكرية الخارجية أمام أعين وأبصار بقية الضباط والجنود الذين تمكنوا من العبور » .

« حتى الدبابات المصرية الجديدة «ت ٥٤، ت ٥٥» استخدمت فى نقل أثقال من البشر من الضباط وصغار الرتب أو الجنود، إلى غرب القناة، ولم تستخدم كأداة قتال على الإطلاق. وكانت أكبر قوة دبابات قد وصلت قبل تدمير المعابر هى ٧٤ دبابة قادمة من المحور الجنوبى، وكانت متماسكة. أما بقية الوحدات المصرية فقد بقى الفريق صلاح محسن وقيادة الجيش، فى قيادة منطقة القناة بمعسكر الجلاء، وظل اللواء صادق شرف قائد منطقة القناة يبذل الجهد الكبير، فى لم شتات الوحدات فى المنطقة إلى أن تم تعيين اللواء أحمد إسماعيل قائداً للمنطقة الشرقية يوم ١١ يونيو ١٩٦٧».

(٢٧)

ثم يلجأ صاحب هذه المذكرات إلى الأرقام ليصور بها أو ليعيد بها تصوير حجم الخسائر التى أصابت الجيش المصرى فى هذه الحرب ويقول:
«ولعل أبلغ دليل على ما أصاب القوات المصرية فى معركة ٥ يونيو ١٩٦٧ هو النظر إلى هذه الأرقام التى تعبر عن الخسائر بالنسب المئوية:

أ- أفراد :

- ١ - خسائر القوات الجوية والدفاع الجوي ٤٪ من القوة للطيارين.
- ٢ - خسائر القوات البحرية صفر٪ من القوة.
- ٣ - خسائر القوات البرية ٧١٪ من القوة.

ب - معدات :

- ١ - فى القوات الجوية والدفاع الجوي ٨٥٪.
- ٢ - فى القوات البحرية صفر٪.
- ٣ - فى القوات البرية ٨٥٪.

ج- خسائر القوات الجوية بالتفصيل :

- ١ - القاذفات الثقيلة ١٠٠٪.
- ٢ - القاذفات الخفيفة ١٠٠٪.
- ٣ - المقاتلات القاذفة والمقاتلة ٨٥٪.

ويرد بقوله :

«تمكنت قواتنا من خلال تمركزها فى أماكنها، قبل انسحابها عند بدء القتال من التعرف على بعض الشهداء بصعوبة. إلى درجة أن قائد الفرقة السابعة للمشاة اللواء عبدالعزيز سليمان، لم نتأكد من استشهاده من أقرب الناس إليه، وهم أفراد قيادته، فتم تقييده فى سجل المفقودين إلى أن أعلن استشهاده عام ١٩٧١ واقتصر عدد الشهداء من الضباط والجنود حيثئذ على ٢٠٠٠ فرد فى المعركة. لكن عند إتمام الاتصال بطرف الصراع الآخر «إسرائيل» بواسطة الصليب الأحمر الدولى، استطعنا حصر الشهداء والمفقودين والأسرى».

«كان الرقم الإجمالى هو: ٦٠٠, ١٣ فرد، عاد منهم ٣٧٩٩ فرداً أسيراً (٤٨١ ضابطاً و ٣٢٨٠ جندياً، ٣٨ مدنياً) مقابل ٢١٩ فرداً إسرائيلياً تمت عملية مبادلتهم بهم فى يناير ١٩٦٨».

«أما بقية المفقودين وعددهم ٩, ٨٠٠ مفقود فقد ظل التعامل معهم قانوناً كأنهم أحياء، حتى سنة ١٩٧١ حيث أعلن استشهادهم.»

أما عن نسبة خسائر الأفراد بالنسبة للدبابات فيلخصها صاحب المذكرات في قوله :

« اتضح بعد المعركة أن الفرقة المدرعة على سبيل المثال: عدد دباباتها ٢٠٠ دبابة تقريباً، دمر منها ١٢ دبابة واستشهد فيها ٦٠ فرداً، أما الـ ١٨٨ دبابة فقد تركت بدون أفراد، الأمر الذي يوضح أن ٦٪ فقط من الأفراد هم الذين التزموا بمعداتهم » .
يردف الفريق فوزى قائلاً :

« وعند تحليل ودراسة معدلات خسائر المعدات والأفراد نزداد اقتناعاً بضرورة استيعاب المبادئ الأولية خلال التدريب العملي والمشارك لتطبيق أهداف «التصاق الفرد بالمعدة أثناء القتال» و«توافر إرادة الفرد المقاتل وعزمته على القتال» و«توافر القدوة الحسنة مع الانضباط الميداني» للقيادة والضباط في الميدان. وكلها دروس مستفادة من واقع هذه الخسائر».

(٢٨)

ثم يتحدث الفريق فوزى عما هو أخطر وأبلغ أثراً وهو هزيمة القيادة نفسها في روحها القتالية وفي قدرتها على التصرف تجاه التطورات! وهو يرى أن هزيمة القيادة نفسها كانت قد حدثت منذ مرحلة مبكرة، ولتأمل تصرفات القادة ذوي المواقع الوظيفية الكبيرة جداً فيما يرويه الفريق فوزى في كتابه على هيئة اليوميات ونقله عنه في الفقرات التالية :

«يوم ٨ يونيو ١٩٦٧ :

قابلت شمس بدران فأخبرني أن مصر قبلت وقف إطلاق النيران قائلاً: «الروس حيساعدونا، وأنت ستمسك القوات المسلحة، والمشير قدم استقالته، وأنا كمان سأقدم استقالتي إلى الرئيس عبدالناصر. إن الواجب يحتم على جميع القادة أن يقدموا استقالاتهم أيضاً، وأنا قلت كده للفريق أول صدقي محمود، لإعطاء الفرصة للرئيس للعمل بحرية بالنسبة للقوات المسلحة».

«وفي تلك اللحظة أدركت معنى كلمة المشير مساء أمس خلتى بالك من القوات المسلحة. أخطرت القادة الآتية أسماؤهم بعد، بما ذكره لى شمس بدران وهم: «فريق أول سليمان عزت، فريق أول صدقى محمود، فريق أول أحمد حلیم إمام، فريق أول هلال عبدالله هلال، فريق أول عبدالمحسن كامل مرتجى، فريق أول جمال عفيفى، فريق أنور القاضى».

بدأت ترد إلى استقالاتهم فى اليوم التالى فجمعتها وسلمتها إلى سامى شرف، مدير مكتب الرئيس للمعلومات فى الساعة ١٠ مساء يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧ .

« ومع مساء نفس اليوم ٨ يونيو ١٩٦٧ علم القادة أن المشير موجود بمنزله بالحلمية، فذهب إليه عدد كبير منهم وعلى رأسهم الفريق أول على عامر، والفريق أول صدقى محمود، والفريق أول سليمان عزت، ومعظم القادة من رتب الفريق أول والفريق واللواء، وبعض الضباط من الرتب الأخرى، بالإضافة إلى شمس بدران. وجميعهم كانوا من الضباط المقربين .

« وصلت إلى هذا الجمع متأخراً، وعرفت أن الكل ينتظر مقابلة المشير، الذى اختلى بشمس بدران ثم خرجا معاً من باب المنزل الخلفى، دون أن يعلم أحد من القادة بذلك، إلا بعد انصرافهما بفترة طويلة فغادروا المنزل دون أن تتاح لهم فرصة رؤية ومقابلة المشير».

« ذكرنى هذا الجمع من القادة المقربين، بالاجتماعات التى كانت تتم فى القيادة فى أوقات الأزمات والصراع بين الرئيس، وبين المشير فى أعوام ١٩٦٢، ١٩٦٤ .

« ونهاية يوم ٨ يونيو ١٩٦٧ كان قد تم لإسرائيل احتلال الضفة الغربية لنهر الأردن، وفى ذلك اليوم أيضاً بدأ التركيز فى الهجوم على سوريا، كما صدر قرار وقف إطلاق النيران من مجلس الأمن، ووافقت مصر عليه مضطرة، بعد محاولة فاشلة من الاتحاد السوفيتى بإضافة شيء ما إلى القرار لصالح العرب».

(٢٩)

ولا يجد الفريق فوزى حرجاً فى أن يروى قصة خروج رئيس أركان حرب الجيش المصرى (أى الشخص الثانى بعد الفريق فوزى نفسه) أحمد إسماعيل من

منصبه، وهي القصة التي تتم بما لا يقبل الجدل عن مدى العصبية التي كان يعانيها الرئيس عبدالناصر في تلك الفترة، وهي عصبية غير قادرة على القيادة والإنجاز، وعلى الرغم من أن القصة كما يرويها الفريق فوزى قد تدين المشير أحمد إسماعيل في نظر البعض، وقد تدين الرئيس عبدالناصر في نظر البعض الآخر، وقد تدين الرجلين في نظر آخرين، إلا أنني شخصياً أجد أن المدان الأكبر فيها هو الفريق أول فوزى نفسه، الذي كان ينبغي عليه أن يراجع رئيسته في قراره، وأن يدلّه على مكنم الخطأ في هذا القرار، بصرف النظر عن أن القرار صدر في حق رئيس الأركان الذي هو من نفس دفعة عبدالناصر، وأن رئيس الأركان هذا قد جاء إلى موقعه هذا بعد جهد بطولى في إقامة وتنظيم الجيش من شبه العدم في غرب القناة على حسب ما روى الفريق فوزى نفسه في هذه المذكرات، ولا محل للقول بأنه كان من الصعب على الفريق فوزى أن يراجع الرئيس عبدالناصر في مثل هذا القرار، فقد حدث في وقت قريب من هذه الواقعة أن رئيس أركان القوات الجوية (وليس القائد العام للقوات المسلحة كلها) راجع الرئيس عبدالناصر في عزل رئيس هيئة عمليات القوات الجوية، فاقنع الرئيس عبدالناصر بوجهة نظر رئيس أركان القوات الجوية وتراجع عن قراره، وأعاد رئيس هيئة العمليات اللواء صلاح المناوى.

ولنقرأ الآن ما يرويّه الفريق فوزى عن قصة عزل المشير أحمد إسماعيل من منصبه كرئيس للأركان :

« في فجر يوم ٩ / ٩ / ١٩٦٩ قام العدو بإنزال مجموعة سرية مختلطة بتسع دبابات برمائية على شاطئ خليج السويس الغربى قرب نقطة حدود الزعفرانة ١٠١ كم جنوب السويس وقضى على أفراد نقطة الحدود - ٥ أفراد - وقطع طريق السويس - الغردقة المار بحذاء الشاطئ وخط التليفون الهوائى. ولعدم وجود قوات في هذه المنطقة أخذ العدو يصور فيلما لقواته الهابطة على الشاطئ ولم يحاول الابتعاد عن منطقة نزوله على الشاطئ واستمر هكذا ٦ ساعات وعادت قواته من حيث أتت » .

« وكانت عملية الزعفرانة سابقة بخمسة عشر يوماً عن تخطيطى في ملء فراغ منطقة خليج السويس، فمنذ بدء تخطيط القوات المطلوبة بعد معركة ١٩٦٧ مباشرة خصص فرقة ميكانيكية كاملة ولواء مشاة مستقل للتمركز في هذه المنطقة، لكن لم تأخذ الأولوية في الإعداد مثل التشكيلات المطلوبة للجبهة. ودفعت هذه الوحدات

من القاهرة حيث انتهى تدريبها وإعدادها في منتصف سبتمبر ١٩٦٩ وأخذت الفرقة أوضاعها الدفاعية في المنطقة مكونة نسقاً واحداً من الزعفرانة حتى سفاجة مع وجود كتيبة حدود منفصلة في القصير، وتمركز الاحتياطي في العمق «وادي قنا». وتبعت هذه القوات من ناحية القيادة والسيطرة للقيادة العامة بالقاهرة مباشرة. وامتدت المواجهة مع العدو وأصبحت من بورسعيد شمالاً حتى القصير جنوباً ٧٠٠ كم تقريباً. ولم أنقل أو أخفف أى وحدة من وحدات جبهة التجميع الرئيسي للجيشين الثانى والثالث غرب قناة السويس جنوباً إلى منطقة خليج السويس كما كان ينتظر العدو. ثم قامت القوات الجوية بتمركز سربين مقاتلين «ميج ١٧» فى كل من مطارى الغردقة والزعفرانة، والأخير تم الانتهاء من إنشائه أخيراً، ثم توالى دعم المدفعية المضادة للطائرات من منطقة البحر الأحمر العسكرية .

(٣٠)

هكذا يرى الفريق فوزى نفسه بقوله إنه كان ينوى السيطرة على هذه النقاط فيما بعد ١٥ يوماً ولكن إسرائيل سبقته بهذه الفترة ، وقد نصدق الفريق فوزى ونقبل منه العذر ، ولكنه فى الفقرة التالية سوف ينسف تصديقنا له كما سنرى :

« كما كانت عملية الزعفرانة لها تأثير عكسى على موقف اللواء أحمد إسماعيل رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة فى ذلك الوقت. إذ بينما كان الرئيس عبدالناصر وأنا ورئيس الأركان ورؤساء الهيئات بالقيادة العامة وقائد الجيش الثانى والمستشارون السوفييت، نشاهد المشروع الاختبارى لقوات الفرقة (٢١) المدرعة التى انتهى إنشاؤها وتدريبها حديثاً، جاء اللواء عبدالغنى الجمسى مدير الاستطلاع حوالى الساعة ١٠ صباحاً فى نقطة المشاهدة عند علامة الكيلو ٥٣ طريق القاهرة - السويس الصحراوى وأبلغ الرئيس عبدالناصر بنزول مجموعة سرية برمائية إسرائيلية فى الزعفرانة، ولم تكن لديه معلومات أخرى، فقرر الرئيس بعد التداول معى تكليف اللواء أحمد إسماعيل ومستشاره السوفيتى بالتوجه إلى الزعفرانة رأساً لاستطلاع الموقف وحسمه ، وإخطارنا بباقى المعلومات الضرورية، وانصرف الاثنان من نقطة المشاهدة إلى مكان الحادث. ولم يستطع الرئيس الانتظار طول اليوم كما كان مقرراً

وفضل العودة إلى القاهرة الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وعدت مع الرئيس إلى منشية البكري، ثم توجهت إلى القيادة فوجدت لواء أحمد إسماعيل في مكتبه محاولاً معرفة موقف الزعفرانة عن طريق المواصلات الخطية واللاسلكية، وعلمت أن مستشاره السوفيتي توجه إلى الزعفرانة رأساً من علامة الكيلو ٥٣ فأخطرت الرئيس بالموقف فرد عليّ: «هو المستشار الروسي ينفذ أوامري ورئيس الأركان يفضل البقاء في المكتب. إنني في انتظار عودة المستشار».

«وصل المستشار السوفيتي الساعة السادسة مساءً نفس اليوم وعرض عليّ الموقف كما ذكرت، فأخطرت الرئيس بذلك، وكان قد استمع إلى الإذاعات الأجنبية التي صعدت إعلامياً وتليفزيونياً حادث الزعفرانة وشعرت بضيق الرئيس وزعله وقال لي: «إن رئيس الأركان لا يصلح للاستمرار في تحمل هذه المسؤولية، شوف لك واحد آخر».

وكان لهذا الحادث وتصرف اللواء أحمد إسماعيل السلبي أثر مباشر في مرض الرئيس لمدة ثلاثة أسابيع، وأحيل اللواء أحمد إسماعيل إلى المعاش وتعمدت أن يتم إنهاء خدمته بطريقة اجتماعية لائقة».

ونحن نعجب للفريق فوزي بعد هذا كله لماذا لم يذكر لنا طبيعة الإنجاز الذي أتمه المستشار السوفيتي عند ذهابه بنفسه للزعفرانة، وماذا كان في وسعه أن يفعل وقد اعترف الفريق فوزي نفسه في الفقرة السابقة بأنه لم يكن قد دعم هذه المنطقة بالدفاعات المطلوبة حتى ذلك التاريخ !!! وإنما كانت الخطة أن يدعمها بعد ١٥ يوماً.

(٣١)

أما دور أحمد إسماعيل نفسه في إعادة بناء الجيش المصري بعد هزيمة ١٩٦٧، فيرويه الفريق فوزي بشيء من الإنصاف في أكثر من موضع في هذه المذكرات وعلى سبيل المثال فإنه في الفصول الأولى يقول :

«كان أول عمل ميداني أقوم به بعد معركة يونيو مباشرة هو الإسراع في تجميع وتنظيم وحدات صغيرة بأسلحة فردية ودفعهم إلى منطقة القناة، حيث قام اللواء

أحمد إسماعيل الذي عين قائداً للمنطقة بتوزيع هذه الوحدات بأسلحتها الفردية وما أمكن تجميعه من الأسلحة المعاونة لوحدات المشاة مثل الهاونات والرشاشات المتوسطة والثقيلة، ثم تكونت كتائب مشاة لكل كتيبة قائدها، وتمركزت على الشاطئ الغربي لقناة السويس وبدأت في حفر الخنادق وإعداد حفر الأسلحة. وتطور هذا العمل بعد أسبوعين إلى تجميع الكتائب إلى ألوية مشاة. وكانت الصعوبة في استكمال أسلحة الدعم المعاونة لها من مدفعية ميدان وهاونات ثقيلة ودبابات مشاة، ثم دفع معدات وخامات كثيرة إلى المنطقة لإنشاء المواقع والتحصينات، وظهرت حصيلة هذا الجهد الشاق من القيادة العامة في القاهرة والقيادة المحلية في المنطقة التي تمركزت قيادتها في منتصف المنطقة تقريباً في «القصاصين». وكانت مهمة الفريق عبدالمنعم رياض رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ذلك الوقت، هي متابعة هذا الجهد يومياً والمرور على الوحدات التي أخذت في تدعيم تمركزها في المنطقة.»

(٣٢)

وحين يتحدث صاحب هذه المذكرات عن نشاط البعثة العسكرية السوفيتية وجهدها فإنه يحرص على الإشادة بدور قائدين مصريين هما عبد المنعم رياض وأحمد إسماعيل ويقول :

«وبوصول أول بعثة عسكرية سوفيتية بقيادة الجنرال لاشنكوف الذي ما لبث أن لحق به المارشال زخاروف رئيس هيئة أركان حرب القوات السوفيتية في يوليو ١٩٦٧، والجهود المركزة التي بذلها بمعاونة الفريق رياض واللواء أحمد إسماعيل، أمكن إرسال أسلحة الدعم التي وصلت إلى مصر من موانئها البحرية والجوية رأساً إلى منطقة القناة، حيث تم استكمال حاجة ألوية المشاة من الأسلحة المعاونة وأسلحة النيران، كما استكمل تجهيز الفرقة الرابعة المدعومة كأول احتياطي مدرع كامل في المنطقة.»

« ثم بدأت قيادة المنطقة تضع وتنسق خطة النيران في المنطقة كلها، بعد أن

اطمأنت على خطط نيران اللوآات المشاة اللى عاونتها وحدات كاملة من المدفعية (الميدان) ووحدات الهاون الثقيل.

كانت السيطرة الكاملة من قيادة المنطقة على مواجهة ١٧٠ كم وبعمق ٦٠ كم عملية صعبة، فأصبح من الضروري النظر فى إعادة تنظيم القوات فى المنطقة بشكل آخر يحقق سلامتها وقدرتها الدفاعية على صد أى عدوان عليها من إسرائيل ، وتطورت قوات النسق الأول الدفاعى فيما بعد إلى قوات جيشين ميدانيين كاملين توزع مهماتهما على نفس الواجهة مع ازدياد عمقها وتكثيفها. وبدأت الواجهة تأخذ شكلها وحجمها... كما قسمت هذه الواجهة إلى مناطق رئيسة ومناطق فرعية واستكملت السيطرة الميدانية وبدأت قوات الواجهة نشاطها الإيجابى مع العدو .

« ولم يتت شهر نوفمبر عام ١٩٦٧ إلا وكان أول نسق دفاعى غرب القناة مع احتياطى مدرع قليل قد تم إنشاؤه وتمركزه وزال خطر التهديد باحتمال استغلال العدو لنجاحه فى يونيو ١٩٦٧ لعبور قناة السويس وتهديد القاهرة».

(٣٣)

وتمثل هذه المذكرات مرجعاً مهماً جداً للكتابة عن كثير من التفصيلات المتعلقة بالصراع على السلطة بين الرئيس عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر فى أعقاب حرب ١٩٦٧، وليست هناك فقرة واحدة مما كتبه الفريق أول فوزى فى هذا الموضوع لا تستحق أن تقرأ فكلها فقرات مهمة جداً.

ويبدو الفريق فوزى موضوعياً أو أقرب ما يكون إلى الموضوعية وإن لم يمنع هذا أنه كان فى صف الرئيس جمال عبدالناصر، ولم يكن فى صف المشير عامر، وقد ذاق الفريق فوزى نفسه كثيراً من العنت والمعاناة على يدى المشير عامر ويطانته.

غير أن الوجه الآخر للقضية أنه لا يمكن أن يكون كل هذا العنت الذى لقيه فوزى قد تم بدون علم عبدالناصر، وهو لهذا - أقصد الفريق فوزى - ليس من المولعين بعبدالناصر إلا للاضطرار إلى ذلك بعد ما لقيه من السادات وما لقيه قبل ذلك من المشير ويطانته (!)

وهكذا فإن وقوفه مع عبد الناصر في ١٩٦٧ كان أمراً طبيعياً ، ولكنه أضفى عليه صورة أن عسكريته والتزامه يدفعانه إلى الوقوف في نصف الشرعية.

لكن سوء حظه فيما بعد في أحداث ١٩٧١ جعله يصنف على أنه من الواقفين ضد الشرعية.

وهكذا فإن الفريق فوزى وجد نفسه وهو يكتب هذا الجزء من المذكرات، ينحاز لعبد الناصر لا للشرعية، ومع أنه يود أن يؤكد انحيازه للشرعية، إلا أن قلمه أو قلم الذي تولى كتابة هذه المذكرات لا يساعد على إبراز هذا المعنى بصورة جوهرية.

ومع هذا فإن محمد فوزى لا يتحامل على عبد الحكيم عامر بأكثر مما يحتمل الموقف، والموقف نفسه يحتمل كثيراً جداً من التحامل، لكننا نجد الفريق أول فوزى يتحامل في حدود، بل إنه ينصف المشير عامر إذا ما قورن موقفه منه بموقف هيكل أو موقف أمين هويدى فيما رواه من تفاصيل تلك الأيام السوداء.

(٣٤)

ومن ناحية أخرى فإننا نجد محمد فوزى حريصاً (بقدر) على رواية الجوانب المختلفة لكل موقف، وحريصاً على إعطاء الفرصة لوجهة النظر الأخرى بقدر كبير من الموضوعية والالتزام بأمانة الكلمة، وهو لا يصور عبد الناصر على أنه الملاك في مجابهة الشيطان عبد الحكيم عامر، ولا العاقل في مواجهة المجنون.. بل إنه بعلمه وخبرته وسنه يقف حائراً في تواضع أمام سر العلاقة التي تربط الرجلين، كما يحرص الفريق فوزى على كل ما يمكن من تهذيب وأدب وخلق وهو يروى التفاصيل المخرجة في القبض على المشير، وعلى حين تحرص الكتابات الكثيرة التي تناوت الموضوع على تصوير ما يمكن وصفه بأنه إهانة المشير يوم نقله من منزله، فإن رواية الفريق أول فوزى دوناً عن كل هذه الروايات تحتفظ للرجل بمكانته عند كل من الفريق فوزى نفسه والفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان، مع أن كليهما كان يفوق المشير سناً وخبرة وتخرجاً من الكلية الحربية، لولا قفزة المشير بحكم الثورة على كل الأقدميات والأسبقيات، ولكن المذكرات التي نتناولها في هذا الباب تدلنا على أن الفريق فوزى والفريق رياض أبدياً لقائدهما السابق من الاحترام واللباقة واللياقة

أقصى ما كان يمكن لهما أن يبدياه فى مثل هذا الموقف، ولنقرأ ما يرويه الفريق فوزى:

«... منذ يوم ٢٦/٨/١٩٦٧ والمشير تحت الحراسة فى منزله بالجيزة غير مصرح له بالخروج، وغير مصرح بالدخول سوى لأهله، لكنه ظل مستمراً فى الاتصالات الخارجية سرّاً، بهدف بث الشائعات وتأليب الرأى العام ضد السلطة الشرعية فى الدولة. وإزاء هذا النشاط المريب، اضطر الرئيس جمال عبدالناصر أن يصدر قراراً بتحديد إقامة المشير منفرداً فى مكان منعزل، يتعذر منه إجراء أى اتصالات خارجية. وبعد البحث استقر الرأى على أن ينقل المشير وحده إلى منزل منعزل فى طريق المريوطية المتفرع من شارع الهرم».

«وقد قمت صباح يوم ١٣/٩/١٩٦٧ بتنفيذ مهمة نقل المشير إلى استراحة المريوطية حيث توجهت ومعى الفريق عبدالمنعم رياض، واللواء سعد عبدالكريم وبعض الضباط من الحرس الجمهورى إلى منزل المشير، وكان الضابط المناوب فى ذلك اليوم هو العميد سعيد الماحى الذى اشترك معنا فى هذه المهمة. وزعت المجموعة الموجودة معى إلى قسمين، قسم بقيادة الفريق عبدالمنعم رياض، تدخل منزل المشير وتدعوه للخروج والتوجه إلى المكان الجديد، والقسم الآخر احتياطى داخل الحديقة، ووقفت أنا على باب مدخل المنزل الداخلى أسيطر على القسمين».

«دخل أفراد القسم الأول الباب الداخلى للمنزل، ودعا الفريق عبدالمنعم رياض المشير للقيام معه، فتردد المشير أولاً، وحاول رفع عصا خشبية كانت بجواره، لكن الفريق رياض نصحه، وتلطف معه، وأشار إليه بالقيام معه».

«فى تلك اللحظة تناول المشير شيئاً ما، ووضع فى فمه وأخذ يلوكه، مما لفت أنظار عائلته، وبالذات ابنته نجية التى كانت واقفة بجواره، فصرخت مشيرة إلى أن أباهما تناول سمّاً. ثم دخل المشير فى مرحلة فقدان الاتزان وقام مستنداً إلى كتف الفريق رياض الذى اصطحبه إلى الخارج، حيث كنت واقفاً واشتركت فى مساعدة المشير على السير ومصاحبته إلى خارج المنزل».

«عند سماعى أن المشير تناول شيئاً أفقده الاتزان، وصراخ بناته بأن أباهم تناول سمّاً، أمرت بعربة إسعاف بدلاً من عربة ركوب، لكن المشير رفض الركوب فيها، فأشرت لأقرب عربة وركب فيها المشير، والفريق عبدالمنعم رياض، واثنان من ضباط الحرس الجمهورى، وأمرت بالتوجه إلى مستشفى المعادى فوراً».

«فى الطريق إلى المستشفى طلب الفريق رياض من المشير إخراج الشيء الذى فى فمه، والذى قالت ابته إنه سم، ونجح أحد المرافقين فى العربة بالاحتفاظ بما لفظه المشير فى جيبه، حيث سلمه إلى المعامل الطبية عند وصوله مباشرة إلى المستشفى».

«هناك تمت إجراءات الإسعافات الأولية اللازمة على أساس أن المشير تناول مادة سامة بغرض الانتحار، وقد حاول الأطباء إجراء غسيل معدة له، لكنه رفض ثم أعطى مزيجاً مقيئاً فى الفم، ثم أعطى حقنة لنفس السبب، ثم طلب فنجاناً من القهوة وشربه، ثم كشف عليه طبيباً بمعرفة مدير المستشفى وبعض الأطباء الأخصائيين الذين أقروا أن حالة المشير الطبية سليمة».

(٣٥)

ومن حق الذين يتشيعون للمشير عامر أن يتهمونى بأنى أبسط المسائل فى تصديقى أو إيرادى رأى صاحب هذه المذكرات (أى الفريق فوزى) القائل بأنه كان حريصاً على أن يكون لبقاً ومهذباً فى معاملة المشير يوم إخراجه من بيته، ومع تقديرى بأن العكس قد يكون صحيحاً، إلا أنى أعتقد أن الموقف الذى كان يستدعى القسوة لم يكن يوم خروج المشير إلى استراحة المربوطية، ولكن كان هو ذلك الذى حدث يوم خرج إلى الكمين المنصوب له بمقابلة عبدالناصر. ولتقرأ ما يرويه صاحب هذه المذكرات عن وقائع محاصرة بيت المشير فى الجيزة، وقد كان له دور قيادى فى هذه العملية ولكنه يقتصر فى روايته على الجانب الذى يشفى به غليله من شمس بدران فحسب ، وكأنه كان يحاصر شمس بدران ولم يكن يحاصر المشير، ولتقرأ هذا الذى يرويه:

«... خلال النقاش الذى تم صدرت بعض طلقات الرصاص من فوق سطح المنزل، لكنها كانت للإزعاج، فلم يرد عليها أحد من القوة، حسب أوامرى، كما وصلنى بلاغ من أحد أفراد القوة مبادرين «بقولهم»: «إحنا مستعدين لتنفيذ ما نطلبه». وشاهدت ضباط شمس بدران يلقون أسلحتهم والقنابل اليدوية على الأرض».

«أصدرت الأمر رقم «١» وهو أمر على فى الميكروفون اليدوى طالباً نزول جنود

سريتي الشرطة العسكرية، بدون أسلحة وذخيرة أولاً، ثم أصدرت بقية الأوامر على التوالي، كل أمر يأخذ وقته في التنفيذ قبل صدور الأمر الذي يليه. وهكذا رحلت الضباط المتقاعدين إلى السجن الحربى، وكان أولهم شمس بدران الذى رحل إلى سجن القلعة».

«أمرت بدخول قوتى إلى المنزل «البدروم» الدور الأول، السطوح، الجراج، والحديقة فقط، وهى الأماكن التى كان يشغلها شمس بدران والضباط الذين معه والجنود، والمدنيون والسكرتارية، وذلك لجمع الأسلحة والذخيرة والقنابل اليدوية، وترحيلها إلى معسكر عابدين فى حمولة ٣١ لورى سعة ٣ أطنان. وساعد القوة ضباط الشرف، والمساعدون من قوة شمس بدران، واستغرقت هذه العملية طوال الليل».

«بعد انتهاء إجراءات تطهير المنزل [انظر إلى التعبير تعبير التطهير وتأمل ما يعكسه من شعور فوزى تجاه المشير عامر وبيت عامر]، قمت بتحديد مهمة الحراسة الجديدة من قوتى على منزل المشير من الخارج، وعينت اثنين من العمداء للحراسة ٢٤ ساعة على المنزل، وتم تركيب تليفون خارج باب المنزل للاتصال».

«حوالى الساعة الخامسة قبل فجر يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦٧، تمكنت بمكتب الرئيس عبدالناصر وأبلغته «المهمة انتهت بخير»، وبعد نصف ساعة تقريباً وأثناء مغادرتى شارع الطحاوية بالجيزة، شاهدت إحدى عربات الرئاسة وبها المشير وبرفقته السيدان زكريا محيى الدين وحسين الشافعى، حيث أوصلوا المشير إلى منزله، محلدة إقامته مع أهله وأولاده، لكن تحت حراسة من السلطة الشرعية فى الدولة».

ويتهى الفريق فوزى من هذا كله إلى إظهار السعادة والرضا بهذه بالنتيجة التى توصلت إليها الدولة ويقول:

«وبتحديد إقامة المشير محمد عبدالحكيم عامر (لاحظ أن المشير قد تحول فى مذكرات الفريق فوزى فى هذه اللحظة إلى صاحب اسم ثلاثى لم يشتهر به ولم يعرف به أبداً، ولكنها النزعة العسكرية البيروقراطية فى تجريد صاحب الشهرة من اسم الشهرة واللمعان وإعادته إلى الصيغة التى يرد بها اسمه فى الكشوف العسكرية) فى منزله، وبعد القبض على أعوانه، انتهى أكبر تحد للسلطة الشرعية فى الدولة. إذ لو تمكن المشير وأعوانه من تنفيذ مخططاتهم لكانوا قد استولوا على السلطة فى البلاد».

ثم لنقرأ الآن الفقرة التي ينهى بها محمد فوزى الفصل الحادى عشر من مذكراته، التي تناولنا ما فيها من حيرته فى علاقة الرجلين وعجزه عن تفسير طبيعة هذه العلاقة ومبدا ما تصل إليه، وهو هنا يضيف الحيرة للتاريخ لا لنفسه فقط، فيقول:

«... وفى نفس الوقت وبالرغم من الحقائق التي ذكرتها عن الصراع الخفى بين الرئيس جمال عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر الذي انعكس على أسلوب صنع القرار، فإن التاريخ سوف يقف حائراً أمام العلاقة الشخصية بين الرئيس عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر، والتي لم أتمكن من تحديدها أو وصفها بدقة حتى باتت لى كما لو كانت لغزاً غامضاً».



وفى بعض الفقرات يبدو لنا الفريق فوزى وكأنه يتجنب نقد المشير لاجئاً إلى نقد بطائنه كشمس بدران مثلاً، ولكنه فى فقرات أخرى يجاهر بنقد المشير بل ويصوب أصابع الاتهام تجاهه، ولا يجد الفريق محمد فوزى - على سبيل المثال - أى حرج فى أن ينسب كل الفساد والبيروقراطية والتسيب فى القوات المسلحة إلى وجود المشير عامر على رأس هذه القوات، ويبدو لنا الفريق فوزى وكأنه يأخذ نفساً عميقاً تعبيراً عن الراحة بوفاة المشير، وهو يدخر التعبير عن هذه الراحة إلى حين وفاة المشير، وكأنه كان لا يزال يخشى أن يعود المشير إلى سابق نفوذه بعد عزله وبعد احتجازه فى منزله وتصفية منزله من القوات المناوئة.. ولم لا.. وهو وغيره لم يكونوا ليضمنوا مائة فى المائة أن المشير قد عزل وانتهت صلاحياته، وهم يعترفون أنهم كانوا لا يفهمون طبيعة العلاقات بين الرئيس عبدالناصر والمشير عامر، أما الآن وبوفاة المشير (كما يقول الفريق فوزى بالنص فى الفقرة التالية) فقد زالت أكبر مراكز القوى وانتهت البيروقراطية، وهو يقول فى معرض الحديث عن وفاة المشير:

«وبوفاة المشير محمد عبدالحكيم عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ومحاكمة أعوانه المقربين إليه ممن اشتركوا فى مؤامرة الاستيلاء على السلطة فى مصر، زالت أكبر مراكز قوى منذ قيام الثورة، كما انتهت البيروقراطية فى القوات

المسلحة المصرية، لكن بعد أن فقدت كيانها وهبتها في معركة عسكرية خاسرة لم تكن من صنعها أو مناسبة لها زمنياً وموضوعاً.

(٣٧)

وليس أدل على محنة الرئيس عبدالناصر في قواته المسلحة التي يتسمى هو نفسه إليها والتي خرج هو من بين صفوفها، من هذه العبارات التي يصور بها الفريق فوزى موقف الرئيس وهو يعيد تشكيل هذه القوات بعد النكسة:

«حدد لي الرئيس الساعة ٧ مساء يوم ١١/٦/١٩٦٧، كم وعد للقاءه في منزله ومعى تقرير عام عن الموقف، كما طلب منى آخر كشف مُعدل عن ضباط القوات المسلحة. كان هذا أول لقاء لي على انفراد مع رئيس الجمهورية (لنا أن نتأمل كيف كانت عزلة عبدالناصر عن القوات المسلحة بالغة من هذه الجملة وحدها، فهذا الرجل الذى يشغل منصب رئيس أركان حرب الجيش المصرى لم يلتق بالرئيس على انفراد إلا ذلك اليوم)، حيث بدأ فى دراسة، وتذكر أسماء أصحاب الرتب العظمى فى القوات المسلحة «ألوية، عمداء» وأخذ يسألنى عن سمعة وكفاءة وقدرة كل منهم، أخذ الرئيس عبدالناصر يركز فى تفكيره على تذكر هذه الشخصيات منذ بداية الثورة، وتأكدت هنا للمرة الثانية أو الثالثة من الصراع الذى كان موجوداً بينه وبين المشير، وكيف نجح المشير فى إبعاد عبدالناصر كلية عن القوات المسلحة، وحتى أسماء القادة الكبار ومنهم دفعته كان يسأل عنهم ويريد أن يطمئن على سير أحوالهم خلال ١٠ أو ١٥ سنة مضت».

«كما لمست فى الوقت نفسه عاطفة الرئيس الحساسة بالنسبة للمشير عندما يأتى ذكر اسم أحد من الضباط الكبار الذين كانوا يتعاونون تعاوناً شخصياً مع المشير، معطين ولاءهم المطلق له فقط. أما مركز المشير نفسه، فلم يعرض له الرئيس بسوء، وركز فى أسئلته على الضباط الذين يعملون مع شمس بدران وظهر عدم معرفتى ببعضهم، أما من أعرفهم، فقد ذكرت له معلوماتى عنهم من ناحية القدرة والكفاءة العسكرية فقط».

« وقد أثارت هذه الأسئلة المركزة حول شمس بدران شكوكا كثيرة في نفسى لم أحدها في تلك الجلسة. كما استتجت بعد الحديث، أن موقف كل من شمس بدران والمشير، وشخصيتهما، وعلاقتهما العاطفية والأخوية بالرئيس عبدالناصر سوف تلعب دوراً مهماً في تفكير الرئيس فيما بعد. والحقيقة أنى لم أتبين بعمق مثل هذه العلاقات وتأثيرها في شخصية الرئيس عبدالناصر، واستمر اللقاء في تحديد الأهداف العريضة، والصعبة التى ستدخلها القوات المسلحة الجديدة، في فترة حددها الرئيس بثلاث سنوات تقريباً».

(٣٨)

ويؤكد صاحب هذه المذكرات على معنى مهم جداً لتاريخنا المعاصر كما أنه مهم جداً لنفسية الفريق فوزى وهو يعود إلى الموقع الذى كان من حقه أن يتولاه منذ زمن طويل ولكنه حجب عنه، وهو يلقي بضوء مهم جداً على أن عبدالناصر ظل منخدعاً فى شمس بدران وولائه له إلى مرحلة متأخرة جداً، وليس من شك فى أن الفريق فوزى لا يحب شمس بدران ولا يطيقه، لكن الرواية نفسها مهمة جداً حين يتحدث عن بعض تفصيلات خطة التآمر التى يعتقد أن شمس بدران اعتمزم القيام بها ضد عبدالناصر فى أغسطس ١٩٦٧، وسنجزئ للقارئ منها الجزء الأخير:

«وقد انحصرت هذه الخطة - كما ثبت من التحقيق والمحاكمة فيما بعد - فى أن يصل المشير إلى أشخاص بمساعدة رجال من الصاعقة، ثم منها إلى قيادة الجيش فى القصاصين وأبوصوير، حيث يتسلم قيادة الجيش الميدانى الوحيد فى تلك الفترة، كانت الخطة تقضى بإجبار الرئيس عبدالناصر، بعد الاستيلاء على الجبهة، على ترك الحكم يوم ٢٧ أغسطس ١٩٦٧، أى قبل سفر الرئيس إلى الخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربى يوم ٢٩ أغسطس ١٩٦٧. كما علم من التحقيقات فيما بعد أن هذه الخطة وضعت فى منزل المشير بالجيزة يوم / ٢٣ أغسطس ١٩٦٧ وتقرر تنفيذها وكان يوم «ى» أى اليوم الأول لبدء التنفيذ.. هو ٢٧ أغسطس ١٩٦٧ كلمة السر «نصر».

□

وعند هذا الحدث يصل الفريق فوزى إلى أن يصرح لنا بالسبب الجوهري والمباشر

في انتهاء ثقة الرئيس عبد الناصر بوزير حربيته شمس بدران والذي يروييه الفريق فوزى بالعبارات التالية :

« حادث واحد أنهى تردد الرئيس عبدالناصر، ذلك الحادث هو مقابله لشمس بدران بمنزله في منشية البكري. طلب عبدالناصر من بدران أسماء أفراد التنظيم الداخلى فى القوات المسلحة الذى كان يعتمد عليه شمس بدران، كجهاز أمن «خاص وسرى» له، ولما أجاب بدران على طلب الرئيس بقوله: «لا يوجد تنظيم سرى داخل القوات المسلحة، وإنما كل ضباط القوات المسلحة فى صفه وفى صف المشير، وأن الرئيس لا يمكنه أن يمس المشير، أو يمسّه هو بأى ضرر، وأن القوات المسلحة كلها ستقف ضد الرئيس، إذا حاول إيذاء المشير».

وروى لى الرئيس بعد ذلك أنه كان يعتبر شمس بدران ابناً له فى الثورة، وإنه بالرغم من معاونته للمشير فى القوات المسلحة، إلا أن ولاءه الأول للرئيس، هكذا كان اعتقاد الرئيس عبدالناصر حتى تلك المقابلة التى تأكد فيها أن شمس بدران يعمل ضده. وأنهى الرئيس المقابلة وأخذ قراره، وأبلغنى بضرورة الاستعداد بقوة مسلحة لمجابهة المشير، وأعوانه، وحصنه فى الجيزة بالقوة. وكان هذا هو القرار الوحيد الذى يمنع المشير من تماديه فى معارضة السلطة الشرعية والتلويح بقوته ونفوذه فى وسط الشعب، والقوات المسلحة، وقد كان هذا القرار تهدئة وقناعة لجميع المسئولين وأهمهم أفراد القوات المسلحة نفسها».

(٣٩)

ويحرص الفريق فوزى فى هذه المذكرات على أن يورد كل ما يستطيع عن التفاصيل الإجرائية الدقيقة للأيام التى سبقت حرب يونيو ١٩٦٧، ولا ننسى أنه كان رئيس أركان حرب الجيش المصرى، وسوف نجد هنا يلقى باللوم بكل صراحة على الموقف السياسى والعسكرى الذى اتخذناه، مع أنه هو نفسه الذى تولى إبلاغ الأمم المتحدة بقرارنا الداعى إلى سحب قواتها، وسوف نجد محمد فوزى يفرد صفحات طوالاً للحديث عن مساوىء هذا القرار وآثاره السلبية حتى على القوات

المسلحة المصرية نفسها، وسوف نجتزئ للقارئ بعض ما يرويه في هذا الشأن، مما يمثل أهمية خاصة لفهم الآثار العسكرية الخطيرة التي ترتبت على هذا القرار الانفعالي، حيث يقول:

«كان وجود قوة الطوارئ الدولية على الحدود المصرية هو إحدى النتائج التي ترتبت على حرب ١٩٥٦، وكان موضوع تواجد القوات الدولية هو إحدى السلبات التي تعرضت لها سمعة الحكم في مصر (ج.ع.م.)، كما كانت مثاراً لحملة شنتها صحف وإذاعات الدول العربية التي تعارضت سياستها وقتئذ مع سياسة مصر (ج.ع.م.) مثل السعودية والأردن. لذلك تجلت رغبة القيادة السياسية والعسكرية قبل عام ١٩٦٧ في إزالة هذه القوات، أي أن هذا الموضوع كان هدفاً في حد ذاته لم يفارق تفكير كل من الرئيس جمال عبدالناصر أو المشير عبدالحكيم عامر يوماً بعد حدوثه عام ١٩٥٧».

«في عام ١٩٦٥ عند عودة أول لواء مصري من اليمن، ضمن خطة تغيير وإبدال الوحدات من مصر (ج.ع.م.) لليمن، كان الرئيس عبدالناصر والمشير عامر في استقبال هذا اللواء على رصيف ميناء بورتوفيق، وتمت مناقشة بين الاثنين على مسمع من المستقبلين عن إمكانية توجه هذا اللواء ووحداته من السويس إلى شرم الشيخ - في ذلك الوقت - فتصبح مفاجأة كبرى للعالم، وانتهى هذا الحديث إلى أمل فقط، وعاد اللواء حسب ما كان مخططاً له إلى مركزه في القاهرة».



ها نحن نرى الآن من رواية محمد فوزي وليس لنا حظ في تكذيبها أن فكرة المغامرة كانت موجودة في رأس الزعيمين عبدالناصر وعامر، لكن التعقل في ١٩٦٥ كان لا يزال أكبر من المقامرة، ولنقرأ بعد هذا نموذجاً آخر يرويه الفريق فوزي ويؤكد به أنه حتى ١٩٦٦ كان التعقل ما يزال أيضاً أكبر من المغامرة:

«ومرة أخرى جاء ذكر هذا الأمل عندما سافر المشير عبدالحكيم عامر إلى باكستان على رأس وفد عسكري عام ١٩٦٦. ومن هناك أرسل برقية شفوية إلى الرئيس جمال عبدالناصر، يقترح فيها إرسال قوات إلى شرم الشيخ، تهديداً لإسرائيل بغلق مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية، وإلى الآن لا يعلم أحد السبب في هذا المطلب، أو مناسبه في ذلك الوقت. ولم تتم أية خطوة تنفيذية لتحقيقه. وبقي الموقف على ما هو

عليه. أي ظلت قوات الطوارئ الدولية في أماكنها على الحدود بين مصر (ج.ع.م.) وإسرائيل، وفي منطقة شرم الشيخ التي تسيطر على مدخل خليج العقبة.

(٤٠)

ثم ها هو الفريق فوزى يحكى تفاصيل الخطوة الأخيرة التي تولى هو نفسه تنفيذها، ولم يكن له بحكم العسكرية الصرفة أن يتلأ في تنفيذها أو أن يتردد:

«بناء على تكليف من المشير عبدالحكيم عامر أرسلت يوم ١٦ / ٥ / ١٩٦٧، خطاباً إلى الجنرال (ج.ع.م. أ. ريكي) قائد قوة الطوارئ الدولية، وكان مقره غزة، أحيطه علماً بصدور التعليمات إلى القوات المسلحة المصرية، لتكون مستعدة للتصدي لإسرائيل إذا ما قامت بعمل عدواني ضد أية دولة عربية. وإن القوات المصرية تجمعت في سيناء على الحدود الشرقية لمصر (ج.ع.م.)، وضمناً لأمن وسلامة قوات الطوارئ الدولية المتمركزة في نقط المراقبة على امتداد هذه الحدود، فإن الأمر يتطلب سحب قواته فوراً».

«في اليوم التالي أي ١٧ / ٥ / ١٩٦٧، جاء رد الجنرال (ريكي) بأنه يجب الرجوع في هذا الأمر إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، بوصفه صاحب الأمر، والمسئول عن اتخاذ الإجراءات القانونية حيال طلب سحب هذه القوات، أي أن الموضوع ليس عسكرياً، بل كان المفروض أن يُبلغ وزير الخارجية المصري بهذا الأمر الذي ينقله بدوره إلى (يوثانت)، السكرتير العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت. لذلك فقد اعتبرت الموقف قصوراً في فهم الإجراءات السليمة من جانب القوات المسلحة المصرية. وافق (يوثانت) السكرتير العام للأمم المتحدة، على طلب السيد محمود رياض وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت.. وقد أخذ السكرتير العام وحده قرار سحب قوات الطوارئ الدولية يوم ١٧ / ٥ / ١٩٦٧، ثم تحمل بعد ذلك كثيراً من اللوم من مجلس الأمن، حينما أحاطه علماً بقراره. وكانت اتفاقية تمركز قوات الطوارئ عام ١٩٥٧ تعطي السكرتير العام هذا الحق، ولا تشترط موافقة إسرائيل، إذ أن هذه القوات متمركزة على أرض مصر (ج.ع.م.) وليس على الجانب الآخر».

هكذا يتضح لنا من هذه المذكرات أن الفرصة للمراجعة سنحت، فهذا هو قائد القوات يطلب تعليمات السكرتير العام للأمم المتحدة، ولكن مصر مصممة!! وها هو وزير خارجية مصر يتقدم بالطلب لسكرتير عام الأمم المتحدة فيجاب، بعد أن طلب رئيس الأركان المصري من قائد قوات الطوارئ فوجه التوجيه القانوني السليم.

(٤١)

ثم يدلنا صاحب هذه المذكرات بنفسه على أنه لا هو ولا القيادة الأعلى منه كانا محددين تماماً في فهم معنى ومدلول سحب القوات، هل هي التي على الحدود فقط، أم تسحب بالإضافة إليها القوات التي في غزة وشرم الشيخ؟؟ وهو يورد هذا المعنى الدال على الغموض وعلى عدم المعرفة وعلى افتقاد التحديد الواضح في صراحة شديدة حيث يقول:

«في يوم ١٨/٥/١٩٦٧ أعلنت مصر (ج.ع.م.) قرار إنهاء وجود قوات الطوارئ الدولية على أرضها، وبدأ الجنرال ريكي في سحب قواته. وهنا حدث نوع من الجدل يلفت أنظارنا إلى نقطة في غاية الأهمية، فقد قيل عن طلب مصر (ج.ع.م.) بالنسبة لسحب قوة الطوارئ، إن القوات المتمركزة في شرم الشيخ وقطاع غزة لم تكن مقصودة في هذا الطلب. أي أن مفهوم المشير لقوات الطوارئ على الحدود الشرقية كان يعني قوة الطوارئ على الحدود المشتركة مع إسرائيل، وهي الحدود الأرضية المشتركة مع رفح شمالاً إلى طابا جنوباً فقط.»

وهكذا نفهم من مذكرات القائد الذي أبلغ قرار مصر أن القيادة المصرية قد تركت الأمر لجنرال دولي يقرر ما يراه هو سواء بالاتفاق مع السكرتير العام للأمم المتحدة أو بدون هذا الاتفاق، لكن المؤكد في رواية الفريق فوزي أن مجلس الأمن لم يُحط علماً وأن مصر نفسها لم تستشر (!!)، ولنواصل القراءة:

«فلما بدأ الجنرال ريكي تنفيذ قرار السكرتير العام بسحب قوة الطوارئ، كان السحب ينطبق على القوات المتمركزة في شرم الشيخ وقطاع غزة، وقد علق على هذا الأمر قائلاً: إن القرار يشمل جميع قوات الطوارئ الدولية المتمركزة على حدود

مصر (ج.ع.م.) الشرقية، بما فيها قوات طوارئ شرم الشيخ وغزة، وبالفعل أخذت هذه القوات في التجمع في العريش، حتى غادرت مصر (ج.ع.م.)».

(٤٢)

ثم هذا هو الفريق فوزى يبدأ في التساؤل، وهو يكتب هذا الكتاب الذي نشر عام ١٩٨٤ متمتعاً تماماً بالرؤية الكاملة والشاملة والبانورامية للأحداث، فيبدو وكأنه أحكم الحكماء مع أنه كان واحداً من الذين شاركوا مشاركة فعلية (وإن لم تكن فعالة) في دفع الأمور إلى ما وصلت إليه. ولنقرأ ما يرويه الرجل:

«وهنا يطرح السؤال نفسه، هل كانت النية لدى القيادة السياسية والعسكرية هي عدم النظر - ولو مؤقتاً - في غلق الخليج، أم أن الموضوع كان فهماً خاطئاً عن مهمة قوات الطوارئ الدولية على حدودنا الشرقية، وأن شرم الشيخ وقطاع غزة ليسا ضمن الحدود الشرقية؟».

ويجيب الفريق فوزى على هذا السؤال بقوله:

«في اعتقادي أن التفسير الأول هو الصحيح، بدليل أن التخطيط العسكري وتجهيز القوات، وقرار تمركزها والواجبات التي كلفت بها، لم تذكر شرم الشيخ على الإطلاق. ورغم أنه كان ضمن الخطة «قاهر» تمركز اللواء الرابع مشاة في منطقة شرم الشيخ، إلا أن هذا لم يتم مع بدء الحشد يوم ١٤ مايو ١٩٦٧».

□

ثم يعترف الفريق فوزى بأن القوات المسلحة المصرية لقيت معاناة شديدة في تجهيز القوات البديلة للقوات الدولية، وهو يقول:

«تحت ضغوط كثيرة، ومعاناة، تم تدبير القوات اللازمة للتمركز في شرم الشيخ، وبدأت تمركزها في ١٨ مايو ١٩٦٧ بعد سحب وحدات فرعية من تشكيلات كبيرة، وصلت إلى أكثر من عشر وحدات فرعية أدمجت معاً، ثم تشكلت لها قيادة خاصة على عجل. كما لاقت القوات الجوية صعوبة كبيرة (إدارية، فنية، ومواصلات) في تمركز سرب مقاتل في الغردقة، حيث لم يكن المطار مجهزاً، أما القوات البحرية فقد

حركت أكثر من ست قطع بحرية مختلفة من البحر الأبيض المتوسط. من الإسكندرية إلى الغردقة، سفاجة، الطور ورأس نصراني في البحر الأحمر». «كل ذلك جاء تديره وتجميعه، وترحيله إلى هذا المحور الجديد الذي لم يكن في حسابان القيادة، متأخراً عن توجيهات وتعليمات وأوامر الفتح التعبوى والحشد للقوات التي صدرت يوم ١٤ مايو ١٩٦٧».

ويبرر الفريق فوزى قيام مصر بحشد عسكري بحرى فى ذلك الوقت فيقول:
«وكان سبب الدعم البحرى الجديد زيادة على ما كان موجوداً أساساً وهو ٩ لانشات، والفرقاطة رشيد، هو المعلومات التي وردت للقيادة العسكرية، باحتمال هجوم بحرى معاد من الدول البحرية العظمى على مدخل خليج العقبة. وقد نفذت القوات البحرية هذا القرار بسرعة، على الرغم من أنه جاء مفاجئاً».

(٤٣)

ويتأمل الفريق فوزى بعد فوات الأوان النتائج التي نجمت عن هذا القرار (المتسرع فى رأيه)، ولست أدري هل همس بها الفريق فوزى لنفسه حين كان رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة، أم أنه اكتشفها لتوه بعد ربع قرن من وقوع الكارثة :
«وقد أظهر هذا القرار عدة نقاط مهمة كان لها تأثيرها فى الأيام الحاسمة:

- أظهر هذا القرار أن التخطيط السابق المجهز فى الفتح التعبوى للقوات، والتمركز الاستراتيجى للقوات البحرية بصفة خاصة، كان خاطئاً، إذ أنه لم يحسب التقديرات الخاصة بتدخل بحرى أجنبى فى شمال البحر الأحمر، نتيجة لوجود قوات الطوارئ الدولية فى شرم الشيخ، التي لم يكن سحبها فى الحساب، وبالتالي لم يكن هناك تخطيط مسبق لقفل الخليج ضد الملاحه.

- تبين عدم صحة المعلومات التي وردت فى آخر لحظة باحتمال هجوم بحرى أجنبى فى الجنوب ضد خليج العقبة، حيث لم يحدث الهجوم فعلاً. ويجوز أن تكون الحركة المخادعة فى انتقال حامله الطائرات الأمريكية (انثريد) يوم ٣ مايو ١٩٦٧ فى

قناة السويس، متجهة إلى المنطقة نفسها خطة خداعية أجبرت المشير على التحول عن هدفه، وإحداث التغيير المفاجئ في القوات البحرية.

- أوضح هذا القرار عدم توازن الفتح التعبوي للقوات البحرية في البحرين الأبيض والأحمر، مع الوضع في الاعتبار احتمال قفل قناة السويس، حيث كانت تجهيزات تدمير الكبارى، بغرض سد قناة السويس مدبرة وجاهزة.

- أوضح أيضاً القصور في إعداد الدولة للحرب، حيث لم تكن التجهيزات الفنية ومعدات الإصلاح وورش قطع الغيار والترسانات متوفرة إطلاقاً، كما أوضح القصور في معرفة شروط والتزامات «حق المرور البرىء» الأمر الذى أخذ جدلاً كثيراً في القيادة العامة للقوات المسلحة عند إصدار التعليمات النهائية بغلق الخليج ضد الملاحة الإسرائيلية.



وهنا يصل صاحب هذه المذكرات إلى تسجيل الاعتراف الصريح بقوله:

«كل ذلك يدل على صحة اعتقادى، بأن موضوع قفل خليج العقبة فى وجه إسرائيل، لم يكن موضوعاً فى حسابان القيادة السياسية والقيادة العسكرية، عند التخطيط لتصاعد الصراع العسكرى مع إسرائيل فى أوائل مايو ١٩٦٧».

«الأمر الأخطر أنه ترتب على هذا القرار (أى تمركز قواتنا فى شرم الشيخ) أن أصبحت المواجهة العسكرية تمتد من رفح شمالاً إلى شرم الشيخ جنوباً، وهى مسافة طولها ٤٩٠ كيلومتراً بدلاً من مواجهة تمتد من رفح إلى إيلات (٢٥٠ كيلومتراً)».

(٤٤)

ويبلور الفريق أول محمد فوزى نظرتة للأوضاع الاستراتيجية التى سبقت حرب ١٩٦٧ فى سؤال جيد الصياغة يطرحه وكأنه أى السؤال كان بالفعل وراء كل الأحداث والتطورات، السؤال باختصار هو: الهدف الوطنى أم الهدف القومى؟ وهو يبين لنا الفارق الضخم والحقيقى بين كل من الهدفين فيقول:

«بانسحاب قوات الطوارئ الدولية من الحدود الشرقية لمصر (ج.ع.م.) مع

إسرائيل، تمت إزالة آثار عدوان ١٩٥٦ كلياً، ونهيات الظروف في منطقة (شرم الشيخ ورأس نصراني) لاستعادة مصر (ج.ع.م.) لحقها المشروع في تفتيش مياهها الإقليمية، والسيطرة والتحكم في مضيق تيران (مدخل خليج العقبة الجنوبي) إلى ميناء إيلات الإسرائيلي مرة أخرى منذ عام ١٩٥٦، وعندما يتعمق المؤرخون في تحليل موضوع إزالة قوات الطوارئ الدولية من الحدود المصرية، وهو الهدف الوطني، ومقارنته بالهدف الاستراتيجي للدول العربية في الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٧، وهو ردع إسرائيل لمنعها من الاستمرار في سياسة التوسع الاستعماري في الأراضي العربية المجاورة، هنا يكون السؤال: هل من المنطقي والمعقول أن يتحقق الهدف الاستراتيجي فتبقى قوات الطوارئ الدولية لتكون حاجزاً سياسياً على الحدود ضد سياسة التوسع الإسرائيلي، أم يتغلب الهدف الوطني على الهدف القومي ويتم سحب قوات الطوارئ؟».

ثم يستطرد الفريق فوزي إلى تأكيد فكرته القائلة بأهمية وجود قوات الطوارئ الدولية بقوله:

«الغريب في هذا الشأن أن الدول العربية المحاربة والمواجهة لإسرائيل لم تقتنع بهذا التصور للواقع، إلا في السبعينيات، أي ضرورة بقاء قوات الطوارئ ولكن بعد الشعور بالهزيمة. لذلك أتساءل بيني وبين نفسي باستمرار: ماذا كان سيحدث عسكرياً لو أن مصر (ج.ع.م.) لم تطلب سحب قوات الطوارئ الدولية على الإطلاق؟ وأعتقد أن سحب هذه القوات لا يعود على مصر (ج.ع.م.) في ذلك الوقت بأي فائدة، وإنما كان مجرد قرار عاطفي وإعلامي أكثر منه سياسياً وعسكرياً، بل كان رد فعل سحب قوة الطوارئ في شرم الشيخ وغزة مزعجاً للقوات المسلحة، إذ كان هو السبب في بداية تغيير الخطط العسكرية والمجهزة في سيناء».

(٤٥)

ويتحدث صاحب هذه المذكرات عن قرار غلق خليج العقبة بشيء من التفصيل الواعي بتطور الأحداث فيقول:

«حتى يوم ١٠/٣/١٩٤٩ كانت ثلاث دول عربية هي السعودية والأردن ومصر تسيطر على مضيق تيران (مدخل الخليج)، وقبل توقيع الأردن على اتفاقية الهدنة

قامت إسرائيل في ١٠ مارس ١٩٤٩ بعمل عسكري واحتلت قرية «أم رشراش» التي سميت «إيلات». وبعد انسحاب قوات إسرائيل من سيناء عام ١٩٥٦ طلبت إسرائيل وضع قوات هيئة الأمم المتحدة في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة وظل الوضع كذلك حتى عام ١٩٦٧.

«وبسحب قوة الطوارئ الدولية أصبح الطريق مفتوحاً لإعادة التمركز في شرم الشيخ، وللسيطرة السياسية لمصر (ج.ع.م.) على المياه الإقليمية المشروعة والموجود بها مضيق تيران، الذي يعد المنفذ الوحيد جنوب خليج العقبة للملاحة الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه واجهت القوات المسلحة، بل والدولة مشكلة الملاحة في خليج العقبة والمرور البريء في المضيق».

«كان هذا الأمر يتطلب اتخاذ قرار سياسي على أعلى مستوى. وفي اعتقادي أن هذا القرار كان أخطر القرارات التي اتخذت، والتي أدت في النهاية إلى قيام الحرب. فموضوع إعادة التمركز في شرم الشيخ، ولو أنه جاء متأخراً خمسة أيام، إلا أنه يعتبر منفصلاً من الناحية السياسية عن موضوع غلق خليج العقبة، ومنع الملاحة الإسرائيلية من المرور البريء. إلا أن الموضوعين ارتبطا معاً من حيث الزمن. إذ تزامنت إعادة تمركز القوات المصرية في منطقة شرم الشيخ بعد سحب قوات الطوارئ الدولية، مع إصدار قرار غلق المضيق ضد الملاحة الإسرائيلية والمرور البريء بطريقة عاجلة، وغير مدروسة».

«لقد بدأ التفكير في موضوع غلق الخليج، عقب إعلان سحب قوة الطوارئ، في شرم الشيخ يوم ١٧ مايو ١٩٦٧، حيث اتصل بي المشير عبدالحكيم عامر مساء نفس اليوم، وأخطرنى باستدعاء القادة لعقد مؤتمر في القيادة مساء يوم ١٨ مايو ١٩٦٧ بغرض تجهيز وتدريب قوات لإعادة التمركز في شرم الشيخ. كما حدد لي استدعاء قائد المظلات عميد عبدالمنعم خليل، لاستلام قيادة هذه المنطقة».

«في نفس الليلة، أي ١٧ مايو ١٩٦٧، تناقشت مع مساعد رئيس هيئة العمليات ورئيس هيئة البحوث العسكرية في الموقف العام العسكري، إثر إضافة محور جديد وقوات إضافية جديدة لإعادة احتلال منطقة شرم الشيخ. وما هي واجباتها ومهامها، والهيكل التنظيمي لها، وكل هذه الأمور الواجب التفكير فيها. واستقر الرأي على عدم جدوى غلق الخليج، بسبب عدم توفر قوات إضافية وتفادياً لاتساع المواجهة على

القوات المصرية، بل إن سيطرتنا على وسط وشرق سيناء، كافية لحماية شرم الشيخ نفسها».

(٤٦)

ثم ما هو الفريق فوزى يدلنا بكل وضوح فى هذه المذكرات على أنه هو والقادة العسكريين جميعاً كانوا يفضلون التريث والتحفظ فى مثل هذه القرارات، لكن المشير فاجأهم بالقرار السياسى، وهو يصور لنا الموقف بكل تفصيلاته العسكرية ويقول:

«أخطرت المشير بالرأى الذى توصلت إليه مع زملائى، قبل انعقاد المؤتمر بدقائق، أى يوم ١٨ مايو ١٩٦٧، وذكرت له مبررات هذا الرأى، فرد على قائلاً: «لقد تم صدور قرار سياسى بالغلق أمس، وعلينا تدير القوات». وبدأ المؤتمر بسرد ما يمكن تديره من القوات البرية والبحرية والجوية، والدفاع الجوى، إذ أن تأمين هذه المنطقة يحتاج إلى استخدام كل الأسلحة المشتركة معاً، وعين المشير عبدالحكيم عامر، العميد عبدالمنعم خليل فى هذه القيادة، وأعطاه تعليمات غير كاملة عن المهمة بالنسبة لسير الملاحه فى المضيق، معلناً أن التعليمات ستصله فيما بعد، وتم هناك وضع لواء مظلات، كتيبة مدرعات، وكتيبة حدود، وكتيبة مدفعية ميدان.

«وسحبت وحدات فرعية كثيرة للشئون الإدارية والفنية من تشكيلات أخرى كان بعضها متمركزاً فى سيناء فعلاً. كما وضعت تحت قيادته سرية مدفعية ساحلية ذات مدفعين ١٣٠مم، وفى معاونته سرب طائرات «ميج ١٩» تمركز فى مطار الغردقة لأول مرة، و٤ قطع بحرية، ٢ ناقلة، فرقاطة، مدمرة انتقلت من البحر الأبيض، وبعض ألغام بحرية، بالإضافة إلى لواء لنشات طوربيد وصواريخ».

«ثم صدرت تعليمات العمليات الحربية الخاصة بهذه المهمة، وكان أصعب ما فيها إمكانية الاتصالات اللاسلكية وتوفيرها. كذلك ظهر القصور العملى لدى القائد الذى تم تعيينه فى إمكانية استخدام القوة الجوية أو البحرية، التى ظلت تأخذ تعليماتها من قيادتها فى القاهرة أو الإسكندرية على التوالى، إذ أنها ليست تحت قيادته».

وفي هذه المذكرات يطلعنا محمد فوزى باقتدار شديد وبدقة شديدة على مدى عمق الخلافات بين الرئيس عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر فى مرحلة مبكرة عن الخلافات النهائية التى حسمت فى أغسطس ١٩٦٧، وهو هنا يتحدث عن الخلافات التى ظهرت على السطح أمام قلة من القادة (من بينهم رئيس الأركان بالطبع) فى منتصف مايو ١٩٦٧، عندما صدر قرار غلق خليج العقبة، وسوف نجد أن الخلافات فى وجهتى نظر الرجلين كانت كفيلة بما هو أكبر بكثير من الكارثة التى حدثت فى ٥ يونيو ١٩٦٧، ولنقرأ هذا الذى يرويه الفريق فوزى حيث يقول:

«صدر القرار السياسى بغلق خليج العقبة يوم ١٧ مايو ١٩٦٧، ونشرته الصحف المصرية فى اليوم التالى وقبل وصول (يوثانت) سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة إلى القاهرة. كان يوثانت يهدف إلى التوسط فى النزاع وتخفيف حدة التوتر. وكان يقصد بالتحديد موضوع حرية الملاحة عبر خليج العقبة على أساس أنه موضوع يمس بل يضر مصالح الدول الأخرى من وجهة النظر الدولية. عرض يوثانت فى مقابله مع الرئيس ثلاث نقاط، فهو يطلب من إسرائيل عدم مرور أى سفينة عبر الخليج، ويطلب من الدول ألا تحمل سفنها مواد استراتيجية لإسرائيل، ويطلب من مصر (ج.ع.م.) عدم مزاوله حق التفتيش للسفن التى تمر عبر مضيق تيران. وأيد محمود رياض وزير الخارجية فى ذلك الوقت هذه النقاط، وقبلها الرئيس عبدالناصر، سأل يوثانت الرئيس عبدالناصر قائلاً: «إن إسرائيل متخوفة من هجوم مصرى عليها»، أكد الرئيس عبدالناصر نفيه لذلك. وغادر يوثانت القاهرة وهو مسرور بنجاح مهمته».

«إن موافقة الرئيس عبدالناصر على النقاط الثلاث المذكورة، كانت مرهونة بموافقة الدول المعنية أيضاً، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى التعارض فى الفكر وفى أسلوب التطبيق بين الرئيس عبدالناصر وبين المشير عبدالحكيم عامر».

«فبينما الأول يوافق يوثانت بتعهد مصر عدم مزاوله حق التفتيش للسفن التى تمر عبر المضيق، نجد أن المشير عبدالحكيم عامر فى نفس الوقت تقريباً، أى فى ٢٢ مايو ١٩٦٧ يصدر تعليمات صريحة إلى قائد منطقة شرم الشيخ، بفرض عملية التفتيش البحرى على جميع السفن التى تحاول عبور المضيق، اعتباراً من الساعة الثانية عشرة يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧».

وسوف نرى من قراءتنا لمذكرات القادة العسكريين الآخرين الذين يتناولهم هذا الكتاب، أن هؤلاء القادة يقدمون روايات مناقضة تماماً لرواية الفريق فوزى إلى حد أن أحدهم يروى أن الرئيس عبدالناصر تعمد أن يسبق الأحداث ويضع سكرتير عام الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع، وليس من الصعب الوصول إلى وجه الحقيقة فى مثل هذه النقطة. فالمصادر التاريخية متاحة، ويكفى الاطلاع على الصحف لبيان من الذى دفع الأحداث فى هذا الاتجاه أو ذاك بعيداً عن تحليل الفريق فوزى المعنى بإبراز نقاط الاختلاف بين الرجلين فحسب!

(٤٨)

ونحن نجد الفريق فوزى يلجأ إلى الأخذ برواية الرئيس جمال عبدالناصر عن الموضوع، فهو لا يأخذ صفه وجانبه فقط وإنما هو ينحاز إلى روايته أيضاً، ومعظم الظن أن رواية عبدالناصر التى رواها الفريق فوزى صحيحة فى كثير مما تتضمنه، ولكن ماذا يجدى صواب الرواية بعد كل هذا الخراب!! ولنقرأ هذه الرواية التى يرويها فوزى عن الرئيس جمال عبدالناصر:

«وفى حديث شخصى مع الرئيس عبدالناصر عام ١٩٦٨ عن كيفية أخذ قرار غلق خليج العقبة قال الرئيس: «إنه دعا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، والمهندس صدقى سليمان رئيس الوزراء فى ذلك الوقت إلى اجتماع يوم ١٧ مايو ١٩٦٧. بعد مناقشة الموقف السياسى والعسكرى وسحب قوات الطوارئ وتقرير المشير عبدالحكيم عامر بإمكانية احتلال شرم الشيخ، طلب الرئيس عبدالناصر أخذ القرار بالتصويت. ووافق الجميع على غلق الخليج أمام الملاحه الإسرائيلية فيما عدا المهندس صدقى سليمان الذى عارض القرار».

«كان المهندس صدقى سليمان وأحد الحاضرين - لم يذكر الرئيس اسمه - يريدان فصل موضوع إعادة التمركز فى شرم الشيخ عن موضوع قفل خليج العقبة فى وجه الملاحه الإسرائيلية. وأنه لا مانع من إعادة التمركز، لكن لا يجب اعتراض الملاحه أو قفل الخليج. هنا اعترض المشير بحددة قائلاً: «كيف يمكن لقواتى المتمركزة هناك أن تشاهد العلم الإسرائيلى يمر أمامها بهذه البساطة»، وانتهى الاجتماع عقب هذه الكلمة بدون مناقشة أو دراسة موضوعية: وصدور قرار الغلق.

ثم يردف فوزى بذكر مناقشة أخرى دارت بينه وبين الرئيس عبدالناصر:
«أثناء رواية جمال عبدالناصر لقصة أخذ قرار غلق خليج العقبة، سألته: لماذا
صدرالقرار هذه المرة بالتصويت؟ ولم يزد الرئيس فى الإجابة على القول: «أهمية
القرار ووحدة الرأي».



وربما فات الفريق فوزى أن الرئيس عبدالناصر نفسه كان من حقه أن بصوت ولو
أنه صوت فى الجانب الذى كان فيه صدقى سليمان لاختلف الأمر كثيراً، لكن يبدو
لنا من الروايات المتاحة ومنها رواية الرئيس السادات فى كتابه «البحث عن الذات»،
أن عبدالناصر صوت فى صف عبدالحكيم عامر، حتى وإن لم يرفع يده بهذا
التصويت وحتى وإن لم يؤخذ التصويت من الأساس، وهذا هو موطن التراجيديا فى
الموضوع كله.. اجتماعات تعقد، وأضواء تضاء لكن لا أحد يفيد من الاجتماع ولا
من الضوء. وربما فات الفريق فوزى أيضاً وفات الرئيس السادات الانتباه إلى أن
رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية (الذى هو الفريق فوزى نفسه) لم يدع
إلى هذا الاجتماع!! وهذا من أعجب ما يمكن!! وبخاصة أن المشير عامر بحكم
أمر كثيرة كان مسئولاً ومسئولاً عن مهمات كثيرة، وكان المنطق يقتضى أن يوجد
معه فى مثل هذا الاجتماع رئيس الأركان الذى سيتولى تنفيذ كل ما سيتم الاتفاق
عليه حتى ولو بصفة مراقب دون أن يكون له حق التصويت!!

ثم يعقب الفريق فوزى بعد هذا كله ويقول:

«كان هناك اختلاف فى رأى على مستوى القمة القيادية فى أسلوب التطبيق،
وتراوحت الآراء بين السيطرة وبين الغلق، فبينما نرى أن الرئيس عبدالناصر يريد
التلويح بالقوة، ويستفيد من مظاهرها، للوصول سياسياً وإعلامياً إلى هدفه، نرى المشير
يرفض هذا الأسلوب ويريد تصعيد المجابهة العسكرية بسرعة، وهو يعلم جيداً أن
غلق خليج العقبة ضد الملاحاة الإسرائيلية، معناه وقوع الصدام العسكرى حتماً».

«صدر قرار الغلق، ولم تصدر معه التعليمات التفصيلية عن أسلوب وطريقة
الغلق، الأمر الذى أدى فيما بعد إلى كثير من التساؤلات، وتخبطت فيه القيادة

السياسية بسبب الضغط الخارجى من الدول البحرية الكبرى، كما تخبطت فيه القيادة العسكرية حيث لم يتمكن المشير أثناء المؤتمر من أن يدلى بأية تعليمات». «وتخبطت أيضاً قيادة القوات البحرية ووزارة الخارجية التى دخلت فى التنفيذ، على اعتبار أنه خليج دولى».

(٤٩)

ثم يتحدث الفريق أول محمد فوزى عن مدى الإحراج والتخبط والحيرة التى أصبحت تسيطر على القادة، ضارباً المثل بما حدث لقائد منطقة شرم الشيخ نفسه، ومن الطريف أن هذا القائد وهو عبدالمنعم خليل نشر مذكراته، ولم يكن حديثه فى تعبيره عن مأساته فى تلك الفترة أقل حدة من حديث الفريق فوزى

(٥٠)

ويتحدث الفريق فوزى بقدر معقول من التفصيل عن مدى الصعوبات التى واجهت القوات المصرية التى أوجدت على عجل فى شرم الشيخ من حيث النقل والترحيل والتأمين والمواصلات والتنسيق والاتصال والتمركز فيقول:

«... بعد صدور التعليمات، أصبحت المشكلة الرئيسية هى نقل وترحيل القوات التى خصصت لمهمة تأمين منطقة شرم الشيخ، والسيطرة على مضيق تيران البحرى. كانت أصعب المشاكل هى توفير المواصلات بين هذه الوحدات وبين القيادة العامة وقيادة الجبهة. وموقف هذا المحور التعبوى الجديد من ناحية القيادة والسيطرة. واستقر رأى على أن تكون تحت القيادة العليا بالقاهرة مباشرة».

«وتم التمركز لأول مرة فى هذا المحور دون إعداد مسبق، وزاد الأمر صعوبة أن المنطقة كلها صخرية ووعرة. كما ظهرت الصعوبة فى التنسيق بين قوات المظلات التى وضعت فى غير مهمتها، بينما هى أساساً فى الاحتياطى الاستراتيجى العام. كما نشأت أيضاً الصعوبات الفنية فى المواصلات عند تمركز سرب المقاتلات القاذفة فى مطار الغردقة، الذى خلا من أجهزة الإنذار والتوجيه الضرورية، كما وجد القائد المكلف صعوبة فى التنسيق والاتصال بالقوات البحرية المخصصة لهذه المهمة».

«هكذا وصلت القوات المخصصة لمنطقة شرم الشيخ يوم ٢٠ مايو ١٩٦٧ وبدأت فى إعداد المنطقة لتحقيق مهمتها. وخصصت طائرتا نقل «اليوشن ١٤» يومياً لخدمة هذه القوات من القاهرة وبالعكس».

«وفى يوم ٢٢ من نفس الشهر صدرت توجيهات المشير عامر الخاصة بأسلوب غلق الخليج، وكانت:

أ- يقفل مدخل خليج العقبة اعتباراً من ساعة ١٢,٠٠ (١٢ ظهراً) يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ أمام السفن التى تحمل العلم الإسرائيلى، وكذلك ناقلات البترول المتجهة إلى إيلات على اختلاف جنسياتها.

ب- يسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالخروج منه.

ج- د- ه- تعليمات للرقابة والتفتيش والتحذير.

و- إذا لم تستجب السفينة لطلقتى الإنذار، يصير ضرب السفينة بفرض تعطيلها أولاً، ثم إغراقها بعد ذلك.

ز- يصرح بالمرور للسفن التى تحرسها سفن حربية، ولا يتم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة أو السفن الحربية حتى لو كانت السفينة المحروسة ترفع العلم الإسرائيلى .

(٥١)

ثم يرينا الفريق فوزى أن الصراع مع إسرائيل قد شهد تحولاً أساسياً وجذرياً بهذه الخطوة الانتقالية غير المبررة، ويبدو لنا الأمر كما لو أن إعلان الحرب على مصر كان معلقاً بمثل هذا القرار الذى اندفعت إليه مصر على مراحل .

ويطلعنا الفريق فوزى بكل صراحة ووضوح على الحقيقة التى غُيبت عن أمتنا العربية وعن شعبنا فى مصر ولاتزال تغيب، وهى أن اندفاعنا غير المدروس قد حول القضية من «قضية تهديد سوريا وحشد القوات على حدودها إلى قضية أخرى هى «قفل خليج العقبة فى وجه الملاحة البحرية، مع أنه ممر مائى دولى لا يجوز غلقه أبداً فى وجه الملاحة البحرية».

ويصل الفريق فوزى فى رواية التفاصيل - كما رأينا - إلى أن بريطانيا نفسها اقترحت إرسال بعض قطع بحرية لتأمين المرور فى الخليج، لكن الرئيس الأمريكى جونسون رفض الاقتراح!!

ولا أظن أن مذكرات أخرى غير هذه المذكرات قد وفّت هذه الناحية العسكرية من نذر معركة ١٩٦٧ حقها بمثل هذه الدراسة الجادة والكفيلة بإضاءة القلوب بنور

العقل الكفيل بحماية مصر في المستقبل من مثل هذه المغامرات والانفعالات. وبوسع القارئ أن يطالع كل هذه التفصيلات في كتاب الفريق فوزى.

(٥٢)

بقيت لنا بعض الملاحظات على الروح التي كتب بها الفريق فوزى هذا الكتاب، ولتأمل الصورة رقم ٧ في ملحق الصور، حيث الرئيس عبدالناصر في الوسط وإلى يمينه قائدان وإلى يساره قائدان، يكتب الفريق فوزى تعليق هذه الصورة على النحو التالي: عبدالناصر وعلى يمينه محمد فوزى وعلى يساره عبدالمنعم رياض وأحمد إسماعيل. إذن من هو الثاني على اليمين؟ الذي يمثل تبعاً لبروتوكول الشخصية الثالثة (مثلاً)، أى أن ترتيبه يأتي فيما بين عبدالمنعم رياض وأحمد إسماعيل؟ أو على الأقل بعد أحمد إسماعيل مباشرة.. لا يذكر الفريق فوزى اسمه، هذا مثال لما أريد أن أتحدث عنه ولما يبدو أنني متردد في الإقدام على الحديث فيه إذ يبدو لي أن الفريق فوزى لا يجد أى حرج طيلة صفحات هذه المذكرات في أن يهمل ذكر بعض أسماء القادة الكبار لأنهم لا ينالون حظوة عنده أو في المجد العام.

على أن أصعب ما في الكتاب من هذه الناحية أن الفريق فوزى يغفل تماماً وظيفته هذا الكتاب أى حديث [دعك من الحديث التفصيلي] عن شخصية خلفه في قيادة الجيش الفريق صادق، وهو الذى عمل تحت قيادته كرئيس للأركان خلفاً للفريق أحمد إسماعيل ثم خلفه الفريق فوزى نفسه كوزير للحربية، أفلا ينال الشخص الثانى منه كلمة عنه ولو على سبيل النقد، وعلى هذا النحو يبخل الفريق بكثير من المعلومات المهمة عن كثير من القادة، لكنه فى المقابل يتحدث بقدر كبير من الإنصاف والإعجاب بشخصية الشهيد عبدالمنعم رياض رئيس الأركان الأول ويصل الفريق فوزى فى هذا الجانب إلى أن يحرص على أن ينسب لنفسه الفضل فى اختياره كرئيس للأركان، وهو يروى هذه الواقعة على النحو التالى:

« ... سألتنى الرئيس فى نفس اللقاء عن أرشحه ليكون رئيساً للأركان العامة، فذكرت اسم الفريق عبدالمنعم رياض بدون تردد، أو انتظار فى التفكير. اندهش الرئيس من سرعة الرد، واستفسر عن علاقتى به وصفاته، ثم وافق على تعيينه طالباً منى استدعاه فوراً من عمان حيث كان يشغل منصب قائد مركز متقدم لنائب القائد الأعلى فى عمان ابتداء من يوم ١٩٦٧/٦/٢. »

ولكنه فى المقابل وبكل أسف لا يتحدث عن استشهاد هذا القائد العظيم وظروف

هذا الاستشهاد!!



عربية للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043

مذكرات

قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧

الطريق الى النكسة

يقاس درجة تحضر المجتمعات المدنية الحديثة بمدى محافظتها على حياة مواطنيها؛ فمن الجرم أن تسوق السلطة الحاكمة، جنودها إلى معارك لم يستعدوا لها مكاناً أو زماناً، وهو ما تورطنا فيه طيلة فترات الصراع العربي الصهيوني، وكان خاتمة ذلك جر الجيش المصري المنهك في اليمن إلى مسرح العمليات في سيناء في عام النكبة ١٩٦٧. «والطريق إلى النكسة» هو أدق وصف يمكن إطلاقه على مضمون مجموعة المذكرات المهمة والتي يتدارسها هذا الكتاب؛ ولعل هذا الكتاب يوضح الجانب الذي تعمد البعض أن يخفيه حتى تظل الهزيمة عالققة بغير مرتكبيها، وأن تفتال سمعة الأبرياء، بعد أن تم اغتيال الوطن.

وأصدق ما في هذا الكتاب «الموسوعي» أنه تاريخ لأهم مفترق طرق تعرضنا له في التاريخ العربي الحديث وأنه «صرخة الصامتين»: اللواء الدغيدى قائد القوات الجوية في الجبهة زمن النكبة والذي حوكم ظلماً على مسؤوليته عن الهزيمة، مع أنه نفسه الذى حذر الرئيس عبد الناصر من مغبة الحرب قبل اندلاعها بأسبوعين، وتواجد بين قواته صباح يوم الحرب، هو نفسه الرجل الذى ظلت الشائعات المدبرة تطارده؛ بأنه قد باع الوطن مقابل ليلة مع جاسوسة إسرائيلية وعدة ملايين من الدولارات. ورغم حكمين متتاليين بتبرئته من مسؤوليته عن النكبة عمد البعض من المحيطين بالرئيس عبد الناصر إلى اغتيال سمعته بكتاب صدر يرعايتهم في بيروت بعنوان: «وتحطمت الطائرات عند الفجر».

أيضاً الفريق أول عبد المحسن مرتجى قائد الجبهة يروى كل التفاصيل التى عرفها بعد الحرب من الوثائق الرسمية وتقارير المخابرات والعمليات مع أنه لم يعرف تلك المعلومات الأساسية وقت العمليات ووقت أن كان مسئولاً. كذلك هذا

الكتاب يتضمن مذكرات الفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات بالتحذير من معركة كبيرة لم تكن مستعدين لها ولكنها حذرنا من تحرشات محدودة وإلى جانب ذلك يضم هذا الكتاب مذكرات الفريق الحديدي والذى كان قبل النكسة بشهور معدودة قائد المنطقة الشرفية فيها المعركة ثم نقل مديراً لأكاديمية ناصر العسكرية العليا وهو الرجل الذى وقع الهزيمة هو القاضى الذى رأس المحكمة التى تولت محاكمة الفريق الحديدي. ثم يختتم هذا الكتاب بمذكرات الفريق أول محمد فوزى والذى اعتره ما جرى فى ٥ يونيو ١٩٦٧ بالنكسة وكانت وجهة نظره أنها مجرد مغامرة وهو الأمر الذى تبناه الفريق المصاحب للرئيس عبد الناصر واستمر بعد النكبة.